

الفساد السياسي

إعادة النظر في المفهوم

حسن أيوب

وسيم أبو فاشة

جورج جقمان

بيتر براتسيس

عاصم خليل

جهاد حرب

حسين الريماوي

إبراهيم ربايعة

باسل فراج

باسم الزبيدي

محمد كتانه

مضر قسيس

أحمد مصلح

الفساد السياسي

إعادة النظر في المفهوم

الفساد السياسي: إعادة النظر في المفهوم

ضمن سلسلة: دراسات وأبحاث

Political Corruption: Revisiting the Concept
Part of the series: Research and Studies

نشر لأول مرة في سنة 2021، بيرزيت
من قبل معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت

ISBN-13:

978-9950-408-12-8 (النسخة الورقية)

978-9950-408-13-5 (النسخة الإلكترونية)

© معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان – جامعة بيرزيت 2021.

هذا الكتاب مُصنّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نُسب
المُصنّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي. يمكن الاطلاع
على شروط الرخصة من خلال الوصلة:

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/deed.ar>



باسم الزبيدي (محرر)

مفهوم الفساد السياسي: إعادة النظر في المفهوم

452 صفحة، 16*23 سم

1. الفساد السياسي
2. السياسة
3. الحيزان العام والخاص
4. الثقة في السلطة السياسية
5. سيادة القانون
6. الدولة
- أ. العنوان
- ب. السلسلة



حاز هذا الكتاب على دعم من مؤسسة المجتمع المفتوح
(Open Society Foundations)، ويعبر محتواه عن رأي
مؤلفيه، وليس بالضرورة عن رأي المؤسسة الداعمة.

معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان

جامعة بيرزيت

www.muwatin.birzeit.edu



معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان
Muwatin Institute for Democracy and Human Rights

المحتويات

ج	المساهمون في الكتاب
1	تقديم مضر قسيس
3	مقدمة الكتاب باسم الزبيدي
25	الفساد السياسي: مداخل وأفكار فريق معهد مواطن
55	الفساد السياسي: محاولة لإنقاذ المفهوم من غموضه! باسم الزبيدي
97	نحو تحرير مفهوم الفساد السياسي مضر قسيس
149	الفساد السياسي ومشكلة نسبية المعيار جورج جقمان
171	الفساد السياسي في زمن الرأسمالية العابرة للحدود: من الاستقلال النسبي للدولة إلى عبء الرجل الأبيض بيتر براتسيس
203	في البحث عن مفهوم الفساد السياسي: أشكلة السياسي وسيم أبو فاشة
241	الفساد السياسي بين المفهوم والظاهرة: نحو مقارنة كلية مقارنة حسن أيوب

- الفساد السياسي في العالم العربي:
265..... نحو عقد اجتماعي جديد لاستعادة الدولة المختطفة
أحمد مصلح
- الفساد السياسي وهندسة اللاشرعية:
295..... الانفتاح ... الخصخصة ... والتهام المنافع العامة في مصر (1981-2010)
إبراهيم ربابعة
- 341..... الفساد السياسي في فلسطين من منظور دستوري
عاصم خليل
- 377..... تأثير الاعتقاد بوجود الفساد على شرعية النظام السياسي الفلسطيني
جهاد حرب
- 399..... التحليل المكاني الجيوسياسي لمدرجات الفساد في العالم والدول العربية
حسين الريماوي ومحمد كتانه

المساهمون في الكتاب

وسيم أبو فاشة

عضو الهيئة الأكاديمية في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت. متخصص في الفكر والنظرية السياسية.

حسن أيوب

رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية. باحث ومحلل في الشأن الفلسطيني، مختص في دراسة وبحث السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية. حاصل على درجة الدكتوراه في السياسة الدولية والسياسات المقارنة من جامعة دنفر، وعمل أستاذاً زائراً فيها في العام الدراسي 2019-2020. مدرب مختص وباحث في قضايا الديمقراطية وحل النزاعات.

بيتر براتسيس

عضو الهيئة الأكاديمية في العلوم السياسية في جامعة مدينة نيويورك، تعالج أبحاثه مجموعة من القضايا وتشمل الحركات الاجتماعية، والعرق والإثنية، والشعبوية، والثقافة الشعبية، والنظرية السياسية، والفساد السياسي، والأنطولوجيا، والماركسية، والسياسة في اليونان.

جورج جقمان

يحمل شهادة الدكتوراه في الفلسفة، متخصص في الفلسفة المعاصرة والفلسفة الإسلامية وقضايا التحول الديمقراطي. يُدرس في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية وبرنامجي الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان، والدراسات العربية المعاصرة في جامعة بيرزيت. شغل منصب المدير العام للمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ومقرها الرئيسي رام الله. عمل في السابق عميداً ومؤسساً لكلية الدراسات العليا، وعميداً لكلية الآداب، ورئيساً لدائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت. له العديد من الأبحاث المنشورة في دوريات متخصصة، ومحرر لأربعة كتب. يكتب التحليل السياسي لدوريات متخصصة، ووسائل إعلام عربية ودولية، وآخر مؤلفاته كتاب: «قبل وبعد عرفات: التحول السياسي في الانتفاضة الثانية».

جهاد حرب

باحث في قضايا الحكم والسياسة، وعضو الفريق الرئيس لتقرير «مقياس الديمقراطية العربي»، ولتقرير «مقياس الأمن العربي». يكتب مقالاً أسبوعياً متخصصاً بالشؤون الفلسطينية بعنوان «نميمة البلد». له العديد من الدراسات المنشورة حول النظام السياسي الفلسطيني، والحكم الرشيد، والعمل البرلماني، والنزاهة، وقطاع الأمن.

عاصم خليل

عضو الهيئة الأكاديمية لدائرة القانون، شغل سابقاً منصب نائب رئيس الجامعة للشؤون المجتمعية، وكان عميداً لكلية الحقوق والإدارة العامة، ومديراً لمعهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت. حاصل على درجة الدكتوراه الأولى في القانون العام من جامعة فريبورغ بسويسرا والثانية في القانون المدني والكنسي من جامعة لاتران في إيطاليا.

إبراهيم ربايعة

مدير برنامج البحوث والسياسات في مركز الأبحاث الفلسطيني، ويعمل محاضراً غير متفرغ في دائرة العلوم السياسية في جامعة بيرزيت. حاصل على شهادة الدكتوراه في الدراسات السياسية بتركيز اقتصاد سياسي من جامعة مالايا في ماليزيا، وحاصل على درجة الماجستير في التنمية والتعاون الدولي من جامعة كوريا في سيئول، وعلى درجة الماجستير في الدراسات الدولية من جامعة بيرزيت. عمل سابقاً في وزارة التخطيط والتنمية الإدارية الفلسطينية، كما عمل في صحيفة الحياة الفلسطينية محرراً ومراسلاً. تتركز اهتماماته البحثية في قضايا التنمية والتحول السياسي والاقتصادي السياسي في المنطقة العربية وآسيا.

حسين الريماوي

أستاذ مشارك وعضو الهيئة الأكاديمية في دائرة الجغرافيا في جامعة بيرزيت، حاصل على دكتوراه في الجغرافيا من جامعة كينت الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية، متخصص في الجغرافيا البشرية والجغرافيا السياسية، وله أبحاث عدة حول القضية الفلسطينية.

باسم الزبيدي

عضو الهيئة الأكاديمية في دائرة العلوم السياسية، وفي برنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت. عمل سابقاً مديراً لقسم التنمية السياسية والتخطيط في جامعة النجاح الوطنية في نابلس. حاز على درجة الدكتوراه في النظرية السياسية من جامعة سينسيناتي في الولايات المتحدة الأمريكية، تسلط أبحاثه الضوء على الصراع العربي - الإسرائيلي، والسياسة الفلسطينية، والجماعات الإسلامية (تحديداً حركة حماس)، إضافة إلى الغرب والعالم الإسلامي، والفساد السياسي.

باسل فراج

باحث زائر في معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت، عمل سابقاً باحثاً مساعداً في المعهد. مرشح دكتوراه في الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية في جنيف.

مضر قسيس

مدير معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، وعضو الهيئة الأكاديمية لدائرة الفلسفة والدراسات الثقافية، ومدير برنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمدير المشارك لمبادرة وندسور - بيرزيت للكرامة، في جامعة بيرزيت.

محمد كتانه

عضو الهيئة الأكاديمية في دائرة الجغرافيا في جامعة بيرزيت، حاصل على شهادة الدكتوراه في الجغرافيا من جامعة برلين الحرة. تتمحور دراساته حول مواضيع اللاجئين والمخيمات، ودراسات التنمية والتطوير للمجتمعات البشرية، والهجرة، والتحضر.

أحمد مصلح

مدير عام اللجان البرلمانية في المجلس التشريعي الفلسطيني، ويعمل محاضراً غير متفرغ في دائرة العلوم السياسية في جامعة بيرزيت. مختص في قضايا النظم السياسية وقضايا النزاهة ومكافحة الفساد، نشر وشارك في العديد من الدراسات حول الفساد السياسي في العالم العربي، وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، والثورات والتحول الديمقراطي في العالم العربي وأوروبا الشرقية.

تقديم

مضر قسيس

يسود جو من عدم الرضا عن منجزات مكافحة الفساد على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في العقود الأخيرة. وينطبق ذلك على فلسطين وعلى العالم العربي، وعلى دول الجنوب عامة، وعلى العالم بشكل عام. من بين الأسباب التي أدت إلى عدم نجاح هذه الجهود، هو أن جزءاً جوهرياً من آليات مكافحة الفساد يتطلب مساهمة جهات هي ذاتها مستفيدة منه، وتستطيع استخدام موقعها لإلغاء مفعول هذه الآليات. ومن بين هذه الأسباب، أيضاً، يمكن إدراج الطابع النيوليبرالي لدوافع مكافحة الفساد، الذي أدى إلى محاولة علاج الظاهرة ضمن الحدود التي لا تتعارض مع المصالح الجيوسياسية للقوى السياسية والاقتصادية الكبرى في العالم. كما يمكن إدراج عدم كفاية أدوات فهم وتحليل الفساد التي تستخدمها الجهات الرئيسية المنشغلة في عملية مكافحة الفساد؛ مثل منظمة الشفافية العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

لقد دفع هذا الواقع جهات عديدة إلى البحث عن سبل مكافحة ذلك الفساد الذي يؤدي إلى لجم جهود مكافحة الفساد. وجرت، في هذا السياق، إعادة إحياء مفهوم «الفساد السياسي»، وشهدت الجهات المشتغلة في مكافحة الفساد في العقد الأخير نشاطاً ملحوظاً للوقوف على كنه الفساد السياسي، وتعريفه، وفهم آلياته، وتبعاته.

أما في فلسطين، فكان الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان هو الجهة التي انخرطت في هذه النقاشات على المستويين العربي والعالمي. وقد اتضح سريعاً للأشخاص الذين انخرطوا في هذا النقاش ضرورة التعمق في فهم ظاهرة الفساد السياسي للوقوف على أرضية صلبة. وقد باشر معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت (وهو عضو مؤسس في الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان) بالعمل مع أمان على هذه القضية، وقد أخذ المعهد على عاتقه القيام بالبحث الذي يهدف إلى الوقوف على مفهوم الفساد السياسي بشكل يخدم الأهداف التحريرية للشعب الفلسطيني، وللشعوب العربية، ولشعوب دول الجنوب، ويشكل نقداً ومحاولة لتطوير الفهم الدارج للمفهوم في معناه وتطبيقاته التي تنبع من منطلقات وقيود لا تتوافق مع الطموحات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والتحرر.

هذه هي خلفية هذا الكتاب الذي يأتي مقدمة لمجموعة من الأعمال والنشاطات والمشاريع، تشمل كتاباً ثانياً يعالج عدداً من الحالات الدراسية من دول الجنوب، تهدف إلى الوقوف على الأنماط الملموسة، كما تمخض عن هذا المشروع قيام زميلنا جورج جقمان بتطوير وتدريس مساق على مستوى الماجستير بعنوان «الفساد السياسي في العالم العربي»، وتم أيضاً تطوير «محفظة مواد تدريبية حول الرقابة على الانتخابات من منظور الفساد السياسي». أما على صعيد النشاط في مجال النزاهة، فنخطط لاستمرار التعاون بين معهد مواطن وائتلاف أمان لغرض تحديد وقياس الفساد السياسي، ووضعه في إطار استراتيجية فاعلة لمكافحته.

مقدمة الكتاب

باسم الزبيدي

الفساد السياسي ظاهرة قديمة قدم المجتمعات السياسية، عرفتھا الدول وأنظمة الحكم وشغلت الفلاسفة والمصلحين، وهي ظاهرة لم ترتبط بقوم أو دولة أو جماعة بعينها، أو بحقبة تاريخية دون غيرها؛ كون الفساد عموماً «عطباً» يلزم الدول وأنظمة الحكم في كل الأزمنة والأمكنة. على الرغم من عمق جذوره في المجتمعات السياسية، وربما بسبب ذلك، خضع الفساد السياسي، طوال الوقت، لكثير من الجدل، واعتراه لبس كبير من حيث معناه وأسبابه ونطاق انتشاره وأنماط مظهره وسبل معالجته ومحاصرته وصد آثاره. ومما يزيد من حدة الجدل حوله؛ تغير أشكاله وصيغه (وكذلك التصورات إزاءه) من مجتمع إلى آخر، ومن حقبة إلى أخرى. ففلاسفة اليونان مثلاً، اعتبروا الديمقراطية نظام حكم فاسد كونه، برأيهم، يُضعف تماسك الدولة وانسجامها الداخلي، ويقودها بالتالي إلى التآكل والهلاك. بينما يعتبرها المعاصرون بالمجمل صيغة الحكم الأسمى، وذلك لقدرته ليس على تحقيق الخير الإنساني فحسب، وإنما أيضاً على الحيلولة دون إنتاج الفساد ومحاربه حين ينشأ. أيضاً، اعتبر الأمريكيون في مطلع القرن الـ 19 المحسوبية السياسية أمراً مقبولاً، كونها انسجمت مع مقولة «للمنتصر تعود الغنائم» (to the victor belong the spoils)، قبل تراجعهم عنها لاحقاً، لتُصبح المحسوبية فعلاً فاسداً لا يجيزه القانون.

باختصار، الفساد السياسي تختلف دلالاته ومعانيه، كما تتباين صيغِه وأشكاله وتجلياته من مجتمع لآخر، ومن زمن لزمان آخر.

أما تأثير الفساد السياسي فقد تعاظم تاريخياً مع مؤسسة الملكية الخاصة وتركيم الثروة وتعاظم التفاوت بين الناس وتشابك العلاقات الاقتصادية، وازدياد علاقات القوة تعقيداً، وما لازمها من صراع لغرض السيطرة على الآخرين وإخضاعهم، كي يتسنى لمن يُسيطر فرض ما يريده على الآخرين! على الرغم من أن الناس عموماً يعتبرون الفساد أمراً سيئاً، فإن تباين تصوراتهم إزاءه، وهي تصورات منبثقة من وعيهم لمصالحهم ومواقفهم الطبقيّة في إطار علاقات القوة السائدة، وكذلك موقعهم منه، يحول دون الاتفاق على معنى واضح ومحدد له. فأهل السلطة يرونه مسّ بالقواعد والمبادئ التي تنبثق منها سلطتهم، ما يجعلهم يرون به رديفاً للمعارضة السياسية، ما يسوّغ البطش بها حفاظاً على استقرار نظام الحكم. بينما ترى به المعارضة دوماً وجهاً لاستبداد النظام وعدم شرعيته، وبذلك يتماهى الفساد السياسي والاستبداد ويصبحان صيغتين للتكرار للحقوق وسلب الكرامة الإنسانية.

إنّ، الفساد السياسي، بجوهره، هو استحواذ على الموارد وصيغة تسويغ لمنح الامتيازات وتأمينها واستدامتها ومنحها المقبولية من جهة، والطعن بشرعية رفضها من جهة أخرى. بذلك، يصبح الفساد السياسي فضاء من التعارضات (الأيديولوجية وسواها)، كونه يستبطن تناقض مصالح وقيم من يُسيطر ومن هو مُسيطر عليه. ولإضفاء الشرعية على سيطرته، يُجند الأول ما يُتاح من أدوات سياسية وأخلاقية وقانونية، ويلجأ الآخر (المُسيطر عليه) إلى استحضار حقنه وحجب تأييده عن النظام وربما التمرد عليه.

من الصيغ التي يلجأ إليها أهل السلطة القوانين والتشريعات، التي تُمثل برأيهم الصالح العام وتعكس خير المجتمع، ما يستوجب احترامها، الأمر الذي يثير تساؤلات جدية حول محدودية المقاربة القانونية في فهم وتفكيك الفساد السياسي. فوجود القوانين لا يعني البتة غياب الفساد السياسي أو الظفر بمنع نشوئه وانتشاره، فالفساد السياسي يبقى قادراً على التمثّهر في إطار علاقات الهيمنة، وعلى التكيّف مع ما هو سائد من أنظمة وقوانين، إضافة إلى أنه يمكن

أن ينشأ خارج فضاء القوانين أصلاً كونه أسبق منها. إن العلاقة بين الفساد السياسي والقانون هي ليست بالضرورة علاقة تعارضية، وبخاصة حين يصبح القانون ذاته صيغة إنتاج للفساد السياسي وأحد أشكال توريطه، لاسيما عندما يصدر عن أوليغاركيات استبدادية.

إنّ، الفساد السياسي وثيق الصلة بمن يحكم ويُسيطر، وبتصوراته للخير الإنساني، ما يجعل منه منصّة لصراع محتدم لا يتوقف بين قلة تسعى إلى تعزيز سطوتها بشتى السبل، بما في ذلك توظيف مسألة الشرعية، وبين آخرين يسعون إلى التحرر من تلك السطوة والانعقاد من قيودها، ما يجعل الفساد السياسي مجال صلتته، عضوية ووثيقة، بأزمة شرعية أنظمة الحكم ومَن يمثل مَن، ومتى وكيف؟

الأسباب والتمظهرات

على الرغم من تباين ظروفها السياسية والاقتصادية والثقافية، تتشابه الدول والكيانات من حيث عوامل وأسباب ظهور الفساد، ومن ضمنه الفساد السياسي، فكما ينشأ الفساد في دول الجنوب نجده، أيضاً، في دول الشمال على الرغم من اختلاف صيغ تمثلاته وتجسّداته. بالإجمال، توجد جُملة من العوامل التي تفسر، ولو جزئياً، ظهور الفساد ورعايته، في مختلف الدول والكيانات، منها: تمتع الرسميين بحرية التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة، ما يجعلهم يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب خاصة بهم؛ انحياز الأنظمة والقوانين المعمول بها لجماعات المصالح الخاصة، التي غالباً ما تكون على علاقة وطيدة مع النظام القائم والسلطة الحاكمة؛ كون الفساد فعلاً يتشارك به طرفان، فلا بد أن تكون أسبابه مرتبطة برغبة المُفسد (ويُعبّر عنها بصيغة منح امتياز أو إعفاء أو ما شابه)، وبرغبة من يقبل الفساد الذي هو عادة جهة رسمية قادرة على أن تحقق للطرف الأول ما يريده مقابل منافع (مادية بالغالب) كالرشوة مثلاً؛ وجود أقليات ثقافية وعرقية ترى نفسها مظلومة، تلجأ إلى ممارسة أساليب يراها الآخرون فساداً، بينما تراها تلك الأقليات استعادة حقوق مهضومة؛ استحداث أو إلغاء قوانين أو سياسات تتحقق عن طريقها مكاسب مباشرة للرسميين؛ احتفاظ الدولة بثروة هائلة وتسويغ سلطتها على مشروعات الأعمال، ما يعطي الرسميين سلطات

استثنائية، وفرصاً لالتماس الرشوة ولنهب الثروات العامة؛ ضعف الأحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية المختلفة، وتهميش مؤسسات المجتمع المدني في كثير من الدول، وبخاصة النامية منها؛ انخفاض أجور موظفي الدولة، ما يجعلهم عرضة لإغراءات الفساد؛ وأخيراً، ضعف العقوبات المترتبة على ممارسة الفساد وحصانة مقترفيه من الملاحقة والخضوع للمساءلة.

وبخصوص تمثيلات الفساد، بما في ذلك الفساد السياسي، فهي تأخذ بالغالب صيغة الاعتداء على المال العام حين يستحوذ الرسميين على امتيازات تُتاح لهم دون غيرهم، كالحصول على قروض من بنوك مملوكة للدولة بفوائد ميسرة، أو حصول القطاع الخاص على قروض بفوائد منخفضة أو إعفاءات ضريبية مقابل حصول الرسميين على منافع على شكل رشوة أو عمولة. كما يأخذ الاعتداء على المال العام صيغة التهرب الضريبي والجمركي من قبل أصحاب المصالح الخاصة عندما يدفعون الرشاوى للرسميين فيحصلون على تخفيض أو إعفاء ضريبي لفترة طويلة نسبياً، أو يتم تخفيض الرسوم الجمركية أو إعفاؤهم من دفع الرسوم عبر التلاعب على القوانين والإجراءات. ويضاف إلى ذلك بالطبع، الرشوة المحلية والدولية حين يدفع هذا النوع من الرشوة من قبل القطاع الخاص لكبار الرسميين، مقابل الحصول على الفرص (المناقصات)، ما يعني زيادة التكلفة الإجمالية للمشاريع بعد إضافة الرشاوى والعمولات إلى التكاليف، ومن ثم تحميل الخزينة الوطنية نفقات إضافية.

وفيما يتعلق بالرشوة الدولية، فهي تدفع لقاء قيام الرسميين بشراء معدات وخدمات وتجهيزات معينة كالتنقيب عن البترول والغاز، وشراء الطائرات والعتاد العسكري، وغير ذلك، مقابل عمولات على تلك المناقصات الخارجية. كما تتم الإساءة للمال العام، أيضاً، عبر تهريب الأموال عندما يلجأ المسؤولون إلى تهريب الأموال المشبوهة إلى الخارج لتأمين ثرائهم، في حال استبعادهم من السلطة مستقبلاً، كما حصل في تونس وليبيا واليمن في السنوات الأخيرة. وأخيراً، تتضاعف الإساءة للمال العام عندما يتم تحويل المعونات والمساعدات الاقتصادية وتسهيلات القروض المقدمة إلى حسابات خاصة، بدلاً من إدخالها إلى حسابات الدولة.

الاهتمام المتجدد

انقضت ثلاثة عقود على ما يمكن وصفه بـ «الصحة العالمية» إزاء الفساد، بما في ذلك الفساد السياسي وتعاظم الدعوة لمجابهته، التي بدأت في منتصف الثمانينيات من القرن المنصرم وتزامنت مع انتهاء الحرب الباردة وترجع النظام الرأسمالي على قيادة العالم. منذ ذلك الوقت، ظهرت الكثير من الدراسات والتقارير التي تناولت صور الفساد السياسي ومظاهره ونطاق انتشاره وتحوله إلى ظاهرة عالمية، تستدعي من المعنيين الدعوة إلى التعاون فيما بين الحكومات، والبرلمانات، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام المختلفة لوضع استراتيجيات لمواجهتها. ولم يقتصر الاهتمام بالفساد السياسي بحثياً وسياساتياً على دول ما يسمى «العالم الثالث اللاديمقراطي»، بل شمل أيضاً الدول الغربية، لكن دون أن تكون انعكاسات الفساد السياسي في الحالتين متماثلة. فبينما نجح الفساد السياسي بخلخلة الاستقرار السياسي والمجتمعي في كثير من الدول الفقيرة، وجردتها من إرادتها وسيادتها الوطنية، في ضوء تدخل المؤسسات المالية الدولية بشؤونها الداخلية، أخذت انعكاسات الفساد السياسي في الدول الغربية منحى آخر، تجسّد بتعاظم التفاوت بين القلّة والعموم، وبالتقاطب الإثني والعرقي والثقافي، ما دفع الديموقراطية بعيداً عن «الديموس»، وحال دون تمكينها من أداء دورها في تحصين المجتمع وفئاته المختلفة، لا سيّما أقلياته المهمشة، من طغيان الدولة وجبروت السوق.

من الملفت هنا تزامن الاهتمام بالفساد السياسي مع التحولات العالمية العميقة سياسياً واقتصادياً وأيديولوجياً، التي أنهت النظام ثنائي القطبية، ونصّبت نظاماً أحادي القطبية برعاية الولايات المتحدة وحلفائها، عندما تفاعل البعض إلى حدّ الاعتقاد بأن التاريخ قد شارف على نهايته، ليتماهى مع أرلية ليبرالية تجبّ ما قبلها من نظم ومبادئ وصيغ حكم وإدارة. وقد أدت مجمل هذه التطورات إلى تعزيز سطوة السوق وهيمنته، وإلى إفقار واستباحة الملايين في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكذلك إذكاء الصراعات والحروب في أكثر من مكان، بما في ذلك البلدان العربية، ما أدى إلى خلخلة استقرار الكثير من البلدان وتحول بعضها إلى كيانات

ضعيفة فاشلة تُذعن للمؤسسات المالية الدولية في سياساتها الداخلية والخارجية، الأمر الذي يُفقد قدرتها على تلبية مطالب مواطنيها في العدالة والعيش الكريم، بعد أن تم تحويل تلك القيم إلى كلاشيهات فارغة عند اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة لصالح قيم السوق، من خصخصة للخدمات العامة، وتضييق لدور الدولة، وإطلاق العنان لرأس المال في أرجاء المعمورة.

وقد رافق ذلك الاهتمام بالفساد السياسي وسبل محاربته، اهتمام مواز بموضوعات أخرى كالتحول الديمقراطي، واللبلة الاقتصادية، والتنمية، وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، والإصلاح، والتمكين، والمرأة وقضايا الجندر، والشباب، وغير ذلك. وجاء الاهتمام بهذه القضايا في إطار تلك التحولات البنوية العميقة التي أشرنا إليها، والتي رافقت صعود النيوليبرالية الفظة بنسختيها الريغانية في الولايات المتحدة، والتاتشرية في بريطانيا، وكذلك تعاضم الاهتمام الغربي والمؤسسات الدولية النافذة، كالبنك الدولي وصندوق النقد وغيرهما، لتعزيز دور السوق وتحرير الشركات من الضوابط والقيود، مهما يكون ضرر ذلك، والانفتاح على التجارة والاستثمارات الدولية وعقد اتفاقيات التجارة الحرة بين الدول، وتخفيض الأجور وتجريد العمال من نقاباتهم وإلغاء حقوقهم، ورفع القيود على الأسعار، ومنح الحرية شبه المطلقة لحركة رأس المال والبضائع والخدمات، وإلغاء القيود على أسواق التمويل والعمل، واعتماد اشتراطات المؤسسات المالية الدولية، وتعزيز أنظمة الملكية الفكرية.

وقد أفضت تلك السياسات إلى خصخصة المنشآت العامة وبيع البضائع والخدمات العامة إلى القطاع الخاص، بما في ذلك البنوك، والصناعات الرئيسية، والسكك الحديدية، والطرق العامة، والماء، والكهرباء، والمدارس، والمستشفيات، تحت شعار «مراعاة الكفاءة وتقديم ما هو أفضل». كما ترتب على تلك السياسات أيضاً تخفيض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية كالتيّليم والصحة، وتم تقليص شبكة الأمان للفقراء، وتخفيض الإنفاق على البنى التحتية كالطرق والجسور والمرافق العامة الأخرى. وانسجماً مع متعلقات قيم ومنطلقات النيوليبرالية، تم استبدال مفهوم الصالح

العام بمفهوم آخر هو المسؤولية الفردية، ما برّر تنصل الدولة من الناحية الفعلية من مسؤوليتها إزاء مواطنيها ومن الإلقاء بضعفائهم على قارعة الطريق.

وقد أشار مفكرون اقتصاديون مثل ستيفن كروغمان وتوماس بيكيتي إلى تبعات تلك السياسات، وما أدّت إليه من تجذّر للامساواة في ظل الرأسمالية، إذ خلص الأخير إلى أن عُشر مَنْ يمثلون أصحاب رؤوس الأموال، يحصلون على عوائد تفوق مجموع ما يحصل عليه العاملون بمختلف فئاتهم في صورة أجور، كما نوّه، أيضاً، إلى أن القلة الغنية أصبحت تملك الثروة والسلطة معاً، وأن النظام الديمقراطي الذي تعمل في نطاقه، أضحى نظام حكم لا تنتفع منه إلا القلة،^[1] ما يثير تساؤلات جدية حول جدوى الانتخابات كصيغة للمشاركة السياسية، حين لا تقود إلا لتجديد سلطة أصحاب الثروة وأهل الحكم، ويثير الكثير من الأسئلة حول ماهية المصالح التي تتم حمايتها والدفاع عنها، وهل هي، فعلاً، مصالح عامة الناس، أم أنها مصالح القلة التي تُسيطر على الثروة القومية!

وفي دول الجنوب، يعود تصاعد الاهتمام بموضوع الفساد إلى عدد من العوامل أهمها: اختلال التوازن الاجتماعي الناجم عما سُمّي بسياسات الإصلاح الهيكلي التي طبقتها تلك الدول وأضرّت بقطاعات واسعة من الناس؛ ظهور شرائح غنية أنتجت تحولات السياسات الداخلية للدول النامية وانفتاحها على الخارج الرأسمالي منذ مطلع التسعينيات؛ تعاظم الفساد في أوساط النخب الحاكمة والمؤسسات السياسية من أجهزة حكومية وبرلمانات وقضاء وأحزاب سياسية؛ ازدياد الوعي العام إزاء الفساد وأثاره، وتبلور قوى مجتمعية مناهضة أصبحت تستخدمه لأغراض سياسية، كما كان حال الثورات العربية عندما وُظّفت موضوع الفساد في شعارات الشباب العربي الغاضب؛ واهتمام مؤسسات التمويل الدولية بموضوع الفساد كي تضمن تلك المؤسسات قدرة الحكومات على سداد ما يقدّم لها من قروض.

[1] Thomas Piketty, *Capital in the Twenty-First Century*, trans. Arthur Goldhammer (Cambridge, Massachusetts and London: The Belknap Press of Harvard University Press, 2014).

الفساد السياسي في النطاق الفلسطيني

يثير تناول الفساد السياسي في الحالة الفلسطينية، أسئلة مهمة تنبثق جميعها من خصوصية الحالة الفلسطينية واستثنائيتها بسبب غياب السيادة والاستقلال، الأمر الذي يعني أن الفساد السياسي فيها يختلف عن أماكن أخرى أكثر استقراراً ووضوحاً. من بين تلك الأسئلة: أين يقف الفلسطينيون اليوم؟ وما هي أولوياتهم؟ فهل هم بصدد بناء كيانية سياسية (دولة) ومؤسسات وأنظمة وقوانين (في ظل غياب السيادة الفعلية)، أم أنهم بصدد تفكيك بُنى الاحتلال الاستعماري؟ وهذا يعني أن تناول الفساد السياسي، في ضوء هذا السؤال، سيبقى ينقصه تحديد سياق تناول الفساد السياسي وسبل معالجته، وكذلك، يبقى عرضة لتحديات جدية نشير إلى ثلاثة منها:

أولاً، غموض مكونات ما هو سياسي: عند تناول الفساد السياسي في الحالة الفلسطينية، لا بد من تحديد معنى واضح ودقيق لما هو سياسي، من حيث ماهية حدوده وأين يبدأ وأين ينتهي؟ وبخاصة أن معنى ودلالات هذه المفردة في الحالة الفلسطينية يختلف عن حالات أخرى، وذلك لتداخل الشروط الذاتية بالموضوعية التي معاً تُنتج الفساد السياسي، ولانكشاف الفلسطينيين عموماً واعتمادهم على الخارج (إسرائيل والمانحين والدعم العربي والدولي)، وضعف سلطتهم وتآكل كيانيتهم الجامعة (م. ت. ف.)، وتشرذمهم سياسياً وجغرافياً وديموغرافياً. في ظل ذلك، لا يصبح من المفاجئ صعوبة التمييز بين ما هو تعبير حر عن إرادة الفلسطينيين، وما هو مفروض عليهم من الخارج، وبين ما هو بنائي داخلي، وما هو وطني تحرري، وبالتالي ما هو تعبير سياسي عما يريدون ويرغبون وما هو عكس ذلك!

إنّ، السياسي في فلسطين، هو فضاء غير متجانس إلى حد أنه تتعايش في نطاقه التعارض والمتناقضات، كالعلماني والوطني والديني؛ والديمقراطي والسلطوي؛ ومن يقاوم الاحتلال، ومن يُنسّق معه أمنياً؛ ومن يؤيد الوحدة وتجاوز الانقسام، ومن يعمل عكس ذلك؛ ومن يرى بالسلطة الفلسطينية إنجازاً ينبغي صيانتها، ومن يعتبرها عبثاً أمام التحرر والخلاص. بذلك، يصبح ما هو سياسي في فلسطين مساحة حرة ومقيدة في آن واحد، فهي حرة وغير مكبلة بقيود الدولة الوطنية

الصارمة المُحتكرة للقوة ومقيدة بسيادة محدودة، ما يجعل منها حقل ما دون دولاتي، شديد الانكشاف أمام الاحتلال وأجندات الآخرين، تقريباً في كل شيء، بما في ذلك مسألة الفساد السياسي من حيث صيغة تشكّله وتبعاته.

ثانياً، اختزال العوامل المؤثرة على الفساد السياسي: فهناك تحدّ أمام الباحث في الفساد السياسي، يتمثل باختزال العوامل المنتجة له والتركيز على بعضها وإهمال بعضها الآخر، بمعنى الاتكاء على مؤثر واحد بعينه لتفسير الفساد السياسي دون اعتبار جوهرية لأهمية مؤثرات أخرى. إن عدم الإقرار بتنوع العوامل في تأثيرها على الفساد السياسي، يعني إسناد التحليل برمته إلى علاقة أحادية بين «عامل مستقل» و«عامل تابع»، كما هو شائع في الكثير من الدراسات الكسولة، كربط تدني معدلات النمو الاقتصادي و/أو غياب الديمقراطية ميكانيكياً بالفساد السياسي، دون الانتباه إلى مؤثرات أخرى كنوع الاقتصاد، وصيغة توزيع الثروة، وماهية الديمقراطية والمواطنة، وسبل التمثيل واستحصال الشرعية، وغير ذلك. ويقتضي تجاوز هذه الإشكالية، أيضاً، تضمين عوامل أخرى مؤثرة على الفساد السياسي كالاحتلال، وغياب المؤسسات السيادية، وأزمته التمثيل والشرعية، والانقسام، والانكشاف في وجه السوق، والاضغوطات الخارجية ... وغير ذلك.

ما نقصده هنا، هو أن البحث الجاد في الفساد السياسي يتطلب الانتباه إلى المؤثرات المختلفة في خمسة مستويات، التي يمكن تقسيمها إلى عوامل سابقة (antecedent)، وأخرى بديلة (alternative)، وثالثة متداخلة (intervening)، إلى جانب العاملين المستقل والتابع. بذلك، بدلاً من رمي جميع المؤثرات المُنتجة للفساد السياسي والمعززة له في سلة واحدة، لا بد من مراعاة تنوعها والربط فيما بينها بمنطقية، ومنح ما تمثله من وزن وأهمية في تحليل وفهم الفساد السياسي في فلسطين.

ثالثاً، غموض الأجندة: تنضوي تحت هذا التحدي أسئلة مهمة: ما غرض تناول الفساد السياسي في فلسطين، فهل هو تمرين أكاديمي معرفي أم هو جهد يهدف إلى التصدي للفساد السياسي فعلاً؟ وإذا كان الهدف هو التصدي له، يصبح السؤال: مَنْ نحن؟ وما هي أجندتنا السياسية، وبخاصة أنه يصعب الفصل بين الراغبين في محاربة الفساد السياسي وعن هم جزء من صناعته (corruption industry) العابرين للحدود من

منظمات ودول وأطراف أخرى؟ في هذه الحالة، أليس ذلك فساداً سياسياً بحد ذاته؟ ألسنا جزءاً من ذلك الواقع السياسي الفاسد الذي نريد انتزاع شوائبه وتهذيبه؟ أيضاً، عند تناول الفساد السياسي في الحالة الفلسطينية، هل من متسع للحيادية؟ عن ماذا بالضبط ينبغي أن نكون حياديين؟ وهل الحيادية بالضرورة نزاهة سياسية؟

كذلك، هل نبحث عن الفساد السياسي ونستدلّ عليه في نطاق النخبة (السياسية والاقتصادية والأمنية ... إلخ)، أم في نطاق بُنى ومؤسسات وأجهزة الحكومة والسلطة والمنظمة؟ وهل ينبغي تناول الأحزاب السياسية؟ إن فعلنا، هل ينبغي التركيز على الحزبين المسيطرين (فتح وحماس) أم على الأحزاب المعارضة أيضاً؟ ما الفرق بين الحكم والمعارضة أصلاً؟ وأيضاً، ما مسوِّغ الحديث عن الفساد السياسي والدعوة لمحاربته، في نطاق حالة سياسية (السلطة الفلسطينية) لا يتقاطع ما تفعله إلا جزئياً مع الإرادة الحرة للفلسطينيين، وبخاصة أن وجودها برمتها منوطاً بصيغة أوسلو المنقضية، بدعم خارجي، ومن شروط ديمومته عدم الإضرار بأمن المستعمر؟ أو بالأحرى ما معنى إصلاح (أو نزع فساد) سلطة ترزح تحت الاحتلال؟ ألا يعني «إصلاحها» استدامة عدم قدرتها على إغضاب الاحتلال؟

ضبابية التعريفات

هناك أكثر من تعريف للفساد السياسي، يرى بعضها أنه انحراف عن قيم محددة، وبعضها الآخر يراه خروجاً عن قواعد قانونية محددة، يصعب حصره وتعريفه وضبطه وقياسه ونمذجته، فما يُمكن اعتباره فساداً سياسياً من منظور ما، ربما هو ليس كذلك من منظور آخر. لكن، بصرف النظر عن تلك التعريفات، من الواضح أن فهمنا للفساد يخضع، وبالضرورة، لتباين تصوراتنا إزاءه وبالمصالح المتباينة للأفراد والجماعات وبما يختارونه من صيغ لتحقيقها، ما يعني صعوبة الاتفاق على ماهيته ومضمونه وشكله ونطاق انتشاره ونوع المصلحة التي يخدمها وانعكاسات ذلك. بالمجمل، هناك أربعة تعريفات للفساد السياسي، سأشير إلى أهم جوانب ضعفها:

الأول: التعريف الذي يستند إلى القوانين، ويرى بالفساد السياسي

فعلاً يقتصره مسؤول «رسمي» ينتهك عبره قواعد وضوابط «رسمية»، وهي الأنظمة والقوانين التي تحكم عمل ذلك المسؤول. وينشأ الفساد السياسي، وفق هذا التعريف، عندما يلجأ الرسميون إلى استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب تجعلهم شركاء مع آخرين في مصالح منفعية إلى جانب كونهم مسؤولين حكوميين. على الرغم من رواج هذا التعريف لدى كثير من الدول والمؤسسات الدولية كمنظمات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة الشفافية الدولية، ... وغيرها، فإنه لا يراعي ثلاث قضايا مهمة هي: الأولى، إن مهام وظيفة المسؤول والقواعد والمعايير اللازمة لإشغالها ليست واضحة في كثير من الأحيان، كما من الممكن أن لا تكون موجودة أصلاً، هذا عوضاً عن إمكانية أن ينشأ الفساد السياسي خارج نطاق القانون أصلاً. والثانية، إن القانون صيغة تنظيم وضبط لا تغطي جميع أصناف السلوك والأداء، كما أن القانون ذاته يخضع ليس للكثير من التفسير والتأويل فحسب، وإنما أيضاً للتكيف، ما يُضعف من قدرته على أن يكون معياراً دائماً الدقة والصواب. أما الثالثة، عدم التفات هذا التعريف إلى مدى شرعية القوانين، فهو لا يكتثر بمدى تمثيلها للمصالح العام، كما لا يولي شأنًا لتصورات الرأي العام، ما يطرح تساؤلات جدية حول مدى انسجام القوانين وقدرتها على خدمة الصالح العام.

الثاني: التعريف الذي يرى بالفساد السياسي استخداماً للوظيفة العامة لتحقيق منفعة غير عامة، لكن دون أن يكون ذلك بالضرورة مخالفاً للقانون كما في التعريف القانوني السابق. الفساد السياسي وفق هذا التعريف، يصبح عملية لها أربعة أطراف: (1) الموظف العام الممارس للفساد. (2) الخدمة التي يقدمها. (3) المكافأة أو المنفعة التي يحصل عليها. (4) الجهة التي تقدم المكافأة أو المنفعة للموظف. من المآخذ على هذا التعريف محدودية صلاحه في فهم الفساد السياسي، كونه لا يشير إلى علاقات القوة التي تُفَرِّز المحددات والقيم الموجهة للوظيفة العمومية. فهذا التعريف مثلاً لا يفيدنا كثيراً في معرفة مدى فساد أو نزاهة لينين والبلاشفة حين أبقوا على بعض مؤسسات العهد القيصري والوظائف العامة لخدمة الدولة الاشتراكية الناشئة. كما لا يفيدنا في معرفة ما إذا كان إبقاء السلطة الفلسطينية، عند نشأتها

العام 1994، على موظفي الإدارة المدنية (الذي عملوا في ظل الاحتلال) فعلاً فاسداً!

الثالث: التعريف الذي يرى أن الفساد السياسي فعل يُغلب فيه المسؤول المصلحة الخاصة على المصلحة العامة. ويكمن قصور هذا التعريف في غموض ما يعنيه مفهوم المصلحة العامة، وبخاصة عندما تتم أدلجته كأن يخدم الديمقراطية أو أن يبرر الاستبداد، ما يُمكن أياً كان من تبرير أي فعل سياسي فاسد.

الرابع: التعريف الذي يربط الفساد السياسي بالرأي العام، بمعنى أن الفساد السياسي هو ما لا يتوافق مع توجهات الرأي العام وميوله، وأن الفعل السياسي الفاسد يكتسب صفته عبر ما لا يظنه الرأي العام فعلاً سياسياً نزيهاً. على الرغم من القدرة التأشيرية للرأي العام على الفساد السياسي في بعض الأحيان، فإنه يبقى محدود الفائدة في تفسير الفساد السياسي، وذلك لِسعته وتذبذه ولسهولة التأثير به وعليه وإمكانية توجيهه وإعادة إنتاجه. كما يؤخذ على هذا التعريف، عدم التفاته إلى حقيقة أن الرأي العام ذاته هو نطاق متنوع ومتباين وغير متجانس من حيث البنية والتوجهات والأشكال، ما يُضعف قدرته على أن يكون أداة لفهم ومعالجة موضوع أكثر منه تعقيداً هو الفساد السياسي.

تنوع المقاربات

من باب المساهمة في النقاش حول الفساد السياسي، من حيث بنيته المفاهيمية، وما ينبثق عنها من معنى، وما ترسمه من حدود ومن تشابه واختلاف عن الفساد عموماً وسواه من المفاهيم والظواهر ذات العلاقة، يتناول هذا الكتاب الفساد السياسي من زوايا متنوعة للمساهمة في النقاش الذي يدور حوله، ولتبيد ما يلفه من غموض. لترجمة ذلك، يتضمن هذا الكتاب 12 مساهمة، ركزت 7 منها على البعد المفاهيمي - الانطولوجي والمنهجي في سعيها لتعريف وفهم الفساد السياسي، و4 مساهمات تناولت الفساد السياسي في السياقين العربي والفلسطيني، ومساهمة واحدة حول التحليل المكاني الجيوسياسي لمدرجات الفساد عربياً وعالمياً.

أولى هذه المساهمات فصل بعنوان «الفساد السياسي: مداخل وأفكار» التي قام بإعداده فريق معهد مواطن، إذ يتطرق إلى الفساد السياسي وتعريفاته المختلفة، وإلى سيرته كمفهوم وصيغ تحولاته مع الزمن، وكذلك إلى نقد الطرائق الدارجة في فهمه وتحليله كونها تقوم على البتر والاختزال، ما يجعلها محدودة الدلالة والأثر في الفهم والتفسير. في إطار ذلك، يحاول الفصل أن يطرح صيغاً بديلة في فهم الفساد السياسي، صيغ تكون بعيدة عن ذلك البتر والاختزال، بعد تلمّس أوجه قصورها، لا سيما إشكالية عدم استنادها إلى التمييز بين العام والخاص في فهم الفساد السياسي وتحليله.

لغرض تعميق فهم الفساد السياسي، يختار الفصل موضَعَة الفساد السياسي في إطار الفساد بمعناه الأوسع والأشمل، وكذلك في إطار ما تُسَعِّف به أدبيات العلوم الاجتماعية ذات الصلة بفهم وتحليل ومعالجة الفساد بالعموم، واختار من تلك الأدبيات التي تناولت المدرستين البنوية والتفاعلية. فالأولى ترى الفساد من منطلقات أخلاقية وكخاصية مُلَازمة للآخر غير الغربي، ومرتبطة حصرياً بمجتمعات ما يسمى «العالم الثالث»، ما يعني أن الفساد وثيق الصلة بتأثراً وتأثيراً على التنمية والفقر والاستبداد والاضطهاد. أما المدرسة التفاعلية، فهي تنظر إلى أنساق سلوك الأشخاص في الوظائف العامة، ويتم تعريف الفساد بناءً على ذلك ليصبح الفساد ذلك الفعل غير المتوافق مع الواجبات الرسمية للمنصب العام، ويتم اقترافه (الفساد) لمنفعة خاصة يترتب عليها إلحاق الضرر بالصالح العام.

المساهمة الثانية بعنوان «الفساد السياسي: محاولة لإنقاذ المفهوم من غموضه!» لباسم الزبيدي، إذ يُجادل فيها الكاتب كون السياسة وأدواتها قضاء لعلاقات القوة، فإنه لا ينفع فهم فسادها من خارجها، ما يستدعي معالجة عطبها وما يعترئها من خلل بالنظر إليها ليس كصنف من أصناف الفساد، وإنما كصنف من أصناف السياسة التي تُفْسِد وتُفْسَد. ويقول الكاتب، هنا، إن وصف أي سلوك سياسي بالفساد لا يعني فساد السياسة بمجملها، كون السياسة ذاتها أكثر سعة ورحابة من الفساد، وإنما يعني وجود خلل يعترئ جزءاً أو صيغة منها ينعكس على بنى وسياسات نظام الحكم القائم فيبدو لنا فساداً. وعلى الرغم من أن من البديهي أن يكون جزء من السياسة

عرضة للفساد، فإن جزءاً آخر منها (من السياسة)، يبقى نظرياً على الأقل، خارج نطاق ذلك العطب، ليس بعيداً عن التلف فحسب، وإنما أيضاً يمكن التعويل عليه لتحسين السياسة وتنقيتها من الشوائب بعدما تفسد.

انطلاقاً من ذلك، يرى الكاتب أن تعريف الفساد السياسي بأنه مجرد «استخدام للمنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة»، هو تعريف قاصر ولا يمتلك القدرة الدلالية على الفساد السياسي، لأنه يأتي انتقائياً ويميل إلى اختزال السياسة في غيرها إلى حد يفقدها دلالتها على ذاتها. وقد ناقش الكاتب مفهوم الفساد السياسي في إطار أربعة سياقات إشكالية هي: تخالط الخطاب حوله بمتعلقات النموذج النيوليبرالي وطغيانه عالمياً؛ اختزال تعريفه بما هو إجرائي وترك جوهره جانباً؛ تعارض التعريف الدارج مع منطقات غالبية النظريات السياسية؛ وأخيراً انكشاف الفساد السياسي لأيديولوجية المركزية الغربية ومتعلقاتها المادية والفكرية.

المساهمة الثالثة بعنوان «نحو تحرير مفهوم الفساد السياسي» لمضر قسيس، يقترح الكاتب فيها وضع أربعة تعريفات مترابطة للفساد السياسي يخدم كل منها غرضاً محدداً. الأول مفاهيمي غير معياري غرضه فهم ماهية الفساد السياسي وتمييزه عن الفساد عموماً. وعليه، يقدم الكاتب التعريف التالي للفساد السياسي: «كل فعل سياسي إرادي يشمل خيانة للأمانة (غير أخلاقي) ويضر بالصالح العام عن طريق الإخلال بوظيفة السياسة المتمثلة بتحقيق الرؤية التي يتوافق عليها، صراحةً أو ضمناً، كل من ينتمي إلى الحقل العام». وعليه، يصبح الفعل السياسي الفاسد كل ما من شأنه أن يعيق استدامة الحقل السياسي ومكوناته الضرورية (من ثقافة، وموارد، ومعرفة، وسيادة) وكل فعل من شأنه إقصاء أو تهميش أي عضو (فرداً كان أم جماعة) في الحقل العام عن السياسة عبر المس بكرامته، أو حجب حريته؛ وكل فعل من شأنه الإخلال بالمساواة بين الناس.

التعريف الثاني فهو معياري، غرضه رسم حدود الفساد السياسي والاستدلال على محتواه ومتعلقاته، وذلك عبر تمييز الأفعال التي تفسده. والتعريف الثالث معياري يقبل التكميم يقيس الفساد

السياسي من حيث انتشاره وأثاره، وهو تعريف يصلح لصياغة سياسات مكافحة الفساد السياسي، وتحديد مكانه العينية. أما التعريف الرابع، فهو قانوني إجرائي يصلح لمقاضاة الفعل السياسي الفاسد في المحاكم، ويمكن بموجبه إطلاق التهم، وإظهار البينات، وإثبات الجريمة، ما يقتضي ضرورة امتلاكه المواصفات الضرورية للتعريف القانوني.

المساهمة الرابعة فهي بعنوان «الفساد السياسي ومشكلة نسبية المعيار» لجورج جقمان، إذ يناقش الكاتب فيها الفساد السياسي من زاوية ما إذا كان من الممكن معيرة هذا المفهوم بصيغة غير نسبية، وذلك بخلاف ما هو عليه الأمر بخصوص التعريف الأكثر شمولاً للفساد الذي يرى به «استخدام المنصب العام لأغراض المنفعة الشخصية»، والذي لا يبدو أنه يعاني من نفس نوع مشكلة التعريف المرافقة للفساد السياسي، حتى عند نقده، لاقتصاره على القطاع العام، إذ إن هذا في الواقع هو موقف سياسي أو أيديولوجي بحد ذاته، نظراً لِقصره على ما هو «سياسي» في القطاع العام.

بناء على هذا، يصبح الفساد السياسي بمثابة استخدام للمنصب العام لأغراض سياسية أو سياساتية يتحقق عبرها كسب خاص على حساب الصالح العام، الذي يُعرّف على أنه ما يتوافق مع مبدأ العدالة المشترك لجميع الناس والمتمثل باستخدام معيار واحد للجميع في الحالات المتشابهة، ما يسمح بالتمييز في التعامل بين الناس بناء على معايير محددة، بشرط معاملة من هم في الوضع نفسه بالطريقة نفسها. أي إن المساواة هنا تتمظهر في استخدام المعيار نفسه للجميع، حتى لو سمح هذا المعيار بالتمييز بين حالة وأخرى بناء على الوضع والحاجة. وفي حالة العدالة الجوهرية وليس فقط العدالة الإجرائية، يعرف الفساد السياسي بأنه استخدام المنصب العام لغرض إقرار سياسات تعمل لصالح الأقلية على حساب الأغلبية، بحيث تؤدي هذه السياسات إلى إفقار أغلبية من الناس كما هو حاصل الآن في عالم اليوم.

المساهمة الخامسة هي بعنوان «الفساد السياسي في زمن الرأسمالية العابرة للحدود: من الاستقلال النسبي للدولة إلى عبء الرجل الأبيض» لبيتر براتسيس، يعالج فيها السياقات التي رافقت حركة مكافحة

الفساد عالمياً منذ أوائل التسعينيات، ويشير إلى الأهمية الكبيرة لذلك؛ لغرض فهم وتفسير عدم المساواة عالمياً، وكذلك لإعادة تعريف الفساد السياسي كصيغة ضعف في الشفافية. بخصوص مسألة توقيت ومحتوى الحركة الدولية لمكافحة الفساد، يُجادل الكاتب بأن الاهتمام بهذا الموضوع تعاضم في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وتعمق الرأسمالية العابرة للحدود، إذ ظهر ذلك الاهتمام كصيغة لما يسميه الكاتب بـ «عبء الرجل الأبيض»، وكمبرر للتدخل في السياسات الداخلية للدول الأقل قوة، وكتفسير لفرها النسبي. كما يشير الكاتب إلى أن حركة مكافحة الفساد نجحت عموماً في استدراج كثير من الدول إلى التكتيف داخلياً (عبر القوانين والمؤسسات والسياسات)، لتصبح أكثر انفتاحاً وترحيباً برأس المال العابر للحدود، دون أن ينتبه لذلك الماركسيون الذين لم يُضمّنوا بعد موضوع الشفافية في تحليلاتهم النظرية.

أما التعريف الذي يقدمه الكاتب للفساد السياسي، فهو منبثق من استخدام وسعي وكلاء وممثلي الرأسمالية العابرة للحدود إلى زيادة استقلالية الدول الوطنية عن مواطنيها، وتسهيل تنقل رأس المال، تماماً كما استخدمت الجهود الدولية لصالح الأمن وحقوق الإنسان لتمهيد الطريق أمام التوسع الإمبريالي، وإظهار ذلك على أنه مصلحة عالمية تخدم الضعفاء والمضطهدين. ويخلص الكاتب إلى أن القول إن حكومة أكثر «شفافية» أو «أخلاقية» يمكن أن تحفز تنمية اقتصادية أو حرية سياسية أكبر، هو مجرد تضليل ووهم لأنه يخفي جبروت الدولة الرأسمالية وطغيانها من جهة، ويعود بالفائدة على الرأسمالية العابرة للحدود ذاتها وإلى تضائل تأثير القوى والبنى المحلية على السياسات والقوانين من جهة أخرى، ما يفقدها الجزء الأكبر من سيادتها.

المساهمة السادسة بعنوان «في البحث عن مفهوم الفساد السياسي: أشكلة السياسي» لوسيم أبو فاشة، يعالج فيها الكاتب الفساد السياسي عبر الإضاءة على التشوش الناجم عن تخالطه بغيره من أنماط الفساد. ويرى الباحث أن الفساد السياسي، وبغض النظر عن نطاق وقوعه؛ سواء أكان أفراداً أم مؤسسات أم أنظمة ودول، هو أمر يتعلق بشبكة معقدة من المصالح والتسويات التي تتقنع بما يُبدي ممارستها على أنها شرعية، حتى الفاسد منه، كالقوانين، والأيدولوجيا.

أما إشكالية مفهوم الفساد السياسي، فيردّها الكاتب إلى غموض مفهوم «السياسي» أكثر من غموض الفساد نفسه. ولتحري ذلك، يتبنى الكاتب مقاربتين، واحدة تسبر المفهوم أنطولوجياً وتحدد شخصيته، وتربطه بعدد من الاشتقاقات التي تتقاطع معه دلاليّاً؛ كالسياسات والكيان السياسي والنشاط السياسي والتسييس وغير ذلك. أما المقاربة الأخرى فتنبثق من النظريات السياسية التي عالجت المفهوم في سياقات واقعية محددة، كتلك التي تناولت علاقة السياسي بالدولة مثل فيبر وشميت، التي عالجت علاقة السياسي بالحيز العام كما عند أرندت، والتي فهمت علاقة السياسة بالمجتمع كما عند شانتال موفي. عبر هذه المعالجة التي تعيد النظر بتعريف تخوم المفهوم، يأتي هذا التحليل ليتجاوز الفهم الأولي الذي يربط الفساد السياسي بالدولة والوظيفة العامة من جهة، والمصلحة الخاصة من جهة أخرى، وهو بذلك يطرح مقاربة مختلفة تسبر سلوك الفاعلين السياسيين وأوجه إساءتهم لاستخدام السلطة، لا لنفع خاص فحسب، بل لتقويض أسس الشرعية والثقة الممنوحة لهم.

المساهمة السابعة بعنوان «الفساد السياسي بين المفهوم والظاهرة: نحو مقاربة كلية مقارنة» لحسن أيوب، وهي مراجعة نقدية للمقاربات النظرية والمنهجية الدارجة في دراسة وتحليل ظاهرة الفساد عموماً، والفساد السياسي على وجه الخصوص. ويختلف التحليل في هذا الفصل عن المنحى السلوكي والثقافي السائدين، وذلك عبر تقديمه إطاراً تحليلياً مقارناً ينبثق من الواقع الاجتماعي - الاقتصادي وبناءه القوية، وهو بذلك ينظر إلى الفساد السياسي كظاهرة لصيقة ببنى نظم اجتماعية ذات خصائص محددة، وأنه عبر أشكلة مفهوم الفساد السياسي ومنحه بعداً مقارناً، يمكن جسر الهوة ما بين المفهوم المجرد للفساد ومدركاته الذاتية من جهة، وبين جذوره الموضوعية والنظرية من جهة أخرى.

استناداً إلى ذلك، يركز التحليل على العلاقة الجدلية بين مفهوم الفساد والواقع الاجتماعي في مستوى تحليل كلي بنيوي، يرى في «أشكال» الفساد أبعاداً للفساد السياسي البنيوي، ويفحص أشكال الفساد المتعددة ارتباطها بمنبعها وهو فساد البنية السياسية في المجتمع، واختلال علاقات القوة والسلطة فيه. ويخلص التحليل

إلى أن النظم الاقتصادية العربية تنتج منظومات سياسية فاسدة تتلاءم مع بنى اجتماعية - سياسية نفعية، دون إغفال أن تمفصل بنى الاقتصاد وبنى القوة السياسية ينشأ عند التقاء الريعية مع خصخصة السياسة في الحالة العربية، بغض النظر عن تراكم أنظمتها ومسوغات شرعيتها؛ سواء أكانت ملكية أم جمهورية، سلطانية أم أميرية، دكتاتورية عسكرية أم طائفية.

المساهمة الثامنة بعنوان «الفساد السياسي في العالم العربي: نحو عقد اجتماعي جديد لاستعادة الدولة المختطفة» لأحمد مصلح، وتتناول ظاهرة الفساد السياسي في العالم العربي من حيث أسباب بروزه والبيئة المنتجة له ومظاهره وتداعياته على النظم السياسية العربية، ومن حيث إضعافه لأهلية الدولة في مكافحة الفساد وإنجاح الإصلاح. وينطلق الباحث من فرضية أن الفساد السياسي في العالم العربي، هو اختطاف للدولة أو اقتناص لها من قبل مجموعة أو نخبة مغلقة، تتشكل من رأس السلطة والملتفين حول النظام، بمن فيهم المتنفذون من حزب الحاكم، ومن يتم احتواؤهم من أحزاب المعارضة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

ويشير الباحث إلى انكشاف البيئة السياسية الداخلية في المنطقة العربية من حيث سماحها بقيام تحالفات داخل النظام تقود إلى السيطرة على عملية صنع القرار والسياسات العامة والتشريعات، إضافة إلى سماحها بإنتاج ثقافة مجتمعية منسجمة مع تلك التحالفات، ما يُفضي إلى اختطاف الدولة أو اقتناصها. ويُبرز الفصل تشابه مظاهر الفساد السياسي في المنطقة العربية، إذ تطغى عليها سيطرة التحالفات المشار لها على الثروات والموارد العامة ونهبها، كما يشير إلى أن الفساد السياسي كان من بين عوامل إسقاط النظم السياسية العربية منذ بدء أحداث «الربيع العربي» في العام 2011، وبالتالي يُعد من بين أبرز عوامل فشل الدولة القطرية وضعفها وعدم استقرارها.

أما المساهمة التاسعة فهي بعنوان «الفساد السياسي وهندسة اللاشريعة: الانفتاح ... الخصخصة ... والتهام المنافع العامة في مصر (1981-2010)» لإبراهيم ربايع، وتعالج الفساد السياسي عبر تحليل تحولات شرعية نظم الحكم في سياق تحولها تجاه النيوليبرالية السياسية، متخذاً النموذج المصري كمثال. إذ يرصد انكسار العقد

الاجتماعي بعد التحولات الاقتصادية من جهة، وتراكم اللاشريعة عبر استبدال المؤسسات والسياسات التمثيلية بطبقة رجال الأعمال المستجدة من جهة أخرى، كما يرصد انزياح السياسات وعملية صنع القرار من العام إلى الخاص من جهة ثالثة.

ويشير الكاتب إلى أن دور المؤسسات الاقتصادية الدولية والدول الديمقراطية في ترسيخ هذا التحول الذي يفضي إلى تحصين الفساد السياسي ومأسسته، من خلال دعمها لنظم سلطوية كهذه عبر تجميل اللاشريعة ببرامج إصلاح سياسي، تكون شكلية وتمس الإجراءات لا جوهر الفساد السياسي، ومثالها برامج الحوكمة والإصلاح الإداري التي كانت تطبق في قلب منظومة الفساد السياسي المصري، وتنتج مخرجات بلا أثر بنيوي يُذكر. ويخلص ربابعة إلى الاستنتاج بأن الفساد السياسي يبدأ بفساد شرعية نظام الحكم وما ينسحب عنها من خلخلة للعقد الاجتماعي وخصخصة للسياسات العامة، دون أن يغفل القول إن الثورة تأتي لمواجهة الفساد السياسي، وهي بذلك تؤكد أن المعالجات يجب أن تكون بنيوية تبدأ من رأس النظام السياسي الذي يمتلك القدرة على حجب أو تثبيت الإرادة السياسية للإصلاح.

والمساهمة العاشرة تحمل عنوان «الفساد السياسي في فلسطين من منظور دستوري» لعاصم خليل، التي تنطلق من زاوية اهتمام الكاتب بموضوع الفساد السياسي من منظور دستوري، وبالتحديد فيما يتعلق بالمنظومة السياسية والقانونية. اهتم الكاتب بالنظام السياسي في فلسطين من ثلاثة مداخل ترتبط بشكل أو بآخر بمفهوم الفساد السياسي، يركز الأول على النظام السياسي من زاوية هندسة الدستورية التي تمت بموجب القانون الأساسي من جهة، وممارسة الفاعلين الرئيسيين من جهة أخرى؛ ويفحص الثاني أثر العوامل الداخلية البنيوية والخارجية، وبالتحديد أثر اتفاقيات أو سلو ووجود الاحتلال الإسرائيلي من جهة والمساعدات الدولية من جهة أخرى، على تعزيز الفساد السياسي أو كبحه؛ بينما الثالث يُعنى بالأثر المرتبط بموافقة المحكومين أنفسهم وقبولهم أو رفضهم لممارسات حكومية يمكن أن توصف بالفساد السياسي.

إن هدف التحليل الرئيس هنا هو ليس تقديم إجابات عن الأسئلة المطروحة في الفصل، وإنما طرح الأسئلة والتشكيك بالمسلمات

والاستمرار في البحث عن إجابات، علماً أن بعض ما يذكر ضمن الحالات الدراسية يمكن أن يصل إلى مستوى مخالفة الدستور أو مخالفة القانون أو مخالفة الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها دولة فلسطين - إلا أن اهتمام الباحث في هذا الفصل جاء مرهوناً بالإشارة إلى الفساد السياسي على أنه نوع من أنواع العطب الذي يصيب النظام السياسي ككل، وإن تمت تغطيته باسم المصلحة العامة أو غيرها من المصطلحات الشبيهة التي تستخدم عادة في مثل تلك الحالات.

المساهمة الحادية عشرة تحمل عنوان «تأثير الاعتقاد بوجود الفساد على شرعية النظام السياسي الفلسطيني» لجهاد حرب، وهي ترصد ما يعتقد الجمهور الفلسطيني بأنه فساد سياسي، وذلك عبر الاحتكام إلى منظوره للمصلحة العامة، التي تتضمن تقديم الخدمات أو اتخاذ القرارات السياسية دون ارتباط بوجود «منفعة» خاصة بالضرورة للفاعل السياسي، أو بمن يتخذ القرار السياسي. بذلك يفحص الكاتب مدى تأثير الاعتقاد بوجود فساد في مؤسسات الحكم على ثقة الجمهور بالنظام السياسي، ومدى تأثير ذلك الاعتقاد على مواقفه تجاه قضايا سياسية رئيسية.

المساهمة الأخيرة في الكتاب تحمل عنوان «التحليل المكاني الجيوسياسي لمدرجات الفساد في العالم والدول العربية» لكل من حسين الريماوي ومحمد كتانه، إذ ركّز الكاتبان على تحليل التوزيع الجغرافي لبيانات مدرجات الفساد في العالم، وفي البلدان العربية، التي تصدر دورياً عن منظمة الشفافية الدولية لتبيان موقع الدول منها (عالمياً وفي المنطقة العربية) وما يحمله ذلك من دلالات. كما أوضحت الدراسة أن عوامل الفساد تختلف من منطقة إلى أخرى، وأنها تتأثر بالمحددات الاجتماعية والثقافية، فالفساد مقبول في بعض المجتمعات ولا يقوى على معارضته الكثيرون، وبخاصة أن بعض الجماعات تتخذه وسيلة للحفاظ على امتيازاتها، كما أن تلك العوامل تتم تقويتها من قوى خارجية لغرض تعزيز انكشافيتها، ومن ثم الاستفادة من مواردها وأسواقها.

ويشير الكاتبان إلى إهمال تلك المدرجات للفساد السياسي، الذي وعلى الرغم من ممارسته من الدول الاستعمارية ضد الدول الأخرى، فإنه أقل انتشاراً لديها مقارنة بالدول المُستعمَرة، وذلك لأن حكوماتها

منتخبة بينما يطغى على الدول الأخرى الفقيرة الاستبداد والدكتاتورية. كما يشير الكاتبان إلى اختلاف متغيرات الفساد السياسي وكثافة توزيعه بين الدول عند احتساب متغيرات أخرى، مثل الحقوق السياسية والمدنية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي، والحرية، والتعليم، وغير ذلك من المؤثرات.

المصادر

Piketty, Thomas. 2014. *Capital in the Twenty-First Century*. Translated by Arthur Goldhammer. Cambridge, Massachusetts and London: The Belknap Press of Harvard University Press.

الفساد السياسي: مداخل وأفكار

فريق معهد مواطن^[1]

مقدمة

الفساد السياسي من المفاهيم الرائجة التي كثر تداولها في العقود الأخيرة، لكن ما الذي يعنيه هذا المفهوم؟ وكيف وصل إلى ما هو عليه اليوم في خطاب العلوم الاجتماعية، وفي السياسة، وفي خطاب العديد من المؤسسات الدولية والمحلية؟ وما هو منبع الاهتمام البالغ بالفساد السياسي، وبخاصة في العقود الأخيرة، وارتباطه بالحكم الرشيد والتنمية المستدامة ودولة القانون وغيرها من مكونات الخطاب السائد في المرحلة النيولبرالية؟ وما هو سبب الازدياد الملحوظ في دراسة هذه الظاهرة؟ تتعدد المواضيع التي تتطرق إليها الأدبيات المتعلقة بالفساد السياسي، وتشمل الخوض في إشكالية إيجاد تعريف للظاهرة، وعلاقة الفساد السياسي بالناخبين وإجراءات التصويت، والفساد السياسي والحوكمة، وعلاقة الفساد السياسي بالتنمية، وطرق مكافحة الفساد السياسي.

^[1] ساهم عدد من أعضاء فريق معهد مواطن في إنتاج هذا النص. قام باسل فراج بكتابة الورقة تحت إشراف باسم الزبيدي. وساهم شادي الخواجا، وفتحي نمر، وساعدهم كل من حمزة بان، ومجد حشاوي، وكارلوتا موستن.

تشكل هذه الدراسة مراجعة نقدية لكيفية تناول وتعريف مفهوم الفساد السياسي في الأدبيات الدارجة، وتتطرق إلى المسار التاريخي للمفهوم، وطريقة تحول فهمه في عصرنا الحالي، وإلى نقد الطريقة الدارجة لنقاش الفساد السياسي. كما تحاول الدراسة طرح طرق بديلة لتناول الموضوع تبتعد عن الاختزال الذي تروج له بعض الدراسات والتعريفات. تبدأ الدراسة بتقديم لمحة حول المفهوم وطريقة تداوله في الدراسات الأكاديمية، ومن ثم تتطرق إلى التعريفات المختلفة والشائعة في الأدبيات ذات العلاقة. بعد الخوض في التعريفات الموجودة وإشكاليات إيجاد تعريف متفق عليه، تتطرق الورقة إلى الفصل ما بين الحيزين العام والخاص، وتحتاج بأنّه فصل جوهري في تعريف الفساد السياسي، وفي أساليب الحديث عنه، كما تخوض الورقة ببعض الآثار المترتبة على الفساد السياسي.

قبيل الخوض في مفهوم الفساد السياسي، من المفيد التطرق إلى الفساد بمعناه الأشمل. تُقسّم الأدبيات، في العلوم الاجتماعية، فهم الفساد إلى مدرستين: المدرسة البنوية والمدرسة التفاعلية. ومن المهم فهم هاتين المدرستين من أجل دراسة الظاهرة، ومحاولة بدء فهم الإشكاليات التعريفية والمفاهيمية المتعلقة بالفساد السياسي. يبين شور وهالر أن المدرسة البنوية تنظر إلى الفساد من منطلق أخلاقي وكخاصة متلازمة «للآخر»^[2]، كما تصنف الظاهرة كخاصة مرتبطة وبشكل حصري بالمجتمعات غير الغربية، بمعنى أن الفساد مرافق لغياب «التممية» والفقر والاضطهاد وغيرها من المصطلحات التي تنعت وتوصف الآخر بالتخلف. كما يبين شور وهالر أن هذه القراءة تعيد إلى الأذهان، أو تشابه، الخطاب الكولونيالي عن «بدائية» المجتمعات المُسيطر عليها.^[3]

كما تشمل هذه المدرسة القول إن للفساد فوائد إيجابية على المجتمع، إذ ترى أن بعض الأفعال الفاسدة تسد الثغرات الموجودة بسبب غياب الإدارة الصحيحة وغياب الدولة. هذا المنطق، أي النظر «لفوائد إيجابية»

[2] Cris Shore and Dieter Haller, "Introduction – Sharp Practice: Anthropology and the Study of Corruption," in *Corruption: Anthropological Perspectives*, ed. Dieter Haller and Cris Shore (London and Ann Arbor, Michigan: Pluto Press, 2005), 3.

[3] Ibid.

للفساد، يرى الفساد كأداة تساعد على الوصول إلى الحداثة بمفهومها الغربي.^[4] فعلى سبيل المثال، يبين شور وهالر أن هنالك اتجاهًا آخر منبثقًا من الدراسات الدولية ينطلق من قاعدة الاهتمام بالقواعد والقوانين والمؤسسات، ويهدف إلى دراسة كيف ولماذا يحاول بعض الفاعلين - وبخاصة النخب - السعي وراء مصالحهم الخاصة.^[5] فيبحث الأكاديميون، من هذا الاتجاه، تركيبة النخب والمنافسة فيما بينهم وآليات المحاسبة الموجودة. ويمكن إدراج منظمة الشفافية الدولية، ومعايير الشفافية التي تستخدمها لقياس الفساد، كمثال لهذه المدرسة. فهذه المعايير تستند إلى مفاهيم «حديثّة» عن الحوكمة والمساءلة، وتعتبرها أساساً للنمو الاقتصادي والاقتصاد العالمي الحر. وعلى الرغم من أن دعاة هذه المعايير يعتبرون أن منظورهم محايد، فإنه وبطبيعة الحال يستند إلى المفاهيم الغربية المهيمنة، وبخاصة أنهم يعتبرون أن هذه المعايير وطرق قياسها كأدوات تقع خارج نطاق السياسة والثقافة؛ أي كأدوات صالحة للاستخدام والتطبيق في أي زمان ومكان.

فالمفاهيم الغربية المهيمنة، ومن ضمنها الحداثة والشفافية والأمانة والنزاهة، استطاعت أن تؤطر الخطاب حول الفساد، وأساليب الخوض فيه. فعلى سبيل المثال، يربط تقرير معد من قبل صندوق النقد الدولي تحت عنوان «تقرير الراصد المالي: كبح الفساد»، الفساد بانعدام التنمية الاقتصادية، وبتشويه أنشطة الدولة، وبالحد من قدرة الدولة على القيام بوظائفها وبزعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي.^[6] ويسهب هذا التقرير في الحديث عن مفاهيم مبهمّة من دون شرح لطريقة تمظهرها، كالشفافية والممارسات الفضلى والنزاهة.

أما المدرسة التفاعلية (interactional school)، فتصب تركيزها على سلوك الأشخاص في الوظائف العامة، وهنا يتم تعريف الفساد كإخلال بالواجبات الرسمية للمنصب العام من أجل مصلحة أو منفعة خاصة، وفي هذا السياق يمكن قراءة الفساد كفعل يؤثر سلباً على الصالح العام. فعلى سبيل المثال، تندرج ضمن هذه المدرسة قراءات للفساد

[4] Ibid.

[5] Ibid, 4.

[6] صندوق النقد الدولي، تقرير الراصد المالي: كبح الفساد، ملخص وافٍ (صندوق النقد الدولي، نيسان/أبريل 2019)، 4-5.

كحالات استغلال المنصب العام من أجل إنشاء مصلحة خاصة، أو تقديم خدمات مقابل رشاوى.^[7]

تقدم هاتان المدرستان بعض الأدوات التي يمكن أن تكون مفيدة لفهم الفساد السياسي، ولكن معظمها، كما سنرى في الجزئية المتعلقة بالفساد السياسي، تستند إلى ادعاءات غير واضحة، وإلى فهم غير كافٍ لتعقيدات الفساد السياسي. فعلى سبيل المثال، «استغلال الوظيفة العامة» يثير تساؤلات حول تعريف مفهوم «العام» و«المصلحة الخاصة»، وحتى تعريف مصطلح «استغلال». فماذا يمكن القول عندما يتم تغيير القوانين من أجل إعطاء غطاء قانوني لأفعال قد تعتبر فاسدة من قبل أولئك الذين في السلطة؟

الفساد السياسي من منظور تاريخي

تظهر الأدبيات أن الاهتمام بظاهرة الفساد السياسي ودراستها، ليس بالأمر الحديث. إذ تشير الأدبيات إلى أن مصطلح «الفساد السياسي» ومحاولة فهمه، تعود إلى مرحلتين زمنيتين؛ ألا وهما مرحلة ما قبل التنوير وما بعده. فقد وصف الفهم القديم الفساد السياسي، كانتهاك للأخلاق السائدة في المجتمع، وكمرض يؤثر على الحكومة والسياسة بصورة عامة. يقول بروس بونكان وليزا هيل إن الفهم القديم للفساد السياسي كان مرتبطاً بالمفاهيم الأخلاقية، و«بمفاهيم الدمار الشامل والانحراف والتسوس والخراب».^[8] أما بيتر براتسيس، فيشير إلى أن الفهم التقليدي للفساد كان يوصف كصورة طاغية للتسوس والتردي، ففي الفهم القديم تم ربط الفساد السياسي بالانحطاط الذي يصيب المؤسسات العامة، ويؤدي إلى إحداث خلل في النظام السياسي.^[9]

وهنا يمكن الإشارة إلى فهم الفساد من منظور الفلسفة السياسية،

[7] Shore and Haller, "Introduction – Sharp Practice," 4.

[8] Bruce Buchan and Lisa Hill, *An Intellectual History of Political Corruption* (Basingstoke, UK and New York: Palgrave Macmillan, 2014), 9.

[9] Peter Bratsis, "The Construction of Corruption, or Rules of Separation and Illusions of Purity in Bourgeois Societies," *Social Text* 21, no. 4/(77) (Winter 2003): 15.

التي جعلت من العامل الأخلاقي عاملاً أساسياً في تحديد المفهوم وطبيعة الخوض فيه. فعلى سبيل المثال، الفساد بالنسبة لأرسطو هو فساد مجتمع المدينة والجسد الحاكم إذ يؤدي الفساد إلى التحلل، وغياب الاستقرار، وإلى الدمار الشامل للكيان السياسي (polity) في نهاية الأمر. أما في كتابات مكيافيلي المتعلقة بالفساد، فقد ربط مفهوم الفساد فيها بفكرتين أساسيتين: إحداهما تتبع النظرة التقليدية للفساد كتحلل يصيب الجسد، فقد اعتبر مكيافيلي الفساد كنوع من انعدام الاستقرار والانقسام السياسي المرتبط بشكل وثيق مع الفصائلية والحزبية؛ وأما الثانية فربطت الفساد بالخلل في الحكم على الأمور (perversion of judgment).^[10]

أما الفهم المعاصر للفساد السياسي، فقد برز إبان عصر التنوير وبعده، وابتعد عن المقاربات أعلاه. فقد أصبح الفساد السياسي يعني عطلاً في آلية عمل الدولة وطريقة إدارتها، وأصبح ظاهرة يجدر التطرق إليها كحالات منفردة، كما أصبح المفهوم مرتبطاً وبشكل وثيق بفكرة «التلوث»، بمعنى أن العمل الفاسد هو عمل غير نقي ونقيض للفعل الصالح. يكتب براتسيس إن «المفهوم الحديث للفساد السياسي أقرب لفهم الفساد كغش منه كتردد أو دمار».^[11] كما أصبح يُنظر إلى الفساد السياسي كظاهرة يجدر العمل على محوها، أو التقليل من حدتها، وذلك لأنها مرتبطة بالمؤسسات الدولية وبالسياسة العالمية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن منظمة الشفافية الدولية ترى في الفساد ظاهرة تساهم في تفاقم أزمة الديمقراطية العالمية، وكما تقول باتريشيا موريرا، المديرة التنفيذية لمنظمة الشفافية الدولية في تعليقها على مؤشر مدركات الفساد 2018، «ينخر الفساد في الأنظمة الديمقراطية شيئاً فشيئاً ليؤدي في نهاية المطاف إلى حلقة مفرغة، يُضعف فيها الفساد المؤسسات الديمقراطية، فتصبح أقل قدرة على مكافحته».^[12]

^[10] Buchan and Hill, *An Intellectual History*, 88.

^[11] Bratsis, "The Construction of Corruption," 16.

^[12] الشفافية الدولية، «مؤشر مدركات الفساد 2018، يكشف عن تعثر جهود مكافحة الفساد في معظم دول العالم»، الشفافية الدولية (29 كانون الثاني/يناير 2019)، <https://www.transparency.org/ar/press/corruption-perceptions-index-2018>

لقد أضحي مفهوم الفساد السياسي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بطريقة إدارة الدولة، وبالانحراف عن الواجبات الرسمية من أجل مصالح ومنافع خاصة. وبالطبع، لم يختفِ المنظور الأخلاقي من المساعي لفهم الفساد ووصفه، إلا أن التركيز أضحي على استغلال المنصب العام لصالح الخاص، وعلى تقاضي الرشوات والمحسوبية، وعلى بيع المناصب العامة والتأثير في أصوات الناخبين، وبذلك تراجع مفهوم الفساد من شكله الشمولي، وأصبح أقرب إلى إشكاليات تدرس بناءً على حالات، وليس كترددٍ وتحليلٍ يضرب البنية السياسية بشكلٍ كامل. وعلى الرغم من هذا التحول - أو ربما بسببه - لا يوجد اتفاق على تعريف الفساد السياسي وفهمه.

إن أية محاولة لفهم الفساد السياسي، يجب أن تتطرق إذاً إلى الإشكاليات الموجودة في إيجاد تعريف جامع مانع. فعلى الرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه، فإن فهم الإشكاليات المطروحة يساعد على المضي قدماً في تحليل الظاهرة، وفي طريقة فهمنا لها وتحويلها لموضوع للدراسة بعيداً عن المقاربات الدارجة التي، لربما، بطريقة تطرقها إلى الفساد السياسي تغفل الموضوع ذاته.

الاتجاهات النظرية في فهم مفهوم الفساد السياسي وتحديده

لا يوجد إجماع على تعريف للفساد السياسي، إذ تتعدد الزوايا التي ينظر من خلالها الباحثون إلى الفساد السياسي، وتتعدد طرق التحليل، وبذلك يصبح إيجاد تعريف متفق عليه أمر صعب للغاية، أو لربما مستحيل. وقد تطرق العديد من الباحثين، من مجالات أكاديمية مختلفة، إلى إشكاليات إيجاد تعريف متفق عليه للفساد السياسي. بالطبع، إيجاد تعريف متفق عليه أمر ملح إذا أردنا المضي قدماً في محاربة الفساد، فكيف يمكن محاربة ما لا نستطيع تعريفه أو تحديد أشكاله وتمظهراته؟

معظم التعريفات الموجودة في الأدبيات تستند، بشكل أساسي، إلى التعريف المقدم من أرنولد هايدنهايمر، الذي يقسم ظاهرة الفساد السياسي إلى ثلاثة اتجاهات: الاتجاه المرتكز على الوظيفة العامة، الاتجاه المرتكز على السوق، الاتجاه المرتكز على الصالح العام.

ينظر التعريف المرتكز على الوظيفة العامة إلى الفساد السياسي، على أنه انحراف في أداء الموظف الصحيح لوظيفته العامة. تحليل الفساد من هذا المنظور ينحصر في القطاع العام، ويرتكز على «الانحراف» عن القوانين والضوابط الموجودة التي تحدد طبيعة العمل، ويعد الخروج عن هذه الأنظمة والقوانين أو استغلالهما من أجل تحقيق مصالح شخصية، سياسية، اقتصادية أو اجتماعية كفعل فاسد. فعلى سبيل المثال، يعرف جوزيف ناي الفساد على أنه أي «فعل ينحرف عن الواجبات الرسمية للمنصب العام، وذلك من أجل مصلحة خاصة أو تأثير خاص».^[13] وبشكل مماثل، يعرف كارل فريدريك الفساد السياسي على أنه فعل ينحرف عن الضوابط الموجودة، وذلك من أجل تحقيق مصلحة خاصة.^[14] وبذلك، يعتبر الفساد السياسي - ضمن هذا الاتجاه - إخلالاً متعمداً في الضوابط والقواعد القانونية الموجودة التي تحدد طبيعة الوظيفة العامة وطرق إدارتها، وذلك من أجل تحقيق مصالح ومنافع خاصة.

وبالطبع، توجد انتقادات لهذا الاتجاه والتعريفات المرتبطة به، فالتعريفات سالفة الذكر تغفل عن حالات الفساد التي قد تحصل خارج القطاع العام، وذلك لأن التركيز يستند، وبشكل أساسي، إلى الضوابط والقوانين الموجودة التي تحدد طبيعة وطريقة إدارة الوظيفة العامة. فالنظر إلى كل ما هو قانوني كفعل غير فاسد قد يغفل، في بعض الحالات، أنه يتم تجاوز أو إعادة صياغة القوانين عمداً من أجل تسهيل استغلال الوظيفة العامة وشرعنة هذا الاستغلال. كما أن هذا الاتجاه لا يشك في طبيعة القوانين والضوابط الموجودة، التي حدد ذاتها قد تكون مسببة أو داعمة للفساد ولاستغلال الوظيفة العامة. كما أن هذا التعريف لا يسمح بالتشكيك في طبيعة السلطة التي تصيغ القوانين والضوابط.

^[13] Joseph S. Nye, "Corruption and Political Development: A Cost-Benefit Analysis," in *Political Corruption: Concepts and Contexts*, 3rd edition, ed. Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston (New Brunswick, New Jersey and London: Transaction Publishers, 2007), 284.

^[14] Carl J. Friedrich, "Corruption Concepts in Historical Perspective," in *Political Corruption: Concepts and Contexts*, 3rd edition, ed. Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston (New Brunswick, New Jersey and London: Transaction Publishers, 2007), 15.

أما الاتجاه المرتكز على الصالح العام، فيطرح مفهوم «الصالح العام» كأساس لتعريف الفساد وتحديد حالاته. وعلى الرغم من ضبابية المفهوم واتساعه، فإن التعريفات الموجودة ضمن هذا الاتجاه ترى الفساد على أنه الانحراف عن متطلبات الصالح العام. فقد كتب مصطفى خواص:

يمكن القول إن مظاهر الفساد توجد عندما تقوم قوى ما مطلوب منها القيام بأشياء ما، بتقديم أموال نقدية أو جوائز غير مشروعة لموظف ما، بحيث تدفعه للقيام بأفعال ضمن وظيفته في صالح هذه القوى من جهة، ويتولد عنها إضرار بالمصلحة العامة من جهة أخرى. لكن يمكن القول إن مفهوم المصلحة العامة واسع جداً، وبالتالي فإن تحديد مفهوم الفساد يصبح أيضاً فضفاضاً، ويعتمد بدرجة كبيرة على ذاتية المراقب أكثر منه على أسس دقيقة.^[15]

حال هذا التعريف كحال التعريف سالف الذكر، إذ إنه لا يخلو من الإشكاليات. فالارتكاز على الصالح العام يثير العديد من التساؤلات، وعلى رأسها تحديد مفهوم الصالح العام. فكيف يمكن قياس الصالح العام والتأكد من تطبيقه، ومن يحدد ماهية الصالح العام؟ يشير مصطفى خواص إلى أن الارتكاز على المصلحة العامة كمحدد أساسي لتعريف الفساد السياسي، يُغفل ما يتم ذكره في الأدبيات عن الآثار الإيجابية المترتبة على الفساد، وأنه في كثير من الأحيان يتم استخدام مصطلح «المصلحة العامة» من قبل النخب السياسية لتبرير أفعالهم الفاسدة.^[16] وبهذا، فإن «المصلحة العامة» كغيرها من المصطلحات التي تركز عليها التعريفات المختلفة، تجعل من مفهوم الفساد السياسي مفهوماً مبهماً وخاضعاً للتأويلات والنقاشات المختلفة.

أما الاتجاه المرتكز على السوق، فيرى في الفساد استغلالاً للوظيفة

^[15] مصطفى خواص، «الفساد السياسي: المفهوم والمسیر التاريخي»، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية 3، عدد 6 (حزيران/يونيو 2016): 58.

^[16] المصدر نفسه.

من أجل تحقيق ربح خاص ومضاعفته، وينظر إلى الوظيفة العامة كمشروع اقتصادي بحت، ويستند في تحليله إلى منهج وأدوات اقتصادية، فيركز هذا الاتجاه على دراسة العوائد الاقتصادية والمالية المترتبة على أفعال أولئك من هم في الوظيفة العامة. فعلى سبيل المثال، يعرف ناثانييل ليف الفساد على أنه «مؤسسة فوق قانونية تُستعمل من طرف الأفراد والجماعات من أجل التأثير على أعمال البيروقراطية الإدارية»، ويرى بذلك أن الفساد محصور في الأشخاص القادرين على التأثير على عملية اتخاذ القرار.^[17] كما بالإمكان إدراج تعريف فان كلافرين ضمن هذا الاتجاه إذ يُعرّف الفساد كاستغلال للسلطة من قبل الموظف الحكومي الذي ينظر لمنصبه كمشروع اقتصادي، يسعى من خلاله إلى مضاعفة ربحه، وبذلك تصبح الوظيفة مكاناً من أجل «مضاعفة الأرباح».^[18]

وبذلك، فإن الاتجاه المرتكز على السوق، يركز وبشكل أساسي على المال والربح، كمعايير أساسية، للتبادل ولتحديد حالات الفساد. وقد تعرض هذا الاتجاه إلى العديد من الانتقادات أيضاً، فالارتكاز على الربح يحصر تحليل حالات الفساد في الوظائف العامة فقط، ولا يشمل حالات الفساد في القطاع الخاص، إذ من المنظور الرأسمالي، لا يوجد هنالك أي خلل في السعي من أجل تحقيق ربح إضافي ومضاعف في القطاع الخاص. كما يشير مارك فيليب إلى أن الارتكاز على نموذج السوق في دراسة الفساد السياسي يُخضع الظاهرة لأدوات ونماذج اقتصادية لتحليل السياسة، بحيث لا يساعد في تعريف الظاهرة، بل

[17] Nathaniel H. Leff, "Economic Development Through Bureaucratic Corruption," in *Political Corruption: A Handbook*, ed. Arnold J. Heidenheimer, Michael Johnston and Victor T. LeVine (New Brunswick, New Jersey and London: Transaction Publishers, 1989), 389, Cited in: Mark Philp, "Conceptualizing Political Corruption," in *Political Corruption: Concepts and Contexts*, 3rd edition, ed. Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston (New Brunswick, New Jersey and London: Transaction Publishers, 2007), 49.

[18] Jacob Van Klaveren, "The Concepts of Corruption," in *Political Corruption: A Handbook*, ed. Arnold J. Heidenheimer, Michael Johnston and Victor T. LeVine (New Brunswick, New Jersey and London: Transaction Publishers, 1989), 25-26, Cited in: Philp, "Conceptualizing Political Corruption," 49.

ربما فقط في محاولة فهمها.^[19] كما أن الارتكاز على نموذج السوق يغفل حالات الفساد التي لا تسعى من أجل تحقيق ربح أو منفعة مادية شخصية. فاتخاذ قرارات سياسية قد تظلم عامة الشعب، التي لا تشمل بالضرورة السعي من أجل ربح مادي، وبذلك لا يمكن تحليل تأثير هذه القرارات من خلال منظور اقتصادي.

كذلك هنالك اتجاه آخر لتعريف الفساد السياسي مرتبط بالرأي العام، ويرجع هذا الطرح تعريف وتحديد الفساد السياسي إلى الرأي العام وكيفية رؤيته وفهمه للفساد. ويستند هذا الطرح إلى أن محاربة الفساد وتحديد أشكاله لا تصح دون اتفاق أغلبية الرأي العام على تحديد حالات الفساد وأشكال تمظهرها. فعلى سبيل المثال، يطرح هادينهايمير رأيه بأن تحديد تعريفات الفساد وحالاته، يجب أن يعود إلى إجماع ما بين النخب والرأي العام حول أشكال الفساد التي يوجب محاربتها ومعاقبتها. كما يحدد هادينهايمير ثلاثة أنواع من الفساد السياسي: الفساد «الأسود»، و«الرمادي»، و«الأبيض»، بحيث يشكل الفساد «الأسود» حالات متفقاً عليها من قبل النخب والرأي العام ويوجب محاربتها ومعاقبتها، أما الفساد «الرمادي» فهو ليس موضع إجماع تام، ويشير الفساد «الأبيض» إلى حالات يمكن التغاضي عنها.^[20]

وكما ناقشنا أعلاه، يبقى السؤال: من يحدد الرأي العام؟ وهل يختلف الرأي العام حول الفساد من فترة زمنية إلى أخرى؟ ومن يحدد «العام» في هذه الحالة؟ وهل يتم تحديد الرأي العام بناءً على أولئك الذين يستجيبون إلى الاستبيانات ما عدا سواهم؟ وهل بالإمكان الحديث حقاً عن رأي عام متعلق بالفساد، وهل يسمح هذا التعريف الخوض في الاختلافات والتباينات الموجودة في الرأي العام؟ فكما يقول بول هيوود: «محاولة إخفاء طبيعة العمل الحكومي عن عامة الشعب هي بحد ذاتها أحد الأمثلة على الفساد السياسي».^[21]

[19] Philp, "Conceptualizing Political Corruption," 50.

[20] Arnold J. Heidenheimer, "Perspectives on the Perception of Corruption," in *Political Corruption: Concepts and Contexts*, 3rd edition, ed. Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston (New Brunswick, New Jersey and London: Transaction Publishers, 2007), 152.

[21] Paul Heywood. "Political Corruption: Problems and Perspective," *Political Studies* 45, no. 3 (1997): 424.

إن الاستناد إلى «الرأي العام»، كغيره من المصطلحات المبهمة، لا يخلو من عيوب النسبية والمعيارية المفرطة في تحديد تعريف للفساد السياسي. ففعل فاسد في مكان ما قد لا يعتبر كذلك في مكان آخر، ومن الصعب أيضاً أن نجد إجماعاً على اعتبار سلوك معين كسلوك فاسد حتى في المكان ذاته. وعلى الرغم من أهمية هذا المنظور الاجتماعي للظاهرة، فإن ما قد يظهر كفعل فاسد في مجتمع معين قد يرتقي إلى مستوى العرف والسلوك المقبول لدى مجتمع آخر، أو قد يكون خاضعاً لتأويلات مختلفة في المجتمع ذاته. كما أن القبول بالمنظور النسبي يلغي بالأساس إمكانية إيجاد منهج موحد لدراسة الظاهرة وتحديد أسبابها.

وعلى الرغم من تعدد التأويلات والمقاربات الدارجة للفساد السياسي، فإنه لا يمكن الحديث عن وجود إجماع في الأدبيات حول ظاهرة الفساد السياسي وطريقة دراستها. فكما يقول مارك فيليب، فإن الإشكالية المفاهيمية في دراسة الفساد تعود إلى «ربط الفساد السياسي بالخيارات غير الجذابة التي تنحصر ما بين خيار النسبية (إذ يرى أن التعريفات المحلية غير قابلة للاستخدام في سياقات أخرى)، وخيار التعريف الشرطي (stipulative)، (إذ يتم التركيز على الجوانب التقنية)».^[22] هكذا تظهر إشكالية المفاضلة بين القبول بالتعريفات المختلفة ضمن السياقات المنبثقة عنها، وبين العمل على إيجاد تعريف قابل للتعميم والاستخدام في كل زمان ومكان. كما يقول بول هيوود: «من المستحيل تطوير تعريف غير متنازع عليه وقابل للتعميم للفساد السياسي».^[23]

هكذا ينجلي سر إشكالية تعريف الفساد السياسي، فهو مفهوم مبهم يضع كل من يحاول إيجاد تعريف له أمام العديد من المعضلات على مستوى التعريف ذاته، وعلى مستوى معايير قياسه، وكذلك على مستوى أسس التمييز بين العام والخاص.

[22] Mark Philp, "The Definition of Political Corruption," in *Routledge Handbook of Political Corruption*, ed. Paul M. Heywood (Abingdon, UK and New York: Routledge, 2015), 19.

[23] Heywood. "Political Corruption: Problems and Perspective," 422.

وبذلك يمكن تلخيص الإشكاليات في إيجاد تعريف للفساد السياسي بتلك المتعلقة بمحاولة إيجاد تعريف واسع ومتفق عليه (أي تعريف شمولي)، أو تعريفات متنوعة تصلح للسياقات المختلفة. فعلى الرغم من أن جميع التعريفات تستند إلى الفصل ما بين الحيزين العام والخاص، تبقى، على الأقل، إشكالية المفاضلة بين إيجاد تعريف متفق عليه وقابل للتطبيق في شتى الأماكن، وبين تعريف محدود يطبق في واقع معين. كيف بإمكاننا إذاً أن نمضي قدماً في إيجاد تعريف للفساد السياسي وفهمه؟ وهل من الضرورة إيجاد تعريف موحد للظاهرة؟

ربما من الأجدي أن نمضي خارج هذه المعضلة المفاهيمية، وأن نحاول أن نفهم طريقة تبلور الفساد، لكي نصل إلى فهم أعمق لهذه الظاهرة. ولربما يكمن الحل في وضع حالات معينة لدراسة الفساد السياسي، بحيث ينحرف التحليل من محاولة إيجاد تعريفات واضحة إلى تحليل مبني على حالات وبطريقة عينية.

على الرغم من هذه الإشكاليات المفاهيمية وغياب الاتفاق على تعريف جامع مانع للفساد السياسي، فإن قراءة الاتجاهات المفاهيمية المختلفة تشير إلى وجود موضوعين ذوي أهمية عند تحليل الظاهرة: ألا وهما «السياسي» في الفساد السياسي، والفصل ما بين الحيزين العام والخاص. ويشير هذان الموضوعان إلى الإشكاليات الموجودة في عملية البحث عن تعريفات، وإلى التناقضات الموجودة في الأدبيات المتعلقة بالفساد السياسي.

الفصل بين الحيزين العام والخاص

كما أشرنا أعلاه، يفترض الفهم الحديث للفساد السياسي فصلاً واضحاً بين الحيزين الخاص والعام، فمعظم التعريفات تشير إلى استغلال العام من أجل مصلحة ومنفعة خاصة. يتساءل بيتر براتسيس في مقاله حول الفساد السياسي عن طبيعة الفصل المفترض بين الحيزين الخاص والعام، ويحاول تفكيك تطور المفهوم الحديث للفساد السياسي. ويحاجج براتسيس بأن «الهدف من فكرة الفساد والقواعد والطقوس المرتبطة به، هو جعل تصنيفات العام والخاص تصنيفات

نقية وقابلة للتصديق».^[24] هذا، بالطبع، واضح في التعريفات التي تم ذكرها سالفاً، والتي تشير إلى انتهاك «العام» من قبل «الخاص». هذا الفصل الواضح بين العام والخاص جلي في تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد السياسي، إذ تعرف الفساد «كاستغلال للسلطة المنوط بها من أجل منفعة خاصة».^[25] ويدور الحديث في هذا التعريف عن الفساد السياسي كوسيلة للتأثير في السياسات والقوانين والمؤسسات من أجل تغيير وجهة الموارد وتمويل صانعي القرار، وذلك من أجل مصالح خاصة وتقوية الأشخاص سياسياً.^[26]

ويقول براتسيس إن المفهوم الحديث للفساد السياسي، والفصل المرتبط به ما بين الحيزين العام والخاص، يشير إلى فهم حديث للفساد لم يكن جزءاً من الفهم التقليدي للظاهرة.^[27] فكما تمت الإشارة سابقاً، يربط الفهم التقليدي الفساد السياسي بالانحطاط والتردي الذي يصيب السياسة بشكلها الأشمل، وبمرض الجسد السياسي والرديلة.

أما الفصل بين الحيزين العام والخاص، فيظهر كمستحدث جديد ومرتببط بشكل وثيق بالمفهوم الحديث للفساد السياسي، فهذا الفصل كما يشير براتسيس لم يكن موجوداً في التعريفات القديمة للفساد. ويقول براتسيس: «الفصل بين المصالح الخاصة والعامّة أمر لا يثير أي تساؤل، إذ طالما بقيا في المكان المحدد لهما. عندما يتم تلويث العام بالخاص، يصبح السياسيون وتصبح السياسية نفسها وسخة، ملطخة، مُعدية وفاسدة».^[28] كيف، إذًا، أصبح الفصل ما بين العام والخاص أمراً ضرورياً ومحددًا أساسياً للمفهوم الحديث للفساد السياسي، بحيث لا يمكن وصف أي فعل بأنه فاسد إذا لم يُننَّ على هذا الفصل؟

يحتاج براتسيس بأن الفصل بين العام والخاص أصبح ممكناً فقط بعد هيمنة الدولة الحديثة والنظام الرأسمالي. ويعني ذلك أن المفهوم الحديث

[24] Bratsis, "The Construction of Corruption," 10.

[25] Transparency International, "What is Corruption?" *Transparency International* (n. d.), <https://www.transparency.org/what-is-corruption#define>

[26] Ibid.

[27] Bratsis, "The Construction of Corruption," 11.

[28] Bratsis, "The Construction of Corruption," 15.

للفساد السياسي أضحي ممكناً عندما أصبح هذا الفصل بين العام والخاص محدداً أساسياً لطبيعة العملية السياسية وطرق إدارتها - التي تؤدي إلى هيمنة الدولة على الحيز العام، واحتكاره. كما يكتب براتسيس عن ضرورة الابتعاد عن التعريفات التقنية والشكلية لمفهوم الفساد السياسي، لأن المشكلة الأساسية في عدم القدرة على إيجاد تعريف جامع ومانع للظاهرة تكمن في غياب عملية سياسية تمكننا من فهم ماهية «المجتمع الجيد»^[29]، الذي يرتبط وجوده بوجود «سياسة نقية» أو خالية من الفساد. يقودنا هذا التحليل إلى التساؤل التالي، هل يوجد حيز عام خالٍ من المصالح الخاصة؟ ولماذا يصبح هذا الفصل مهماً فقط عند الحديث عن الطريقة التي من المفترض أن تسير من خلالها السياسة، وفي الحديث عن النوع غير النقي من السياسة، أي «النوع الفاسد»؟

ويثير دينيس ثومسن تساؤلات مشابهة عند حديثه عن النظرة للفساد كمرض يؤثر على الجسد السياسي.^[30] فإذا كان يُنظر للفساد كأفة يجدر محاربتها، فما هو التجلي السليم للسياسة الذي يبتعد عن الآفات والأمراض؟ وكيف يكون بالإمكان إذاً تعريف السياسة؟ وما هي الطريقة الصحيحة لإدارتها؟

ويحاجج شور وهالر بطريقة مماثلة في قولهما إن معظم تعريفات الفساد السياسي «تستند إلى الفصل ما بين الدولة وأدواتها، وبقية المجتمع ... في الفهم التقليدي للظاهرة داخل العلوم السياسية وفي الأيديولوجية النيوليبرالية ومبادرات منظمة الشفافية الدولية، إذ يتم تصوير انتهاك الفصل بين الحيزين العام والخاص من قبل أشخاص كفعل فاسد».^[31] وفي الوقت ذاته، يتحدث شور وهالر عن غموض هذا الفصل بين الحيزين العام والخاص، ويشيران إلى أن هذا الفصل يمنح النخب الحاكمة والمسؤولين القدرة على المراوغة، ولذلك فإن الفصل يصبح صارماً على مستوى الخطاب فقط وليس في التطبيق.^[32]

[29] Ibid, 29.

[30] Dennis F. Thompson, *Ethics in Congress: From Individual to Institutional Corruption* (Washington, D. C.: Brookings Institution Press, 1995), 28, Cited in: Deborah Hellman, "Defining Corruption and Constitutionalizing Democracy," *Michigan Law Review* 111, no. 8 (June 2013): 1391.

[31] Shore and Haller, "Introduction – Sharp Practice," 5.

[32] Ibid., 6.

ويشير براتسيس إلى أن «الفهم الجديد للفساد أصبح الأساس في الكيفية التي تحدد بها المجتمعات الرأسمالية ما يمثل تمظهراً عادياً وما يمثل تمظهراً مرضياً لمصالح خاصة في الحياة السياسية».^[33] ويضيف:

هذا الفهم الدولي الجديد للفساد على أنه العتامة (عدم الشفافية)، هو تكتيك يستعمله الرأسمال عبر-القطري [رأس المال العابر للحدود] في مساعيه إلى تقليص التكاليف ولحساب المصاريف والأرباح بأكثر دقة عند اتخاذ قرارات الاستثمار. هذا التكتيك هو جزء من الاستراتيجية الأشمل التي تتمثل في جعل بيروقراطيات الدولة أكثر فأكثر استقلالية عن المصالح والنخب المحلية، وبذلك [تصبح هذه الاستراتيجية] أكثر ترحاباً بالرأسمال عبر-القطري [رأس المال عابر الحدود]، وبالتالي جعل سياسات وإجراءات الدولة معروفة مسبقاً وشفافة للأجانب.^[34]

هكذا يصبح الفهم الدارج للفساد السياسي وسيلة للتأثير على سياسات الدول، وجعل إجراءاتها وطرق إدارتها أكثر تقبلاً لرأس المال والاستثمار الأجنبي. وبذلك، فإن المفهوم الحديث للفساد السياسي، بارتكازه على مفهومي الحيزين العام والخاص، يعزز الفصل ما بين الحيزين. ويعتبر براتسيس مفهوم الفساد السياسي كأحد المفاهيم الأساسية التي تخطط جراح البنية الفكرية البرجوازية، والتي تتسلح بها القوى الاقتصادية والسياسية للرأسمالية.^[35]

^[33] بيتر براتسيس، «الفساد السياسي في عصر الرأسمالية عبر-القطرية: نظرة ماركسية (ج 1)»، ترجمة إبراهيم حمزة، انحياز (7 أيلول/سبتمبر 2019)، تاريخ الوصول: 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، <https://www.inhiyez.com/archives/2475>

^[34] المصدر نفسه.

^[35] بيتر براتسيس، «الفساد السياسي في عصر الرأسمالية عبر-القطرية: نظرة ماركسية (ج 2)»، ترجمة إبراهيم حمزة، انحياز (10 أيلول/سبتمبر 2019)، تاريخ الوصول: 21 تشرين الأول/أكتوبر 2019، <https://www.inhiyez.com/archives/2479>

في هذا السياق، يمكن فهم تأسيس منظمة الشفافية العالمية والحملات العديدة لمكافحة الفساد التي أطلقتها، وما تزال، وتأسيس العديد من المؤسسات الدولية التي من بينها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فقد أصبحت هذه الأفكار، أي أهمية محاربة الفساد وربطه بغياب التنمية والحكم الرشيد، مهيمنة إلى درجة لا يمكن مجابتهها أو الخروج من دوامتها. كما أصبحت التفرقة بين مظهرات عادية وأخرى سلبية (أي فاسدة) للمصالح الخاصة داخل الحياة السياسية أساساً في الحفاظ على الحوكمة والحكم الرشيد ومحاولة تنظيم المجتمع. فكما يقول براتسيس: «الحضور الشامل للمصالح الخاصة داخل الحياة العامة لا يمكن رؤيته كفساد، فقط بعض أشكاله تعتبر فساداً، وبذلك أغلب تواجد الخاص ضمن العام مُطْبَعٌ».^[36] وتعود الإشكالية إذاً إلى تنظيم الفصل ما بين الحيزين العام والخاص، وإلى ما يتم اعتباره تداخلاً مقبولاً بين الحيزين أو ما يعتبر تداخلاً غير مقبول يجدر محاربته ومجابهته بشتى الوسائل المتاحة.

ويرتبط خطاب هذه المنظمات والمؤسسات الدولية مع وجهة النظر الاستعمارية، التي ترى أن عدم قدرة الشعوب على إرساء نظم إدارية وسياسية صحيحة يعود إلى غياب القدرة على إيجاد مظهر صحي للعلاقة ما بين الحيزين العام والخاص، وأن غياب القدرة على محاربة الفساد تعود بالأساس إلى قوانينهم ومؤسساتهم التي تجعل من منافع الانخراط في الفساد أكبر وأكثر ربحاً من تكاليفه على الحياة السياسية والنظم الإدارية. وبالتالي، فإن خطاب هذه المؤسسات، واستناده إلى مفاهيم المصالح الخاصة والعامة، يعزز من هيمنة وجهة النظر التي ترى في الفساد مسبباً للفقر ونقص التنمية، والتي تشكل «خطاباً أيديولوجياً بحثاً ليس قادراً بأي طريقة على أن يفسّر نسب النمو والفقر. وعوضاً عن أن يكون وسيلة للفهم، هو وسيلة للخداع الأيديولوجي والهيمنة السياسية».^[37]

هناك إشكالية أخرى تظهر في محاولة إيجاد تعريف للفساد السياسي، ألا وهي ماهية «السياسي» في الفساد السياسي. أي ما معنى السياسي في الفساد؟ وكيف يمكن فهم «السياسة الحقيقية» وعلاقتها بالفساد السياسي؟

[36] براتسيس، «الفساد السياسي في عصر الرأسمالية ... (ج 1)».

[37] براتسيس، «الفساد السياسي في عصر الرأسمالية ... (ج 2)».

ترتبط الإشكاليات في إيجاد تعريف متفق عليه للفساد السياسي بمفهوم السياسة، وبإمكانية تصنيف السياسة الجيدة، أي تلك الخالية من الفساد. يكتب مارك فيليب إن فهم طبيعة السياسة الجيدة والصحية، هو محدد أساسي في فهم الفساد.^[38] ولذلك لكي نفهم ماهية الفساد السياسي علينا بالضرورة فهم معنى السياسي في الفساد. فهل بالإمكان القول إن الفهم الليبرالي للسياسة أساسي في فهم الفساد السياسي كما تشير، على سبيل المثال، طريقة تعامل منظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي مع الظاهرة؟

يقول بوفان كومار إن على السياسيين ليس فقط أن يفوا بوعودهم، «بل على السياسة أن تعمل من خلال مفاهيم الصالح العام».^[39] فهم الصالح العام مرتبط إذاً وبشكل وثيق بفهمنا للسياسة، بما أنها تحدد طبيعة فهم وتقسيم هذه المفاهيم. فما هي المعايير الصحيحة التي يعد الانحراف عنها فعلاً فاسداً؟ وما هو الصالح العام الذي يعد أي انحراف عنه من أجل مصالح ومنافع خاصة فساداً؟ إضافة إلى ذلك، إن الفصل الموجود في الأدبيات ما بين الفساد السياسي والفساد الإداري يشير إلى أهمية «السياسة» في تعريف الفعل الفاسد سياسياً. وربما لذلك تشير الكثير من الأدبيات إلى أن الفساد السياسي يتظاهر بشكل مختلف في الأنظمة التي يتم وصفها بـ «الاستبدادية» مقارنةً مع الأنظمة الديمقراطية. كما يقول بول هيوود: «يجدر على (أو ربما يتوجب على) الكيان السياسي الديمقراطي أن يظهر بشكل مختلف (أو بأشكال مختلفة). وبذلك فطبيعة ونطاق ومدى الفساد السياسي يختلف نسبةً للكيان السياسي الموجود وأهدافه».^[40]

فالسياسي في الفساد السياسي هو جزء من الإشكاليات الموجودة في تعريفنا للظاهرة، وفي الواقع لا يمكن تحديد ما تعنيه «السياسة الصحيحة» أو السياسة غير الفاسدة، ويبقى بذلك الفساد السياسي مفهوماً مبهماً صعب التحديد بقدر صعوبة تحديد ماهية «السياسي» في الفساد السياسي.

[38] Philp, "Conceptualizing Political Corruption," 52.

[39] Pawan Kumar, "Conceptualizing Political Corruption in a Democracy: A Contested Domain," *Revista Estudos de Política*, 1, no.2 (2012): 95.

[40] Heywood. "Political Corruption: Problems and Perspective," 422.

أثر الفساد السياسي

يكثر الحديث في الأدبيات حول الأثر المترتب على ظاهرة الفساد السياسي، وتتضمن الآثار التي تتطرق إليها الأدبيات ثقة الشعوب بحكوماتها؛ والتأثير على خيارات الناخبين، وعلى الاقتصاد، وعلى الرأي العام، وعلى التنمية. وقد تحول الحديث عن أثر الفساد السياسي من التركيز على النظرية الوظيفية functionalist theory، بحيث ينظر إلى الأثر الإيجابي المترتب على الفساد السياسي، إلى التركيز على تحليل الآثار المخفية وغير الثانوية للفساد السياسي. وفي التحليل المحافظ لأثر الفساد السياسي، كالذي يتبعه الاقتصادي أرفيند جين، ينظر إلى الفساد كأحد أسباب غياب تطبيق قيود المؤسسات السياسية وعدم قدرتها على ممارسة نفوذها، وفي القول إن الفساد لم يكن ليتمظهر لو استطاعت المؤسسات السياسية أن تضع قيودها وأن تمارس نفوذها بالطريقة الصحيحة.^[41]

وفي مقال حول أثر الفساد السياسي، يحاجج مايكل جونستون بأنه من غير الممكن إيجاد إجابة واحدة متعلقة بأثر الفساد السياسي، ويحدد جونستون مدرستين متعلقتين بأثر الفساد السياسي؛ ألا وهما المدرسة الأخلاقية والمدرسة «المرتدة» (revisionist school). وتتبنى المدرسة الأخلاقية الرأي القائل إن للفساد السياسي أثراً سلبياً على المجتمعات والحكومات، وينظر داخل هذه المدرسة إلى الفساد السياسي كرنزلة تؤثر على الإدارة الطبيعية للمجتمعات والحكومات، كما تتطرق هذه المدرسة إلى الحديث عن الآثار السلبية للفساد السياسي على النمو الاقتصادي وعلى السياسة. أما المدرسة المرتدة فتري أن للفساد السياسي أثراً إيجابياً؛ إذ، كما يشير جونستون في حديثه عن هذه المدرسة، ينظر إلى قدرة بعض حالات الفساد السياسي على إدخال المهمشين في العملية السياسية، والضغط من أجل سياسات قد لا ترى النور من خلال العملية السياسية «الشرعية».^[42]

[41] Arvind K. Jain, "Power, Politics, and Corruption," in *The Political Economy of Corruption*, ed. Arvind K. Jain (London and New York: Routledge, 2001), 4.

[42] Michael Johnston, "The Political Consequences of Corruption: A Reassessment," *Comparative Politics* 18, no. 4 (July 1986): 459.

أما شيفلر وفيشني^[43] وماورو^[44] فقد خاضوا في الآثار المترتبة للفساد السياسي على النمو الاقتصادي. فهنا ينظر إلى الفساد السياسي كمؤثر سلبي على النمو الاقتصادي، وكأداة لاستغلال الموارد التي من المفترض أن تصب في الصالح العام، ولكن يتم استخدامها من أجل مصالح خاصة. كما يبين شيفلر وفيشني أن للفساد القدرة على التأثير سلباً على الاستثمار وعلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي، وعلى التنمية ومستوياتها. كما يحلل ماورو، على وجه الخصوص، مؤشرات الفساد ويحاجج بأن الفساد ولا كفاءة البيروقراطية يرتبطان سلباً مع مستوى النمو الاقتصادي. كما يربط تحسين كفاءة البيروقراطية بالنمو الاقتصادي ومستوى الاستثمارات في الدول.^[45]

كما حلل تانزي ودافودي آثار الفساد السلبية على التنمية، واستخلصا أن الفساد يؤثر على الأموال العامة وعلى الاقتصاد، ويتمظهر ذلك من خلال ارتفاع منسوب الاستثمارات في القطاع العام على حساب القطاع الخاص؛ وإعادة توزيع الأموال المخصصة للقطاع العام؛ وتقليل المصاريف التي من المفترض أن تخصص لصالح قطاعي الصحة والتعليم؛ والتقليل من قدرة البنية التحتية؛ وانخفاض منسوب عائدات الضرائب من خلال التأثير على قدرة جامعي الضرائب على العمل بطريقة سليمة.^[46]

أما ستيفان سوما فقد درس الأثر المترتب على حجم الاستثمار الخارجي ومقارنته بالاستثمار المحلي، وعلى فاعلية القرارات المتعلقة بالاستثمار وإنشاء المشاريع. وقد كتب سوما، «في أغلب الأحيان، يؤثر الفساد على فاعلية العديد من برامج المساعدات المالية (داخل

[43] Andrei Shleifer and Robert W. Vishny, "Corruption," *The Quarterly Journal of Economics* 108, no. 3 (August 1993): 599-617.

[44] Paolo Mauro, "Corruption and Growth," *The Quarterly Journal of Economics* 110, no.3 (August 1995): 681-712.

[45] Shleifer and Vishny, "Corruption," 599-617; Mauro, "Corruption and Growth," 681-712.

[46] Vito Tanzi and Hamid Davoodi, *Corruption, Public Investment, and Growth*, IMF Working Paper, No. WP/97/139 (International Monetary Fund, October 1997), <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/30/Corruption-Public-Investment-and-Growth-2353>

الدولة وعالمياً) حيث 'يفقد المال في الطريق' ولا يصل إلى أولئك المخصص لهم».^[47]

كما تناقش الأدبيات تأثير الفساد السياسي على الديمقراطية، فقد أشار بوفان كومان إلى وجود علاقة عكسية بين الديمقراطية والفساد، إذ تُعزز الديمقراطية من خلال غياب الفساد والعمل على محاربته.^[48] كما وقد حلل انج اموندسين التأثير الاقتصادي والسياسي للفساد السياسي، واستخلص بأن الفساد يؤدي إلى إضعاف ثقة الشعوب بحكوماتها؛ وإضعاف قدرة السياسيين على القيام بأدوارهم؛ وعلى ارتفاع منسوب المصاريف التشغيلية للحكومة، ما يؤثر سلباً على عملية اتخاذ القرارات السياسية.^[49]

في الوقت ذاته، يحتاج أموندسن بأنه يترتب على الفساد السياسي بعض الآثار الإيجابية التي من ضمنها تسهيل تخطي البيروقراطية الصلبة، إذ يساعد الفساد على «التخفيف من صرامة بيروقراطية الدولة، على فتح الأبواب، وعلى مساعدة ريادة الأعمال الخاصة وتحفيز المشاريع التجارية».^[50] من خلال المنظور ذاته، يمكن القول إن للفساد أثراً إيجابياً على النمو الاقتصادي، وعلى تعزيز الاستثمارات الخارجية. وفي الوقت ذاته، يقول أموندسين إنه في أغلب الأحيان يكون للفساد أثر سلبي على الاستثمار والدعم الخارجي والضرائب والتخطيط داخل الدول. وبالنسبة لأموندسين تعود طبيعة التأثير -أي كونه إيجابياً أو سلبياً - إلى طبيعة الفساد، فإذا كان من الممكن التحكم بالفساد، فسيكون بالإمكان أن يعود بفوائد إيجابية على الاقتصاد، وعلى طبيعة الحكم السياسي.^[51]

[47] Štefan Šumah, "Corruption, Causes and Consequences," in *Trade and Global Market*, ed. Vito Bobek (London: IntechOpen, 2018), 72.

[48] Kumar, "Conceptualizing Political Corruption," 97.

[49] Inge Amundsen, *Political Corruption: An Introduction to the Issues*, CMI Working Paper WP 1999:7 (Bergen, Norway: Chr. Michelsen Institute, 1999), 19, <https://www.cmi.no/publications/file/1040-political-corruption.pdf>

[50] Ibid.

[51] Ibid, 21.

كما تطرق أموندسين إلى بعض الآثار السياسية المترتبة على الفساد السياسي، التي من ضمنها تعزيز أدوات السيطرة داخل الحكومات وتعزيز النظم الديمقراطية. ويقول: «فضائح الفساد بإمكانها أن تعزز أدوات السيطرة داخل البلد، وبذلك فإن المؤسسات الديمقراطية لا تتأثر بالضرورة بحالات الفساد السياسي المنعزلة. كما أن بالإمكان تعزيز المؤسسات الديمقراطية إذا تم التعامل مع حالات الفساد السياسي بالطريقة الصحيحة».^[52] وبالنسبة لأموندسين، يمكن للدول الديمقراطية أن تستغل فضائح الفساد السياسي من أجل تعزيز سلطة القانون وتوطيد النظم الديمقراطية.^[53] ولكن هذا الطرح يفترض أن سلطة القانون، وحرية الصحافة، وحقوق المعارضة، غير معرضين للفساد وللاحتواء من قبل النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة. ولا يصح بالضرورة ربط الديمقراطية بغياب الفساد السياسي، فالظاهرة لا تستثني الدول الديمقراطية كما هو جلي في العديد من الدول.

وتجدر الإشارة، هنا، إلى علاقة الفساد السياسي بالشرعية، إذ تنقسم الأدبيات المتعلقة بالموضوع إلى مدرستين: المدرسة الأخلاقية (moralist) والمدرسة المرتدة، ويختلف المختصون في تحديد أثر الفساد السياسي على شرعية الدول والأنظمة الحاكمة. وترى المدرسة الأخلاقية أن للفساد السياسي أثراً سلبياً على شرعية الدول والأنظمة الحاكمة، وأن الفساد يقلل من ثقة الشعوب بحكوماتها، وبالإمكان أن يؤدي إلى أزمات في شرعية الأنظمة الحاكمة. كما يربط العديد من الباحثين تصور المواطنين للنظام والحكومة بالشرعية، فإذا استطاع النظام الحاكم أن يلبي توقعات مواطنيه ينظر بإيجابية إلى شرعيته. وبالطبع، قد يؤثر الفساد السياسي على تصور المواطنين للنظام والحكومة، وينعكس ذلك على تصوراتهم للدور الذي تقوم به حكوماتهم.^[54]

[52] Ibid.

[53] Ibid.

[54] Johnston, "The Political Consequences of Corruption," 459.

أما المدرسة المرتدة، فترى في الفساد أثراً إيجابياً - أو على الأقل عاملاً مساعداً - على إضفاء شرعية على الدول والأنظمة الحاكمة.^[55] فعلى سبيل المثال، يرى أرنولد هايدنهايمر أنه بإمكان المحسوبة وحالات أخرى من الفساد أن تساعد على الاستقرار السياسي، وعلى الوحدة الوطنية، وارتفاع نسبة المشاركة العامة في شؤون الدول. وكما نوهنا أعلاه، تنظر هذه المدرسة إلى الآثار الإيجابية المتعلقة بالفساد السياسي. وفي حالة العلاقة بين الشرعية والفساد السياسي، يُنظر إلى الفساد السياسي كعامل يؤدي إلى التطور السياسي، لأنه يقدم فوائد لمجموعات قد تكون مهمشة من قبل المجتمع وغير قادرة على الحصول على امتيازات من غير الولوج لأفعال فاسدة.^[56]

على الرغم من الاختلاف الموجود ما بين المدرستين أعلاه، فإنه من المهم دراسة مفهوم الشرعية وعلاقته بالفساد السياسي، وذلك لما قد يضيفه على فهم تمظهر الفساد السياسي، وعلاقته بتصورات المواطنين وآرائهم بحكوماتهم. كما يعيد هذا الطرح أهمية الرأي العام والمصلحة العامة في تحديد مفهوم الفساد السياسي وطرق دراسته.

وبذلك، فإن الأدبيات تختلف في عرضها للفساد السياسي، ويتنوع النقاش من الحديث عن آثار إيجابية وأخرى سلبية للفساد السياسي على الاقتصاد المحلي؛ وعلى التنمية، وعلى أداء الدول، وعلى شرعيتها. هذا الاختلاف يشابه - أو ربما ينبثق من - التأويلات المختلفة التي تم التطرق إليها حول تعريف الفساد السياسي، إذ إن التعريف المستخدم يحدد طرق قياس حالات الفساد السياسي وأثره.

[55] Paul D. Hutchcroft, "The Politics of Privilege: Rents and Corruption in Asia," in *Political Corruption: Concepts and Contexts*, 3rd edition, ed. Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston (New Brunswick, New Jersey and London: Transaction Publishers, 2007), 493.

[56] Nye, "Corruption and Political Development," 285.

قراءة نقدية للفساد السياسي

إنه لربما من المستحيل أن نجد في وقتنا الحالي منصة سياسية تخلو من خطاب مكافحة الفساد. فقد كثر الحديث عن الفساد وآليات محاربته، وربما بطرق غير نقدية أو لا تذهب خارج التأويلات الدارجة. فكما يقول براتسيس: «شعبية الخطاب المناهض للفساد دليل آخر على نجاح قواعد الفصل بين الحيزين الخاص والعام. فعوضاً عن رفض هذه التصنيفات كتخييلات برجوازية تسعى من أجل دعم الكيان السياسي، يسعى «غير الراضين» إلى التغيير من خلال التصنيفات ذاتها».^[57]

باتت «محاربة الفساد» من المفاهيم الدارجة، وأصبحنا نتوقع أن تعني «محاربة الفساد»، في الوقت ذاته، العديد من الأشياء التي لا يوجد إجماع على تمظهرها أو آليات تطبيقها على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، تنتظر حملة البنك الدولي 2030 لإنهاء الفقر وتعزيز الازدهار إلى الفساد كإحدى أهم الإشكاليات في وجه تحقيق أي تغيير ملموس. ويقول البنك الدولي إن «للفساد تأثيراً غير متكافئ على الفقراء والمهمشين، ويزيد من التكاليف ويقلل من فرص الوصول إلى الخدمات كالصحة والتعليم والعدالة».^[58] هنا يتم ربط الفساد بغياب الثقة بالحكومات وبتعزيز اللامساواة بين الأفراد. كما يوضح البنك الدولي أن سياساته لا تقبل أي تمظهر للفساد في المشاريع المدعومة من قبله، ولكن في الوقت ذاته هناك صمت إزاء ماهية الخطوات العملية التي بالإمكان اتباعها من أجل التقليل من أثر الفساد أو مجابهته. يركز البنك الدولي على أن سياسته في محاربة الفساد «تشمل سياسات توقع الفساد، وتجنب المخاطر في مشاريعه الخاصة».^[59] وبعض السياسات التي يتحدث عنها البنك الدولي تشمل وضع آليات للمحاسبة، والسعي من أجل التأثير في تطور القيم والضوابط التي بإمكانها أن تحد من الفساد. لكن يبقى

[57] Bratsis, "The Construction of Corruption," 28.

[58] World Bank, "Combating Corruption," *The World Bank* (n. d.), <https://www.worldbank.org/en/topic/governance/brief/anti-corruption>

[59] Ibid.

كل ذلك مفتقراً لآليات عملية محددة، ويشكل هذا الغياب أحد أهم التحديات التي تواجه عصرنا الحالي كما يصفها البنك الدولي.^[60]

إن منظومة «مكافحة الفساد» التي تصدرها مؤسسات مثل البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية، وآليات مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، استطاعت أن تجعل من مكافحة الفساد - على الرغم من عدم وجود آليات عملية - أحد أهم المرتكزات التي تستند إليها أية محاولة للوصول إلى الحكم الرشيد والتنمية المستدامة. فكما يقول بریت، ولينيرفورس، وأولايسن: «قد أثر هذا الاهتمام المكثف بالفساد على فهمنا للفساد (بمعنى أنه سيئ للاقتصاد العالمي)، ولكن في الوقت ذاته أثر على طريقة مكافحته، ومن يتم شمله في هذه العملية أو عزله عنها».^[61] ويبقى التساؤل، ما هو بالضبط ما تعنيه وترمز إليه مكافحة الفساد؟ ولماذا هذا الاهتمام الكبير الذي تحظى به أجندة مكافحة الفساد كمرتکز أساسي في سياسات الدول؟ ولماذا الاهتمام الحالي والمكثف بمكافحة الفساد مقارنةً مع فترات سابقة؟

يعتقد بيتر براتسيس أن الاهتمام الحالي بمكافحة الفساد وطرق صياغته يعود إلى «نجاح قواعد الفصل المتعلقة بالحيزين العام والخاص».^[62] فيحتاج براتسيس أن هذا الفصل يُحْضِر مكافحة الفساد إلى الواجهة من أجل إعادة الحيزين إلى مكانهما الصحيح. وبذلك تصبح مكافحة الفساد مسألة بيروقراطية بحتة تحاول إعادة الأمور إلى مكانها: على الدولة أن تبقى خارج نطاق الحياة الخاصة للشعب، وعلى المؤسسات أن تبقى عرضة للمساءلة من قبل العامة.^[63]

وتتفق جانيت دين مع هذا التوجه، وترى أن تعريف البنك الدولي للفساد، وغيرها من التعريفات التي تستند إليها منظومة مكافحة الفساد، تسعى إلى المقابلة ما بين نجاعة القطاع الخاص وفساد القطاع العام، ومن أجل العمل على تعزيز الاستثمار في القطاع

[60] Ibid.

[61] Eric Breit, Thomas Taro Lennerfors and Lena Olaison, "Critiquing Corruption: A Turn to Theory," *Ephemera: Theory & Politics in Organization* 15, no. 2 (2015): 324.

[62] Bratsis, "The Construction of Corruption," 28.

[63] Ibid, 29.

الخاص.^[64] وهنا تجدر الإشارة إلى أن التعريفات التي تقدمها منظمات مثل منظمة الشفافية الدولية، والبنك الدولي، وخوضهم في آليات مكافحة الفساد، لا يمكن عزلها عن المجال السياسي والأيدولوجيا. فكما يشير شور وهالر، يستند مؤشر مدركات الفساد إلى مفاهيم أخلاقية سابقة التحديد والتعريف من قبل منظمة الشفافية الدولية، ويتساءلان: «هل بالإمكان حقاً النظر إلى الفساد كظاهرة يمكن قياسها وتصنيفها بهذه الطريقة المجردة؟ وما مدى دقة مدركات الفساد في عكس الواقع والتعقيدات المتجلية في الطريقة التي يتم من خلالها ممارسة وتجربة الفساد؟».^[65] وهنا يشير شور وهالر إلى أن بعض الادّعاءات الأخلاقية المرتبطة بمنظومة محاربة الفساد تحصر الحديث عن الفساد بحالات تحصل على صعيد فردي ومن أجل مصلحة فردية، إذ تُنظر منظومة محاربة الفساد إلى الفساد كفعل فردي، أو من منطلق «التفاحة الفاسدة التي تجعلنا نغفل محتوى البرميل المليء بمسلكيات مماثلة».^[66]

كما يحاجج شور وهالر بأن «النظام النيوليبرالي قد حدد الأطر التحليلية للفساد، وبخاصة في تعريف البنك الدولي التقليدي للظاهرة كاستغلال للوظيفة العامة. وبذلك، فإن الأطروحة النيوليبرالية المتعلقة بالفساد تراه كمرض يؤثر في القطاع العام، يكمن علاجه في تخفيض نسب الانفاق العام وتراجع الدولة».^[67] وهكذا، فإن الأطر التحليلية التي تستند إليها منظومة محاربة الفساد تفترض إجابات وحلولاً، هي بحد ذاتها، منبثقة من الفرضيات التي تملكها المنظومة ذاتها. وبذلك لا تستطيع الخروج عن النظم التي تُسير عملها، والآليات التي تضعها لمحاربة الفساد.

كما يتحدث بريث، ولينيرفورس، وأولايسن عن المصالح الأيدولوجية

[64] Janet Dine, "It Takes Two People to Tango (or more!): The Corrupt and Debased Culture of Neoliberalism," in *The Changing Face of Corruption in the Asia Pacific: Current Perspectives and Future Challenges*, ed. Marie Dela Rama and Chris Rowley (Amsterdam, Oxford and Cambridge, Mass.: Elsevier, 2017), 89.

[65] Shore and Haller, "Introduction – Sharp Practice," 2.

[66] Ibid.

[67] Ibid, 18.

التي تحرك وتنظم عمل منظومة مكافحة الفساد، وعن أن المنظومة تسعى إلى تعزيز ودفع العجلة الرأسمالية والأجندة الاقتصادية النيوليبرالية،^[68] وأن «محاولات قياس الفساد في سياقات ودول مختلفة - مثل مؤشر مدركات الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية - قد تم انتقادها كتكنولوجيا تسعى إلى تعزيز الأجندة النيوليبرالية».^[69] كما تم وصف السياسات المناهضة للفساد كأدوات غربية تهدف أولاً إلى شرعنة خطاب مكافحة الفساد في الدول النامية، وثانياً إلى إزاحة الحواجز التي تمنع التدفق الحر لرأس المال، وذلك عوضاً عن محاربة الفساد (هدفها المعلن).^[70]

وتطرقت الأدبيات في نقدها إلى أن منظومة مكافحة الفساد بحد ذاتها تستند إلى تعريفات تعتبرها قابلة للتعميم في كل زمان ومكان، وبذلك تغفل - وربما عمداً - الإشكاليات المفاهيمية من مثل افتراض وجود تعريف قابل للتعميم وصالح للاستخدام في كل زمان ومكان يحدد طريقة فهم ظاهرة الفساد السياسي، ويحدد أساليب محاربته والتعامل معه.

يصف ستيفين سامبسون، في معرض حديثه عن مكافحة الفساد في دول البلقان، من يشكون جزءاً من هذه المنظومة «بالمحاربين من أجل النزاهة»، ويصف مكافحة الفساد «كجزء من توجه عام نحو الأخلاق العالمية والتبرير الأخلاقي في الشؤون الإنسانية».^[71] ويقول إن منظمة الشفافية الدولية تصف عملها بالبري، أي بمعنى العمل الساعي من أجل قيم أخلاقية عامة، إلا أنها منظومة غير بريئة بتاتاً من محركاتها الأيديولوجية. ويقول سامبسون إن مكافحة الفساد هي إحدى الأدوات المستخدمة من أجل السيطرة على الموارد وإحكام السيطرة على الآخرين، بحيث تصبح مكافحة الفساد مصدراً للتمويل والمحسوبية

[68] Breit, Lennerfors and Olaison, "Critiquing Corruption," 236.

[69] Ibid.

[70] Ibid.

[71] Steven Sampson, "Integrity Warriors: Global Morality and the Anti-Corruption Movement in the Balkans," in *Corruption: Anthropological Perspectives*, ed. Dieter Haller and Cris Shore (London and Ann Arbor, Michigan: Pluto Press, 2005), 104.

السياسية.^[72] وبالتالي، يصف سامبسون مكافحة الفساد كأيدولوجية منبثقة من مفاهيم متعلقة بالأخلاق والعدالة والنزاهة، وعلى الرغم من وصف هذه المفاهيم بالحيادية والقابلية للتطبيق في أي زمان ومكان، فإنها تبقى مشحونة أيديولوجياً.

هكذا يرى التصور الدارج في مكافحة الفساد أحد شروط تحسين الاقتصاد، ودمقرطة المجتمعات، ودفع عجلة التنمية، والتقليل من الفقر. غير أن القراءات النقدية لمنظومة محاربة الفساد تطرقت إلى الفرضيات والتعريفات التي تنبثق منها هذه المنظومة وطريقة تحديدها لعملها، وأشارت إلى الصلة ما بين مكافحة الفساد السياسي والمحاولة المستمرة لتحطيم أية قيود يمكن وضعها على حرية حركة رأس المال والاستثمارات الأجنبية. وبالتالي، يمكن النظر إلى مفهوم مكافحة الفساد كأحدى الأدوات المنبثقة من أيديولوجية الرأسمالية المهيمنة.

ما العمل؟

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى العديد من المواضيع المتعلقة بالفساد السياسي، وعرضنا الحاجة إلى إحداث تغيير في الطريقة المستخدمة في دراسة الظاهرة، وإلى ضرورة الابتعاد عن المفاهيم الإشكالية كأساس للمضي قدماً في تحليل وتشكيل فهم أعمق للفساد السياسي. بداية، استعرضنا الاتجاهات المختلفة لتعريف الفساد السياسي في الأدبيات، والطرق المختلفة لنقاش المفهوم. ثم وقفنا عند ما يبدو قريباً من الإجماع، على الرغم من تعدد التعريفات والتوجهات النظرية المتعلقة بالفساد السياسي، كما وقفنا على أهمية الفصل ما بين الحيزين العام والخاص (مع ضرورة الانتباه إلى دقة واتساق التمييز بين الحيزين)، وعلى مفهوم «السياسي» في الفساد السياسي. وتطرقنا إلى تأثير «الصالح العام» على فهم السياسة وعلاقتها بالفساد.

وبعد الاستعراض العام للجدل المفاهيمي والنظري المتعلق بظاهرة الفساد السياسي، تطرقنا إلى أثر الفساد السياسي وأبرز المدارس

[72] Ibid, 105.

الفكرية التي ترى في الفساد ظاهرة يجدر محاربتها لكونها تؤثر سلباً على الاقتصاد والحكم الرشيد، وتلك التي ترى فيه ظاهرة بإمكانها أن تعود ببعض النتائج الإيجابية في حالات معينة. كما تطرقنا إلى منظومة مكافحة الفساد، وبخاصة المتمثلة في منظومة الشفافية الدولية، وقدمنا المقاربات النقدية لمفهوم مكافحة الفساد.

في مقابل التصور الدارج عن الفساد السياسي، توجد منظومة مفاهيمية بديلة ونقدية في الأدبيات حول الفساد السياسي. إذ تساعد هذه القراءات النقدية للفساد، والمحاولات المشار إليها أعلاه، على الولوج إلى مفهوم الفساد السياسي عبر أساليب مختلفة ومستحدثة لدراسة الظاهرة. فحقاً، تبدو المقاربات والتأويلات التي تشكل التصور الدارج غير قادرة على معالجة الفساد السياسي خارج النظم والتوجهات التي هي ذاتها من تحدد، وبصرامة، مفهوم الفساد السياسي وطرق دراسته.

المصادر

- Amundsen, Inge. 1999. *Political Corruption: An Introduction to the Issues*. CMI Working Paper WP 1999:7, Bergen, Norway: Chr. Michelsen Institute. <https://www.cmi.no/publications/file/1040-political-corruption.pdf>.
- Bratsis, Peter. 2003. "The Construction of Corruption, or Rules of Separation and Illusions of Purity in Bourgeois Societies." *Social Text* 21 (4/(77)): 9-33.
- Breit, Eric, Thomas Taro Lennerfors, and Lena Olaison. 2015. "Critiquing Corruption: A Turn to Theory." *Ephemera: Theory & Politics in Organization* 15 (2): 319-336.
- Buchan, Bruce, and Lisa Hill. 2014. *An Intellectual History of Political Corruption*. Basingstoke, UK and New York: Palgrave Macmillan.
- Dine, Janet. 2017. "It Takes Two People to Tango (or more!): The Corrupt and Debased Culture of Neoliberalism." In *The Changing Face of Corruption in the Asia Pacific: Current Perspectives and Future Challenges*, edited by Marie Dela Rama and Chris Rowley, 81-92. Amsterdam, Oxford and Cambridge, Mass.: Elsevier.
- Friedrich, Carl J. 2007. "Corruption Concepts in Historical Perspective." In *Political Corruption: Concepts and Contexts*, 3rd Edition, edited by Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston, 15-23. New Brunswick, New Jersey and London: Transaction Publishers.

- Heidenheimer, Arnold J. 2007. "Perspectives on the Perception of Corruption." In *Political Corruption: Concepts and Contexts*, 3rd Edition, edited by Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston, 141-154. New Brunswick, New Jersey and London: Transaction Publishers.
- Hellman, Deborah. 2013. "Defining Corruption and Constitutionalizing Democracy." *Michigan Law Review* 111 (8): 1385-1422.
- Heywood, Paul. 1997. "Political Corruption: Problems and Perspective." *Political Studies* 45 (3): 417-435.
- Hutchcroft, Paul D. 2007. "The Politics of Privilege: Rents and Corruption in Asia." In *Political Corruption: Concepts and Contexts*, 3rd Edition, edited by Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston, 489-512. New Brunswick, New Jersey and London: Transaction Publishers.
- Jain, Arvind K. 2001. "Power, Politics, and Corruption." In *The Political Economy of Corruption*, edited by Arvind K. Jain, 3-10. London and New York: Routledge.
- Johnston, Michael. 1986. "The Political Consequences of Corruption: A Reassessment." *Comparative Politics* 18 (4): 459-477.
- Kumar, Pawan. 2012. "Conceptualizing Political Corruption in a Democracy: A Contested Domain." *Revista Estudos de Politica* 1 (2): 90-114.
- Mauro, Paolo. 1995. "Corruption and Growth." *The Quarterly Journal of Economics* 110 (3): 681-712.
- Nye, Joseph S. 2007. "Corruption and Political Development: A Cost-Benefit Analysis." In *Political Corruption: Concepts and Contexts*, 3rd Edition, edited by Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston, 281-300. New Brunswick, New Jersey and London: Transaction Publishers.
- Philp, Mark. 2007. "Conceptualizing Political Corruption." In *Political Corruption: Concepts and Contexts*, 3rd Edition, edited by Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston, 41-57. New Brunswick, New Jersey and London: Transaction Publishers.
- Philp, Mark. 2015. "The Definition of Political Corruption." In *Routledge Handbook of Political Corruption*, edited by Paul M. Heywood, 17-29. Abingdon, UK and New York: Routledge.
- Sampson, Steven. 2005. "Integrity Warriors: Global Morality and the Anti-Corruption Movement in the Balkans." In *Corruption: Anthropological Perspectives*, edited by Dieter Haller and Cris Shore, 103-130. London and Ann Arbor, Michigan: Pluto Press.
- Shleifer, Andrei, and Robert W. Vishny. 1993. "Corruption." *The Quarterly Journal of Economics* 108 (3): 599-617.

- Shore, Cris, and Dieter Haller. 2005. "Introduction – Sharp Practice: Anthropology and the Study of Corruption." In *Corruption: Anthropological Perspectives*, edited by Dieter Haller and Cris Shore, 1-26. London and Ann Arbor, Michigan: Pluto Press.
- Šumah, Štefan. 2018. «Corruption, Causes and Consequences.» In *Trade and Global Market*, edited by Vito Bobek, 63-79. London: IntechOpen.
- Tanzi, Vito, and Hamid Davoodi. October 1997. *Corruption, Public Investment, and Growth*. IMF Working Paper, No. WP/97/139, International Monetary Fund. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/30/Corruption-Public-Investment-and-Growth-2353>.
- Transparency International. n. d. "What is Corruption?" *Transparency International*. <https://www.transparency.org/en/what-is-corruption#define>.
- World Bank. n. d. "Combating Corruption." *The World Bank*. <https://www.worldbank.org/en/topic/governance/brief/anti-corruption>.
- براتسيس، بيتر. 2019. «الفساد السياسي في عصر الرأسمالية عبر - القطرية: نظرة ماركسية (ج 1)». ترجمة إبراهيم حمزة. **انحياز**. 7 أيلول/سبتمبر. تاريخ الوصول 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019. <https://www.inhiyez.com/archives/2475>.
- . 2019. «الفساد السياسي في عصر الرأسمالية عبر-القطرية: نظرة ماركسية (ج 2)». ترجمة إبراهيم حمزة. **انحياز**. 10 أيلول/سبتمبر. تاريخ الوصول 21 تشرين الأول/أكتوبر 2019. <https://www.inhiyez.com/archives/2479>.
- خواص، مصطفى. 2016. «الفساد السياسي: المفهوم والمسير التاريخي». **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية** 3 (6): 51-71.
- الشفافية الدولية. 2019. «مؤشر مدركات الفساد 2018، يكشف عن تعثر جهود مكافحة الفساد في معظم دول العالم». **الشفافية الدولية**. 29 كانون الثاني/يناير. <https://www.transparency.org/ar/press/corruption-perceptions-index-2018>.
- صندوق النقد الدولي. نيسان/أبريل 2019. **تقرير الراصد المالي: كبح الفساد**. ملخص وافٍ، صندوق النقد الدولي، 3-6.

الفساد السياسي:

محاولة لإنقاذ المفهوم من غموضه!

باسم الزبيدي

مقدمة

يحتاج هذا الفصل بما أن السياسة فضاء رحب لعلاقات القوة ولصِغ أدوات أعمالها وترجمتها، فإن فساد ذلك الفضاء لا يمكن فهمه إلا من داخله، ما يستدعي رؤية فساد ليس كصنف من صنوف الفساد، وإنما كصنف من صنوف السياسة. تتركز هذه المحاجة على الزعم بأن وصف سلوك سياسي ما بالفساد لا يعني، بأي حال، فساد السياسة بمجملها، وإنما يعني أن عطباً ما يكون قد أصاب جزءاً منها، تنعكس آثاره على بنى نظام الحكم القائم وسياساته. وعلى الرغم من فساد السياسة في جانب منها، فإن جانباً آخر منها يبقى خارج نطاق ذلك العطب، ويمكن استدعاؤه لمعالجة مواطن قصورها وما يعترئها من شوائب، بما في ذلك الفعل السياسي الذي يُعتبر فاسداً.

انطلاقاً من ذلك، نرى في هذا الفصل أن التعريف الذي ينظر إلى الفساد السياسي مجرد «استخدام للمنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة»، هو تعريف قاصر، ولا يوفي بغرض الدلالة على الفساد السياسي كونه تعريفاً انتقائياً، يُهمل ما لا يوائمه من السياسة ليتم

اختزلها إلى حد جعلها لا تدلّ على ذاتها. كما هو تعريف فضفاض، لأنه يُضمّن داخله ما هو بيروقراطي وإداري ظاناً أنه سياسي، ما يجعل منه تعريفاً أقرب لفساد إدارة السياسة منه تعريف للفساد السياسي. أما المناصب، فتحددها طبيعة نظام الحكم القائم، وتأتي متوائمة معه، بمعنى أن فسادها أو «نقاءها» هو ليس إلا امتداداً لطبيعة نظام الحكم من حيث طغيانه أو سويّته، فالعلاقة بين المنصب ونظام الحكم هي كالعلاقة بين حلبة ولاعبين، أو بين شكل بجوهر، ما يعني استحالة الاستدلال على الفساد السياسي دون تحديد طبيعة نظام الحكم القائم وغاياته حاضراً ومستقبلاً.

وعليه، ننطلق في تحليلنا من فرضية تقول إن الفهم الدارج للفساد السياسي وتعريفاته المرافقة يتسم بالغموض وعدم الدقة لارتباطه إما بضيق وإما بسعة التعريف حين إناطته بالمنصب. فتعريف الفساد السياسي الذي ينبثق من المنصب، هو تعريف ضيق؛ كونه يحشر السياسة ويختزلها في حيّز ضيق هو المنصب، ما يجعل ذلك التعريف لا يلامس الفساد السياسي إلا من قشوره. كما هو تعريف فضفاض، لأنه يُضمّن داخله ما هو بيروقراطي وإداري ظاناً أنه سياسي، ما يجعل منه تعريفاً أقرب لفساد إدارة السياسة منه تعريف للفساد السياسي.

ما يسعى إليه هذا الفصل هو إماطة اللثام عن أوجه قصور ذلك التعريف وأوجه استخدامه وعدم قدرته على فهم وتفسير حقيقة ما يفسد ويُفسدُ بالسياسة وذلك عبر أربعة زوايا هي:

أولاً، تزامن الخطاب الدارج للفساد السياسي وما يتبناه من تعريف للفساد السياسي، وهو تعريف تتبناه وترعاه منظمة الشفافية الدولية، ويتواءم مع السيطرة الراهنة للنموذج النيوليبرالي ولا يتناقض جوهرياً مع أهدافه وأدواته.

ثانياً، محدودية القيمة التفسيرية للتعريف الدارج للفساد السياسي بحكم انبثاقه من تحريف مقصود لوظيفة السياسة، ومن اختزالها بما هو إداري وإجرائي وترك جوهرها جانباً.

ثالثاً، عدم اتساق ذلك التعريف مع المعالجات النظرية والعملية التي تناولها عدد من المفكرين السياسيين قديماً وحديثاً، وكذلك النظريات السياسية المختلفة، وما خلصت إليه بشأن ماهية السياسة وكنهها.

رابعاً، انكشف الفساد السياسي لتأثير الأيديولوجيا ولقدرة الأخيرة على تطويره، لا سيما في إطار الجدل الأوسع حول المفاهيم والقيم العظمى كالحرية والعدالة والحقوق في إطار طغيان المركزية الغربية (الأمريكية تحديداً)، وتعرُّ برامج السلطة والحكم لديها وإخفاها ليس فقط في المواءمة بين الحرية والمساواة، وإنما أيضاً فشلها في تقليص الهوة بينهما.

لغرض مناقشة هذه الزوايا الأربعة، سيتناول الفصل أربعة محاور متداخلة ومترابطة تحمل العناوين التالية: أولاً، توضيح السياق. ثانياً، الظاهرة وإشكالية التعريف. ثالثاً، ماهية السياسة في فكرها ونظرياتها. رابعاً، فساد النموذج ونمذجة الفساد!

توضيح السياق

الفساد السياسي مصطلح قديم عرفته الدول والمجتمعات الإنسانية القديمة والحديثة. وعلى الرغم من عمق جذوره في التاريخ، وربما بسبب ذلك، يخضع الفساد السياسي لجدل لا ينتهي حول معناه وأسبابه وأنماطه وسبل محاصرته. ويزيد من الحيرة تباين تصورات الناس إزاءه، التي هي نفسها تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن حقبة إلى أخرى. فقد ربط مفكرو اليونان، على سبيل المثال، الفساد السياسي بالديمقراطية حين اعتقدوا أنه نظام حكم فاسد يُضعف تماسك الدولة، ويأخذ من انسجامها الداخلي، ويقودها إلى التآكل والهلاك. أيضاً، اعتبر الأمريكيون في مطلع القرن التاسع عشر المحسوبية السياسية أمراً مقبولاً عندما انسجمت مع مقولة «للمنتصر تعود الغنائم» قبل تراجعهم عنها لاحقاً، لتُصبح المحسوبية فعلاً فاسداً لا يجيزه القانون.^[1] اليوم، لا يختلف الأمر كثيراً، فعلى الرغم من اعتقاد الناس أن الفساد أمر سيئ، فإنهم غير متفقين على معنى وماهية الفعل الفاسد بشكل واضح

^[1] «للمنتصر تعود الغنائم» مبدأ عمل سياسي مارسته الأحزاب وطبقته الحكومة الفيدرالية حتى العام 1883 (عام تمرير قانون بندلتون)، ويقوم على أساس الغنائم أو المحسوبية المتناقضة مع مبدأ الجدارة، حيث يمنح الحزب الفائز مؤيديه وأصدقائه وأقاربهم الوظائف الحكومية كمكافأة لهم وكحافز للاستمرار في خدمة الحزب مستقبلاً. انظر:

Milton C. Cummings and David Wise, *Democracy under Pressure: An Introduction to the American Political System*, 7th edition (San Diego, California: Harcourt College Publishers, 1993), 431.

ومحدد. فالفلسطينيون مثلاً ليسوا متفقين إن كان الولوج في صيغة أو سلو منذ العام 1993 فعلاً سياسياً فاسداً أم هو غير ذلك، ببساطة لأنه ليس من السهل الاتفاق على ما يعنيه الفساد أصلاً في حالتهم المعقدة، كما أن وسم السياسة بالفساد أو النزاهة أمر صعب في حالتهم الانتقالية وانكشافهم الشديد. إذن، الفساد السياسي مصطلح معياري لا يكتسب معناه من ذاته، وإنما عبر ما يختاره له الآخرون، وهذا بدوره لا ينفصم عن مصالحهم وما يختارونه من أدوات لتحقيقها. مع الوقت، كان من الطبيعي أن يزداد الفساد السياسي غموضاً من حيث الماهية والمعنى مع ترسخ علاقات القوة وازديادها تعقيداً، ومع نشوء وتجذر السلطة واتساع الفجوة بين الحاكم والمحكوم، وبين ما هو مرغوب وما هو ممكن. وكونه وثيق العلاقة بالسلطة، صار من البديهي أن تُستدعى إلى حلبة الجدل حوله مفردات القيم العظمى كالمصالح العام، وخير الجماعة، والديمقراطية، وحركة التاريخ، وغير ذلك، ما يجعله جزءاً من السجل الأيديولوجي حول الصيغة الأنسب لتحقيق الخير الإنساني.

من المحطات الحديثة لهذا السجل، ما شهده العالم من تحولات منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي، وهي تحولات رافقتها اهتمام ملفت بالفساد بشكل عام، وتزامن ذلك مع انتهاء الحرب الباردة، وجاء مترافقاً مع ظهور أجنداث التحول الديمقراطي، والليبرالية الاقتصادية، والتنمية، وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، والإصلاح، والتمكين، وقضايا المرأة والنوع الاجتماعي، والشباب، وغير ذلك. كما تم في هذه الفترة (1993) إنشاء منظمة الشفافية الدولية لتقود الحرب ضد الفساد، والتي جاءت كمبادرة من أشخاص عملوا في البنك الدولي، ودعمها عدد من كبريات الشركات العالمية العملاقة.^[2] وقد رافق ذلك صعود الليبرالية

^[2] يقول بيتر براتسيس إن منظمة الشفافية الدولية تأسست على يد بيتر إيجن (Peter Eigen) أحد كبار خبراء البنك الدولي العام 1993، وتلقت دعماً سخياً من عدد من الشركات الكبرى مثل إكسون وشل والمارت وبروكترا اند غامبل وغيرها. انظر:

بيتر براتسيس، «الفساد السياسي في زمن الرأسمالية العابرة للحدود: من الاستقلال النسبي للدولة إلى عبء الرجل الأبيض»، في: **الفساد السياسي: إعادة النظر في المفهوم**، تحرير باسم الزبيدي (بيرزيت: معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان - جامعة بيرزيت، 2021)، 176. [الفصل الخامس في هذا الكتاب].

الجديدة التي صاغ مركزاتها الاقتصادية والسياسية والأخلاقية ميلتون فريدمان (Milton Friedman) و«إجماع واشنطن»^[3] وأخذت من الريغانية في الولايات المتحدة الأمريكية والتاتشرية في بريطانيا في ثمانينيات القرن الماضي تميّلات عينية عنها. وقد خضعت الدول الغربية في كنفها، منذ ذلك الوقت، إلى تحولات عميقة في مبنى الدولة والمجتمع والاقتصاد، مثل، تعزز دور السوق وتحرر الشركات من الضوابط والقيود، والانفتاح على التجارة والاستثمارات الدولية، وعقد اتفاقيات التجارة الحرة، ورفع القيود على الأسعار، وحرية حركة رأس المال والبضائع والخدمات، وإلغاء القيود على أسواق التمويل والعمل، واعتماد اشتراطات المؤسسات المالية الدولية، وتخفيض للأجور وتجريد العمال من حقوقهم^[4].

وتحت شعار «مراعاة الكفاءة وتقديم ما هو أفضل للمواطن»، تبنت بلدان كثيرة سياسات خصخصة المنشآت والخدمات العامة وبيعها إلى القطاع الخاص، وشمل ذلك البنوك، والصناعات الرئيسية، والسكك الحديدية، والطرق العامة، والماء، والكهرباء، والمدارس، والمستشفيات، وترتب على تلك السياسات تخفيض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة، وتقليص شبكات الأمان للفقراء وكذلك الإنفاق على البنى التحتية كالطرق والجسور والمرافق العامة الأخرى. وانسجماً مع ذلك، تم استبدال مفهوم الصالح العام بمفهوم

^[3] إجماع واشنطن أو (Washington Consensus) هو تصور صار لاحقاً خطة طرحها جون وليامسون العام 1989 لتكون علاجاً من عشرة بنود لإنقاذ «الدول الفاشلة» التي واجهت أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة. ولكي تكون هذه الخطة، أيضاً، عقيدة عمل تبنّاها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على النطاق العالمي. وقد جاءت هذه الخطة/الوصفة كمنعطف ليبرالي مهم استطاعت عبرها المؤسسات الدولية أن تطبق أجندتها العالمية للسيطرة على الموارد الطبيعية، وعلى سياسات الدول، من خلال تمرير «وصفة الإصلاح» تلك، التي تضمنت ممارسة الضغوط الاقتصادية لتحرير العملة المحلية، وتحرير التجارة، وإلغاء القيود على الواردات، وتبني «الإصلاحات الاقتصادية»، وتحديد دور الدولة. انظر:

Stephen R. Hurt, "Washington Consensus," *Encyclopedia Britannica* (n. d.), accessed 27 May 2020, <https://www.britannica.com/topic/Washington-consensus>.

^[4] Robert G. Blanton, Shannon Lindsey Blanton and Dursun Peksen, "The Impact of IMF and World Bank Programs on Labor Rights," *Political Research Quarterly* 68, no. 2 (2015): 324-336.

آخر هو المسؤولية الفردية، الذي يعني تنصل الدولة من مسؤوليتها إزاء مواطنيها وترك الضعفاء دون رعاية. عبر هذه الإجراءات، انحسر دور الدولة في التعليم والصحة والمجالات الاجتماعية المختلفة، وتعمقت سطوة السوق، ما أدى إلى إفقار الملايين، وإذكاء الحروب والصراعات، كحروب الخليج الأولى العام 1991، وغزو أفغانستان 2001، والعراق 2003، إلى جانب خلخلة استقرار كثير من البلدان وتحويل بعضها إلى دول ضعيفة «فاشلة»، تابعة ومسلوبة السيادة.

وقد تم تعميم هذا النموذج،^[5] ليصل بلدان أخرى كالألمانيا وروسيا والصين والهند والمنطقة العربية ودول أمريكا اللاتينية وغيرها. وفي إطار ذلك، تخلت بلدان نامية عديدة عن مكونات مهمة من استراتيجيات التنمية القومية، وفتحت حدودها للتدفقات العالمية من البضائع ورؤوس الأموال لتصبح جزءاً من سوق عالمية متسارعة الاندماج، تنظمها قواعد عالمية عابرة للحدود، تديرها منظمة التجارة العالمية. وجاءت أقسى النتائج لتطبيق هذا النموذج في الكثير من البلدان الفقيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ففي المكسيك مثلاً، انخفضت الأجور بنسبة 40-50% في السنة الأولى من سريان اتفاقية (NAFTA) (1995/1994)، وزادت تكاليف الحياة بنسبة 80%، وأعلن ما لا يقل عن 20 ألف منشأة عمل صغيرة إفلاسها، وحُصِّصت أكثر من ألف شركة حكومية،^[6] ما جعل البعض يرى بهذا النموذج استعماراً جديداً لأمريكا اللاتينية.^[7] كما امتدت الآثار السلبية لهذا النموذج إلى مختلف دول أمريكا اللاتينية،

[5] انظر: باسم الزبيدي، «نموذج الديمقراطية الليبرالية: توعك أم أزمة؟»، في: الديمقراطية في الميدان العام: وقائع مؤتمر مواطن السنوي الثالث والعشرون، تأليف مضر قسيس وآخرون (بيرزيت: معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان - جامعة بيرزيت، 2018)، 13-28.

[6] M. Ayhan Kose, Guy M. Meredith and Christopher M. Towe, "How Has NAFTA Affected the Mexican Economy? Review and Evidence," in *Monetary Policy and Macroeconomic Stabilization in Latin America*, ed. Rolf J. Langhammer and Lucio Vinhas de Souza (Heidelberg, Germany: Springer-Verlag Berlin, 2005), 35-81.

[7] Naomi Klein, "Latin America's Shock Resistance: Recent Events in the Region Show How Societies Can Recover from Extreme Capitalism," *The Nation* (8 November 2007), accessed 17 September 2020, <https://www.thenation.com/article/archive/latin-americas-shock-resistance/>.

لكن المناهضة الشعبية الواسعة له هناك أدت إلى تعثره وانهيائه، فمع العام 2002، أطاح الأرجنتينيون بثلاثة رؤساء، وفي بوليفيا عمّت احتجاجات عارمة إثر خصخصة مياه الشرب، وفي البرازيل انتخب لولا دي سيلفا على أساس برامج الإصلاح الاجتماعي لحل مشكلة الفقر، وفي فنزويلا تعززت مكانة شافيز بشكل كبير على الرغم من محاولات الولايات المتحدة الأمريكية الإطاحة به.^[8]

في المحصلة، لم يكن النمو والازدهار هو ما حققته السياسات الليبرالية الجديدة، وبدلاً من ذلك تعمّق التفاوت بين دول الشمال ودول الجنوب وداخل البلدان الرأسمالية نفسها.^[9] وقد أشار توماس بيكيتي (Thomas Piketty) بهذا الخصوص إلى أن عُشر ممثلي أصحاب رؤوس الأموال فقط أصبحوا يحصلون على عوائد تفوق مجموع ما يحصل عليه العاملون بمختلف فئاتهم في صورة أجور، دون دفع ما يترتب على تلك الأموال من ضرائب.^[10] ويؤكد الشيء ذاته جابريال زاكمان (Gabriel Zucman) الذي يقول إنه في ذات يوم انهيار المؤسسات المالية العام 2008 رأى بأى عينيه الأثرياء يحولون مبالغ هائلة لمناطق «الملاذ الضريبي» مثل لوكسمبورغ، أو جزر برمودا، أو فيرجن أيلند، لغرض إخفائها. كما يضيف أن 7.6 تريليون دولار من ثروات العالم مودعة في بلاد الملاذ الضريبي (Tax havens)، وأن أغنى 400 شخص في العالم هم الأقل التزاماً بدفع ما يترتب عليهم من ضرائب، بل إن معدل ما يدفعه السبّاكون وبقية الفئات الدنيا من ضرائب يتجاوز ما يدفعه هؤلاء الأثرياء.^[11]

[8] CQ Press, *Political Unrest in Latin America* (Washington, D. C.: CQ Press, 20 June 1952), accessed 20 September 2020, <https://library.cqpress.com/cqresearcher/document.php?id=cqresrre1952062000>.

[9] Branko Milanovic, Peter H. Lindert and Jeffrey G. Williamson, "Pre-Industrial Inequality," *The Economic Journal* 121, no. 551 (March 2011): 255-272.

[10] Thomas Piketty, *Capital in the Twenty-First Century*, trans. Arthur Goldhammer (Cambridge, Massachusetts and London: The Belknap Press of Harvard University Press, 2014), 496.

[11] Annette Alstadsæter, Niels Johannesen and Gabriel Zucman, "Tax Evasion and Inequality," *Gabriel Zucman* (23 October 2018), <http://gabriel-zucman.eu/files/AJZ2017.pdf>

هذه القلة، تملك اليوم ليس المال فحسب، وإنما أيضاً أدوات التأثير الحاسم على الدولة والحكم والسلطة ومؤسساتها والقوانين وكذلك على السياسات الداخلية والخارجية. من البديهي أن تثار هنا أسئلة جدية حول النظام الديمقراطي الليبرالي الذي فقد صلتَه بهموم الغالبية، وأصبحت القلة هي المستفيد الأُوحد منه،^[12] كما من البديهي أن تُثار أسئلة أخرى، أيضاً، حول جدوى المشاركة السياسية بصيغتها الدارجة، وبخاصة عبر الانتخابات التي أصبحت مجرد أداة لتجديد ولاية قلة أوليغاركية تسيطر على المال والسلطة في آن واحد.

ما تم عرضه هنا هو السياق الاقتصادي والسياسي والأيدولوجي الذي يحيط بالسجال الذي يدور حول الفساد السياسي محلياً وعالمياً، وفي ذلك إشارة إلى تعاظم أهميته إلى حد ما يمكن وصفه بـ «يوفوريا الفساد»، حيث ظهر فيض من الدراسات والتقارير والمؤلفات والسياسات والبرامج المحلية والإقليمية والعالمية، التي تدعو إلى التعاون فيما بين الحكومات، والبرلمانات، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام لوضع الاستراتيجيات المناسبة لغرض محاصرة الفساد وسحقه.^[13] الخلفية السياقية التي نعرضها هنا مهمة لأننا نتناول موضوع الفساد السياسي، ونخضع للنقاش في سياقها، وبخاصة أن هذه الخلفية تحمل بصمات هيمنة النموذج الليبرالي والنيوليبرالي الغربي لهندسة السياسات العامة كونياً؛ بمعنى أن الخطاب الراهن حول الفساد والفساد السياسي لا يمكن إلا أن يكون وثيق الصلة بتصورات النظام ذاته لحاضره ومستقبله، وللتحديات التي تواجهه (من بينها الفساد). من البديهي، هنا، أن تثار شكوك جدية حول حقيقة الأهداف خلف تبني وترويج خطاب الفساد (ومن ضمنه الفساد السياسي) بصيغته الراهنة، وهو خطاب من الصعب عزله عما يريد تجنبه القائمون على النموذج الليبرالي المهيمن. وللتعرف على ذلك الخطاب، أنتقل إلى مناقشة رؤيته للفساد السياسي، وهي الرؤية الدارجة عالمياً حيث تتبناها اليوم غالبية الدول والحكومات والكثير من المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد، ومنظمة الشفافية الدولية، وغيرها.

[12] Piketty, *Capital in the Twenty-First Century*, 238-242.

[13] Bruce Buchan and Lisa Hill, *An Intellectual History of Political Corruption* (Basingstoke, UK and New York: Palgrave Macmillan, 2014), 6.

ظاهرة الفساد السياسي

قبل التطرق إلى إشكاليات تعريفات الفساد السياسي، لا بد من عرض سريع لهذه الظاهرة من حيث ماهيتها وأشكالها وأسباب ظهورها وانتشارها، كما تشير إليه تقارير ودراسات منظمة الشفافية الدولية ومؤشرها الدوري لمدرجات الفساد.^[14] فالفساد السياسي، وفق هذه المصادر، هو تلك التصرفات والأفعال التي تصدر عن أفراد أو جماعات، ويكون غرضها التأثير في السياسات العامة والتشريعات والمؤسسات وإعادة ترتيب الأولويات وتغيير حجم ووجهة إنفاق الموارد وتمويل صانعي القرار لخدمة مصالح خاصة. ويأخذ الفساد السياسي، حسب هذه المصادر، صيغاً متنوعة مثل الرشوة والابتزاز، واستغلال النفوذ والمحسوبية، والاحتيايل، والاختلاس، ولا يرون أن ذلك يقتصر على النطاق الحكومي، فهو حاضر، أيضاً، في القطاعين الخاص والأهلي.^[15]

أما أشكال الفساد السياسي، فتلخصها الدراسات والتقارير الدولية بأن ذوي المناصب الرسمية يصبحون شركاء في مصالح منفعية إلى جانب كونهم مسؤولين حكوميين، ويكون ذلك على حساب الاهتمام ببرامج التنمية ورفاه المواطنين. هذه الشراكة هي اعتداء على المال العام، كونها تتم عبر حصول الرسميين على امتيازات لا تُتاح لغيرهم كالحصول على قروض من بنوك مملوكة للدولة بفوائد يسيرة، أو حصول القطاع الخاص على قروض بفوائد منخفضة أو إعفاءات ضريبية مقابل حصولهم على رشاوى أو عمولات. كما يتمظهر الفساد على شكل تهرب ضريبي وجمركي من قبل أصحاب المصالح الخاصة عندما يدفعون الرشاوى لذوي المناصب الرسمية، فيحصلون على تخفيض أو إعفاءات ضريبية لأمد طويل، ويتم ذلك عادة عبر التلاعب على القوانين والإجراءات السارية.^[16]

^[14] الشفافية الدولية، «مؤشر مدرجات الفساد 2019»، الشفافية الدولية (24 كانون الثاني/يناير 2020)،
<https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2019-global-highlights>.

^[15] Inge Amundsen, *Political Corruption: An Introduction to the Issues*, CMI Working Paper WP 1999:7 (Bergen, Norway: Chr. Michelsen Institute, 1999), <https://www.cmi.no/publications/file/1040-political-corruption.pdf>; Susan Rose-Ackerman, *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform* (Cambridge: The Press Syndicate of the University of Cambridge, 1999).

^[16] Paul Heywood, "Political Corruption: Problems and Perspectives," *Political Studies* 45, no.3 (1997): 417-435.

وهناك شكل آخر للفساد السياسي هو الرشوة (المحلية والدولية)، وتُدفع من القطاع الخاص لكبار ذوي المناصب الرسمية مقابل الحصول على فرص معينة، ما يزيد التكلفة الإجمالية للمشاريع بعد إضافة الرشاوى والعمولات إلى التكاليف الإجمالية، ويعني ذلك تحميل الخزينة الوطنية نفقات إضافية. وفيما يتعلق بالرشوة الدولية، فهي تُدفع لقاء قيام الرسميين بشراء معدات وخدمات وتجهيزات معينة، ما يجعل المصدر الدولي يدفع عمولات لهؤلاء ذوي المناصب الرسمية مقابل الحصول على تلك المناقصات الخارجية.^[17]

أيضاً، يأخذ الفساد السياسي شكل تهريب الأموال، وهو عندما يلجأ المسؤولون إلى تأمين ثرائهم في حال استبعادهم من السلطة مستقبلاً، وكذلك تحويل المعونات والمساعدات والقروض المقدمة للدولة إلى حسابات المسؤولين الخاصة، بدلاً من إدخالها إلى حسابات الدولة.^[18]

أما أسباب الفساد، فهي متنوعة، وتتضمن خضوع الرسميين للقليل من المساءلة، ما يجعلهم يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب خاصة بهم، وكذلك انخفاض مرتبات موظفي الدولة، ما يجعلهم عرضة للانحناء أمام الإغراءات. يضاف إلى ذلك، انحياز الأنظمة والقوانين المعمول بها لجماعات المصالح الخاصة، التي غالباً ما تكون على علاقة وطيدة مع النظام القائم والسلطة الحاكمة. كما يربط البعض الفساد بوجود أقليات (ثقافية وعرقية مثلاً) مهمشة تلجأ إلى أساليب يراها البعض فاسدة لاستعادة حقوق مهضومة. وكذلك استحداث أو إلغاء قوانين أو سياسات يترتب عليها تحقيق مكاسب مباشرة لذوي المناصب الرسمية. ومن الأسباب المهمة، أيضاً، ضعف الأحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية المختلفة وهامشية مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك ضعف العقوبات المترتبة على ممارسة الفساد وحصانة مقترفيه من الملاحقة والمساءلة.^[19]

[17] Ibid.

[18] Ibid.

[19] Ibid.

إشكالية التعريف

ما تم عرضه حتى الآن هو توصيف الفساد السياسي كما تراه المصادر الدارجة، وهو توصيف إشكالي كونه ينزع نحو العمومية والاختزال في آن واحد، حيث إنه يتضمن داخله ما هو غير سياسي، ويُضَيِّق ما هو سياسي إلى أبعد حدود، ما أثار ولا يزال يثير كثيراً من السجال، وبخاصة في الدوائر الأكاديمية. بالعموم، هناك أربعة تعريفات للفساد السياسي هي: أولاً، التعريف الذي يستند إلى القوانين ويرى به فعلاً يقوم به مسؤول «رسمي» ينتهك عبره قواعد وضوابط «رسمية» معينة تنظم عمل ذلك المسؤول.^[20] هذا التعريف ينطوي على ثلاث ثغرات: الأولى، أن مهام ووظيفة المسؤول والقواعد والمعايير اللازمة لإشغالها قد لا تكون واضحة في كثير من الأحيان، وقد يكون ذلك مقصوداً أو غير مقصود، والثانية، أن الفساد السياسي يمكنه أن ينشأ حتى عندما تكون القواعد والمعايير واضحة، حيث لا يصعب على السياسيين المناورة والتلاعب في القوانين، وثالثاً، أن هذا التعريف لا يمكننا من التمييز بين أفعال سياسية فاسدة في بيئة تحكمها قوانين مستمدة من سيادة الشعب وأفعال سياسية فاسدة أخرى في بيئة تحكمها قوانين مستمدة من السيادة المطلقة للحاكم.

ثانياً، التعريف الذي يستند إلى الوظيفة العامة، حيث يرى بالفساد السياسي استخداماً للوظيفة العامة لغرض تحقيق منفعة خاصة، لكن دون أن يكون ذلك بالضرورة مخالفاً للقانون. الفساد السياسي وفق هذا التعريف عملية أطرافها: الموظف العام الممارس للفساد، الخدمة التي يقدمها، المكافأة أو المنفعة التي يحصل عليها، الجهة التي تقدم تلك المكافأة أو المنفعة. فائدة هذا التعريف محدودة؛ كونه يترك جانباً البيئة التي تُنتج الوظيفة العمومية وعلاقة تلك البيئة بمختلف أطراف الفعل الفاسد. على سبيل المثال، هذا التعريف قليل الفائدة لمعرفة مدى فساد أو نزاهة لينين والبلاشفة عندما أبقوا على بعض مؤسسات العهد القيصري والوظائف العامة لخدمة الدولة الاشتراكية الناشئة، كما لا يفيدنا في معرفة هل كان الإبقاء على موظفي الإدارة

[20] Joseph S. Nye, "Corruption and Political Development: A Cost-Benefit Analysis," in *Political Corruption: Concepts and Contexts*, 3rd edition, ed. Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston (New Brunswick, New Jersey and London: Transaction Publishers, 2007), 281-300.

المدنية بعد تأسيس السلطة العام 1994 فعلا فاسداً أم غير فاسد!

ثالثاً، التعريف الذي يستند إلى المصلحة العامة، ويرى أن الفعل السياسي الفاسد يسيء إلى المصلحة العامة لأنه يُغلب المصلحة الخاصة. يمكن اعتبار هذا التعريف الأكثر صعوبة وغموضاً لانبثاقه من مفهوم المصلحة العامة الذي يتسع للكثير من التأويلات الأيديولوجية، كما سنبين في الجزء الأخير من هذه الورقة.^[21]

أخيراً: التعريف الذي يستند إلى الرأي العام، وهو يقوم على أساس رؤية الفعل السياسي الفاسد من زاوية إدراك الناس له، حيث إن التصرف الفاسد هو ما يعتبرونه كذلك. يُؤخذ على هذا التعريف أن الفعل السياسي الفاسد يمكن أن ينشأ دون أن يعلم به الرأي العام، ويمكن للناس أن يروا أمراً ما فاسداً وهو غير ذلك. كما يمكن للرأي العام أن يكون موجهاً ومسيطرأ عليه كما آخرين، كالحكومة والإعلام والإشاعة والانطباعات اللحظية، ما يثير تساؤلات جدية على درجة الموثوقية فيما تؤثر أو لا تؤثر عليه بوصلة الرأي العام.^[22]

انطلاقاً من إدراك أوجه القصور العديدة التي أشرنا إليها بخصوص الفساد السياسي، تقدم منظمة الشفافية الدولية تعريفاً له صار الأكثر استخداماً في الدراسات والتقارير حول هذا الموضوع، وهو تعريف تتقاطع في نطاقه الجوانب القانونية والوظيفية العامة والمصلحة العامة والرأي العام، ليصبح الفساد السياسي «سوء استخدام السلطة/المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة».^[23] على الرغم من أن غرض هذا المزج

[21] Carl J. Friedrich, "Corruption Concepts in Historical Perspective," in *Political Corruption: Concepts and Contexts*, 3rd edition, ed. Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston (New Brunswick, New Jersey and London: Transaction Publishers, 2007), 15-23.

[22] Edward S. Herman and Noam Chomsky, *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media* (New York: Pantheon Books, 1988).

[23] يربط هذا التعريف الفساد السياسي بالوظيفة العامة وبالسوق وبالمصلحة العامة، ويشمل ثلاثة أشكال من السلوكيات: أن يحصل الموظفون العموميون على منفعة (مادية بالغالب) مقابل خدمات معينة: أن يسيء السياسيون استخدام المال العام عبر منح الوظائف العامة أو العقود لأصدقائهم وعائلاتهم؛ أن تقوم الشركات برشوة المسؤولين للحصول على صفقات مربحة. انظر:

Transparency International, "What is Corruption?" *Transparency International* (n. d.), <https://www.transparency.org/en/what-is-corruption>

هو منح تعريف الفساد السياسي القوة والمتانة، فإنه بقي إشكالياً لعموميته من جهة، ولنزعتة نحو التضييق والاختزال من جهة أخرى، ما يحول دون قدرته على التمكين من فهم الفساد السياسي بشكل دقيق.

على الرغم من رواج هذا التعريف، فإنه يبقى تعريفاً قاصراً لأكثر من سبب، فهو يستثني تلك الأفعال الفاسدة سياسياً فقط كونها تصدر عمّن لا يعملون بمهنة السياسة ويلحقون أضراراً فادحة بالمصلحة العامة كالتربويين الذين يعززون قيم الاستلاب والإذعان في مناهج التعليم المدرسية، وأصحاب المنشآت الملوثة للبيئة والمضرة بالثروة الوطنية والنظام الإيكولوجي، والشركات الأمريكية التي تعارض سياسة ترامب في مقاطعة الصين اقتصادياً وتلتف عليها، والجماعات الدينية المحافظة المعادية للديمقراطية وأنظمة الحكم العلمانية والقيم المدنية. ما يصعب الدفاع عنه هنا هو استثناء هذه الأفعال من نطاق الأفعال السياسية الفاسدة فقط لأنها تصدر عن مؤسسات وأشخاص لا مناصب سياسية رسمية لهم،^[24] مع أن أفعالهم تلك تُلحق أضراراً شبيهة بتلك الأضرار التي تترتب على أفعال ذوي المناصب من السياسيين، من حيث الإساءة إلى المصلحة العامة. إذن، هذا التعريف الضيق يترك جزءاً كبيراً من الأفعال السياسية الفاسدة خارج المشهد، أفعال يمكن أن تصدر عن جهات غير رسمية عديدة كالأحزاب السياسية، والنقابات، والعشائر، وغيرها.

كما أن حصر تأثير التصرف السياسي الفاسد بالمكاسب الخاصة هو تضييق آخر يترتب عليه أكثر من إشكالية. أولاً، إن هذا التضييق يحول دون الإشارة إلى أن الفعل الفاسد يترتب عليه، أيضاً، أذى يلحق بالصالح العام، وربما هذا ثمن أعظم قيمة مما يتحقق من مكسب. ثانياً، إن قياس الأفعال بآثارها الإيجابية (أي التركيز على المكسب

^[24] فعلى سبيل المثال، لا يمكننا وصف تصرف ما يقوم به المستشار الألماني السابق غيرهارد شرودر الذي يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة (Nord Stream AG) وشركة (Rosneft) الروسية، ومديراً لبنك الاستثمار روتشيلد، بتصرف فاسد فقط لأنه لا يشغل الآن وظيفة رسمية. الشيء ذاته ينطبق على عدم سماح هذا التعريف لنا باعتبار ما يفعله (أو ما لا يفعله) بل غيتس في أعقاب جائحة كورونا فساداً؛ كونه لا يشغل منصباً حكومياً، علماً أنه يمتلك القدرة المالية التي تؤثر عميقاً في مجريات الأمور ربما تفوق قدرات دولة بحالها.

دون الخسارة والضرر) من شأنه أن يترك الانطباع أن الفعل الفاسد يستحق الثناء والتبجيل بدلاً من الرفض والازدراء. ثالثاً، إن ميل هذا التعريف للتركيز على ما يتم كسبه، يجعله يحصر نفسه فقط في الآثار الملموسة للأفعال والمعبّر عنها بالمال دون الاهتمام بما هو معنوي من الأثمان. رابعاً، إن هذا التعريف لا يتسع لإمكانية أن يكون غرض الفعل السياسي الفاسد شيئاً آخر سوى تحقيق منفعة خاصة.

أيضاً، هذا التعريف لا يميز، بقدر كاف، بين عام وعام، وخاص وخاص. مثلاً، العام والخاص في بلدان الخليج العربي (التي تحكمها ملكيات مطلقة) متداخلان والحدود بينهما ليست واضحة تماماً، حيث إن العام (الدولة ومقدراتها) هو نفسه الخاص - أي الحاكم وعائلته. بينما الفاصل بين العام والخاص في بلدان أخرى واضح وتحكمه الدساتير وتنظمه القوانين المدنية، وهما نطاقان مختلفان يتعارضان أحياناً ويتعاونان أحياناً أخرى. الفروقات بين هاتين الحالتين ينشأ عنها نمطان متباينان من الفساد السياسي، يعكس كل منهما البيئة السياسية التي يُمارس الفساد السياسي في نطاقها، وكذلك تصوراتهما إزاء قيم المواطنة والانتماء والحقوق. لذا، التعريف المذكور لا يُميز، بما يكفي، بين حالة سياسية تُنتج فيها السياسة بصورة شرعية عبر التمثيل ورضا المحكومين، وحالة سياسية أخرى تُنتج فيها السياسة بصورة غير شرعية تقوم على الإكراه.

الغموض واللبس لا يتوقف هنا، حيث يطال، أيضاً، صمت التعريف أمام ما إذا كان مجال الفساد السياسي هو الحكومة أم الدولة أم السلطة أم النظام ككل؟ أو إن كان المقصود بالفساد السياسي فساد الرأي أم الموقف أم المعتقد السياسي (الأيديولوجيا)! أو إن كان المقصود بالفساد السياسي فساد السياسات الداخلية أم فساد السياسات الخارجية. كما لا يبدو أنه يمكننا عبر هذا التعريف تفسير كثير من القضايا الأخرى مثل: لماذا يُصنّف قيام دولة ما بتهديد حركة معارضة سياسية أو احتوائها فعلاً فاسداً، بينما لا يعتبر تهديد دولة لأخرى ذات سيادة فعلاً سياسياً فاسداً؟ أيضاً، كيف يسعفنا هذا التعريف في الحكم على قيام رئيس دولة ما باستخدام منصبه لإعلان حرب على دولة أخرى، وبخاصة إذا ما ترتب على تلك الحرب تحقيق مكاسب «إيجابية» تنعش الاقتصاد، وتزيد من فرص العمل، وتُحسن الأحوال المعيشية للكثيرين!

من الواضح أن هذا التعريف قاصر لكونه ضيقاً وفضفاضاً في آن واحد. فهو ضيق لأنه يختزل السياسة بالمنصب، وبذلك لا يلامس السياسية إلا من قشورها، وفضفاض لأنه يتضمن ما هو بيروقراطي وإداري ليظنه سياسياً. إن هذا التعريف هو أقرب لأن يكون تعريفاً لفساد الإدارة السياسية أكثر من كونه تعريفاً للفساد السياسي. أما الفساد السياسي فهو فساد من صنف آخر، وللاستدلال عليه لا بد من تفسيره من داخله عبر النظر إليه كفساد مستقل عن بقية أنواع الفساد، فساد يُنتجه نظام الحكم والسلطة القائمة عندما تختزل السياسة وتجعل منها شأناً خاصاً. لكي تتم موضعة الفساد السياسي في سياق يمكننا من فهمه بشكل سليم، لا بد من الربط بين الفساد والسياسة عبر صيغة تُمكن من فهم الأول انطلاقاً من الثاني واستناداً عليه وليس العكس. لفعل ذلك، لا بد من إيضاح ماهية السياسة كما تناولها مجموعة من المفكرين السياسيين، وكما تمت معالجتها في عدد من النظريات السياسية، وهذا ما سنتناوله في الجزء التالي.

السياسة في فكرها

أول من عرّف السياسية أرسطو، إذ ربطها بفهمه للإنسان الذي رأى به كائناً اجتماعياً، وجاءت السياسة بالنسبة له رديفاً للدولة التي هي فوق الفرد والعائلة والقرية، كونها كلاً يسمو على الجزء. السياسة قيمة تمكينية وصيغة توجيه للنزعة الإنسانية نحو الاجتماع، ما يعني أن رفضها هو رفض لمقوم أساسي من ماهية الإنسان ولميله نحو الحرية، تلك الحرية التي لا تتحقق إلا عبر الآخرين (الدولة - المدينة). عبر الدولة يتحقق هدف أعلى منزلة مما يحققه ما هو دونها من غايات. ويُناط نجاح الدولة باقتران الإنسان بالسياسة (ومن ثم بالفضيلة)، التي لا يمكن تخيلها خارج ذلك النطاق إلا إذا ارتقى الإنسان إلى إله في السماء، أو انحط إلى بهيم في الأرض. بدون ذلك، لا يمكن للإنسان أن يصنع حياة أوسع وأعم، ولا أن ينغمس عبرها في البحث عما هو مرغوب جماعياً، وهذا يقود إلى تماهي الحياة الجماعية والسياسة ليصبحا وجهين لشيء واحد.

العلاقة بين السياسة وفسادها تشبه العلاقة بين خام معدن وآلة (كالمركبة مثلاً) تحوي قطعاً يتم تصنيعها منه. وعندما تُعطب إحدى

القطع، لا نقول إن المعدن أصابه التلف، وإنما نقول إن تلك القطعة بعينها أصابها تلف ما، وهذا يحملنا إلى الذهاب بها إلى خبير تصليح المركبات، وليس إلى خبير معالجة المعادن. التلف هنا لا يكتسب معناه إلا بآثره الوظيفي، بمعنى أن تلف تلك القطعة هو فقدانها القدرة على القيام بوظيفتها المحددة بكفاءة، تمكين المركبة من الحركة السليمة. إذن، الوظيفة هنا تتحقق باستقلالية نسبية عن خواص المعدن التي هي ليست ذات صلة بالخلل الذي يكون قد أصاب وظيفة تلك القطعة المعدنية.

وفق هذا المنطق، الفساد السياسي هو ليس عطباً في السياسة، وإنما هو فقدان صيغة منه (نظام حكم ما) القدرة على تحقيق ما يفترض أن تحققه من وظيفة، بسبب انحرافه وتحوله إلى نظام آخر. هذا ما يحدث عندما يتحول الحكم الملكي إلى استبدادي، أو الأرستقراطي إلى أوليغاركي، أو الجمهوري (البوليتي) إلى حكم فوضوي.^[25] إذن، الفساد السياسي صنف من صنوف السياسة يُنتجه الظلم المعبر عنه باللامساواة، فيضعف تماسك الدولة، ويبدد من صلابة ما هو مشترك، ويؤسس للاستبداد، ومن ثم الثورة على نظام الحكم، ليُستبدل ذلك النظام بنظام حكم آخر. إذن، العطب هنا يصيب نظام حكم بعينه وليس السياسة بعمومها (على الرغم من أنه أحد مظهراتها)، حيث تبقى أجزاء أخرى منها غير معطوبة يُعَوَّل عليها لمعالجة قصور نظام الحكم، ما يجعل منها علاجاً لفساد النظام.

ميكافيلي من جهته، يرى في السياسة مجالاً لعلاقات القوة التي تتم ترجمتها عبر سلطة سياسية، وهي أرفع شأنًا من الدين والأخلاق، وأكثر سعة منهما، وهي التي تمنحهما المعنى والدلالة، وبدونها لا خير يستديم ولا شرّ يمكن محاصرته. السياسة طاقة يختزنها الفعل الإنساني، غرضها الأعظم الحفاظ على قوة الدولة وتماسكها باستخدام ما هو متاح من أدوات، خشنة كانت أو ناعمة فلا فرق، حيث إن قيمتها تكمن بمدى خدمتها للغاية، وليس بمدى أخلاقيتها أو لا أخلاقيتها.^[26]

[25] Aristotle, *The politics of Aristotle*, ed. Ernest Barker, trans. Ernest Barker (London, Oxford and New York: Oxford University Press, 1958).

[26] Niccolo Machiavelli, *The Prince*, trans. George Bull (Harmondsworth, UK, Baltimore and Mitcham, Australia: Penguin Books, 1961).

صحيح أن ميكافيلي جرد السياسة من اعتبارات الدين والأخلاق، واحترم من لم ينصاعوا لهما في سبيل الحفاظ على إماراتهم، لكنه في الوقت ذاته لم يتنكر لما لها من تأثير على السياسة والاجتماع، ولم يشك في أن الدول الناجحة لا يمكن أن تستمر دون أخلاق.

إذن، السياسة ترتبط بما هو عام وتمثله الدولة، وتأتي السلطة لترجمته وتعزيز ما يرتبط بهما من قيم ومفاهيم الحق والعدالة والسيادة. الشعب هنا لا يُنظر له كجمع متشابه من الغوغاء والعموم، وإنما كأفراد عاديين يتصارعون ويغضبون ويحبون ويكرهون، ويتسمون بالدينامية فيما يفعلون. السياسة تأتي لتأطير أفعالهم وتنظيمها، وفي سعيها إلى ذلك، تطوّر المؤسسات والصيغ الإدارية والقوانين لحماية الحقوق والحرية، وتنقل المجموع من التفتت والتشرذم إلى الجمع والمواطنة. لذا، الفساد السياسي في هذه الحالة يصير شاملاً للأفعال الخاصة التي يقوم بها الحاكم أو المحكوم، ويكون غرضها تحقيق خير أنفسهم بدلاً من خير الدولة، أو ما يُضعف استقرارها وقدرتها على حماية نفسها. فالفساد هو انقلاب على وظيفة السياسة لتفريغها مما هو عام واستبداله في رغبات ومصالح خاصة، يرافقها إقصاء وتهميش، فيضعف الانتماء وتنتعش الفتن وتتسرب عبرها الأجندات الخاصة. أما الأفعال التي تحول دون نشوء الفساد السياسي وانتشاره (ومقاومته عندما ينشأ)، فهي عدم قبول الاستبداد والإذعان المتأبّي عبر المشاركة الفاعلة والمسؤولة في مختلف مستويات المجال العام (محلياً ووطنياً)، وعبر الانغماس في السياسات العامة.^[27] إذن، الفساد السياسي هو ذاك الصنف من السياسة الذي يطغى فيه الخاص على العام، ويُضعف الدولة، ويُفقد السيادة لتقع الأمة في قبضة الفوضى، أو تحت جبروت حكم دخيل.

السياسة لدى روسو هي من متعلقات الحالة المدنية التي انساق إليها الإنسان وانحدرت نحوها الحالة الطبيعية، والتي هي حالة تحوّل من البساطة والمساواة والحرية والسعادة الفطرية إلى الصراع والتفاوت والعبودية والبؤس. هذا ما قصده روسو حين قال «الإنسان ولد حراً،

[27] Niccolo Machiavelli, *The Discourses*, ed. Bernard Crick, trans. Leslie J. Walker, S. J. (London: Penguin Books, 1970).

لكنه مكبّل في كل مكان».^[28] وقد أنتجت حالة المدنية تلك قيماً وعلاقات وأدوات شطرت الإنسان عن ذاته، كالعلوم والثقافة والملكية الخاصة، عمّقت بدورها التفاوت بين الناس وأفقدت الإنسان سلميّته وطمأنينته فتسرّب إليه القلق والخوف، لتتحوّل رغباته وميوله من بريئة وبسيطة، إلى مركبة متناقضة صعبة التحقيق، ورافق ذلك تعاظم الصراع والتنافر مع الذات ومع الآخرين. هذا هو أصل الفساد والنكوص والانفصام. أمّا الحل، برأي روسو، فهو إما فردي حين يقوم على القطيعة مع المدنية والعودة إلى الصفاء والانسجام عبر التعليم (كما في كتاب إميل: في التربية)، وهو تعليم يناهض العلم والمعرفة لصالح السلامة الأخلاقية، وإما حل جماعي (كما أشار إليه في كتاب العقد الاجتماعي)، يقوم على إنشاء حالة مدنية (سياسية) تحكمها القوانين، قوانين يكون مصدرها الإرادة العامة التي هي صاحبة السيادة المطلقة وغير القابلة للتقسيم والمعصومة عن الخطأ، لتحوّل الفرد إلى سيد حاكم وإلى محكوم حرّ في آن. فهو سيد حاكم كونه جزءاً من الإرادة العامة (الحاكمة) صاحبة السيادة التي لا يأمرها أحد، ومحكوم حر لأنه لا يخضع إلا لقوانينها. الإرادة العامة هنا هي من يحكم، ولا تميل إلا نحو ما هو عام، ولا تُفرّق بين أعضائها، وذلك إجلالاً للتعاقد المنبثق من مبدأ المساواة الطبيعية. بذلك، يُستبدل التفاوت الطبيعي بالمساواة الأخلاقية فيما بين الأفراد، ويصبح الأفراد المتفاوتون في قدراتهم، متساوين في الحقوق وفق قوانين تبرع في صناعتها الإرادة العامة. بالعموم، تنازل الأفراد عن حقوقهم وحرياتهم فور اتحادهم، لا يعني أنهم يفقدون تلك الحريات والحقوق، وإنما يعني ذلك أنهم يستبدلونهم بحقوق وحريات مدنية أكثر سموّاً، تأتي الدولة لحمايتها.^[29]

الفساد السياسي في حالة روسو، أيضاً، هو صنف من أنظمة الحكم، صنف يقوم على الإقصاء ويُفقد الدولة قدرتها على حماية الإرادة العامة، أو أنه يُفقد الإرادة العامة سيطرتها على الدولة. بمعنى أنه مناهضة الإرادة العامة، وانتهاك حقها المطلق في إنشاء القوانين،

[28] Jean-Jacques Rousseau, *Political Writings*, ed. Frederick Watkins, trans. Frederick Watkins (Madison: University of Wisconsin Press, 1986 [1953]), 4.

[29] Ibid, 3-35.

وفي أن تكون المرجعية الأخلاقية التي لا منازع لها. فهو تغليب الخاص على العام، والجزئي على الكلي، كما هو تعميق للتفاوت والطبقية، ما يُفسد السياسة ويجعلها إقصائية تجزئية، وفضاء لا حرية فيه إلا للاستبداد، ما يفتح المجال واسعاً للثورة عليه واستبداله بديمقراطية تشاركية.^[30]

أما هنا أرندت، فيأتي استدلالها على السياسة عبر ربطها بالإنسان الذي هو أصلاً لا سياسي، لكن فطرته الاجتماعية دفعته إلى العيش مع الآخرين. برأيها، السياسة ضرورة قهرية لحياة الإنسان، ولها دلالة تنظيمية، لكن دون أن يكون ذلك هدفها. ومهما اختلفت السياسة، فإن التعددية تبقى جوهرها، والحرية هدفها الأبدي، مع أن أرندت تفهم الحرية بشكل مختلف عن الآخرين قدماء وحديثين. فهي لا تتفق مع روسو الذي يربط الحرية بالسيادة، حيث رأت في سيادة الشعب مقولة لا تتلاءم والحرية، لأن سيادة الشعب هي ليست سيادة جميع الأفراد، وإنما هي سيادة فئة تُسيطر على الكل (السياسة) باسم إرادة المجموع. هذا البتر للسياسة، سواء جاء إجرائياً، أو من باب الإقصاء، هو إعطاب لها عبر تحريف وظيفتها كما هو تمزيق للحرية، ما يحيل السياسة إلى شيء آخر مناقض لحقيقة أنها ليست شأنًا خاصاً. من هذا المنطلق تسند أرندت نقدها إلى الفلسفة السياسية الغربية، لأنها لم تقدم مفهوماً واضحاً للسياسة، ينبثق من رؤية الإنسان من زاوية فرديته واستقلاليته، وبدلاً من ذلك همّشته وأذابته في المجموع، ما ساهم في خلق بيئة نفسية وذهنية تنسجم مع البطش والاستبداد، وبخاصة الأنظمة الكلية كالنازية. لقد انتبعت أرندت هنا إلى خطورة تشظي الفضاء السياسي وانقسامه والتجاذب نحو التماثل (sameness) على حساب التنوع من جهة، والكثرة العددية وتزايد تهديد الأغلبية للأقليات وتفشي مخاطر العزل والازدراء وغياب الاعتراف من جهة أخرى.^[31]

تمزج أرندت إلى حد التماهي بين السياسة والحرية، فالعلاقة بينهما حميمة، حتى في لحظات العنف والحروب، وفي أوقات البطش والاستبداد. صحيح أن العنف والحروب لا يتلاقيان بالجوهر مع السياسة ويُقصيانها تماماً، لكن ذلك لا يلغي ضرورتها، لأنه لا يمكن، ولا يجوز أصلاً، اجتثاث الحرية أو التنازل عنها، وهذا تماماً ما يفعله المضطهدون فيسعون إلى نيل التحرر حتى زوال الظلم والاستبداد.

استناداً إلى ذلك، تُحاكِم أرندت السياسة (وغايتها المتمثلة بالحرية) عبر التمييز بين المجالين العام والخاص، وهما مجالان يحملان معاني تختلف مدلولاتها مع الزمن. وتميز أرندت بين وظيفة كل منهما، فترى بالعام فضاء يُمكِّن الأفراد من صياغة آرائهم وتشكيل مواقفهم السياسية والخوض في الجدل حولها بحرية، وهو مجال لا يتناغم مع قسرية الدولة، ومع المجتمع المدني وروابطه العائلية وعلاقات السوق.^[32] هذا لا يمنع التداخل بين المجالين العام والخاص أحياناً، لكنهما يبقيان بالمجمل على درجة من الانفصال. إن التمييز الوظيفي بين المجالين هو ليس التمييز الشائع ذاته اليوم بين العام والخاص الذي يُشار إليه عند تناول الفساد السياسي. فالفساد السياسي، الذي هو استبدال للعام بالخاص، لا يكتسب معناه عبر استخدام المجال العام لأغراض غير سياسية، وإنما من خلال مساعيه إلى التأثير بالسلطة ونظام الحكم.^[33] فالفساد السياسي، في نهاية المطاف، هو ذلك الصنف من السياسة الذي يقوم على سحق الحرية؛ سواء أخذ ذلك شكل العداء للأسامية، أو الأيديولوجيا الشمولية، أو الاستعمار.

بالمجمل، يتفق أرسطو وميكافيلي وروسو وأرندت على أن السياسة فضاء رحب من علاقات القوة وأدوات ترجمتها، ما يعني عدم جواز اختزالها بنظام محدد أو صيغة بعينها مهما بلغت حدود فسادها أو نزاهتها، وأن الاستدلال على الأفعال الفاسدة وغير الفاسدة لا يمكن إلا من داخل السياسة ذاتها، وليس من خارجها، وهذا يتطلب التعاطي

[32] Jürgen Habermas, *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*, trans. Thomas Burger and Frederick Lawrence (Cambridge, Massachusetts: The MIT Press, 1991),

[33] Peter Bratsis, "The Construction of Corruption, or Rules of Separation and Illusions of Purity in Bourgeois Societies," *Social Text* 21, no. 4/(77) (Winter 2003): 13.

معها كصنف من أصناف السياسة، وليس كصِغ من الفساد. بمعنى أنه على الرغم من فساد جزء من السياسة، فإن مساحة أخرى منها تبقى خارج نطاق ذلك العطب، الأمر الذي يُعوّل عليه عند معالجة قصور ذلك النظام. وبناء على ذلك، فإن التعريف الذي يرى في الفساد السياسي «استخداماً للمنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة»، هو بالضرورة تعريف قاصر لا يوفي بغرض الدلالة على وجود أو غياب الفساد كونه تعريفاً انتقائياً يُقجم فيه ما يريد، ويستثني ما لا يرغب من السياسة، كما أنه يختزلها إلى حد إفقائها الدلالة على ذاتها. إن التعريف المذكور للفساد السياسي هو أقرب لأن يكون تعريفاً لفساد إدارة السياسة أكثر من كونه تعريفاً للفساد السياسي. أما طبيعة نظام الحكم فهي التي تحدد المؤسسات والهيكل بما في ذلك المناصب، وتأتي متسقة ورغبات من يحكمون، أكثر من كونها تهدف إلى اقتراح أو اجتناب ما هو فاسد من الأفعال. إن العلاقة الوثيقة بين المنصب ونظام الحكم هي تماماً كالعلاقة بين الحلبة واللاعب، أو بين تابع بمستقل أو شكل بجوهر، ما يعني صعوبة الاستدلال على الفساد السياسي دون تحديد طبيعة نظام الحكم القائم، وغايات القائمين عليه، وتصوراتهم حول ذاتهم والآخرين.

السياسة في نظرياتها

والآن، وبعد هذا العرض الموجز لماهية السياسة لدى عدد من مفكريها، سأستعرض ما تقوله أربع نظريات سياسية بخصوص ماهية السياسة كعلم، وعلاقتها بسواها من المفاهيم. الأولى: نظرية السياسة كآلية حكم، حيث ترى بالسياسة آلية حكم أقرب للفن منها إلى أي شيء آخر، غرضها تنظيم الدولة وإدارة شؤون الأفراد. وتتمظهر السياسة وفق هذا التعريف في الحياة العادية، فعندما يقال إن شخصاً ما منغمس بالسياسة يكون القصد من ذلك أنه يتقلد أو يسعى إلى تقلد منصب عام، ليصبح جزءاً من عملية «التوزيع السلطوي للقيم العامة» كما يقول ديفيد إيستون (David Easton).^[34] بهذا المعنى، تصبح السياسة صيغة

^[34] David Easton, *A Systems Analysis of Political Life* (New York, London and Sydney: John Wiley & Sons Inc., 1965).

توزيع سلطوي إلزامي للقيم العامة لغرض الحفاظ عليها (وعبرها يُحافظ على ترابط الدولة والمجتمع) من خلال تنفيذ القوانين واستخدام القوة الرادعة إن اقتضى الأمر. بذلك، تستجيب الدولة لرغبات المجتمع، وتأتي على شكل منافع ومكافآت وفرص، وبذلك تتحول السياسة (politics) من قيمة «سلطوية» لاتخاذ القرارات، إلى صيغة سياساتية (policies) تُترجم تلك القرارات وتحولها إلى واقع عيني.

اللافت في هذا التعريف أنه يقدم رؤية مقيّدة للغاية للسياسة، حين يرى بها فعلاً يُمارَس في الغرف الوزارية، والتشريعية، والدوائر الحكومية الأخرى. فهو تعريف يقتصر على انخراط مجموعة محددة من الناس بالشأن العام، تتكون من السياسيين وموظفي الخدمة المدنية وجماعات الضغط، ما يعني ضمناً أن معظم الناس والمؤسسات والأنشطة المجتمعية، بمختلف أنواعها تقع «خارج» السياسة. كما يؤخّذ على هذا التعريف الذي يربط السياسة بالدولة فقط تجاهل الآثار الدولية المتزايدة التي أضحت جزءاً عضوياً مما هو سياسي. على الرغم من هذا التحديد، هناك اتجاه آخر أكثر راديكالية يميله إلى مزيد من التخصيص والإقصاء في تحديد ما هو سياسي، فلا يرى بالسياسة سوى الحزبية، بمعنى أنه يقصرها على جماعات محددة تمتلك الأدوات والقدرة والمعتقد الأيديولوجي لتصبح أحزاباً سياسية. ويفصل هذا التعريف بين السياسي (politician) وسواه من الموظفين المدنيين في مختلف المواقع والمستويات البيروقراطية، فهؤلاء ليسوا سياسيين وفق هذا التعريف، ويبقون كذلك، ما داموا يتصرفون بمهنية وحيادية. وينطبق الأمر ذاته على القضاة، ويجوز اتهامهم بأنهم «سياسيون» عندما يتأثر عملهم (وهو إصدار الأحكام) بتفضيلات وميول شخصية لاعتبارات ضيقة.

الربط بين السياسة والشأن العام ربما يفسر الصورة السلبية للسياسة في كثير من الأحيان، ويعود ذلك إلى ارتباطها في ذهن الكثيرين بأنشطة غير سوية للسياسيين، الذين يُروّون من العامة كمنافقين يبحثون عن السلطة ويخفون طموحاتهم الضيقة خلف خطاب يدّعي الأخلاقية والرغبة في خدمة العموم. ويؤدي هذا القنوط عادة إلى تنامي ما يسمى مناهضة السياسة (post-politics) التي أصبحت من التحديات الكبرى التي تواجهها أنظمة الحكم بمختلف أنواعها. إن هذا الرفض لأفراد وآليات الحياة السياسية التقليدية هو رفض

متجذّر في رؤية السياسة كنشاط أناني لا يخدم ما هو عام، ليتطابق هذا مع تصوير ميكافيلي للسياسة «كمهنة» تبقى بأمس الحاجة للمكر والقسوة والتلاعب.^[35]

هذه النظرة السلبية للسياسة تنسجم مع التصور الليبرالي الذي يرى أن ما دام الاهتمام بالمنافع الخاصة هو أولوية الأفراد، فإن السلطة السياسية ستجنح نحو الفساد لا محال، لأنها ستبقى تشجع أهل «السلطة» على استغلال مواقعهم لمصالح خاصة على حساب الآخرين. السلطة إذن، لا يمكنها إلا أن تُفسد كما يقول لورد اکتون (Lord Acton) الذي يرى «أن السلطة تُفسدُ وامتلاك سلطة مطلقة يقود إلى فساد مطلق»، وأن ذلك الفساد سمة تلازم الوجود الاجتماعي والسياسي، ولا يتم التصدي له بإلغاء السياسيين أو بإنهاء السياسة، وإنما بإحيائهما وتصلبيهما عبر وضع ضوابط وقيود تضمن ممارسة الحكم دون إساءة السلطة كما يرى مفكرو العقد الاجتماعي.

ثانياً: السياسة كشأن عام: التعريف الذي تقدمه هذه النظرية السياسية أكثر سعة من التعريف السابق فهو يتجاوز حدود الحكومة، ويميّز بين السياسي واللاسياسي، ويرى بالسياسي ما يمكن تسميته بالحيز العام، وباللاسياسي ما يمكن وصفه بالحيز الخاص. الإنسان حسب هذا التعريف حيوان اجتماعي لا يُحقق خير نفسه والآخرين إلا في سياق مجتمع سياسي. السياسة هنا قاطرة أخلاقية وفضاء معنوي غرضها ليس إنشاء الأفعال، وإنما إضفاء العدل عليها، ما يجعل من الانغماس بها فعلاً سامياً ومن التأمل بها ودراستها حقلاً معرفياً أسماه أرسطو «سيد العلوم».

لكن السؤال يبقى، أين ينبغي أن يوضع الحد الفاصل بين العام والخاص؟ إن التمييز بين الاثنين يتوافق إلى حد ما مع التمييز بين الدولة والمجتمع. بذلك، تصبح المؤسسات المكونة للدولة، بما في ذلك الحكومة والقضاء والجيش والدرك وأنظمة الرعاية وغيرها، تعبيراً عن العام، وتساهم جميعها في تنظيم المجتمع أو هكذا يفترض، ما يبرر حصولها على الموارد العامة التي يتم تحصيلها عبر الضرائب. أما الحيز المدني فهو نطاق يتكون من البنى المجتمعية المختلفة

[35] Machiavelli, *The Prince*.

كالعائلة وعلاقات القربى والمصالح الخاصة والاتحادات والنوادي والأطر الاجتماعية الأخرى الخاصة، بمعنى أنها تُنشأ وتُدعم مالياً من الخواص لتحقيق مصالح محددة بدلاً من تحقيق خير المجتمع ككل. استناداً إلى هذا التمييز بين العام والخاص، تُحصر السياسة بمجموعة النشاطات الصادرة عن الدولة وبالمسؤوليات التي تضطلع بها مؤسساتها. أما المجالات والنشاطات التي يقوم بها الأفراد بأنفسهم كالنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والشخصية والثقافية والفنية فهي جميعها تنضوي في خانة اللاسياسي.

كما يُنظر أحياناً إلى التمييز بين العام والخاص على أنه تمييز بين ما هو سياسي وما هو شخصي. على الرغم من إمكانية تمييز المجتمع المدني عن الدولة، فإن الأول يمكن أن يتضمن مؤسسات عامة وغير مغلقة وتعمل بالعلن، ويمكن لأي فرد أن يكون جزءاً منها. ويترتب على هذا التمييز اتساع نطاق «السياسي» وانتقال الاقتصاد من الحيز الخاص إلى العام، ما يعني أن السياسة تمارس وتُعايش بتلقائية في أماكن عمل الأفراد وحياتهم العادية. وفق هذا الفهم، وعلى الرغم من اعتبار المؤسسات المجتمعية مؤسسات عامة، فإن فكرة السياسة تبقى فكرة ضيقة كونها تُحصر بما لا ينتهك الشؤون الخاصة. لذلك، لا نجدها في الأسرة أو في الحياة الخاصة والعلاقات الشخصية وغير ذلك. وتتضح وجهة النظر هذه عبر ميل السياسيين إلى التمييز بين سلوكهم المهني من ناحية، والشخصي من ناحية أخرى، ما يعني أن اقتراف الأخطاء والردائل (الفعل الفاسد) في حياتهم الخاصة لا يحمل أهمية سياسية ولا يتنقص من قدرتهم ولياقتهم على خدمة الشأن العام.

لقد ترتب على الاعتقاد أن السياسة محض نشاط عمومي، تباين بين مؤيدين ومعارضين، حيث يرى المؤيدون أن السياسة بحكم طبيعتها العمومية فعل نبيل، وقد أيدت ذلك حنة أرندت، إذ رأت بها أحد أهم أشكال النشاط الإنساني التي توطد التفاعل بين المواطنين، وتمنح حياتهم صلابة المعنى، وتؤكد لكل منهم تفردته عن الآخرين. كما أيد الفكرة ذاتها آخرون مثل روسو، الذي رأى بالمشاركة السياسية فعلاً خيراً لا مفرّ منه لبلوغ الحرية. أما الليبراليون فيرون بالسياسة، عندما تكون فعلاً عاماً، خطراً على الحقوق والحريات الخاصة، ويمنحون المجتمع المدني أفضلية على الدولة، ويرغبون في تضيق نطاق ما

هو «سياسي»، فالسياسة بزعمهم نشاط مدمر للأفراد، لأنه يحول دون تمكينهم من استنهاض مكنوناتهم وبلوغ أقصى حدود المثابرة والعطاء والإبداع.

ثالثاً: السياسة كآلية حل وسط وتوافق، وتتنظر هذه النظرية للسياسة ليس من زاوية سعة نطاقها، وإنما من حيث إنها صيغة لاتخاذ القرارات. برأي منظريها هي وسيلة لحل الصراع بين الجماعات المتعارضة وللتسوية والتوفيق والتفاوض، بدلاً من اللجوء للقوة والسلطة العارية، وهذا ما يُقصد بها عند تعريف السياسة على أنها «فن الممكن». يعتبر برنارد كريك (Bernard Crick) أحد المروجين لفهم السياسة بهذه الصيغة، إذ يقول إن «السياسة هي نشاط يُمارَس للتوفيق بين مصالح الأطراف المختلفة عبر منحها نصيباً من السلطة بشكل يتناسب مع أهميتها في تحقيق رفاهية المجتمع ككل».^[36] وفق هذا التعريف، تصير السياسة أداة بعثرة وتفتيت للسلطة. وانطلاقاً من قبول مبدأ أن الصراع هو حقيقة قائمة، يرى كريك أنه عندما تصل جماعة ما إلى السلطة، يصبح من الضروري التوفيق فيما بينها وبين الجماعات الأخرى، وليس إنكارها أو تجاوزها أو سحقها، وهذا تماماً ما جعله يرى بالسياسة صيغة حل لتشنجات الحكم عبر التوفيق بين الفرقاء بدلاً من اللجوء إلى العنف والإكراه. بالعموم، يأتي هذا التعريف للسياسة متسقاً مع مبادئ الحوار وفعالية النقاش والتفاهم كوسائل للتوفيق بين الآراء المختلفة بدلاً من الدخول في الصراع معها.

بديهي أن نجد من لا يتفق مع هذا التعريف كونه تعريفاً مُستوحى من تجربة الديمقراطيات الليبرالية الغربية، تلك التجربة التي تُختزل فيها السياسة أحياناً كثيرة لتتماهى مع الاختيار الانتخابي والمنافسة الحزبية، وتُهمل بقية السياقات غير الغربية كتلك التي نجدها في دول الجنوب، وهذا ما نتناوله في المحور الأخير من هذا الفصل.

رابعاً: تعريف السياسة كصيغة للقوة، ويعتبر هذا التعريف للسياسة الأكثر رصانة وجذرية من بين التعريفات الأخرى، وذلك لأنه لا يحصر السياسة في نطاق محدد؛ سواء أكان حكومة أم دولة أم أي سياق

[36] Bernard Crick, *In Defence of Politics*, 5th edition (London: Continuum International Publishing Group, 2000 [1962]).

عام. السياسة، هنا، فعل وقيمة حاضرة في مختلف أوجه النشاط الإنساني.^[37] فهي حسب أدريان لفتويتش (Adrian Leftwich) في صميم جميع النشاطات الرسمية وغير الرسمية، العامة والخاصة، وفي جميع المستويات والمؤسسات والمجتمعات البشرية. بهذا المعنى، هي متغلغلة في كل مستويات التفاعل الاجتماعي، فنجدها في العائلة وبين الأصدقاء وبين الدول وفي العلاقات الدولية. لسعة نطاق هذا التعريف، من البديهي أن تُثار أسئلة حوله من حيث ما الذي يميز «السياسي» عن أنماط السلوك الإنساني الأخرى!

القوة في هذا التعريف تأتي كصفة دلالية على السياسة، فهي تعني جعل A يفعل ما يرغب به B، الأمر الذي ما كان للأول أن يفعله دون ضغط الثاني. يتم التعبير الفعلي عن قدرة B عبر ثلاثة صيغ، الأولى: القدرة على التأثير بصناعة القرارات أو بمحتواها، الثانية: القدرة على التأثير في جدول أعمال السلطة القائمة، الثالثة: القدرة على التحكم في فكر الآخرين والتأثير عليهم في تشكيل ما يعتقدونه أو يريدونه أو يحتاجونه.

السياسة وفق هذا التعريف عملية إنتاج وتوزيع واستخدام للموارد في سياق الوجود الاجتماعي. وهي بجوهرها القوة ذاتها، وتعني القدرة على تحقيق ما يُرغَب به بأية وسيلة. وقد لُحِص هذه الفكرة هارولد لازويل (Harold Lasswell)،^[38] بالمحاجة أنه بينما يحرك السياسة التنوع والصراع، فإن مكونها الأساسي هو محدودية الموارد، وأن الاحتياجات والرغبات البشرية لا حصر لها، بينما الموارد المتاحة لتلبية تلك الاحتياجات والرغبات هي دائماً محدودة. لذا، السياسة هنا تتماهى مع الصراع على الموارد، لتصبح سلطة يتم عبرها إدارة الصراع وحسمه، ويُعتبر الفكران الماركسي والنسوي من أهم امتدادات هذا التحليل.

فالماركسية تربط «السياسة» بالاقتصاد لكن عبر جهاز الدولة ومؤسساتها، وترى بالسلطة السياسية سلطة طبقة على طبقات أخرى.

[37] Adrian Leftwich, ed., *What is Politics? The Activity and Its Study* (Cambridge and Malden, Mass.: Polity Press Ltd., 2004).

[38] Harold D. Lasswell, *Politics: Who Gets What, When, How* (New York and London: Whittlesey House, McGraw-Hill Book Co., 1936).

وتكون السياسة، هنا، طبقية من حيث مبناها وتعابيرها السياسية، حيث هي دوماً جزء من مكونات «البنية الفوقية» إلى جانب القانون والثقافة والفن، التي بمجموعها انعكاس عن «بنية تحتية» جوهرها الاقتصاد الذي يمثل الأساس المادي لحياة المجتمعات. السياسة إذن تتماهى مع السلطة التي هي جزء من بنية الدولة وتعمل على تعزيز الهوية الطبقية للمجتمعات، ما جعل ماركس يشير إلى مجتمعات قطاعية وأخرى رأسمالية وثالثة اشتراكية.

أما الفكر النسوي الذي شهد صعوداً بظهور حركة التحرر النسوية في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، فقد تطلّب هو أيضاً فهماً مغايراً لطبيعة ما هو «سياسي»، فهم أكثر جذرية مما كان سائداً. وقد استدعى ذلك ليس فقط توسيع نطاق «السياسي»، تماشياً مع الشعار النسوي الثوري القائل «ما هو شخصي هو سياسي أيضاً»، وإنما أيضاً النظر للسياسة كعملية يتم عبرها فرض السلطة على الآخرين والتحرر منها. وقد لحّصت هذا الفهم كيت ميليت (Kate Millett) بالقول إن السياسة علاقات مبنية على السلطة، وإنها صيغة تقوم بموجبها مجموعة ما بالتحكم بالآخرين.^[39]

هذا الفهم للسياسة يستند إلى مفاهيم ذات مضامين قيمية كالاستغلال والقمع والقهر والثورة بالغالب يخشاها الفهم الليبرالي لـ «عنفيّتها» كما رأى توماس هوبس (Thomas Hobbes). هذه المفاهيم يمكن تلمّسها لدى الماركسيين في قولهم إن السياسة في النظام الرأسمالي تنبثق من - أو لا تتنافى مع - علاقات الاستغلال التي تديرها الطبقة البرجوازية. كما أن المقاربة النسوية ترى بالمجتمع الأبوي وسلطته الذكورية مصدراً لإخضاع ممنهج ترعاه - أو تمتنع عن صدّه - القوانين والأعراف والبنية الثقافية والسياسية السائدة. في الحالتين، تتم الإشارة إلى ما هو سلبي: الاستغلال الطبقي والسلطة الأبوية والذكورية. لكن، إلى جانب ذلك، هناك بعد تحرري خلاصي للسياسة يتمثل بكونها وسيلة ترصّد وتحدّد لظلم النظام المهيمن (طبقياً واجتماعياً)، وعبرها تتم التهيئة للثورة البروليتارية التي تطيح بالاستغلال الطبقي كما تنبأ ماركس، ومن

[39] Kate Millett, *Sexual Politics* (New York: Doubleday, 1969).

خلالها تتمكّن النساء وينتزعن حقوقهن، ويتلو ذلك اندثار «السياسة التطبيقية» والموروث الأبوي الذكوري الاستبدادي لصالح صنف آخر من المجتمع السياسي يكون أكثر قدرة على الاستجابة لمقتضيات التحول الاشتراكي والمساواة، والذي ستضمحل فيه الدولة تدريجياً ليحل مكانها مجتمع إنساني يخلو من التمييز والاستغلال.

يتضح مما تقدم أن التعريفات التي نحتتها النظريات السياسية المختلفة هي، أيضاً، ليست حيادية في فهمها للسياسة، فهي منحازة لتعريف السياسة وفهمها وتصوراتها للعلاقة بين العام والخاص. تلك العلاقة التي تتفاعل في نطاقها مكونات الحياة السياسية من دولة وسلطة ونظام الحكم ومؤسسات وقوانين وآليات سيطرة وضبط ومتعلقات الحقوق والعدل والحرية وغير ذلك. لذا، الفساد السياسي لا يمكن تعريفه أو فهمه خارج نطاق السياسة بمستوييها: النظام ونقيضه، وهما مستويان لا تحتكم العلاقة بينهما إلى الحرص على استدخال النزاهة إلى الأفعال السياسية، وإنما إلى سعي كل طرف بكل السبل إلى حجب شرعية الطرف الآخر ووصفه بالفساد، حتى لو اقتضى الأمر استخدام سبل فاسدة.

فساد النموذج ونمذجة الفساد!

في هذا الجزء سنناقش إحدى مظهرات العلاقة بين العام والخاص وهي الحالة الليبرالية، وذلك لغرض توضيح كيف تساهم بنويّة هذه الحالة في إنتاج شروط الفساد السياسي، وكيف تتحول تلك الشروط إلى مكونات مستقرة (لا تتنافى مع القوانين والأخلاق) في البنية السياسية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية في المجتمعات الرأسمالية الغربية. نموذج العلاقة بين الخاص والعام الذي نتناوله هنا هو الحالة الأمريكية، وهي حالة ترى بنفسها أسمى ما بلغه الخير الإنساني، ما يجعلها محصّنة من النقد والتغيير. ما سنتناوله هنا هو الإشارة إلى التأسيس الأخلاقي والسياسي للفساد السياسي الذي ترتّب على طغيان مركزية النموذج الأمريكي، وذلك عبر معالجة ثلاثة عناوين هي: سطوة النموذج، طغيان السوق وحصانة الخاص، هشاشة أجنداث التغيير.

سطوة النموذج

ربما من أكثر العيوب وضوحاً في بنية ونموذج الثقافة السياسية الأمريكية، كراهية الأمريكيين العميقة ومقاومتهم الشديدة والمُلفتة لتغيير بنية مؤسساتهم. وتعود جذور ذلك إلى بدايات التجربة الأمريكية عندما اعتقد «الآباء المؤسسون» أنهم اجترحوا صيغة تنظيم فذة هي برأيهم الأكثر عبقرية وأخلاقية في التاريخ لغرض بناء مجتمع حريخدم الخير الأسمى للبشرية. هذه الصيغة هي التي نظمتها وثيقة الدستور التي رأوا واضعوها أنها تحتاج إلى القليل من التعديل (وليس التغيير) الذي تقتضيه الضرورة، وأن من البديهي أمام هذا التصور للذات أن يجد الآخرون (شعوب ودول وأمم) أنفسهم أمام خيارين يتيمّين: إما الاهتداء بهذا النموذج «الخلاصي» الفريد والحدو حذوه، أو البقاء في لجج الفقر والاستبداد. من الملفت هنا مستوى الجزم القطعي في الإعفاء (أو الاستثناء) الصارم الذي يمنحه الأمريكيون لمؤسساتهم واعتقادهم الراسخ أنها قادرة على الثبات وتمتلك ما يلزم من الحصانة ضد التبدّل أو التغيير. ورغم معارضة البعض لتلك الصيغة الاستثنائية المتطرفة باستعلائيتها في مراحل مبكرة من التجربة الأمريكية مثل توماس جافرسون (1743-1826) وجون ديوي (1859-1952) وغيرهم، ودعواتهم لضرورة استبدال تلك الاستثنائية الفذة بالتجريبية (experimentalism)، إلا أن تلك الدعوات لم تجد آذان صاغية.

يتضح الإعفاء من التغيير في مبدئين رئيسيين تضمّنهما الدستور هما: مبدأ تفتيت السلطة أو «الفصل بين السلطات»، ومبدأ تبطيء السياسة عبر الضوابط والتوازن (checks and balance). أما غرض هذين المبدئين بالنسبة للآباء المؤسسين فهو تحصين المجتمع من السياسة - أو تحصين السياسة من المجتمع إن شئتم - للإبقاء عليها شأناً نخبياً ضيقاً بعيداً عن تأثير عموم الناس وعن ميولهم اللحظية «الهوجاء» بين مزدوجين. بذلك يصبح الدستور بمنأى عن ضغوط العامة، ويترك تأويله أو تعديله إما للنخبة أو لما تأتي به الأقدار من محن وأزمات، ويتم التعديل عادة عبر إجراءات شديدة التعقيد لا يُلْم بها إلا قلة من أصحاب المهارات القانونية والسياسية. فالدستور وتعديلاته حصّنان من كل ما لا تريده الأوليغاركية السياسية وأصحاب المال.

لإيضاح ما يحيط بتعديل الدستور من اعتبارات سياسية وطبقية نأخذ مثال العبودية. فالعبودية بقيت دون تجريم ولم تكن أمراً لا دستوري حين وُفّرت تجارة الرقيق لأصحابها قوة سياسية ومكانة اجتماعية واقتصادية رفيعة، وذلك عبر تداول السلع التي ينتجها العبيد الذين أخضعوا لبيع أجسادهم ومنتجات عملهم ما أدى إلى ازدهار ما عرف باقتصاد الرق. صحيح أنه بصدور التعديل الثالث عشر في السادس كانون الأول/ديسمبر عام 1865، تم تجريم العبودية،^[40] لكن ذلك التعديل جاء في إطار احتدام المواجهة بين اقتصاد الجنوب القائم على الزراعة المستندة إلى الرق واقتصاد الشمال والشمال الشرقي القائم على الصناعة وما ينشأ عنها من تجارة. وقد كانت التكلفة المنخفضة للأعمال اليدوية سبباً لإجازة العبودية في ولايات الجنوب، ما قلل حاجتها إلى استخدام الماكينات، وذلك على عكس ولايات الشمال التي كانت تشهد تعاظماً كبيراً في الصناعة والمكننة. فبينما اعتمدت ولايات الجنوب على إنتاج وبيع القطن مقابل شراء السلع المصنعة في ولايات الشمال، التي لم تكن راضية عن ابتياع منتجات قطن ولايات الجنوب بأسعار عالية في ظل انخفاض عوائد صادراتها المصنعة. لهذه الأسباب، دعمت جماعات المصالح الصناعية في ولايات الشمال الإجراءات الحمائية لمصنوعاتها، بينما تشبّثت ولايات الجنوب بحماية تجارتها القائمة على المنتجات الزراعية.^[41] هذه هي خلفية التعديل الثالث عشر على الدستور الأمريكي الذي تم بعد ثمانية أشهر من مقتل الرئيس الأمريكي أبراهام لينكولن الذي قاد حملة إلغاء الرق،

^[40] نص التعديل الثالث عشر في الفقرة الأولى حول إلغاء الرق ما يلي: يحرم الرق والتشغيل الإكراهي في الولايات المتحدة وفي أي مكان خاضع لسلطانها إلا كعقاب على جرم حكم على مقترفه بذلك حسب الأصول. انظر: الولايات المتحدة الأمريكية، «دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر عام 1789 شاملاً تعديلاته لغاية عام 1992»، موقع [constituteproject](https://www.constituteproject.org/constitution/United_States_of_America_1992.pdf?lang=ar) (د.ت)، تاريخ الوصول: 11 تشرين الثاني/أكتوبر 2020، 11، https://www.constituteproject.org/constitution/United_States_of_America_1992.pdf?lang=ar.

^[41] Alpheus Thomas Mason and Gordon E. Baker, *Free Government in the Making: Readings in American Political Thought*, 4th edition (New York: Oxford University Press, Inc., 1985), 438-479; Richard E. Beringer et al., *Why the South Lost the Civil War* (Athens, Georgia: University of Georgia Press, 1986).

وقيل أن اغتياله، الذي جاء على يد جون ويلكز بوث يهودي الديانة، كان بتحريض من أكبر مجموعة مالية يهودية آنذاك وهي مؤسسة عائلة روتشيلد، وذلك انتقاماً من لينكولن بسبب ما اتخذته من إجراءات ضد بنوكها.^[42]

طغيان السوق

جانب آخر من حصانة النظام يتمثل بإعفائه من الانتقاد فيما يخص شكله المؤسسي المنظم لاقتصاد السوق والملكية. وتوضح تلك الحصانة عبر إصرار النخب المسيطرة على الخضوع التام لاقتصاد السوق ونظام الملكية، وعلى رفض ما لا يتوافق مع ذلك، والامتناع حتى عن نقده أو التشكيك به، ورفض تغييره، حتى في ظل الأزمات كما حدث عامي 2008 و2020. لقد ترتبت على تلك الأزمات آثار حادة وعميقة كرسّت اللامساواة، والتشرذم الاجتماعي طبقياً وعرقياً وثقافياً، والعزوف السياسي، ومع ذلك لم تُقترح أية صيغ جادة لمعالجة أوجه قصور النظام، وما يُنتجُه من أزمات داخلية وخارجية، إذا استثنينا بعض الدعوات المُتناثرة إلى رفع الضرائب على الأغنياء.

على الرغم من أهمية طروحات رفع الضرائب على الأثرياء لتقليل اللامساواة، فإن ذلك يبقى هامشياً كونه لا يمس مسألة تكوين الثروة، تلك الثروة التي يُنتجها العاملون في القطاعات الاقتصادية الحقيقية (hard sectors) المختلفة، وليس الطفيليين الذين يستحوذون على رؤوس الأموال.^[43] وقد كشفت جائحة كورونا 2020 هذا الأمر بوضوح حين بيّنت الفرق بين المنتجين الفعليين للثروة ومن هم عالية عليها. وقد انكشف ذلك حين سمحت بعض الدول لأصحاب الأعمال الضرورية

^[42] يميل المؤرخون للاعتقاد أن من أهم منجزات لينكولن توحيد النظام المصرفي الذي كان لعائلة روتشيلد اليهودية هيمنة عليه، وكان لها دور كبير في دعم الحرب الأهلية لتستمر سيطرتها على حركة الاقتصاد ويزداد تحكمها في النظام المالي الذي كان يسمح بتعدد العملات. انظر:

Doris Kearns Goodwin, *Team of Rivals: The Political Genius of Abraham Lincoln* (New York: Simon & Schuster, 2006).

^[43] Mariana Mazzucato, *The Entrepreneurial State: Debunking Public vs. Private Sector Myths* (London: Penguin books, 2018).

فقط، بالعودة إلى أعمالهم، واتضح أنه لم يكن من بينهم أي من مدراء المحافظ الاستثمارية أو مكاتب الاستشارات الضريبية أو التمويل والتسويق، وأن المنتجين الحقيقيين هم العاملون في قطاعات الصحة والتعليم والمواصلات العامة ومرافق بيع الدواء والغذاء.^[44]

رغم ذلك، نجد النيوليبراليون يصرون على أن القطاع الخاص هو من يصنع الثروة، وأن دور الدولة لا ينبغي أن يتجاوز حدود توفير الدعم والمساندة للبنية التحتية للقطاع الخاص، وتقديم الحوافز، وتخفيض الضرائب، وإزالة ما يعترض نشاطه من قيود وإجراءات بيروقراطية. وعبر ذلك، يتسنى له ليس فقط تحقيق الكسب والربح، وإنما أيضاً تحقيق مصلحة المجتمع عموماً في التقدم والازدهار. عبر هذا التوصيف، تتضح إشكالية العلاقة بين القطاع الخاص والدولة (وإلى حد كبير بين الاقتصاد والسياسة)، التي ترتبط عضوياً بالفساد السياسي، وبخاصة في ظل اضطراب تلك العلاقة؛ كونها تنبثق من إقصاء بنيوي للسياسة بمعناها العمومي، ومن جبروت نُظُمها ومؤسساتها وقوانينها، ليتم الادعاء أنها علاقة مثالية تخدم خير المجتمع، وتسعى إلى ازدهاره والارتقاء به أخلاقياً. الملفت هنا ليس عدم وجهة هذا الادعاء فحسب، وإنما أيضاً خطورته لأنه يرى المجتمع والدولة فضاءين قاصرين وغير قادرين على الاهتمام إلى خير أنفسهما بدون بصيرة ومهارة القطاع الخاص، على الرغم من طفيليته واعتماده على الدعم الحكومي السخي في كثير من الأحيان.

وقد أضاءت ماريانا مازوكاتو (Mariana Mazzucato) على العلاقة المضطربة بين القطاع الخاص والدولة حين كشفت أن الشركات العملاقة مثل شركة أبل (Apple) كانت قد تلقت دعماً حكومياً كبيراً، حيث إن كل قطعة يتكون منها جهاز آيفون، على سبيل المثال، هي من إنتاج باحثين آخرين تلقوا مرتباتهم من الحكومة.^[45] والشيء ذاته ينطبق على شركات أخرى مثل غوغل التي حصلت على موارد حكومية ضخمة لإنشاء محرك البحث «خاصتها»، وكذلك أعمال ألون

[44] Rutger Bregman, "The Neoliberal Era is Ending: What Comes Next?" *The Correspondent* (14 may 2020), <https://bit.ly/3pV67pb>.

[45] Ibid.

ماسك وشركاته الثلاثة (Tesla, Space X and Solar City) التي تلقت دعماً حكومياً سخياً عبر السنين، بلغ مجموعته خمسة مليارات دولار من المال العام، وهذا ينطبق على غالبية شركات التكنولوجيا التي حصلت على دعم حكومي في ميزانياتها، وربما ما كان لها أن تنجح وتتقدم وتصل إلى ما هي عليه اليوم بدونها.^[46]

كما يمكن ملاحظة انحياز القطاع الخاص للربح والانتفاع على حساب المنفعة العامة، من خلال تلكوه وعدم اتخاذه ذلك النوع من المجازفة ذا الأثر الإيجابي على المصلحة العامة.^[47] ففي عام 2003، وهو عام انتشار فايروس سارس، سحب مستثمرو القطاع الخاص أموالهم من الأبحاث والدراسات حول ذلك الفيروس، كون تلك الأبحاث لم تكن مجدية من الناحية الربحية. وكان ذلك على عكس ما فعلته الحكومة الأمريكية حين أبقّت على دعم الأبحاث حول ذلك الفيروس، وقدمت ما لا يقل عن 700 مليون دولار أمريكي.^[48]

وينطبق الشيء ذاته على الأبحاث التي تقوم بها شركات الأدوية العالمية اليوم لتطوير لقاح لفيروس كورونا المستجد، التي هي في واقع الحال امتداد لجهود بحثية سابقة، مؤلتها الحكومات بصيغة أو أخرى بأموال دافعي الضرائب، ما يجعل ادعاء تلك الشركات بحقها الحصري في امتلاك اللقاح بعد تطويره ادعاء ينقصه الكثير من الدقة والحصافة الأخلاقية. فالقطاع الدوائي يعتمد على الدولة والمجتمع إلى درجة كبيرة، حيث إن إنتاج مستحضرات الأدوية يبدأ من مراكز ومختبرات ممولة حكومياً ومن الجامعات والمؤسسات الأخرى التي تتلقى دعماً مالياً من دافعي الضرائب قبل الانتهاء من إنتاج تلك المستحضرات وعرضها في الأسواق. على الرغم من ضخامة المخصصات المالية

[46] Ibid.

[47] توجد اليوم تحديات كبيرة تستدعي تدخل الحكومة في مجالات البحث والاستكشاف في مجالات البيئة والاحتباس الحراري والنفايات النووية مثلاً، ومن التوجهات الواعدة في هذا الموضوع فكرة التخضير الجديد (Green New Deal) التي جاءت تفاصيلها في الكتاب المشترك لمازوكاتو والاقتصادية البريطانية كارلوتا بيريز، والتي تُعتبر من أكثر الخطط جسارة لمواجهة أزمة الاحتباس الحراري.

[48] Bregman, "The Neoliberal Era is Ending."

العامة التي يتم إنفاقها في هذا المجال، تقوم شركات الأدوية الكبرى مثل جونسون أند جونسون وفايزر وروش وغيرها، بدور لا يتعدى شراء براءات اختراع وتسويق منتجات سبق تطويرها، تحت علامات تجارية تحمل شعاراً جديداً، لتقوم ببيعها وتوزيع الأرباح وإعادة شراء أسهمها لتشجيع الطلب عليها، ومن ثم رفع قيمتها وزيادة الأرباح مرة أخرى.

لمعالجة هذا الخلل المريع، تقترح مازوكاتو أمرين،^[49] الأول: أن يُعاد للدولة ما تنفقه من مخصصات مضافاً إليها ما يترتب من أرباح، والثاني: اعتماد إجراءات صارمة لإيقاف التهرب الضريبي وإخفاء المليارات في بلدان الملاذ الضريبي. إن هذا المقترح، على الرغم من وجاهته الأخلاقية، يبقى غير قابل للتنفيذ من الناحية الفعلية في ظل سيطرة رأس المال وأصحابه على العملية السياسية برمتها، الأمر الذي شهدناه عندما وُضعت شتى العراقيل أمام كوربن في المملكة المتحدة وساندرز في الولايات المتحدة للحيلولة دون تمكينهما من تحدي نظام الـ 1% المسيطر.

قضية أخرى ترتبط بالسوق ولا تلقى الاهتمام الكافي من حيث التحليل والمعالجة رغم أهميتها، هي التحولات الهائلة على صيغ الإنتاج، ليس فقط من زاوية ازدياد تراكم المال والتطور التكنولوجي والمعرفة، وإنما، أيضاً، من حيث تحول النشاط الإنتاجي إلى فضاء الابتكار والتطوير، ما يُبقي أغلبية كبيرة من الناس في مربع الاستهلاك فقط، لتتعاطم الفجوة بينهم وبين القلة التي تحتكر تلك الابتكارات.^[50] أمام هذه المعطيات، ربما لم تعد الصيغتان السابقتان (إعادة توزيع المداخل عبر الضرائب، والدفاع عن المنشآت الصغيرة مقابل المصالح الكبرى) مناسبتين لغرض التخفيف من التفاوت والإقصاء، ما يعني ضرورة تبني معالجات مختلفة تتجاوز الصيغ السابقة. ويمكن أن تستند تلك المعالجات إلى شراكات بين الدولة وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأن يتضمن ذلك إجراءات تُمكن تلك المنشآت من التنافس والتعاون فيما بينها عبر ما يسميه روبرتو أنغر (Roberto Unger) بـ (cooperative competition) «المنافسة التعاونية» أو

[49] Ibid.

[50] Roberto Mangabeira Unger, *The Knowledge Economy* (London and Brooklyn, New York: Verso, 2019), 137-158.

«التعاون التنافسي»، ليتم توسيع نطاق الممارسات الإنتاجية المتطورة وتعميمها على جميع القطاعات الاقتصادية. بذلك، ينشأ نمط جديد من الاقتصاد، نمط يقوم على قاعدة الشراكة بين الخاص والعام والالتزام بالمسؤولية المجتمعية، تتغير في نطاقه طبيعة العمل، لينتقل المشتغلون من صيغة العمل مقابل أجر إلى صيغة أخرى تمزج بين العمل الحر والتعاوني، الأمر الذي يقود إلى الاستغناء عن الأعمال التي تستطيع الآلات المأتممة القيام بها، وإلى تفرغ الناس للسعي لتحقيق ما هو أرقى وأسمى وأكثر إثراء لهم.^[51]

هشاشة أجندات التغيير!

يعتبر موضوع برامج التغيير من القضايا المهمة الجديرة بالنقاش في سياق الجدل حول العلاقة بين العام والخاص، وأي منهما ينبغي أن يُخضع الآخر، وموقع الفساد السياسي في ذلك النطاق، وقد شغل هذا الموضوع ولا زال الكثير من المفكرين منذ القرن التاسع عشر حتى اليوم. لكن هذا الجدل ما زال قاصراً، إذ لا يتناول الصعوبات والتحديات المتلاحقة التي تواجه النظام الرأسمالي من حيث بنيته الاقتصادية، وتنامي الفجوة بين القطاعات المتطورة كالأسلحة والبنوك مثلاً من جهة، وقطاعات أخرى أقل تطوراً كالصحة والتعليم والبنى التحتية للمرافق العامة كما كشفت جائحة كورونا، من ناحية أخرى. كما يغيب الجدل الهادف والجاد أيضاً حول اضطراب العلاقة بين المال والاقتصاد الحقيقي لصالح الأول، وعن إشكالية تفتيت التضامن المجتمعي وإضعافه، وذلك عبر ربطه بالتجانس الثقافي أو العرقي بدلاً من ربطه بالمسؤولية الأخلاقية المباشرة لمساعدة الآخرين في نطاقات تتجاوز العائلة والأقرباء، وكذلك عن معضلة عدم مواءمة أشكال الممارسة الديمقراطية في صيغتها الليبرالية مع التحديات المعاصرة،^[52] إضافة إلى حشر الديمقراطية في مربع الاستجابة

[51] Roberto Mangabeira Unger, *Social Theory: Its Situation and Its Task, A Critical Introduction to Politics: A Work in Constructive Social Theory*, Volume 2 (London and Brooklyn, New York: Verso, 2004).

[52] Adrian Pabst, *The Demons of Liberal Democracy* (Cambridge, UK and Medford, Mass.: Polity Press, 2019), 1-33.

للتغيير فقط تحت وطأة الأزمات، بدلاً من تمكينها من العمل على تفاديها أصلاً.^[53]

الملفت هنا هو ليس فقط حدّة الجدل وميكانيكيته حول هذه الإشكاليات بين من يدافعون عن الحرية من جهة، وما يقابلهم من مدافعين عن المساواة من جهة أخرى، وإنما أيضاً بتره واجتزائه ليأخذ صيغة «إما هذا وإما ذاك»، ما يعني التفاوضي عن حقيقة أن كلتا القيمتين، الحرية والمساواة مترابطتان، وأن إحداهما لا تكتسب قيمتها ومعناها إلا عبر الأخرى، فهما سوياً يُمكنان الإنسان من تلمّس إمكاناته وبلوغ أقصى امتداداته الأخلاقية. لكن، لكي يتحقق ذلك، لا بد من إعادة إنتاج الشرط الاجتماعي ببنائه وتراكيبه ومؤسّساته، ليتِمكّن من الاستجابة للخير الإنساني. أما ترجمة ذلك، فهي تتطلب تغييراً جوهرياً في بنية اقتصاد السوق الراهنة وما يُنشئه من علاقات ليستجيب بشكل أفضل لأولويات الناس الحقيقية، ولجعل الديمقراطية أكثر قرباً إلى «الديموس»، ولتمكين المجتمع المدني من تحصين المجتمع ككل من طغيان الدولة وجبروت السوق.

إن السجال الدائر اليوم حول الإصلاح يقتصر على الدعوة إلى الترميم من الداخل، أو ما يعرف بالمعارضة من الداخل، أي أن الإصلاح وتصويب مسار النموذج الليبرالي وكبح انحرافه قابل للتحقيق عبر برامج المعارضة من داخل النظام، وهي برامج تتشابه مع برامج مؤسسة الحكم إلى حد كبير. إن الدعوة إلى الإصلاح من الداخل لا يبدو أنها قادرة على إلى إعادة التوازن للمجتمعات الغربية. فالديمقراطيون مثلاً يعتقدون أنهم يمثلون الشرائح الوسطى والفقيرة، لكن دون أن نرى لذلك ترجمة في برامجهم الاجتماعية والاقتصادية التي انزاحت مع الزمن، وأصبحت أكثر شبهاً ببرنامج الجمهوريين قبل عقد أو عقدين. فبرامج كلينتون وأوباما وجو بايدن الديمقراطيّين، ازدادت مع الوقت قرباً من برنامج نيكسون وريغان وجورج بوش وترامب الجمهوريين، ما يعني أن انزياحاً حاداً نحو اليمين قد طرأ على الديمقراطيين، ربما لجاري تعاضم نزعات الجمهوريين اليمينية والشعبوية.

[53] Naomi Klein, *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism* (London: Penguin Books, 2008).

مؤشر آخر على ذلك الانزياح يمثلّه تحالف القوى المهيمنة في الحزب الديمقراطي ضد بيرني ساندرز الذي تبنى برنامجاً تجاوز بكثير ما هو مألوف، أو ما يعرف بالإنجليزية (mainstream) في تاريخ الحزب. لكن، للحيلولة دون فوزه، وظّفت قيادة الحزب الكثير من الوقت والمال لإفشال مسعاه لنيل ترشيح الحزب الديمقراطي لمنصب الرئاسة الأمريكية، الأمر الذي يشبهه، إلى حد كبير، ما حصل مع جيرمي كوربن في بريطانيا.^[54]

إن الإصلاح الجدي للنموذج الليبرالي ببنائه المختلفة، ليس ممكناً دون صياغة مختلفة وجادة للديمقراطية كقيمة ونظام، صياغة تُحرّرها من الزيف ومن جبروت السوق و سطوة المال وتجعلها راعية فعلاً لعلاقة سوية بين الدولة ومواطنيها، ما يستوجب الكف عن استخدامها كأداة للتضليل، كي تستعيد مهمتها السياسية والأخلاقية الأهم: وهي تمثيل «الديموس». لكن، لكي تتحرر الديمقراطية لا بد من تحرير السياسة ذاتها من التشطي والتبعية والاختزال واستعادة عموميتها، وجعلها أقل انكشافاً لما هو خاص وإقصائي. إن إنجاز ذلك يتطلب الارتقاء بالمشاركة السياسية كمّاً ونوعاً عبر إصلاح الأحزاب السياسية بنية وفكراً وثقافة، وعبر تبني وتطوير وسائل وأدوات ناجعة للتعبئة والتحميد، وكذلك عبر تمكين وتضمين الفئات الاجتماعية المهمشة لغرض انتزاع ما سلبه النموذج الليبرالي من الديمقراطية.

الخاتمة

سعيًا في هذا الفصل إلى إيضاح أوجه قصور التعريف الدارج للفساد السياسي، وعدم قدرته على أن يكون أساساً صالحاً للتقاضي والبحث عن صيغ وسبل محاربة الفساد السياسي، كما تستسهل فعله منظمة الشفافية الدولية. ولتبيان أوجه القصور تلك، تم مناقشة الفساد السياسي في نطاق ثلاثة محاور. الأول، ارتباط خطاب الفساد السياسي، وتعريفه الدارج، بسيطرة النموذج النيوليبرالي، وبالتالي

^[54] محمد المنشاوي، «خلاف ساندرز والمؤسسات بالحزب الديمقراطي: هل يستفيد

منه ترامب؟»، شبكة الجزيرة الإعلامية (6 آذار/مارس 2020)،

<https://bit.ly/3shHyoD>.

صعوبة التغاضي عن انحياز ذلك التعريف لأهداف وأدوات ذلك النموذج غير المُناهض بجوهره للفساد السياسي. الثاني، التعارض بين التعريف الدارج للفساد السياسي وعبر وخلاصات المقاربات الفكرية لكل من أرسطو وميكافيلي وروسو وآرندت، وكذلك النظريات السياسية المختلفة التي جميعها ترى بالسياسة ذلك الفضاء العام الذي يتم بتره وإفساده حال تخصيصه. والثالث، ارتباط الفساد السياسي بنموياً بالنموذج الغربي - الأمريكي تحديداً وتحولاً إلى أيديولوجيا يتم الدفاع عنها.

وقد عالج الفصل أوجه القصور تلك من منطلق مغاير لما هو سائد، فبدلاً من الاستدلال على السياسة عبر الفساد، حاولت أن نستدل على الفساد عبر السياسة أو على التابع عبر المستقل. لذا، انحاز التحليل إلى منطلقات ترى بالسياسة فضاءً رحباً لعلاقات القوة ومتعلقاتها، وأن فساد هذا الفضاء لا يمكن فهمه إلا عبر معانيته من داخله، وأن أي فهم له من خارجه سيُفضي إلى شيء آخر يُكثي خطأً بالفساد السياسي. فالفساد السياسي، برأينا، هو ليس أحد صنوف الفساد، وإنما هو صنف أصيل من صنوف السياسة، وأن الدعوة لمحاربته هي في الواقع إعلان موقف من السياسة ذاتها، ما لا يجعل أي وسم لسلوك سياسي ما بالفساد يعني البتة أن السياسة بمجملها فاسد، بقدر ما يعني أن صيغة بعينها من السياسة يكون قد اعتراها العطب لتضطرب العلاقة بين ما هو خاص وما هو عام، وما يترتب على ذلك الاضطراب من تباين وصراع. وعلى الرغم من عطب السياسة في أحد جوانبها، إلا أن جوانب أخرى منها تبقى خارج نطاق ذلك العطب، يمكّن من التعويل عليها في معالجة (تهذيب وتنقية) ما يعتري الجزء التالف منها، أي استعادة عمومية السياسة ووقف انزياحها نحو ما هو ضيق وخاص. كما العلاقة التضادية بين الخير والشر والصواب والخطأ فإن العلاقة ذاتها قائمة بين الديمقراطية والاستبداد، وبين الشرعي واللاشرعي، ليصبح من المنطقي القول إن فهم الفساد السياسي يقتضي تحديد ما يمكن تسميته بالنزاهة السياسية، التي يمكن الاستدلال عليها حين تُستبدل نزعة الإقصاء بنزعة الشمول والتضمين.

الخلاصة، إن التعريف الذي يرى أن الفساد السياسي هو «استخدام للمنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة»، هو تعريف قاصر ومجتزأ،

وبالتالي لا يمكن أن يوفي بغرض الدلالة على الفساد السياسي، كونه يُلقى بداخل السياسة ما هو ليس لها، ويُخرج منها ما هو ليس لغيرها. كما أنه تعريف انتقائي يُهمّل ما لا يوائمه من السياسة، بعد اختزالها إلى حد إفقادها قدرة الدلالة على ذاتها. إن حشر تعريف السياسة بالمنصب، يجعل ذلك التعريف يقفز عنها ولا يلامسها إلا من أطرافها وبشكل عرضي. وفي الوقت ذاته، يبقى هذا التعريف فضفاضاً لأنه يُضمّن داخله ما هو بيروقراطي وإداري، ظاهراً أنه سياسي، وهذا يجعله أقرب لأن يكون تعريفاً لفساد إدارة السياسية وليس تعريفاً للفساد السياسي. إن طبيعة نظام الحكم والقائمين عليه هي التي تحدد نوع المؤسسات والهيكل والمناصب، وبالتالي صيغ الفساد التي يمكن أن تنشأ، والتي لا تأتي متناقضة بالضرورة مع رغبات القائمين على السلطة ومصالحهم وأهدافهم. إن العلاقة بين المنصب ونظام الحكم هي شبيهة بعلاقة الشكل بالجوهر، أو التابع بالمستقل، أو الحلبة باللاعبين، ما يعني استحالة الاستدلال على الفساد السياسي دون تحديد طبيعة نظام الحكم، وغايات القائمين عليه وتصوراتهم لذاتهم والآخرين، وما يرافق ذلك من تسويغات أخلاقية وأيديولوجية.

المصادر

- Alstadsæter, Annette, Niels Johannesen, and Gabriel Zucman. 2018. "Tax Evasion and Inequality." *Gabriel Zucman*. October 23. <http://gabriel-zucman.eu/files/AJZ2017.pdf>.
- Amundsen, Inge. 1999. *Political Corruption: An Introduction to the Issues*. CMI Working Paper WP 1999:7, Bergen, Norway: Chr. Michelsen Institute. <https://www.cmi.no/publications/file/1040-political-corruption.pdf>.
- Aristotle. 1958. *The politics of Aristotle*. Edited by Ernest Barker. Translated by Ernest Barker. London, Oxford and New York: Oxford University Press.
- Beringer, Richard E., Herman Hattaway, Archer Jones, and William N. Still, Jr. 1986. *Why the South Lost the Civil War*. Athens, Georgia: University of Georgia Press.
- Blanton, Robert G., Shannon Lindsey Blanton, and Dursun Peksen. 2015. "The Impact of IMF and World Bank Programs on Labor Rights." *Political Research Quarterly* 68 (2): 324-336.
- Bratsis, Peter. 2003. "The Construction of Corruption, or Rules of Separation and Illusions of Purity in Bourgeois Societies." *Social Text* 21 (4/(77)): 9-33.

- Bregman, Rutger. 2020. "The Neoliberal Era is Ending: What Comes Next?" *The Correspondent*. May 14. <https://bit.ly/3pV67pb>.
- Buchan, Bruce, and Lisa Hill. 2014. *An Intellectual History of Political Corruption*. Basingstoke, UK and New York: Palgrave Macmillan.
- CQ Press. 1952. *Political Unrest in Latin America*. June 20, Washington, D. C.: CQ Press. Accessed September 20, 2020. <https://library.cqpress.com/cqresearcher/document.php?id=cqresrre1952062000>.
- Crick, Bernard. 2000 [1962]. *In Defence of Politics*. 5th Edition. London: Continuum International Publishing Group.
- Cummings, Milton C., and David Wise. 1993. *Democracy under Pressure: An Introduction to the American Political System*. 7th Edition. San Diego, California: Harcourt College Publishers.
- Easton, David. 1965. *A Systems Analysis of Political Life*. New York, London and Sydney: John Wiley & Sons Inc.
- Friedrich, Carl J. 2007. "Corruption Concepts in Historical Perspective." In *Political Corruption: Concepts and Contexts*, 3rd Edition, edited by Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston, 15-23. New Brunswick, New Jersey and London: Transaction Publishers.
- Goodwin, Doris Kearns. 2006. *Team of Rivals: The Political Genius of Abraham Lincoln*. New York: Simon & Schuster.
- Habermas, Jürgen. 1991. *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*. Translated by Thomas Burger and Frederick Lawrence. Cambridge, Massachusetts: The MIT Press.
- Herman, Edward S., and Noam Chomsky. 1988. *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media*. New York: Pantheon Books.
- Heywood, Paul. 1997. "Political Corruption: Problems and Perspectives." *Political Studies* 45 (3): 417-435.
- Hurt, Stephen R. n. d. "Washington Consensus." *Encyclopedia Britannica*. Accessed May 27, 2020. <https://www.britannica.com/topic/Washington-consensus>.
- Klein, Naomi. 2007. "Latin America's Shock Resistance: Recent Events in the Region Show How Societies Can Recover from Extreme Capitalism." *The Nation*. November 8. Accessed September 17, 2020. <https://www.thenation.com/article/archive/latin-americas-shock-resistance/>.
- . 2008. *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism*. London: Penguin Books.

- Kose, M. Ayhan, Guy M. Meredith, and Christopher M. Towe. 2005. "How Has NAFTA Affected the Mexican Economy? Review and Evidence." In *Monetary Policy and Macroeconomic Stabilization in Latin America*, edited by Rolf J. Langhammer and Lucio Vinhas de Souza, 35-81. Heidelberg, Germany: Springer-Verlag Berlin.
- Lasswell, Harold D. 1936. *Politics: Who Gets What, When, How*. New York and London: Whittlesey House, McGraw-Hill Book Co.
- Leftwich, Adrian, ed. 2004. *What is Politics? The Activity and Its Study*. Cambridge and Malden, Mass.: Polity Press Ltd.
- Machiavelli, Niccolo. 1970. *The Discourses*. Edited by Bernard Crick. Translated by Leslie J. Walker, S. J. London: Penguin Books.
- . 1961. *The Prince*. Translated by George Bull. Harmondsworth, UK, Baltimore and Mitcham, Australia: Penguin Books.
- Mason, Alpheus Thomas, and Gordon E. Baker. 1985. *Free Government in the Making: Readings in American Political Thought*. 4th Edition. New York: Oxford University Press, Inc.
- Mazzucato, Mariana. 2018. *The Entrepreneurial State: Debunking Public vs. Private Sector Myths*. London: Penguin books.
- Milanovic, Branko, Peter H. Lindert, and Jeffrey G. Williamson. 2011. "Pre-Industrial Inequality." *The Economic Journal* 121 (551): 255-272.
- Millett, Kate. 1969. *Sexual Politics*. New York: Doubleday.
- Nye, Joseph S. 2007. "Corruption and Political Development: A Cost-Benefit Analysis." In *Political Corruption: Concepts and Contexts*, 3rd Edition, edited by Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston, 281-300. New Brunswick, New Jersey and London: Transaction Publishers.
- Pabst, Adrian. 2019. *The Demons of Liberal Democracy*. Cambridge, UK and Medford, Mass.: Polity Press.
- Piketty, Thomas. 2014. *Capital in the Twenty-First Century*. Translated by Arthur Goldhammer. Cambridge, Massachusetts and London: The Belknap Press of Harvard University Press.
- Rose-Ackerman, Susan. 1999. *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform*. Cambridge: The Press Syndicate of the University of Cambridge.
- Rousseau, Jean-Jacques. 1986 [1953]. *Political Writings*. Edited by Frederick Watkins. Translated by Frederick Watkins. Madison: University of Wisconsin Press.

Transparency International. n. d. "What is Corruption?" *Transparency International*.
<https://www.transparency.org/en/what-is-corruption>.

Unger, Roberto Mangabeira. 2004. *Social Theory: Its Situation and Its Task, A Critical Introduction to Politics: A Work in Constructive Social Theory*. Volume 2. London and Brooklyn, New York: Verso.

—. 2019. *The Knowledge Economy*. London and Brooklyn, New York: Verso.

الزبيدي، باسم. 2018. «نموذج الديمقراطية الليبرالية: توقع أم أزمة؟» في: **الديمقراطية في الميدان العام: وقائع مؤتمر مواطن السنوي الثالث والعشرون**، بقلم مضر قسيس وآخرون، 13-28. بيرزيت: معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان - جامعة بيرزيت.

الشفافية الدولية. 2020. «مؤشر مدركات الفساد 2019». **الشفافية الدولية**. 24 كانون الثاني/يناير.

<https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2019-global-highlights>.

مبروك، سالمة بالحاج، وزهير الخويلدي. د. ت. «مقدمة الترجمة العربية». في: **معنى السياسة ونهاية التراث**، بقلم حنة أرندت، ترجمة سالمة بالحاج مبروك وزهير الخويلدي، 4-17. د. ن.

<https://bit.ly/3lIM42M>.

المنشاوي، محمد. 2020. «خلاف ساندرز والمؤسسات بالحزب الديمقراطي: هل يستفيد منه ترامب؟» **شبكة الجزيرة الإعلامية**. 6 آذار/مارس.

<https://bit.ly/3shHyoD>.

الولايات المتحدة الأمريكية. د. ت. «دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر عام 1789 شاملاً تعديلاته لغاية عام 1992». **موقع constituteproject**. تاريخ الوصول 11 تشرين الثاني/أكتوبر 2020.

https://www.constituteproject.org/constitution/United_States_of_America_1992.pdf?lang=ar.

نحو تحرير مفهوم الفساد السياسي

مضر قسيس

مقدمة

كشفت جائحة فيروس كورونا المستجد عن الكثير في السياسة وفي إدراكنا لها. فعلى الرغم من كون الأزمة ناجمة عن «ظاهرة طبيعية»، وعلى الرغم من كونها أصابت جميع البلدان على اختلاف اقتصاداتها، وأنظمتها السياسية، غير أنها وضعت الناس أمام قائمة طويلة من الأسئلة حول تصرف الحكومات، وطبيعة النظام الدولي، وأولوية الاقتصاد على الصحة، وغيرها الكثير. القضية المركزية في قائمة الأسئلة تتعلق بأداء الأنظمة السياسية، من حيث أولوياتها بعلاقتها بإرادة الناس أصحاب السيادة، الإرادة التي تشكل شرطاً لوجود أي نظام سياسي، ومن حيث بنية هذه الأنظمة وشكلها ونجاعتها وجدواها، وقبل ذلك مصدر شرعيتها.

ربط الكثيرون تصرفات الحكومات وعدم جاهزيتها للدفاع عن صحة شعوبها بفساد الأنظمة التي تبنت السياسات النيوليبرالية، وهي سياسات قادت مجموعة من التحولات المستمرة منذ ما يزيد على أربعة عقود ساهمت في نشوء هذه الحالة من «العجز الصحي» و«الخصوبة الأمنية»، وقدم المحللون حججاً دامغة على علاقة الأزمات بهذه السياسات والتحولات المرتبطة بها. فقد تنبأت دراسات عديدة،

وبشكل خاص بعد الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم سنة 2008، بهذه الكوارث أو ما يكافئها من حيث أثر ازدياد تركيز الثروة في أيدي من يطلق عليهم «الـ 1%»، وما ينجم عن ذلك من فقر نسبي ومطلق لا يمكن رده دون تدخل صارم في آليات السوق التي «تقوض الاستقرار بتفوق معدل العائد على رأس المال الخاص على معدل نمو الدخل والناتج بنسب كبيرة وبشكل مستمر».^[1] من المثير أن هناك أيضاً عدداً من الاقتراحات التي صاغها مفكرون لمواجهة هذه الأزمات وتداركها، لكنها لم تلق أذاناً صاغية، على الرغم من أن بعضها بات واسع الانتشار مثل التصور حول الدخل الأساسي الشامل،^[2] وغيره من تصورات تشترك جميعها في فرض أنظمة ضريبية تضمن قدرأً من المساواة في الدخل، بعضها ينطلق من تأمين الحد الأدنى، وبعضها يقوم على وضع سقف أعلى للدخل الممكن، أو ما يطلق عليه صموئيل موين مسمى «سقف لعدم المساواة»^[3]، أي وضع قيود على الهوة في الثروة، إما عن طريق تحديد الحد الأعلى للدخل، وإما الحد الأدنى للدخل، وإما كليهما.

وإضافة إلى القضايا الاقتصادية والاجتماعية، تشكل مواضيع التغير المناخي والتلوث والكوارث البيئية المثال الأبرز على «الانحراف» في أولويات الحكومات لصالح المجتمع البشري، وعلى الإمعان في تبني وتطوير سياسات ذات أثر تدميري على البشر وكوكبهم. ويؤشر التقاعس عن تدارك الأزمات المتتالية والمتفاقمة، التي تطال شتى بقاع الأرض ومختلف مجالات الحياة، على أن الأنظمة السياسية لا تقوم بالدور المتوقع منها إزاء شعوبها. وينعكس هذا التقاعس، بطبيعة الحال، على مؤسسات النظام العالمي، التي بات دورها يساهم في إنكفاء أسباب الصراع بدلاً من حماية السلم

^[1] توماس بيكيتي، رأس المال في القرن الحادي والعشرين، ترجمة وأائل جمال وسلمي حسين (القاهرة: دار التنوير ومنندى البحوث الاقتصادية، 2016)، 633.

^[2] للاطلاع على بعض تفاصيل التصور يمكن مراجعة: Basic Income Earth Network, "Basic Income," *Basic Income Earth Network (BIEN)* (n. d.), accessed 12 May 2020, <https://basicincome.org>

^[3] Samuel Moyn, *Not Enough: Human Rights in an Unequal World* (Cambridge and London: The Belknap Press of Harvard University Press, 2018), 213-215.

العالمي. أما تقاعس الحكومات، والمؤسسات التي تشكل جمعيات وأئتلافات وتحالفات لهذه الحكومات، فيشير بالبنان إلى موضوع الفساد السياسي. والمتهم الرئيسي في هذا الفساد، هو المنظومة التي تنتج تلك السياسات التي تتسم بالتقاعس عن معالجة الكوارث الجارية وعن التحوط لتلك المنتظرة، والتي تساهم في إذكاء الهوة في الثروة بين الناس، وفي الكثير مما من شأنه المساهمة في الهولة نحو الكوارث البيئية والمناخية.

علينا أن نفهم أسباب هذا التقاعس. هناك عدد من الاحتمالات لتفسيره: الاحتمال الأول هو جهل الساسة؛ وهذا احتمال ضعيف لأن صوت الحركات المناهضة للسياسات التي اتبعتها الأنظمة السياسية المتقاعسة مرتفع، ومن غير المعقول أنه لم يلفت نظر الساسة! الاحتمال الثاني هو غياب الرغبة؛ وهو احتمال غير مرجح لأن من مصلحة السياسيين المنتخبين (وحتى غير المنتخبين) تلبية مطالب تصب في مصلحة الغالبية العظمى (مصلحة ناخبهم أو جمهورهم). وكما هو واضح، فإن إهمال البيئة والمناخ وعدم الجهوزية للوباء تشكل سمات مشتركة لأنظمة سياسية متنوعة في شكلها، وحجمها، وتاريخها، وموقعها في الاقتصاد، وغير ذلك من أمور تجعلنا نترك هذا الاحتمال جانباً لصعوبة الاشتراك في غياب الرغبة في الانسجام مع نبض الشارع لدى الطيف الواسع من السياسيين في أنحاء العالم.

أما الاحتمال الثالث، فهو أن مصالح السياسيين الآنية تدفعهم إلى تبني سياسات ذات آثار تدميرية لكون هذه المصالح تعميهم عن رؤية بعيدة النظر، أو أن جشعهم يتغلب عليهم. وهذا الاحتمال، في شقه الثاني على وجه التحديد، هو ما تقوم عليه غالبية التصورات الدارجة المتعلقة بمكافحة الفساد. لكن الأزمة الأخيرة، وغيرها من كوارث ذات وقع غير انتقائي، مثل التلوث النووي أو الحرب النووية، تظهر أن هذا التفسير لا يكفي. فلم يقم رئيس وزراء بريطانيا بوريjs جونسون، على سبيل المثال، بتغيير السياسات التي يتبناها بعد أن كان على حافة الموت بسبب مرضه الناجم عن فيروس كورونا المستجد. أما الاحتمال الأخير، فهو أن هؤلاء السياسيين غير قادرين على تبني سياسات أخرى لكونهم أسرى، مادياً أو معنوياً، لجهات

ذات مصلحة في هذه السياسات، وقادرة على التحكم في الأنظمة. والمرجح أن الخيارين الأخيرين يعملان بارتباط وبشيء من التناغم. ولكيلا يكون هذا التحليل ضرباً من ضروب نظريات المؤامرة، فإن علينا تحليل منظومة العلاقات والروابط التي تحدد عملية صناعة القرار السياسي والسياسات التي تؤدي إلى حالة الفساد السياسي التي أشرنا إليها.

بيد أنه لا يمكننا الاكتفاء بفحص الفساد السياسي في اللحظة التاريخية الراهنة وحدها لفهم بيئته ومنبعه، لأن هذه المرحلة تمتاز بعدم الاستقرار، ولأن الفساد والفساد السياسي سابقان لهذه المرحلة وليس مرهونين بها. والأهم من ذلك، هو أن السياسة (بما في ذلك السياسة الفاسدة) تلعب دوراً مهماً في تشكيل معالم المستقبل، بما في ذلك طبيعة الأنظمة السياسية، والنظام العالمي. ويعني ذلك أننا نحتاج إلى تحليل يرتقي فوق آنية المشكلة، ويتسع إلى نطاقها الممكن ولا يقتصر على نطاقها الظاهر والمتحقق. فيجدر بنا، مثلاً، عدم قصر نقاش الفساد السياسي على فساد السلطات، دون فحص إمكانية فساد جهات أخرى مثل الأحزاب والمؤسسات غير الحكومية والأفراد والشركات الوطنية. كما لا يجوز لأغراض نقاش الفساد السياسي أن نقتصر في قراءتنا للواقع على وقعه الراهن دون المستقبلي، أي من دون دراسة ما يتعلق باستدامة المجتمع والبشرية التي على النظام السياسي أن ينظمها ويديرها.

إن قدرتنا على الوقوف على قضية الفساد السياسي بشكل يمكننا من درئه مستقبلاً، تتوقف على قدرتنا على الوقوف على فهم الماضي ونقد الحاضر، والتحرر منهما في نفس الوقت لكيلا يكبلا المستقبل. أي أن علينا فهم منابع وأسباب الفساد السياسي تاريخياً، وإدراك أشكال وآليات تغلغله وتموضعه في البنى الراهنة، ونقد الأخيرة، لكي نضع تصوراً حول إعادة إنتاج الحاضر في مستقبل متحرر من العناصر والعلاقات التي تُنتج الفساد.

يمكننا القول، بشكل عام، إن الفساد هو تحول في طبيعة الأشياء (مثل تعفن الفاكهة)، أو انحراف عن التصرف الذي تفترضه التوقعات القائمة على توافق ما حول طبيعة الأشياء، أو حول مهمة، أو فهم للتاريخ، أو توافق حول المستقبل المرجو، وما إلى ذلك. وفي كل

الأحوال، ينطبق وصف الفساد على الأمور حين يؤدي التحول الحاصل نتيجة فعل إلى خلل وظيفي، فينشأ عن هذا الفعل (بالفعل أو بالقوة) ظرف يجعلنا غير قادرين على توظيف الأمور (التوافق أو التصور أو الفهم) وفقاً لما نعتبره «طبيعياً».^[4] فحينما تذبل الفاكهة بعض الشيء، ويتغير لونها قليلاً نتيجة لتعرضها لظروف طبيعية، لا نعتبرها فاسدة طالما كانت قابلة للاستهلاك، وإن لم تعد كذلك، أي أنها لم تعد صالحة لتأدية الوظيفة التي نحتاجها منها، صنفناها على أنها فاسدة، ولكنها وإن بقيت على الشجرة حتى ذبلت ووقعت أرضاً وأصبحت غير صالحة للاستهلاك لا نعتبر أنها فسدت (لأننا نرى أن ما حصل كان طبيعياً). ويجدر التأكيد، هنا، على أن صفة الفساد تتعلق بمتطلبات ذات معيارية متغيرة. فما يوصف بالفساد يتغير حسب الحقبة التاريخية، والمنطقة الجغرافية، والمناخ، والعادات، والتجربة، ومستوى المعيشة، وغير ذلك. ويساهم المنظور الاجتماعي في تحديد الفساد، فنحن نأكل أحياناً (مع أو بدون معرفة) أطعمة فاسدة بحكم صفاتها الغذائية، وتاريخ صلاحيتها، كما نقوم بإطعام الحيوانات ما نعتبره فاسداً ليس بهدف الإضرار بها، ولا إهمالاً لها، ولكن لأننا ندرك أن فساد الأشياء نسبي.

وينطبق الأمر ذاته على فساد التصرفات. ففي الوقت الذي يعتبر فيه البعض تعدد الزوجات فساداً لا يمكن السكوت عنه، يعتبره آخرون أن فيه سموً ودرءاً للمفاسد. ولما كان هدفنا الوقوف على طبيعة الفساد السياسي، فإننا في حاجة إلى فهم أمرين: ماهية التصرف الذي يصنف على أنه سياسي، وماهية المحددات الاجتماعية التي يتم الحكم، في سياقها، على هذا التصرف؛ ومن ثم نحتاج إلى تحديد وظيفة السياسة في هذا السياق وضمن تلك المحددات، بحيث نتمكن من فحص الأثر الوظيفي للتصرف، للحكم عليه من حيث نزاهته أو فساده.

^[4] من المفيد هنا التمييز الصارم بين «الطبيعي» (ما لم تدخل عليه تغييرات «اصطناعية» لا تنشأ عنه ذاتياً) و«العادي» (ما جرت ممارسته لفترات طويلة جعلته «عادياً»).

«السياسي» في الفساد السياسي

نحتاج، في هذه اللحظة، إلى تعريف السياسة التي تختل وظيفتها بفعل فاسد، فيُصنف هذا الفعل على أنه فساد سياسي. ولأن الفساد مستشرٍ في السياسة، فمن المرجح أن يكون قد أحدث فيها خللاً ينعكس في الفهم الدارج لها (الفهم المتعايش مع فسادها، والذي بات يعرفها في شكلها الفاسد - بحيث يصبح الفساد السياسي عادياً). ومن المرجح أن يكون الشكل الفاسد للسياسة إما مقلوباً عن أصلها، وإما أنه يختزلها في بعض عناصرها دون غيرها. ولذلك، نحتاج إلى إعادة مفهوم السياسة إلى أصله أو إلى معناه غير المغموس بالتشوهات الأيديولوجية (التي تشكل آلية الانعكاس المقلوب والمختزل في وعينا على أنه الواقع - الذي بتنا معتادين عليه).

يشير المعنى الأعم للسياسة إلى مجمل علاقات الناس ذات الصلة بالحيز العام، والسياسة مشروطة بحيز عام مستدام ومعد للمستقبل، حسبما تقول أرنندت:

فإذا كان للعالم أن يحوي حيزاً عاماً، فلا يمكن تشييده
لجيل واحد، وتخطيطه للأحياء فقط. بل يجب أن يرتقي
إلى أبعد من فترة حياة الرجال الفانين.

بدون هذا الارتقاء نحو الخلود الأرضي المحتمل، لا
توجد إمكانية، بالمعنى الدقيق للكلمة، للسياسة، ولا
للعالم المشترك، ولا للحقل العام.^[5]

والحيز العام غير ممكن بدون حرية، فهو الحيز الذي يقوم فيه الناس بالتعبير (الحر) عن إرادتهم، ويتفاعلون مع بعضهم البعض، وهذا مشروط بالسياسة، فالحرية «كحقيقة واقعية [يمكن إثباتها] والسياسة تلتقيان، وترتبطان ببعض كوجهين لعملة واحدة».^[6]

[5] Hannah Arendt, *The Human Condition*, 2nd edition (Chicago and London: The University of Chicago Press, 1998 [1958]), 55.

[6] Hannah Arendt, *Between Past and Future: Eight Exercises in Political Thought* (New York: The Viking Press, Inc., 1961), 149.

إن كون السياسة الوجه الآخر للحرية يعني أنه من غير الممكن حبسها عن أي شخص حر، كما أن حبسها يعني فقدان الحرية، أي الاستبداد (احتكار السياسة من قبل مجموعة). إن غياب السياسة مكافئ للاستبداد المطلق. ويؤدي الاستبداد، تلقائياً، إلى تدمير الحيز العام وإفراغه، ويؤدي ذلك إلى ضياع المستقبل، الذي يشكل الحيز العام عماده؛ ذلك لأن الاشتراك في السياسة^[7] يشكل شرطاً للوجود في الحيز العام، وشرطاً لوجود الحيز العام غير الممكن بدون المشتركين في السياسة. وفقاً لهذا، فإن السياسة أوسع بكثير مما يتبادر إلى أذهان من يختزلونها في عمل السياسيين المحترفين الذين يشكلون فعلياً إدارة الجهاز البيروقراطي في الدولة. تجدر هنا الإشارة إلى أمرين: الأول، هو أن وظيفة السياسيين هي شكل من أشكال تقسيم العمل ينتج عنه إناطة مهام «إدارية» بمجموعة محددة من الناس، تدار في نطاق محصور تطلق عليه أرندت «حلبة السياسة» مميزة إياه عن «الحقل السياسي» الواسع الذي يشمل الجميع. والأمر الثاني، هو أن الدولة التي يديرها محترفو السياسة وجهازهم البيروقراطي عبارة عن بنية مبتدعة لتمييز مجموعة من الناس (الشعب، أو الأمة) عن مجموعات أخرى. وبالتالي، فإنه من الطبيعي أن تتجه شكوكنا، عند البحث عن بيئة الفساد السياسي، إلى هاتين البنيتين لأنهما مصطنعتان (غير طبيعيتين)، وغير شموليتين، فكلتاها تعرّف بالفصل بين ومن داخلهما ومن خارجهما، بخلاف الحقل العام الذي يشمل الجميع.

لذلك، يصبح من الضروري فحص الفساد السياسي من منظور سببه (المُفسد) ومنبعه بطبيعة الحال، ومن حيث نطاق أثره (المفسد أيضاً). وبالتالي، يجب فحص الفساد السياسي لدى السلطة ولدى المعارضة، ولدى المنظمات الأهلية، وناشطو المجتمع المدني، ولدى أصحاب الأموال الذين يسعون إلى تأثير استثنائي (غير متكافئ مع تأثير الآخرين) على شؤون الدولة والحيز العام. إن (إعادة) توسيع دلالة السياسة إلى مجمل علاقات الناس، يعني إزالة صبغة الاحتراف عن السياسة (أي ديمقرتها - عن طريق الإقرار بأنها ممارسة عامة). ويشكل

[7] المقصود هنا مختلف عن العبارة الدارجة «المشاركة السياسية»، فالمقصود بالاشتراك في السياسة هو لعب دور متكافئ مع الآخرين في الحياة العامة. بينما يشير سياق استخدام عبارة «المشاركة السياسية» الدارجة إلى لعب دور في منظومة يقودها آخرون.

فعل الديمقراطية هذا، بحد ذاته، فعلاً مقاوماً للفساد السياسي المتمثل في احتكار السياسة من قبل السياسيين المحترفين (المستبدين بحكم التعريف)، الذين يحجبون الحرية حين يقومون باحتكار السياسة.

لتوضيح تمييز أرندت ما بين «الحقل السياسي» و«حلبة السياسة»، يمكن القول إن النظام السياسي يشكل أحد مقومات الحقل السياسي، الذي يتشكل من المواطنين والضروري لضمان تحررهم.^[8] أما حلبة السياسة، هي ما يديره رجال السياسة، ويحكمها القانون. بينما يقود الاجتهاد (judgement) الحقل السياسي، الذي لا يستطيع القيام بوظيفته بدون هذا الاجتهاد. وفي الوقت الذي نستخدم فيه الاجتهاد (الذي غالباً ما يأخذ شكل الحس السليم) لإدارة الحقل السياسي، نستخدم الابتسار^[9] الذي ينتجه القانون الوضعي في حلبة السياسة كأداة «تقلب الحس السليم رأساً على عقب»^[10] (على حد تعبير أرندت الذي تستعيره من هيجل)، محددة إياه سلفاً لإدارة حياة المواطنين في الحيز العام. تقول أرندت:

لا توجد، في الواقع، أي بنية اجتماعية غير قائمة، بدرجة ما، على أحكام مسبقة [ابتسارات] تشمل ناساً وتستنثي آخرين. كلما كان الشخص أكثر تحراً من الأحكام المسبقة من أي نوع، كان أقل تواءماً مع الحقل الاجتماعي الخالص. أما في هذا الحقل، فنحن لا ندعي الاجتهاد البتة، وتنازلنا عن هذا الادعاء، ويصبح استبدالنا للحكم المسبق مكان الاجتهاد خطيراً فقط في حال انتشاره في حلبة السياسة، إذ لا نستطيع القيام بدورنا بدون الاجتهاد، الذي يقوم عليه الفكر السياسي بالأساس.^[11]

[8] Ibid, 217.

[9] الابتسار هنا يشير إلى أن القانون الوضعي يقفز إلى الاستنتاج الذي كان سيتوصل إليه النقاش العام (public debate) في الحيز العام بمشاركة الجميع. ففي كل مرة نلجأ فيها إلى الحكم باستخدام القانون، نجتهد في فحص انطباق القاعدة على الحالة التي أمامنا، ولكننا لا نجتهد في فحص القاعدة نفسها.

[10] Hannah Arendt, *The Promise of Politics*, ed. Jerome Kohn (New York; Toronto: Schocken Books; Random House of Canada Limited, 2005), 30; 36.

[11] Ibid, 101-102.

ولذلك، فإن مكانة الاجتهاد في السياسة لا يمكن أن تختزل في أفعال القوة (التي تأخذ أشكال الضبط، والتنظيم، والقسر). وعند اختزالها، تسيطر القوة على السياسة بوصفها خاصة بالسلطة، فإنها تؤدي بالضرورة إلى الفساد، وكأنها تجسد مقولة اللورد أكتون الشهيرة «القوة تؤدي إلى الفساد، والقوة المطلقة تؤدي إلى الفساد المطلق».

وظيفة السياسة

بالإمكان العودة الآن إلى البحث في وظيفة السياسة، وقد وقفنا على أن السياسة هي مجمل علاقات الناس ذات الصلة بالحيز العام، ووظيفتها، وبالتالي، هي تنظيم هذه العلاقات بشكل يضمن استدامتها، واستدامة حيزها، ويضمن كذلك الحرية للمنتمين إلى هذا الحيز. وتكمن المعضلة، التي غالباً ما تواجهها، في اختزال الحقل السياسي في الحلبة السياسية، وتهميش الاجتهاد (الحس السليم الناجم عن الحوار المجتمعي في الحيز العام) لصالح «ابتساره» في نصوص القوانين والأنظمة والأحكام والتعليمات. وليس اختزال الحقل السياسي في حلبة السياسة أمراً عارضاً، أو تمييزاً لغوياً، أو مجرداً، بل يعني ضمناً القضاء على الحرية. فينتج عن هذا الاختزال، على سبيل المثال، إفراغ آلية فصل السلطات من مضمونها الوظيفي (أي يجري إفسادها). فغياب حيز مستقل للقضاء ضمن الحيز العام، يعني غياب أحد شروط استقلال القضاء، وبالطريقة نفسها لا يمكن ضمان عدم خضوع المشرع للسلطة التنفيذية حين يعمل المشرع في حيز تسيطر عليه السلطة التنفيذية، ما يعني فقدانه للسيادة، وبالتالي إلغاء سيادة أولئك الذين تمثلهم السلطة التشريعية. كما يؤدي الاختزال إلى الإلغاء الفعلي للمساءلة (بشكل خاص مساءلة السلطة التنفيذية)، لأن الحيز الذي تتم فيه المساءلة، وذلك الذي يتشكل فيه الحس بانحراف الساسة الذين يديرون حلبة السياسة، يتحdan وتضيع مع توحدهما الاختزالي الأرضية التي يقف عليها المواطنون لمساءلة الساسة.

ويعني ذلك، أن اختزال السياسة (الحقل السياسي) في النظام السياسي (حلبة السياسة) يجعل النظام السياسي غير قادر على تأدية وظيفته ضمن الحدود والقيود التي تشكل شرطاً لسلامة السياسة. فيصبح الجلاذ قاضياً، ويصبح السارق شرطياً، ويمسي الفاسد

مشروعاً. وبالتالي، فإن الخطوة الأولى التي يتوجب اتخاذها في مشروع مكافحة الفساد السياسي، هي إلغاء هيمنة واحتكار الساسة المحترفين (مديرو حلبة السياسة) للحيز العام (الحقل السياسي). إن اختزال السياسة في السياسة الاحترافية وفي حلبة السياسة يعني فساداً في تصميم النظام السياسي (أي أن النظام لا يمكن إلا أن يكون فاسداً) في حال احتكار السياسة. ويجدر التنويه، هنا، إلى وجود تفاوت في «درجة الاحتكار»، أي في ضيق واتساع النخبة السياسية، بيد أن القضية المبدئية هنا هي قصر السياسة على نخبة السياسيين مهما اتسعت هذه النخبة.

هكذا يتضح أن فهم الفساد السياسي لأغراض مكافحته يحتاج إلى مراجعة شاملة لعدد من المفاهيم والمقاربات، التي درجت في العقود الأخيرة والتي نبعت عن تصورات مختزلة للسياسة. فعلى سبيل المثال، يعرف قاموس ويبستر السياسة على أنها «فن أو علم الحكم؛ أو الفن أو العلم المتعلقان بتوجيه السياسات أو التأثير عليها؛ أو الفن أو العلم المتعلقان بكسب السلطة والسيطرة عليها».^[12] ووفقاً لهذا التعريف، فإن الغالبية العظمى من الناس غير ضالعين بالسياسة؛ كما أن المناضلين في سبيل الحرية والديمقراطية مهتمون حصراً بالوصول إلى السلطة أو التأثير عليها، وهكذا دواليك. ويشكل هذا التعريف نموذجاً صارخاً لاختزال الحقل السياسي (السياسة) في حلبة السياسة (السلطة)، وهو تعريف يتكرر بصيغ مختلفة، فيشير أحد الكتب الرائجة المخصصة للتعليم الجامعي إلى أن «السياسة هي صناعة القرارات المشتركة باستخدام القوة».^[13] ويبدو أن الإصرار على اختزال السياسة في السلطة وشأنها ناجم عن القبول بما يبدو عليه «الواقع». بيد أن هذه النظرة تنسى ما هو جلي: هناك قضايا في المجتمع تحتاج إلى وفاق بغض النظر عن وجود السلطة (كقضايا الميراث)، وهناك أفعال يقوم بها الناس لن تتغير في حال غياب السلطة (كالتعبير عن الرأي، أو الاحتجاج الناجم عن الشعور بالظلم).

[12] Merriam-Webster Dictionary, "Politics," Merriam-Webster (n. d.), accessed on 15 May 2020, <https://www.merriam-webster.com/dictionary/politics>

[13] W. Phillips Shively, *Power & Choice: An Introduction to Political Science*, 15th edition (Lanham, Maryland and London: Rowman & Littlefield, 2018), 2.

ويبدو أن التفسير الممكن لهذا الإصرار على إقحام السلطة في كل شأن (أو اختزال الأمور في علاقات السلطة) ينطلق من التصور بأن الواقع الذي نعيشه اليوم سرمدى، وأنه لا توجد حقائق خارج الواقع الذي نستطيع سبره فينومينولوجياً، فنقوم بإخضاع كل ما يتبادر إلينا لإدراكنا لما حولنا، وكأننا في حالة هوس تثير فينا الرعب من الحقيقة. هكذا ينقل جيكر عن لاكان صورة لحالة الهوس:

نتعامل هنا مع التمييز، الذي وضحه لاكان، بين الواقع والحقيقة: الواقع هو الواقع الخارجي، فضاءنا الاجتماعي والمادي الذي اعتدنا عليه، والذي نستطيع في نطاقه أن نجد اتجاهنا ونتفاعل فيه مع الآخرين. بينما الحقيقة هي كيان خيالي غير مرئي، وهي لهذا السبب تبدو فائقة القدرة. وفي اللحظة التي يصبح فيها الكائن الخيالي جزءاً من واقعنا (حتى لو عنى ذلك أن نصاب بفيروس)، فإن قدرة الشبح تصبح موضوعية، ونصبح قادرين على التعامل معها (حتى لو خسرنا المعركة).^[14]

أي أن هوسنا يملئ علينا أن نتصور الحقل السياسي على أنه كيان خيالي مجرد (غير مرئي)، وأن علينا أن نختزل هذه الحقيقة في أمر ملموس ومادي محدود حتى لو عنى ذلك دمارنا، لنحس أننا قادرون على السيطرة عليه. لكننا لا نسيطر عليه، بل نفقده ونستبدله بحلبة السياسة التي تسيطر علينا.

ولا تقتصر عملية الاختزال على فهم «السياسي»، بل إن هناك اختزالات لمفاهيم الفساد، والفعل، والأخلاق، والمعارية، وغيرها. تنتج عمليات الاختزال عن التأطير الاختزالي لتصورنا عن النظام الذي نعيش فيه من حيث زمنيته، فتتم معاملة النظام الرأسمالي وكأنه سرمدى، وكذلك الدولة القومية. ونتعامل مع الفروقات الثقافية وكأنها قدر محتوم (فتظهر في التحليلات على أنها متغير مستقل وليس تابعاً)، متناسين أنها نتاج أفعال بشرية. تحمل أفعال الاختزال هذه تنازلات، حتى ولو كان سببها مفهوماً ومدركاً، وخلفيتها معروفة، بيد أنها غير منطقية،

[14] Slavoj Žižek, *Pandemic! COVID-19 Shakes the World* (New York and London: OR Books, 2020), 110-111.

وتشكل مخالفة للعقل وللحس السليم. نحن نصمم حلبة السياسة لأغراض تقسيم العمل، ولفرز أعضاء من المجتمع للسهر على إدارة الحقل السياسي وحمايته، فإذا بالحماة يحصرون الحقل السياسي في حلبتهم، ويديرونه وفق قواعد عملهم التقنية التي لا وظيفة ولا هدف لها في غياب الحقل السياسي. ولذلك علينا، إضافة إلى مراجعة فهمنا للسياسي، مراجعة فهمنا للفساد، ولسياقه، وأن نقف على حقيقته ولا نكتفي بإدراك واقعه.

قصور التعريف الدارج

تبدو المقاربات الدارجة للفساد السياسي،^[15] على أهميتها، وغناها، وبصيرتها، غير قادرة على الإمساك بزمام الموضوع. فلا شك أن لفساد العاملين في السياسة وقعاً خاصاً وتبعات خطيرة، وأن للتعفن المؤسسي (بما في ذلك الحزبي) لوناً يختلف عن التعفن الفردي (أو الجماعي غير المؤسسي)، وأن الفساد الكبير يختلف عن الفساد الصغير، وأن فساد أصحاب المناصب، والمؤمنين ليس كمثل فساد المؤمن عليهم وعلى مصالحهم، وأن التلاعب بالتشريعات ليس كمثل التلاعب بالفواتير. كل هذا من ناحية، ولكن من ناحية أخرى كلها فساد، ومن المتوقع أن يكون بالإمكان معالجتها في رزمة واحدة والنجاح في هذه المعالجة، لو أن التشخيص كان سليماً.

إذا خضع فهم السياسة للاختزال، وخضع فهم الفساد لاعتبارات تقنية ولتصورات مرتبطة عضوياً بفهم السياسة والاقتصاد، سينعكس الاختزال، والابتسار، والتقننة، وما ينجم عنهم، قيوداً وتشوهات على فهم الفساد السياسي. وتنعكس هذه القيود عند مفاصل يمكن تفكيكها والوقوف عليها لتبيان عجزها، أو نقصها، أو تشوهاها. ويمكن، بالتالي، أن نعزي الفشل الذي نعاني منه في الوقوف على كنه مفهوم الفساد السياسي إلى أمور عدة (ربما هناك غيرها بالطبع):

^[15] يعرض الفصل الأول بعنوان «الفساد السياسي: مداخل وأفكار» في هذا الكتاب لهذه المقاربات.

أولاً: تعريف ضيق ومنحاز أيديولوجياً

يشير التعريف واسع الانتشار لمفهوم الفساد إلى «استخدام الوظيفة العامة للحصول على منفعة خاصة».^[16] وفي حالة الفساد السياسي يضاف إليه تحديد أو أكثر، للإشارة إلى الصفة السياسية للفاعل (العمل في أجهزة الدولة)، أو ما يشبه ذلك.^[17] ويقوم هذا التعريف على الفصل التعسفي، الملازم للإبستمولوجيا الحداثيّة، بين العام والخاص؛ وهو يقصر الفساد على الجانب المهني؛ ويحصره في المنفعة. وتؤدي هذه القيود إلى خلل بليغ يتجسد في قياس الفساد بآثره (أو بآثره المحتمل) دون تقييم الفعل ذاته. كما أنها تؤدي إلى ترسيخ التصور حول شرعية حصر القوة بأيدي النخبة (شرعية احتكار السياسة) وإهمال القوة الشعبية. فحسب التعريف الدارج الوارد أعلاه، فإن قيام موظف عام بمحاولة رشوة مواطن لكي لا يبلغ الأخير عن خطأ ارتكبه الموظف لا يندرج تحت هذا التعريف، وكأنّ عرض الرشوة ليس فساداً، لأنها لم تلبّ في هذه الحالة شرط «استخدام الوظيفة العامة» الذي تقوم عليه تعريفات الفساد المشار

[16] Cristina Nicolescu-Waggoner, "The Negative Effect of Corruption on the Consolidation of Democracy," *Jack W. Peltason Center for the Study of Democracy, UC Irvine School of Social Sciences* (2011), 10, <https://www.democracy.uci.edu/files/docs/conferences/grad/2011/Cristina%20The%20Negative%20Effect.pdf>;
Susan Rose-Ackerman, "Corruption," in *Readings in Public Choice and Constitutional Political Economy*, ed. Charles K. Rowley and Friedrich G. Schneider (New York: Springer Science and Business Media, LLC, 2008), 552; International Monetary Fund, *Fiscal Monitor: Curbing Corruption*, Fiscal Monitor Reports (Washington D. C.: International Monetary Fund, April 2019), 41, <https://www.imf.org/en/Publications/FM/Issues/2019/03/18/fiscal-monitor-april-2019>;
Shang-Jin Wei, *Corruption in Economic Development: Beneficial Grease, Minor Annoyance, or Major Obstacle?* Policy Research Working Paper, Report No. WPS2048, Volume 1 (Washington, D. C.: World Bank Group, February 1999), <http://documents1.worldbank.org/curated/en/175291468765621959/pdf/multi-page.pdf>

[17] Inge Amundsen, *Political Corruption: An Introduction to the Issues*, CMI Working Paper WP 1999:7 (Bergen, Norway: Chr. Michelsen Institute, 1999), 3, <https://www.cmi.no/publications/file/1040-political-corruption.pdf>

إليها أعلاه. كما تؤدي هذه القيود إلى اختزال قيمة الفعل في أثره المادي، الذي يمكن التعبير عنه مالياً. فلا تشكل حالة الرئيس الروسي يلتسن الذي وصل إلى الولايات المتحدة في زيارة رسمية ثملاً يترنح فساداً سياسياً، لأنه لم يجن أي منفعة خاصة من وراء هذا التصرف، على الرغم من أن هذه الحادثة باتت معلماً (تشكل نقطة مظلمة - إن لم نقل وصمة عار - في تاريخ شعب بأكمله لأن هذا التصرف بدر عن شخصية ذات قيمة وطنية رمزية). وهناك أمثلة أخرى كثيرة تشير إلى قصور هذا التعريف.^[18]

ثانياً: قصر الفساد السياسي على السياسيين يفسد السياسة

لا حاجة لتكرار ما ناقشناه أعلاه، ولكن من أجل نقل النقاش المفاهيمي إلى نطاق القضايا الملموسة والممارسة، لنأخذ مثلاً على ما ينجم عن حصر فهم الفساد السياسي على أنه تصرفات السياسيين. من الجلي مثلاً أن بيع بضائع إسرائيلية لها بديل وطني بجودة وسعر مشابهي، في مرحلة إجماع المجتمع الفلسطيني على مقاطعة البضائع الإسرائيلية، يشكل فساداً سياسياً وليس أي فساد آخر. وعلى الرغم من أن التاجر هنا ليس رجل سياسة، فإن فعله التجاري فاسد سياسياً. هو كذلك ليس لأن التجار يمارسون مهنتهم بحذاقة ويجنون الأرباح ويوفرون خيارات أوسع للزبائن، بل لأنهم يخونون ما هم مؤتمنون عليه من حيث انتمائهم للمجتمع الفلسطيني.

إن ما يحمله اختزال السياسة في السلطة في طياته يشمل اختزال الائتمان وقصره على الأشخاص الذين ينتمون إلى السلطة، وكأن باقي أعضاء المجتمع لا يؤتمنون. ويعني ذلك عدم وجود واجبات على المواطنين. من اللافت للنظر أن النظريات التي تربط الحقوق بالواجبات، لا تعتقد أن واجبات المواطن مكافئة لواجبات السلطة من حيث المبدأ. وربما يؤسس ذلك، إلى القول بعدم التساوي في الحقوق عند متبني هذه النظريات. وعلى الرغم من أنه من غير المتوقع أن نجد

[18] Seumas Miller, "Corruption," Version: Winter 2018 Edition, ed. Edward N. Zalta, *The Stanford Encyclopedia of Philosophy* (21 September 2018), accessed 3 May 2019, <https://plato.stanford.edu/archives/win2018/entries/corruption/>

تصريحاً من هذا القبيل، فإن الإصرار على اللاحقة «أمام القانون» بعد كل تصريح حول المساواة، وهي لاحقة ملازمة للخطاب الليبرالي، يشير إلى حصر مبدأ المساواة في حلبة السياسة، وإهمال انطباقه أولاً وأساساً في الحقل السياسي. ويجدر التأكيد هنا على أن عدم ربط الحقوق بالواجبات، وضرورة المساواة في الحقوق (بغض النظر عن القانون)، لا يؤدي إلى افتراض المساواة في الواجبات، فجزء من الواجبات مرتبط بأدوار في المجتمع ناجمة عن تقسيم العمل، يتم بموجبها منح صلاحيات إضافية لا يجب أن تؤدي إلى حقوق إضافية. كما يتم بموجبها إناطة واجبات محددة يجب أن لا تتناقض مع الواجبات الواقعة على أعضاء المجتمع كافة.

ثالثاً: معيارية تعريف الفساد السياسي والتخلي عن الصالح العام

أهمية وضع معايير واضحة لانطباق تعريف الفساد السياسي على الأفعال لا تحتاج إلى جدال. فمن الضروري وجود معايير يمكن بموجبها الاشتباه بوجود فساد، ومن ثم الحكم عليه. بيد أن المعايير ضرورية لاكتشاف الفساد، ولن تجد نفعاً إذا أدت صياغتها إلى الابتعاد عن جوهر موضوع الفساد السياسي؛ فهي، في هذه الحالة، ستتحول إلى أداة تضليل لا تشير إلى الفساد بعينه نتيجة عدم قدرتنا على صوغها ضمن صيغ وضوابط معيارية (ربط الفعل بمعايير مقننة). هناك إجماع في الأدبيات، منذ جمهورية أفلاطون، على أن الفساد السياسي يكمن في الإضرار بالصالح العام. كما أن هناك إجماعاً (أصغر) على عدم طرُق موضوع الصالح العام في تعريف الفساد بسبب عدم قدرتنا على قياسه، أو تعريفه بدقة كافية لاستخدامه معيارياً. إن غياب القدرة على تحديد الصالح العام في نظام ديمقراطي يشكل خللاً أو نقصاً جلياً في هذا النظام، فهل يتم التخلي عن الديمقراطية لهذا السبب؟ أشير هنا إلى أن غياب القدرة على تشخيص الصالح العام في النظام الديمقراطي مرتبط، في كثير من الأحيان والحالات، باختزال الديمقراطية في جوانبها الإجرائية، ويجعلها غير مبالية بالمساواة والعدالة، ما يفقد النظام الديمقراطي مغزاه.

ولا يتوقف ما ينجم عن إهمال الصالح العام لصالح المعيارية عند حد التخلي عن الجانب المركزي في وظيفة السياسة، بل يذهب فعلياً

إلى أبعد من ذلك. يؤدي الشغف بالمعيارية، في نهاية الأمر، إلى البحث عن آلية معيارية قادرة على المفاضلة بين الأمور التي كثيراً ما تنتهي في منطقة رمادية. وبحكم النمط الاستهلاكي، والنزوع نحو التسليع الذي يميز الحقبة الرأسمالية بشكل عام، وبخاصة مرحلتها النيوليبرالية، فإن الحل السحري لإيجاد الأداة المعيارية هو التكميم النقدي (financial quantification). فيتم اللجوء إلى قياس دور العاملين في الدولة بمقياس القيمة المالية لأفعالهم، ويتم، بالتالي، اختزال ما يتم فحصه من أفعال السياسة بما له قيمة مادية، يمكن، في نهاية الأمر، قياسها مالياً (إما بشكل مباشر مثل قياس الناتج المحلي، وإما بشكل غير مباشر من خلال قياس «رأس المال» الضروري لإنتاج الناتج المحلي والمتجسد في متوسط العمر المتوقع كمؤشر على صحة الناس وقدرتهم على الإنتاج، والتعليم كمؤشر على نجاعة إنتاجيتهم).

ويشكل اختزال السياسة أحد متطلبات عملية التسليع، التي يتم تعزيزها من خلال عملية اختزال وتشويه إضافية تنظر إلى الدولة على أنها مقدم خدمات، ما يجعلها طرفاً في علاقات السوق بدلاً من أن تكون منظماً له. وهو تشويه وظيفي ضروري بشكل خاص للحقبة النيوليبرالية التي سنناقشها أدناه.

فتؤدي عمليات الاختزال المتتالية في نهاية الأمر إلى السؤال ليس عن الفساد نفسه، بل عن أثره على صورة المخرجات النهائية للعملية السياسية، وليس عن وظيفة السياسة. بالإمكان التمثيل لعملية الاختزال هذه على مثال الجامعة، فلو تم تعريف الجامعة ليس عن طريق دورها في إنتاج المعرفة، بل عن طريق دورها في منح العلامات والشهادات، أو «تلبية حاجات السوق»، نكون قد استخدمنا تعريفاً لدورها يختزلها كلها في ما نقوم بقياسه لأغراض تقويم جزء من النشاطات التي تتم في داخلها. لا يخفى على المراقب الحذق أن هذا الاختزال قائم بالفعل في كثير من التصرفات والممارسات، ولكنه الفساد بعينه!

ما من شك في أن من الصعب الاتفاق على ماهية الصالح العام، بيد أن هذه الصعوبة يجب ألا تشكل ذريعة للتخلي عن ربط الفساد السياسي بالإضرار بالصالح العام. فعدم قدرتنا على إدراك كل آليات عمل الجهاز العصبي عند الإنسان والاتفاق على تفاصيلها، لا يؤدي بنا إلى تعريف الإنسان بإهمال جهازه العصبي. كذلك هي الحال بشأن

علاقة الفساد السياسي السلبية بالصالح العام. كلما كان الصالح العام واضحاً أمامنا، يكون بالإمكان الحكم بوضوح على فساد الفعل السياسي من عدمه. وعند غياب الاتفاق على ماهية الصالح العام، يصبح من الصعب علينا الحكم على الفعل الفاسد سياسياً بشكل موثوق، فيبقى الشك في صالح «المتهم». وليس في ذلك غرابة، فالأمر ينطبق على الجرائم الأخرى.

ولكن هناك أمور يمكن الجزم بانتمائها إلى الصالح العام، من بينها الحفاظ على الجنس البشري وحمايته من الفناء. ومنها، في سياق الدولة القومية، الحفاظ على السيادة، وعدم التفريط في مقومات الدولة (الموارد)، ومنها الولاء للقسم، ومنها أيضاً ضمان الحرية وصونها، وصون كرامة الناس.

رابعاً: التغاضي عن المكون الأخلاقي في فهم الفساد

ينتج عن المعيارية المفرطة (التي تفضي إلى التخلي عن الصالح العام) والتصور الخدمي للدولة نزوع نحو قياس وتقويم الفساد قبل فهمه. ويؤدي النزوع إلى الفهم المعياري للفساد السياسي إلى تعزيز الاهتمام بنتائج الفعل الفاسد وليس بالفعل نفسه، ولا بدوافعه. وهناك أسباب أخرى لإقصاء الجانب الأخلاقي فعلياً من نقاش الفساد السياسي. من بينها: النزعة الوضعية التي تملئها الصيغة القانونية، وإن اختزال فهم السياسة بحلبة السياسة أو بالسياسيين الذين تبقى دوافعهم جزءاً من «حيزهم الخاص» وخصوصيتهم، يعزز عملية اختزال النظام السياسي في جوانبه الإجرائية. كما إن هذه العوامل تجد انعكاسها في النزوع الإمبريقي للعلوم السياسية والاقتصادية التي تطورت في ظل هيمنة التصورات الرأسمالية. يلاحظ علي قادري هذا الانحياز الإمبريقي في نقاشه للنظريات الاقتصادية (المنتمية إلى المدرسة الماركسية الغربية) التي تفسر الإمبريالية، ويقول:

غارقة في الإمبريكية، تفترض [النظرية التي انطلقت من الغرب]، غالباً، أن القيمة هي غرض أو شيء. إنها تُنحي جانباً الذات، والعمل، ورأس المال، المتجسدين في القيمة. والأهم من ذلك أنها تهمل قيمة العملية التاريخية في علاقة القيمة. وهي بشكل خاص تغض النظر عن

علاقة القوة الكامنة في التحكم في الزمان والمكان، وعن
القوة الإمبريالية التي تضع الأسس التاريخية التي ينطلق
منها الفاعلون.^[19]

وينطبق هذا النقد على فهم الفساد (بما في ذلك الفساد السياسي)،
فيتم تحليله إمبريقياً وكأنه شيء دون الالتفات إلى كونه علاقة
تاريخية مترسخة في كل البنى المحيطة بها، بما في ذلك ما تفرضه
هذه البنى وتحويه من قيم، ومنها القيم الأخلاقية. ويكتفى من
شبكة العلاقات المنشأة للفساد ببعض المؤشرات «المعيارية» التي
ناقشناها أعلاه. لكن الفساد غير ممكن بدون إرادة، فهو ليس سهواً
أو خطأً، بل فعل إرادي. وهو غير ممكن بدون خيانة الأمانة. وبغير
ذلك يمكن إدراج دوافع أي فعل سياسي تحت بند الاجتهاد (الذي
يشكل شرطاً وظيفياً للحقل السياسي، وأداة من أدوات المشاركة
الحرّة في الحيز العام، كما أسلفنا).

بدون الاستفاضة في هذا النقاش هنا، أشير إلى أنه من الطبيعي
الافتراض بميل الاجتهاد نحو تحقيق المصالح الخاصة. وليس هذا
بحد ذاته فساداً، ولكنه يصبح فساداً في الوقت الذي تُخلّ تبعات
هذا الاجتهاد بسلامة الحقل السياسي (أو باستدامة الحيز العام).
وتعني سلامة الحقل السياسي الحفاظ على الحيز العام عاماً، متاحاً
للجميع، يشكل أرضية مشتركة للمجتمع بأكمله. ومن البديهي أن تتم
المشاركة في الحيز العام وفق شروط استدامته (التي تشكل جزءاً من
تعريفه الذي ناقشنا أعلاه)، والتي تشمل ثقة الجميع بأن ممارسات
الآخرين في الحيز العام لا تشكل خطراً عليه. وتشكل خيانة هذه الثقة
(حيث تم ائتمان الآخرين على المستقبل)، على وجه التحديد، فساداً
سياسياً، لأنه فساد يضر بوظيفة السياسة. ولا يمكن تصور خيانة
الأمانة وتحديدها دونما مكون أخلاقي.

يشكل الفعل السياسي المُبنى على الأنانية الفردية (التي كثيراً ما
تختفي تحت عباءة الحرية الفردية) مثلاً على المكون الأخلاقي للفساد
السياسي. لنأخذ على سبيل المثال حالة شاب يرفض الانخراط في

[19] Ali Kadri, *Imperialism with Reference to Syria* (Singapore: Springer
Nature Singapore Pte Ltd, 2019), xiii.

الجيش في دولة التجنيد فيها إجباري. هل يشكل هذا الفعل فساداً؟ وهل هو فساد سياسي؟ الشاب لم يستخدم وظيفته العامة (بل هو رفضها)، ومن غير المضمون أنه سيحصل عن منفعة خاصة. ولا يمكن تقييم فعله هذا من حيث فساده (أو عدمه) بدون النظر إلى دوافعه، فإذا كانت أسبابه ضميرية (حفاظاً على حياة الناس - الآخرين)، يكون تقييمنا لفعله مختلفاً عما إذا كان مدفوعاً إلى هذا الرفض من جُبنه، أو من باب الحفاظ على حياته (مع تعريض حياة شعبه لخطر أكبر). الموقفان غير متساويين أخلاقياً. بينما لا يشكل الموقف الأول بينهما فساداً، يشكل الثاني فساداً بالتأكيد. هو في الموقف الأول لا يخون ثقة الشعب، بل يعلن عن عدم استعداده للمشاركة في عمل يتناقض مع قيمه وأخلاقه. وهو موضوعياً لا يمانع أن يأخذ جميع الشباب موقفه، بل يفضل ذلك. أما في الموقف الثاني، فإنه يخون توقعات المجتمع من الشباب بحماية البلاد، وهو يرغب ضمناً في قيام آخرين بهذه المهمة، على أن يسلم هو من مخاطرها، وهذا موقف غير أخلاقي، وفاسد.

إن نزع المكون الأخلاقي من فهم الفساد السياسي يحجب إمكانية المشاركة الحرة في تشكيل الحيز العام، الذي يصمم ليأخذ بعين الاعتبار مصالح الأجيال القادمة وليس الأحياء في هذه اللحظة وحسب. وهو يحجب إمكانية الاجتهاد، التي تشكل شرطاً لوجود الحقل السياسي. أي أن نزع المكون الأخلاقي من فهم الفساد السياسي، هو فعل مساند للفساد السياسي المتمثل في هدم الحقل السياسي - شرط الحرية.

خامساً: قصر تقصّي الفساد على السياق الوطني

حسب التعريف المذكور أعلاه، وفي ضوء المعيارية، يتم قصر تقصي الفساد على السياق الوطني (ربما تساهم في ذلك الرغبة بربطه بالتشريع الذي لا يعمل إلا في نطاق السيادة). ولكن المنظومة المنتجة للفساد تتعدى حدود الدولة القومية بالتأكيد. إن «تزاوج المال والسياسة»، أو ما يسمى بالطغمة المالية، هو أحد أبرز أشكال الفساد السياسي. ولا توجد في واقع الحال سمة وطنية للمال المتدخل بالسياسة، فمصدر المال الأكثر تأثيراً في السياسة والسياسات في

الدول الفقيرة (مثل فلسطين) ليس «وطنياً»، سواء لأنه مرتبط بمانحين (أفراد، ومؤسسات، ودول)، أو لأنه رأس مال لشركات عابرة للحدود في واقعها. كما أن الأثر السياسي للفاعلين الخارجيين لا يستهان به، ويمكن أن يشكل دافعاً مهماً من دوافع الفساد السياسي، وغير السياسي. سنعود إلى هذه القضية بتفصيل أكبر عند نقاش «الفساد السياسي في الحقبة النيوليبرالية».

يشكل مبدأ المساءلة إحدى الآليات الأكثر نجاعة في درء ومكافحة الفساد (بما في ذلك الفساد السياسي). ونرى في مراحل إصلاح النظام السياسي، وفي عمليات إصلاح النظام القانوني تطويراً للكثير من الآليات المتعلقة بالشفافية. تهدف هذه الآليات إلى جعل المساءلة ممكنة، وجعل القرارات وحيثياتها في متناول الناس، والأحزاب، والمؤسسات، والشركات. بيد أن هذه الآليات تبقى في أغلب الأحيان مفقودة في ما يخص العلاقات الدولية والعلاقات الخارجية بشكل عام، وكأن هناك افتراضاً بأن الفعل السياسي الخاضع للمساءلة هو الفعل المتعلق بالقضايا الداخلية. أما العلاقات الدولية، بما في ذلك الإملاءات من جهات خارجية، فهي تخرج عن نطاق الشفافية التي يتم تطوير آلياتها، بل لا توجد شفافية كافية في ما يتعلق بتطوير أدوات الشفافية، ودوافعه!

تطور الفساد السياسي

توصلنا في النقاش أعلاه إلى أن الفساد السياسي يشكل وصفاً لفعل من شأنه أن يخل بوظيفة السياسة، وأن وظيفة الحقل السياسي هي الحفاظ على الحيز العام، وأن الأخير هو التعبير المجرد عما هو مشترك بين الناس بما يتجاوز حاضريهم إلى الماضي والمستقبل. فكما أسلفنا على لسان أرندت، بدون هذه الشروط لا إمكانية للسياسة، ولا للحقل العام.^[20] ويحتاج الحقل السياسي إلى الاجتهاد، المبني على حرية الرأي، وهو بالتالي يشكل شرطاً للحرية. ويحتاج كذلك (على الأقل في مرحلة معينة) إلى حلبة السياسة التي يعمل فيها أولئك الذين أنيطت بهم مهمة إدارة الحيز العام.

[20] Arendt, *The Human Condition*, 55.

ولذلك، يصبح كل فعل يضر بالحرية، أو يهدد الحيز العام (عن طريق الإخلال بالحقل السياسي)، أو يخلّ بوظيفة حلبة السياسة، فعلاً فاسداً. ويعني ذلك أن أشكال الفساد السياسي تتغير وتتبدل مع تغير وتبدل طبيعة الحيز العام، وتعقيد الحقل السياسي (المرتبط بتطور مقومات الحياة التي ازدادت تعقيداً عبر التاريخ)، وتعقيد أدوات العمل في حلبة السياسة وشروطه المتوائمة مع احتياجات الحقل السياسي.

نحتاج هنا إلى تفكيك مجموعة العلاقات التي أخذناها عن أرندت حول الخلود، والسرمدية، والحقل السياسي، وحلبة السياسة، والحقل العام، والعالم، والحرية. من نظرة متفحصة، يتضح أنها ليست علاقات شديدة التعقيد. فالحياة، كما تقول أرندت مقتبسة شيشرون، تقع بين الولادة والموت،^[21] والعلان يقعان في هذا العالم الذي يربط الماضي بالمستقبل عن طريق الحياة. وتشكل استدامة هذا الارتباط إمكانية للسرمدية، وهي سرمدية يعتمد تحققها على تحقق الحياة واستدامتها. وتتطلب الاستدامة حقلاً للحرية، ينتج معه الحقل السياسي (الذي يشكل الوجه الآخر لحقل الحرية)، ذلك لأن الحقل السياسي هو شرط لتحقيق الحياة ذات المغزى في الحقل العام (الذي يعبر عما هو مشترك بين الحيوانات المستقلة للأفراد، ويشكل شرطاً لاجتماعهم، ويمر بتحويلات وصولاً إلى ما نطلق عليه الحيز العام)، أي تلك الحياة التي يمكن أن تترك أثراً في التاريخ (أي تمتد إلى المستقبل - تصبح خالدة).

هكذا يبقى أمر واحد لم يشكل عنصراً في هذه السلسلة الشرطية: حلبة السياسة. فهي عنصر غير عضوي في سلسلة عناصر الحياة السالفة الذكر، بل هي ناجمة عن شكل تنظيمي مستدخل إلى منظومة العالم، قائمة على تقسيم العمل، وهو تقسيم للعمل يخلّ بافتراض تكافؤ الناس في الحقل العام، على اعتبار عدم تكافؤهم في الحيز الخاص. لذلك يتكرر التحذير من بطش المشتغلين في حلبة السياسة، ومن توسعهم نحو الحقل السياسي عن طريق فرض أدواتهم «المبسّرة» عليه (وهو ما نراه بوضوح في عصرنا الراهن من النزوع المتطرف نحو حوكمة الأمور التي لا تترك مجالاً لحكمة الناس ولا لاجتهادهم. فالسياسيون ومن خلفهم «يضبطون» الأمور، وهو ما أردناه أعلاه

[21] Ibid, 62.

من تحذير أرندت المبكر من استبدال الاجتهاد بالابتسار في الحقل السياسي الذي يهدد بإلغاء السياسة،^[22] وبالتالي الحرية.

بأدر المفكرون إلى تصميم نماذج كثيرة لدرء هذا الخطر، أشهرها، وأوسعها انتشاراً هو تقسيم حلبة السياسة (فصل السلطات). بيد أن تطور علاقات الإنتاج التي وصلت إلى مرحلة الرأسمالية، حيث استبدلت عملية الإنتاج الموجهة نحو الاستهلاك (الحفاظ على الحياة) بعملية إنتاج موجهة نحو التبادل (التجارة)، أدى إلى خلل في عملية استدامة الحياة، والإضرار، بالتالي بالسياسة. تكتب أرندت:

ربما لا يوجد هناك شهادة أوضح على خسارة الحقل السياسي في العصر الحديث من فقدان شبه الكلي للاهتمام بالخلود، وهي خسارة يطفئ عليها ظل فقدان المتزامن للاهتمام الميتافيزيقي بالسرمدية.^[23]

إن علاقة الإنسان الوحشية مع الطبيعة، التي فرضها النظام الرأسمالي، والتي أنتجت الإبادة الجماعية للبشر كفعل ممنهج ومخطط (كما هو الحال في احتلال الأمريكتين، وأستراليا، وفلسطين، وكما هو حال النظام النازي)، وأنتجت التلوث البيئي على مختلف مستوياته، وأنتجت الاحتباس الحراري، وأنتجت الأوبئة والأمراض المعاصرة، تسير باتجاه إنهاء احتمالية السرمدية والخلود. ويعني ذلك، بطبيعة الحال، فشل السياسة وفسادها.

أدت الحادثة إلى تحول الحقل العام إلى حيز عام؛ ليس لأن الأخير لم يكن موجوداً أصلاً. فالتمييز بين الخاص والعام هو شرط الحفاظ على المجتمع المتفاعل (في الحيز العام) وعلى استقلال الفرد الذي يعبر عن عضويته وطبيعته التي تشكل شرطاً لاجتماعه. ولكن التحول صار في مرحلة الحادثة في وظيفة الحقل العام التي تطلبت تعريفاً ومعاملة جديدين للحيز الخاص، تطلبا البناء الأيديولوجي للحيز العام بشكل مفصول اعتباطياً وقسرياً عن الحيز الخاص. كان هذا الفصل

^[22] حنة أرندت، في السياسة وعداً، ترجمة معز مديوني (بغداد: منشورات الجمل، 2018)، 158.

^[23] Arendt, *The Human Condition*, 55.

ضرورياً من أجل ضمان حصانة الحيز الخاص الذي استحوذ في الحقبة الرأسمالية على وسائل الإنتاج، الاجتماعية بطبيعتها، وجعل منها ملكية فردية خاصة مقدسة تشكل أي محاولة للاستفادة الجماعية منها (عدا استخدامها لاستغلال العمل المأجور) اعتداء يشكل مخالفة جسيمة للقانون (المبتسر) الذي يحميها.

هكذا يصبح جلياً منبع التعسف والمبالغة في الفصل بين الحيزين العام والخاص، من جهة، وإحكام القانون في الحيز العام لضبطه بشكل يلغي امتياز الاجتهاد المتعلق بالحقل العام/السياسي من جهة أخرى. وتطورت عملية صياغة الحيز العام وضبطه ووضع القيود عليه وإغلاقه إلى شكلها الأمثل لقرون عدة، وهو الدولة القومية. ولذلك، فإن الدولة القومية فاسدة بحكم التعريف، فهي تقوم على الفصل والعزل والهيمنة والسلطة.

وبطبيعة الحال، فإن فساد السياسة ليس هو ذاته فساد الأفراد (أو الجماعات). ففساد السياسة يشبه الوباء الذي تتوجب مجابهته، ولكن هذه المجابهة لا تغني عن علاج أولئك الذين أصابتهم العدوى. سيبقى النظام الرأسمالي موبوءاً بالفساد، مثله مثل كل نظام قائم على غياب المساواة وقمع الحرية. ولكن الجسم البشري الممتد تاريخياً،^[24] سيعمل على مقاومة العدوى، وينجو جزئياً، إلى حين التغلب على الوباء. ولاستكمال التمثيل هذا، يشار إلى قدرة الوباء على التبدل وتشكيل الحصانة عن طريق الطفرات، ولذلك، فمن الطبيعي، إضافة إلى نقاشنا أعلاه حول تغيير أشكال الفساد بتغير الحقل السياسي، أن نجد تبدلات في أنماط الفساد نتيجة الطفرات التي ينتجها، في مراحل معينة، صراع الفساد مع الذين يقاومونه.

ويتفاقم الفساد مع تفاقم الابتسار المتجسد في أدوات التحكم البنوية التي تتطور في حلبة السياسة، وازدياد اللامساواة والتفاوت

^[24] على الرغم من كل التحولات التي عرفتتها المجتمعات، والفروق بين المراحل التاريخية المختلفة، هناك مكون إنساني مستمر ومتصل بشكل، بالضرورة، عنصراً من العناصر التي تتم إعادة إنتاجها في خضم عملية إعادة الإنتاج للبشرية، ويقع هذا المكون بعيداً عن المحددات الأيديولوجية وخارج حلبة السياسة في مكان ما في الوعي اليومي وفي الحياة اليومية (في الحقل العام).

في الثروة، والانقضاء على الحريات، والعدوانية نحو الآخرين ونحو الطبيعة. ويشكل التحكم، والتفاوت، واللاحرية، والعدوانية، وكلها متفاقمة، أسباباً للأزمات التي تعصف بالبشرية والتي تهدد بفنائها. وبهذا المعنى، فإن مراحل الأزمات الكبرى، كتلك التي تعيشها الحقبة النيوليبرالية، تشكل مخاضاً ناجماً عن الصراع الداخلي لهذه المنظومة، سيؤدي، حتماً، إلى إحدى نتيجتين: إما إلغاء الحقل السياسي (فناء البشرية)، وإما ترميم الحقل السياسي وتعافيه. فيصبح من الضروري، في ضوء ذلك، دراسة واقع الفساد في المرحلة الراهنة.

الفساد السياسي في الحقبة النيوليبرالية

ترتبط التحولات التي شهدتها الحقبة النيوليبرالية، كمرحلة من مراحل النظام الرأسمالي، بطغيان المصالح التي تحتاج إلى تغيير دور الدولة القومية التي أنشأها النظام الرأسمالي نفسه، بعد أن باتت الدولة القومية تشكل عائقاً أمام نمو هذا النظام. فالنظام الرأسمالي وصل درجة من الشراهة، يحتاج معها إلى التهام ليس فقط ما يمنحه إياه العائد على رأس المال، بل العائد على ما لم يُستثمر بعد، ويعني ذلك استغلال قوة العمل التي لم تعمل بعد. ويتطلب ذلك أن تكف الدول، وبشكل مطرد، عن حماية مواردها الطبيعية، ومواردها البشرية، وعن تخصيص بعض الموارد لرفاه سكانها. فـ«الحماية» والرفاه يشكلان تهديداً على نمو العائد على رأس المال، ولذلك باتت الدولة القومية التي ابتدعها النظام تشكل خطراً عليه. هذا هو ما يمكن استنتاجه من دراسة توماس بيكيتي الشهيرة التي تشير إلى وجود تناقض هدام في بنية النظام الرأسمالي،^[25] والتي تؤكد، على الرغم من استخدامها لمقاربة مغايرة لمقاربة ماركس، استنتاج الأخير أن النظام الرأسمالي يحمل في طياته بذور فوائده. ويمكن الوصول إلى الاستنتاج نفسه من ملاحظة واقع دول تنفق المليارات على السلاح، ولكنها لا تمتلك أسرة كافية في المشافي لمواجهة وباء (جائحة فيروس كورونا) تم التحذير من حتميته مرة

^[25] بيكيتي، رأس المال في القرن الحادي والعشرين.

تلى للمرة على مدى عقدين. إن من اللافت ما ورد في التقرير الأول للمجلس العالمي لرصد التآهب الذي انعقد في أيار/مايو 2018:

... ثمة توليفة من الاتجاهات العالمية، بما في ذلك انعدام الأمن وأحوال الطقس القاسية، تؤدي إلى تفاقم المخاطر. ... فقد تزايدت الفاشيات على مدار العقود العديدة الماضية، ويظل احتمال الإعلان عن طارئة عالمية من الاحتمالات المرجحة. وإذا صح القول إن ما الماضي سوى مقدمة للمستقبل؛ فهناك تهديد حقيقي بوقوع جائحة سريعة الانتشار شديدة الإماتة بأحد الممرضات التنفسية، فتقتل ما بين 50 و80 مليون شخص وتقضي على ما يقرب من 5% من اقتصاد العالم. ... والعالم غير متأهب لذلك.

...

وقد استعرض المجلس العالمي لرصد التآهب، في تقريره الأول، توصيات صادرة عن أفرقة ولجان سابقة رفيعة المستوى بعد جائحة الأنفلونزا H1N1 للعام 2009 وفاشية الإيبولا للفترة 2014-2016 إلى جانب التقارير المكلف بإعدادها وبيانات أخرى. وتقدم النتيجة لمحة سريعة عن وضع العالم من حيث قدرته على منع وقوع خطر صحي عالمي واحتوائه. وقد نفذت العديد من التوصيات التي خضعت للاستعراض تنفيذاً يعثره الضعف، ولا تزال هناك فجوات خطيرة.^[26]

هذا هو بالضبط ما تفضي إليه النزعة لتعظيم العائد على رأس المال، دون حساب لحياة البشر وصحتهم. واللافت أيضاً، هو أنه حتى بعد استئشراء فاشية كورونا، ظل معيار نمو الاقتصاد (أي، في حقيقة الأمر، العائد على رأس المال)، هو المعيار الأساس للمدى الذي تقرره

^[26] المجلس العالمي لرصد التآهب، عالم معرّض للمخاطر: التقرير السنوي عن التآهب العالمي للطوارئ الصحية (جنيف: منظمة الصحة العالمية، أيلول/سبتمبر 2019)، 6،

https://apps.who.int/gpmb/assets/annual_report/GPMB_Annual_Report_Arabic.pdf

الدول لتحمل تبعات الفاشية من مرض وألم وموت. إن حاجة الحقبة النيو ليبرالية إلى هذه التحولات تنبع من طبيعتها، إلى درجة لا يرى فيها أبناء هذه الحقبة أن هناك خلافاً في الأولويات. فيتحدثون عن البطالة، وحاجة الناس إلى العمل (حتى مع خطر المرض والموت) لأن التوجه إلى العمل هو مطلب ممكن، ولكن استخدام ثروات كبار الأغنياء لإغالة العاطلين عن العمل بسبب الجائحة ليس خياراً إلا بالقدر الذي يرغب فيه هؤلاء الأغنياء طوعاً (من باب الإحسان). وكان حاجة الناس إلى العمل بأجر طوعية هي الأخرى!

وتنشأ عن طبيعة الحقبة النيو ليبرالية متطلبات، يتجسد بعض منها في تغيير دور الدولة، وتغيير مهمة سلطتها بالتالي. ويطال هذا التغيير جوانب مختلفة (متناقضة شكلاً أحياناً) تتراوح بين إزالة الحواجز أمام حركة التجارة والأموال التي باتت سلعة رئيسية في النظام الرأسمالي المعاصر، وبين وضع القيود على حركة الأموال لضمان تجفيف موارد الجهات المتهمّة بالإرهاب، الذي ترعرع بدوره في ظل الوصفة النيو ليبرالية القاضية بتوحيد الأسواق وتفتيت الهويات.

وفي العالم العربي أدى فشل السياسات التنموية إلى أزمات في ثمانينات القرن الماضي، وقام الاتجاه السائد بلوم القوى الوطنية لإبراء ذمة الإمبريالية من المسؤولية عن الفشل، حسب تعبير علي قادري، الذي يضيف:

يشكل الفساد اللازمة التي طالما يرددها الاتجاه السائد. لكن التدخل الخارجي في القضايا الوطنية عبارة عن جزء من البنى الطبقيّة التي تشكل الدولة وسياساتها. ويتطلب الفساد سياقاً مسانداً لعملية تجيير غير شرعية للأرصدة العامة لخدمة أهداف خاصة - وهو سياق وفره تبني السياسات النيو ليبرالية، وبخاصة ربط العملة بالدولار في حسابات رأسمالية وتجارية مفتوحة، في سياق مؤسسي، جرى اختطافه مسبقاً من قبل طبقة برجوازية الدولة.^[27]

[27] Ali Kadri, *The Unmaking of Arab Socialism* (London and New York: Anthem Press, 2016), 67.

لقد أدت هذه التحولات، والحاجة إلى تغيير دور الدولة ومهمة السلطة اللتين نجمتا عنها، إلى خلق شرح وتناقض بين الطابع التمثيلي للسلطة من جهة، ما يُفترض من تمثيلها لمصالح شعبها،^[28] وبين الدور التمثيلي لأجهزتها التي تُعنى بتمثيل وتنفيذ مصالح الاحتكارات العالمية وحماية مصالحها وأمن منشأتها بدرجة تفوق، بشكل واضح للعيان، أمن المواطنين وحماية السيادة التي فقدت «قدسيته» من جهة أخرى. وهي فقدت «قدسيته» ليس لأنها اندثرت، فلولا السيادة لما كانت هناك حاجة للدولة، ولكنها فقدت «قدسيته» لأنها غيرت «معبودها» وحولته من الشعب (السيد الأصلي) والأرض (الوطن - معيار اجتماع الشعب) إلى «المستثمر» وعلى وجه الخصوص «المستثمر الأجنبي»، وبشكل أدق «المستثمر بلا جنسية». ذلك لأن الجنسية تفترض شيئاً من الولاء للوطن، ولكن لا يوجد لدى الاحتكارات ولأى للأوطان. فلذا أعتقد أن من الأدق أن تتم الإشارة إليها على أنها «الشركات بدون جنسيات» بدلاً من «الشركات متعددة الجنسيات» أو «الشركات عبر الوطنية». وينبع هذا التفضيل ليس من المعايير المتعلقة بتسجيل الشركات ومقراتها المعلنة، بل من واقع الحال المتعلق بالتهرب الضريبي، والاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار، وطوعية «المسؤولية الاجتماعية» وما إلى ذلك.

وليس هذا التمييز لفظياً وحسب، بل هو يعكس سمة جوهرية من سمات المنظومة النيوليبرالية التي تحولت فيها شعوب بأكملها فعلياً إلى «بدون» (بغض النظر عن حملهم لوثائق المواطنة - أي بغض النظر عن كونهم مواطنين أو «بدون» شكلياً)،^[29] لأن دولها تخلت عنها، ولأن وراء هذه الدول أسياداً جدداً هم أيضاً «بدون»، ولكنهم «بدون - أسياد» يطمحون إلى إعادة تشكيل العالم، بحيث يصبح فيه «البدون»

^[28] لأن الادعاء بتمثيل الشعب يشكل شرطاً شكلياً للسيادة، تدعي كل الحكومات (بما في ذلك غير الديمقراطية) تمثيل شعوبها والسهر على مصالحها. حول هذا الموضوع يمكن، على سبيل المثال، مراجعة:

Mlada Bukovansky, *Legitimacy and Power Politics: The American and French Revolutions in International Political Culture* (Princeton and Oxford: Princeton University Press, 2002), 1-14.

^[29] في هذا النص يشير مصطلح «بدون» (بين الأقواس المعقوفة) إلى البدون فعلياً بغض النظر عن وضعهم القانوني المتعلق بحيازتهم لجنسية دولة ما أو غيابها.

هم «الرعية» وإدارات الشركات هي «الراعي» (السيد). لقد باشرت هذه الشركات التصرف على هذا الأساس، وينعكس ذلك في دعاياتها، وفي تعبيرها عن «ذاتها». فقد باتت توسع رعايتها من رعاية الفرق الرياضية والمهرجانات إلى رعاية «الناس» الذين باتوا يتغذون على خدمات هذه الشركات التي تتراوح بين «وسائل التواصل الاجتماعي» والاتصالات، ومنصات التعليم عن بعد، وصولاً إلى «المواطنة الإلكترونية» التي تشترط الانتماء إلى شركات الاتصالات كشرط للتواصل مع مؤسسات الدولة، وإلى آلية مفضلة (وسائل التواصل الاجتماعي) يتم تشجيعها للتواصل بين أفراد المجتمع الذي هو قيد التحول من رعية لدولة إلى زبائن لشركات.

وتقوم «وسائل التواصل الاجتماعي»^[30] بتحويل مستخدميها «البدون» إلى سلعة يتم تسويقها بين الشركات (على أنهم زبائن محتملون)، ويصبح اجتماع البشر مشروطاً بوسيط افتراضي لا يمكن الانتماء بدونه إلى «مجتمع المعرفة». وتشير عبارة «مجتمع المعرفة»، ضمناً، إلى «جاهلية» المجتمع الذي لا يستخدم منتجات التكنولوجيا الرقمية، وكأن المجتمع يعتبر «عارفاً» إذا كانت معرفته رقمية، أما المعرفة الأخلاقية، فلا مكان لها. ولا أستبعد أن تطلق مجموعة من التطبيقات الأخلاقية تشكل «نظاماً أخلاقياً افتراضياً» بديلاً للمنظومة الأخلاقية الاجتماعية. وحسب منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، فإن «مجتمعات المعرفة تتعلق بإمكانيات تحديد، وإنتاج، ومعالجة، وتحويل، وتعميم، واستخدام المعلومات لبناء وتطبيق المعرفة لأغراض التنمية الإنسانية».^[31] فنحن لا نعرّف ما هي مجتمعات المعرفة. نعرّف فقط هي بشأن ماذا، وحتى هذا يتم بعبارات هلامية، تؤدي، بالتأكيد إلى حصر الإنسانية في تقانة المعرفة، بدلاً من حصر إنتاج المعرفة في الإنسان!

^[30] يشكل تعبير «وسائل التواصل الاجتماعي» (التي تشكل خطراً داهماً على التواصل الاجتماعي البشري)، مثله مثل تعبير «التباعد الاجتماعي» إعلاناً ضمناً عن موت المجتمع الذي أعلنته مارغريت تاتشر سنة 1987، واستبداله بـ «الأفراد المسؤولين عن أنفسهم». أما مسؤولية هؤلاء عن أقرانهم «الأقل حظاً»، فهي موجودة بالقدر الذي يختاره المحظوظون من باب العطف!

^[31] IBE-UNESCO, "Knowledge Society," *International Bureau of Education - UNESCO (IBE-UNESCO)* (n. d.), accessed on 19 May 2020, <http://www.ibe.unesco.org/en/glossary-curriculum-terminology/k/knowledge-society>

وهكذا تصبح العبودية تجسيداً للعلاقة بين الزبون «البدون» والتقانة (وعلى رأسها «وسائل التواصل الاجتماعي») التي تحوّل الزبون إلى سلعة فاقدة للكرامة، خاضعة لشروط «الاشتراك». فهو يتحول قسراً بواسطة أدوات العبودية التقنية إلى مستهلك دائم. وتشكل هذه العبودية العلاقة الرئيسية في نمط «الإنتاج المعكوس» (أي نمط الاستهلاك) الذي يطلق عليه «اقتصاد المعرفة». وأقول «معكوس» لأن المعرفة الكامنة، والتي يتم الترويج لها في «مجتمع المعرفة» و«اقتصاد المعرفة» (الذي يقوم على اشتراط العمل - أحد الحقوق الأساسية - بالتقانة مضافة إلى المهارة)، هي معرفة مفرّغة من إرادة الذات العارفة، لا تستطيع أن تحافظ على استقلالها الذاتي أو حتى تساهم في حمايته. وإضافة إلى ذلك، يتحول الإنسان إلى جزء من السلع المباعة، لأنه ما عاد يبيع قوة عمله وحسب، بل جزءاً من حياته.^[32]

ولما كان الاستقلال يشكل شرطاً للكرامة وعماداً للسيادة الأصلية التي تقوم على الوعي الاجتماعي الذي يشكل شرطاً لمفهوم المجتمع ولمفهوم السيادة، ناهيك عن السمة الإنسانية، فإن ما يطلق عليه «مجتمع المعرفة» هو، في الحقيقة، مجتمع الزبائن المشاركين بالتعريف عن أنفسهم كسلع للتداول بصفاتهم مالكي «رأس مال اجتماعي» قابل للتداول. أما ما يطلق عليه «اقتصاد المعرفة» فهو اقتصاد استهلاك أعضاء مجتمع المعرفة المستعدين لاستهلاك ما لم يُنتج أصلاً من سلع افتراضية الطابع في السوق الافتراضي. ويشكل الواقع نقيضاً للسوق الافتراضي يجب طمسه، واستبداله بواقع افتراضي يبدو فيه القهر ذاتياً. فيذهب المضطهدون إلى «جلسات علاج» من أجل أن يتعلموا كيف يمكنهم التخفيف من حدة ووطأة «مشاكلهم» الداخلية التي تجعلهم غير مؤهلين للانضواء تحت راية «مجتمع المعرفة»، ويكتشفون أن استهلاك «الجلسات» سيرشدهم إلى أدوات خارجية للتمكين (يملكها المحظوظون)، عليهم استبطانها ليصبحوا مؤهلين. وتشمل هذه الأدوات تهدئة النفس، والسكون، وتفريغ الطاقة السلبية،

^[32] لنقاش الآليات التي تتحول فيها حياة الإنسان وجودتها وشروطها إلى مكون من مكونات الربح، الذي يجنيه رأس المال في الحقبة النيوليبرالية ضمن ما يعرف باقتصاد الفضلات، انظر: Kadri, *Imperialism with Reference to Syria*.

والتخلص من بضعة من الصفات البشرية، بينها عنف «البدون»، لتتم الإلتاحة السهلة لاحتكار العنف من قبل «البدون - الأسياد».

هكذا تصبح العلاقة بين المواطن (الزبون «البدون») والسلطة مشروطة بتلقي خدمات وسيط «بدون ذي سيادة» (شركة اتصالات مثلاً) تضع قيوداً وضوابط على السلطة ذات السيادة الخاضعة لـ «بدون - سيد»، الذي يمتلك السيادة الفعلية على المواطنين الزبائن «البدون» وينفذها من خلال السلطة، التي باتت فعلياً ممثلاً للـ «بدون - السيد» في ضبط المواطن - الزبون «البدون». أي أن عملية التمثيل التي تضطلع بها السلطة تستمر، ولكنها تقلب اتجاهها من حماية المواطن ورعاية مصالحه (بغض النظر عن الدرجة التي يتم فيها تشويهه وتحويل هذه المصالح) إلى حماية مصالح «المستثمرين البدون». ويجدر الانتباه هنا إلى أننا لم نناقش المعضلة التاريخية المتعلقة باكتشاف المصالح الحقيقية للمواطنين وآليات التعبير عنها وحمايتها، ولكننا نناقش انقلاب اتجاه عملية التمثيل (من يمثل من؟ ويحميه ممن؟).

لقد أصبح المواطن مخدوعاً، فقد تم التغيير به. وذلك، لأن السلطة السياسية قد «باعت» حقوقه التي اتُّمِنَت عليها إلى جهة ثالثة ليست مساءلة. وهكذا تكون السلطة خائنة للأمانة، وذلك هو مصدر فسادها، ولذلك فإن هذا الفساد هو في الأساس فساد سياسي. أما عملية الخداع فتتم بالتدريج ليس لأنها مؤامرة، أو سحر على مراحل، ولكن لأنها فعل بنوي يتشكل من عناصر وجزيئات كثيرة تربطها علاقات تحتاج إلى أن تنمو في الوعي الذاتي لكي تُستَبطن. وتتطلب، أيضاً، الانتقال من جيل إلى آخر لكي تتم إعادة إنتاجها بعد استبطانها، وكأنها مكون عضوي في حياة المجتمع. ويتطلب كل ذلك انتشار الفكرة في «الرعية - القطيع»، لتصبح فكرة سائدة.

وتتم التحولات البنيوية على مستويات ثلاثة هي بطبيعتها متداخلة ومتقاطعة: الناس الذين يتحولون من مواطنين إلى زبائن؛ والسلطة التي تتحول من تمثيل الشعب إلى رعاية «البدون»؛ والشركات التي تتحول من موضوع للتشريع والحكم إلى ذات تمتلك السيادة الفعلية على القطيع. وتتجلى هذه التحولات في مظاهر وتفاصيل مختلفة، فالناس يصبحون أكثر طاعةً وأقل تنوعاً وأكثر تفتناً يمتلكون نبعاً لا ينضب

من الهويات التي تتاح لهم. وهكذا يتحولون من مواطنين في الدولة إلى متلقي خدمات أولاً، ثم يصبحون زبائن لمقدمي الخدمات. وتتحول خياراتهم الحياتية من خيار التمرد على السلطة من عدمه إلى الخيار بين ضبط النفس أو التمرد على طبيعتها، في سعي إلى قهر المعوقات الكامنة فيها والتحول إلى رقيب عليها (وزنها، وخطابها، ومظهرها، وأداؤها، وغير ذلك). وإذا ما أدركوا الذي يحصل، وتمردوا، يصبحون «متطرفين»، يجب إقصاؤهم، أو إعادة تأهيلهم.

أما السلطة فتتحول من ممثل للشعب يشرّع ويحكم ويقضي إلى مدير على الشعب ينظم ويراقب ويعاقب وفق أنظمة اشترتها السلطة على حساب الشعب من «البدون - الأسياد» (الذين يعرضون بضائعهم عبر وسطاء يطلق عليهم اسم «مستشارين»)، تضمن تحويل أعضاء الشعب من مواطنين إلى «بدون». وتقوم السلطة باستخدام هذه الأنظمة بتحويل وظيفتها من حماية مصالح حاملي الجنسية إلى حماية مصالح «البدون - الأسياد»، وتحويل ذاتها إلى زبون لدى «البدون - الأسياد». وفي خضم هذه التحولات، تتحول السلطة من مالكة أدوات القمع الشرعية إلى أداة للقمع يديرها سيد غير مواطن. ويؤدي هذا الاختلاط إلى نشوء وحدة حال بين أداة القمع القديمة والسلطة السياسية القديمة (التي كانت تدير أداة القمع قبل أن تتحد معها)، فتصبح السلطة الجديدة «أمنقراطية». وتفسر وحدة الحال هذه المكانة الخاصة والطغيان غير المسبوق للأجهزة الأمنية، التي باتت تقود الدول على اختلاف مشاربها بدون انقلابات عسكرية أو ما يشبهها. فما حصل هو أن دور الدولة تقلص، نتيجة انقلابه، ليطمهي مع دورها الأمني، ما يفسر الطابع العنيف وغير المرن ليبروقراطية الدولة الجديدة التي تعيش وراء ستار ما يطلق عليه «متطلبات النظام» (system requirements)، والذي يشير مباشرة إلى التكنولوجيا، ولكنه في الواقع يشير أيضاً إلى «المؤسسة» (the establishment) وإلى الجهاز الأمني، وإلى مصالح أولئك الذين يقفون وراء المؤسسة. ومما يدل على هذا التصور، الدور الذي لعبته أجهزة الاستخبارات في مكافحة جائحة كورونا، والذي تم إبرازه بشكل استثنائي. لقد بات بالإمكان تصور تماهي «المؤسسة» مع الجهاز الأمني بشكل واضح وجلي.

وتبقى التحولات البنوية لدى «البدون - الأسياد» هي الأعقد بسبب

هلاميتها، ولأن فاعليتها أقوى بكثير مما يبدو عليه تنظيمها الشكلي، ولأنها بعيدة عن المساءلة وتحظى بدرجة عالية من الخصوصية التي يتم الحفاظ عليها وحمايتها. وبطبيعة الحال، تساهم هذه المواصفات في تذكية نظريات المؤامرة، ولكن هذه النظريات، في الوقت الذي تلعب دور إثارة الناس وعواطفهم، إلا أنها لا تساهم في توجيه أصابع الاتهام بأي اتجاه محدد، بل تضع هالة من الضبابية على المتهمين، وتحميهم من الانكشاف، والمساءلة. يعمل «البدون - الأسياد» من خلال آليات شرعية (أو على الأقل قانونية). ويدرك أي دارس للأُمور أن الاحتكارات والشركات الكبرى تقف وراء الكثير من الأنظمة والسياسات والتشريعات في دول مختلفة. كما أنها تعمل من خلال المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واليونسكو، ومن خلال المؤسسات الأممية غير الحكومية مثل منظمة الشفافية الدولية، وأنها تعمل، أيضاً، من خلال مؤسسات الأمم المتحدة عن طريق تبني حكومات عديدة سياسات مواتية لمصالح هذه الشركات في المحافل الدولية.

وعلى الرغم من قدرتها على التأثير القوي على القرارات في الأمم المتحدة، فإنها أنشأت مجموعة من المؤسسات والمحافل البديلة، مثل منتدى دافوس، ومجموعة العشرين، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. تتسم هذه المؤسسات والمحافل كلها بأنها تقوم على قاعدة عدم المساواة بين الدول، ولا تستند قاعدة عدم المساواة على أسس العراقة، أو التاريخ، أو الحق، بل على أسس الاقتصاد والقوة. وتنعكس مصالح «البدون - الأسياد»، على سبيل المثال، في اتفاقيات منظمة التجارة الدولية، وفي قوانين تشجيع الاستثمار في دول عديدة، وفي قوانين وأنظمة الضرائب، وفي عمليات الترويج للاحتكارات الكبرى التي باتت شريكاً في حياة الناس، وباتت شعاراتها، ولغتها، ورموزها، جزءاً من الحياة اليومية. لاحظوا مكانة شركات أمازون وأبل وجوجل في حياتنا: إن كوكا كولا التي شكلت رمزاً للهيمنة على الأذواق في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، باتت تبدو متواضعة مقارنة بالعمالقة الجدد. أصبحت هذه التحولات تشكل جزءاً «عضوياً» من بنى اقتصادات الدول، إذ تغلغت في البنى الاقتصادية والسياسات وتمت إعادة إنتاجها محلياً، بحيث باتت تبنيها يعني فرص العمل (التي ما فتئت تصبح نادرة)، وبات التخلي عنها يعني البطالة (التي تُوَرَّق الأنظمة السياسية كافة). لقد أصبح الحفاظ

على مالكي ومشغلي «وسائل التواصل الاجتماعي» شرطاً للحفاظ على المجتمع (أي أن هذه «الوسائل» اصطلت بجانب الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء في هرم ماسلو).

أحد المؤشرات على دخول هذه السياسات والمصالح التي تعكسها إلى دورة إعادة الإنتاج الاجتماعي، هو تغلغلها وهيمنتها على خطاب التعليم والتعليم العالي. أصبحت الوثائق الداخلية لجامعة مثل جامعة بيرزيت، التي تفخر بكونها جامعة غير تجارية وغير ربحية، تضع مواصفات «الوسم التجاري» (branding) لشعارها وكيفية إظهاره بشكل مطابق للمواصفات، علماً أن هذه الجامعة استخدمت على مر تاريخها أدوات تفصيلية لتنظيم عملها تحوي وصفاً دقيقاً ومتسلسلاً لتنسيق المراسلات وتنظيم النشاطات، وغيره، ولم تكن تطلق على هذه الأدوات مصطلح «الوسم التجاري». واستبدل أسبوع فلسطين الثقافي في الجامعة بيوم التسوق، وأصبح بيل غيتس (الذي ترك مقاعد الدراسة الجامعية ليؤسس شركة أصبحت احتكارية بشهادة محاكم عديدة)، وزوكيربرغ (الذي دفع تعويضات في قضية احتيال أقامها عليه طلاب من جامعة هارفرد، ناهيك عن إشكالية برنامج فيسبوك الذي يملكه)، يشكلان نموذجاً تطمحه الجامعة لخريجها. أما موضوع الجنسية - «البدون»، فعبر عن نفسه بوضوح حين تحولت الجامعات من تصنيف الطلاب الوافدين من دول أخرى على أنهم أجانب إلى تصنيفهم على أنهم «دوليون».

هكذا يتضح أن بنية «البدون - الأسياد» متعددة المستويات ومرنة، وهي بنية هلامية عنكبوتية منتشرة ومتغلغلة في المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية والحصرية الانتقائية المشار إليها أعلاه، وفي مؤسسات التعليم والمؤسسات الثقافية. ناهيك عن العالم الافتراضي الذي يتسم هو الآخر ببنية عنكبوتية، بحيث تصعب مواجهتها. ولذلك، فإن الحركات المناهضة لهذه البنية تمكنت من الوصول إلى بعض رموزها (المتاحة) دون الوصول إليها، فهي لم تتمكن من تحديد خط المواجهة معها. فعلى سبيل المثال، فإن جل ما تمكنت أن تقوم به «حركة احتل» (Occupy Movement)، كان أن نظمت احتجاجات ذات طابع رمزي أمام وول ستريت، ولكنها لم تتمكن من التضييق على مضاربي الأسهم.

إمكانية النزاهة السياسية في بنية فاسدة سياسياً

كما استخلصنا في النقاش حول «تطور الفساد السياسي» أعلاه، فإن النظام الرأسمالي، بتحولاته عبر تاريخه وصولاً إلى الحقبة النيوليبرالية، هو مؤسس للفساد. فإن كان النظام الرأسمالي يقوم على تحويل الناس، والأشياء، والخدمات، وقوة العمل، والنقود، وغيرها إلى سلع تباع وتشترى، فما الذي يمنع الناس في ظل هذا النظام من تحويل الانتماء (انتماء السلطة على الصالح العام، على سبيل المثال) إلى سلعة يكون المؤمن، حين يبيعها، «ريادياً - فاسداً»؟ وإذا قلنا إن هذا النظام «أفضل الشرور» أو إنه قدرنا، ينشأ سؤال عن طبيعة العملية التمثيلية (بصرف النظر عن ديمقراطيتها)، التي لا تتورع فيها النخب السياسية عن التضحية بحياة الناس في سبيل إنكاء حروبها الداخلية واستخدام الناس وقوداً لها. وبعد التحقق من أنه لا بديل عن عملية التمثيل (أي وجود حلبة السياسة - السلطة)، تنشأ الأسئلة حول إذا ما كان بعض السياسيين فاسدين وبعضهم الآخر ليس فاسداً (أو أقل فساداً)، أم أن فسادهم محتوم؟ وإذا لم يكن محتوماً، فكيف يمكن مكافحته على الرغم من فساد النظام الرأسمالي برمته؟ وهل بالإمكان تصور حقل سياسي نزيه على الرغم من فساد السياسيين أو بعضهم؟ وما الذي يمكن أن يحول دون فساد غير السياسيين السياسي؟

نجد في الكتابات حول موضوع الفساد إجماعاً على ضرورة مكافحته، يرافقه ضمناً أو نصاً، الإقرار بأن لا بديلاً (راهنأ على الأقل) عن الرأسمالية، والقبول بالتمثيل (حلبة السياسة) مبدأً وواقعاً. وبدون الخوض في النقاش حول قدرية الرأسمالية (أي أنها راهنأ تشكل قدراً محتوماً للبشرية) أو التمثيل (السلطة)، ولنفترض جدلاً أننا قبلنا بالأمرين سواء لأنهما محتومان أو لأننا ندرك عدم قدرتنا على إيجاد بدائل أفضل لأي منهما، يبقى السؤال: ما الذي يجعلنا واثقين من إمكانية غياب الفساد (النزاهة)، ومن إمكانية مكافحته؟ فإذا كان تفاوت الثروة قدراً، ووجود السلطة محتماً، فإن السعي وراء النفع الخاص (الريادة)، حتى حينما يضاد هذا السعي النفع العام، يكون محتوماً أيضاً.

هكذا يتضح أن علينا جعل النقاش على مستويات عدة (تشمل الفرد، والمجتمع، والنظام السياسي، والنظام الاقتصادي)، وعدم الاكتفاء بأحدها. إن أي معالجة جزئية أو اختزال لموضوع الفساد، بعزله عن قضيتي السلطة السياسية والنظام الاقتصادي-الاجتماعي، ستكون قاصرة لأنها ستعالج الظاهرة دون أسبابها وسياقها. ويعيدنا ذلك، بطبيعة الحال، إلى السؤال حول دور النظام السياسي.

على الرغم من تنوع الأنظمة السياسية، فإنها تشترك جميعها في سمة وجود سلطة تمتلك وسائل القمع، وصنع قرارات تمس سكان بلد معين (وقد تكون لها تبعات خارج نطاق البلد - مثل أن تقرر شن عدوان على بلد آخر للحصول على ما يعرف بريغ الحرب). بيد أن آليات مساءلة السلطة السياسية تبقى، إجمالاً، في نطاق بلد فيه شعب يقبل (حتى لو على مضض، أو مرغماً) بهذه السلطة. وهو بذلك يمنحها الشرعية، على الأقل من منظار القانون الدولي والمنظمات الدولية، التي على الرغم من أنها تستمد سلطتها من شرعية أعضائها غير أنها تضيف على ممثليهم المعتمدين لديها شرعية، ربما تفوق تلك التي بقيت لديهم في بلادهم (وهي الحالة الدارجة في الدول الريعية).

ولهذا السبب، فإن إبقاء النقاش حول فساد النظام السياسي محصوراً في نطاق الدولة، يخدم إمكانية استبدال الشرعية الداخلية (المتأتية عن الشعب) بشرعية خارجية (منبعها ومعاييرها خارج البلاد). وقد بات استخدام هذه الإمكانية دارجاً في الحقبة النيوليبرالية، التي شهدت محاولات متواترة لتغيير طبيعة القانون الدولي بطرق ووسائل مختلفة باتجاه إعلاء شأن ومكانة الشرعية المستمدة خارجياً، ودورها في العلاقات الدولية.

وهكذا يمسي الاستنتاج جلياً: أدت المرحلة النيوليبرالية إلى إحداث تحولات من شأنها دفع السلطات السياسية نحو الفساد السياسي، كونها تخون الأمانة وتعكس الدور المنوط بها فتقوم بحماية مصالح «البدون-الأسياء» بدلاً من حماية مصالح الشعب، وكونها تقوم بتجيير سلطتها (غير القابلة للتجيير) على الشعب إلى جهة ثالثة، وتحول نفسها من سيد إلى أداة. وتضطر، بعد هذا كله، إلى الاعتماد على

الشرعية الخارجية التي تستقيها من علاقتها الزبونية مع «البدون-الأسياء»، بدلاً من الشرعية الداخلية المستقاة من الشعب؛ ما يؤدي إلى اهتراء الأخيرة، فتصبح السلطة السياسية أسيرة الشرعية الخارجية، لا بديل لديها عنها.

ويعني ذلك أمرين: تستشري ظاهرة الفساد السياسي في الحقبة النيوليبرالية لأسباب بنيوية، لا مناص منها في أغلب الحالات في دول الجنوب بسبب غياب الاستقلال أصلاً، ولكن العلاقة بين الفساد والمُفسد تتم عبر وسطاء من بين دول الشمال، وتصبح هذه الدول فاسدة بحكم التعريف، لكونها مُفسدة. وبعبارة أخرى، فإن أنماط الاستعمار الجديد المرافقة للمرحلة النيوليبرالية تفرض الفساد السياسي، ويؤسس الأخير لأشكال الفساد الأخرى. ولا يعني ذلك أن الفساد السياسي مقصور على الحقبة النيوليبرالية، ولكنه محتوم فيها لدى كل من ينضوي في منظومتها. وينتج عن ذلك، منهجياً، ضرورة ربط ظاهرة الفساد السياسي بالبيئة الاستعمارية الجديدة.

والأمر الثاني هو أن دراسة الفساد يجب أن لا تتم على أساس ولاية الدولة، لأن أسبابها وتبعاتها تقعان خارج نطاق هذه الولاية، فظاهرة الفساد هي الأخرى «بدون».

يبقى السؤال عن إمكانيات النزاهة في بيئة فاسدة. والإجابة الواضحة هو أنه من غير الممكن الوصول إلى بيئة نزيهة في ظل النظام الرأسمالي، ناهيك عن مرحلته النيوليبرالية. بيد أن مقاومة أسباب الفساد تبقى ممكنة بالطبع، وتبقى موضوعياً متوقعة، أو حتى حتمية، وعلى الأقل ضرورية، بسبب وجود فئات واسعة متضررة في المجتمع. ويمكن القول بوجود وجهين لهذه المقاومة: أحدهما يتعلق بما يمكن أن نطلق عليه، تمييزاً، النضال المطليبي والسياسي الداخلي المتعلق بالمساواة، والتعليم والصحة، والخدمات، والضمان الاجتماعي، والحريات، وغيرها من الأمور التي أوصلت عدداً من الشعوب، لا سيما في العالم العربي، إلى مرحلة الحراك الثوري. أما الوجه الثاني، فهو الوجه الذي كان مزدهراً في الحقبة التي عرفت بمرحلة تفكيك الكولونيالية، أو حقبة حركات التحرر الوطني، والتي تعود اليوم في ثوب مواجهة الاستعمار الجديد على النطاق العالمي بأشكال متعددة يتعلق بعضها بقضايا المناخ، وبقضايا توفير الدواء

لشعوب الدول الفقيرة، وبعضها بمواجهة التدخل الأجنبي. فقد نشأ مؤخراً، على سبيل المثال، ائتلاف باسم «التقدمية العالمية»، يهدف إلى توحيد وتنظيم وحشد القوى التقدمية خلف رؤية مشتركة تسعى إلى خلق عالم جديد.^[33]

وبهذا المعنى، يكون كل نضال تحرري، يستهدف الحفاظ على السيادة وعلى ممارسة الحق في تقرير المصير، ومن أجل استقلالية عملية تقرير المصير الوطني، نضالاً ضد الفساد السياسي. بيد أن النضال الوطني التحرري لا يغطي عملية مكافحة الفساد السياسي كلها، لأن أسباب الفساد وتظاهراته لا تقتصر على الدوافع الاستعمارية وأشكالها، بل لها دوافع وأشكال أخرى مثل الاستغلال الطبقي، والاستعمار الجديد، والتمييز العنصري، والوحشية إزاء الطبيعة، وغيرها الكثير. ولذلك، فإن النضال ضد أشكال الاستعمار الجديد، ومن أجل البيئة، والحفاظ على الحياة وعلى الكوكب، ومن أجل المساواة بين الناس والجماعات والشعوب، وغيرها من نضالات تحررية، هو في صلبه نضالات ضد الفساد السياسي، على المستويات المحلية والوطنية والعالمية.

إن «طهارة» الحقل السياسي هي رديف النزاهة السياسية. وتعني الطهارة، هنا، غياب الشوائب التي تعترض إنجاز وظيفة الحقل السياسي المتمثلة في نهاية الأمر في الحفاظ على الإنسانية، وعلى الحرية، وعلى تحقيق الإرادة الحرة للمجتمع الإنساني، وضمان استدامتها. ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى أن الحقل السياسي هو الذي ينشئ حلبة السياسة ويحدد وظيفتها. وإذا كانت حلبة السياسة الدارجة اليوم، ما تزال في جُلها مؤطرة في نطاق الدولة القومية، فإن هذا التأطير لا يشمل جميع وظائفها، فهناك أيضاً حلبة للسياسة الدولية. كما أن نطاق الإطار (القومي) هو نطاق عابر مرتبط

^[33] تم الإعلان عن هذه الحركة في 11 أيار/مايو 2020، ولها مجلس يضم في عضويته شخصيات تقدمية بارزة من أنحاء العالم، نذكر منها على سبيل المثال، نعموش تشومسكي (الولايات المتحدة الأمريكية)، وخالد علي (مصر)، وفرناندو حداد (البرازيل)، وسيرشكو خوفات (كرواتيا)، وأرون داتي روي (الهند)، ونعمومي كلاين (كندا)، وأرطغرل كركتسو (تركيا)، وفيجاي بارشاد (الهند)، وأهداف سوف (مصر)، وفواز طرابلسي (لبنان)، وياروس فاروفاكيس (اليونان)، وآخرين.

بالحقبة الرأسمالية، ويجب أن لا يشكل الحقل السياسي، الذي بإمكانه استخدام أنماط أخرى من حركات السياسة للقيام بالوظيفة الإدارية الضرورية طالما بقيت ضرورية. وليس من المستحيل تصور حقل سياسي بدون حلبة سياسية، فهي عبارة عن «عنصر غير عضوي في سلسلة عناصر الحياة»، كما ناقشنا أعلاه، تحت عنوان «تطور الفساد السياسي».

الحاجة إلى تأطير نظري بديل

إن المنظومة التي أنتجت الرأسمالية، في العقود الأخيرة، وعلى رأسها النيوليبرالية، هي ذاتها البيئة التي تشكلت فيها المعرفة والتصورات، بما فيها السياسية، وفي رحمها ستتشكل نواة المستقبل، وقد بدأ المخاض. لن تستطيع الحقبة النيوليبرالية أن تعيد إنتاج نفسها كما هي، وإن لم تنتج طفرة تمكن البشرية من البقاء، ستجابه حضارتنا الإنسانية الفناء. أما الطفرة فلها إمكانيتان: إما منظومة أكثر شراسة وتطرفاً من النيوليبرالية؛ أو منظومة تنحى نحو العدالة والمساواة وإزالة أشكال الهيمنة والتحكم، تشمل تحجيماً لحلبة السياسة عن طريق قطع الجسور بينها وبين المال، وإلغاء الدور السياسي لرأس المال (قدر الإمكان).

ويشكل التصور عن السياسة مفصلاً مركزياً من مفاصل الحقل السياسي في شكله المقبل، الذي علينا أن نصممه. ولن أجد مواصفات أقرب إلى ما يمكن أن تنتجه المعرفة الراهنة، وليس لدينا مرتكز غيرها، عن الحقل السياسي في المستقبل، من تلك التي وصفها إعلان التقدمية العالمية: عالم ديمقراطي، مناهض للاستعمار، عادل، متساوٍ، متحرر، تضامني، مستدام، واع بيئياً، سلمي، ما بعد رأسمالي، مزدهر، وجمعي (تعددي).^[34] ولكن إحراز أي تقدم في أي من هذه الاتجاهات يتطلب مكافحة الفساد السياسي، لتتمكن الإرادة الحرة من تشكيل الحقل العام بواسطة الحقل السياسي، مع إعادة

^[34] التقدمية العالمية، «من نحن»، التقدمية العالمية (د. ت.)، تاريخ الوصول: 18

أيار/مايو 2020،

<https://progressive.international/about/ar>

تشكيل حلبة السياسة وإرجاعها إلى وظيفتها ومنعها من الهيمنة على الحقل السياسي.

من بين المقومات المختلفة لحركة بهذا الاتجاه، التحرر من التصورات الدارجة عن الفساد التي ناقشناها أعلاه تحت عنوان «قصور التعريف الدارج». وبدون ذلك سنبقى في غياهب معزل تشكله مفاهيم وتعريفات واتفاقات لفهم الفساد باتت، هي ذاتها، حواجز تعيق الرؤية الواضحة. فعلياً مغادرة المعزل، والخروج إلى فضاء المعرفة الرحب، والنظر إلى القضية من منظور مختلف، من خارج المقاربات الدارجة (البراديغم). ونحتاج في ذلك إلى التحرر من القيود الإستمولوجية التي تفرضها علينا الأيديولوجيا السائدة، التي ترى في الفساد مرضاً وليس ظاهرة، تحاول اجتثاثه دون اجتثاث أسبابه، وغذائه، وحاضنته. من الغرابة بمكان ألا تعالج الأدبيات التي تتناول موضوع الفساد ومكافحته منابعه، أو ما يمكن أن نطلق عليه الاقتصاد السياسي للفساد. ويزداد هذا الخطر وضوحاً مع تحول ما نراه مرضاً إلى وباء، وقد حصل هذا التحول بالفعل، فبات علينا مواجهة المرض بخطة شاملة.

في علم الجريمة يدرسون الدوافع، ولكن في نقاش جريمة الفساد، تبدو الدوافع وكأنها أمراً مفروغ منه. ففي الوقت الذي نجد أن الأدبيات المعاصرة لا تعالج أسباب ودوافع ظاهرة الفساد بأي درجة من الجدية، باستثناء الإشارة إلى عبارات دالة مثل أن «السلطة تُفسد» (وتتوفر دراسات قليلة حول الموضوع): يمكن أن نجد أن الإجابات حول دوافع الفساد على الشبكة العنكبوتية تراوح بين «الضعف البشري»، أو أن الفاسدين إما يكونون «فاسدين أصلاً»، أو نتيجة «ضغط الأقران»، أو لأن في الفساد «مغريات». وباختصار، يبدو، حسب الخطاب الدارج، وكأن دوافع الفساد تكمن في الطبيعة البشرية. وللمقارنة، يمكن الإشارة إلى أن أسباب أمراض عديدة تكمن فعلاً في الطبيعة البشرية، ولكن ذلك لم يمنع الأطباء من البحث عن آليات يتم تطويرها من أجل الوقاية من هذه الأمراض. لا يكتفون بذلك، بل يحاولون التدخل من أجل درء مخاطر الأمراض واجتثاثها. ولكن، يبدو، أن هناك إدراكاً ضمنياً لأسباب «ميتافيزيقية» وراء ظواهر الفساد، لا يجوز طردها! ربما لأنها تجسد جزئياً مقدّسات حدثية

ليبرالية رأسمالية تشكل طواطم في النظام العالمي الراهن. بيد أن هذا النظام قيد الانهيار، ولا جدوى من التمسك بطواطمه حتى لأولئك المستفيدين منه، إلا إذا كانوا، كما أسلفنا، مهووسين فيه حسبما أوردناه أعلاه نقلاً عن جيجك عن لاكان.

وللخروج من المعزل إلى فضاء آخر أكثر رحابة (أو للتخلص من حالة الهوس)، والنظر إلى موضوعه الفساد السياسي من منظور مغاير للمقاربات الدارجة، سأقترح مقاربة تتلخص في ثلاثة أمور مركزية لتحديد المنهجية الضرورية لفهم الفساد السياسي.

الأمر الأول يتلخص في الابتعاد عن مفهوم «الفساد» لفهم الفساد السياسي. فالافتراض بأن الفساد السياسي هو شكل من أشكال الفساد، ليس بالضرورة صحيحاً. فالرجل الآلي ليس شكلاً من أشكال الرجال، بل هو نوع من أنواع الآلات. والأخلاق الفاسدة ليست نمطاً أخلاقياً، بل هي تظهر للفساد في غياب الأخلاق. وهكذا، يمكننا النظر إلى الفساد السياسي على أنه نمط من أنماط السياسة (وهو النمط السائد). وعليه، فإن المقاربة المقترحة تحدد مغزى الفساد السياسي في «السياسة الفاسدة». والسياسة الفاسدة، هي سياسة لا تؤدي الغرض الذي صممت لتؤدي السياسة. وليس المقصود من هذه المقاربة إقصاء الفساد السياسي عن نطاق الفساد، ولكن المقصود من هذه المقاربة المنهجية هو التحرر من القيود التي يفرضها النمط الدارج في مقاربة الفساد. ويوصف آخر: المقصود هنا هو الانتقال من المقاربة الليبرالية - الاقتصادية للفساد إلى مقاربة اجتماعية - اقتصاد سياسية للفساد السياسي.

والأمر الثاني هو أن الفساد السياسي يرتبط بالسياسة في عمومها وليس بالنظام السياسي وحده، فيجب عدم اختزال السياسة (بما في ذلك اختزال فسادها) في النظام السياسي (وفي شخوصه). إن رفع احتكار النخب السياسية عن السياسة ضروري للديمقراطية. فالسياسة لا تعمل (بشكل فاعل على الأقل) بدون سيادة، والسيادة مصدرها الناس (الذين يشكلون المجتمع والشعب) وليس النخب وحدها. وبالتالي، فإن احتكار السياسة هو احتكار للسيادة، والمعنى الملموس و«السياسي» لذلك هو الطغيان الذي هو فساد سياسي. ولذلك، يجدر تجنب مقاربة الفساد بمفاهيم قائمة على الفساد

السياسي، بل يتوجب أخذ مفهوم السياسة بمعنى مختلف عما هو مقتصر على النخب السياسية ومتمحور حولها. أي أن مكافحة الفساد السياسي تتطلب، بالضرورة، ديمقراطية السياسة، وليس وضع مزيد من الحلول المبسرة لها.

وإضافة إلى أهمية تحرير السياسة من الاحتكار لأغراض توسيع نطاق دراسة الفساد السياسي لتطال أنماط وأشكال الفساد السياسي الممكنة كافة، فإن ديمقراطية السياسة تؤدي إلى التخلص من الحاجة إلى «تعزيز المشاركة السياسية». فالفعل السياسي لن يكون مشاركة في نطاق «غريب»، بل يشكل جزءاً لا يتجزأ من نشاطنا اليومي. إن إعادة السياسة إلى الحقل السياسي، بدلاً من اختطافها ووضعها في الحجر في الحيزات الخاصة للنخب (السياسية والمالية) الفاعلة في حلبة السياسة، تسهم في نفي حالة الاغتراب السياسي التي تنشأ عن إقصائنا عن الحقل السياسي (العام)، الذي يشكل شرطاً لطبيعتنا الاجتماعية.

يلعب النشاط السياسي الهادف للناس دور المناعة الضرورية لمقاومة تشكل عناصر البيئة الحاضنة للفساد السياسي، وفي مقدمتها الإقصاء والتهميش. ولذلك، فإن الإصرار على فهم السياسة بمعناها اليومي المتعلق بالجميع، يشكل مقدمة ضرورية لمكافحة الفساد، والتخلص من تبعاته السلبية على حقوق الإنسان، والمساواة (التي تشكل شرطاً للديمقراطية ونتيجة لها)، والتخلص من تبعاته السلبية على التنمية والتحرر. إن ربط الفساد السياسي بعلاقته بالنظام السياسي ومؤسساته وشخصه ونخبه (المعنى الضيق للسياسة)، يجعل من الصعب تتبع أثر هذا الفساد على الجوانب التي تمس الحياة اليومية للناس، وهي الجوانب التي تمثل التبعات الأخطر والأكثر ضرراً للفساد بأشكاله.

ولكن من الضروري الانتباه إلى أن تبني تعريف واسع للسياسة والفعل السياسي، تعريف غير مقتصر على حلبة السياسة، وأن الإقرار بعدم اقتصر الفساد السياسي على أفعال النخبة السياسية وأصحاب المناصب، لا يغيران من كون وجود حلبة السياسة، وتناولها على الحقل السياسي، يشكلان شرطاً ضرورياً للفساد السياسي. «إن فقط بوجود السياسة (ذات البنية المنظمة إلى حد معقول)، يمكن الحديث عن الفساد

السياسي».^[35] وبكلمات أخرى، فإن التقسيم الاجتماعي للعمل الذي يُنتج بنية النظام السياسي (حلبة السياسة)، يشكل شرطاً للفساد، ولكنه ليس مسرحه (على الرغم من أنه مصممه). ذلك لأن الهيئات التي خلقها المجتمع لنفسه للسهر على مصالحه، وعلى رأسها سلطة الدولة، «تحوّلت مع الزمن، تحقيقاً لمصالحها الذاتية الخاصة، من خادمة للمجتمع إلى سيدة له».^[36] إن الشكل الأكثر وضوحاً (النموذج) لفساد السياسة هو إحلال ممثلي الشعب (مديرو حلبة السياسة) أنفسهم مكان الشعب (عناصر الحقل السياسي)، وتحويل الأخير الذي تم انتمائهم على إدارته إلى حيز خاص بهم (ملك لهم)، يسمحون للناس باستخدامه (أحياناً).

يأتي هنا الأمر الثالث، وهو متعلق بالتصور حول الصالح العام. فالصالح العام يختلف حسب السياق بطبيعة الحال. وحين نتحدث عن الصالح العام داخل المؤسسة، تختلف الاعتبارات عنها عند الحديث عن الصالح العام للبلاد. فلا مكان لصالح عام كوني في عالم الطبقات والدول والحدود والتنافس والحروب. «فعندما تتشكل جميع السياسات من تضاربات في المصالح، فإنَّ الطريقة الوحيدة للحفاظ على وهم القليل من 'المصلحة العامة' العالمية هي من خال التمييز بين الوجود الطبيعي والإشكالي للمصالح الخاصة داخل الحياة السياسية».^[37] ولكن المصالح الخاصة تبقى خاصة، ولا مجال لفحص «صحتها» في سياق الحياة العامة. ما يمكن فحصه، هو شرعيتها حين تتعلق بالحقل العام (السياسي).

في السياق الفلسطيني، يعاني الحقل السياسي من الهيمنة الخارجية، ومن التدخل الأجنبي المفرط، الذي تكتسب فيه سلطته السياسية شرعيتها من مصادر خارجية (على الرغم من وجود مصادر داخلية). كما يعاني من ظواهر الولاء لجهات خارجية سواء بسبب الاحتلال

[35] Mark Philp, "The Definition of Political Corruption," in *Routledge Handbook of Political Corruption*, ed. Paul M. Heywood (Abingdon, UK and New York: Routledge, 2015), 25.

[36] فردريك إنجلز، «مقدمة (الحرب الأهلية في فرنسا)»، في: كومونة باريس، تأليف كارل ماركس، ترجمة فارس غصوب (بيروت: دار الفارابي، 1975)، 25.

[37] بيتر براتسيس، «الفساد السياسي في زمن الرأسمالية العابرة للحدود: من الاستقلال النسبي للدولة إلى عبء الرجل الأبيض»، في: الفساد السياسي: إعادة النظر في المفهوم، تحرير باسم الزبيدي (بيروت: معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان - جامعة بيرزيت، 2021)، 172. [الفصل الخامس في هذا الكتاب].

وعملائه، أو بسبب الإصلاحات الهيكلية التي فرضها عليه المانحون، أو ما شابه. إذ، يتماهى الصالح العام مع الصالح الوطني بدرجة كبيرة، ويصبح التماهى مع المصالح الخارجية المتناقضة مع المشروع التحرري أو المعيقة له هو أساس الفساد السياسي، وليس مخالفة القوانين التي صدرت في ظلها عن جهات استعمارية، أو أعيدت صياغتها تحت مؤثرات استعمارية جديدة وبقيود استعمارية. وبكلمات أخرى، هناك فساد سياسي (وغير سياسي) مفروض على المستعمرين، وليس نابعاً عن إرادتهم، ولا ناجماً عن طبيعتهم كما أسلفنا أعلاه.

ويتضح هنا أنه من الواجب إعطاء وزن للمكون الإرادي في الفعل الفاسد. ففي الحالتين الكولونيالية، والكولونيالية الجديدة (بما في ذلك مشاريع الإصلاح الهيكلي التي شكلت الآلية الأكثر انتشاراً للهيمنة الإمبريالية على دول الجنوب)، تكون القوانين والظروف والإملاءات هي المفسدة، ويكون الفعل الفاسد (على الأقل جزئياً) استمراراً أو تنفيذاً لظروف خارجة عن الإرادة. فكما أشار آرثر كوستلر في عبارته الشهيرة فإنه «إذا كانت السلطة تُفسد، فإن العكس أيضاً صحيح؛ فالاضطهاد يفسد الضحايا، وربما بطرق أكثر حذاقة، وأشد تراجيدية». ولذلك، فإن المكون الإرادي (الذي يلغيه الاضطهاد، أو يعيد تشكيله)، يجب أن يشكل جزءاً من فهمنا للفساد السياسي. ولذلك، فالمقترح هنا هو تعريف الفساد السياسي ليس من خلال نتائجه (بمعنى من المستفيد منه)، بل من خلال آليات سيرورته: دوافعه، واعتباراته، وقانونيته/أخلاقيته، ومن ثم فقط سيرورته: تبعاته غير العرضية.

يشكل التمييز بين العام والخاص أساساً مهماً في حسم التناقضات في المصالح، وما ينجم عنها من مخاطر الفساد (الكامن في إعلاء شأن المصلحة الخاصة على المصلحة العامة في الفعل المتعلق بالحيز العام). وهي بالمناسبة مخاطر تزداد كلما ازداد التفاعل بين الحيزين، فتزداد فرص الفساد، على سبيل المثال، في عمليات الخصخصة التي يتم بموجبها نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، أو في عمليات التعاقد من الباطن (حين يتم تكليف القطاع الخاص بإنجاز مهام لصالح القطاع العام أو بدلاً عنه، كخدمات الصحة والتعليم، والأمن وما إلى ذلك)، أو في عمليات التوريد، أو التوظيف. ولذلك، فإن تنظيم هذه العمليات شكل أساساً لوضع النظم الإدارية والمالية ليبروقراطية القطاع العام في محاولة لدرء مخاطر الفساد. ولكن الإخلال بالتوازن عن طريق النقل بين القطاعين في محاولة لـ «دعم»

القطاع الخاص، يشكل بيئة خصبة للفساد، ودافعاً إضافياً ومصدر قوة لمحاولات التأثير على القانون بأشكال تخدم القطاع الخاص، ما يشكل فساداً سياسياً بالتعريف.

وفي جميع الأحوال، فمشكلة الفساد لا تحل بأدوات التشريع، والتنظيم، والتقنين، والتقننة وحدها. فقد كتب مونتسكيو في سنة 1777 «هناك نوعان من الفساد: أحدهما، حين يخالف الناس القوانين؛ والثاني، حين تفسدهم القوانين. والثاني شر لا شفاء منه، لأنه يكمن في الدواء ذاته».^[38] ويمكننا القول إن إمكانية نشوء الفساد من النوع الثاني، تحتم علينا إيجاد معالجة للفساد مستقلة ومختلفة عن الطرق والأدوات التي تم تطويرها في العقود الأخيرة، والتي اتكأت بقوة على تقننة تعريف الفساد، وربطه بالأنظمة والقوانين، وما إلى ذلك.

أما فساد القانون، فهو يفقدنا أحد أوضح المعايير، وأهم الأسس، المتفق عليها بإجماع كبير، لضمان النزاهة، ألا وهو سيادة القانون. ذلك أن فساد القانون في ظل سيادة القانون، يؤدي إلى فساد السيادة الناجم عن سيادة ما هو فاسد. وهي حالة تعرب عن ذاتها إما بانهيار الدولة (فشلها)، أو بالثورة. وتشكل هاتان الحالتان، بالتالي، النتيجة المحتملة للفساد السياسي على المدى البعيد، على الأقل نظرياً! فقد أوضح جون لوك منذ أكثر من أربعمئة عام مبرراً الحق في الثورة، أن أولئك الذين يخونون الأمانة ويتعسفون في استخدام سلطتهم التشريعية، هم المتمردون [وليس الثوار]، وأن الحرب عليهم [الثورة] هي في واقع الأمر إنهاء لحالة الحرب التي أعلنوها بتعسفهم.^[39]

وما يشير إليه هذا «الحق في الثورة»، هو أن مقياس الفساد في الفعل السياسي لا يتعلق بقانونية الفعل، بل بشرعيته. ويتسم التمييز بين القانونية والشرعية بالمركزية في نقاش الفساد السياسي. إننا

[38] Charles Louis de Secondat (Montesquieu), *The Spirit of Laws* (Indianapolis, Indiana: The Online Library of Liberty, 2004), 121.

[39] John Locke, "The Second Treatise: An Essay Concerning the True Original, Extent, and End of Civil Government," in *Two Treatises of Government and A Letter Concerning Toleration*, by John Locke, ed. Ian Shapiro (New Haven and London: Yale University Press, 2003), 199-200.

في حالة فساد القانون (فقدان شرعيته) مضطرون إلى الحكم على الفعل السياسي وفساده بمعايير ما قبل وضعية (غير مبتسرة)، أي بمعايير تأخذ الاجتهاد والفقه والشرعية بدلاً من القانون الوضعي للحكم على الأمور. فلم تُجدِ قانونية ودستورية تبوؤ الرئيس مبارك لمنصب الرئيس نفعاً، كما لم يُجدِ الصندوق الانتخابي الرئيس مرسي نفعاً من حيث شرعية حكمه الذي وجده المصريون مخيباً للآمال، ولم يروا في شرعيته ما يزيد على شرعية سابقة. ولذلك، فإنه، وبخلاف النقاشات القانونية التقنية التي ساقها كثيرون حول حق مرسي في إنهاء مدته، لم تُجدِ هذه الحجة أذاناً صاغية عند الجماهير التي نزلت إلى الشارع مطالبة بعزله (هذا، بالطبع، بمعزل، وبغض النظر، عما حدث بعد ذلك). ويتضح أن الشارع يلجأ في هذه الحالات إلى الحس السليم، وإلى الأخلاق، وإلى عدد من الأدوات الأقرب إلى الاجتهاد «استنباط القانون الطبيعي»، بعيداً عن الأطر الوضعية. ويشير ذلك إلى ضرورة شحذ الأدوات الأولية (ما قبل الوضعية) في معالجة قضايا الفساد السياسي من مثل الأخلاق، والطبيعة (بما في ذلك الكرامة الإنسانية)، والحس السليم، الذي لا تلجأ إليه النقاشات التي نراها في الأدبيات، ولكننا نستطيع تلمّسه بقوة في التصورات الشعبية.

وعلى الرغم من ذلك، وحتى لو قلنا إن الحس السليم هو ما يحدد الصالح العام، فإن السؤال حول من هو الذي يدرك الصالح العام يبقى مفتوحاً. ولأننا لن نجيب أبداً عن هذا السؤال بشكل وافٍ، تكون الإجابة الوحيدة الممكنة هي أن ما يراه الناس صالحهم العام هو الصالح العام (حتى لو كان معنى ذلك انتحاراً جماعياً). ولتفادي هذا النقص، يكون إدراك الصالح العام مشروطاً بالنقاش العام (الاجتهاد)، أي أنه في غياب النقاش العام يسود الفساد العام!! أو بكلمات أخرى، فإن الخطوة الأساس في مكافحة الفساد السياسي تكمن في تحفيز وتعزيز النقاش المجتمعي العام، وليس في تقنية (ابتسار) الموضوع والتعريف والقضية. وهو ما يؤكد أهمية مقولة تحرير السياسة من احتكار السياسيين! ففي تحرير السياسة انتصار للديمقراطية. أي أن مكافحة الفساد السياسي هي بناء للديمقراطية، ولا داعي للبحث عن العلاقة بين الأمرين، فهما وجهان لعملة واحدة، كما الحقل السياسي والحرية. ذلك لأنه كلما كانت السياسة صناعة شعبية (عامة)، بات الفساد السياسي غير ممكن.

والعكس صحيح، فكلما ازداد الفساد السياسي، تم إقصاء الشعب عن السياسة، وتوسعت حلبة السياسة.

ما من شك أن الاعتداء على دور الناس في صوغ مستقبلهم (أو تحقيق مصيرهم) عن طريق اختطاف السياسة واحتكارها، يشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان وأساسها، ويشكل تعدياً على الكرامة الإنسانية لكون عملية الاحتكار تعني إلغاء إرادة الناس، وهو ما يكافئ إلغاء إنسانيتهم. تبدو جلية مكامن الضرر المتأتي عن الفساد السياسي على الحريات، وعلى المساواة، وعلى الحقوق الأساسية. وهو ضرر يشكل، بالتالي اعتداءً مباشراً على حقوق الإنسان. وعلى ما يبدو، فإن الحاجة إلى «حماية» حقوق الإنسان تنشأ أصلاً من الفساد السياسي، وأن هذه «الحماية» غير قادرة على معالجة مرض الفساد السياسي، بل تقتصر على التخفيف من أعراضه.

نحو تعريف بديل لمفهوم الفساد السياسي

يمكننا، في ضوء النقاش أعلاه، أن نضع معالم تعريف للفساد يساعد على فهمه (تعريف للمفهوم). ويجدر التنويه إلى وجود حاجة إلى تعريفات عدة للفساد، يخدم كل منها وظيفة مختلفة. على وجه التحديد هناك أربعة مستويات وظيفية تتعلق بالفساد السياسي تحتاج إلى أربعة تعريفات مختلفة: التعريف الأول مفاهيمي، وظيفته تحديد المفهوم لغرض فهم ماهية الفساد السياسي، وهو تعريف غير معياري. الثاني، هو تعريف لتحديد الفساد السياسي، هدفه رسم حدود الفساد السياسي أو تحديد محتواه (الأفعال التي تنتمي إليه وتلك التي لا تنتمي إليه)، وهذا التعريف يجب أن يحتوي على مكون معياري. الثالث، هو تعريف يصلح لقياس الفساد السياسي، ويتسم بكونه معيارياً وقابلاً للتكميم. أما التعريف الرابع، فهو تعريف قانوني يصلح للفصل في المحكمة بشأن فساد الفعل ونية الفاعل، ويتسم هذا التعريف بكونه إجرائياً ومعيارياً.

وإذ نحن هنا بصدد التعريف الأول الذي يخدم فهم الفساد، نعي أن تعريف المفهوم ليس كافياً لتحديد الفساد، أو قياسه، أو اتخاذ الإجراءات

القانونية بشأنه، بيد أنه من غير الممكن أن نتجه إلى البحث في التعريفات التالية للفساد السياسي دون فهمه. التعريف المفاهيمي، وهو شرط لكل تعريف آخر، يبقى مجرداً، وسيحتاج إلى إضافة عناصر له عند استخدامه في سياق محدد ولأغراض محددة. فكما أسلفنا أعلاه في النقاش حول الصالح العام وحول المكون الأخلاقي للفساد، هناك أمور سيبقى الاختلاف حول أثرها مشروعاً. فبإمكاننا القول إن الفساد يضر بالصالح العام دون أن نتفق اتفاقاً تاماً، بالضرورة، على طبيعة الصالح العام. كما أن بإمكان التعريف أن يشير إلى دوافع شخصية، بيد أن الخوض فيها سيبقى على الأغلب عند مستوى التكهّنات.

وفي إشارة سريعة، فإن بالإمكان التفكير (غير متضمّن في هذه الورقة) في تعريف لتحديد الفساد بالانطلاق من محددات للوفاق الاجتماعي منعكسة فيما يتمخض عن الحقل السياسي مثل الوثائق الدستورية، أو الأمور التي تخضع لاستفتاءات عامة، وما شابه. ويمكن على هذا المستوى استخدام عناصر معيارية. ولكن هذا التعريف، وهو ضروري وظيفياً، لن يكون جامعاً لأنه سيشمل فقط ما تم التوافق بشأنه على ذلك المستوى الذي تم التوافق عليه (والذي يمكن أن يكون مجرداً). كما أن هذا النوع من التعريفات، يشكل إحدى أدوات الهيمنة. فقبول المعايير السائدة في الحقبة النيوليبرالية لفهم الفساد السياسي، يعنى في السياق الراهن القبول بالوفاق النيوليبرالي؛ وهو وفاق احتكارات، وليس وفاقاً وطنياً، ولا وفاقاً شعبياً، يعكس الفهم المشوه للسياسة كما تنعكس في الوعي السائد، وفي الوثائق السياسية. بيد أنه لا مفر من الانطلاق منه نحو التعريفات الأخرى.

التعريف الثالث الذي نحتاجه ولن نخوض فيه، هو تعريف إجرائي كما أسلفنا. الهدف منه هو تمكيننا من قياس الفساد السياسي من حيث انتشاره، وأثره، وضرره، وما إلى ذلك. وهو ضروري لصياغة السياسات المتعلقة بمكافحة الفساد السياسي، وتحديد مكانه العينية.

أما التعريف الرابع، فهو التعريف الذي يمكن بموجبه إطلاق التهم، وإظهار البينات، وإثبات الجريمة، ويجب أن يتسم بالصفات الضرورية للتعريف القانوني.

ويحتاج نقاش طبيعة وعناصر ومواصفات التعريفات الثلاثة الأخيرة إلى بحث منفصل لم تتسع له هذه الورقة، بل هي مقتصرة على التعريف الأول: تعريف المفهوم.

لنعود الآن إلى تعريف مفهوم الفساد السياسي. تجسيداً لنقاشنا أعلاه، فإن الفساد السياسي هو كل فعل سياسي إرادي يشمل خيانة للأمانة (غير أخلاقي) ويضر بالصالح العام عن طريق الإخلال بوظيفة السياسة التي تكمن في تحقيق الرؤية التي توافّق عليها، صراحةً أو ضمناً، كل من ينتمي إلى الحقل العام. ووفقاً لهذا التعريف، تشكل فساداً سياسياً خصوصاً تلك الأفعال التي من شأنها المساس باستدامة الحقل السياسي أو المساس بأيٍّ من المكونات الضرورية لعملية الاستدامة ضمن الرؤية المتوافق عليها (مثل المكونات الثقافية، والموارد الطبيعية، والبشرية، والمعرفة، والسيادة الوطنية)، بشكل يحرف مسار الحقل السياسي باتجاه المستقبل، ويضمن إعادة إنتاجه بالشكل والمحتوى المتوافق عليهما.

وبالتالي، من الأفعال التي تدرج بالضرورة تحت الفساد السياسي كل فعل من شأنه إقصاء أو تهميش أي عضو في الحقل العام (فرد أو جماعة) عن السياسة عن طريق المس بكرامته، أو حجب حريته؛ وكل فعل من شأنه الإخلال بالمساواة بين الناس، أو التقاعس عن جسر الهوة في الثروة، وفرص التعليم، وجودة الحياة؛ وكل فعل من شأنه تعريض المستقبل للخطر والإضرار بصالح الأجيال القادمة؛ وكل فعل من شأنه التنازل عن السيادة، أو الهيمنة عليها أو احتكارها (عن طريق احتكار السياسة من قبل السلطة، أو احتكار السلطة، أو احتكار أي آلية لصنع السياسات أو الإخلال بها)، أو احتكار الحيز العام أو إفراغه أو الإضرار به.

ولكيلا نختم هذا النص بالفساد، فبالإمكان صياغة تعريف للنزاهة السياسية يشكل ضدّاً لتعريف الفساد السياسي. هكذا يمكننا القول إن النزاهة السياسية تكمن في اعتبار كل ما يلزم من أجل ضمان ديمومة المجتمع البشري بالشكل الذي يتوافق عليه هذا المجتمع (أو أي جزء معرف منه) على أنه واجب سياسي (أخلاقي)

والقيام به بأفضل طريقة ممكنة. ويشمل ذلك الحفاظ على الحيز العام وعلى مخططاته التي تنشأ في الحقل السياسي، وعلى كرامة أعضائه؛ ما يضمن مشاركة متساوية ومتكافئة لأعضاء الحقل العام جميعاً. يبقى بعد ذلك السؤال حول «توطين» النزاهة (بمعنى وضع أسس محددة لضمانها على المستوى الوطني، وأخرى على المستوى العالمي أو الدولي) محتاجاً إلى إجابة، ولكن ذلك سؤال لبحث مستقل.

المصادر

- Amundsen, Inge. 1999. *Political Corruption: An Introduction to the Issues*. CMI Working Paper WP 1999:7, Bergen, Norway: Chr. Michelsen Institute. <https://www.cmi.no/publications/file/1040-political-corruption.pdf>.
- Arendt, Hannah. 1961. *Between Past and Future: Eight Exercises in Political Thought*. New York: The Viking Press, Inc.
- . 1998 [1958]. *The Human Condition*. 2nd Edition. Chicago and London: The University of Chicago Press.
- . 2005. *The Promise of Politics*. Edited by Jerome Kohn. New York; Toronto: Schocken Books; Random House of Canada Limited.
- Basic Income Earth Network. n. d. "Basic Income." *Basic Income Earth Network (BIEN)*. Accessed May 12, 2020. <https://basicincome.org>.
- Bukovansky, Mlada. 2002. *Legitimacy and Power Politics: The American and French Revolutions in International Political Culture*. Princeton and Oxford: Princeton University Press.
- IBE-UNESCO. n. d. "Knowledge Society." *International Bureau of Education - UNESCO (IBE-UNESCO)*. Accessed May 19, 2020. <http://www.ibe.unesco.org/en/glossary-curriculum-terminology/k/knowledge-society>.
- International Monetary Fund. April 2019. *Fiscal Monitor: Curbing Corruption*. Fiscal Monitor Reports, Washington D. C.: International Monetary Fund. <https://www.imf.org/en/Publications/FM/Issues/2019/03/18/fiscal-monitor-april-2019>.
- Kadri, Ali. 2019. *Imperialism with Reference to Syria*. Singapore: Springer Nature Singapore Pte Ltd.
- . 2016. *The Unmaking of Arab Socialism*. London and New York: Anthem Press.
- Locke, John. 2003. "The Second Treatise: An Essay Concerning the True Original, Extent, and End of Civil Government." In *Two Treatises of Government and*

- A Letter Concerning Toleration*, by John Locke, edited by Ian Shapiro, 100-209. New Haven and London: Yale University Press.
- Merriam-Webster Dictionary. n. d. "Politics." *Merriam-Webster*. Accessed May 15, 2020. <https://www.merriam-webster.com/dictionary/politics>.
- Miller, Seumas. 2018. "Corruption." Vers. Winter 2018 Edition. *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Edited by Edward N. Zalta. 21 September. Accessed May 3, 2019. <https://plato.stanford.edu/archives/win2018/entries/corruption/>.
- Montesquieu, Charles Louis de Secondat. 2004. *The Spirit of Laws*. Indianapolis, Indiana: The Online Library of Liberty.
- Moyn, Samuel. 2018. *Not Enough: Human Rights in an Unequal World*. Cambridge and London: The Belknap Press of Harvard University Press.
- Niculescu-Waggoner, Cristina. 2011. "The Negative Effect of Corruption on the Consolidation of Democracy." *Jack W. Peltason Center for the Study of Democracy, UC Irvine School of Social Sciences*. <https://www.democracy.uci.edu/files/docs/conferences/grad/2011/Cristina%20The%20Negative%20Effect.pdf>.
- Philp, Mark. 2015. "The Definition of Political Corruption." In *Routledge Handbook of Political Corruption*, edited by Paul M. Heywood, 17-29. Abingdon, UK and New York: Routledge.
- Rose-Ackerman, Susan. 2008. "Corruption." In *Readings in Public Choice and Constitutional Political Economy*, edited by Charles K. Rowley and Friedrich G. Schneider, 551-566. New York: Springer Science and Business Media, LLC.
- Shively, W. Phillips. 2018. *Power & Choice: An Introduction to Political Science*. 15th Edition. Lanham, Maryland and London: Rowman & Littlefield.
- Wei, Shang-Jin. February 1999. *Corruption in Economic Development: Beneficial Grease, Minor Annoyance, or Major Obstacle?* Policy Research Working Paper, Report No. WPS2048, Volume 1, Washington, D. C.: World Bank Group. <http://documents1.worldbank.org/curated/en/175291468765621959/pdf/multi-page.pdf>.
- Žižek, Slavoj. 2020. *Pandemic! COVID-19 Shakes the World*. New York and London: OR Books.
- أرندت، حنة. 2018. *في السياسة وعداً*. ترجمة معز مديوني. بغداد: منشورات الجمل.
- إنجلز، فريدريك. 1975. «مقدمة (الحرب الأهلية في فرنسا)». في: *كومونة باريس*، بقلم كارل ماركس، ترجمة فارس غصوب، 17-27. بيروت: دار الفارابي.

بيكيتي، توماس. 2016. رأس المال في القرن الحادي والعشرين. ترجمة وائل جمال وسلمى حسين. القاهرة: دار التنوير ومنتدى البحوث الاقتصادية.

التقدمية العالمية. د. ت. «من نحن». التقدمية العالمية. تاريخ الوصول 18 أيار/مايو، 2020.

<https://progressive.international/about/ar>.

المجلس العالمي لرصد التآهب. أيلول/سبتمبر 2019. عالم معرض للمخاطر: التقرير السنوي عن التآهب العالمي للطوارئ الصحية. جنيف: منظمة الصحة العالمية.

https://apps.who.int/gpmb/assets/annual_report/GPMB_Annual_Report_Arabic.pdf.

الفساد السياسي ومشكلة نسبية المعيار

جورج جقمان

تعني هذه الورقة بالفساد السياسي وإمكانية وجود معيار غير نسبي له، ينطبق بشكل كوني في نطاق محدد على الأقل، وانطلاقاً ممّا تكثّر الإشارة إليه في أدبيات الموضوع، حول صعوبة إيجاد تعريف متفق عليه لهذا النوع من الفساد باختلافه عن أنواع أخرى، وأسباب ذلك.^[1] وبخلاف التعريف الأكثر شيوعاً للفساد، وفي القطاع العام بشكل خاص، الذي يستند إلى معيار «استخدام المنصب العام لأغراض

^[1] حول إشكالية التعريف ومساعٍ مختلفة لمعالجتها، راجع على سبيل المثال لا الحصر: بشير ناظر الجحيشي، «الفساد السياسي: دراسة في علم الاجتماع»، *مجلة العلوم التربوية والنفسية (مجلة الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية)*، عدد 104 (2014): 455-408؛ إكرام بدر الدين، «ظاهرة الفساد السياسي»، *الفكر العربي: مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية* 14، عدد 71 (أذار/مارس 1993): 48-25؛ ابتسام محمد العامري، «ظاهرة الفساد السياسي: أسبابها وتأثيراتها وسبل معالجتها (الصين أنموذجاً)»، *مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية* 2، عدد 7 (تشرين الثاني/نوفمبر 2010): 111-88؛ John A. Gardiner, "Defining Corruption," in *Political Corruption: Concepts and Contexts*, 3rd edition, ed. Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston (New Brunswick, New Jersey and London: Transaction Publishers, 2007), 25-40; Mark Philp, "The Definition of Political Corruption", in *Routledge Handbook of Political Corruption*, ed. Paul M. Heywood (Abingdon, UK and New York: Routledge, 2015), 17-29; Paul Heywood, "Political Corruption: Problems and Perspectives," *Political Studies* 45, no. 3 (1997): 417-435.

المنفعة الشخصية»، أو صياغات أخرى تفيد بالمعنى نفسه، الذي لا يبدو أنه يعاني من نفس نوع مشكلة التعريف المرافقة للفساد السياسي، حتى لو طاوله النقد من منظور آخر، وبخاصة اقتصراره على القطاع العام، وأن هذا في الواقع موقف سياسي أو أيديولوجي بحد ذاته، نظراً لقصره ما هو «سياسي» على القطاع العام.^[2] لكن معالجة هذا الجانب تخرج عن نطاق هذه الورقة، كما تخرج، أيضاً، معالجة الفساد في القطاع الخاص بشكل مفصل، الذي يلزمه نقاش مستقل، باستثناء الإشارة إلى النظام الاقتصادي الحالي المعولم، وارتباطه بالمعيار المقترح للفساد السياسي. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفساد في القطاع الخاص داخل الدولة، مرتبط، أيضاً، بطبيعة العلاقة بين القطاع الخاص والنظام السياسي وآليات اتخاذ القرارات فيه، كما سيتبين من بعض الحالات التي سأشير إليها.

(1) مفهوم الفساد السياسي

وسأبدأ بالدخول مباشرة بعدد من الأسباب التي تصعب وجود تعريف متفق عليه للفساد السياسي.

1. نجد في معظم الكتابات حول الفساد السياسي الإشارة إلى الحاجة لتمييزه عن الرأي والموقف السياسي، نظراً لأنه يجعل الاتفاق على تعريف للفساد السياسي متعذراً أو حتى ممتنعاً بسبب التباين الممكن في الرأي السياسي، ومن ثم إثارة مشكلة النسبية في التعريف مباشرة. فعلى سبيل المثال، قد يرى البعض أن القبول بحل الدولتين يشكل فساداً سياسياً لأنه يتخلى عن الحق في كامل فلسطين، ويقبل بوجود دولة إسرائيل على 78% من أراضي فلسطين الانتدابية. لكن، من جهة أخرى قد يورد متبني حل الدولتين مجموعة كبيرة من الحجج تبرر هذا الموقف، لا حاجة لإيراد جميعها هنا لأنها

^[2] مضر قسيس، «نحو تحرير مفهوم الفساد السياسي»، في: الفساد السياسي: إعادة النظر في المفهوم، تحرير باسم الزبيدي (بيروت: معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان - جامعة بيرزيت، 2021)، 97-147. [الفصل الثالث في هذا الكتاب].

معروفة بما فيه الكفاية. ويكفي القول إن هذا المثال وأمثلة أخرى عديدة، تدخل أطراف المحاججة في نقاش قد لا ينتهي، أو أن ينتهي دون التوصل إلى اتفاق، مثل ما إذا كان من المفضل للفلسطينيين في مناطق الـ 48 الترشح لانتخابات الكنيسة أم مقاطعة هذه الانتخابات. هذا النوع من النقاش قد لا ينتهي، ومن غير المرجح أن ينتهي، لأن جانباً أساسياً من مواقف الأطراف المتحاججة ليس مبنياً فعلاً على الحجج المقدمة، بل مبني، إلى حد ما، على قناعة تعتبر مبدئية بغض النظر أحياناً عن النتائج العملية المترتبة عن الموقف.

إذاً، يثير هذا التمييز بين الفساد السياسي والرأي السياسي الحاجة إلى معيار متفق عليه، أو معيار موضوعي مستقل عن الموقف أو الرأي السياسي. لذا، يتم في الكثير من الأحيان اللجوء إلى القانون أو الدستور كمعيار لتحديد ماهية الفساد السياسي، على سبيل المثال لا الحصر، لكن هذا يسعف في بعض حالات الفساد السياسي، وليس جميعها، أو حتى معظمها كما سنرى.

2. تبرز صعوبة أخرى أمام إيجاد تعريف مناسب للفساد السياسي، وتتمثل في تعدد الأنظمة السياسية واختلافها في عدد من الحالات عن بعضها البعض، إلى درجة تجعل تعريفاً واحداً ينطبق على جميعها غير ممكن. فتوجد دول ديمقراطية، ودول في طريق التحول نحو الديمقراطية، ودول فيها ثورات تسعى إلى التغيير، ودول يتم توارث الحكم فيها، ودول جمهورية سلطوية، تختلف فيها القوانين والدساتير والصلاحيات، وبالتالي يختلف معنى الفساد السياسي في كل منها وطبيعته. هذا إضافة إلى الجانب الثقافي والعرفي الذي ربما هو الأهم، وذلك من حيث أنه قد يسمح في بعض الثقافات بممارسات تعتبر فساداً في بلد ما، ولا ينظر لها بالمعيار نفسه في بلد آخر. على سبيل المثال، قد يعتبر في بلد ما تقديم هدية لسياسي كتعبير عن العرفان مقابل خدمة ما تقع ضمن نطاق صلاحيته، نوعاً من الكياسة واللفظ الاجتماعي المعهود أو حتى المطلوب في حالات من هذا

النوع، أو أن القيم الاجتماعية بفعل عصبية القرابة تملي إعطاء أولوية في التوظيف لأقرباء، أو بعض منهم على الأقل، بينما يعتبر فساداً صريحاً في بلد آخر. ويعتبر هذا التفاوت بين الثقافات على نطاق كوني أحد أسباب مشكلة نسبية التعريف، وإن لم يكن السبب الوحيد.

3. قد يتبين أن هناك خياراً آخر لتعريف ماهية الفساد السياسي يتمثل في سؤال الجمهور حول ما يعتبرونه فساداً سياسياً، أي إجراء استطلاع رأي حول الموضوع نظراً لأن شرعية النظام السياسي غير مستقلة عن نظرة المواطنين للنظام. لكن على الرغم من أهمية هذا الجانب، فإن أي استطلاع رأي من هذا النوع سيعكس فهماً ليس بالضرورة موحداً حول الفساد السياسي، وسيكون عرضة للخلط بين الرأي أو الموقف السياسي من جهة، وبين تحديد دقيق لماهية هذا النوع من الفساد من جهة أخرى، الأمر الذي سيؤدي إلى تباينات كبيرة أحياناً في الرأي تبعاً للموقف السياسي. إضافة إلى ذلك، سيبيدي الجمهور رأياً بناءً على المعلومات المتوفرة لهم أو تجربتهم الشخصية التي قد تختلف من فرد إلى آخر. وقد ينتهي الأمر بأن يحدد أغلبية من الجمهور نوعاً محدداً من الفساد، مثلاً الوساطة والمحسوبية في التعيين في القطاع العام على أنه الأهم أو الأكثر انتشاراً، الذي قد يكون أقل خطورة من أنواع أخرى بسبب عدم وجود معلومات علنية متوفرة لهم كان من الممكن أن تغير نتيجة الاستطلاع. وهذا أمر يحصل في عدد من استطلاعات الرأي في الدول العربية ودول أخرى. ولنا في بعض استطلاعات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان مثلاً؛ إذ رأى أغلبية من الجمهور في أحد الاستطلاعات أن الوساطة والمحسوبية تشكّلان أكثر أنواع الفساد انتشاراً في القطاع العام في فلسطين. هذا انطباع عام لدى الجمهور، قد يكون أو لا يكون صحيحاً من ناحية أنه الأكثر انتشاراً. هذا بمعزل عن أهميته الواضحة من ناحية أثره على نظرة الجمهور لشرعية السلطة السياسية ومصداقية سياساتها، ودرجة الثقة بها وأثره على سلوكهم تجاهها. لكن، حتى لو افترضنا أن انطباع الجمهور في هذه

الحالة صحيح، قد لا يكون هذا النوع من الفساد الأخطر فعلاً من ناحية تبعاته. لكن هذا ما هو موجود في نطاق تجربتهم وما لديهم من معلومات في ظل نظام سياسي لا توجد فيه شفافية في الحكم، ولا يوجد قانون يتيح الحصول على معلومات حول قرارات مختلفة، تؤخذ فيه قرارات شتى وتعد في صفقات لا أحد يعرف تفاصيلها أو تبعاتها التي قد تكون أحياناً في غاية الخطورة راهناً أو مستقبلاً.

(2) النسبية في تعريف الفساد السياسي

من الجلي أن الصعوبات المشار إليها أعلاه، تفترض ضمناً أن المشكلة الأساسية في تعريف الفساد السياسي هي تفادي نسبية المعايير، وأن جوهر هذا المسعى هو إيجاد تعريف ومعيّار موحد ينطبق على جميع الأنظمة السياسية. ونجد هذا المسعى أساساً في الكتابات الأكاديمية حول الموضوع، ومن منطلق الحاجة للمقارنة بين الدول، ولأغراض شتى من بينها تصنيف أي منها أكثر فساداً، وأي منها أقل فساداً، الأمر الذي يستلزم تعريفاً موحداً. ولتفادي هذه الإشكالية، نجد أن الشفافية الدولية وائتلاف أمان في فلسطين، على سبيل المثال لا الحصر، يستخدمان استطلاعات الرأي كمؤشر على الفساد على الرغم من محدوديتها المشار إليها سابقاً، حتى لو كان لهذا النوع من الاستطلاعات أهمية كونه مؤشراً على ثقة الجمهور أو عدمها في النظام السياسي.

لكن ما هو أهم من هذا المنظور أن النسبية في التعريف تطيح بأي معنى ثابت للفساد السياسي، بحيث يمكن في بلد ما اعتبار عملٍ محددٍ فساداً سياسياً، واعتباره أمراً محموداً أو حتى فضيلة مطلوبة في بلد آخر، في بعض الحالات المتطرفة. وفي الواقع، لا تخلو أدبيات الموضوع من الإشارة أحياناً إلى بعض «فوائد» الفساد عامة، منها مثلاً إعادة توزيع الدخل في حالة الرشوة لصغار الموظفين في القطاع العام، أو تخطي البيروقراطية المعيقة والمستحكمة في عدد من الدول بانتظار إصلاح النظام إن أمكن، أو يأساً من إصلاحه، ... وهكذا. وهذا بدوره يمكن أن يضيف طابع «العادية» على بعض أنواع السلوك إلى درجة عدم اعتبارها فساداً من قبل الجمهور أو قسم منه.

وفي مسعى إلى تفادي النسبية ما أمكن، واستخدام معيار موحد للفساد السياسي، يجري أحياناً اعتماد القانون كمعيار. لكن من الجلي أن هذا قد يسعف في بعض الحالات، وبخاصة في الدول الديمقراطية المستقرة التي فيها قانون نافذ. غير أن القانون لا يسعف دائماً حتى في حالات هذه الدول، إما بسبب غياب قانون يغطي كل حالات الفساد السياسي الممكنة، وإما كما في حالة بعض الدول، يسمح القانون بصلاحيات واسعة للسلطة السياسية، بحيث يمكن وجود هذا النوع من الفساد دون أن يتعارض مع القانون.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، قد يتساءل المرء عن سبب احتكار التمثيل السياسي من قبل حزبين فقط وعدم نشوء أحزاب أخرى، علماً أن 32% من سكان الولايات المتحدة من أصول إفريقية ولاتينية، وهم غير ممثلين بنسبة تقارب هذه في الكونغرس بشقيه. والسبب في ذلك أن صلاحية تغيير نظام الانتخابات يبقى هذا الاحتكار في التمثيل للكونغرس وبموجب القانون، وفي هذا تعارض واضح في المصلحة، وفي هذه الحالة مصلحة الحزبين بقاء القرار التشريعي بينهما دون دخول أطراف أخرى منافسة لهما. والحاجة لعدم وجود تعارض في المصلحة أو في الأدوار مبدأ معروف في الإدارة، ويعتبر إخلالاً رئيسياً أو حتى فساداً إن وجد في بعض القرارات أو حال دون اتخاذ بعضها. لكن هذا الخلل الواضح «قانوني» في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي حالة فلسطين مثلاً، لا يوجد قانون يعطي الحق في الحصول على معلومات تخص قرارات وعقود واتفاقات السلطة التنفيذية، بما في ذلك مع إسرائيل، حول الكهرباء والمحروقات على سبيل المثال لا الحصر. وبالتالي لا يمكن اعتبار عدم وجود الشفافية في هذا الوضع فساداً بموجب القانون بسبب غياب نص قانوني يمكن اللجوء إليه، مع أن غياب الشفافية وعدم علنية المعلومات يشكلان أرضية مواتية للفساد. هذا إضافة إلى أن مقاومة إصدار قانون يعطي الحق في الوصول إلى معلومات تتعلق بالسلطة التنفيذية، أو الامتناع عن ذلك على الرغم من المطالبات المتكررة من قبل مؤسسات مجتمعية، يمكن أن يعتبر فساداً أيضاً، حتى لو لم يوجد نص قانوني يلزم إصدار قانون مثل هذا، ذلك أن مقاومة وجود شفافية في القطاع العام يوفر دليلاً ظرفياً على إمكانية وجود تعارض في المصالح. لكن هذا، مرة أخرى، يثير السؤال عن المعيار، وهو سؤال يخرج عن نطاق القانون في هذه الحالة.

وقد بيان كما هو الحال في عدد من الكتابات حول الموضوع أن هناك خيارات أخرى لحل مشكلة التعريف وتفادي النسبية. فيجري أحياناً التمييز بين نوعين من الفساد: «الفساد الكبير» والفساد الإداري أو البيروقراطي أو أحياناً «الفساد الصغير». ويعتبر الفساد الكبير هو الفساد السياسي، وأحياناً يعرف أيضاً على أنه الفساد الذي يقوم به صنّاع القرار السياسي. والملاحظ هنا أن التمييز الأول بين «كبير» و«صغير» يركز على نتائج أو تبعات الفساد، ويعتبر أن «الكبير» هو الفساد السياسي، بينما يعتبر الفساد ذو التبعات الأقل خطورة على النظام السياسي فساداً إدارياً أو بيروقراطياً أو «صغيراً» يتميز عن الفساد السياسي. بالتالي، إن المعيار هو التبعات والأثر وحجمه، أو من يقوم به في حالة «صنّاع القرار السياسي» غير المعرفين.

لكن هذا المسعى لا يشكل حلاً لمشكلة التعريف، وإنما مسعى إلى الالتفاف حولها من خلال ربط ماهية الفساد السياسي بالنتائج؛ سواء كانت كبيرة أم صغيرة. غير أن هذا يبقي مشكلة النسبية، لأن كبر أو صغر النتائج يختلف من بلد إلى آخر حسب طبيعة النظام السياسي ودرجة تطوره، إذ من المتعذر إيجاد مقياس موحد لكل الدول حول أثر الفساد وتبعاته. بالتالي، لا يوجد معنى موحد «للكبير والصغير» ينطبق على جميع الدول. وهذا أيضاً ينطبق على «صنّاع القرار السياسي» كمعيار للفساد السياسي، أي من يقوم بالعمل الفاسد، حتى لو جرى تحديدهم بمستوى معين من اتخاذ القرار، مثلاً المستوى الوزاري ووكلاء الوزارات على سبيل المثال. فيمكن، مثلاً، أن تكون تبعات عمل فاسد لأحد «صنّاع القرار السياسي» صغيرة، وبالتالي يتعارض مع التمييز الأول بين «فساد كبير» المعروف كفساد سياسي، و«فساد صغير» المعروف كفساد إداري، إذ إنه من المفترض أن يعتبر فساداً سياسياً إن قام به أحد «صنّاع القرار السياسي»، بينما لا يعتبر فساداً سياسياً حسب معيار «الكبير والصغير». وقد يكون من المفارقة أنه في بعض الحالات قد يكون أحد «صنّاع القرار السياسي» أكثر اهتماماً «بالفساد الصغير» من «الكبير»، مثل توظيف أقاربه في بعض الوزارات، كما حصل في حالة شهيرة في بداية إنشاء السلطة الفلسطينية.

وقد بيان أن تعريفاً آخر للفساد السياسي أفضل من غيره من ناحية تمييز الفساد السياسي عن أنواع أخرى من الفساد، بالقول إنه يكمن في استخدام المنصب العام لأغراض سياسية خاصة أو مصلحة سياسية خاصة. وكأمثلة على هذا النوع من الفساد يساق التوظيف في القطاع العام على أساس حزبي ولمصلحة حزب واحد، وليس بالضرورة على أساس الكفاءة وحدها، وملاءمة المؤهلات للمنصب، أو طبيعة العمل، أو أن تسييس القطاع العام هو نوع من أنواع الفساد بسبب تبعاته السلبية على النظام السياسي. وعلى الرغم من ميزات هذا التعريف من حيث تركيزه على الجانب السياسي باختلافه عن الفساد الإداري أو البيروقراطي فيما يتعلق بالقطاع العام، فإنه من الواضح أن هذا النوع من الفساد لا يخلو دائماً، أو ضرورة، من منفعة شخصية أيضاً قد تعود على مقترفه. ويمكن أن تكمن المنفعة الشخصية، على سبيل المثال، في تعزيز المكانة الحزبية لصاحب الفعل الموسوم بالفساد السياسي، أو ازدياد أعداد من هم مدانون له شخصياً من حزبيين أعطاهم أولوية في التوظيف، والذي بدوره، من شأنه أن يعزز وضعه في «صراع المحاور» داخل الحزب كما هو الأمر في الحالة الفلسطينية، وفي حالات أخرى في دول عدة. بالتالي، ينتفي أو يضمحل التمييز بين نوعين من الفساد، الإداري الذي يركز على المنفعة الشخصية من جهة، والسياسي الذي يركز على المنفعة السياسية، بسبب تداخل المنفعتين في بعض الحالات على الأقل، وربما في معظمها، إذ قد يندر خلو أي منهما من منفعة من النوع الآخر من ناحية أهداف الفساد أو من ناحية تبعاته الموضوعية على النظام السياسي.

ولعل الحالة المتطرفة لهذا النوع من الفساد هي الحالة اللبنانية بسبب طبيعة النظام الطائفي. فمن المعروف أنه يوجد ثماني عشرة طائفة «معترف» بها رسمياً من قبل الدولة، ينجم عنها محاصصة طائفية في التعيين في الوظائف العامة، بما في ذلك في الجامعات الحكومية والجيش، على الأقل في مستوى معين من الوظائف. وفي وظائف أخرى تلعب الوساطة والمحسوبية دوراً مهماً في التعيين، كما يعرف ذلك معظم اللبنانيين بفعل الممارسة. وعلى الرغم من ذلك، يكثر الحديث في لبنان عن النظام السياسي على أنه يتميز بكونه «ديمقراطية توافقية». و«التوافقية» هنا هي توافقية حول المحاصصة التي لا تخلو، في كثير من الأحيان، من منافسة وتوتر. وهي توافقية أشبه بتقاسم الحصص

بين المافيات، أو تقاسم مناطق النفوذ لغرض منع الحروب التي تقع بينهم بين الحين والآخر، كما حصل ويحصل في عدد من الدول والمدن، التي توجد فيها مثل هذه المافيات، منها على سبيل المثال لا الحصر مدينة نيويورك ومدينة المكسيك. والوضع في لبنان ليس بعيداً عن هذا التشبيه، ولا علاقة له بالديمقراطية من قريب أو بعيد بسبب انتهاكه مبدأ أخلاقياً أساسياً عاماً من ناحية تجسده، أو عدم ذلك، في بنية الدولة وفي القانون وتطبيقه كما سنرى. يضاف إلى هذا انتهاكه مبدأ أساسياً في النظام الديمقراطي من حيث علاقة الفرد بالدولة، كون هذه العلاقة، وفي عدد من الأمور الأساسية في هذه الحالة، تمر من خلال الطائفة أو المذهب في نظام المحاصصة المعمول به. وفي هذا النظام، لا يتساوى الأفراد من منظور الدولة وأمامها، على سبيل المثال في التعيين في الوظائف الحكومية، باستثناء تأهيلهم وصلاحياتهم للمنصب الذي ينبغي أن يميزهم عن بعضهم البعض، الأمر الذي يؤدي، في كثير من الأحيان، إلى تعيين من هو أقل تأهيلاً إذا كان منصباً معيناً من «حصة» طائفة أو مذهب محدد في نظام المحاصصة. يضاف إلى هذا تطبيع الفساد بفعل الوساطة والمحسوبية عموماً، وبصوره المختلفة العديدة الأخرى التي أهلكت لبنان اقتصادياً واجتماعياً، كما بان بوضوح في شعارات الانتفاضة اللبنانية الكبرى الذي بدأت في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، في ظل «الديمقراطية التوافقية».

(3) معايير تحديد الفساد السياسي

أعود الآن إلى معالجة عامة، وإن كانت موجزة، للمعايير الممكن استخدامها لتحديد ماهية الفساد السياسي. وكما جرت الإشارة، فإن معظم تعريفات الفساد تركز على الفساد في القطاع العام، وبالتالي التعريف المستخدم من قبل الشفافية الدولية ومؤسسات أخرى مثل البنك الدولي، على أنه استخدام المنصب العام لأغراض خاصة أو شخصية. توجد ميزات واضحة لهذا التعريف، لكنه، كما بيّنا سابقاً، لا يميز بين الفساد السياسي والفساد غير السياسي مثل الرشوة أو الوساطة والمحسوبية بسبب تدخل المصالح في الكثير من الحالات، وربما معظمها. إضافة إلى ذلك، فإن حصر التعريف في القطاع العام مضافاً إلى استخدام القانون كمعيار «موضوعي»

للفساد، يخرج أنواعاً كثيرة من الفساد، والسياسي خاصة، من عداد الفساد، إذا كان القانون على وجه الخصوص، أو طبيعة النظام السياسي والاقتصادي يسمح به. وبالتالي، يمكن القول إن هذا الخيار هو انحياز أيديولوجي في الواقع، أي أنه يتماثل مع الوضع القائم السياسي والاقتصادي باتخاذ كمعطى لا تتم إثارة أسئلة نقدية حوله، بما في ذلك جوانب أخرى قد تعتبر فساداً فيه.

ومن منظور هذا الخيار، نجد في الكثير من الكتابات حول الفساد السياسي دفاعاً جزئياً عنه، من منظور أن ما يخرج عمّا يسمح به النظام السياسي والاقتصادي كمعيار قانوني للفساد يشكل موقفاً معيارياً نسبياً قد يصعب التوافق عليه، أي التوافق عليه كمعيار للفساد. وهذا في الواقع فيه بعض الصحة، لكن هذا النقد نفسه يأتي من موقف معياري، أيضاً، باختياره حصر ما هو فساد في القطاع العام، وعلى وجه الخصوص بالقانون أو الأعراف الراسخة في بلد ما كمعيار لذلك، واستثناء معايير أخرى قد تكون ممكنة.

ولعل المثال «النموذجي» على مثل هذه الحالة سلوك الرئيس ترمب منذ توليه المنصب بالسعي إلى تسخير سياسات حكومية لغرض منفعة الانتخابية، على سبيل المثال لا الحصر، موضوع المهاجرين، وبخاصة من دول أمريكا اللاتينية، وإصراره على بناء جدار عازل يفصل الولايات المتحدة عمّا يقع جنوبها، إرضاء لقاعدته الانتخابية، واستخدام أموال مخصصة لحاجات أخرى لهذا الغرض، الأمر الذي اعتُبر خروجاً عن العرف الرئاسي، وربما أيضاً غير قانوني. وقد احتج الكثيرون على هذه السياسة، منهم أعضاء من الكونغرس، ووسائل إعلام تمثل وجهة نظر المؤسسة، ومسؤولون سابقون في مناصب عليا في الحكومة. وعلى الرغم من أن تعريف مؤسسة الشفافية الدولية للفساد المستخدم من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وحكومات عدة ينطبق تماماً على سلوكه هذا، أي استخدام المنصب العام لمنفعة شخصية، سياسية في هذه الحالة، فإنه لا يوجد قانون يجرم مثل هذه الحالات في الولايات المتحدة الأمريكية. أما الأعراف «الراسخة»، فقد بان أنه يمكن انتهاكها. وبدون الدخول في تفاصيل حول الموضوع، يمكن القول إن هذا ينطبق أيضاً على «صفقة القرن» التي خرجت بوضوح عن السياسة التقليدية الأمريكية، حتى لو كانت منحازة كبراً

لإسرائيل أصلاً، ولكن ليس بمثل هذه الدرجة من الشطط من المنظور التقليدي لمؤسسة الحكم في الولايات المتحدة، إرضاء لبعض القواعد الانتخابية واللوبيات الضاغطة وممولين لحملته الانتخابية.

بالتالي، يبدو هنا أنه لا يمكن تفادي النسبية في المعايير، حتى لو وُجد توافق على بعض منها، مثل بعض معايير الفساد في القطاع العام، حتى وإن كانت ضيقة ومحدودة وقاصرة عن الإحاطة بجوانب أخرى من الفساد في القطاع العام، والخاص أيضاً، كونها تقتصر على ما هو قانوني كما هو معرف داخل النظام السياسي والاقتصادي نفسه. بالتالي، لا يتم التساؤل ما إذا كان القانون نفسه عادلاً، وبحد أدنى من منظور المنطلقات والمبادئ الأساسية للنظام السياسي نفسه، كما سنرى في حالة الدول «الديمقراطية» التي يلعب فيها رأس المال دوراً أساسياً في الحقل السياسي والسياساتي أيضاً، على حساب المساواة السياسية المفترضة من قبل النظام.

لكن، من جهة أخرى، هذه النسبية ليست مطلقة وتحتمل التدرج، وفي الكثير من الحالات يمكن أن يكون المعيار المستخدم مشتركاً لكل البشر، بناءً على قيمة أخلاقية عليا، على سبيل المثال؛ العدالة، وكما تنعكس في الحياة عموماً وفي النظام السياسي بشكل أخص. فلو أخذنا مثلاً، مبدأ فصل السلطات وتساؤلنا عما هو تبرير أو ضرورة وجوده في أي نظام سياسي، نرى أن عدم وجوده يشكل إخلالاً أساسياً بالعدالة؛ سواء أكان في الحياة عامة أم في أي نظام سياسي. ونجد تعبيراً عن هذا في الشعر كما في الشكوى في الشق الثاني من بيت المتنبي الشهير: «فيك الخصام وأنت الخصم والحكم»، أو في التظلم الكامن في المثل الشعبي: «لمن تشتكي إذا كان غريمك السلطان» بافتراض أن السلطان هو الحكم، أي أن عدم وجود فصل بين الغريم والحكم يخل بشروط العدالة في الحكم بشكل واضح. وهذا أمر بيّن ومعهود في الحياة، أيضاً، عند الذهاب من قبل طرفين إلى طرف ثالث للاحتكام حول خلاف ما، إذ من الواضح أن الطرفين لن يقبلا أن يكون أحدهما الحكم وهو طرف في الخصام أيضاً. وفي حالة الدول العربية، نجد إخلالاً بهذا المبدأ بدرجات مختلفة، حتى لو وُجد، شكلاً وليس فعلاً، فصل للسلطات، إما بسبب أن الدستور يسلب باليد اليسرى ما يمنحه باليد اليمنى كما هو الأمر في الصلاحيات

الممنوحة في حالات الطوارئ في عدد منها، وإما في الممارسة الفعلية من خلال قيام السلطة التنفيذية بتعيين قضاة «موالين»، وإما أن تكون أجهزة المخابرات هي المعين الفعلي حتى تتحكم في أحكام المحاكم كما هو الحال في دول عربية عدة.

غير أن العدالة، كمبدأ غير نسبي في نواح أساسية منه، ومشارك لجميع البشر في بعض جوانبه وجوهره فيما يتعلق بموضوعنا، واعتماد معيار واحد للجميع دون محاباة في نواح مختلفة من الحياة وفي النظام السياسي أيضاً، يحتمل التمييز بناء على الحالة. وهذا ما فهمته أعرايية، حسب القصة المعروفة، عندما سئلت: أي أبنائك أحبُّ إليك؟ فقالت: الصغير حتى يكبر، والمريض حتى يبرأ، والغائب حتى يعود. فهذا المبدأ يتضمن التمييز بين الحالات، ولكن بشرط أساسي وجوهري: أن يتم معاملة جميع من هم في الحالة نفسها بالمعيار نفسه. هذا الشرط الأخير هو الأهم، وهو جوهر العدالة في التعامل مع المواطنين في الدولة، ويسمى في أدبيات الموضوع بالعدالة الإجرائية. وهو مبدأ أخلاقي يبان إمبريقياً أنه متأصل في جميع البشر، سواء كان مرده «حب الذات»، أو في نهاية الأمر كمسعى للحفاظ على الذات ككائن بيولوجي. فأسباب وجوده، مهما كانت، لا تنتقص من أهميته أو من عالميته. وهو مبدأ قد يؤسس، أيضاً، للعدالة الاجتماعية في نطاق الدولة من ناحية إيفاء الحاجات الأساسية للبشر التي تحتمل التمييز بين فرد وآخر حسب الحالة، على أن يتم التعامل مع جميع من هم في الحالة نفسها بالمعيار نفسه، حتى لو أنه غير كافٍ وحده لتحقيق العدالة الجوهرية المتطلبة للعدالة الاجتماعية، أي أنه شرط ضروري وليس شرطاً كافياً وحده.

وهنا مثالان آخران أحدهما للفساد السياسي، وآخر للفساد الاقتصادي، مع بيان المعايير المستخدمة، أحدهما نسبي، أي نسبة لمنطلقات ومبادئ النظام السياسي نفسه، والآخر غير نسبي بمعنى أنه مشترك لكل البشر. والمثالان مأخوذان، أيضاً، من الولايات المتحدة الأمريكية، لكنهما ينطبقان بدرجات مختلفة على دول عدة أخرى تعتبر نفسها «ديمقراطية» و«متقدمة». وتجدر الإشارة إلى أنه يندر اعتبار هذه الأمثلة فساداً في الكثير من أدبيات الموضوع، وإن لم يكن جميعها. والسبب في هذا إما الانحياز المعيارى تجاه النظام القائم،

وإما الخشية من الخروج عن الأيديولوجية السائدة للنظام، وتبعات ذلك من مصالح متنوعة قد تتهدد.

1. يتعلق المثال الأول بالتمويل الضروري للحملات الانتخابية لرئاسة الولايات المتحدة وللكونغرس ومناصب أخرى منتخبة، التي تحتاج لمبالغ باهظة أحياناً، وبخاصة للمرشحين لمنصب الرئاسة وأيضاً للكونغرس، وإن كان بدرجة أقل. ففي قرارين منفصلين، قامت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية أولاً، في العام 2010، برفع المنع عن التبرع بالمال للمرشحين للانتخابات، من قبل الشركات الكبرى والنقابات المختلفة، وفي العام 2014، رفعت المحكمة القيد، أيضاً، عن المبالغ التي يمكن التبرع بها لأي مرشح من المرشحين. وقد وصفت هذه القرارات، في حينه، أنها ليست فقط إفساداً للعملية السياسية، بل أيضاً أدت إلى أن يصبح العديد من المرشحين «عرضة للبيع» كما قال بعض الكتاب الرئيسيين في الولايات المتحدة في حينه، نظراً للدور الذي يلعبه المال في الحملات الانتخابية هناك. وقد أدى هذا بالرئيس أوباما في حينه إلى الاحتجاج علناً على قرار العام 2010، قائلاً: «إن هذه هدية لـ 'وولستريت'، شارع المال والبنوك والشركات الكبرى في نيويورك».

ويعزل عن الأسباب التي دفعت أغلبية من أعضاء المحكمة (خمسة ضد أربعة) إلى اتخاذ هذا القرار، من الجلي أن تبعاته تتيح «شراء التصويت» مستقبلاً في قضايا محددة. وقد فهم، في حينه، وعلى نطاق واسع، أن هذه إحدى نتائجه، واعتبر أنه تشريع يجيز الفساد السياسي.

2. هذا المثال الأخير يثير مجموعة من الأسئلة حول حدود القانون كمعيار للفساد السياسي، حتى لو تم إقراره بطرق صحيحة إجرائياً. ومن غير الواضح كيف يمكن منع مثل هذه التشريعات من داخل النظام السياسي، نظراً لأن المحكمة العليا هي الطرف الأعلى المخول بتفسير الدستور وتطبيقه في حالات محددة. والواقع أن المشكلة في الولايات المتحدة الأمريكية تبدأ قبل إقرار مثل هذه التشريعات، إذ

يتطلع الحزبان اللذان يحتكران السياسة إلى وصول ممثل لهما في البيت الأبيض لأغراض عدة، من بينها تعيين قضاة في المحكمة العليا لهم ميل أيدولوجية محددة تؤثر في تفسيرهم للدستور وانطباقه في حالات عينية، ويناقش هذا الموضوع علناً وكأنه أمر عادي! أما المثال الثاني فيتعلق بالفساد الاقتصادي على صعيدين، أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية، وثانياً على مستوى عالمي. وعلى الصعيد الأول سيتم استخدام معيار نسبي، أي منطلقات النظام الديمقراطي نفسه، وعلى الصعيد الثاني، سيتم استخدام معيار غير نسبي، بمعنى أنه معيار مشترك لكل البشر وانطلاقاً من حاجاتهم الأساسية، وارتباطه بالعدالة كمعيار أخلاقي مشترك أيضاً لكل البشر.

وقد أثير هذا الموضوع في النقاش العام في الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الأخيرة بسبب التفاوت المتزايد والكبير في الثروة بين الأقلية والأغلبية. فقد بينت دراسات عدة أن 1% يحوزون على 40% من الثروة.^[3] وتقاس الثروة كمجموع الممتلكات النقدية والعقارية وأصول أخرى ناقص أية ديون موجودة. وبيان أيضاً أن هذه النسبة في ازدياد خلال السنوات العشر الأخيرة، وأنها مرشحة للارتفاع. والجانب المتعلق بالفساد السياسي هنا يكمن في ناحيتين: الأولى، أن هذا التباين هو نتيجة سياسات اقتصادية يقرها «ممثلو» الشعب المنتخبون، بمن في ذلك رئيس الجمهورية، لكن هذه السياسات تصب في صالح الأقلية الصغرى، وتؤدي إلى إفقار الأغلبية. بالتالي، إن الفساد السياسي يكمن في استخدام المنصب العام لإقرار سياسات اقتصادية لصالح خاص وهو صالح الأقلية. أما الناحية الثانية، فتكمن في أن التفاوت الاقتصادي الكبير

[3] Edward N. Wolff, *Household Wealth Trends in The United States, 1962 to 2016: Has Middle Class Wealth Recovered?* NBER Working Paper No. 24085 (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research, November 2017), accessed 10 June 2020, <https://www.nber.org/papers/w24085.pdf>.

يؤدي إلى تفاوت كبير أيضاً في النفوذ السياسي. فبينما يتساوى الجميع شكلاً في الحقوق السياسية في النظام الديمقراطي، لا يتساوون في مقدرتهم على التأثير في القرار السياسي والسياساتي، وذلك بفعل التفاوت الاقتصادي الذي يتحول إلى نفوذ سياسي. وبالتالي، إن المساواة المفترضة في النظام الديمقراطي بين المواطنين في الحقوق السياسية التي هي أحد أركان هذا النظام كما هو معرف في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية أخرى، منتهكة بشكل صارخ بفعل هذا التباين في الثروة، الذي بدوره يضعف، أو حتى يقوض، المساواة السياسية المفترضة للمواطنين. وهذا الانتهاك مرده قرارات السياسيين الذين يعملون أساساً لصالح الأقلية وليس لأجل الصالح العام أو الأغلبية، كما يبان من هذا التفاوت الصارخ في الثروة وتبعات ذلك على مختلف نواحي حياتهم، بما في ذلك حاجاتهم الأساسية.

أما على مستوى عالمي، فتبين دراسات العام 2018، أن أغنى 1% من سكان العالم يملكون 45% من الثروة في العالم، وأن 64% من سكان العالم يملكون أقل من 2% من الثروة على نطاق عالمي.^[4] هذا التباين الكبير هو نتيجة سياسات اتبعتها «ممثلون» أغلبهم منتخبون في دول محددة تعتبر نفسها دولاً ديمقراطية. وتعرف الديمقراطية في تلك الدول، في الكتابات التي تعكس وجهة نظر المؤسسة، على أنها ديمقراطية سياسية وليس ديمقراطية اقتصادية، دون الالتفات إلى أن غياب الأخيرة تقوض أسس الديمقراطية السياسية من ناحية القدرة على التأثير على القرار السياسي والسياساتي والتشريعي، سواء داخل الدول أو خارجها. بالتالي، ينشأ وضع، كما هو الحال الآن، يكون فيه للشركات متعددة الجنسيات الأثر الأكبر على السياسات الاقتصادية، ومن ثم الاجتماعية، رغماً عن أنها هيئات غير منتخبة وغير ممثلة إلا لمصالحها.

لكن السؤال الأساسي هنا وعلى المستوى العالمي، هو: لماذا يعدّ

[4] Inequality.org, "Global Wealth Inequality," *Inequality.org* (n. d.), accessed 10 June 2020, <https://inequality.org/facts/global-inequality/#global-wealth-inequality>.

هذا فساداً؟ وما هو المعيار المستخدم لاعتباره كذلك؟ هذا السؤال ينشأ لأن العالم مقسم إلى دول، ولا يوجد من منظور السياسيين واجب يقع عليهم خارج نطاق دولهم ومن منظور صلاحياتهم داخل تلك الدول، إلا إذا كان لدولهم مصلحة في ذلك. وهذا ينطبق، أيضاً، في حال كان النظام السياسي ديمقراطياً، الذي لا يتصف بكونه نظاماً أممي النطاق، كما هو مُعرّف في الدول الغربية خاصة. فحتى لو سلمنا أن تباين الثروة في تلك الدول نفسها هو فساد سياسي من منظور أنظمتها كما جرت الإشارة، قد لا يبان أنه يتبع تلقائياً أن التباين الكبير في الثروة على نطاق عالمي يعدّ فساداً أيضاً. ما هو المعيار، إذًا، الذي يمكن استخدامه على نطاق عالمي؟

أقترح أن مفهوم العدالة الكونية الذي جرى تطويره خلال العقدين الماضيين، الذي أسست له كتابات الفيلسوف المعروف «جون رولز»، وكتابات «توماس بوجي»، و«أمارتيا سن»، و«مارثا نُسباوم»، على وجه الخصوص، وما بعدها من كتابات يشكّل الأساس لهذا الحكم^[5] وليس من قبيل المصادفة ازدياد الحديث عن العدالة الكونية (global justice) خلال العقود الثلاثة الماضية في سياق اقتصاد رأسمالي معولم، أدى إلى إضعاف سيادة الدول من ناحية العدالة الاجتماعية داخلها، وبخاصة في مرحلة النيولبرالية، وتقليص المنافع أو الحقوق العامة وإفناق الدولة عليها، المرافق لهذه المرحلة. ومن هذه الحقوق، على سبيل المثال لا

^[5] لعرض عام لأهم نواحي موضوع العدالة الكونية من ناحية فكرية، انظر: Gillian Brock, "Global Justice," *Stanford Encyclopedia of Philosophy* (6 March 2015), accessed 1 June 2020, <https://plato.stanford.edu/entries/justice-global/>.

راجع، أيضاً، الأعمال التالية مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأعمال الأربعة الأخيرة هي الأساسية لموضوع العدالة الكونية، وأن الكتاب الرابع أدناه لـ «أمارتيا سن» هو نقد «رولز» وللكتابات الشبيهة حول الموضوع:

John Rawls, *The Law of Peoples: with "The Idea of Public Reason Revisited"* (Cambridge, Mass. and London: Harvard University Press, 1999); Thomas Pogge, ed., *Freedom from Poverty as a Human Right: Who Owes What to the Very Poor?* (Paris; Oxford: UNESCO; Oxford University Press, 2007); also other works by Pogge;

Amartya Sen, *Inequality Reexamined* (New York; Oxford: Russell Sage Foundation; Clarendon Press, 1992); Amartya Sen, *The Idea of Justice* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2011); Martha C. Nussbaum, *Creating Capabilities: The Human Development Approach* (Cambridge, Mass. and London: The Belknap Press of Harvard University Press, 2011).

الحصر، التعليم، والضمان الاجتماعي، والضمان الصحي، ومخصصات البطالة، ودعم بعض السلع الأساسية، من بين نواحي أخرى، التي هي بشكل شبه ثابت على قائمة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للتقليص أو الإلغاء في وصفاتهم المعروفة للدول النامية عند منح القروض، بما في ذلك للدول العربية، منها مصر وتونس ولبنان مؤخراً، وربما السودان لاحقاً بعد رفعها عن قائمة الدول التي تساند «الإرهاب». وفي الحالة الفلسطينية، على الرغم من خصوصية وضعها، بان هذا أيضاً بوضوح خلال وباء كورونا من قصور للإنفاق على النظام الصحي، وغياب نظام للضمان الاجتماعي الذي كان من شأنه أن يخفف من الأثر الاقتصادي الناجم عن الإغلاق والعزل الضروري لحصار الوباء. ويمكن التوقع أن هذين الجانبين ستتم العودة إليهما بعد انتهاء الوباء أو إيجاد لقاح أو دواء له، كمطالب ملحّة ستوضع على جداول الأعمال المجتمعية الفلسطينية والعالمية أيضاً.

ويرتكز مفهوم العدالة الكونية على أن الحاجات الأساسية المشتركة لجميع البشر وحقوقهم هي هذا المعيار، وهي في الواقع معروفة بما فيه الكفاية، إذ إن معظمها مذكورة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، منها: الأمن، والصحة، والتعليم، والعمل، وعدم العوز في الشيخوخة، والحق في الحياة والحفاظ على الكرامة الإنسانية عموماً. هذه ليست معايير نسبية وهي مشتركة لدى جميع البشر كحاجات أساسية لهم. وادعاء السياسيين المعهود أنهم يعملون للصالح العام، سواء أكانوا منتخبيين أم لا، لا تتوافق هذه الادعاءات من ناحية النتائج على نطاق كوني، مع المصالح المشتركة لأغلبية من البشر في عالم اليوم. هذا بمعزل عن أن أي تأصيل فكري أو تحديداً فلسفي ممكن للحقوق المضمنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كونه توافقاً بين الدول، ناجماً عن قرار في إطار الأمم المتحدة. لكن هذا الإعلان يوفر معياراً كونياً موضوعياً غير نسبي من ناحية المبدأ، ويتوافق مع مبدأ العدالة المشار إليه، وبمعزل أيضاً عن تفاصيل وآليات تنفيذه التي تحتل تفاوتاً كبيراً بين دولة وأخرى. ولكن من الواضح والمؤكد أن إملاق أغلبية من البشر في عالم اليوم، لا يمكن أن يتوافق مع هذه المبادئ بأي تطبيق ممكن لها في الواقع العيني.

وكما أشرت، فإن أحد الأسباب الرئيسية لهذا الإفقار المعولم، هو طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي في نسخته النيوليبرالية

التي تبلورت ابتداءً من بداية ثمانينيات القرن الماضي. وفي ظل هذا النظام، يجري تحديد طبيعة العلاقات التجارية والسياسات الاقتصادية على نطاق عالمي أساساً، من منظور مصلحة الشركات الكبرى متعددة الجنسيات، التي لها الأثر الأكبر على سياسات الدول المختلفة. ولها أيضاً أدواتها التي تستخدمها لهذا الغرض، منها منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، من بين أدوات أخرى. ويمكن الفساد السياسي، هنا، في تسخير سياسات الدول على نطاق عالمي لخدمة مصالح خاصة أساساً، أي مصالح الرأسمال المعولم. طبعاً، توجد أيديولوجية كاملة حول «المنافع» المفترضة لهذا النظام، يروج لها اقتصاديون وكتاب وأساتذة جامعات في دول مختلفة. لكن التفاوت الكبير في الثروة الذي أشرت له سابقاً، والإفقار أو حتى الإملاق المعولم الجاري حالياً، يبين بوضوح لمصلحة من يعمل هذا النظام. وما الانتفاضات والثورات العربية إلا شاهد على ذلك حتى لو وجدت خصوصيات عربية تتعلق بطبيعتها وأنظمتها واقتصادها وتوزيع الثروة داخلها. هذا إضافة إلى حركة «احتل وال ستريت» (Occupy Wall Street) التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في العام 2011، وشعارهم «نحن الـ 99 في المائة» احتجاجاً على ثروة الواحد في المائة، وفساد «وال ستريت» (شارع البنوك والبيوتات المالية الكبيرة في مدينة نيويورك) ومظاهرات «السترات الصفراء» في فرنسا في العام 2019، وحركة «بوديموس» التي قادت مظاهرات عارمة في إسبانيا، احتجاجاً على السياسات الاقتصادية وتبعاتها، من بين حركات احتجاجية أخرى في دول مختلفة في العالم، هذا إضافة إلى التحول نحو اليمين في معظم الدول الأوروبية، الذي ما هو إلا تعبير عن غضب شعبي يحوله السياسيون إلى غضب على المهاجرين أو أهداف أخرى على الرغم أن منشأه اقتصادي. هذه من تبعات هذا الوضع الكوني في عصر العولمة الجارية حالياً.^[6]

^[6] انظر الموقع التالي لقائمة الدول التي حصلت فيها احتجاجات خلال العامين الماضيين:

Carnegie Endowment for International Peace, "Global Protest Tracker," *Carnegie Endowment for International Peace* (n. d.), accessed 15 June 2020, https://carnegieendowment.org/publications/interactive/protest-tracker?gclid=EAIAIqQobChMItdDc8aCV6gIVS8-yCh0_NgjwEAAAYASAAEgL-hWPD_BwE.

وتبرز أحياناً قضايا توفر معايير كونية غير نسبية وإضافية، مثل قضايا البيئة والاحتباس الحراري التي تسببها في الغالب السياسات اليمينية في بعض الدول، وتؤثر على جميع سكان المعمورة؛ سواء اعترف بها الرئيس ترمب أم لم يعترف. وتشكل الحرائق في غابات الأمازون، التي استعرت في النصف الثاني من آب 2019 بفعل قيام «مستثمرين» من داعمي الرئيس البرازيلي اليميني بولسنارو بإشعالها لغرض تنقيب الأرض بحثاً عن معادن تجلب ثراء لهم أو لغرض «استثمارات» أخرى، مثلاً آخرَ على الفساد السياسي؛ ذلك أنها سياسات تخدم الصالح الخاص لأقلية في دولة محددة، جالبة الضرر للصالح العام الكوني في هذه الحالة، إضافة إلى كونها فساداً سياسياً داخل تلك الدولة وللسبب نفسه وبالمعيار نفسه. فالرئيس مدان «لمستثمرين» بفعل الدعم الانتخابي ويكافئهم باستخدام منصبه العام لأغراض أتباع سياسات توفر الربح الخاص للبعض، بغض النظر عن أثر هذه الحرائق على البيئة الكونية، وليس فقط البيئة في البرازيل. فهذه الغابات تنتج 20% من الأكسجين في الكرة الأرضية، هذا ناهيك عن أثر الدخان الأسود المتصاعد على بيئة دول الجوار وتلويث أجوائها لأسابيع أو أشهر عدة.

بناء على هذا، يمكن القول إن الفساد السياسي هو استخدام المنصب العام لأغراض سياسية أو سياساتية توفر الكسب الخاص على حساب الصالح العام. ويعرف الصالح العام على أنه ما يتوافق مع مبدأ العدالة المشترك لجميع البشر، والمتمثل باستخدام معيار واحد للجميع في الحالات المتشابهة، والذي يسمح بالتمييز في التعامل بين البشر بناء على معايير محددة، بشرط معاملة من هم في الوضع نفسه بالطريقة نفسها. أي أن المساواة هنا تكمن في استخدام المعيار نفسه للجميع حتى لو سمح هذا المعيار بالتمييز بين حالة وأخرى بناء على الوضع والحاجة. هذا هو الشرط الأهم الذي يضمن عدم نسبية المعيار بوجود أي اختلاف في الوضع والحاجة. وفي حالة العدالة الجوهرية وليس فقط العدالة الإجرائية، يعرف الفساد السياسي على أنه استخدام المنصب العام داخل الدولة أو على نطاق كوني، لغرض إقرار سياسات تعمل لصالح الأقلية على حساب مصالح وحاجات أساسية للأغلبية، بحيث تؤدي هذه السياسات إلى إفقار وإملاق أغلبية من البشر كما هو حاصل الآن في عالم اليوم.

ذلك أن هذا الإفكار ليس نتيجة شيء اسمه «السوق» أو «اليد الخفية». وفي كل الأحوال، فإن «السوق» لا يوفر بحد ذاته معياراً للعدالة ولا يحققها دون تدخل الدولة. فهذه النتيجة هي بسبب سياسات تؤدي إلى منح أفضلية كبيرة لصالح الأقلية على حساب الأغلبية من البشر حتى لو تفاوت الوضع بدرجة ما بين دولة وأخرى. هذه الازدواجية في المعايير من ناحية نتائجها هي ما ينتهك مبدأ العدالة المشار إليه. وفي هذا تحديداً يكمن الفساد السياسي.

المصادر

- Brock, Gillian. 2015. "Global Justice." *Stanford Encyclopedia of Philosophy*. March 6. Accessed June 1, 2020. <https://plato.stanford.edu/entries/justice-global/>.
- Carnegie Endowment for International Peace. n. d. "Global Protest Tracker." *Carnegie Endowment for International Peace*. Accessed June 15, 2020. https://carnegieendowment.org/publications/interactive/protest-tracker?gclid=EA1aIQobChMItIDc8aCV6gIVS8-yCh0_NgjlwEAAAYASAAEgL-hWPD_BwE.
- Gardiner, John A. 2007. "Defining Corruption." In *Political Corruption: Concepts and Contexts*, 3rd Edition, edited by Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston, 25-40. New Brunswick, New Jersey and London: Transaction Publishers.
- Heywood, Paul. 1997. "Political Corruption: Problems and Perspectives." *Political Studies* 45 (3): 417-435.
- Inequality.org. n. d. "Global Wealth Inequality." *Inequality.org*. Accessed June 10, 2020. <https://inequality.org/facts/global-inequality/#global-wealth-inequality>.
- Nussbaum, Martha C. 2011. *Creating Capabilities: The Human Development Approach*. Cambridge, Mass. and London: The Belknap Press of Harvard University Press.
- Philp, Mark. 2015. "The Definition of Political Corruption." In *Routledge Handbook of Political Corruption*, edited by Paul M. Heywood, 17-29. Abingdon, UK and New York: Routledge.
- Pogge, Thomas, ed. 2007. *Freedom from Poverty as a Human Right: Who Owes What to the Very Poor?* Paris; Oxford: UNESCO; Oxford University Press.
- Rawls, John. 1999. *The Law of Peoples: with "The Idea of Public Reason Revisited"*. Cambridge, Mass. and London: Harvard University Press.

Sen, Amartya. 1992. *Inequality Reexamined*. New York; Oxford: Russell Sage Foundation; Clarendon Press.

—, 2011. *The Idea of Justice*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Wolff, Edward N. November 2017. *Household Wealth Trends in The United States, 1962 to 2016: Has Middle Class Wealth Recovered?* NBER Working Paper No. 24085, Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research. Accessed June 10, 2020. <https://www.nber.org/papers/w24085.pdf>.

بدر الدين، إكرام. 1993. «ظاهرة الفساد السياسي». *الفكر العربي: مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية* 14 (71): 48-25.

الجيشي، بشير ناظر. 2014. «الفساد السياسي: دراسة في علم الاجتماع». *مجلة العلوم التربوية والنفسية (مجلة الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية)* (104): 455-408.

العامري، ابتسام محمد. 2010. «ظاهرة الفساد السياسي: أسبابها وتأثيراتها وسبل معالجتها (الصين أنموذجاً)». *مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية* 2 (7): 111-88.

الفساد السياسي في زمن الرأسمالية العابرة للحدود: من الاستقلال النسبي للدولة إلى عبء الرجل الأبيض* بيتر براتسيس

يعتبر مجال دراسة أشكال وطرق فهم الفساد السياسي داخل المجتمعات الرأسمالية منطقة مهملة بشكل كبير لدى الماركسيّة. فهناك عدد كبير من الدراسات التي بحثت التأثير «المفسد» للرأسمالية والمصالح الاقتصادية على السياسة، ولكن لم يُنتج، بعد، فهم ماركسي منهجي أو متماسك للفساد السياسي في حد ذاته.^[1]

[1] * عملت على ترجمة هذا الفصل من الإنجليزية إلى العربية زينة زعرور، وهو أصلاً مقال نُشر العام 2014 في مجلة *Historical Materialism* مجلد 22، عدد (1): 105-128، وحمل عنوان:

“Political Corruption in the Age of Transnational Capitalism: From the Relative Autonomy of the State to the White Man’s Burden”.

لم يخجل الفكر السياسي الماركسي أبداً من الإشارة إلى الطابع الفاسد للسياسة في المجتمعات الرأسمالية، ويظهر ذلك ابتداءً من تحليل ماركس لعدم الكفاءة السياسيّة والمصلحة الذاتية المجردة في برومير الثامن عشر للويس بونابرت، إلى الاستيلاء الرأسمالي على مناصب عليا داخل مؤسسات الدولة الذي سجله رالف ميليباند، وتحليل آلان باديو للسياسي على أنه «جرذ»: Ralph Miliband, *The State in Capitalist Society* (New York: Basic Books, Inc., Publishers, 1969); Alain Badiou, *The Meaning of Sarkozy*, trans. David Fernbach (London and New York: Verso, 2008 [2007]).

وعلى الرغم من أنَّ النظرية الماركسيَّة السياسيَّة قد تكون ناجعة، بشكل خاص، في إظهار التحيزات الطبقيَّة، وطريقة عمل الآليات التي يُفترض أنها غير متحيِّزة ومحايدة في الدولة البرجوازيَّة، فإنَّ طرق وأهميَّة تصور الفساد وتنظيمه داخل المجتمعات الرأسماليَّة قد حظيت باهتمام ضئيل للغاية.

ناقشتُ، في أعمال سابقة،^[2] أنَّ صعود الرأسماليَّة قد ولَّد فهماً جديداً للفساد السياسي. إنَّ الفهم التقليدي للفساد على أنَّه اضمحلال ودمار، وهو فهم شائع بين المفكرين السياسيين من أرسطو إلى مكيايلي، أصبح مصاحباً بفهم جديد للفساد على أنَّه خارج المكان. وأصبح هذا الفهم الجديد للفساد أساساً لتمكين المجتمعات الرأسماليَّة من التمييز ما بين المصالح الشخصية التي يُعتبر وجودها طبيعياً، وبين تلك التي يُعتبر وجودها إشكالياً داخل المجال السياسي. فعندما تتشكل جميع السياسات من تضاربات في المصالح، فإنَّ الطريقة الوحيدة للحفاظ على وهم القليل من «المصلحة العامة» العالميَّة هي من خلال التمييز بين الوجود الطبيعي والإشكالي للمصالح الخاصة داخل الحياة السياسيَّة. فلا يمكن النظر إلى وجود المصالح الخاصة في المجال العام على أنَّه فساد بشكل مطلق، وإنَّما تُعتبر بعض أشكال هذه المصالح فقط فساداً، وبالتالي، فإنَّ معظم حالات وجود الخاص في المجال العام يتم تطبيعها. وعلى هذا النحو، قيل إنَّ مشكلة الفساد مرتبطة بطبيعتها بظهور الدولة القوميَّة، وهي متعلقة في الحفاظ على الشرعيَّة وتنظيم المجتمع من خلال تصنيفات العام والخاص.

الغرض من هذا الفصل ليس تكرار تلك النقاشات السابقة، بل توسيعها من أجل معالجة التطورات الجديدة في سياق الرأسماليَّة وعلى صعيد كينيَّة فهم الفساد السياسي. وأوضحت الأبحاث السابقة أنَّ المفهوم البرجوازي للفساد مثَّل لحظة

انظر: ^[2]

Peter Bratsis, *Everyday Life and the State* (Boulder, Colo.: Paradigm Publishers, 2006); Peter Bratsis, "The Construction of Corruption, or Rules of Separation and Illusions of Purity in Bourgeois Societies," *Social Text* 21, no. 4/(77) (Winter 2003): 9-33.

أساسية في الديناميكيات الداخلية للدولة الرأسمالية؛ فكان الفساد في الأساس مسألة محلية. ومن هذا المنطلق، لن يكون هناك سبب وجيه للمنظمات الدولية لتولي اهتماماً كبيراً بمسألة الفساد، ولن يكون من المتوقع أن يكون الفساد قضية رئيسية في مجال العلاقات الدولية. ومع ذلك، وفي تناقض صارخ مع هذه التوقعات، نجد أنَّ الفساد، إضافة إلى استمرار أهميته المحلية داخل الدول القومية، أصبح، بشكل متزايد، موضوعاً رئيسياً في سياق المجتمع الدولي. ففي العقود الثلاثة الماضية، أصبح الفساد السياسي أحد أهم الموضوعات التي تناولتها المنظمات الدولية والجهات الفاعلة.

الغرض من هذا المقال هو معالجة هذا التحول، ومحاولة فهم هذا التدويل (internationalisation) لمسألة الفساد. وسيحاجج هذا المقال بأنَّ هذا التركيز الأخير نحو التدويل لا يمثل تخلياً عن الطرق التي تعمل بها الأفكار والقواعد المتعلقة بالفساد لإعادة إنتاج التقسيم الاجتماعي بين العام والخاص، بل يشير إلى المزيد من التعقيدات في كيفية فهم الفساد. إنَّ مفهوم الفساد الآن يأتي، أيضاً، للدلالة على ضعف الشفافية، إضافة إلى طرق الفهم السابقة التي ذكرناها.

يمكن القول إنَّ هذا المعنى الأخير للفساد يمكن فهمه بشكل أفضل على أنَّه نتاج عاملين مترابطين بشكل وثيق؛ أولاً، هذا الفهم الجديد المدوّل للفساد باعتباره غياباً للشفافية هو تكتيك يستخدمه رأس المال العابر للحدود لخفض تكاليف المعاملات، ولحساب التكاليف والفوائد المتوقعة بدقة أكبر عند اتخاذ قرارات الاستثمار. وهذا التكتيك هو جزء من استراتيجية أوسع لزيادة استقلالية بيروقراطيات الدولة عن المصالح والنخب المحلية لتكون أكثر ملاءمة لرأس المال العابر للحدود، ولجعل سياسات الدولة وأفعالها أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ بالنسبة للأجانب. ومن خلال الاعتماد على الأدبيات من حقل الاقتصاد حول الفساد باعتباره غياباً للشفافية والسعي وراء الربح، دعم وكلاء الرأسمالية العابرة للحدود وبقوة فهماً جديداً للفساد، إذ يحاول تعزيز هدف الرأسمالية

العالمية بحد أدنى من المعايير أو الحدود السياسية لتدفقاتها.^[3] وباستخدام المصطلحات الماركسيّة، يسعى الجهد الدولي ضد الفساد السياسي إلى تأسيس وتوسيع نطاق تدويل الدول الرأسماليّة في جميع أنحاء العالم، وزيادة الاستقلاليّة النسبية التي قد تتمتع بها عن العديد من المصالح الخاصة الموجودة داخل مجتمعاتها القومية.

ثانياً، يمثّل هذا التدويل لمسألة الفساد أحدث تكرار لوجهة النظر الاستعماريّة. فمن خلال التركيز على الفساد، تُفسّر التفاوتات العالميّة في الثروة والتنمية على أنّها -إلى حد كبير- نتاج دونيّة الثقافات، والمعايير الأخلاقيّة، و/أو الأطر السياسيّة والقانونيّة لتلك الدول والمناطق المحرومة اقتصادياً في العالم. وهكذا، يمثّل تدويل مسألة الفساد جزءاً من التبرير المعيارى للهيمنة السياسيّة والاقتصاديّة التي تتمتع بها الدول «المتقدمة» في قلب العالم الرأسمالي. باختصار، إنّ التحليل الماركسي لكيفيّة تغير معنى الفساد في المجتمعات الرأسماليّة سيثبت أنّه عنصر مهم لفهم الكثير عن المسار الحالي في مجالات التحول إلى الحوكمة والتكنوقراطيّة التي هي سمة منتشرة للدولة الرأسماليّة المعاصرة، وكذلك النزعة الأخلاقيّة المتنامية التي تضع العديد من المجتمعات الموجودة في قلب العالم الرأسمالي ضد مجتمعات الهامش وشبه الهامش.

نقطة القطع

تأسست منظمة الشفافية الدولية بنفوذها الهائل في العام 1993. وفي العام ذاته، أطلقت حملات كبرى لمكافحة الفساد من قبل الوكالة الأمريكيّة للتنمية الدولية (USAID)، والبنك الدولي، ومؤسسة المجتمع المفتوح (Open Society Foundations)، والأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وغيرها،^[4] مسلحة بتبرعات من العديد من الشركات ومعتنقة أسس الحكم

^[3] حول مركزيّة إزالة الحواجز أمام رأس المال كهدف استراتيجي للرأسمالية العالميّة والإمبراطوريّة الأمريكيّة، انظر:

Leo Panitch and Sam Gindin, *The Making of Global Capitalism: The Political Economy of American Empire* (London and New York: Verso, 2012).

^[4] لبحث أكثر دقة وتفصيلاً في هذه الجهود، انظر: Mlada Bukovansky, "The Hollowness of Anti-Corruption Discourse," *Review of International Political Economy* 13, no. 2 (May 2006): 181-209.

الشفاف والمجتمع المدني القوي، بدأت هذه المنظمات بالضغط من أجل إصلاحات ثقافية وقانونية في جميع أنحاء العالم.^[5] وترسخت حركة مكافحة الفساد بسرعة كبيرة لدرجة أن صحيفة الفايننشال تايمز (Financial Times) أعلنت أن العام 1995 هو «عام الفساد».

إن ظهور الفساد فجأة كقضية رئيسية بالنسبة لهذه المنظمات والمصالح التي تمثلها هو انحراف كبير جداً عما كان عليه الحال في الماضي.^[6] وتمثل هذه نقطة فصل مثيرة للفضول، لأن مسألة الفساد كانت في السابق مطروحة كقضية محلية بحتة، أو على الأقل كان شأنها أكثر أهمية للأنظمة السياسية الوطنية وسكانها، ما كان عليه لأي شخص خارج هذا السياق. في الواقع، منذ أن أُدين فرانسيس بيكون (Francis Bacon) بالفساد في العام 1621 حتى التسعينيات من القرن الماضي، كان الفساد شأنًا محلياً بشكل حصري تقريباً.^[7]

ويُعتبر هذا الاهتمام المفاجئ بالفساد من قبل المنظمات العالمية والفاعلين محيراً لسبب إضافي آخر. فليس الأمر متعلقاً فقط بأن مسألة الفساد أصبحت قضية دولية، بل بحقيقة أن وكلاء رأس المال (USAID)، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،

^[5] وفقاً لـ Wolanin و Larmour، فإن هذا التحول الجديد في كيفية معالجة الفساد له خمس خصائص: أصبح الفساد الآن قضية دولية بينما كان سابقاً محلياً بشكل أساسي؛ وإحلال الاقتصاديين محل المحامين وعلماء الجريمة بوصفهم المحللين الرئيسيين؛ وأن الناس أصبحوا أقل تقبلاً للتفسيرات الثقافية/«الأعذار»؛ وأن هناك تركيزاً أكبر على المجتمع المدني، وليس الدولة، كعامل رئيسي في مكافحة الفساد؛ وأخيراً، أصبح منع الفساد الآن بنفس أهمية العقوبة والمقاضاة، انظر: Peter Larmour and Nick Wolanin, "Introduction," in *Corruption and Anti-Corruption*, ed. Peter Larmour and Nick Wolanin (Canberra: Asia-Pacific Press, 2001), xi-xxiii.

^[6] للحصول على تفسير لهذا التحول، انظر: Vito Tanzi, "Corruption Around the World: Causes, Consequences, Scope, and Cures," *IMF Staff Papers* 45, no. 4 (December 1998): 559-564.

إن يجادل بأنه تم التعجيل به بنهاية الحرب الباردة، وظهور العولمة، والدور المتزايد الذي لعبته المنظمات غير الحكومية.

^[7] كما تؤكد Bukovansky، كان أول إجراء جوهري من قبل منظمة دولية هو قرار الأمم المتحدة في العام 1975، وهو دعوة إلى اتفاقية ضد الرشوة والفساد في المعاملات الدولية. وظل هذا الجهد الرمزي وحيداً لمدة عشرين عاماً حتى تعاضلت الجهود في التسعينيات من القرن الماضي. وبغض النظر عن كيفية تأريخنا لنقطة الفصل، ليس هناك شك في أن التحول الدولي حديث تماماً: Bukovansky, "The Hollowness of Anti-Corruption."

والبنك الدولي،^[8] وغيرهم) هم الذين ناصروا هذا التحول. ومن وجهة نظر الفهم المعتاد للفساد باعتباره تخريباً للمصلحة العامة من قبل المصالح الخاصة، من المفترض أن لا تكون هناك حوافز لأي من الشركات الفردية أو وكلاء التمويل والتجارة الدوليين ليحاربوا الدور الذي غالباً ما تلعبه مصالحهم الخاصة في السياسة.^[9]

في الواقع، لم تستهدف حركة مكافحة الفساد الكثير مما يُعتقد غالباً أنه «فساد».^[10] ولن يكون من الظلم الادعاء بأن هذه الحركة الجديدة العابرة للدول لمكافحة الفساد تهتم بشكل كبير بالفساد البيروقراطي وليس السياسي.^[11] إن أحد الفروق التي غالباً ما يتم تجاهلها في أدبيات الفساد هو الفرق بين الفساد السياسي والفساد البيروقراطي.^[12] وعلى الرغم من

^[8] تأسست منظمة الشفافية الدولية من قبل مسؤول سابق بالبنك الدولي، بيتر إيجن، برأس مال أولي من مؤسسته السابقة، إضافة إلى رعاية لاحقة من قبل شركات Exxon و Shell و Wal-Mart و Proctor & Gamble وغيرها.

^[9] لمراجعة تعريفات الفساد، انظر: Arnold J. Heidenheimer, Michael Johnston and Victor T. LeVine, "Terms, Concepts and Definitions: An Introduction," in *Political Corruption: A Handbook*, ed. Arnold J. Heidenheimer, Michael Johnston and Victor T. LeVine (New Brunswick, New Jersey: Transaction Publishers, 1989), 3-14.

^[10] ناقش مايكل جونستون بأن هذه المنظمات لديها مفهوم ضيق جداً للفساد، ما يجعله يقتصر على الرشوة فقط:

Michael Johnston, "The New Corruption Rankings: Implications for Analysis and Reform," *XVIII World Congress of the International Political Science Association: World Capitalism, Governance and Community: Toward a Corporate Millennium?* (Quebec City: International Political Science Association, 1-5 August 2000), <http://departments.colgate.edu/polisci/papers/mjohnston/originals/JohnstonIP-SA2000.pdf>

^[11] اشتمل الجزء الأكبر من جهود مكافحة الفساد التي طرحها المجتمع الدولي على مسألتين «الشفافية» و«الحوكمة»؛ أي مدى الالتزام بالقواعد، والقابلية للتنبؤ، والاتساق في تنفيذ القوانين والسياسات. في أحسن الأحوال، يمتد هذا التركيز إلى مجال صنع السياسات فقط عندما يتضمن رشوة المشرعين.

^[12] للحصول على نظرة عامة حول هذا التمييز كما يستخدم عادة في التحليلات المعاصرة، انظر الفصلين الثالث والرابع من: Johann Graf Lambsdorff, *The Institutional Economics of Corruption and Reform: Theory, Evidence, and Policy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007).

للحصول على تحليل حول كيف يحل الفساد البيروقراطي محل مسألة الفساد السياسي، انظر:

Konstantinos Tsoukalas and Takis Kafetzis, "On Political Corruption," *Greek Political Science Review* 31, (2008): 5-49.

أنه غالباً ما يتم التعامل مع هذا الفرق على أنه من حيث الدرجة، فإن الاختلافات أكثر أهمية؛ فالفساد البيروقراطي هو انحرافات عن الحياد (Indifference) في تطبيق وإنفاذ السياسات والقوانين من قبل موظفي الخدمة المدنية، مثل الشرطة أو جباة الضرائب، بسبب الرشاوى أو اعتبارات أخرى (مثل الانتماء الحزبي أو العلاقات القبلية والأسرية). لا يتميز هذا النوع من الفساد بحجم الامتيازات/الخدمات التي يتم تبادلها، وإنما بمدى تطبيق القوانين والسياسات (وليس تشكيلها)، وبأنه يحدث حينما تكون مؤسسات الدولة على تماس مباشر مع المواطنين. على النقيض من ذلك، ينطوي الفساد السياسي على الأخذ بعين الاعتبار المصالح الخاصة في عملية صنع السياسات، سواء أكانت رشوة أم أي حافز آخر، وتبتعد عملية صنع القرار هذه بالضرورة عن حياة المواطنين العاديين. الفرق الرئيسي الآخر هو أن البيروقراطيين عادة ما يكون لديهم القليل من الفسحة الرسمية في تطبيق القانون، في حين أن صانعي السياسات لديهم قيود قليلة جداً، إن وجدت، فيما يتعلق بمحتوى التشريع. بالنسبة لصانعي السياسات، فما هو أقل من الرشوة المباشرة مسموح به عادة. وبالتالي، فإن موظفي الخدمة المدنية أكثر قابلية للإخضاع والرقابة والإلزام باللوائح التنظيمية.

يُستبدل أي جهد جاد لمعالجة مسألة الفساد السياسي، كمسألة متعلقة بالمصالح الخاصة داخل عملية صنع السياسات، بالتركيز على الفساد البيروقراطي؛ وهذه سمة للطريقة التي يتم بها معالجة مسألة الفساد، والتي تحاكي ما كان مطبقاً أيضاً على المستوى القومي. فمن خلال التركيز على مشكلة الفساد البيروقراطي، تمكنت الدول القومية من خلق تصور بأنها نظيفة وغير فاسدة من خلال جعل مواطنيها يرون أن الدولة تعاملهم دائماً دون تمييز.^[13] ويمكن تنظيم الآلية البيروقراطية وتدريب موظفي الخدمة المدنية بحيث يكون هناك حد أدنى من أي انحراف عن المتطلبات الشكلية لمناصبهم، في حين أنه مع صانعي السياسات، سواء أكانوا بيروقراطيين رفيعي المستوى

^[13] هذه التجربة الحية المتمثلة في المعاملة «المتساوية» من قبل المؤسسات

البيروقراطية للدولة لها أهمية إضافية في تشكيلنا كأفراد مجردين ومواطنين، انظر: Bratsis, *Everyday Life*, 46-50.

هذه نقطة رئيسية في تحليل نيكوس بولانتزاس لكيفية تقسيم الدولة الرأسمالية وتشويش الطبقات المهيمنة، ما أسماه «تأثير العزلة»، انظر:

Nicos Poulantzas, *Political Power and Social Classes*, trans. Timothy O'Hagan (London: New Left Books, 1973), 130-137.

أم مسؤولين منتخبين، يكون من المستحيل مراقبة الدوافع وتنافس المصالح التي تتضمنها العملية السياسية؛ أما فيما يتعلق بالمصالح الخاصة في عملية صنع السياسات، فمن المستحيل حظرها أو القضاء عليها بأي طريقة جادة. على سبيل المثال، تعتبر الآلية البيروقراطية المحترفة للدولة البريطانية أساساً لصورة أنها تعامل مواطنيها على قدم المساواة وأنها نظيفة نسبياً وغير فاسدة على الرغم من الدور الكبير للمصالح التجارية الأخرى في صنع السياسة البريطانية العامة. وليس من المستغرب أن تُبدي منظمة الشفافية الدولية، وشركة إكسون، وشركة شل، وصندوق النقد الدولي اهتماماً خاصاً بشأن دور المصالح الخاصة، ولا سيما مصالحها الخاصة، في عملية صنع السياسات، ما لا يجعلها مستعدة لتحدي تأثير القوى الاقتصادية الكبيرة في القرارات السياسية.

غياب الشفافية، والعولمة، والاستقلال النسبي للدولة

كما يشير اسمها، منظمة الشفافية الدولية، فإن ما تركّز عليه هو ليس وجود الخاص داخل العام، بل تسعى بدلاً من ذلك إلى تعزيز الشفافية. من هذا المنظور، فإن المشكلة في ظواهر كالرشوة والمحسوبية هي أنها ترتيبات غير رسمية، وغالباً ما تكون غير متوقعة وغير شفافة.^[14] ويخلق هذا «الفساد» مشكلتين مترابطتين بالنسبة لرأس المال العابر للحدود: فهو لا يسمح بالعديد من الإجراءات اللازمة لحسابات التكلفة والفوائد التي تُعتبر مركزية لقرارات الاستثمار، كما أنه يزيد من تكاليف المعلومات الخاصة بالمعاملات. من الواضح أن أحد المقاييس الرئيسية للفساد هو مؤشر ضعف الشفافية (Opacity Index)، الذي يحاول حساب تكاليف الظواهر التي ترتبط بهذا الإدراك الجديد للفساد - مثل الدفعات غير الرسمية، والقوانين غير الواضحة، وإنفاذها أو

^[14] هذه النقطة معترف بها جيداً في الأدبيات الحديثة من قبل الاقتصاديين حول

الفساد. للحصول على مثال حول كيفية تصور الاقتصاديين لهذه المشكلة، انظر: Shang-Jin Wei, *Why Is Corruption So Much More Taxing Than Tax? Arbitrariness Kills*, NBER Working Paper No. 6255 (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research, November 1997), https://www.nber.org/system/files/working_papers/w6255/w6255.pdf

تفسيرها غير المتكافئ^[15] على سبيل المثال، وفقاً للإصدار الأصلي في العام 2001 من المؤشر، فإن تكاليف عدم الشفافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين تكافئ ضريبة بقيمة 46%.

يشير ما سبق إلى أهمية العقلانية عند تناول الحوكمة، ما يجعل من المفيد التذكير بتصنيف ماكس فيبر للسلطات: الكاريزمية، والتقليدية، والعقلانية القانونية^[16]. ويتميز كل منها بالأسباب التي تجعل شخصاً ما يطيع أمراً ما^[17]. ببساطة، في السلطة الكاريزمية، تكون الطاعة استجابة لتأثير الشخص الذي يعطي الأمر، وفي السلطة التقليدية تُطاع الأوامر بحكم العادة، وفي السلطة القانونية العقلانية تُطاع الأوامر بسبب حساب عقلائي. وتشير العقلانية إلى حساب التكلفة والفائدة كأساس للفعل، وبالتالي فإن شخصاً ما يطيع أمراً أو قاعدة معينة لأنه يرى أن من مصلحته القيام بذلك، وأن الفوائد تفوق التكاليف. ولكن لتكون هذه العقلانية الأدائية ممكنة، يجب أن يكون المرء قادراً على قياس التكاليف والفوائد. وتفترض العقلانية وجود القانون والتطبيق المتسق له وتفسيره من خلال التنظيم البيروقراطي. على سبيل المثال، ما لم تكن تعرف عقوبة ركن السيارات بشكل غير قانوني، فمن المستحيل في معظم الحالات اتخاذ قرار عقلائي فيما إذا يجب اتباع قوانين ركن السيارات أم لا، لأن التكاليف لا يمكن التنبؤ بها. وسيكون الفرق بين عقوبة تبلغ اثنين أو عشرين أو خمسين أو مائة درهم مهماً للغاية، ويجب أن يكون هذا معروفاً، ويمكن التنبؤ به حتى تكون العقلانية ممكنة.

وفقاً لذلك، يمكن فهم الضغط من أجل الشفافية على أنه محاولة

^[15] تم تقديم مؤشر ضعف الشفافية في العام 2000 بواسطة (PriceWaterhouseCoopers). حالياً، يتم إنتاجه من قبل معهد (Milken). وغالباً ما تم إدراجه كواحد من التدابير التي تستخدمها منظمة الشفافية الدولية لمؤشر مدركات الفساد الخاص بها. وهناك تدابير أخرى مماثلة يستخدمها مؤشر مدركات الفساد؛ وبالتحديد، تصنيفات مخاطر الدول من قبل منظمة جلوبال إنسايت (Global Insight)، وخدمة مخاطر الدول والتنبؤات القطرية من قبل وحدة الاستخبارات الاقتصادية.

^[16] انظر:

Max Weber, *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology*, ed. Guenther Roth and Claus Wittich, trans. Ephraim Fischhoff and et al. (Berkeley, Los Angeles and London: University of California Press, 1978 [1922]), 212-254.

^[17] انظر:

Ibid, 36.

لتأمين الشروط اللازمة للعقلانية. فتتبع المؤسسات الرأسمالية منطق تعظيم المنفعة والانخراط في أفعال تفوق فيها الفوائد التكاليف. وعندما يتعلق الأمر بالدولة وأنظمتها، تعتمد الرأسمالية على وجود القانون والبيروقراطية من أجل التمكن من اتخاذ قرارات عقلانية فيما يتعلق بالاستثمارات. إنَّ قلة «الفساد» من هذا المنظور تساوي وضوح أنظمة الدولة وإمكانية التنبؤ بها. وتوضَّح أفعال منظمة الشفافية الدولية وغيرها من المنظمات المماثلة الإجراءات التي يتخذها رأس المال وموظفوه من أجل تأمين الظروف اللازمة للعقلانية. وتتطلب الحاجة إلى الاستباق والقدرة على التوقع أن تكون أنظمة الدولة بيروقراطية قدر الإمكان، وأن يتم وضع القوانين، وكتابتها بوضوح، وتطبيقها باستمرار. فتم وسم جميع الترتيبات المعلوماتية، والقوانين المربكة، والإنفاذ غير المتسق على أنَّها غير شفافة/فاسدة.

في الواقع، أدى هذا الدفع الدولي للوصول إلى القدرة على التنبؤ وإلى مراعاة الشفافية إلى خلق صناعة مزدهرة خاصة به.^[18] فتزود شركة برايس ووترهاوس كوبرز المذكورة أعلاه والعديد من الشركات الأخرى، مثل جلوبال إنسايت (Global Insight) وبنك التنمية الآسيوي، المستثمرين

^[18] وتوسعت الأدبيات العلمية الاجتماعية حول الفساد بشكل كبير، وأصبحت اقتصادية وتكونقراطية بشكل متزايد في هذه الفترة. وحتى أوائل التسعينيات من القرن الماضي، ركزت الأبحاث، إلى حد كبير، على فهم الفساد باعتباره ظاهرة اجتماعية، ابتداء من خصوصياته الثقافية والتاريخية وحتى وظائفه السياسية والاقتصادية. وبغض النظر عن الاختلافات المهمة التي قد تكون موجودة بين الميول المفاهيمية والمبادئ المنهجية، كان هدف البحث هو الفهم. ومنذ ذلك الحين، ابتعدت الأدبيات بشكل حاد عن التحليل وهدف فهم الفساد. على الرغم من أنه ما يزال هناك عدد لا بأس به من الباحثين الذين يركزون على التحليل، فإن دراسة الفساد أصبحت متأثرة بشكل متزايد بأهداف وقيم السوق وتقنيات الاقتصاديين. وبدلاً من إنتاج التفسيرات، أصبحت دراسة الفساد السياسي الآن منشغلة بقياس وحساب معدلات الفساد وتأثيره الاقتصادي، إضافة إلى التوعية حول كيفية الحد من الفساد. من وجهة النظر هذه، حتى محاولة تفسير الفساد من قبل مفكر محافظ مثل صموئيل هنتنغتون (Huntington)، تبدو الآن للكثيرين متساهلة بشكل يائس وقابلة للبيروقراطيين الجشعين وتشويهاتهم الريبعة لكفاءة السوق. للحصول على مثال توضيحي لفهم هنتنغتون انظر:

Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven and London: Yale University Press, 1968); Daniel Kaufmann and Shang-Jin Wei, *Does "Grease Money" Speed Up the Wheels of Commerce?* IMF Working Paper, No. 00/64 (International Monetary Fund, March 2000), <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/30/Does-Grease-Money-Speed-Up-the-Wheels-of-Commerce-3524>

بالمعلومات والتدابير التي تسعى إلى إبراز المخاطر والتكاليف غير الشفافة التي تنطوي عليها الاستثمارات حول العالم. وتُعقد مؤتمرات للشركات العابرة للحدود والمستثمرين والخدمات المالية بانتظام لغرض تعزيز أجندة مكافحة الفساد، والتعرف على أحدث جهود مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية. على سبيل المثال، تنظم شركة (Ethical Corporation)، وهي شركة ربحية، «قمة أوروبية لمكافحة الفساد» سنوياً من أجل الهدف المعلن المتمثل في إرشاد المشاركين فيها حول «طرق القيام بأعمال مربحة والتخفيف من مخاطر الفساد». كان من ضمن المتحدثين في العام 2010 ممثلون عن شركة بابسون كابيتال (Babson Capital)، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وشركة سيمنز، ومجموعة بنك (KCB)، وصندوق الاستثمار الأوروبي، وشركة بوينغ، ووزارة العدل الأمريكية. وتراوحت رسوم التسجيل في المؤتمر من 1,345 جنيهًا إسترلينيًا إلى 2,295 جنيهًا إسترلينيًا (اعتماداً على عدد فرص التشبيك التي تريدها) إضافة إلى ضريبة القيمة المضافة لكل شخص.^[19]

في عصر العولمة، أكد رأس المال العابر للحدود هيمنته، ونحن نشهد على محاولته إحداث تعديلات في الدول حول العالم. وبينما هذا الجزء من رأس المال هيمنته السياسية، إلى حد كبير، من خلال القيادة الفكرية والأخلاقية. ليس هناك شك في أنَّ أحد الإنجازات الفكرية الرئيسية لهذه الحركة كان تقديم ونشر هذا الفهم الجديد للفساد على أنه ضعف للشفافية. وليس هناك جدال حول مبادئ الشفافية و«الحكم الرشيد» اليوم.^[20] وتغيب حتى أبسط الأسئلة الحاسمة: لمن

^[19] انظر:

Ethical Corporation, "The 4th Annual European Anti-Corruption Summit, 2-3 November 2010, Regents Park, London," *Ethical Corporation* (15 August 2010), <https://web.archive.org/web/20100815021548/www.ethicalcorp.com/ethicseurope/index.asp>

^[20] تُعتبر حجج جاك لاكان مفيدة عند التعامل مع مسألة الشفافية. كما أوضح في تحليله لقصة الرسالة المسروقة (The Purloined Letter) لإدغار آلان بو، إن جعل الشيء مرئياً لا يكون في الغالب أكثر من محاولة لإخفاء حقيقة جوهره: Jacques Lacan, *Ecrits*, trans. Bruce Fink (New York and London: W. W. Norton & Company, 2005 [1966]), 6-48.

في سياق صنع سياسات الدولة، على سبيل المثال، غالباً ما لا تفعل عملية حفظ السجلات بشكل دقيق والشككية الإجرائية سوى إخفاء الدور الذي تلعبه المصلحة الخاصة والتواطؤ في السياسة اليوم.

هذه الشفافية في النهاية؟ هل تدعو منظمة الشفافية الدولية إلى حملات محو الأمية حتى يتمكن المواطنون العاديون من رؤية وفهم ما تفعله وتقول حكوماتهم بشكل أفضل؟ ليمكنوا من قراءة الصحف أو وثائق الدولة؟ بالطبع لا. فوجود الشفافية أو غيابها هو أمر يحدده أصحاب الأعمال والتكنوقراط. وحتى مقاييس تصورات الفساد التي تستخدمها منظمة الشفافية الدولية وغيرها، هي فقط تلك الخاصة بأصحاب الأعمال والأكاديميين و«الخبراء» القطريين أو الإقليميين الآخرين. وحقيقة أن وجهة نظر رأس المال العابر للحدود قد تم قبولها كوجهة نظر يتم من خلالها تقييم شفافية/ضعف شفافية المؤسسات والأنظمة السياسية، هي شهادة على نجاح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي، والمنظمات المماثلة.

في ضوء النقطة السابقة، ليس من المستغرب على الإطلاق أن تتشكل هذه السياسة الجديدة للفساد منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي فصاعداً. إذ أدى انهيار الشيوعية وتزايد العولمة إلى زيادة المخاطر على رأس المال العابر للحدود، وفي الوقت ذاته أزالا واحدة من أهم عقباته. فكان البعد الطبقي الأساسي والشامل لهذا التحول الدولي هو الصراع بين رأس المال المحلي ورأس المال العابر للحدود، من أجل الهيمنة السياسية داخل التكوينات الاجتماعية في جميع أنحاء العالم.^[21] في هذه المجتمعات القومية، نجد عدداً لا يحصى من الأشكال المؤسسية والتقاليد السياسية، التي نشأت نتيجة النضالات، والصراعات، والتنازلات، والاتفاقيات. كجزء من هذه التقاليد الوطنية والإقليمية، يمكن العثور على العديد من الروابط المؤسسية القوية مع النخب المحلية وحلفائها داخل الطبقات الشعبية. وعلى الرغم من أنه،

^[21] لتحليل أكثر شمولاً لتدويل الدولة وأهمية الكومبرادور والاحتكاكات المحلية

لرأس المال (إضافة إلى تعريفاتها) في الرأسمالية المعاصرة، انظر: Nicos Poulantzas, *Classes in Contemporary Capitalism*, trans. David Fernbach (London: New Left Books, 1975); Bob Jessop, "Globalization and the National State," in *Paradigm Lost: State Theory Reconsidered*, ed. Stanley Aronowitz and Peter Bratsis (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2002), 185-220.

يتقاطع استخدام فئة «رأس المال العابر للحدود» هنا كثيراً مع استخدام بولانتزاس لمصطلح «رأس المال الكومبرادوري»، ولكن التركيز ينصب بشكل أكبر على تنقله وحجمه بدلاً من درجة انفصاله عن المجتمع.

بلا شك، أي شيء يشبه البرجوازية «الوطنية» أو الرأسمالية أصبح شيئاً من الماضي منذ فترة طويلة، فإن الدولة لا تزال نتاجاً لنضالات واستراتيجيات قومية. وتشكل المواقف التي ترتبط فيها سلطة الدولة ارتباطاً مباشراً بتقلبات المصالح والصراعات المحلية مشاكل كبيرة للرأسمالية بالمعنى الأوسع، ورأس المال العابر للحدود بشكل خاص، بسبب الافتقار إلى الاستقلالية التي قد تتمتع بها الدولة تجاه مطالب الرأسماليين الأفراد وغيرهم ممن يتمتعون بامتيازات سياسية.

إنّ الضغط من أجل «الشفافية» والاستراتيجيات والإصلاحات الوطنية المختلفة التي قد تولدها، يساعد في توسيع وترسيخ الاستقلالية النسبية للدولة. وكما أوضح بولانتزاس ابتداءً،^[22] فإنّ الاستقلالية النسبية ضرورية للدولة الرأسمالية؛ حيث يجب أن تكون أحياناً في وضع يمكنها من التصرف ضد إرادة الرأسماليين الأفراد حتى يمكنها التصرف وفقاً لمصالحهم الجماعية أو الطبقيّة. وهكذا، فإنّ المشكلة مع نظام النخبة في الصين أو فيتنام، والنزعة الزبائنية في اليونان أو غانا، والشعبوية في فنزويلا أو بوليفيا ترتبط بالطريقة غير الوسيطة التي تظهر بها المصالح الاجتماعية داخل مؤسسات الدولة. وتكاليف «ضعف الشفافية» مثل هذه الترتيبات واضحة، وتتمثل بالكثير من التقلبات المحتملة عندما يتعلق الأمر بتشكيل السياسة، وحيادية غير كافية عندما يتعلق الأمر بالتنفيذ والإنفاذ. وترتبط أجهزة الدولة، بشكل كبير، بأفراد ومجموعات معينة، وأي تغيير في الموظفين داخل الدولة يمكن أن ينتج عنه اضطرابات دراماتيكية، قد تكون جيدة أو سيئة، ولكن يصعب التنبؤ بها أو قياسها في كلتا الحالتين، بالنسبة للمصالح التجارية وكذلك للمواطنين العاديين.

وإلى جانب هذه المسألة المتعلقة بالمخاطر، والقياس، وتكاليف ضعف الشفافية، هناك سؤال جوهري يتعلق بأنواع المصالح الأكثر قدرة على التأثير داخل هذه الترتيبات المؤسسية. نظراً لاكتساب رأس المال العابر للحدود أهمية عالمية في هذا العصر، تراجعت رغبته في تلبية المصالح والمطالب المحلية. وبناءً على ذلك، فهو يدفع

[22] انظر:

باتجاه البنى المؤسساتية المرتبطة بالحكم التكنوقراطي والقادرة على التصرف في مواجهة المطالب الشعبية وضد تفضيلات العديد من النخب المحلية، وهو بذلك يتطلب وساطة مؤسساتية أقوى بكثير بين أصحاب السلطة المحليين والسياسات المالية والنقدية وتنفيذها. ولعل أفضل مثال على عملية تكييف الدولة والأشكال المؤسساتية التي يتم من خلالها التوسط من أجل المصالح هو صعود الاتحاد الأوروبي. فتم نقل العديد من وظائف صنع القرار الأكثر أهمية إلى أعلى المستويات المؤسساتية، غالباً ليس فقط خارج بُنى مجموعات المصالح المحلية، بل خارج أي سيطرة مباشرة من قبل المسؤولين المنتخبين. وكنيجة لذلك، في الدول الأعضاء، ازداد الاستقلال النسبي عن مطالب رأس المال المحلي بشكل كبير. ومن الأبعاد التي لا تقل أهمية عن هذه العملية هي المساحات المؤسساتية الجديدة التي تظهر وتعمل كفضاء لتلك الجماعات للمصالح الكبيرة، لتعمل من أجل صياغة استراتيجيات متماسكة للتراكم والتنظيم. على سبيل المثال، من المحتمل جداً أن إلغاء العديد من الإعانات الزراعية، وبيع معظم الشركات التي تديرها الدولة، من المرافق إلى وسائل النقل، في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، لم يكن يحدث في غياب هذه الوساطات المؤسساتية الجديدة، والقدرة المتزايدة للدول القومية على التصرف ضد المصالح المحلية الراسخة. ومن المنطقي أن تكون جماعات رأس المال الكبيرة بما يكفي للاستفادة من هذه التغييرات، بالضرورة عابرة للحدود.

وبقدر ما تستهدف جهود مكافحة الفساد الدولية الزبائية، والشعبوية، وغيرها من أشكال التعبير عن المصالح التي تقلل من الوساطات المؤسساتية، فإن هذه المشاريع هي محاولات مباشرة لتأمين وإضفاء الطابع الرسمي على الاستقلال النسبي للدولة. وتقدم لنا حركة مناهضة الفساد مثلاً واضحاً على كيفية تأسيس الاستقلال النسبي للدولة في ظل الظروف السياسية الحالية؛ بوجود شرطة مكافحة الشغب، والمعارك والعداوات القانونية، وخطط التشفير، والخصخصة، والتهديدات بفرض العقوبات المالية والتجارية. علاوة على ذلك، فهي توضح لنا، أيضاً، لماذا يمكن القول إن العديد من الدول، بدلاً من أن تفقد سلطتها أو تصبح أقل أهمية، تزيد من قدراتها وتوجهاتها البيروقراطية والتكنوقراطية في عصر العولمة.

ومن هنا، يمكننا أن نرى بوضوح كيف تصبح الرأسمالية مدوّلة بعد تحولها إلى عابرة للحدود. كانت إحدى الحجج الرئيسيّة لبولانتزاس حول مسألة التدويل هي أنّ الرأسمالية لا يمكن أن تتوسع إلا من خلال عملية تحولها إلى عابرة للحدود؛ أي من خلال عملية إعادة إنتاج المصفوفة المكانية والزمانية اللازمة ليكون الاستغلال الرأسمالي ممكناً. وعلى حد تعبيره:

... إن الإمبريالية متطابقة في جوهرها مع القومية الحديثة، بمعنى أنّها لا يمكن إلا أن تكون تدويلًا، أو بالأحرى تحويلًا لعمليات العمل ورأس المال إلى عمليات عابرة للحدود ... ولأنّه يتحرك في المصفوفة المكانية الدولية لعمليات العمل والاستغلال، لا يمكن لرأس المال إعادة إنتاج نفسه إلا من خلال كونه عابراً للحدود، مهما ظهرت أشكاله المختلفة على أنّها غير إقليمية وغير قوميّة.^[23]

بعبارة أخرى، إنّ الفصل الرسمي بين الصراع الاقتصادي والصراع السياسي - وهو الأمر الذي يعتبر لحظة تأسيسيّة للدولة الرأسماليّة، إضافة إلى قدرتها المؤسّساتيّة على الاستقلال النسبي ومجموعة كاملة من الافتراضات الأساسيّة القانونيّة والسياسيّة الأخرى التي تستند إليها الرأسمالية كما نعرفها - لا يمكن أن يكون غائباً في المجتمعات التي اندمجت في الدوائر الدوليّة لرأس المال. وعلى الرغم من أنّه قد يكون هناك بعض المساحة للخصوصيات المحليّة والإقليمية، فإنّ الطابع العابر للحدود يعني تجانساً متزايداً للأشكال السياسيّة والقانونيّة والفضاء عبر الحدود الوطنيّة، نظراً إلى أنّ الدولة التي تستطيع الحفاظ على المساواة والحياد الرسميين في مواجهة المصالح الفردية، تكون أكثر قدرة على العمل كعلاقة سيطرة طبقية، ويمكنها تسهيل آليات الاستغلال الاقتصادي ودائرة رأس المال. ويعتبر هذا الأمر أكثر أهمية اليوم مما كان عليه في الترتيبات الإمبرياليّة السابقة، نظراً للزيادة الكبيرة في سرعة وحجم الحركات الدولية لرأس المال.^[24]

^[23] انظر:

Nicos Poulantzas, *State, Power, Socialism*, trans. Patrick Camiller (London: New Left Books, 1978), 106.

^[24] لتحليل الآثار السياسيّة الحادة للتغيرات الجذريّة في الطابع الزمني للرأسماليّة التي صاحبت العولمة المالية، انظر:

Konstantinos Tsoukalas, "The Deregulation of Morals: The Ultimate Phase of Globalized Capitalism," *Situations* 4, no. 2 (Spring 2012): 5-36.

في هذه المرحلة، من الضروري الإشارة إلى مغالطة رئيسية كمغالطات ويليام روبنسون وآخرين يتبعونه في اعتماد هذا التصنيف للتوجه العابر للحدود. ففي تضاد شديد للطريقة التي استُخدمت بها كتابات بولانتزاس هنا، يعتبر روبنسون التوجه العابر للحدود على أنه عملية تصبح فيها الدولة القومية أقل قوة، إذ يتم استبدالها بشكل متزايد بواقع فوق-قومي، ومكاني، ومؤسسي جديد. وكما يلخص: «نظراً إلى أنَّ الارتباط العضوي والداخلي بين الشعوب أصبح عالمياً حقاً، فقد استُبدلت مؤسسات الدولة القومية بالمؤسسات العابرة للحدود».^[25] وهنا لا يُستخدم مصطلح «عبر القومية» للإشارة إلى كيفية إعادة إنتاج الدولة الرأسمالية في تشكيلات اجتماعية أكثر من أي وقت مضى، بل للإشارة إلى نوع من الذبول اللا-قومي للمساحات القومية في مواجهة الرأسمالية العالمية والتشكيلات الطبقيّة. هناك العديد من المشاكل مع مثل هذا النهج، ليس من حيث مدى وفائه أو خلافه لحجج بولانتزاس الأصلية، بل من حيث الكيفية التي يقودنا بها إلى سوء قراءة وفهم التضاريس المكانية للاستغلال الرأسمالي والنضال السياسي،^[26] وإلى فهم اختزالي جداً للعلاقة بين النضالات السياسية القومية والمؤثرات والجهات الخارجية والدولية.^[27] ما يظهره لنا صعود الحركة الدولية لمكافحة الفساد هو أنه بدلاً من دفع الدول لتصبح أقل أهمية وقوة، تدفع هذه الحركات الدولية الدول لتصبح أكثر قوة وقدرة على تجاوز السيطرة المباشرة للسلطة السياسية من قبل الوكلاء الاقتصاديين المهيمنين. وبقدر ما يشير إلى أنَّ أجزاء رأس المال غير المرتبطة بمكان معين تستفيد من قدرتها على التحرك بتكاليف وقيود أقل، إلا أنَّ هذا لا يتم من خلال استبدال الفضاء والمؤسسات السياسية القومية بل من خلال تجانس أشكالها وتعزيز قدرات مؤسساتها.

انظر: ^[25]

William I. Robinson, *A Theory of Global Capitalism: Production, Class, and State in a Transnational World* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2004), 92.

انظر: ^[26]

Thomas Marios, "From Economic Crisis to a 'State' of Crisis? The Emergence of Neoliberalism in Costa Rica," *Historical Materialism* 13, no. 3 (2005): 119-122.

انظر: ^[27]

Anna Maria Kowalczyk, "*The Transnational and the Domestic: The Case of Neoliberal Restructuring in Chile, 1973-1989*," Ph.D. Dissertation (Manchester: University of Salford, 2012).

قد يكون من المحتمل أنَّ هذه الجهود الدولية الجديدة لمكافحة الفساد باعتباره ضعفاً في الشفافية لم تحقق أجندتها بالكامل في تحويل الدولة فعلياً في العديد من المجتمعات التي استهدفتها (الصين، والهند، ونيجيريا، كأثلة محتملة). ومع ذلك، فإنَّ الدوافع والنتائج السياسية المقصودة من هذه الجهود واضحة. علاوة على ذلك، فإنَّ هذا التوجه نحو «الشفافية» أصبح مقدساً؛ فلا يجرؤ زعيم عالمي أو أي نظام على المجادلة ضده. وهكذا، حتى عندما تفشل الجهود الإصلاحية في تحقيق تغييرات مؤسسية أو قانونية، فإنَّها غالباً ما تنجح في قيادة توجه الخطاب السياسي وأجنداته. على سبيل المثال، بقيت مدركات الفساد في اليونان مرتفعة للغاية وازدادت على الرغم من (وبسبب) جهود منظمة الشفافية الدولية. إلا أنَّ الانتخابات الثلاثة الأخيرة قد تركزت على مسألة الفساد، حيث تعهد كل حزب منتصر بالسيطرة عليه. وترتبط مركزية مسألة الفساد في اليونان ارتباطاً مباشراً بهذه الجهود الدولية كما هي بالتأكيد في العديد من الأماكن الأخرى حول العالم. إنَّ التأثير الأيديولوجي، والمعرفي، والثقافي لسياسات الفساد الجديدة هذه لا يقل أهمية عن تأثيرها الاقتصادي، والمؤسسي، والقانوني المقصود.

التنمية وعبء الرجل الأبيض

حققت الجهود الجديدة لمكافحة الفساد نجاحات كبيرة، وأثَّرت على كيفية تخيل العالم وتنظيمه من حيث ميوله إلى الفساد وكيف، من خلال ذلك، نفهم الثروات النسبية للشعوب حول العالم.^[28] لطالما أعلنت سياسات الفساد الجديدة والمدوَّلة أنَّ الغرض من محاربة الفساد هو تعزيز التنمية الاقتصادية والسياسية في جميع أنحاء العالم.^[29] كما

^[28] أصبح مؤشر مدركات الفساد (CPI)، الذي يتم نشره كل عام وسط ضجة كبيرة، أقل كثافة من ناحية النصوص، ويتم تقديمه الآن بشكل أساسي من خلال الخرائط والرسوم البيانية. في رسم العالم الجيوسياسي بألوان نابضة بالحياة، ونرى تلك العلاقة المذهلة للفساد الذي ينتمي إلى العالم النامي (باللون البرتقالي الداكن والأحمر) بينما النواة الرأسمالية خالية نسبياً من الفساد (باللونين الأصفر والبرتقالي الفاتح). المؤشر متاح الآن كتطبيق على iPhone.

^[29] انظر:

Peter Eigen, "Removing a Roadblock to Development: Transparency International Mobilizes Coalitions Against Corruption," *Innovations: Technology, Governance, Globalization* 3, no. 2 (Spring 2008): 19-33.

يؤكد بيتر إيجن، في كتابه عن سبب تأسيسه لمنظمة الشفافية الدولية:

الفساد - وهو إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة - هو عائق أمام التنمية البشرية. فهو يشوه الأسواق التنافسية، ويؤدي إلى سوء توزيع الموارد، ويلقي أعباء غير متناسبة على أفقر الناس وأكثرهم ضعفاً في العالم. يستهزئ الفساد بالحقوق، ويولد ثقافة السرية، ويحرم أكثر الناس احتياجاً من الخدمات العامة الحيوية، ويزيد من الفقر، ويقوض الأمل.^[30]

كان من الواضح لجميع المعنيين، كما يبدو، أنَّ الفقر ونقص التنمية كانا - إلى حد كبير - نتاجاً للفساد، وأنَّ ظهور هذه الحركات الجديدة ضد الفساد كان لغرض نهائي هو محاربة الفقر وتشجيع الديمقراطية. هناك الآن المئات من الكتب، والمقالات، والتقارير العلمية التي تؤكد هذا الاعتقاد، وتوضح كيف أنَّ الفساد يعيق التنمية الاقتصادية.^[31] وكما يستنتج وي (Wei):

[30] انظر:

Ibid, 19.

[31] تتضمن بعض الحجج التأسيسية الأكثر شهرة تلك التي قدمتها سوزان روز-أكرمان (Rose-Ackerman 1999) وباولو ماورو (Mauro 1995)، انظر: Susan Rose-Ackerman, *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform* (Cambridge: The Press Syndicate of the University of Cambridge, 1999); Paolo Mauro, "Corruption and Growth," *The Quarterly Journal of Economics* 110, no. 3 (August 1995): 681-712.

للحصول على ملخص مفيد للغاية للحجج والنتائج التجريبية، انظر: Shang-Jin Wei, *Corruption in Economic Development: Beneficial Grease, Minor Annoyance, or Major Obstacle?* Policy Research Working Paper, Report No. WPS2048, Volume 1 (Washington, D. C.: World Bank Group, February 1999), <http://documents1.worldbank.org/curated/en/175291468765621959/pdf/multi-page.pdf>

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه المقاربات في مسألة التنمية الاقتصادية، وهي أكثر مقاربات روز-أكرمان مباشرة من حيث التأثيرات على الأقل، تعكس حججا أكثر عمومية ضد السياسة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية. على سبيل المثال، يرى مانكور أولسون في كتابه «صعود الأمم وانحدارها» (Olson 1982) أنَّ هناك علاقة سلبية بين استقرار وترسيخ مجموعات المصالح ومعدل التنمية الاقتصادية. بالنسبة إلى أولسون، كما هو الحال مع الأدبيات الاقتصادية الجديدة حول الفساد، هناك ازدياد وكرامية في بعض الأحيان للسياسة وتفضيل غير خفي للإدارة التكنوقراطية، أو «الحوكمة» كما يطلق عليها عادة: Mancur Olson, *The Rise and Decline of Nations: Economic Growth, Stagflation, and Social Rigidities* (New Haven and London: Yale University Press, 1982).

وجدت الأبحاث المنهجية التي أجراها، مؤخراً، عدد من المؤلفين أنه كلما ازداد الفساد في بلد ما، كان نموه أبطأ. هناك قنوات عدة يعيق الفساد من خلالها التنمية الاقتصادية؛ وتشمل انخفاض الاستثمار المحلي، وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، والإنفاق الحكومي المفرط، والتوزيع المشوه للإنفاق الحكومي.^[32]

أصبحت هذه الأفكار اليوم ناجحة ومهيمنة لدرجة أنه لم يتم فهم الفقر على أنه نتائج للفساد فحسب، بل كل شيء بدءاً من أزمة منطقة اليورو، إلى الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط، وفشل المساعدات الإنسانية في هايتي.

وكما أشرت من قبل، فإن مثل هذه التفسيرات تتلاءم جيداً مع وجهة النظر الاستعمارية المعتادة بأن هناك عيباً ما متغلغلاً في الشعوب الأقل حظاً، وهو الذي من خلاله بالإمكان تفسير حالتهم على أفضل وجه. في الأجيال السابقة، كانت مسألة العرق أو الدين ذات أهمية قصوى لتفسير التفاوتات العالمية. أما اليوم، فتتجه الأنظار إلى مدى إذعان الناس للمكاسب قصيرة الأجل و/أو الترتيبات المؤسسية وإغراءات حكوماتهم. بمعنى، إما أن يكون لدى الناس ميل للفساد، لأنهم ليسوا متحضرين بالكامل (أي ليس لديهم ضبط النفس الكافي)، وإما في الحالات التي قد يكونون فيها عقلانيين، فإن قوانينهم ومؤسساتهم السياسية لا تجعل من المنطقي أن يكون الشخص غير فاسد،^[33] ففوائد أن يكون الشخص فاسداً تفوق التكاليف. تماماً كما هو الحال مع الأيديولوجيات الإمبريالية السابقة، فإن مشكلة هذا الخطاب عن الفساد لا تكمن ببساطة في أنه يلوم «السكان الأصليين» على وضعهم

^[32] انظر:

Wei, *Corruption in Economic Development*, 25.

^[33] تشدد معظم المؤلفات في علم الاقتصاد على الخيار الثاني، وهو أن جميع الناس يسعون إلى أقصى فائدة وأن القضاء على الفساد هو مسألة تغيير تكاليف وفوائد الانخراط في السلوك الفاسد. ومع ذلك، فإن العديد من جهود الوكالات الدولية تؤكد على الخيار الأول وتطور برامج لتعليم السلوك الأخلاقي وضبط النفس. على سبيل المثال، تحتوي مجموعة أدوات مكافحة الفساد التابعة لمنظمة الشفافية الدولية على خطط دراسية للمعلمين لإرشاد طلابهم حول السلوك الأخلاقي باستخدام عينات من الرسوم المتحركة وما إلى ذلك.

الاقتصادي الصعب، بل إنَّ هذا الفساد، كما هو الحال عند استخدام العرق كتفسير، ليس له فائدة تحليلية؛^[34] فلا يفسر شيئاً، إنَّ الحديث عن الفساد كسبب للفقر والتخلف هو خطاب أيديولوجي بحث لا يستطيع بأي حال تفسير النمو النسبي أو الفقر. وبدلاً من أن يكون أداة للفهم، فهو بالتالي أداة للتلاعب الأيديولوجي والسيطرة السياسيّة.

أعتقد أنَّ هذا الادعاء صادم للغاية بالنسبة للكثيرين. ومع ذلك، من المفترض أن مراجعة سريعة للسنوات العشر الماضية كافية لإثارة شكوك كبيرة على الأقل فيما يتعلق باستخدام الفساد كمُغيّر مُفسّر للنمو الاقتصادي، ناهيك عن الفقر أو التنمية. تأتي الصين، والهند، واليونان من بين الدول التي تحصل باستمرار على درجات منخفضة في معظم مقاييس ضعف الشفافيّة/الفساد. وفي مؤشر مدركات الفساد للعام 2010، جاءت كل من اليونان والصين في المرتبة الثامنة والسبعين، والهند في المرتبة السابعة والثمانين، وهي بمحصلة النقاط أقرب بكثير إلى الدول الموجودة في أسفل القائمة مقارنة بتلك التي في القمة، وقد حصلت على نقاط مشابهة وضععتها في هذا الترتيب لأكثر من عقد. هل أدت مثل هذه المستويات العالية من الفساد إلى نقص النمو الاقتصادي أو الركود؟ بالتأكيد العكس هو الصحيح؛ فتمتعت البلدان الثلاثة جميعها بنمو اقتصادي في العقد الماضي يتناقض إلى حد بعيد مع أي قوة تنبؤية أو تفسيرية لمقاييس الفساد. فبلغ متوسط النمو السنوي الناتج المحلي الإجمالي في الصين في العقد الأول من القرن الحالي 10.3%، وهو معدل مذهل. وبالمثل، بلغ معدل النمو في الهند 7.1%. في كلتا الحالتين، كانت معدلات النمو أعلى بكثير من معدلات الاقتصادات التي تبعاً للمقاييس تُعتبر خالية من الفساد نسبياً (اليونان الأصفر والبرتقالي الفاتح على خريطة مؤشر مدركات الفساد). ولعل حالة اليونان قد تكون أكثر قابليّة للتطبيق كمقارنة؛ فقد اعتُبرت اليونان باستمرار العضو الأكثر فساداً في منطقة اليورو، على قدم المساواة مع الصين وأقل بكثير حتى من

^[34] لنقد الادعاء القائل بأنَّ الفساد هو العقبة الرئيسيّة أمام التنمية، وكذلك نقد الشخصية النيوليبراليّة والتحيز الأنجلو أمريكي لجهود مكافحة الفساد المعاصرة، انظر:

Barry Hindess, "Investigating International Anti-Corruption," *Third World Quarterly* 26, no. 8 (2005): 1389-1398.

البرتغال أو إيطاليا. ومع ذلك، في العقد الماضي، كان متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي في اليونان 3.4%، وهي في المرتبة الثانية في منطقة اليورو بعد إيرلندا بمعدل 3.81% وأعلى بكثير من فنلندا «غير الفاسدة» (2.11%)، وألمانيا (0.85%)، وبلجيكا (1.54%).^[35] هناك العديد من الأمثلة الأخرى التي يمكننا الاستشهاد بها، والتي تتعارض مع العلاقة المفترضة بين الفساد ومعدلات النمو، من البرازيل والأرجنتين، إلى موزمبيق ونيجيريا.

كيف يمكن أن نفسر مثل هذه الإشكاليات الظاهرة؟ من المرجح أن يشير معظم الاقتصاديين إلى العديد من العوامل التي تؤثر على النمو، ويجادلون بأن معدلات النمو في جميع هذه الحالات كانت مرتفعة على الرغم من مستويات الفساد. في حالة الصين، على سبيل المثال، يمكن الإشارة إلى عوامل مثل المستويات العالية للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، والحجم الهائل لاقتصادها على أنها سمات سمحت لها بالتغلب على تأثير الفساد. توضح روز-أكرمان الأمر ببساطة شديدة: «الاقتصادات الآسيوية ليست استثناءً، فالبلدان ذات مستويات الفساد المرتفعة كانت ستجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إذا كان الفساد أقل».^[36] قد يكون هذا صحيحاً، ولكن إذا كان الأمر كذلك، فإنه يقلل من شأن الحجج التي تربط الفساد بالفقر والتنمية، لأنه سيكون في أفضل الأحوال عاملاً من بين عدة عوامل أخرى في عملية معقدة بطبيعتها.

إذا فهمنا الفساد كما يتم التعامل معه في الأدبيات الحالية، كضريبة أو تكلفة إضافية على الاستثمارات والنشاط الاقتصادي، فإن الاستنتاج بأن الفساد يجلب الفقر يشبه القول بأن الضرائب تخلق البطالة. ربما تكون هذه المقولة صحيحة بالنسبة لبعض النماذج الاقتصادية، ولكنّها حجة بالية فيما يتعلق بالمجتمعات الموجودة بالفعل. وشييه بذلك حجة أن الأجور المرتفعة أو لوائح السلامة هي قيود على النمو الاقتصادي، ويمكن أن ينطبق الأمر ذاته على الاتحادات العمالية أو

^[35] جميع الأرقام مأخوذة من كتالوج بيانات البنك الدولي:
World Bank, "World Bank Open Data," *The World Bank* (n. d.),
<http://data.worldbank.org/>.

^[36] انظر:

Rose-Ackerman, *Corruption and Government*, 3.

أي شيء آخر يزيد من تكاليف رأس المال. ومع ذلك، فإنَّ اختزال مسألة النمو الاقتصادي أو انتشار الفقر واقتصار ربطها بمستويات الفساد لا يفسر الثروات النسبية للاقتصادات حول العالم بما أنَّ نمو الناتج المحلي الإجمالي - وهو مقياس رديء بالتأكيد ولكنه مقياس يتمشى إلى حد كبير مع الأدبيات التي تُناقش اليوم - يبدو أنَّه لا يتوافق بأي حال من الأحوال مع «الفساد» كما يتم قياسه وإدراكه اليوم. يبدو في الواقع أنَّ بعض الأفكار القديمة تفسر بشكل أفضل العلاقة بين الفقر ومعدلات النمو والأرباح؛ فبالنسبة لآدم سميث، من المفيد أن نتذكر أنَّ معدلات الربح العالية كانت تتواجد إلى جانب الفقر لا الرخاء:

... لا ترتفع معدلات الربح مع الازدهار أو تنخفض مع تدهور المجتمع، على عكس الريع والأجور. بل على النقيض من ذلك، فهي منخفضة بشكل طبيعي في البلدان الغنية، ومرتفعة في البلدان الفقيرة، وهي دائماً أعلى في البلدان التي تتجه أسرع نحو الخراب.^[37]

وكما يتوقع سميث، فإنَّنا نرى معدلات عالية من النمو الاقتصادي في البلدان التي تعاني من الفقر الشديد (الصين، والهند، والبرازيل) ونمو اقتصادي منخفض للغاية في البلدان ذات الرخاء النسبي والأجور المرتفعة (فنلندا، والنمسا، وكندا، وغيرها). فهل يجب أن نجادل هنا بأنَّ الرخاء الاجتماعي يحد من النمو الاقتصادي؟ ما يبدو أنَّه يفسر بشكل أوضح بدرجة كبيرة مما توضحه مستويات «الفساد». للمضي أبعد من ذلك، لنأخذ بالاعتبار حماقة الإجابة التي قدمتها روز-أكerman عن السؤال عن سبب وجود الكثير من الفقر في العالم وكيف أنَّ «حتى بعض البلدان التي تتمتع بموارد طبيعية وفيرة لديها مستويات نمو ضعيفة ونصيب دخل منخفض للفرد».^[38] بالنسبة لها، كما لاحظنا سابقاً، يُعتبر الفساد والحكم

انظر: ^[37]

Adam Smith, *The Wealth of Nations* (Hollywood, FL.: Simon and Brown Publishers, 2010 [1776]), 154.

انظر: ^[38]

Rose-Ackerman, *Corruption and Government*, 1.

الرديء المتغيرين المفسرين الرئيسيين. إنَّ محاولة أي شخص اليوم الإجابة عن مثل هذه الأسئلة دون الأخذ بالاعتبار تاريخ الحروب الاستعماريَّة والقوة الإمبرياليَّة (على حد تعبير روزا لوكسمبورغ «التراكم بالذهب») أو دون الأخذ بالاعتبار الأنماط الحالية لملكية هذه الموارد الطبيعيَّة والعالمية وتدفقات التجارة ورأس المال - هي علامة واضحة على أنَّ الأيديولوجيَّة الرأسماليَّة للاقتصاد قد أعمته. كما لو أنَّ الفقر في البلدان الغنية بالموارد لا علاقة له بالسلطة، والاحتلال، والقمع الذي تمارسه تلك الدول في قلب الرأسماليَّة. فيوجه اللوم مرة أخرى إلى العيوب المفترضة داخل ثقافات ومؤسسات تلك المجتمعات الفقيرة نفسها.

يمكننا الذهاب أبعد من ذلك؛ فالتركيز على الفساد، كون محاربته هي الصيغة الأحدث من «عبء الرجل الأبيض»، هو ليس فقط عديم الجدوى كصيغة تفسيرية، بل يُضعف الجهود المبذولة لفهم التطورات السياسيَّة والاقتصاديَّة الحالية. لنأخذ على سبيل المثال الأزمة المستمرة في منطقة اليورو، أزمة الديون في اليونان على وجه الخصوص، التي يتم تصويرها في الدوائر المالية والصحافية على أنها أزمة دول ما يسمى (PIGS).^[39] ولكن لماذا؟ فالأزمة لا تمس هذه البلدان فقط، بل تمس جميع البلدان الأوروبية الطرفية تقريباً. فمثلاً، الوضع الاقتصادي الحالي لدول البلطيق (إستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا) أسوأ بكثير من الوضع في جنوب أوروبا، وتأثرت كذلك المملكة المتحدة، إضافة إلى بلجيكا وفرنسا من داخل منطقة اليورو، بالدين العام بشكل بالغ. يرتبط إسناد المشكلة إلى دول الـ (PIGS) ارتباطاً وثيقاً بمسألة الميل إلى الفساد والمواقف الثقافيَّة تجاه العمل والإشباع.^[40] عندما بلغت أزمة الديون في اليونان أبعاداً حرجية في أوائل العام 2010، امتلأت التقارير الإعلامية بقصص عن انتشار الفساد على نطاق واسع داخل اليونان، وكذلك عن

^[39] PIGS: اختصار للأحرف الأولى من الدول التالية: البرتغال، وإيطاليا، واليونان، وإسبانيا، ويضاف لها إيرلندا في كثير من الأحيان. [الترجمة].

^[40] نظراً إلى أنَّ أسواق السندات تعمل بشكل كبير من خلال المخاطر المتصورة، فإنَّ مدركات الفساد أو الافتقار إلى الانضباط السياسي، في حد ذاته، له تأثير كبير على علاوات مخاطر السندات وتكاليف الاقتراض في بلدان مثل اليونان والبرتغال.

معاشات التقاعد والأجور السخية وغيرها من الروايات عن الإنفاق العام المفرط. وكانت النقطة الأساسية هي أنَّ الأزمة نتجت عن ثقافة الفساد، والزبائنية، والعيش السهل المسيطر على اليونانيين والشعوب الأخرى في دول الـ (PIGS).^[41] قد يبدو أنَّ سلوك هذه الدول هو سبب الأزمة؛ فأصبح (PIGS) هو الاختصار المختار بسبب هذا التفسير المختزل للأزمة، كنتيجة لتراخي الجنوبيين الذين يفتقرون إلى الانضباط، ويغرقون في الفساد والكسل.

إنَّ هذا الفهم العفوي يتناول أزمة موجودة وتظهر في الوقت ذاته في مجموعة واسعة من البلدان (تُعتبر بعضها ذات معدلات فساد مرتفعة وبعضها ذات معدلات منخفضة) ويقدمها على أنَّها مسألة عيوب قومية. وساعد كل من الاندفاع المستمر لمدح الشفافية، والتقارير الإعلامية المتكررة عن الفساد في اليونان على ترسيخ وهيمنة هذا الشكل من الفهم. إذ يعبر هذا الفهم عن إشكاليتين؛ أولاً، والأكثر وضوحاً، أنَّه لا يفسر الأزمة، فهو يتجاهل الأسباب البنيوية والنظامية التي تؤدي إلى

^[41] غالباً ما كانت «الحقائق» الواردة في وسائل الإعلام مضللة أو خاطئة تماماً. فعلى سبيل المثال، زعمت العديد من التقارير الصحافية أنَّ اليونانيين يتقاعدون في سن 53. وأشارت صحيفة الواشنطن بوست إلى ما يلي: «بموجب خطة الإنقاذ، يجب على اليونانيين الآن العمل حتى يبلغوا 67 عاماً. حتى الآن، كانوا قادرين على التقاعد والحصول على معاشات تقاعد عند - خمناو معي - 65؟ لا. 62 أدنى. 57؟ استمر في الانخفاض! 53؟ بنغوا!» (Ahrens 2010). وتم تقديم ادعاءات مماثلة في مقالات تحمل عناوين مثل «اليونان ليست دولة، إنها حفلة» (Francis 2011). في الواقع، كان متوسط سن التقاعد في اليونان قبل إجراءات التقشف أكثر من 61 عاماً، وهو أعلى من المتوسط بالنسبة للاتحاد الأوروبي وأعلى من ألمانيا وفرنسا (Romans 2007):

Frank Ahrens, "Greek Debt: Bailout Concessions Not Nearly Spartan Enough," *The Washington Post* (3 May 2010), http://voices.washingtonpost.com/economy-watch/2010/05/greek_debt_bailout_concessions.html;
Diane Francis, "Greece Is Not a Country, It's a Party," *The Huffington Post* (8 June 2011), https://www.huffpost.com/entry/greece-is-not-a-country-i_b_871296;
Fabrice Romans, *The Transition of Women and Men from Work to Retirement*, Statistics in Focus: Population and Social Conditions, Issue Number 97/2007, Product Code: KS-SF-07-097 (Eurostat, 6 August 2007), <https://ec.europa.eu/eurostat/documents/3433488/5284685/KS-SF-07-097-EN.PDF/pdf/5caadb56-3859-4bda-81c0-d7af101b8c68?t=1414687616000>

مثل هذا الاضطراب العميق والواسع.^[42] وثانياً، يشرعن هذا الفهم تدخل الجهات الخارجية، ويبرر ذلك لأن العيوب الداخلية القومية هي التي تسببت في بدء المشكلة. حتى أن العديد من اليونانيين يعتبرون أنفسهم الآن غير قادرين على تنظيم وإدارة اقتصادهم بشكل صحيح، فالألمان في النهاية أكثر اجتهاداً وتنظيماً وتحكماً في النفس. هذا هو التوجه الذي تبناه الكثيرون عندما تعلق الأمر بفهم فوز اليونان في كأس أوروبا في العام 2004، حيث بدا أنه كان دائماً لدى اليونان بعض اللاعبين الموهوبين، لكن الأمر تطلب من مدرب ألماني توفير الانضباط والتنظيم اللازمين للنجاح. إذن، في ظل الأزمة اليوم، يتحمل كل من الألمان الذين يمثلون الاتحاد الأوروبي من جهة، وصندوق النقد الدولي من جهة أخرى عبء الرجل الأبيض، لفرض بعض الانضباط في النهاية والتخلص من المتهربين من الضرائب، والمسؤولين الفاسدين، والترتيبات الزبائنية التي أدت باليونان إلى أزمتها الحالية. إن الواقع الذي يظهر أنه حتى اليونانيين أنفسهم يقبلون اليوم بضرورة الرقابة والتنظيم الخارجيين، وأنهم يلومون أنفسهم ولو بشكل جزئي على الأزمة، ما هو إلا علامة واضحة ولا لبس فيها على مدى نجاح خطاب مكافحة الفساد في تأسيس نسخة جديدة من «عبء الرجل الأبيض». حتى أصحاب البشارة البنية الداكنة والفاتحة يشتركون في هذه الأيديولوجية الجديدة، وهو الأمر الضروري لنجاح أي خطاب استعماري.

^[42] لمحاولة فهم الطابع النظامي لأزمة منطقة اليورو باعتباره، في جزء كبير منه،

نتاج ديناميكيات الأطراف الأساسية في منطقة اليورو، انظر:

Costas Lapavistas et al., *Crisis in the Eurozone* (London and New York: Verso, 2012).

يمكن للمرء أن يتفق أو لا يتفق مع لابافيتساس، لكن تحليله يعارض بشدة مزيجاً من التفاهات الثقافية السائدة داخل الأوساط الأكاديمية والصحافية السائدة التي تتناول أسباب الأزمة في اليونان على أنها خاصة باليونان فقط. وبهذه الطريقة، فإن معظم محاولات فهم الأزمة لا تفي بالمبدأ المنهجي العام القائل إن التفرد ليس متغيراً توضيحياً. وكما عبّر عنه آدم برزيفورسكي وهنري توين بوضوح «كلما كان هناك عامل خاص بالنظام يبدو ضرورياً للتفسير، لا ينبغي أن يكون الاستنتاج أن الأنظمة فريدة من نوعها، بل بالأحرى أنه من الضروري تحديد بعض العوامل العامة التي لم يتم أخذها بعين الاعتبار بعد»: Adam Przeworski and Henry Teune, *The Logic of Comparative Social Inquiry* (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1970), 13.

استنتاجات

إنَّ القوى الاقتصادية والسياسية للرأسمالية ليست مسلحة بالمحامين، والأسلحة، والمال فحسب، بل لديها الأفكار كذلك. ويُعتبر الفساد السياسي أحد المفاهيم الأساسية من بين المفاهيم المختلفة التي تعمل كخيوط رابطة في الصرح المفاهيمي للمجتمعات البرجوازية. ومع ذلك، وإلى حدٍ معين، فإنَّ فكرة الفساد لم يتم بحثها ونقاشها وتحديدها من قبل اليسار. علاوة على ذلك، فإنَّ إعادة صياغة الفساد السياسي مؤخراً على أنَّه ضعف في الشفافية، لم يظهر بعد كموضوع تحليل لدى الماركسيَّة.

حاول هذا المقال إظهار أهمية هذا المفهوم الجديد للفساد لفهم التطورات الأخيرة داخل الدولة الرأسماليَّة، وكذلك لفهم الأيديولوجية التلقائيَّة التي تظهر كرد فعل على عدم المساواة العالمية. وباعتبارها تكتيكاً رئيسياً في الطرق المختلفة التي حاول فيها وكلاء وممثلو الرأسمالية العابرة للحدود زيادة استقلاليَّة الدول القومية عن سكانها المحليين، والوصول إلى الزيادة القصوى في تنقل رأس المال، يجب فهم جهود مكافحة الفساد الأخيرة من قبل المجتمع الدولي على قدم المساواة مع الطرق التي استخدمت بها الجهود الدولية لصالح الأمن وحقوق الإنسان لتمهيد الطريق للتوسع الإمبريالي. في كلتا الحالتين، تحاول مجموعة من الأحكام والأفكار المعيارية تقديم الأجندة السياسيَّة الخاصة بالمصالح الدولية القوية كمصلحة عالميَّة، كشيء يقدِّم لصالح المضطَّهدين والضعفاء، وليس كجزء من الإمبريالية أو الهيمنة الاستعمارية الجديدة. من الواضح أن شعار مكافحة الفساد لا يقتصر على الوكالات والمؤسسات الدوليَّة؛ فهو موجود في كل مكان اليوم بين الأقوياء والضعفاء، من شوارع القاهرة إلى مجالس الإدارة في زيورخ. ومع ذلك، فإنَّ الفكرة القائلة إنَّ حكومة أكثر «شفافية» أو «أخلاقية» يمكن أن تحفز تنمية اقتصادية أكبر، إضافة إلى الحرية السياسية والتحرر، هي وهم يفشل في تمييز الحقائق الأساسية المتعلقة بالدولة الرأسماليَّة. إنَّ صراع المصالح الخاصة هو شريان الحياة للسياسات البرجوازية، والإصرار على «الشفافية» الإجرائيَّة والإداريَّة لا يؤدي إلى حكومة أكثر انفتاحاً على مصالح ومطالب الضعفاء والمهمَّشين، بل يضيف غطاءً إضافياً على العملية. وبهذا المعنى، فإنَّ الإصرار على

الشفافية لا يؤدي إلى مزيد من الوضوح، ولكنه يؤدي إلى إخفاء أكثر فعالية، كما أشار بو (Poe) منذ زمن. وقد تكون الزيادة التي تحاول حركات مكافحة الفساد خلقها في درجة الاستقلالية النسبية والتغيير في شكلها مفيدة للرأسمالية العابرة للحدود، ولكن من المرجح أن يؤدي ذلك إلى حصول المصالح والحركات المحلية على تأثير أقل، وليس أكثر على السياسات والقوانين.

إنَّ ولادة «عبء الرجل الأبيض» مجدداً على شكل حركات لمكافحة الفساد هي، أيضاً، تطور أدى إلى تغيير كبير في طرق فهمنا لمسألة الفساد ومعالجتها. فيقْدَم كل شيء من الديون، إلى الفقر والجوع في المجتمعات الرأسمالية على أنه نتاج للفساد. وتحاكي الآراء الرائجة اليوم تلك التي كانت في ذروة الحكم الاستعماري، سواء ركزت على أوجه القصور الأخلاقية والثقافية للسكان أو الخلل القانوني والمؤسسي للنظام السياسي. مرة أخرى، إنَّ الحجج التي تعتبر مستويات الفساد المُدرَك مساوية لقلّة النمو والتنمية لها أتباع مخلصون داخل وخارج الأكاديميا، وهي متأصلة في الخيال البرجوازي، بحيث لا يبدو أن أي قدر من الأدلة المتناقضة يؤثر في رأيها.^[43] يبدو أن تقديم الصين على أنها فاسدة للغاية وعلى أنها الاقتصاد الأسرع نمواً في العالم لا يؤثر كثيراً على رأي الاقتصاديين فيما يتعلق بضرورة فتح الأسواق بالكامل من أجل تعظيم النمو والتنمية. وإذا كان الفقر لا يزال موجوداً في العالم، فلنضع اللوم على عادات وثقافات الشعوب المحلية والسياسيين، وليس على الرأسمالية والنظام العالمي الذي هم جزء منه. إنَّ التفكير الاختزالي الذي يربط العديد من أوجه القصور السياسية والاقتصادية بمسألة الفشل الأخلاقي والممارسات الفاسدة، ترسخ بسرعة وبعمق حتى أن أعمال صموئيل هنتنغتون تظهر على أنها تبريرات معادية للرأسمالية، واعتذارات عن السلوكيات الباحثة عن الربح والمشوهة للسوق من قبل الموظفين العموميين.

^[43] وكما قال غاستون باشيلارد بإيجاز شديد، «عند اتحاد الفكر والأحلام، دائماً ما يكون الفكر ملتوياً ومهزوماً»:

Gaston Bachelard, *The Psychoanalysis of Fire*, trans. Alan C. M. Ross (Boston: Beacon Press, 1964 [1938]), 59.

تتطلب الحجج، المقدّمة هنا في شكل مكثف، المزيد من الشرح المفاهيمي والبحث التجريبي والتوضيح حتى تتجسد بالكامل. ومع ذلك، فإنّ هذه الأفكار الجوهرية تهدف إلى تحدي التوجهات التكنوقراطية والأخلاقيّة للأدبيات الأكاديميّة المعاصرة السائدة حول الفساد السياسي، وكذلك لإظهار ضرورة وفائدة النهج التاريخي المادي لفهم مسألة الفساد السياسي اليوم. وبدلاً من أن نكون خدماً واعين أو غير واعين لقيم السوق والرأسماليّة العابرة للحدود، نحتاج إلى التعامل مع هذا التدويل الجديد للفساد باستخدام كل الريبة والشك النقدي الممكنين.

المصادر

- Ahrens, Frank. 2010. "Greek Debt: Bailout Concessions Not Nearly Spartan Enough." *The Washington Post*. May 3.
http://voices.washingtonpost.com/economy-watch/2010/05/greek_debt_bailout_concessions.html.
- Bachelard, Gaston. 1964 [1938]. *The Psychoanalysis of Fire*. Translated by Alan C. M. Ross. Boston: Beacon Press.
- Badiou, Alain. 2008 [2007]. *The Meaning of Sarkozy*. Translated by David Fernbach. London and New York: Verso.
- Bratsis, Peter. 2006. *Everyday Life and the State*. Boulder, Colo.: Paradigm Publishers.
- . 2003. "The Construction of Corruption, or Rules of Separation and Illusions of Purity in Bourgeois Societies." *Social Text* 21 (4/(77)): 9-33.
- Bukovansky, Mlada. 2006. "The Hollowness of Anti-Corruption Discourse." *Review of International Political Economy* 13 (2): 181-209.
- Eigen, Peter. 2008. "Removing a Roadblock to Development: Transparency International Mobilizes Coalitions Against Corruption." *Innovations: Technology, Governance, Globalization* 3 (2): 19-33.
- Ethical Corporation. 2010. "The 4th Annual European Anti-Corruption Summit, 2-3 November 2010, Regents Park, London." *Ethical Corporation*. August 15.
<https://web.archive.org/web/20100815021548/www.ethicalcorp.com/ethicseurope/index.asp>.
- Francis, Diane. 2011. "Greece Is Not a Country, It's a Party." *The Huffington Post*. June 8.
https://www.huffpost.com/entry/greece-is-not-a-country-i_b_871296.

- Heidenheimer, Arnold J., Michael Johnston, and Victor T. LeVine. 1989. "Terms, Concepts and Definitions: An Introduction." In *Political Corruption: A Handbook*, edited by Arnold J. Heidenheimer, Michael Johnston and Victor T. LeVine, 3-14. New Brunswick, New Jersey: Transaction Publishers.
- Hindess, Barry. 2005. "Investigating International Anti-Corruption." *Third World Quarterly* 26 (8): 1389-1398.
- Huntington, Samuel P. 1968. *Political Order in Changing Societies*. New Haven and London: Yale University Press.
- Jessop, Bob. 2002. "Globalization and the National State." In *Paradigm Lost: State Theory Reconsidered*, edited by Stanley Aronowitz and Peter Bratsis, 185-220. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Johnston, Michael. 1-5 August 2000. "The New Corruption Rankings: Implications for Analysis and Reform." *XVIII World Congress of the International Political Science Association: World Capitalism, Governance and Community: Toward a Corporate Millennium?* Quebec City: International Political Science Association.
<http://departments.colgate.edu/polisci/papers/mjohnston/originals/JohnstonIP-SA2000.pdf>.
- Kaufmann, Daniel, and Shang-Jin Wei. March 2000. *Does "Grease Money" Speed Up the Wheels of Commerce?* IMF Working Paper, No. 00/64, International Monetary Fund.
<https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/30/Does-Grease-Money-Speed-Up-the-Wheels-of-Commerce-3524>.
- Kowalczyk, Anna Maria. 2012. *"The Transnational and the Domestic: The Case of Neoliberal Restructuring in Chile, 1973-1989."* Ph.D. Dissertation. Manchester: University of Salford.
- Lacan, Jacques. 2005 [1966]. *Ecrits*. Translated by Bruce Fink. New York and London: W. W. Norton & Company.
- Lambsdorff, Johann Graf. 2007. *The Institutional Economics of Corruption and Reform: Theory, Evidence, and Policy*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Lapavistas, Costas, and et al. 2012. *Crisis in the Eurozone*. London and New York: Verso.
- Larmour, Peter, and Nick Wolanin. 2001. "Introduction." In *Corruption and Anti-Corruption*, edited by Peter Larmour and Nick Wolanin, xi-xxiii. Canberra: Asia-Pacific Press.
- Marios, Thomas. 2005. "From Economic Crisis to a 'State' of Crisis? The Emergence of Neoliberalism in Costa Rica." *Historical Materialism* 13 (3): 101-134.
- Mauro, Paolo. 1995. "Corruption and Growth." *The Quarterly Journal of Economics* 110 (3): 681-712.

- Miliband, Ralph. 1969. *The State in Capitalist Society*. New York: Basic Books, Inc., Publishers.
- Olson, Mancur. 1982. *The Rise and Decline of Nations: Economic Growth, Stagflation, and Social Rigidities*. New Haven and London: Yale University Press.
- Panitch, Leo, and Sam Gindin. 2012. *The Making of Global Capitalism: The Political Economy of American Empire*. London and New York: Verso.
- Poulantzas, Nicos. 1975. *Classes in Contemporary Capitalism*. Translated by David Fernbach. London: New Left Books.
- . 1973. *Political Power and Social Classes*. Translated by Timothy O'Hagan. London: New Left Books.
- . 1978. *State, Power, Socialism*. Translated by Patrick Camiller. London: New Left Books.
- Przeworski, Adam, and Henry Teune. 1970. *The Logic of Comparative Social Inquiry*. New York: John Wiley & Sons, Inc.
- Robinson, William I. 2004. *A Theory of Global Capitalism: Production, Class, and State in a Transnational World*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Romans, Fabrice. 6 August 2007. *The Transition of Women and Men from Work to Retirement*. Statistics in Focus: Population and Social Conditions, Issue Number 97/2007, Product Code: KS-SF-07-097, Eurostat.
<https://ec.europa.eu/eurostat/documents/3433488/5284685/KS-SF-07-097-EN.PDF.pdf/5caadb56-3859-4bda-81c0-d7af101b8c68?t=1414687616000>.
- Rose-Ackerman, Susan. 1999. *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform*. Cambridge: The Press Syndicate of the University of Cambridge.
- Smith, Adam. 2010 [1776]. *The Wealth of Nations*. Hollywood, FL.: Simon and Brown Publishers.
- Tanzi, Vito. 1998. "Corruption Around the World: Causes, Consequences, Scope, and Cures." *IMF Staff Papers* 45 (4): 559-594.
- Tsoukalas, Konstantinos. 2012. "The Deregulation of Morals: The Ultimate Phase of Globalized Capitalism." *Situations* 4 (2): 5-36.
- Tsoukalas, Konstantinos, and Takis Kafetzis. 2008. "On Political Corruption." *Greek Political Science Review* 31: 5-49.
- Weber, Max. 1978 [1922]. *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology*. Edited by Guenther Roth and Claus Wittich. Translated by Ephraim Fischhoff and et al. Berkeley, Los Angeles and London: University of California Press.

Wei, Shang-Jin. February 1999. *Corruption in Economic Development: Beneficial Grease, Minor Annoyance, or Major Obstacle?* Policy Research Working Paper, Report No. WPS2048, Volume 1, Washington, D. C.: World Bank Group.

<http://documents1.worldbank.org/curated/en/175291468765621959/pdf/multi-page.pdf>.

—, November 1997. *Why Is Corruption So Much More Taxing Than Tax? Arbitrariness Kills*. NBER Working Paper No. 6255, Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research.

https://www.nber.org/system/files/working_papers/w6255/w6255.pdf.

World Bank. n. d. “World Bank Open Data.” *The World Bank*.

<http://data.worldbank.org/>.

في البحث عن مفهوم الفساد السياسي:

أشكالة السياسي^[1]

وسيم أبو فاشة

مقدّمة

من بين مختلف المفاهيم المتداولة حول الفساد السياسي، لا يبدو أن أيّاً منها، أقام تمييزاً يذكر بين الفساد السياسي، وبين غيره من أنماط الفساد أو مجالاته. في الوقت الذي لو تناولنا الفساد كمصطلح، دون إضافة، سيبدو الأمر على درجة أعلى من الوضوح والتعین المفاهيمي، وبخاصة أن أي تعريف للفساد - مع كل ما يحمله من جدل - لا يخلو من وضع الفساد كحالة تتعارض مع المعايير القانونية والأخلاقية.

^[1] من المناسب استخدام الأشكالة (Problematization) هنا، إذ تتعقب الأشكالة التطور في حقل الحقيقة أو الأفعال أو الأفكار، وتقدمها كمشكلة سياسية، على حد تعبير فوكو في مقابلة أجراها في أيار/مايو 1984. انظر/ي: Michel Foucault, "Polemics, Politics, and Problematization: An Interview with Michel Foucault," in *The Essential Works of Michel Foucault, 1954-1984 (Ethics: Subjectivity and Truth)*, vol. 1, by Michel Foucault, ed. Paul Rabinow, trans. Robert Hurley and Others (New York: The New Press, 1997), 111-119.

ولعل تعالق الفساد بالسياسة بشكل رئيس، أدى إلى تمازج عناصرهما - فكراً وممارسةً - بالشكل الذي لا يمكن فك عراه، الأمر الذي يمكن أن ندلل عليه، بدءاً من هيجل وماركس، وصولاً إلى غالبية المفكرين المعاصرين كمشتاق خان. إذ يعتبر هيجل أن الفساد يظهر فعلياً في حالتين: انحراف يشوب بعض ممارسات النظام، وإن كانت أسسه جيدة، والحالة الثانية، أكثر عمقاً، وتصيب أسس النظام ومضامينه الأكثر جوهرية.^[2] بينما نجد أن الفساد لدى ماركس، وفي أكثر من موضع في كتابته، يرتبط بنقده للديمقراطية، وبالسلطة الممارسة داخل البنى الاقتصادية، سيما أنه في تحريره عن الحرية يوضح بما لا يجعل مكاناً للبس أن الديمقراطية وضعت في خدمة الرأسمالية، ما يعني إفساد قيمها الرئيسية، وإحلال المصالح الخاصة مكانها.^[3] وأخيراً، فإن مشتاق خان يربط الفساد بانحراف السلطة (أو من يمثلها) مدفوعين بمصالح خاصة تتعلق بالسلطة أو الثروة أو المكانة.^[4]

وعند النظر للدراسات التي تصدت لمفهوم الفساد السياسي، والتي تختلف في زوايا مقاربتها للتعريف، نجد أن غالبيتها تركز على مسؤوليات المنصب العام، أو بنطاق أضيق، واجبات الموظف العام. إذ تسلط الضوء هنا، على الالتزام بالقوانين من جهة، والصدام بين المصلحتين الخاصة - غير المشروعة - والعامّة من جهة أخرى. إذ تنصب مثل هذه التعريفات على أفعال وممارسات محددة للرجل السياسي أو الموظف العام،^[5] والتي يمكن اعتبارها فساداً سياسياً.

^[2] وهو ما طبقه هيجل على الكنيسة الكاثوليكية - كمؤسسة/نظام - خلال فترة الإصلاح، إذ عجزت عن تحقيق روح أعلى خارج مؤسساتها، وانتهت إلى الانشغال بطقوس حسية، على حساب مهمتها الروحية الرئيسة التي تدعيها لنفسها، وهي تجسيد الله. انظر/ي:

Georg Wilhelm Friedrich Hegel, *The Philosophy of History*, trans. J. Sibree (New York, Dover Publications Inc., 1956), 412-413.

^[3] Karl Marx and Friedrich Engels, *The German Ideology*, vol. 5, translated (Marx/Engels Collected Works (MECW), 1975), 38.

^[4] Mushtaq H. Khan, "A Typology of Corrupt Transactions in Developing Countries," *IDS Bulletin* 27, no. 2 (April 1996): 12.

^[5] مثال ذلك، صمويل هنتنغتون، الذي يكاد يحصر المفهوم داخل بنية الإدارة العامة، معتبراً الفساد مجرد عرض في النظام الليبرالي الديمقراطي، بحيث ينقب الثاني بعيداً في اشتغال الفساد على الصعيد الدولي. انظر/ي: صمويل هنتنغتون، *النظام السياسي لمجتمعات متغيرة*، ترجمة سمية فلو عبود (بيروت: دار الساقى، 1993)، 77.

ومن الواضح أن مثل هذه التعريفات تكاد تقصر الفساد داخل البنية المؤسسية، وتتعلق بالسعي غير المشروع إلى تحقيق مصالح خاصة. وهو ما يجعلها - أي تلك التعريفات - قاصرة عن لمس أنماط أخرى من الفساد داخل المؤسسة وخارجها، ناهيك عن أن مدى شرعية أو عدم شرعية السعي إلى تحقيق مصالح خاصة (إن لم ننظر للأمر بعدسة التكسب المادي الضيقة)، تبقى موضع تساؤل، سيما أن ما يعتبر مصلحة خاصة، لا يمكن فصله عن كثير من أوجه النشاط السياسي.

وللتدليل على إشكاليات مفهوم الفساد السياسي، تحاول منظمة الشفافية الدولية من خلال تعريفها للفساد السياسي، تقييم مفهوم إجرائي، يمكن اصطياده، إذ ينصب تعريفها على إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب خاصة، مع تحديد جهات ومؤسسات وسلوكيات يمكن أن تندرج ضمن الفساد السياسي. إذ يشمل تعريفها السياسيين والموظفين العموميين، وصولاً إلى رجال الأعمال والأفراد، تماماً كما يشمل القطاعات المختلفة، الحكومية والأهلية والخاصة، على اختلاف نطاقات عملها. كما تغفل المنظمة عن الإشارة إلى الآثار المترتبة - التي تحمل مضامين سياسية - كتقويض الثقة، وإعاقة التنمية، وتفاقم عدم المساواة، ... وغيرها.^[6] غير أن التدقيق في مختلف ما تقدمه المنظمة من تعريفات وإجراءات، يكشف أن هناك انتقالاً غير سلس بين ما هو إجرائي من جهة، وما هو نظري من جهة أخرى، بما يهدر إمكانية التمييز بين الفساد السياسي وغيره من أنماط الفساد، ناهيك عن الارتباك «الإجرائي» الذي يكتنف المؤشرات حين تتجاوز المكاسب المادية، أو الموظفين والسياسيين، أو النظر للفساد بعيداً عن ممارسات عينية ضيقة.^[7]

[6] Transparency International, "What is Corruption?" *Transparency International* (n. d.), <https://www.transparency.org/en/what-is-corruption#>

[7] تلتقي معظم التعريفات حتى الأكاديمية منها مع تعريف منظمة الشفافية، في كثير من العناصر، فـ جوزيف ناي - مثلاً - يعرف الفساد بأنه «سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية لدور عام (اختياري أو تعين) بسبب خاص (شخصي، عائلة قريبة، مجموعة خاصة) لتحقيق مكاسب الثروة أو المكانة: أو تلك الممارسات التي تنتهك القواعد ضد ممارسة أنواع معينة من التأثير الخاص». انظر/ي: Joseph S. Nye, "Corruption and Political Development: A Cost-Benefit Analysis," *American Political Science Review* 61, no. 2 (June 1967): 417-427.

وللخروج من مأزق تعدد التعريفات، يعتمد بعض الباحثين إلى تصنيفها، وفق اتجاهاتها الرئيسة الأربعة، فالاتجاه القانوني ينصرف إلى أن السلوك السياسي يعتبر فاسداً إذا كان ينتهك بعض القواعد الرسمية أو الضوابط التي يفرضها النظام السياسي على موظفيه العموميين. فيما يركز اتجاه المصلحة العامة على أن السلوك السياسي الفاسد هو ذلك السلوك الذي يهدد المصلحة العامة، أي أنه يهدد بتقويض النظام بإطار بيئة معينة، في حين أن اتجاه الوظيفة العامة يقارب المسألة من زاوية استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة. وأخيراً، ينظر اتجاه الرأي العام إلى معتقدات المواطنين ونظرتهم إلى عمل سياسي معين وتقييمهم له؛ ووفقاً لهذا الاتجاه، فإن العمل السياسي ينطوي على فساد إذا كانت أغلبية الرأي العام تعتبره فاسداً. وبعبارة أخرى، فإن هذا الاتجاه لا يركز على الأعمال الفاسدة بحد ذاتها، بقدر ما يركز على نظرة المواطنين وتصورهم للفساد.^[8]

ومن الواضح أن تصنيف التعريفات، لا يحل إشكالياتها المفاهيمية، ولا يحدد تخوم السياسي فيها، وبخاصة إزاء ادعائنا هنا، أن تشوش مفهوم الفساد السياسي مرده إلحاق صفة السياسي بالفساد، وهي الصفة المفتوحة على التأويلات والإمكانات. إذ تستخدم كلمة «سياسي» لوصف الكثير من الأفعال والمؤسسات والأشخاص والأنشطة والتجمعات، وتمتد إلى علاقات عابرة للحدود، والدولة، وحتى لكيانات ما دون دولتيّة، ولممارسات في مؤسسات لا يشكل «السياسي» فيها الطابع الغالب، كمؤسسات التعليم ودور العبادة، ما يجعل هذا المصطلح، واحداً من أكثر المصطلحات تداولاً، وعموماً، على الرغم من أن استخدامه يجري ببداهة شبه كاملة، توحى بالظفر والإحاطة بمعناه ودلالاته وأبعاده.

وعلى ذلك، أنطلق هنا من ادّعاء مفاده أن التشوش وتخالط مفهوم الفساد السياسي، بغيره من أنماط الفساد، يعود إلى مسألتين رئيسيتين؛ أولاًهما، أن الفساد السياسي بغض النظر عن محل وقوعه

[8] إكرام بدر الدين، «ظاهرة الفساد السياسي»، الفكر العربي: مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، 14، عدد 71 (آذار/مارس 1993): 25-26.

(أفراداً، مؤسسات، أنظمة، دولاً) يتعلق بشبكة معقدة من المصالح والتسويات، التي تتقنع بما يشرعن ممارساتها، حتى الفاسد منها، كالقوانين، والأيدولوجيا، ومن هنا، فإن تعريفها للفساد السياسي، أو ذلك الذي تقبل به، يشكل تعمية على طبيعة هذا النمط من الفساد. والمسألة الثانية، التي تنحدر - بمعنى ما - من الأولى، وهي هدف هذه الدراسة، أن إشكالية مفهوم الفساد السياسي مردها، غموض مفهوم «السياسي» ذاته، لا الفساد. ومن هنا، تحاول هذه الورقة، مناقشة مفهوم «السياسي»، باعتبار أن قدرتنا على تبين حدود المفهوم ومجالاته وتقاطعاته، من شأنها أن تعزز قدرتنا لا على تحديد الفساد السياسي فحسب، بل مختلف المفاهيم المركبة، التي يشكل السياسي نعتاً لها.

أنطولوجيا السياسة والسياسي

على الرغم من محاولات إفلات الفلسفة - والفلسفة السياسية بكل تأكيد - ضمن تياراتها الحديثة - وبخاصة في التقاليد الأنجلوسكسونية - من الميتافيزيقيا والأنطولوجيا، فإن هذه الأخيرة بما هي دراسة الوجود، أو حقيقة الأشياء كما هي، بقيت تلح وتفرض نفسها، على كل جهد لاكتناه معاني الأشياء، ودلالاتها، وإحالاتها.

فكلمة سياسي، يمكن أن تستخدم مع عدد كبير من الكلمات، مثل الحزب والخطاب والصراع وغيرها. بمعنى أنها تدخل كصفة أو تركيب لأشياء تختلف في ماهيتها وطبيعتها وجودها، وبالتالي في تعريفاتها. لكن وصف كل الكلمات، أو ما يترتب عليها من أفعال أو كيانات بالسياسي أو السياسية، تضعنا أمام مساحة نحاول فيها الإمساك بالمعنى من خلال وصف الكلمة بالسياسي، لكننا في الوقت نفسه نضفي بعداً يحتاج إلى مزيد من التحري والفهم والتحديد.

يضعنا أرسطو في تمييزه بين الواضح والمبهم، على نقطة بداية مناسبة، تبرر العودة إلى الأنطولوجيا، لتحري معنى السياسي، فالأشياء التي يمكن تسميتها أو وصفها بـ «سياسية» لا تقتصر على تلك المشتقة من (polis)، فهناك أشياء كثيرة تدخل حيز السياسة مثل

النقاشات والممارسات السياسية. فالمتحدث السياسي - مثلاً - يجب أن يعرف عن الإيرادات والنفقات والحرب والسلام، والقوة العسكرية، والدفاع عن البلاد، والإمدادات الغذائية. هذه الأشياء المختلفة تماماً في مضامينها، «سياسية» بحكم علاقتها.^[9]

تمثل الأنطولوجيا مدخلاً مناسباً، لتحديد «شخصية» المفهوم، أو المضامين المميزة له عن غيره، وبخاصة أن تحري مفهوم السياسة/السياسي، لا ينفصل عن الوجود الإنساني، زمانياً ومكانياً وفاعلياً. وبالتالي، فإن حمولة المفهوم وتخومه يقعان ضمن مساءلة طبيعة هذا الوجود. وعلى ذلك، فإن كل فهم وممارسة سياسية تضمن بالضرورة تساؤلاً أنطولوجياً، كون أي سؤال حولهما يبدأ بـ «ما هو؟»، يعني التحري عما يتضمنه ذاك «السياسي»، وما يستبعده من إمكانيات واحتمالات. وبلا أدنى شك، فإن الأنطولوجيا هنا، تمثل أداة تسبر عمق المفهوم، بأكثر من الوقوف عند علم المعاني،^[10] الذي يختاره بعض الباحثين كعتبة لدراسة المفاهيم، وتحري دلالاتها.

صحيح أن الفهم أعلاه، يبدو وكأنه يضع قدميه فقط على أرضية الطرح اليوناني القديم للأنطولوجيا، لكنه لا يهدر الدلالات التي اكتسبتها الأنطولوجيا في الفلسفة الحديثة، لتحيلها، تأويلها، للمفاهيم ضمن واقعها، مجرداً كان، أو مجسداً، أو متخيلاً، وفي تشابكاته المختلفة،

[9] Eugene F. Miller, "What Does 'Political' Mean?" *The Review of Politics* 42, no. 1 (January 1980): 62.

[10] الجدير بالذكر هنا، أن هناك بعض الدراسات التي تستخدم علم المعاني (Semantics)، لتحري معاني المفاهيم ودلالاتها. انحيازنا هنا للأنطولوجيا، لا بمعناها الإجرائي، كالتي دخلت نطاق الحوسبة، بل الفلسفي، لأنها أكثر قدرة على ربط المعاني بسياقاتها التاريخية، أكثر من اللغوية. تعتبر بعض الدراسات التي تقف على علم المعاني، أن مفهوم السياسي (Political) لدى دخوله بالترجمة - إلى اللغة الإنجليزية، أحدث إرباكاً، إذ تحتوي اللغات الأوروبية الأخرى على تنوعات أدق للاشتقاقات المختلفة، مثل (*die Politik and das Politische, la politique and le politique, and la politica and il politico*). وهنا، يحدث الإرباك في التفرقة بين السياسية والسياسي. انظر: Ernst Vollrath, "The 'Rational' and the 'Political': An Essay in the Semantics of Politics," *Philosophy & Social Criticism* 13, no. 1 (January 1987): 17-29.

مع الوجود الاجتماعي؛ الفرد، والجماعة، والمؤسسات، والأحداث.^[11]

البحث عن المعنى

في الوقت الذي نجد اشتقاقات كلمة سياسة في اللغة العربية، مثل (سياسة/politics، سياسي/political & politician، سياساتي/policy، تسييس/Politicization)، تتخالف دلالاتها استعمالياً، فإن كلمة سياسة في اللغات الأوروبية، اشتقاقات على درجة أعلى من الوضوح والتميز، التي يمكن مفصلتها وتبين دلالاتها، وإن كانت شبكتها المفهومية متقاطعة بالضرورة.

فلتحديد ما السياسي؟ أو ما الذي يمكن اعتباره سياسياً؟ لا بد من العودة إلى السياسة، بارتباطها الوثيق بالوجود الإنساني، فإن اقتضاء فهمنا لها، يتم من خلال وضعها ضمن إحداثياتها، سيما المكانية والزمانية. أي وضع السياسة (Politics)، في بعديها المكاني (Spatial)، الذي يتعقب السياسة بوصفها مجالاً أو حيزاً للفعل (Sphere)، والزمني (Temporal)، الذي يتحرى السياسة باعتبارها نشاطاً وفاعلياً (Activity).^[12] وحتى ينجلي الفرق ما بين السياسة

^[11] يمكن تحديد الفرق بين الطرحين الأنطولوجيين، بين الانتماء للأول - حتى وفق جزء من الفلسفة الحديثة - الذي يعتد بإمكانية إحراز معنى للحقيقة في مستوياتها التأسيسية، بما يتضمن الظفر بصفات وخصائص معينة. وبين الثاني الذي يتحرك في تحديد المعنى ضمن نطاقات أوسع تتحرى العلاقات والديناميات المختلفة التي تحملها الحقيقة - معانيها المتباينة، وهذا ما نجده بالذات ضمن التأويلات الحديثة، بدءاً من التراث الذي يطلق عليه ريكور التأويلات الارتبابية الماركسية والنييتشوية والفرويدية، وصولاً إلى فوكو ودولوز وباديو وغيرهم. للمزيد حول هذا يمكن الرجوع إلى:

Seth K. Asch, "Relational Ontology: An Exploration through the Work of M. Foucault," Master's Thesis (Victoria BC: University of Victoria, 2009), 5-26.

وحتى باستخدام الفهم اليوناني للأنطولوجيا، فإن ذلك يشكل قاعدة متينة للانطلاق، إذ حتى عند سقراط، فإن الأشياء السياسية، تؤسس للوجود. إذ لا يمكن الفصل بين طبيعة وجود الإنسان، باعتباره المنشئ للسياسية، وبين طبيعة وجود هذه الأخيرة وتظاهراتها المختلفة. بهذا الصدد، يمكن الرجوع إلى: Stanley Rosen, "Political Philosophy and Ontology," *Philosophy and Phenomenological Research* 18, no. 4 (January 1958): 536-540.

^[12] Kari Palonen, "Four Times of Politics: Policy, Polity, Politicking, and Politicization," *Alternatives: Global, Local, Political* 28, no. 2 (March-May 2003): 171.

مجالياً وزمانياً، نستعرض الشبكة المفهومية للاشتقاقات المختلفة، ودلالاتها، واستعمالاتها.

أولاً: السياساتي

عموماً، يمكن النظر إلى السياسات/ي بأنها مجموعة القواعد الناظمة لأعمال أي نظام، أو كيان (سياسياً كان أم غير سياسي)، أو هي توجهات هذا النظام وخططته التي يتعين تنفيذها. كما تشير إلى مسار العمل، أو العملية أو الأنشطة المناسبة لتحقيق تلك التوجهات أو الأهداف، بما يتضمن أيضاً، الأدوات والموارد اللازمة، والإطار الزمني المتوقع.^[13]

كما أن السياسات، تشمل جوانب أخرى، فهي أولاً: لا تقتصر على ما يمكن اختياره، بل أيضاً ما يمكن إقصائه، من المكونات الأنفة الذكر. وثانياً: تحيل إلى غايات مستقبلية، أكثر مما تنشئ الحاضر نفسه.^[14] وثالثاً: أن التغيير الذي تنشده السياسات بالضرورة سيطل مجموعة من الناس، ويستثني آخرين، وبالتالي فإن استجاباتهم قبولاً ورفضاً مهمة في فهم السياسات، على ما لاحظ سميث،^[15] وإن لم تشمل تعريفاتها ذلك.

وعلى ذلك، فالسياساتي يحيل إلى العلاقة بين المعرفي والسياسي، وبين النظري والعملي. إذ إن السياساتي، هنا، كقواعد ناظمة، فأنشطة وممارسات، لا ينفصل عن الموجهات القيمية والغائية، في المدخلات والمخرجات على حد سواء. يقول تورغيسون في هذا الصدد: «تجذر الطبيعة الدينامية لظاهرة السياسات، من خلال

^[13] التعريف الوارد في النص للسياساتي، يتضمن توليفة من تعريفات مختلفة، بعضها تركز على الأهداف، وأخرى تركز على العملية، ومنها ما يوجه التعريف نحو الأفعال والقرارات المتضمنة للقيم، مثل ديفيد إيستون. في هذا الصدد يمكن الرجوع إلى:

H. Hugh Hecllo, "Review Article: Policy Analysis," *British Journal of Political Science* 2, no. 1 (January 1972): 85; David Easton, *The Political System: An Inquiry into the State of Political Science* (New York: Alfred A. Knopf Inc., 1953), 130.

^[14] Palonen, "Four Times of Politics," 175.

^[15] Brian Smith, *Policy Making in British Government: An Analysis of Power and Rationality* (London: Martin Robertson, 1976), 13.

عوامل التوتر الداخلية فيها، والناجمة عن جدلية العلاقة بين المعرفة والسياسة ... ما يعني توارى أو ظهور جوانب معينة من السياسات، وتغييرها».^[16]

وبهذا، يضعنا السياساتي أمام الجانب التنظيمي، باحتمالاته المختلفة تجاه، الأهداف، والموارد، والناس، والعمليات، والمخرجات، التي لا يمكن أن تخلو من موجهات قيمية، ومصالح متباينة، وبالتالي فنحن أمام مفهوم يستبطن السياسي في جوانبه، وإن التصق بأي من مجالات الفعل الاجتماعي أو الاقتصادي أو غيرها. من جهة أخرى، فإن السياساتي أياً كان نطاق عمله، لا يمكن فصله عن السياسي، كون السياسات تتضمن بالضرورة جدوى سياسية، كونها تتعلق أساساً بالأبعاد التنظيمية التي تحمل بالضرورة البعد التوزيعي. إذ ستوضع السياسات، هنا، في ميزان الجدوى السياسية لها، أي «الثن الذي سيدفع نتيجة أي فعل أو نشاط».^[17]

تفصح الأبعاد المختلفة التي تتضمنها السياسات، عن علاقة هذه الأخيرة بالفساد، الذي يمكن رؤيته ضمن هذا المنظور، بجانب من جوانب العلاقة ما بين الدولة والمجتمع والسوق. وبشكل محدد، الخلل الذي يشوب عملية صنع السياسات أو مخرجاتها، بما هي انعكاس لتنظيم الأدوار والقنوات من جانب، وتوزيع الحقوق والموارد من جانب آخر. ويمكن الادعاء هنا أن الفساد السياسي، يظهر، أيضاً، ليس فقط في الجانبين أنفي الذكر، بل يصل إلى المؤسسات السياسية وأنظمتها وقوانينها؛ بمعنى تجاوز الفساد السياسي للتعريف القائم على الانحراف عن القواعد القانونية والأخلاقية، ليضعنا أمام حالة أخرى، يتم فيها تصميم تلك القواعد بطريقة تنسجم مع مصالح أطراف معينة.

[16] Peter DeLeon and Danielle M. Vogenbeck, "The Policy Sciences at the Crossroads," in *Handbook of Public Policy Analysis: Theory, Politics, and Methods*, ed. Frank Fischer, Gerald J. Miller and Mara S. Sidney (Abingdon, UK and New York: Routledge, 2019), 9.

[17] Peter J. May, "Politics and Policy Analysis," *Political Science Quarterly* 101, no. 1 (1986): 113.

ثانياً: الكيان السياسي

يستخدم مفهوم الكيان السياسي للتمييز بين الحيز السياسي، وغيره من الحيزات. وإن كان المفهوم بدلالته الأكثر مباشرة، يحيل إلى بنية محددة، فإن استخدامه الأوسع، يدل على حيز/ات مجازي/ة، يتضمن حدوداً وإمكانات معينة. ولعل استخدام أرسطو لهذا المفهوم في إطار مقارنته بين النظم السياسية الجيدة وغير الجيدة، جعله أكثر ميلاً لكي يكون أداة أو مقياساً لسمات الحكم أو الأنظمة السياسية، بحمولتيها الدستورية والأخلاقية من جهة، وعدد المواطنين الممثلين أو المشاركين في الحكم والمعبر عن مصالحهم فيه من جهة أخرى.^[18]

يكسب هوبز مفهوم الكيان السياسي أبعاداً جديدة، تبدو أكثر عينية وتجسداً. إذ ستقع عين القارئ لكتابه اللفيثان - أول ما تقع - على الغلاف الذي يقدم الدولة - وهي الكيان السياسي بالنسبة لهوبز - على هيئة جسد بيولوجي، تندمج فيه مكونات الدولة بوظائفها وهيئاتها ورجالاتها من جهة، والمواطنين/المجتمع من جهة أخرى. لكن هوبز وهو يؤسس لعقده لن يغفل - ومن مقدمة كتابه - تحديد طبيعة هذا الكيان - المجسد - الذي يبدو أقوى من الناس المشكلة له، بأنها اصطناعية، ومن خلق الرجال الذين تعاقدوا على إخراج الدولة والمجتمع إلى حيز الوجود.^[19]

بمعنى أن الكيان هنا، وإن تجسد في دولة بملك مطلق وفق هوبز، فإنه لا يعدو كونه جسداً اعتبارياً، ما يفسح المجال لاحقاً مع كل تراكم على التأسيس الهوبزي الليبرالية، بأن تستطيع الأجزاء المشكلة لكل (الدولة، والمجتمع)، مع انبثاق فكرة المجتمع المدني - منذ جون لوك - تشكيل كياناتها بما يشمل كل هيئة/شخص اعتباري قادر على تنظيم موارده، وله قوانينه الخاصة، وبنيته، وأنشطته، المتفاعلة - إن صح الاستنتاج - مع الكيان/ات الأم تأثراً وتأثيراً. مع إمكانية رؤية الكيان

[18] William T. Bluhm, "The Place of the 'Polity' in Aristotle's Theory of the Ideal State," *The Journal of Politics* 24, no. 4 (November 1962): 743-753.

[19] توماس هوبز، اللفيثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة ديانا حرب ويشري صعب (أبو ظبي: بيروت: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة): دار الفارابي، 2011)، 17.

السياسي، أيضاً، بعدسة أشمل، تضم إلى جانب الكيانات المنظمة، كل جماعة، يمكن أن «تسييس» عملها وأنشطتها. بمعنى آخر، أن الكيان السياسي هو أي حيز تُمارس فيه، أو من خلاله الأنشطة السياسية.

يستدعي هذا الفهم للكيان السياسي، مسألتين، الأولى التي تبدو محسومة من التعريف السابق، وهي أن الكيان السياسي، لا يقتصر على الدولة أو مؤسساتها، والثانية مكانة الصفة القانونية لها. فكثير من الكيانات، التي تأخذ شكل تجمعات تمتلك، وتهدف للتأثير السياسي، لا تتمتع بصيغة قانونية، كالروابط الدينية مثلاً. وهو ما يقودنا إلى استنتاج أن المسألة هنا، تتعلق بأي كيان اجتماعي، يؤثر أو يهدف إلى التأثير بغض النظر عن مأسسته - إن صح التعبير - وذلك جرياً على ما قدمه كارل شميت قبل أن ينتهي لمعيار تمييز السياسي - الذي سنأتي على مناقشته لاحقاً - أي أن المطابقة بين الدولي والسياسي (وبين الكياني والمؤسساتي كاستنتاج لم يذكره شميت صراحة) مضللة بمقدار تداخل الدولة مع المجتمع. فحقول كالدين والثقافة والتعليم، يمكن أن تنتقل بين ما هو مجتمعي، وما هو دولتي.^[20]

يضعنا مفهوم الكيان السياسي أمام تحدٍ آخر في محاولة اكتناه معنى للفساد السياسي، فهذا الأخير يتأثر ضرورة بطبيعة النظام السياسي، والفاعلين فيه، وأدوات فعلهم. إلا أن ثمة ما يمكن اعتباره أرضية يفهم من خلالها الفساد السياسي، بعلاقته بالكيان السياسي، وهو موضوع السلطة السياسية، والصراع عليها، أو للتأثير فيها. هنا، يمكن اعتبار الفساد السياسي، نتاج اختلال العلاقة بين المتصارعين و/أو المتنافسين على المناصب السياسية، وصلاحياتها من جهة، مقابل ما لدى المواطنين من حقوق وحريات من جهة أخرى.

ثالثاً: النشاط السياسي

على الرغم من أن مصطلح النشاط/الأداء السياسي، ليس شائع الاستخدام، كغيره من المصطلحات، وتضمنه هو أيضاً أكثر من وجه من وجوه الفعل السياسي مثل (Participation, Engagement, Activity).

^[20] كارل شميت، مفهوم السياسي، ترجمة سومر المير محمود (القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2017)، 72.

(Practice)، فإنه على درجة عالية من الأهمية، كون دلالاته المختلفة تنصب على ما يمكن اعتباره فتحاً لاحتماليات إعادة توزيع السلطة. فالمواطن، بصفته الفردية أو من خلال انتظامه في أي جماعة، لا يمكن اعتباره فاعلاً سياسياً (Political Agent) ما لم ينخرط في وجه من وجوه الفعل السياسي، ليس هذا فحسب، بل إن سؤال الفاعلية السياسية، يضعنا في حقل واسع، من التقاطعات، يستدعي فيه الحيز/ الكيان، والفاعل، والفعل، وكيفية فعله.^[21]

وبالنظر إلى الممارسة السياسية، خارج الإطار الضيق، للأنشطة السياسية - مهما تعددت أشكالها - نقف أمام تراث أوسع يكسب المفهوم مزيداً من العمق والدلالة، تحيل المسألة برمتها إلى العلاقة بين الفاعل وموضوع فعله. وقد يكون مفهوم عدد من المفكرين الماركسيين، وعلى رأسهم غرامشي، حول البراكسيس (Praxis)، أحد أهم المفاهيم التي يمكن استدعاؤها في هذا السياق، والتي لا تفصل عن دعوة ماركس إلى تغيير العالم، وعدم الوقوف عند تفسيره، باعتبار التغيير فعلاً، والتفسير فهماً.

ارتبط مفهوم البراكسيس، منذ نشأته الأرسطية، بمفهوم المواطنة النشطة، إذ ميز بين ثلاثة مجالات: التفكير (theoria)؛ والإنتاج (poiesis)؛ والممارسة (praxis). إذ تنحدر من هذه الأخيرة المعرفة الخاصة بالأخلاق والاقتصاد والسياسية.^[22] أما في الاستخدام الحديث للبراكسيس، فيمكن رصد لحظتين رئيسيتين: الأولى تنتمي للتراث الماركسي، والثانية للتراث الظاهراتي، والتأويلي - الهرمنيوطيقي.

شكلت «أطروحات حول فيورباخ» نقطة مركزية في طرح البراكسيس لدى ماركس، إذ ينتقد إفراط فيورباخ في نقده الفكري غير المنخرط في الواقع، أي انفصال الفكري عن السياسي والاجتماعي.^[23] فبالنسبة

[21] Palonen, "Four Times of Politics," 177.

[22] Oded Balaban, "Praxis and Poesis in Aristotle's Practical Philosophy," *The Journal of Value Inquiry* 24, no. 3 (July 1990): 185-198, https://www.researchgate.net/publication/227180996_Praxis_and_Poesis_in_Aristotle's_practical_philosophy

[23] توفيق لويس شومر، «فيورباخ في فكر ماركس وأنجلز: قراءة جديدة»، *المجلة العربية للعلوم الإنسانية* 37، عدد 145 (2019): 54-55.

لماركس، فإن السؤال حول الحقيقة، والوجود الاجتماعي، ليس سؤالاً نظرياً فحسب، بل هو ممارسة قبل كل شيء. وجرياً على هذا النسق، فإن الظروف المؤثرة في الناس، في جزء منها صنيعتهم، بإمكانهم تغييرها. هنا تماماً تتضح الفاعلية الإنسانية، وتصبح الممارسة في القلب من الوجود الإنساني.

ويكتسب الطرح الأرسطي، مع حنة أرندت مزيداً من الزخم، إذ اعتبرت أن التمييز بين الإنتاج والممارسة، يمكن أن يشكل أساس الانطلاق لتحدي نزعة متصاعدة في الفلسفات البرجوازية، التي تحط من شأن مفهوم الإرادة. فمن خلال استدعاء أرندت لمفهوم البراكسيس تتصدى لأكثر من مفهوم في آن، إذ تعتبر البراكسيس/الممارسة العملية تتعلق أساساً بالحيث السياسي، كمجال عام لتضافر الفعل الإنساني، لإعادة تعريف وجودهم التاريخي.^[24]

وبالنظر إلى المفهوم لدى غرامشي، نجد أنه يشكل حجر زاوية في أعماله، وفهمه السياسي. فأى مشروع سياسي بناء، ينبغي أن يبدأ من نقد الأيديولوجيات المهيمنة. فالإنسان، وباستخدام تشبيه أرسطو كحيوان سياسي، بالمعنى التاريخي في المقام الأول، لا ينفصل وجوده عن وجود الآخرين. فكما يتميز الإنسان بفكره، فإن هذا الفكر يكتسب معناه، من خلال ممارسته، وبخاصة عبر الصراع مع الأيديولوجية المهيمنة. والمهم في فهم غرامشي للممارسة العملية، أنها وحدها الكفيلة بكشف الحقيقة وتحولاتها للمجتمع.^[25]

ويمكننا الادعاء، هنا، أن مفهوم النشاط أو أي ممارسة سياسية يمكن أن تكون موضعاً للفساد السياسي، باعتبار أن التقاط هذا الأخير، وتحديدده، يتعلق أساساً بالسياسة. بمعنى أن كل فاعل في الحقل السياسي، هو ممارس محتمل للفساد السياسي، سواء أكان فرداً أم مؤسسة أم حزباً أم جماعة، كان داخل السلطة أم خارجها. ويتسع النطاق هنا، أيضاً، لحقل واسع من الممارسات والتعبيرات التي

[24] Hannah Arendt, *The Human Condition* (Chicago and London: The University of Chicago Press, 1958), 18-19.

[25] Angela Michelis, "Philosophy of Praxis in Antonio Gramsci's Work," *Problemata: R. Intern. Fil.* 9, no. 2 (2018): 155.

قد يشوبها الفساد، والتي لا تقتصر على الممارسة بما هي أفعال سياسية، بل تشمل، أيضاً، وبلاستناد إلى غرامشي، المظاهر الفكرية والأيدولوجية التي تشكل أداة للصراع بين الفاعلين السياسيين.

رابعاً: التسييس

عند دخول مصطلح التسييس لحيز التداول، لم يكن يحمل معنى سلبياً، إذ كان حينها - مع كارل لامبرخ - يقتصر على زيادة الاهتمام بالشأن السياسي. لكن لاحقاً، ونتيجة توسع حقله الدلالي، أو ما يمكن اعتباره إزاحات في الاستخدام المفاهيمي، بات التسييس يشير إلى إقحام السياسية، في حيز غير سياسي،^[26] أو في المقابل تشريع أبواب هذا الأخير، ليكون محلاً للسياسة، خطاباً وممارسةً.

وعلى ذلك، فإن التسييس بعيداً عن معيرته، يطلق على الأفعال التي يمكن إدخالها في أي حيز سياسي، أو تلك التي تصطبغ بمضمون أو حتى بمظهر سياسي، بغرض إدخالها إلى ذلك الحيز. وهذا يقود إلى استنتاج مفاده أن كل ما هو سياسي، هو كذلك بطبيعته، أو بحكم تسييسه. وعلى ذلك، فإن الممارسة السياسية هي نتاج تسييس الأفعال، ودخولها نطاق الحيز السياسي. وبالنتيجة، يمكن المحاجة بأن لا شيء من أفعال الأفراد يمكن استثنائه من إمكانية التسييس، الذي يمكن رؤيته بإمكان إدراج موضوع أو جهة أو كيان ضمن أجندة سياسية.^[27]

وعلى التضاد من التسييس، تصاعدت نزعات اللا-تسييس (De-politicization) نتيجة تعمق الممارسات النيوليبرالية، التي يمكن أن نفهمها على أساس إنكار الأبعاد السياسية، وتفويض القرار السياسي، للخبراء التكنوقراط.^[28] وهو ما التقطه كارل شميت مبكراً، في مفهومه حول السياسي - الذي سنأتي عليه لاحقاً - حتى طالت تلك النزعة جزءاً مهماً من السياسات الحكومية، بزعم أن ذلك يمكن

[26] Palonen, "Four Times of Politics," 181.

[27] Ibid, 182-183.

[28] Matthew Flinders and Matt Wood, "Depoliticisation, Governance and the State," *Policy & Politics* 42, no 2 (April 2014): 135.

أن يقلل من التجاذبات حول السياسات العامة، وتفسير النصوص الدستورية.^[29] المفارقة، هنا، أن ما يعتبر لا-تسيساً، يتضمن في ذاته خيارات سياسية على درجة عالية من التحديد، وربما الأدلجة، إذ لا يمكن رؤيتها إلا بعدسة تغول السوق واقتصاداته من جهة، وتحييد المطالب الشعبية من جهة أخرى.

ومن الطبيعي أن الفساد ذاته يخضع وفق التعريف السابق للتسييس أو اللاتسييس، حسب علاقات القوة ومصالحها. ففي الأنظمة النيولبرالية مثلاً، تعتبر النخب المهيمنة أن مفهومها وممارستها للحكم الرشيد - الذي يحاول أن يصور الحكم السياسي مجرد عملية بيروقراطية واقتصادية - نقيض للفساد، في حين أن بعض منافسيهم، وبخاصة في ظل تصاعد الخطاب الشعبوي، يعتبرون ذلك تغطية لممارسات فاسدة، تحظى بشرعنة من جهة، وبطابع مهني من جهة أخرى.

من الأنطولوجي إلى وجه آخر للنقاش

كما تناولنا في الجزء السابق، فإن أنطولوجيا السياسة سعت إلى الكشف عما يميز السياسي كمفهوم عن غيره، الأمر الذي يشكل إحدى نواحي التناول النظري لمفهوم السياسي، وإن اختلفت مقاربات المفكرين وخياراتهم المنهجية. وفي مقابل ذلك، وعلى اعتبار أن المضي وراء أنطولوجيا مفهوم ما، فيه قدر من التعالي أو المفارقة، فإنه من ناحية أخرى تتناول الأنطولوجيا المفهوم وتتحرى معناه، من خلال ربطه بسياقات وأطر أكثر اعتيادية وعينية من خلال الممارسات المعهودة، سياسية كانت أم غير سياسية. وعلى ذلك، فإن مفهمة (Conceptualization) السياسي، تبدأ من حيث علاقاتها الواقعية بالسياسة، وكل تباين يمكن رده إلى سياقات محددة تلعب الأيديولوجيا دوراً حاسماً فيها.

وعلى هذا الأساس، قسم جيمس ويلي المفكرين في تناولهم لمفهوم السياسي، ضمن العلاقات الواقعية-السياقية، إلى ثلاث مجموعات، الأولى تضم كارل شميث وماكس فيبر وبول ريكور، ويندرج مفهومهم

[29] Ibid, 136.

السياسي تحت خانة الدولة (State)؛ والثانية تضم كلاً من شيلدون ولين وحنة أرندت، ويندرج مفهومهم تحت (Polis)؛ والمجموعة الثالثة التي تشتق مفهومها من المجتمع (Society)، يمثلها كل من شانتال موفي وأرنستو لاكلو وكلورد ليفورت.^[30] وفيما يلي من الورقة، سنعيد طرح السياسي وفق أربعة عناوين فرعية، تستوعب التقسيم الأنف الذكر، وتضيف عليه عنواناً آخر، بما يغطي الحركة الدلالية المتبادلة بين السياسة والسياسي.^[31] وهي: الدولة؛ الحيز العام (Polis)؛ المجتمع (جريباً على التصنيف السابق، مع ما فيه من تركيز على جوانب معينة من فكر كل من شميت، وأرنندت، وموفي)؛ وأخيراً، عودة إلى الحيز العام (الذي سنقاربه من وجهتي نظر هابرماس وفريزر).

أولاً: الدولة

يقدم ماكس فيبر شبكة مفاهيمية معقدة، تشكل فيها ظاهرة السلطة (Power)،^[32] مفصلاً رئيساً، تتقاطع عنده كثير من المفاهيم التي يعالجها في حقل الاجتماعي والسياسة، كالعنف المشروع، والشرعية القانونية، والبنى البيروقراطية، وذلك في مسعى دؤوب منه لعقولة التحديث وتشكيل الدولة. لذا، نجد أن مفهوم السلطة لديه، ينخرط في نظرية عامة، تبدأ برصد مختلف أشكال الفعل الاجتماعي، والعادات والمعايير الاجتماعية، التي تبلور علاقات تنافسية، مشكلة هرمية مجتمع ما، وتؤسس لتباين في علاقات

^[30] بهذا الصدد يمكن الرجوع إلى:

James Wiley, *Politics and the Concept of the Political: The Political Imagination* (New York and Abingdon, UK: Routledge, 2016).

^[31] في الجزء الذي تناولت فيه الورقة أنطولوجيا السياسة والسياسي، غطت الورقة جزءاً مهماً من الشبكة المفاهيمية، التي توضح نقاط التقاطع والتبادل الدلالي. وفي هذا الجزء، تستكمل الورقة التنقيب بالتركيز على النظرية السياسية، بما يشمل، أيضاً، التباين الدارج في تعريف السياسة، بين من يجعلها لصيق المؤسسات الحكومية، ومن يضعها كاختيار وإمكانيات، وأخيراً من يصنفها كأداة للتوافق أو العداء.

^[32] بطبيعة الحال يميز فيبر ما بين السلطة كـ (Power)، والسلطة كـ (Authority)، باعتبار أن الأولى تعني القدرة على حمل شخص/جهة على فعل، ما كان ليقوم به دون ممارسة السلطة عليه، فيما تتضمن الثانية تبرير وشرعنة الأولى، واعتبارها حقاً في حالة الحديث عن الدولة/السلطة السياسية.

الهيمنة فيه، وصولاً إلى تأسيس الدولة الحديثة التي تقوم على الاحتكار الشرعي لأدوات العنف.

وعلى ذلك، لا يمكن فصل مفهومه للسياسة عن تلك الظاهرة، إذ يعتبر أن السعي إلى المشاركة في السلطة أو التأثير فيها، هو أساس كل ما هو سياسي، سواء تعلق الأمر بين الدول، أو بين المجموعات داخل أي دولة. بمعنى أن السعي إلى السلطة هو لازمة الفعل الذي يمكن اعتباره سياسياً. بعبارة أخرى، ترتبط السلطة جوهرياً بالسياسة، من حيث هي - أي السياسة - اختيار يتعلق بنظام اجتماعي، يقتضي قيامه، ووجوده، واستمراره، العنف الفعلي، والمنافسة للاستحواذ عليه.^[33] إن وقوف فيير في تحريره للسياسية عند حد السلطة، جعله عرضة للنقد، إذ لا يمكن حبس السياسة بكل عناصرها بأحد مظاهرها، يقول جاك راينسيير: «السياسة ليست ممارسة السلطة. يجب أن يتم تعريفها، بشروطها الخاصة، كنمط فعل وممارسة مستمدة من شكل خاص من العوامل. إنها علاقة سياسية تحيل المرء للتفكير في إمكانية وجود موضوع سياسي، وليس العكس».^[34]

ولذا، يشق شملت مساراً آخر في تنقيبه عن معنى للسياسي بالإضاءة على المفهوم الدارج الذي تبدو فيه الدولة شيئاً سياسياً، كما تبدو فيه السياسة شيئاً دولتياً،^[35] لكنه يعتبر أن ذلك فيه تضليل، إذ «لا يمكن تحصيل السياسي إلا عن طريق المقولات السياسية النوعية وتثبيتها».^[36] وهو - أي شملت - يضع مسعى مغايراً في تعريفه للسياسي، ينطلق من مفهوم محدد، ملموس، فعلي، كما يعبر غير مرة في كتابه. وعلى ذلك، يذهب شملت إلى ما يعتبره تمييزاً نوعياً للسياسي عن غيره، الذي يجده في التمييز بين العدو والصديق.

[33] Stefano Guzzini, *Re-Reading Weber, or: The Three Fields for the Analysis of Power in International Relation*, DIIS Working Paper no. 2007/29 (Copenhagen: Danish Institute for International Studies (DIIS), 2007), 14, <http://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:54505/FULLTEXT01.pdf>

[34] Jacques Rancière, "Ten Theses on Politics," trans. Rachel Bowlby and Davide Panagia, *Theory & Event* 5, no. 3 (2001), <https://joaocamillopenna.files.wordpress.com/2018/03/ranciere-ten-theses-on-politics1.pdf>

[35] شملت، مفهوم السياسي، 68.

[36] المصدر نفسه، 75.

ولوضع فكرة العدو هنا، ضمن معيار لا يحتمل اللبس، فإن شملت يؤكد أولاً، على كون العدو ليس بالضرورة منافساً اقتصادياً، بل مجرد مغايرته قد تكون مبرراً لتصنيفه كذلك. وثانياً، أن العدو هنا ملموس ووجودي وليس تعبيراً مجازياً. وثالثاً، أن يحمل إمكانية القتال الواقعية.^[37] ومن الواضح أن شملت من خلال تعريفه للسياسي ضمن معيار عدو-صديق، لا يهدف إلى إضافة أكاديمية، أو سجالية، بقدر ما يتطلع لتجذير مفهومه على أرضية الواقع السياسي والاجتماعي المباشر.

ومن الواضح أن الخيارات المفاهيمية تفصح عن أبعاد أيديولوجية، ففي الوقت الذي كان فيه فيبر يرسخ عقلانية المجتمع وحدثته، استناداً إلى الدولة بأجهزتها البيروقراطية، والاقتصاد الرأسمالي، فإن شملت من وراء معياره للسياسي، كان يريد أن ينفصل عن الفهم الليبرالي، وهذا ما يتضح تماماً، بقوله: «إذا سقط التمييز بين العدو والصديق من حيث هو إمكانية، فإننا سنكون عندئذ إزاء رؤية لا - سياسية للعالم».^[38] وعلى ذلك، فإنه يرمي إلى فهم السياسي ضمن السياسة ومن أجلها، لا من أجل الاقتصاد^[39] كما يحاول الليبراليون من خلال لا - تسييس السياسة.

وبالنظر إلى تعريف كل من فيبر وشملت للسياسة، في محاولة للاستفادة منهما في تحديد تخوم الفساد السياسي، لن يكون من الصعب أن نركز على الأول لنعتبر الفساد السياسي إساءة استخدام السلطة المرتبطة في نشأتها أو نطاقاتها أو اشتغالاتها بالدولة ومؤسساتها

^[37] المصدر نفسه، 76-80.

^[38] يعتبر شملت أن ذلك التمييز التأسيسي ضروري، بخلاف ما قدمه ماكس فيبر. فالأخلاق تقوم على التمييز بين الخير والشر، والجمال على التمييز بين الجميل والقيبح، وفي الاقتصاد بين الرابع والخاسر. وبالتالي ثمة ضرورة لإيجاد مثل هذا التمييز في السياسة/السياسي، أيضاً. انظر/ي: المصدر نفسه، 106-107.

^[39] التمايز الذي يقيمه شملت هنا عن الليبراليين (la politique pour la politique)، عوضاً عن (la politique pour l'économie). ويزيد المصدر نفسه، أن شملت أراد العودة بالكامل إلى صيغة سلطوية للكيان السياسي (Polity) بتبنيته من مختلف العناصر غير السياسية التي خالطته. انظر/ي:

Charles E. Frye, "Carl Schmitt's Concept of the Political," *The Journal of Politics* 28, no. 4 (November 1966): 823-824.

وقوانينها وأنظمتها. في حين أن مفهوم شملت للسياسة، يحتاج إلى تأويل مضاعف عما قد يحيل إليه عدم التمييز بين العدو والصديق، وبالتالي، توارى السياسة عند تجريدتها من معيارها الرئيس. وعلى الرغم من ذلك، يمكن المحاجة - بالاستناد إلى شملت - إلى أن أحد أعمق معاني الفساد السياسي يتعلق بإهدار السيادة أو الحقوق القومية، سواء تعلق ذلك بالعلاقات بين الدول، أو في إطار التحرر الوطني، باعتبار أن السيادة والحقوق القومية كليهما محل انكشاف أجلى صور علاقات العداوة والصداقة.

ثانياً: الدولة - المدينة/الحيز العام السياسي

تبدأ حنة أرندت في تعريفها للسياسة بالتذكير بانحدار الكلمة من تقاليد الفلسفة السياسية القديمة،^[40] وفي سعيها إلى مفهمة السياسي، من الواضح أنها تلجأ للتعبير عن حججها الفلسفية، من خلال استدعاء وإعادة بناء مفاهيم ومقولات الفلسفة القديمة. بمعنى أن مفهوم (Polis) لديها، وإن شكل حجر زاوية في أعمالها، لا يعدو كونه تجريداً لنموذج فكري، وتمثيلاً تاريخياً، وليس نزعة حنين غير واقعية لماضٍ انتهى. بمعنى ما، فإن عودة أرندت لمثل هذا المفهوم في تحريها عن معنى للسياسي، يشكل بالنسبة لها، نظرة مستقبلية نحو مشاركة أوسع، وعلى مستوى قاعدي في الحياة السياسية.^[41]

وعلى هذا، تقدم أرندت معنى السياسي، مبتدئة من تحليل (Polis)، كشكل من تنظيم الحياة المشتركة للبشر، وتفصح في أكثر من عمل لها، عن التمييز بين الحيز الخاص (Oikos) الذي يتعامل مع الاحتياجات الجسدية (المعيشية والأسرية) والاقتصادية، وبين الحيز العام (Polis) الذي تظهر فيه جوانب الفعل السياسي. لدرجة أنها تذهب في تأويلها للتمايز بين الحيزين، إلى اعتبار أن تلبية الاحتياجات في الحيز الخاص، تشكل شرطاً لممارسة العمل السياسي، باعتبار ذلك

^[40] حنة أرندت، ما السياسة؟ ترجمة زهير الخوليدي وسلمى بالحاج مبروك (الرباط: الجزائر، الرياض وبيروت: دار الأمان؛ منشورات الاختلاف؛ منشورات ضفاف، 2014)، 33.

^[41] Roy T. Tsao, "Arendt Against Athens: Rereading the Human Condition," *Political Theory* 30, no. 1 (February 2002): 98.

هو المؤسس للحرية - السياسية، إذ تقول: «يجب أن يكون الإنسان حراً ... أن تكون لديه وجهة نظر مختلفة: فهو لا يمكن أن يكون عبداً متلقياً لإكراهات إنسان آخر، ولا عاملاً يدوياً خاضعاً لضرورة كسب خبزه اليومي».^[42] وفي السياق ذاته، وفي كتابها «في الثورة»، ترفض مسار الثورة الفرنسية كونها أدخلت الشأن الخاص في الحيز السياسي (الثورة)، إذ أصبحت مطالبهم «ما قبل السياسية» جزءاً من مشروع الثورة كفعل سياسي.^[43]

وبعيداً عن ملاحقة قراءتها للمفهوم في نشأته القديمة، ثم تجسدها اللاحقة، فإن المهم هنا، ملاحظتها أن السياسة لم تتغير جوهرياً عبر العصور، ولم تكتسب وظائف جديدة، وإن ما يتغير هو المجالات التي من خلالها تظهر السياسة كضرورة.^[44] مع تأكيدها - بطبيعة الحال - أن التغيير الذي حملته الدولة - والاقتصاد أيضاً - لا يلغي حقيقة رئيسة هنا؛ أن الحرية والسياسة تبقيان بالتأكيد منفصلتين الواحدة عن الأخرى، إذ تتموضع الحرية في مجال ما هو خاص بنا؛ الحياة والملكية.^[45] وعلى ذلك، ستكون السياسة، خارج ما هو خاص، أي في الحيز المشترك بين الجميع.

وإن كان التفريق بين الحيزين واضحاً في الاستخدام القديم، فهو ليس كذلك في المجتمعات الحديثة. فالأمر لم يعد على هذه الدرجة من التمايز، فمثلاً الاقتصاد السياسي يتناقض مع كون الاقتصاد شأناً متعلقاً بالفرد/الأُسرة، وكذا فإن هذه الأخيرة انفتحت على ما هو سياسي في المجتمعات الحديثة.^[46] ويبقى المعيار الرئيس أن الحيز العام هو فضاء الحرية الذي يتساوى فيه الجميع على خلاف الحيز الخاص. وهذا ما يكسب السياسي لديها تعريفه الأخير القائم على المواطنة المتساوية والحرية.

^[42] أرندت، ما السياسة، 36.

^[43] Jean Bethke Elshtain, "Hannah Arendt's French Revolution," *Salmagundi*, no. 84 (Fall 1989): 206.

^[44] أرندت، ما السياسة، 63.

^[45] المصدر نفسه، 64.

^[46] Arendt, *The Human Condition*, 28-29.

يضعنا مفهوم أرندت المركب للعلاقة ما بين الحيز العام والحرية والسياسة، أمام حقيقة رئيسة أن السياسة ليست إلا الوجه الآخر للحرية، ما يعني أنه من غير الممكن حبسها عن أي شخص حر. كما أن حبسها يعني فقدان الحرية، أي الاستبداد (احتكار السياسة من قبل مجموعة)، ما يجعل غياب السياسة مكافئاً للاستبداد المطلق. ومن هذا المفهوم، يمكننا استنتاج مفهوم للفساد السياسي، يقوم على غياب الحرية، جنباً إلى جنب مع أي انتهاك للمواطنة المتساوية.

ثالثاً: المجتمع

تعتبر شانتال موفي أن التمييز ما بين السياسة (Politics)، والسياسي (Political)، يفتح مسارات جديدة مهمة للتفكير، فالعلوم السياسية عموماً، تتعامل مع الجانب التجريبي للسياسة، فيما تخوض النظرية السياسية في جوهر السياسي، لا في وقائع السياسة الأنفة الذكر. فباستعارة مفردات هايدغر، يمكن القول إن السياسة تحيلنا إلى المستوى المادي، الذي يتضمن الممارسات المختلفة للسياسة، إلى إقامة نظام معين للتعايش، بينما يضعنا مفهوم السياسي أمام المستوى الوجودي، للعلاقات الاجتماعية المختلفة.^[47] وعلى هذا، فإن السياسة، وبغض النظر عن افتراضاتها وموجهاتها في أي نظام كان، لا بد أن تخضع أو تتأثر بالسياسي.

وتمضي موفي خطوة إلى الأمام موضحة مفهومها للسياسي، فتذكر بمنظورين رئيسيين، أحدهما الذي يرى السياسة مساحة للحرية والنقاش العام كحنة أرندت، والثاني مساحة للسلطة والصراع والعداء.^[48] وتضع شانتال موفي نفسها، ضمن المنظور الثاني، وهنا تعيدنا إلى مفهوم كارل شميت حول السياسي، متفقة معه في نقد الليبرالية، لكن من وجهة نظر مختلفة تماماً، بحيث تجذب مفهوم شميت للسياسي بقوة إلى اليسار. إذ تعتبر موفي أن هيمنة الفكر

[47] Chantal Mouffe, *On the Political* (Abingdon, UK and New York: Routledge, 2005), 8.

[48] Ibid, 9.

الليبرالي بمقاربتة العقلانية - الفردية، تعيق أو تتجاهل الاعتراف بالصراعات التي تنطوي عليها التعددية الهوياتية والقيمية، إذ تقوم افتراضات الليبرالية، على إمكانية تناغم تلك التعدديات، دون تنازعها أو صراعها، بمعنى أنها تبطل البعد العدائي في السياسة.^[49]

تسبر موفي مفهوم شमित ونقده لليبرالية، وبخاصة استبعاد - هذه الأخيرة - للدولة والسياسة، مقابل التركيز على الفرد والاقتصاد، واللذين صُمما بطريقة لا يمكن إلا أن تقضي إلى الاستبعاد، لتحقيق الادعاء بإمكانية إحراز الإجماع من خلال التداول والمناقشة الحرة. فالليبرالية بهذا المعنى، لم تقدم ما يمكن تسميته بسياسة ليبرالية، إلا في نقدها لسلطة الدولة. لذا، تعيد موفي الكرة، لتعتبر أن السياسي، يقوم على أساس صراعي، قوامه تشكيل هوية «النحن»، مقابل «الهم». ومن الواضح أن كل محاولة لتبرير عقلانية الليبرالية، ستجد نفسها عالقة في الثنائية الأخلاقية - الاقتصادية ذاتها، أو في أحد شقيها، تماماً كما فعل هابرماس، عندما أراد الانتقال من العقلانية الأدائية إلى ما يطلق عليها التواصلية، التي تفترض - مرة أخرى - إمكانية تحقيق إجماع أخلاقي - عقلائي في السياسة عن طريق المناقشة الحرة.^[50]

وتؤكد موفي أن افتراض الليبراليين بإمكانية الإجماع، باعتباره أساس متانة الديمقراطية والحفاظ عليها، فيه قفز على الطبيعة الوجودية للتعدد والتنافس. وعلى ذلك، فإن البداية الصحيحة لتصور السياسي، وإعادة صياغة الديمقراطية، تبدأ مما قدمه شमित؛ أي من خلال الاعتراف بـ«السياسي» في بعده العدائي.^[51] لكنها - أي موفي - توطن هذا المفهوم للسياسي، في سياق ديمقراطي، باعتبار أن قواعد اللعبة الديمقراطية، لمن يقبلها، تحيل العدو إلى خصم شرعي.^[52]

إن ما تحاول موفي أن ترسيه كأساس لمفهومها حول السياسي، هو التفكير بالطبيعة التعددية للمجتمع، وآليات الهيمنة التي يستخدمها كل

[49] Ibid, 10.

[50] Ibid, 11-12.

[51] Ibid, 13-14.

[52] Ibid, 120.

نظام سياسي - اجتماعي، والتي تقوم على استبعاد دائم للاحتمالات وإمكانيات تخرج عن علاقات القوة القائمة، فما يعتبر أو يتم قبوله في لحظة معينة على أنه النظام الطبيعي، ليس إلا انعكاس للممارسات المهيمنة المترسبة في أعماق النظام نفسه.^[53]

إن استنطاق مفهوم موفي للسياسة، وربطه بالفساد السياسي، يقودنا إلى النظر إلى علاقات القوة والهيمنة التي تمارسها النخب السياسية داخل مجتمعاتها، بمعنى أن الفساد السياسي، هو جملة سياسات النخب المهيمنة (من الأقلية الرأسمالية المعولمة) وممارساتها، التي تتناقض مع مصالح القاعدة الأوسع من الناس والشرائح الاجتماعية والمهمشين. بمعنى أن الفساد السياسي، الذي يمكن أن نقف عليه هنا، يقوم على الاختلال في تمثيل مصالح الناس وحقوقهم.

رابعاً: الحيز العام كمجال لظهور السياسي

يمكن اعتبار العلاقة بين العام والخاص، معياراً لتمييز ما هو سياسي، وما هو غير سياسي. فقد شغل التمييز بين الحيزين العام والخاص الفكر السياسي لفترة طويلة، وبخاصة مع تشكل الدولة القومية في القرن السابع عشر ونظريات السيادة التي رافقتها. إذ انتهى التمييز، ولو نظرياً، إلى خلق عالمين، يدوان منفصلين للوهلة الأولى. غير أن الأهمية التي يحملها مفهوم الحيز العام، وبخاصة إزاء استمداده من مفهوم العامة، لم تغلق الصعوبات في تحديد معنى المفهوم، أو النطاق الواقعي الذي يشير إليه. إذ يمكن الادعاء بأن الحيز العام، يتسم بسيولة، تفرضها السياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية المختلفة.

يرتبط تعريف الحيز العام بمركبين اثنين، لا ينفك أي تحديد له عنهما، الأول «علاقة ما» تتشكل سياسياً واجتماعياً، في مكان وزمان معينين. بمعنى العلاقات الناشئة بين الناس، الذين يشتركون في مجموعة من الاهتمامات أو المصالح أو الأهداف. الثاني، كون الحيز العام فكرة،

[53] Ernesto Laclau and Chantal Mouffe, *Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics*, 2nd edition (London and New York: Verso, 2001), xvi.

فافترض وجوده يقتضي خيراً عاماً يتخلل شبكة العلاقات السياسية والاجتماعية والمؤسسية.^[54]

وتبدو إشكالية التمييز بين الحيزين العام والخاص هي الإشكالية الأهم والأعقد، ولو أنها تفصح عن تطورات الحيزين على صعيد الفكر والممارسة. بالعودة إلى أرسطو، الذي يبدو لا فكاك منه، فإن التمييز بين الحيزين يقف على أرضية الخير، الذي إليه وحوله تحوم فكرة المواطنة القديمة. كذلك، فإن أفلاطون ركز في مسعاه إلى تحديد مفهوم للحيز العام على إيجاد صيغة متجانسة للخير، وهي الفكرة التي يقرها أرسطو بالقول بأن لكل شخص خيره الخاص ابتداءً، مع ضرورة أن يكون هناك، خير عام، أو خير للدولة في الوقت نفسه.^[55] لكن فكرة كل من أفلاطون أو أرسطو حول الحيز العام، تبدو على درجة من التعقيد، في تحققها واقعاً، في مجتمعات حديثة، وكيانات معقدة كالتي نشهد اليوم، وبخاصة بالاستناد إلى ما يمكن اعتباره مصلحة عامة، تنشأ أو تتحدد عبر النقاش العام، بحيث لا يمكن هنا الفصل تماماً، بين المصالح الخاصة وتحولها -عبر النقاش المذكور- إلى مصلحة عامة.

ولعل في المقاربات الحديثة للمسألة ما يضيء على إمكانيات مختلفة لمفهوم الحيز العام. إذ يضعنا هابرماس أمام ما يمكن تسميته النظرية الموجهة نحو النهاية حول الحيز العام، التي تقوم على غائية تفترض أن النقاش العام ينبغي أن يتم وفق أهداف محددة سلفاً، بما يقتضي وضع الفعل التواصل، كعملية، بأهدافها وإجراءاتها وأدواتها. فيما تقف نانسي فريزر بنظرية المنحى مقابل هابرماس، إذ تعتبر أن عملية النقاش العام، تحقق الإجماع دون اتفاق مسبق.

تناول هابرماس في كتابه التحولات البنوية في الحيز العام (1962)، بالتركيز على نشأة المجتمع المدني الليبرالي، واشتغال قواعد

[54] Gurcan Kocan, *Models of Public Sphere in Political Philosophy*, Eurosphere Online Working Paper Series, No. 02 (The Eurosphere Consortium, February 2008).

[55] Triadafilos Triadafilopoulos, "Politics, Speech, and the Art of Persuasion: Toward an Aristotelian Conception of the Public Sphere," *The Journal of Politics* 61, no. 3 (August 1999): 741-757.

الخطاب النقدي العقلي فيه، لينتقل إلى عوامل انهيار هذا الشكل. إذ يستقصي هابرماس نشأة المفهوم منذ العصور القديمة، مروراً بالعصور الوسطى، التي تشهد تمييزاً بين الحيز العام والخاص بسبب نظام الإقطاع الذي كان سائداً،^[56] ليعتبر أن النشأة المستأنفة - باعتبار الأولى كانت لدى الإغريق - جاءت في نهاية القرن الثامن عشر، بعد تحلل آخر أشكال البنى القديمة المتمثلة بالكنيسة والنبلاء والسلطة السياسية.^[57] إذ أدت عملية تفكيك هذه البنى لإفساح المجال لظهور نمط جديد من الجمهور المدني الليبرالي، الذي ما كان ليتخذ شكله الحديث لولا الفصل بين السيادة من جهة، والسلطة السياسية من جهة أخرى. وإلى جانب ذلك، فإن توسع الاقتصاديات الرأسمالية، أفضت إلى تنامي الحاجة لتبادل المعلومات. نتيجة هذه التحولات برز الحيز العام، ك مجال لسلطة الدولة في قبالة الجمهور/العام، الذين ينبغي أن يؤسسوا لنقاش عام حول القضايا ذات الاهتمام المشترك بينهم، مسترشدين بالحجج العقلانية والنقدية. هنا، يعتبر هابرماس، بدء التمايز ما بين حيز عام، يخطر فيه الجمهور كفاعلين وموضوع للمصلحة العامة، وبين الحيز الأسري - الخاص.^[58]

صحيح أن هابرماس سعى جاهداً إلى تأسيس مفهوم للحيز العام، بمعنى ما، يستوعب في ثناياه التحولات في بنية النظام الليبرالي، الذي إلى جانب مؤسساته التمثيلية، يفترض قدرة جميع المواطنين المتساوية على الوصول للدولة. إلا أن نموذج هابرماس، يفترض في ثناياه أن الحدود ما بين المواطن - الفرد، والمصالح الخاصة والعام، واقتصاد السوق، ومؤسسات الدولة، تتسم بقدر من الوضوح والاحترام المتبادل. هنا تماماً، يكون السؤال عن أي مناقشة عقلانية ممكنة، في ظل مصالح متباينة، أو حتى متصارعة؟ هذا إلى جانب أن النقاش العام الذي يتصوره ذاب في لجاج الرأي العام في المجتمعات الليبرالية الحديثة، والذي هو، أيضاً، محل للصراع، كما للتلاعب والتسويات بين مختلف الجماعات والمصالح.

[56] Jürgen Habermas, *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*, trans. Thomas Burger and Frederick Lawrence (Cambridge, Massachusetts: The MIT Press, 1991), 5.

[57] Ibid, 11.

[58] Ibid, 24-27.

تتصدى نانسي فريزر لبعض جوانب المفهوم الهابرماسي للحيز العام، منطلقة من نموذج تعددي عوض الموحد المتجانس الذي يقدمه هابرماس. إذ تعتبر فريزر أن مفهوم هذا الأخير، على درجة من التجريد المثالي، وبخاصة أنه لا يرى مكونات الحيز العام بغير العدسة الليبرالية - البرجوازية. وتركز نقدها ضمن أربع نقاط: الأولى تتعلق بافتراض أن الأفراد المشاركين في النقاش العام متساوون، إذ تعتبر أن المساواة الاجتماعية ليست شرطاً لازماً للديمقراطية؛ الثانية رفضها للافتراض القائل إن مزيداً من المتنافسين يضعف الديمقراطية؛ الثالثة أن اقتصار النقاش العام على ما يعتبر موضوعات عامة ذات فائدة، هو أمر غير مرغوب فيه؛ وأخيراً، رفضها بأن المجال العام الوظيفي يتطلب التمييز بين الدولة والمجتمع المدني.^[59]

ومن بين النقاط التي أوردتها فريزر، تبدو النقطة الثالثة على درجة من الأهمية، التي تنتقد فيها هابرماس إلى أن إدخال الاهتمامات الخاصة في النقاش العام، أفضى إلى تحلل الحيز العام. إذ تتساءل، ما الذي يمكن اعتباره شأناً عاماً، مقابل ما هو خاص؟ فهل يعني العام هنا، ما يتصل بالدولة، أو المتاح للجميع، أو يهم الجميع، أو يتعلق بمصلحة مشتركة أو خير عام؟ جميع معاني العام هنا، تشير بتناقض مع ما هو خاص، لكن في المقابل يجب ألا يقبع تحت ذلك كله ما يمكن اعتباره شأناً خاصاً بامتياز، كالملكية الخاصة ضمن اقتصاد السوق، وحتى بعض شؤون الحياة الخاصة، بما فيها الحميمة منها؛^[60]

إن نقد فريزر الأنف، يضع على طاولة البحث، ما هو أكثر إشكالية، من تحديد العام، وهو ما الذي يمكن اعتباره مصلحة عامة؟ ربما من هنا، تنبع الحاجة للنقاش العام، لأن عبه فقط يمكن تحديد المصالح والاهتمامات العامة والخاصة وتنقيتها. وحتى ما هو خاص، يمكن له أن يصبح شأناً عاماً، إن امتلك حججاً عقلانية، فضلاً عن تبين ما من قبل المجموعات الاجتماعية المتباينة. بجميع الأحوال، فإن مفهومي العام والخاص، تحيطهما السياقات الاجتماعية والثقافية، فما

[59] Nancy Fraser, "Rethinking the Public Sphere: A Contribution to the Critique of Actually Existing Democracy," *Social Text*, no. 25/26 (1990): 62-63.

[60] Ibid, 71.

يتم تضمينه كشأن عام، وإقصاؤه أو الإبقاء عليه كشأن خاص، يتصل بحدود المجتمع، وأولوياته، وقدرة الفاعلين فيه.

إن إعادة طرح الحيز العام هنا، والنقاش حول العام والخاص، يشكل إحدى العتبات الضرورية لفهم الفساد السياسي، الذي لا تخلو تعريفاته المتباينة من علاقة بين العام، سواء عُبر عنه بالدولة أو الوظيفة أو المصلحة، وبين تحقيق المصالح الخاصة. فالمسألة هنا، ليست على درجة من التبسيط والتسطيح، وإنما تحتاج إلى تحليل متأنٍ حول ثنائية العام والخاص تلك، في تحديدنا لمفهوم الفساد السياسي، الذي يمكن تحديده في بعض جوانبه عبر المحطات الآتية التي تناولتها الورقة.

الإبحار في لجاج المعنى

بداية، قد يبدو عنوان هذا القسم من الورقة «إنشائيًا» أكثر من كونه عنواناً فرعياً في ورقة علمية الطابع والمبنى. إلا أن المراد هنا، لفت الانتباه، إلى أن الجدل حول مفهوم، أو معانٍ متعددة أو متباينة أو حتى متناقضة، لا يلغي أن ثمة وجهة بإمكان التماس شواطئها إن صح التعبير. وإن كان خيار الورقة المنهجية في تعقب الدلالات والمعاني، أنطولوجياً، فقد حاولنا الإفلات فيه من خلال إجراء التقاطعات بين المفاهيم والنظريات المختلفة، من ذلك التأويل الأنطولوجي - بارثي الهایدجري - الذي ينتهي إلى تواربي الحقيقة إزاء الإمكانيات اللانهاية للمعنى. وإن أمكننا استخدام لغة آلان باديو هنا، فإن السياسة، هي أحد الحقول الكاشفة للحقيقة،^[61] لكن فقط بتفاعلها مع الذات الإنسانية، التي تلتقطها وتعبر عنها.^[62] بمعنى أن إعادة التفكير بالسياسة - كما ذهب باديو - يمثل انفتاحاً لإمكانيات ومواقف وأحداث حقيقية، مقابل انغلاقها بفعل الأيديولوجيات المهيمنة.

[61] Thomas A. Huddleston, "Towards A Political of Truths: The Political Theory of Alain Badiou," *CUREJ: College Undergraduate Research Electronic Journal*, University of Pennsylvania (1 May 2009), 11, <https://repository.upenn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1123&context=curej>

[62] آلان باديو، «التفكير بالحدث»، في: الفلسفة في الحاضر، تأليف آلان باديو وسلافوي جيچك، تحرير بيتر إنغلمان، ترجمة يزن الحاج (بيروت، القاهرة وتونس: دار التنوير للطباعة والنشر، 2013)، 35-37.

لقد ناقشت الورقة فيما سبق من عناوين، مفهوم السياسي، من خلال تعقبه ضمن مسارين متقاطعين، الأول، أنطولوجي، وضع السياسة ضمن مركباتها الرئيسية، والثاني نظري استعرض أهم وجهات النظر بتبايناتها وتقاطعاتها حول مفهوم السياسي. في محاولة للكشف عن الإحالات المتبادلة بين المفاهيم، وشروط وجودها، وإنتاجها، واستخدامها، التي لا تنفصل عن الوجود الاجتماعي للأفراد وكياناتهم وتفاعلاتهم. أما الجسر الرابط بين المسارين، وكذا بين السياسة والسياسي، فهو وبلغة المنطق - على سبيل الجواز - علاقة بين حامل ومحمول، يشكل السياسي محمولاً لموضوع هو السياسة حيناً، فيما تنقلب العلاقة حيناً آخر، لتصبح السياسة هي محمول السياسي، والمنشئة من خلال مضامينه المختلفة.

وإن نحينا جانباً، تلك العلاقة آنفة الذكر، سنجد أن السياسة والسياسي كليهما، يتشكلان ويكتسبان معانيهما المختلفة، من خلال رؤيتهما كمنشور بوجوه أربعة، هي: الكيانات، والأفعال، والعمليات، والمحتوى. ووصف أي من تلك الوجوه بـ «السياسي»، لا بد أن يتضمن رؤية أشمل من تسوير السياسي بعامل واحد، مغلق على ذاته، كوننا أمام حقل من العلاقات البينية بين تلك الوجوه من جهة، وبينها وبين الفاعل الإنساني بسياقاته المختلفة من جهة أخرى. ولنا هنا أن نضرب مثلاً تبسيطياً، فالتنافس السلطوي عند فيبر مثلاً، لا يخلو من علاقات العداء - الصداقة وفق شميت، أو الخصومة - العداء لدى موفي، كذلك، فهو حقل للنضال من أجل المساواة والحرية كما تطرح أرندت. وكذلك الأمر، فالتمييز بين كيان سياسي أو غير سياسي، لا يتأتى إلا من خلال رصد توجهاته من ناحية، ووجهة تأثيره من ناحية أخرى. تماماً كما أن موقع أي فرد أو جهة من السياسات العامة، سواء لجهة التأثير في مدخلاتها أو عملياتها أو مخرجاتها، يضعه في خضم السياسي تائراً وتأثيراً.

هل ثمة إمكانية لإعادة تعريف الفساد السياسي؟

من الممكن مقارنة الإجابة، هنا، بنقطتين رئيسيتين، تنبثق الأولى من نقاش الورقة لمفهوم السياسي، فيما تقف الثانية عند بعض الأمثلة التوضيحية التي تتعلق بأنماط الفساد السياسي.

أولاً: من السياسة/السياسي إلى الفساد السياسي

قد يقود استنتاج سريع حول تعريف السياسي، وإعادة مفهومه لتعريف الفساد السياسي وفق ذلك، قد اتجه لمزيد من التعقيد. وهذا يبدو صحيحاً إن لم نستطع تلمس عتبة بداية، يمكن الوقوف عليها والانطلاق منها، ما يقتضي الانتقال من التجريد النظري والمفاهيمي للسياسي، إلى مضامين وممارسات يمكن رصدها بعلاقتها بموضوعة الفساد. وهذا ما يقودنا إلى عدد من النقاط التي يمكن أن تشكل أساساً لنقاش يمكن أن يضع مفهوم الفساد السياسي ضمن أجندة بحثية مختلفة تماماً.

بداية، فإن الخلط بين الفساد السياسي وغيره من أنماط الفساد، مرده الأساس حصر المفهوم، ضمن نطاق الدولة، المؤسسات الحكومية/الموظف العام. وهنا، ينبغي التمييز بين نوعين من الممارسات، أحدها يتعلق بالإخلال بالنظم والقوانين، في إطار تحقيق منافع خاصة، سواء تعلق الأمر برشوة أو محاباة أو اختلاس أو محسوبية، أو حتى على نقيض ما يدخل في دائرة المنفعة الخاصة كالإهمال أو الجهل بالمسؤوليات والواجبات الوظيفية، فهذه جميعاً لا تدخل فيما يمكن اعتباره سياسياً، إلا إذا كانت المنفعة الخاصة تلك، تحمل مضامين أو غايات سياسية. فتعيين أحد الأقارب -مثلاً- يختلف عن محاباة أعضاء حزب سياسي ما في التعيينات، كما أن رشوة يحصل عليها موظف عام لتسهيل معاملات شركة ما، ليس كحصوله على تمويل -غير مفصح عنه- من الجهة ذاتها لحملته الانتخابية مثلاً.

وحتى لا تحيلنا مسألة المنفعة الخاصة، لنقاش نظري جديد حول ما هو خاص، وما هو عام، فإن أبسط مستويات التعريف، أن يكون العام، ضمن إحدى حلقات التنافس السلطوي بشكله السياسي الأكثر مباشرة، والمتعلق بسلطات الدولة، من جهة، ومهامها التوزيعية والتخصيصية من جهة أخرى، التي أكثر ما تظهر في السياسات العامة للدولة، وفي جميع مراحلها، بدءاً من المدخلات، وصولاً للمخرجات.

وليس ببعيد عن فهم «السياسي» بعلاقته بالسلطة، فإن هذه الأخيرة، لا يمكن أن تنفصل عن الشرعية، التي تشير اختصاراً إلى الحق في

السلطة مقابل قبول الناس ورضاهم، وبغض النظر عن مصادرها، سواء تلك التي تناولها فيبر أو غيرها من مصادر الشرعية، ما يفتح الباب واسعاً، للنظر إلى جميع ما يصدر عن السلطة السياسية ضمن معيار القبول، ليس المعبر عنه وفق الإجراءات الديمقراطية، أو الرأي العام فحسب، بل مدى التزام السلطة السياسية بالأسس التي قامت عليها، حتى في ظل الأنظمة غير الديمقراطية، والتي لا يمكن تلمس أنماط أخرى للشرعية فيها، تقدم فيها السلطة نفسها كممثل للإرادة العامة.

وهذا يفتح المجال واسعاً، أمام فحص المفهوم بمبضع العلاقة الائتمانية ما بين الجمهور وهيئاتهم التمثيلية المختلفة، والثقة التي يضعها الجمهور في هذه الهيئات. مع الأخذ بعين الاعتبار أن مسألة الثقة ليست مسألة معنوية فحسب، وإلا أصبحت بيئة محفزة للفساد، إن لم تتسلح بأدوات وقنوات للرقابة والمساءلة العامة.

كما أن حصر الفساد السياسي، بنطاق الدولة ومؤسساتها وموظفيها، يسقط من الحساب أن دائرة الفعل والتأثير السياسي، تشمل المواطنين بصفتهم الفردية والجماعية المعبر عنها بالأحزاب والمؤسسات الأهلية وغيرها، التي يمكن أن تمارس الفساد السياسي، مع أو بدون علاقة مع النطاق الأول. فشراء حزب ما لأصوات الناخبين يدخل ضمن الفساد السياسي، كما أن أي تمويل - مرة أخرى غير مفصح عنه - ضمن أي كيان له تأثير سياسي، لا يمكن فصله عن تعريف الفساد السياسي.

من جهة أخرى، وعلى الرغم من خطورة الفساد السياسي، فإن الإفراط في استخدامه لوصف أي ممارسة تخترق القوانين وتنتهكها بالمعنى الضيق جداً، سيفضي، بالضرورة، إلى توظيف المصطلح في الخصومات السياسية، والتأثير على الرأي العام به. وفي المقابل، فإن افتراض «حيادية» السياسي، أو الفساد السياسي، بالمعنى الأيديولوجي، فيه إهدار لإحدى مقاربات هذه الأخيرة - أي الأيديولوجيا - باعتبارها تفسير الجماعة للحقيقة، ولمصالحها في مرحلة من مراحل تاريخها. وبالتالي، فإن السياسي، بصلاحه وفساده يرتبط بالناس وتعريفهم لمصالحهم، وغاياتهم، وسبل عيشهم المشترك.

ثانياً: أنماط الفساد السياسي

تتقاطع بعض أنماط الفساد السياسي، مع أنماط أخرى من الفساد كالإداري والمالي، مثل الرشوة والاختلاس. وعلى الرغم من الإرباك الذي تتركه التعريفات التقليدية في تصنيف ممارسة ما، ضمن الفساد السياسي أو غيره، فإن محاولتنا السابقة لتحديد مفهوم السياسي، تكشف عن معايير رئيسة تميز الفساد السياسي عن غيره. إذ لا يتعلق الأمر بحدوث الفساد داخل مؤسسات الدولة، أو عبر موظفيها وسياسيها فحسب، أو من خلال تحقيق مكاسب مادية غير مشروعة، بل إن المسألة تتعلق أساساً بأي سلوك ينطوي على إساءة استخدام السلطة (السياسية أو البيروقراطية) من جهة، وغاية ذلك السلوك «الفاسد» وآثاره من جهة أخرى.

ولتوضيح المعيارين السابقين، فإن وجود السلطة في كل التكوينات الاجتماعية بدءاً من الأسرة، مروراً بالمؤسسات الأهلية، وصولاً إلى الدولة، سينجم عنه بالضرورة إساءة للاستخدام، على أن التحديد الآنف، يتعلق بالسلطة الممنوحة لأشخاص و/أو جهات بوصفهم فاعلين سياسيين. وهذا ما يخرج، بالضرورة، من اعتباراتنا لإساءة استخدام الرجل لسلطته داخل الأسرة، أو المدير في شركة خاصة تجاه موظفيه أو عملائه.

أما فيما يتعلق بالمعيار الثاني، وهو غاية السلوك الفاسد وآثاره، ونقصد بالآثار هنا، ما يقع في دائرة خيانة الائتمان والثقة الممنوحة للسياسيين كممثلين للقانون ولمصالح الناس. إذ تتضمن الغايات، إلى جانب المكاسب الخاصة، أهدافاً سياسية مباشرة؛ كالتلاعب للحصول على أصوات الناخبين، أو التمييز بين المواطنين والمناطق المختلفة في الخدمات، كونهم يشكلون قاعدة انتخابية، مثلاً، لجهة سياسية ما. فيما يلي، بعض الأمثلة التوضيحية التي تتعلق بأنماط الفساد السياسي:

- الرشوة والابتزاز: اللذان يمكن حدوثهما بين الأفراد خارج ما نعتبره فساداً سياسياً، أما في دخولهما لحيز هذا الأخير، فلا تقف الرشوة، هنا، عند حد الكسب المادي غير

المشروع، بل إنها تشمل كل مظاهر إساءة استخدام السلطة للحصول على مكاسب خاصة لطرفي/أطراف العلاقة. فعلى سبيل المثال، إن الرشوة بشكلها الأكثر مباشرة، هو أن يقبل أو يطلب سياسي أو موظف عمومي مقابل ماديًا، لقاء قيامه بانتهاك قانون أو أنظمة ما. في حين أن شكلاً آخر يبرز أيضاً يتعلق بتبادل المصالح بطريقة غير مشروعة، كغض طرف جهة حكومية ما عن انتهاك أفراد أو شركات أو غيرهم للقانون مقابل قيام هؤلاء بتمويل حملة انتخابية لمرشح منتقم لتلك الجهة.

- **اختلاس المال العام:** الذي يختلف عن السرقة بأنه يشكل إخلالاً بالثقة الممنوحة للسياسي أو للموظف العام بإدارة هذا المال وحفظه وإنفاقه ضمن وجوه محددة قانونياً.
- **المحسوبية:** التي تتضمن تفضيلاً لأشخاص أو جهات معينة تربطهم علاقات قربى (كما في المجتمعات التقليدية)، أو علاقات سياسية بمن يحوز السلطة السياسية، أو من يتبوأ وظيفة تتعلق بمهامها المختلفة (التوزيعية والتخصيصية والتنظيمية). وتندرج تحت المحسوبية ممارسات أخرى، كالواسطة بالشكل الأكثر شيوعاً والمباشرة، والزبائنية بالشكل الأكثر عمقاً. إذ تندرج هذه الممارسات ضمن الفساد السياسي، من أوجه عدة، فهي تشكل انتهاكاً لقواعد الكفاءة والجدارة والمساواة بين المواطنين، كما أنها تشكل مكافأةً لأفراد معينين (وبخاصة الحزبيين منهم) على حساب الموارد العامة أو الخدمات العامة، لقاء موافقهم أو انتماءاتهم وولاءاتهم. وتصل المحسوبية أعلى درجاتها عمقاً وتأثيراً، عند النظر للكيان السياسي ووظائفه كمغرم لجهات ما، ووسيلة لتعميق النفوذ والسيطرة.
- **شراء الأصوات وصفقات التصويت:** يمكن النظر لشراء الأصوات الانتخابية من قبل السياسيين، كنمط رشوة معكوس، إذ يقوم المرشحون بدفع مبالغ مالية، أو تقديم تعهدات (تقف على أرضية المحسوبية في هذا الحالة) للناخبين. ويقع ذلك بالضرورة ضمن الفساد السياسي،

لأنحراف تلك الممارسات عن المنافسة وأساليب الدعاية العلنية، وتضمنها شراء للذمم أو وعوداً فاسدة في جوهرها. أما صفقات التصويت داخل الهيئات التشريعية أو الحكومية، فتتعلق بالخيانة الائتمانية والتمثيلية، إذ تعني في هذا السياق، اتفاق المصوتين على مخالفة تشريعات وأنظمة معينة بما يصب في مصالحهم الخاصة (كرفع رواتب التقاعد مثلاً للوزراء أو رواتب البرلمانين).

- **تسريب أسرار الدولة:** على الرغم من أن الشفافية والحق في الوصول إلى المعلومات، تعتبر أحد أهم ما يضمن النزاهة والحد من الفساد، فإن ثمة معلومات تعتبر في أي دولة محجوبة عن اطلاع الجمهور لاعتبارات شتى، وبخاصة في قضايا الأمن القومي. إذ يدخل تسريب مثل هذه المعلومات ضمن الفساد السياسي، دون النظر إلى تحقيقه مكاسب خاصة من عدمه.

- **الضغط والإقناع والفاعلون غير الحكوميين:** سبق أن قدمت الورقة منظوراً للكيان السياسي والنشاط السياسي والسياسات العامة، يخرجها من كونها شأنًا دولتيًا خالصاً. فكثير من المؤثرين في الشأن السياسي، ليسوا سياسيين، أو لديهم أهداف سياسية مباشرة، وعلى الرغم من ذلك، فإن لديهم أجندات تتقاطع مع السياسيين، ومخرجات عملهم. ومن هنا، فإن الضغط والإقناع كوسائل مشروعة في العملية السياسية تتحول ذاتها إلى فساد سياسي، إن انضوت على أي ممارسة من شأنها التأثير بطرق غير مشروعة أو لأهداف غير مشروعة لأي من اللاعبين السياسيين أو غير السياسيين.

- **التلاعب السياسي:** ويتم ذلك عبر التلاعب بالمعلومات أو الترويج لمعلومات خاطئة، من شأنها تضليل الرأي العام أو جمهور الناخبين. ويختلف التلاعب السياسي عن الدعاية السياسية والأيدولوجيا بأن الأخيرتين تقدمان معلومات واقعية، تعكس منظور صاحبها أو قراءته للواقع، فيما يقوم التلاعب السياسي على الكذب أو الحجب والتكتم.

- **السلطوية وشخصنة السلطة:** يمكن اعتبار أي نظام سلطوي فاسد بطبيعته الجوهرية، كونه يقوم على احتكار السلطة وإقصاء المواطنين عن المشاركة فيها. أما شخصنة السلطة فتتم في الأنظمة الديمقراطية، بحيث تتمثل الدولة وسلطاتها في شخص واحد، بحكم ارتكازه على الأغلبية البرلمانية، ما يؤدي، في كثير من الأحيان، إلى نتائج لا تختلف كثيراً في مؤداها عن الأنظمة السلطوية، مع احتفاظها بالشكل والقنوت الديمقراطية لاحتكار القرار وتعاضم السلطات.

خاتمة

بدأت الورقة بافتراض أساسي مفاده أن إشكالية تعريف الفساد السياسي، تنبع من «غموض» مفهوم السياسي، أو خضوعه للأدلجة بمعنى ما. إذ يصدر مفهوم الفساد السياسي، بلغة مائعة، تعمل حول الظاهرة، لا في داخلها. وذلك مرة أخرى، إما لتراخ فكري، يقفز عن الأسئلة والقضايا الأكثر أهمية، إلى تلك السهلة والمتاحة، وذات الطبيعة الإجرائية البحتة، التي تتعامل مع الحقل الإنساني والمعرفي برمته «كشيء» يمكن التعبير عنه بلغة اختزالية تعتمد الأرقام والمؤشرات المباشرة، مع ما يمكن أن يستبطنه ذلك من تعرض مفضٍ إلى جانب آخر، وهو تقصد التعمية على الجوانب الأكثر جوهرية في ظاهرة الفساد السياسي، التي تكشف عن جوانب فكرية أو عملية، تقبع في خلفية المشهد، وتحركه وتستفيد منه.

وكان واضحاً أن «السياسي» يتسع لحقل خصب من المعطيات، لا تقف عند حد الدولة أو مؤسساتها أو الموظف العام، كما درجت التعريفات السائدة للفساد السياسي على اختزال الفساد ضمنها (كيانات وأفراد). كما أن القدرة على فعل يوصف بالسياسي، يتسع لقائمة طويلة من الأفعال والفاعلين، بما يشمل الأفراد أياً كانت مواقعهم، والمؤسسات الأهلية، والخاصة، والأحزاب السياسية. كما أن الموضوعات ذاتها، تخضع للتسييس أو لنزعه، تبعاً للمصالح والتوجهات المختلفة للجمهور أو لفئة منهم. هذا ناهيك، عن كون السياسي يحيلنا دائماً لعلاقات أو غايات تتعلق أحياناً بسياقات محددة، يمكن أن نعتبرها في معظم

الأحيان طارئة، يحمل تعريف السياسي حينها مضامين تبريرية أو تغييرية (كتعريف فيبر إزاء تبرير عقلانية دولة الحداثة الليبرالية، وتعريف فيبر الذي قصد منه الانفصال عن تلك الأولى، وتبرير نشأة الرايخ الثالث في المقابل)، الأمر الذي يضع «السياسي» في خضم الأيديولوجيات المتصارعة.

وانتهت الورقة، لمناقشة عامة لبعض أوجه ما قد يكون عليه الفساد السياسي، أخذةً بعين الاعتبار تعدد اللاعبين السياسيين، وغاياتهم، وسبل ممارستهم وتأثيرهم السياسي، وما يفرضه التعدد، والتدخل بين الكيانات المختلفة حتى تلك غير السياسية الطابع، من علاقات معقدة، تفرض معها ضرورات تحري الدقة فيما يمكن تضمينه أو إقصاؤه من مظلة الفساد السياسي.

المصادر

- Arendt, Hannah. 1958. *The Human Condition*. Chicago and London: The University of Chicago Press.
- Asch, Seth K. 2009. "Relational Ontology: An Exploration through the Work of M. Foucault". Master's Thesis. Victoria BC: University of Victoria.
- Balaban, Oded. 1990. "Praxis and Poesis in Aristotle's Practical Philosophy." *The Journal of Value Inquiry* 24 (3): 185-198.
https://www.researchgate.net/publication/227180996_Praxis_and_Poesis_in_Aristotle's_practical_philosophy.
- Bluhm, William T. 1962. "The Place of the 'Polity' in Aristotle's Theory of the Ideal State." *The Journal of Politics* 24 (4): 743-753.
- DeLeon, Peter, and Danielle M. Vogenbeck. 2019. "The Policy Sciences at the Crossroads." In *Handbook of Public Policy Analysis: Theory, Politics, and Methods*, edited by Frank Fischer, Gerald J. Miller and Mara S. Sidney, 3-14. Abingdon, UK and New York: Routledge.
- Easton, David. 1953. *The Political System: An Inquiry into the State of Political Science*. New York: Alfred A. Knopf Inc.
- Elshtain, Jean Bethke. 1989. "Hannah Arendt's French Revolution." *Salmagundi* (84): 203-213.
- Flinders, Matthew, and Matt Wood. 2014. "Depoliticisation, Governance and the State." *Policy & Politics* 42 (2): 135-149.

- Foucault, Michel. 1997. "Polemics, Politics, and Problematization: An Interview with Michel Foucault." In *The Essential Works of Michel Foucault, 1954-1984 (Ethics: Subjectivity and Truth)*, Vol. 1, by Michel Foucault, edited by Paul Rabinow, translated by Robert Hurley and Others, 111-119. New York: The New Press.
- Fraser, Nancy. 1990. "Rethinking the Public Sphere: A Contribution to the Critique of Actually Existing Democracy." *Social Text* (25/26): 56-80.
- Frye, Charles E. 1966. "Carl Schmitt's Concept of the Political." *The Journal of Politics* 28 (4): 818-830.
- Guzzini, Stefano. 2007. *Re-Reading Weber, or: The Three Fields for the Analysis of Power in International Relation*. DIIS Working Paper no. 2007/29, Copenhagen: Danish Institute for International Studies (DIIS). <http://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:54505/FULLTEXT01.pdf>.
- Habermas, Jürgen. 1991. *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*. Translated by Thomas Burger and Frederick Lawrence. Cambridge, Massachusetts: The MIT Press.
- Heclo, H. Hugh. 1972. "Review Article: Policy Analysis." *British Journal of Political Science* 2 (1): 83-108.
- Hegel, Georg Wilhelm Friedrich. 1956. *The Philosophy of History*. Translated by J. Sibree. New York: Dover Publications Inc.
- Huddleston, Thomas A. 2009. "Towards A Political of Truths: The Political Theory of Alain Badiou." *CUREJ: College Undergraduate Research Electronic Journal, University of Pennsylvania*. May 1. <https://repository.upenn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1123&context=curej>.
- Khan, Mushtaq H. 1996. "A Typology of Corrupt Transactions in Developing Countries." *IDS Bulletin* 27 (2): 12-21.
- Kocan, Gurcan. February 2008. *Models of Public Sphere in Political Philosophy*. Eurosphere Online Working Paper Series, No. 02, The Eurosphere Consortium.
- Laclau, Ernesto, and Chantal Mouffe. 2001. *Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics*. 2nd Edition. London and New York: Verso.
- Marx, Karl, and Friedrich Engels. 1975. *The German Ideology*. Translated. Vol. 5. Marx/Engels Collected Works (MECW).
- May, Peter J. 1986. "Politics and Policy Analysis." *Political Science Quarterly* 101 (1): 109-125.
- Michelis, Angela. 2018. "Philosophy of Praxis in Antonio Gramsci's Work." *Problemata: R. Intern. Fil.* 9 (2): 150-160.

- Miller, Eugene F. 1980. "What Does 'Political' Mean?" *The Review of Politics* 42 (1): 56-72.
- Mouffe, Chantal. 2005. *On the Political*. Abingdon, UK and New York: Routledge.
- Nye, Joseph S. 1967. "Corruption and Political Development: A Cost-Benefit Analysis." *American Political Science Review* 61 (2): 417-427.
- Palonen, Kari. 2003. "Four Times of Politics: Policy, Polity, Politicking, and Politicization." *Alternatives: Global, Local, Political* 28 (2): 171-186.
- Rancière, Jacques. 2001. "Ten Theses on Politics." Translated by Rachel Bowlby and Davide Panagia. *Theory & Event* 5 (3).
<https://joacamillopenna.files.wordpress.com/2018/03/ranciere-ten-theses-on-politics1.pdf>.
- Rosen, Stanley. 1958. "Political Philosophy and Ontology." *Philosophy and Phenomenological Research* 18 (4): 536-540.
- Smith, Brian. 1976. *Policy Making in British Government: An Analysis of Power and Rationality*. London: Martin Robertson.
- Transparency International. n. d. "What is Corruption?" *Transparency International*.
<https://www.transparency.org/en/what-is-corruption#>.
- Triadafilopoulos, Triadafilos. 1999. "Politics, Speech, and the Art of Persuasion: Toward an Aristotelian Conception of the Public Sphere." *The Journal of Politics* 61 (3): 741-757.
- Tsao, Roy T. 2002. "Arendt Against Athens: Rereading the Human Condition." *Political Theory* 30 (1): 97-123.
- Vollrath, Ernst. 1987. "The 'Rational' and the 'Political': An Essay in the Semantics of Politics." *Philosophy & Social Criticism* 13 (1): 17-29.
- Wiley, James. 2016. *Politics and the Concept of the Political: The Political Imagination*. New York and Abingdon, UK: Routledge.
- أرندت، حنة. 2014. *ما السياسة؟* ترجمة زهير الخوليدي وسلمي بالحاج مبروك. الرباط: الجزائر؛ الرياض وبيروت: دار الأمان؛ منشورات الاختلاف؛ منشورات ضفاف.
- باديو، آلان. 2013. «التفكير بالحدث». في: *الفلسفة في الحاضر*، بقلم آلان باديو وسلافوي جييك، تحرير بيتر إنغلمان، ترجمة يزن الحاج، 17-50. بيروت، القاهرة وتونس: دار التنوير للطباعة والنشر.
- بدر الدين، إكرام. 1993. «ظاهرة الفساد السياسي». *الفكر العربي: مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية* 14 (71): 25-48.
- شميت، كارل. 2017. *مفهوم السياسي*. ترجمة سومر المير محمود. القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر.

شومر، توفيق لويس. 2019. «فيورباخ في فكر ماركس وأنجلز: قراءة جديدة». **المجلة العربية للعلوم الإنسانية** 37 (145): 45-69.

هنتنغتون، صمويل. 1993. **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**. ترجمة سميرة فلو عبود. بيروت: دار الساقى.

هوبز، توماس. 2011. **اللفيائان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**. ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب. أبو ظبي؛ بيروت: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)؛ دار الفارابي.

الفساد السياسي بين المفهوم والظاهرة: نحو مقارنة كلية مقارنة

حسن أيوب

مقدمة

إن كان ثمة ظاهرة يتسع نطاقها من حيث الممارسة والدراسة والتحليل، في العقدين الماضيين على مستوى العالم، وعلى مستوى المنطقة العربية، ستجد إلى جانب «ثورات الربيع العربي» في مرحلتها الأولى والثانية، وقضايا الهجرة، والأزمات الدولية، أن الفساد يحتل هذه المكانة من الاهتمام. في أحد أبرز جوانبه، فإن هذا الاهتمام يبرز في تحرك العديد من دول المنطقة العربية لسن قوانين وتشريعات وأطر مؤسسية، تهدف إلى محاربة الفساد، في إقرار صريح بتفشيهِ والسكوت عنه لسنوات.^[1]

^[1] يلاحظ أن دول الخليج العربي تأتي في مقدمة الدول التي لجأت إلى مثل هذه الإجراءات: الإمارات العربية المتحدة أصدرت قانون فدرالي لمحاربة الفساد، يتضمن إنشاء هيئة فدرالية مختصة بهذا الشأن؛ وأنشأت قطر هيئة رقابة لمحاربة الفساد؛ وأقدمت عُمان على عمليات تحقيق وملاحقات قضائية طالت العديد من المسؤولين الحكوميين؛ أما المملكة العربية السعودية، فقد شكلت الهيئة الوطنية لمحاربة الفساد (نزاهة). المصدر:

Rena Feghali, *Wasta: Connections or Corruption in the Arab World*, Insights (London: Nardello & Co., April 2014), https://www.nardelloandco.com/wp-content/uploads/2014/04/Dec2017_Wasta.pdf

وعلى المستوى الدولي، تحتل معضلة الفساد مكانة متقدمة في اهتمام المؤسسات الدولية، وبخاصة تلك المعنية بالقضايا التنموية والاقتصادية، فقد قُدِّر البنك الدولي أن حجم الفساد العالمي يتجاوز مبلغ 80 مليار دولار أمريكي سنوياً. وأظهر استبيان أجراه البنك مؤخراً مع 850 من المسؤولين الرسميين رفيعي المستوى والأفراد البارزين في المجتمع المدني، في أكثر من 80 دولة نامية، أن فساد القطاع العام يعتبر من أشد العقبات التي تواجه التنمية والنمو في بلدانهم، ويعتبر من المعوقات التي تضعف قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى الإنتاجية وتخصيص الموارد، والتي تقود جميعها إلى إعاقة النمو والتنمية معاً.^[2] ومن المثير أن النزعة العامة لمعطيات الفساد عالمياً، وعلى مستوى العالم النامي، لا تشير إلى تراجع الفساد.

يشير «مؤشر مدركات الفساد» للعام 2015، إلى أن عدد الدول التي أحرزت تقدماً على المؤشر، فاق عدد الدول التي تراجعت، على الرغم من أن الفساد لا يزال متفشياً على الصعيد العالمي. وأوضح التقرير ذاته أن ثلثي الدول البالغ عددها 168 دولة على مؤشر 2015، سجلت ما دون 50 نقطة، وذلك على مقياس يتراوح من صفر وهو أعلى مستوى للفساد، إلى 100 الذي يعني أن المجتمع نظيف من الفساد.^[3] إلا أن الإصدار الأخير للمؤشر ذاته للعام 2019، يظهر أن عدداً «صادماً من الدول» - على حد تعبيره - يقوم بقليل من التحسينات أو لا يقوم بأية تحسينات في سبيل معالجة الفساد. وتتركز الحالات الأكثر فساداً وفق هذا المؤشر في دول العالم النامي، وبخاصة أفريقيا، يليها الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي

^[2] ناجي بن حسين، «الفساد: أسبابه، آثاره واستراتيجيات مكافحته - إشارة لحالة الجزائر -»، مجلة الاقتصاد والمجتمع 4، عدد 4 (18 تشرين الثاني/نوفمبر 2006): 34-11.

https://www.univ-constantine2.dz/laboratoires/labgmes/index_htm_files/Revue_num4_article1_ar.pdf

^[3] الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، «مؤشر مدركات الفساد 2015: الفساد لا يزال متفشياً رغم بصيص من الأمل»، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) (27 كانون الثاني/يناير 2016)،

<https://www.aman-palestine.org/activities/1058.html>

تتذيّلها دول مثل السودان، واليمن، وسوريا. بينما تأتي دول أوروبا الغربية في أعلى مستوى أداء بواقع 66 نقطة من 100.^[4]

على أهمية هذه المؤشرات الكمية إلا أنها تعكس المنحى السلوكي فقط في دراسة ظاهرة الفساد السياسي؛ أي أنها تستند إلى استطلاع آراء الجمهور حول نظرته للفساد عموماً، والفساد السياسي بشكل خاص. غير أن المشكلة التي تواجه الدارس بهذا الصدد، هي أن مثل هذا النوع من الدراسات لا يقدم له/ا وسيلة للفهم بقدر ما يزوده بأداة وصفية وليست تحليلية، وإن كانت على قدر من التحديد العملياتي والتقني. وربما يكون مرد الاهتمام السائد بتقديم توصيفات طبوغرافية لظاهرة الفساد هو طبيعتها السياقية؛ أي المتعلقة بخصائصها كظاهرة اجتماعية - سياسية تمتلك سماتها الخاصة تبعاً لبنى وآليات عمل هذا النظام الاجتماعي، أو ذاك الأمر الذي يثير أسئلة محددة من قبيل: ما الذي يجعل الفساد ظاهرة على هذا المستوى الكبير من التباين؟ وقبل ذلك - وعلى أهمية مؤشر مدركات الفساد كبعد ذاتي - ما الذي يعتبر فساداً؟ ولماذا من ناحية موضوعية؟ وما هي العلاقة ما بين بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبين بروز الفساد وعناده في بعض السياقات، وقابليته للتراجع في أخرى؟

(1) مراجعة ونقد معايير تعريفات الفساد السياسي

تستند الدراسات المختلفة حول ظاهرة الفساد عموماً، والفساد السياسي بشكل خاص، إلى اعتماد معايير محددة لتعريفه بحكم الصعوبة والغموض الذي يكتنف تقديم تعريف قاطع الدلالة للفساد، يجعله أداة معرفية صالحة في كل الظروف. والحال هذا، فإن تعريف الفساد السياسي يبدو ظاهرة تحتاج إلى تنظير متوسط المدى (أي لا يطمح إلى إيجاد تعميمات تصلح في نطاقات مكانية وزمانية واسعة وكبيرة). ليس أدل على ذلك من المعايير المتعددة التي تستخدم

^[4] الشفافية الدولية، «مؤشر مدركات الفساد 2019»، الشفافية الدولية (24 كانون

الثاني/يناير 2020)،

https://www.transparency.org/news/feature/cp_2019_global_highlights_AR

لتعريفه، فباستعراض سريع لأهم هذه المعايير، سنجد أنفسنا أمام معضلة التأطير المنهجي للتعريف: أي أمام السؤال: أي مستوى من التحليل هو الأكثر فعالية وإحاطة بالمفهوم وبالظاهرة التي يعبر عنها هذا المفهوم؟

نستعرض هنا بإيجاز أهم المعايير (أو فلنسماها المداخل) المستخدمة في تعريف الفساد، وما يعترئها من إشكاليات. إن مهمة نقد التعريفات السائدة هي مطلب أساسي، إن لم نقل تحدٍّ مركزي لا مفر منه على طريق تقديم فهم وتعريف متوازنين، بغية الجمع بين التأطير المفاهيمي للظاهرة، وبين أبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

الفساد باعتباره غياب الفصل بين الحيزين العام والخاص

يبرز معيار الفصل بين العام والخاص، كأحد أهم المعايير وأكثرها جذرية (إن صح التعبير)، وعلى منواله، وربما يشتق منه معيار الفصل بين المصلحتين: العامة والخاصة. وفق هذا المعيار، فإن السلوك السياسي الذي يقدم مصلحة الشخصية السياسية أو من يحايلها على المصلحة العامة كمعيار، هو أحد مظاهر غياب الفصل بين الحيزين العام والخاص على مستوى الممارسة السياسية والإدارة العامة المرتبطة بطبيعة النظم السياسية. بهذا المعنى، فإن الديمقراطية، كنظام سياسي، تفسد إذا ما أصبح الأفراد ينزعون إلى تقديم مصالحهم الخاصة على المصلحة العامة. وحسب «مونتسكيو»، فإن المبدأ الذي تقوم عليه الديمقراطية، والذي يقوم بتحريكها هو في الواقع القوة الخُلُقِيَّة أو الفضيلة، والمقصود بالفضيلة هنا: الفضيلة السياسية التي تتطلب من الإنسان التضحية المستمرة بنفسه وبأنانيته وفوضويته ورغباته وكل ما يميل إليه في سبيل الدولة والصالح العام.^[5]

قد يرى بعض الدارسين أن إعطاء هذا التعريف بُعداً اجتماعياً يكون من خلال التمييز الشائع في الدراسات السوسيولوجية بين متقابلين هما: المجتمعات الحديثة، حيث يتحقق الفصل بين الحيزين، وتلك التقليدية التي يتداخل فيها الحيزان. ويعود الأصل في هذا التقابل

[5] فضل الله محمد إسماعيل وسعيد محمد عثمان، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي (الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة، 2006).

للمفكر الألماني «فردناند تانياس» الذي ميز بين بنيتين اجتماعيتين هما: Gemeinschaft ويقابلها بالإنجليزية Community التي تسود فيها الروابط الشخصية، وحيث تعكس بناها القانونية وقيمها هذه الروابط التي تحركها العواطف؛ وGesellschaft ويقابلها بالإنجليزية Society وتكون فيه العلاقات الاجتماعية غير شخصية وغير مباشرة عبر وسائط تواصل عديدة وقنوات هرمية، وتوجهها قيم رسمية تتسم بالعقلانية والحياد. إن هذا النوع من التنظيم مرتبط بالمجتمعات المعاصرة الصناعية واسعة النطاق، التي يرى فيها الأفراد أن النظام يرعى ويحقق مصالحهم العامة. لقد استخدم علماء السياسة وعلم الاجتماع الغربيون هذا الأساس لتطوير نظريات ومفاهيم للتمييز بين المجتمعات التقليدية والحديثة، مثل النظرية البنائية الوظيفية عند «تالكوت بارسونز»، ففي كتابه النظام الاجتماعي The Social System 1951، قدم تحليلاً للطرق التي ترتبط وتتفاعل من خلالها الوحدات الاجتماعية التي تشكل بنية النظام الاجتماعي، وتسهم في تطور هذا النظام والحفاظ عليه. وهذا النظام هو نظام معياري يتكون من أنماط مؤسسية معيارية، تحدد السلوك الاجتماعي تبعاً لهذه القيم والمعايير الثقافية.^[6]

وعلى منوال «بارسونز» برزت نظريات «جابرئيل أوموند» في النظم المقارنة، ونظرية النمو بالمراحل عند «وايت ويطمان روستو»، وكلاهما من إرث الدراسات التنموية التي تقترب من «العالم الثالث» من منظور بنائي - وظيفي. تبعاً لهذا الفهم، فإن الفساد يبدو مسألة أخلاقية ومعيارية مرتبطة بشكل أساسي بالمجتمعات أو النظم الاجتماعية غير الغربية التي يغلب عليها الطابع العام للـ Community، ولا تقيم الفواصل اللازمة بين ما هو عام وما هو خاص. هذا الفهم على أهميته كأداة تحليلية، إلا أنه سيبقى يعاني من نقص جذري ذي صلة بمصدر المعايير الثقافية التي قد لا تأتي من إجماع اجتماعي، بل يمكن أن تكون مفروضة من أعلى على المجتمع؛ من قبل من يمتلكون النفوذ (القوة power) والمصلحة لفرض هذه المعايير. أي أن المعايير والقيم قد تكون انعكاساً لعلاقات القوة والفوارق في توزيع الثروة والسلطة السياسية، وهذا يشمل الفساد الذي من الممكن أن يكون،

[6] Talcott Parsons, *The Social System* (London: Routledge & Kegan Paul Ltd, 1951).

أيضاً، نتاجاً للبنية القانونية التي تحمي وتعزز مثل هذه العلاقات. أي إن الفساد ظاهرة مرتبطة ببُعدين هما: النظام الاجتماعي - السياسي وطبيعة توزيع القوة فيه، والبنية القانونية التي تساند هذا النظام. وهو ما ينقلنا للمعيارين القانوني والتفاعلي.

القانون والمأسسة

وفق المعيار القانوني، فإن ما يفصل بين السلوك السياسي الذي يصنف في خانة الفساد، وذلك الذي لا يقع في إطاره، أو الذي يعتبر جريمة وفق نصوص القانون، لكنه ليس فساداً، هو القانون والتشريعات التي تحدد طبيعة الممارسات التي تقع في خانة الفساد، مثل الرشوة، ونهب المال العام، والمحسوبية، واستغلال المنصب، أو الممارسات التي تعد فساداً، ويمكن استخلاصها من قوانين عامة؛ مثل تلك المتعلقة بالانتخابات. ومثل المعيار القانوني، يركز المعيار التفاعلي على القواعد والقوانين والمأسسة، إلا أن القوانين والمؤسسات هي بذاتها ظواهر تاريخية اجتماعية، فالقانون ينبثق من حقائق اجتماعية محددة، ومن علاقات بين هذه الحقائق؛ أي من الواقع الاجتماعي والسياسي والأخلاقي السائد، الذي سيعكس تفضيلات قوى اجتماعية بعينها عند نقطة محددة من تطور هذا المجتمع أو ذاك، وهو ما يسبق وجود القانون. وعلى المنوال ذاته، فإن المؤسسات هي نتاجات اجتماعية للفعل الإنساني العقلاني الهادف لتنظيم التفاعلات الاجتماعية على اختلاف أشكالها. ووفق معيار المأسسة، فإن الفساد لا يهدف إلى تحقيق الربح الذاتي لشخص بعينه، وإنما توظيف طاقات الدولة ومواردها ووسائل الحكم فيها وأجهزتها لتكوين شبكة من المصالح التي تعيد إنتاج علاقات القوة والسلطة ذاتها لمصلحة من يمارس الحكم،^[7] وبغض النظر عن شرعية هذه السلطة أو مشروعيتها.

إن هذا الشكل من الفساد السياسي يتمظهر في توزيع المناصب والمزايا على مناصري الفئة الحاكمة، كالوزراء والسفراء وقضاة

[7] Cristina Bicchieri and John Duffy, "Corruption Cycles," *Political Studies* 45, no. 3 (August 1997): 477-495.

المحاكم العليا وكبار الموظفين، ودخولهم في شراكات مع القطاع الخاص في المشاريع الكبرى.^[8] يشترك هذا التعريف، بشكل مباشر، مع آليات ممارسة السلطة والحكم، وأنماط البناء المؤسسي والقانوني التي تشكل الحاضنة للفساد السياسي، ويعيدنا إلى مسألة الحداثة ودرجة تطور البناءات الاجتماعية - السياسية للمجتمع، إذ توصف المجتمعات التي تعيش مثل هذا الفساد من خلال مفاهيم مثل «الأبوية» و«الأبوية المحدثّة».

يعاني هذا المعيار من نقصين: الأول هو عدم اهتمامه بالبنى المؤسسية غير الرسمية Informal، وأهميتها في صياغة العلاقات الاجتماعية والسياسية في مختلف المجتمعات، ليس في المجتمعات النامية فحسب؛ بل في المجتمعات الحديثة أيضاً، فالأعراف الاجتماعية، والقيم الثقافية، والدولة العميقة، والصلات الشخصية كلها تعد مؤسسات غير رسمية لها تأثير كبير على الممارسة السياسية. وهو ما يجعل ظاهرة الفساد السياسي ظاهرة سياقية عامة وليست خاصة بمجتمعات الدول النامية، على اختلافهما نوعياً. والثاني: هو أنه يحصر النقاش حول ظاهرة الفساد في إطار عمليات «البناء المؤسسي» التي تصاحب حالات التحديث، الأمر الذي يعيدنا إلى الاحتكام إلى معايير الحداثة مقابل التقليدية.

الحداثة (العصرنة) والفساد السياسي

من زاوية نظريات الحداثة على اختلاف مشاربها -على الرغم من أن مفهوم الحداثة ذاته ليس جوهرياً، إذ إن له أبعاداً سياقية وتاريخية وجيوسياسية- يُنظر إلى الفساد على أنه سلوك موظفي الحكومة الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة بغية خدمة أهداف خاصة، وهو سلوك مرتبط بعمليات التحديث أو العصرنة ذاتها، حسب صموئيل هنتنغتون، من حيث:

1. العصرنة تفرض تغييراً في القيم الأساسية في المجتمع، فتحل قيم التوجه العام والتمييز بين الحيزين العام والخاص

[8] James A. Robinson, *When is a State Predatory?* CES Working Paper No. 178 (Munich: Center for Economic Studies – University of Munich, January 1999), https://www.cesifo.org/DocDL/ces_wp178.pdf

مثل: الإنجاز، والولاء العام أو المواطنة، والحقوق، واحترام القانون. إن أول من يجب أن يتبنى هذه القيم هم النخب السياسية، إذ إن ما كان مقبولاً يصبح مذموماً وغير شرعي ويوصف بأنه فاسد من منظور عصري. الفساد هنا يصبح نتيجة لانحراف المبادئ الجديدة عن الأنماط المقبولة السابقة للسلوك، أي إن الفساد ينتج عن استغلال المساحة الرمادية بين القديم والجديد للتصرف بشكل غير مقبول بالنسبة للمبادئ الجديدة؛

2. صعوبة التمييز بين الواجب والمسؤولية - في تعامل السياسيين ومسؤولي العمل العام - إزاء العام وإزاء الخاص. إذ تبدو معضلة الفصل بين الحيزين مرتبطة بالانتقال إلى معايير العقلانية والحياد، التي تكمن صعوبة احترامها في مقاومة البنى الاجتماعية التقليدية؛

3. توفر الحداثة مساحة التقاء وتداخل بين عالم الأعمال والسوق من جهة، وبين السياسيين وصانعي القرار، وبخاصة البيروقراطيين، من جهة ثانية. وهي البيئة الخصبة التي تولد ظاهرة الفساد عبر التحالف بين السلطة السياسية والمال، وعبر استخدام القيم العامة بمنطق رعوي أو افتراضي من قبل السلطة السياسية. إن توسع النشاط الحكومي وتغيير بنى القوانين، يخلق مستفيدين ومتضررين من عملية التحديث، إذ سيسعى كلاهما إلى وسائل تعتبر فاسدة لزيادة حصته من عائدات التحديث والعصرنة.^[9]

تنسجم مثل هذه المقاربة للفساد مع الشائع في الفكر الليبرالي، وبخاصة المعاصر (النيوليبرالي) الذي يقوم على النماذج الاقتصادية لتحليل السياسة، التي قد تساعدنا في تعريف الفساد وفي محاولة فهمه، ولكنها تحصر مسألة الفساد في حيز «الحكم الرشيد» والحوكمة المرتبطة عضوياً باقتصاد السوق: أي بانتقال مركز الثقل الاجتماعي والسياسي من الدولة إلى قوى السوق والمنظمات غير

[9] Samuel P. Huntington, "Political Modernization: America vs. Europe," *World Politics* 18, no. 3 (April 1966): 378-414.

الحكومية. في سياق هذا الفهم، يصبح الفساد مسألة ذات صلة وثيقة بتحقيق النمو الاقتصادي والاقتصاد الحر، وتفهم في إطار تلك المنظومة الاقتصادية المعولمة. أي إن ظاهرة الفساد تقع خارج نطاق السياسة والثقافة، ويعتمد فهمها على فهم وتحليل علاقات المال والربح (السوق)، وليس في تلك الارتباطات العميقة بين اقتصاد السوق والمال وبين السلطة السياسية وأنماط الثقافة السياسية السائدة في أوساط النخب الحكومية وغير الحكومية التي تدير الحياة العامة ببعديها السياسي والاقتصادي.

إن النموذج النيوليبرالي ذاته الذي يشكل أساس المقاربات أنفة الذكر في فهم الفساد السياسي، ينطوي على ميل كبير لتكوين حاضنات الفساد السياسي، وبخاصة في المجتمعات النامية لسببين: الأول هو أن غالبية النظم السياسية في هذه المجتمعات تلتقي فيها النظم الرئاسية مع درجة عالية من غياب سلطة القانون؛ والثاني هو الضعف المزمن في شرعية نظمها السياسية وقدراتها المؤسسية. لقد فاقم نموذج الاقتصاد النيوليبرالي هذه الاختلالات البنيوية، ووسع مساحة تغييب سلطة القانون، على الرغم من بعض أشكال الإصلاح السياسي المرافقة لعمليات اللبرلة، والضرورية من أجل استيعاب النموذج الليبرالي. وفق هذا التقييم، فإن ثمة حاجة ملحة لتبني تعريف أو تأطير مفاهيمي للفساد السياسي يتجاوز السمات العامة للفساد وأشكاله نحو فهم يكشف الخصائص الهيكلية لبنى النظم الاقتصادية-الاجتماعية، التي تنتج الفساد السياسي وتعيد إنتاجه. ويمكن للتعريف المعجمية أن تقدم لنا أساساً متيناً للانطلاق منها نحو مقارنة كلية مقارنة لفهم هذه الظاهرة وتحليلها.

التعريفات المعجمية للفساد

التعريفات الاصطلاحية المعجمية للفساد تبدو أكثر فائدة من سواها، ليس بحكم حيادها المفاهيمي وحسب، بل لمقدار عموميتها التي تتسع لاحتواء عدد كبير من مفردات الفساد وقيمه (أشكاله إن شئتم)، ولكونها تشير إلى مستوى التحليل الكلي لدراسة الفساد، إذ توفر هذه المعاجم والقواميس تعريفات على درجة كبيرة من الأصلانية Generic والتعميم التي تفيدنا في تأطير فهم الفساد.

ورد في «معجم المعاني الجامع» أن الفساد هو من الفعل (فسد) ضد صَلَحَ، (والفساد) لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل، ويأتي التعبير على معاني عدة بحسب موقعه. يستند المعجم في تعريفه للفساد إلى أنه اللهو واللعب وأخذ المال ظلماً من دون وجه حق،^[10] ويستند إلى توصيف «عبد الرحمن الكواكبي» للفساد في مؤلفه طبائع الاستبداد، إذ يقول: «عَمَّ الْفَسَادُ الْمَدِيَّةَ فَاسْتَوطنَهَا الْفُسُوقُ، اللَّهُوَ وَالْإِحْلَالُ وَعَدَمُ اخْتِرَامِ الْأَعْرَافِ وَالْقَوَانِينِ (...) وَفَسَادُ الْأَخْلَاقِ يَنْشُرُ الْفُسَادَ أَيُّمَا حَلٍّ وَارْتُكِّلَ وَالْإِسْتِبْدَادُ أَصْلٌ لِكُلِّ فُسَادٍ».^[11]

كما أن الفساد وفق هذا المعجم، هو وضعية تحلل وتغفن Decay and Decomposition.^[12] ويعرفه قاموس جامعة كامبردج باعتباره «السلوك غير القانوني، السيئ، أو غير النزيه، وبخاصة من قبل أولئك الذين يتمتعون بالقوة power. ويشمل السلوك غير النزيه - حسب القاموس المذكور -: «التلاعب بالقانون، وكسب المال بشكل غير نزيه (بطريق الغش)، وغياب النزاهة الأخلاقية والعلمية (الفكرية)، والكذب».^[13] ويتفق مع مضمون هذا التعريف الاصطلاحي عدد آخر من القواميس المعروفة عالمياً مثل قاموسي Collins^[14] و Macmillan.^[15]

استناداً إلى هذه التعريفات، يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص العامة لما يعتبر فساداً أو سلوكاً سياسياً يتسم بالفساد، فالفساد هو انحراف السلوك عما هو جيد ومقبول ونافع. من حيث المبدأ، فإن

^[10] المعاني، «تعريف ومعنى الفساد في معجم المعاني الجامع - معجم عربي

عربي»، المعاني (د. ت.)،

<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF/>

^[11] عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، ط 3 (بيروت: دار النفائس، 1993).

^[12] Merriam-Webster Dictionary, "Corruption," Merriam-Webster (n. d.), <https://www.merriam-webster.com/dictionary/corruption>

^[13] Cambridge Dictionary, "Corruption," Cambridge Dictionary (n. d.), <https://dictionary.cambridge.org/us/dictionary/english/corruption>

^[14] Collins Dictionary, "Corruption," Collins (n. d.), <https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/corruption>

^[15] Macmillan Dictionary, "Corruption," Macmillan Dictionary (n. d.), <https://www.macmillandictionary.com/us/dictionary/american/corruption>

الفساد هو فعل قوة ونفوذ لمن يمتلك القوة power في سياق أي نظام اجتماعي أو سياسي أو قانوني. وهو فعل مقترن بالتحلل والاضمحلال؛ أي بتفكك الأطر الأخلاقية والقانونية التي تنظم علاقات الجماعات والأفراد - وتنظم علاقتهما بالسلطة والمال - وتتيح استباحة الموارد العامة في سياق نظم سياسية - اجتماعية تشكل الشرط المسبق للفساد. تفسد الديمقراطية - حسب مونتسكيو - بتقديم المصالح الخاصة على العامة، فالفساد السياسي هو جذر كل ممارسة تعتبر فساداً، بحكم أنه (أي الفساد السياسي) مرتبط بمنظومات اجتماعية - اقتصادية محددة وبالنظم السياسية الاستبدادية التي تساندها بالدرجة الأولى. وكما أن للديمقراطية مبدأ؛ إن فسد فسدت، فإن لممارسة السياسة والشأن العام مبدأ؛ إن فسد سيعم الفساد مستويات المنظومة بأكملها، وهو ما تبرزه بأوضح الصور عمليات المقارنة ما بين المنظومات الفاسدة، وبين الأقل فساداً، أو التي لديها معدلات فساد متدنية بصورة لافتة.

إن المقارنة المقارنة - الكلية تكشف عن ملاحظة تجريبية ذات أهمية منهجية وموضوعية على درجة كبيرة من الأهمية - مثلما أشرنا أعلاه - وهي أن الفساد هو بالأصل الفساد السياسي. من هنا لا يبدو للوهلة الأولى فساداً، في بلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية، استخدام الرئيس صلاحياته الدستورية بصورة تحكمية، كذلك لا ينظر إلى التغييرات التي أدخلتها حكومة ائتلاف اليمين الإسرائيلي على قوانين «الكنيست» على أنها سلوك فاسد سياسياً، على الرغم من كونها عملية تلاعب «قانوني» بمعطيات الحكم وممارسة السلطة. الأمر برمته إذن مرتبط بخصائص ترتيبات ممارسة السلطة السياسية والقوة؛ أي في الأساس الاقتصادي - الاجتماعي (الاقتصاد السياسي) للحكم. وهذا ما يجعل العالم الثالث، والعالم العربي كجزء منه، في بؤرة الاهتمام الدراسي باعتبار أن الفساد السياسي هو من الخصائص البنوية للنظم الريعية في هذه البلدان.

إن مثل هذه الفجوة المنهجية ما بين دراسة مظاهر الفساد وبين البنى السياسية التي تفرزه، تستدعي الاقتراب من فهمه من زاوية تهتم بالأساس بالجسر على ما يبدو من تفاوت ظاهري بين الفساد كمفهوم مجرد، وبين ظاهرة الفساد كمعطى اجتماعي. نحاول في الجزء التالي تقديم معالجة ربما تسهم في جسر هذه الهوة المنهجية.

(2) المفهوم، والواقع، ومستوى التحليل

ترابط المفهوم والواقع

ليس ثمة مفهوم لا-تاريخي essential للفساد معزول عن ملاسبات ظهوره وتغير مدلولاته ومستويات فهمه، فهذا من شأنه أن يطمس الاختلافات ويعيق فهم الظاهرة بأبعادها السياقية. كما أن اعتماد معايير محددة للتعريف ينطوي على مجازفة الوقوع في منهجية اختزالية، تعزل المفهوم عن الظاهرة كمسألة اجتماعية بالدرجة الأولى. ولعل هذا هو السبب في تعدد تعريفات الفساد واعتبار الفساد السياسي أحد أشكاله، إلى جانب الأشكال الأخرى التي تتناولها الدراسات كالفساد الإداري، والمالي، والفساد الكبير والفساد الصغير. إن غياب الإجماع على تعريف الفساد جعل التعريفات السائدة تبدو (وغالباً بحق) على أنها انعكاس للخبرات الخاصة بهذا الدارس أو ذاك، بما في ذلك تعريف «المنظمة العربية لمكافحة الفساد» الذي يركز على استخدام المال والسلطة بصورة غير مشروعة. لا تلتفت كل هذه التعريفات إلى الأصل وإلى المضامين الاجتماعية للفساد؛ فالفساد «ليس مجرد انعكاس لما تظهره الحقائق على الأرض، بل هو نمط من الفعل الاجتماعي».^[16]

لعل من أبرز التحديات المنهجية والموضوعية التي تواجه البحث في العلوم الاجتماعية عموماً، هي تلك العلاقة ما بين التعريف المفاهيمي وواقعه الموضوعي/الاجتماعي، أو المتصور لدى الناس؛ أي إنها إشكالية تدور حول العلاقة الوثيقة بين الفهم من جهة، والتعريف من جهة ثانية: التعريف مسألة منهجية موضوعية مهمة لتبيان المحتوى المفاهيمي للظاهرة؛ أي صياغة مصطلح يحمل في ثناياه أبعاداً ومحتوى وخصائص ظاهرة محددة، ويشكل مدخلاً سلساً لفهم الظاهرة، وتحليلها باتساق عوضاً عن تركها لمقاربات قد تكون استخدامية ومفتعلة سياسياً. والتعريف بهذا المعنى يجعلنا أكثر

[16] Ziad Hafez, "The Culture of Rent, Factionalism, and Corruption: A Political Economy of Rent in the Arab World," *Contemporary Arab Affairs* 2, no. 3 (July-September 2009): 458-480.

قدرة على تحديد محتوى ما الذي ندرسه؟ ولهذا المحتوى المفاهيمي «أهمية بحثية نقدية ومنهجية تمنح الباحث مدخلاً سهلاً، وفرصة لعرض هذه المفاهيم والمصطلحات على الظواهر الاجتماعية، وفحص اشتغالها كجزء من عملية مزدوجة تشمل نقد المصطلحات والمفاهيم، وتحليل الظواهر في الوقت ذاته».^[17] لكن ثمة قضيتين مهمتين هنا بشأن الارتباط المنهجي والموضوعي بين التعريف والظاهرة:

الأولى هي أنه يتعذر أحياناً تقديم صياغة مفهومية لتعريف ظاهرة ما. فعلى سبيل المثال، يصعب القول إن النظم السياسية العربية التي مارست مستويات من الإصلاح السياسي، منذ تسعينيات القرن الماضي، هي نظم ديمقراطية، كما سيكون من المتعجل الادعاء بأنها ديكتاتورية، الأمر الذي يتطلب تقديم تعريف سلبي (أي تعريفها بما ليس عليه كأن نقول بإنها غير ديمقراطية)، أو اللجوء إلى تحليل الظاهرة في سياقاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وكذلك الثقافية. والثانية هي إن السعي إلى تعريف ظاهرة ما بمعزل عن السياقات الخاصة بالظاهرة قد يحجب عنا ضرورة الفهم، إذا ما استحوذت على عملية البحث تلك الضرورة الأكاديمية بإعطاء علامات Labels تعيننا على التصنيف كمقدمة أساسية للتفسير. لا تخرج ظاهرة الفساد بعموميتها عن هذه الإشكالية المعرفية، التي تضع أمامنا السؤال التالي: أيهما أكثر إفادة في دراسة الظاهرة، تقديم تعريف منهجي مفصل ومتفق عليه (وربما له صفة الكونية) أم تناول الظاهرة الاجتماعية أو الإنسانية ذاتها التي يفترض بالتعريفات أن تساعدنا على فهمها؟ بلغة أخرى، أيهما سنفسر، وأيهما أداة لفهم الآخر: التعريف أم الظاهرة ذاتها؟

تبدو أية محاولة لوضع تعريف لأي مفهوم: الدولة، الطبقة، المجتمع المدني، الفساد ... إلخ، بمعزل عن سياقاتها بمثابة بتر للعلاقة الديناميكية والديالكتيكية بين المفهوم والواقع، والجهد لتقديم التعريف يضعنا وجهاً لوجه أمام الواقع الاجتماعي لهذه الظاهرة، الذي نتفاعل

^[17] عزمي بشارة، «في أولوية الفهم على المنهج»، تبين للدراسات الفلسفية

والنظريات النقدية 8، عدد 30 (خريف 2019): 30-7،

<https://tabayyun.dohainstitute.org/ar/issue030/Documents/Tabayyun30-2019-azmi.pdf>

معه كباحثين لفهم الدلالات والسياقات الخاصة به. من هنا، فإن الفساد كظاهرة اجتماعية، شأنه شأن أي مفهوم، له بعدان: كوني وسياقي، يحددان معناه القابل للتعميم، وكذلك مدلولاته الخاصة المرتبطة بواقع محدد. وهو وفق هذا المنظور، أداة لفهم واقع اجتماعي سياسي بعينه. فتقارير ومؤشرات الفساد العالمية تظهر تبايناً جلياً في مدى انتشار ومثابرة الظاهرة، وتشير إلى أن البلدان التي تسجل إنجازات متقدمة في مؤشر الفساد تمتلك خصائص مشتركة مثل: مستويات عالية من حرية الصحافة، إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالميزانية العامة، تمتع المسؤولين في السلطة بمستويات عالية من النزاهة، درجة عالية من استقلال السلطة القضائية عن السلطات الأخرى.

ويؤكد تقرير «مؤشر مدركات الفساد» للعام 2019 على ضرورة تخفيض مقدار الأموال الطائلة التي يتم إنفاقها على السياسة، وضرورة تعزيز عمليات صنع القرار السياسي، كونهما ضروريين للحد من الفساد. ويشير التقرير إلى أن الدول التي تسجل معدلات عالية من الفساد - بعكس التي لديها أداء متقدم في محاربته - تمارس درجات متدنية من التشاور السياسي^[18] أو حتى «الشورى»، بمعناها الإسلامي أو القبلي، الذي يمثل آلية تقليدية للحد من الاستبداد. تؤثر هذه التباينات على أهمية المنهج المقارن في دراسة المحتوى المفاهيمي وتحليله، وكذلك على الخصائص الموضوعية للفساد كظاهرة اجتماعية، وهو ما يتطلب، بالضرورة، تحديد مستوى تحليله.

مستوى التحليل والمنهج المقارن

يبدو أن الحضور الكبير للمفهوم في الدراسات المعاصرة، في مجالات الاقتصاد والسياسية والثقافة دون تحديد مستويات تحليله المختلفة، يلعب دوراً مهماً في سمته الأساسية كمفهوم مراوغ وشديد الغموض. إن لكل ظاهرة ثلاثة مستويات على الأقل للتحليل: مستوى النظام، المستوى المؤسسي، مستوى الأفراد. إن تعدد وكثرة التعريفات هي مؤشر على غياب التأطير المنهجي لفهم الظاهرة، وتحديد المحتوى المفاهيمي لتعبير «الفساد»، وتفكيك المفهوم إلى قيم تجريبية (أشكال

^[18] الشفافية الدولية، «مؤشر مدركات الفساد 2019».

الفساد) دون تأصيل المفهوم وارتباطه بالظاهرة، الأمر الذي يقود إلى فهم تعليمي Tautological للفساد: إذ ليس من المفيد من زاوية التحديد المفاهيمي والموضوعي دراسة أشكال الفساد، فهناك الفساد «الأكبر»، والفساد «الأصغر»، والإداري والمالي والوظيفي. وتناول كل منها باعتباره إحدى صور الفساد يخلط مستويات التحليل: أي يفقدنا القدرة على تحديد أي المتغيرات وفي أي مستوى تقدم تفسيراً أكثر رصانة للفساد، وبالتالي تحديد محتواه المفاهيمي والموضوعي. لكننا إذا ما اعتبرنا هذه «الأشكال» أبعاداً للفساد السياسي البنيوي، وبحيث تفحص أشكال الفساد المتعددة ارتباطاً بمنبعها، وهو فساد البنية السياسية في المجتمع، واختلال علاقات القوة والسلطة فيه، يصبح الاقتراب من الظاهرة أكثر إفادة ودقة.

إن أهمية المقاربة المقارنة هي بالتحديد في كونها تُعيننا على فهم الفساد كظاهرة مرتبطة ببنية النظم السياسية، وكيفية إعادة هذه النظم إنتاجها لذاتها: أي استخدام «المنهج التاريخي المقارن» بالتركيز على البنى وعملياتها من أجل اشتقاق تفسيرات لظواهر اجتماعية كبرى.^[19] وهو ما يمكننا من طرح أسئلة أكثر قابلية للمعانة التجريبية في إطار مقولات أو فرضيات يمكن فحص اشتغالها على الواقع، مثل: أي البنى السياسية والاجتماعية تفرز قوانين تتيح الفساد السياسي ويمكن أن تحوله إلى حالة «اعتيادية»؟ ما هي طبيعة السلطة السياسية التي تشكل غطاءً للفساد السياسي؟ أي النظم لا تتأثر شرعيتها بوجود الفساد، أو ربما تستمد جزءاً مهماً من شرعيتها من شيوع الفساد؟ وإلى أي مدى تفيدنا هذه المقاربة في إدراك أن الطبيعة المراوغة للفساد، تأخذ أشكالاً متنوعة تبعاً لخصائص البنى السياسية وديناميات القوة والشرعية للنظم السياسية المختلفة؟ فالفساد السياسي في بنية اقتصادية - اجتماعية، في الديمقراطيات الليبرالية، له مظاهر مختلفة نوعياً عن ذلك الفساد السياسي، في بلدان العالم الثالث، التي تنتج الفساد بأكثر أشكاله فجاجة بحكم طبيعة بنى القوة والسياسة فيها، كنظم تشترك غالبيتها - إن لم نقل كلها - بخاصية مركزية، وهي كونها نُظماً ريعية.

[19] Theda Skocpol and Margaret Somers, "The Uses of Comparative History in Macrosocial Inquiry," *Comparative Studies in Society and History* 22, no. 2 (April 1980): 174-197.

(3) الاقتصاد الريعي: بنى القوة السياسية والفساد السياسي

الاقتصاد الريعي العربي

من بين أبرز العوامل المشتركة في البنى الكلية للمجتمعات والدول العربية - على تنوعها - هو افتقارها للاقتصاد الإنتاجي، وبالتالي عجزها التنموي الزمن، وشح ثرواتها القومية منفردة ومجتمعة. وعلى الرغم من أهمية تأثير العوامل الخارجية، فإن الموروث التاريخي (وهذا يشمل الاستعمار وما بعده) للنظم السياسية العربية، كان ولا يزال مرتكزاً على بنية قوة power مستمدة من الترتيبات الاقتصادية الريعية. تنشأ علاقة تعزيز متبادل بين هذه البنية الاقتصادية - الاجتماعية، وبين أدوات وآليات التحكم السياسي الذي يوصف بالفساد. وعوضاً عن الإنتاجية، اعتمدت الدول العربية على توليد الريع كمصدر للثروة. ويعرف نمط الاقتصاد الريعي بأنه عمليات توليد الفائض والمنافع (العائدات) دون بذل جهد إنتاجي في تحصيلها، وهذا يشمل: الدولة الريعية التي تحصل على النسبة الأكبر من الدخل الحكومي من خلال صادرات موارد طبيعية كالنفط والغاز والمعادن الثمينة، أو من خلال السياحة، و/أو خطوط النقل البري والبحري، وعائدات الممرات المائية، وخطوط الغاز والنفط؛ كما يشمل القطاعين الخاص والمحلي.

ومن الناحية السياسية، ارتبط هذا النظام بتمركز القوة والسلطتين الاجتماعية والسياسية والهيمنة على أساس الثروة الريعية التي انعكست على شكل حكم مطلق. إن الاقتصاد الريعي يماثل الإقطاع من حيث منطق توزيع الغنائم المتحققة من الريع على أسس قبلية، أو عشائرية، أو طائفية، أو زبائنية، لضمان استمرار النظام القائم. ومثلما كان الإقطاعي، أو شيخ القبيلة، أو الأمير هو المزود الأول للثروة، فإن نمط الاقتصاد الريعي يمنح النخب السياسية والمحلية، وتلك المرتبطة بالدولة، هذا الدور في الدولة العربية المعاصرة.

قبل الانتقال إلى البعد السياسي والاجتماعي لالتقاء الاقتصاد الريعي بالسلطة السياسية والفساد السياسي، نعرض أبرز مؤشرات الاقتصاد الريعي في العالم العربي، وفق معطيات «صندوق النقد العربي». يشير تقرير الصندوق للعام 2019، إلى تحسن طفيف في أداء الاقتصادات

العربية في العام 2018، إلا أنه - وحسب التقرير - تحسن مرتبط بتحسين أداء الأسواق العالمية، وبالتحسين الذي طرأ على أسعار النفط. وقد حققت الاقتصادات العربية مجتمعة معدل نمو أكبر من العام 2017، إذ زاد الناتج المحلي الإجمالي لها بالأسعار الجارية في العام 2018 بمعدل 8.0%، و2.6% بالأسعار الثابتة، ومصدر هذه الزيادة، أيضاً، هو بفعل تحسن عائدات النفط والنمو العام في الاقتصاد العالمي؛ فبالمقارنة بين معدل نمو الناتج المحلي للدول النفطية (2.5%)، فإن بقية الدول سجلت انكماشاً بمقدار 0.3% في العام 2017، وعادت لتسجل زيادة نسبتها 1% فقط في العام 2018.^[20]

وتركزت معدلات الزيادة في قطاعات الزراعة والصناعات الاستخراجية، على الرغم من التراجع الملموس على حصة قطاع الزراعة في العام 2018 مقارنة بالعام 2017، ليبقى قطاع الصناعات الاستخراجية هو المهيمن على الصناعات العربية الذي بلغت حصته من الناتج المحلي الإجمالي العربي 37.2% (26.8% للصناعات الاستخراجية، و10.4% للتحويلية). وإذا ما أضفنا الخدمات الحكومية وخدمات القطاع الخاص إلى الصناعات الاستخراجية، يصبح جلياً أن حاصل جمع الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات العربية مصدره ريعي وليس إنتاجياً، وهو ما تعززه معدلات الدين الخارجي والمحلي للدول العربية التي يبلغ حجم دين بعضها 50-90% من ناتجها المحلي الإجمالي؛ مثل لبنان والأردن وتونس، بينما يبلغ إجمال الدين العربي بالمتوسط ما يعادل 41% من هذا الناتج.^[21]

تمفضل الريع والبنى السياسية الفاسدة

إن قوام الاقتصاد الريعي هو سعي الطبقات المتنفذة إلى الظفر بالموارد وإنتاج الطبقات الأدنى، بحيث تتركز الثروة بأيدي أصحاب النفوذ، ما يستدعي إنشاء نظم سياسية تحافظ على هذه المعادلة الاقتصادية - الاجتماعية، من خلال تكوين مجتمعات مفتتة، وتضييق

^[20] صندوق النقد العربي، محرر، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، العدد

39 (أبوظبي: صندوق النقد العربي، 2019)،

<https://www.amf.org.ae/ar/content/jaer2019>

^[21] المصدر نفسه.

مساحة السياسة والتنظيم الاجتماعي - السياسي لحماية نظام الريع باعتباره المصدر الأساسي لتكوين الثروة. إن الاستمرار في العلاقات ذاتها، يتطلب الظفر بسلطة الدولة وأدواتها، ولإبقاء الحيز العام في أضيق إطار ممكن ودون تنظيم فعال يمكن أن يشكل رافعة للبناء المؤسسي المحايد. ففي إقليم حيث تتدنى مستويات التنظيم، ويتعذر استيفاء القيود العامة والخاصة فيه، فإنه يصعب الحصول على المعلومات، وكذلك توفرها لعامة الناس، بما في ذلك عن الفساد والواسطة،^[22] وعن أداء السلطة السياسية والسياسات العامة التي تقود إلى إفقار المجتمعات العربية.

إن ما يجعل من الحيز العام مساحة ضيقة، وبالتالي يحول دون تشكل المجتمع المدني، ويحصر مساحة السياسية في أضيق التخوم، هو التقاء الاقتصاد الريعي مع التبرير السياسي وأشكال الفصائلية السياسية التي تنتج الفساد للحفاظ على الوضع القائم. هذا ما يلاحظه «زياد حافظ» في دراسته النافذة حول العلاقة بين نظام الاقتصاد الريعي والفساد السياسي، وتؤكد المعطيات المستخلصة من الواقع. يقول «حافظ»: «إن العلاقة بين قادة الفصائل^[23] والحكومة هي علاقة عميقة، عضوية، وعلاقة سِفاح. إذ لا يوجد تمييز بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة. وتكون النتيجة هي حلف بين طبقة التجار والنخبة الحاكمة للتحكم بالاقتصاد وتوليد الريع».^[24] ويعمل هذا التحالف على تغيب السياسة والمأسسة ليحل محلها القادة السياسيون، من خلال ممارسة الوساطة والمحسوبية على نطاق واسع، باعتبارها الأداة الرئيسية لتوزيع عائدات الريع. فالواسطة في النظم العربية هي الطريق السحري للتوظيف، والترقية، ولموقع في التعليم الجامعي، وفي عالم الأعمال وفي الحكومة على السواء. إن من يمتلك هذه العلاقة مع القائد السياسي صاحب النفوذ، يمكنه أن يحصل على معاملة خاصة

[22] Feghali, Wasta: Connections or Corruption.

[23] المقصود بالفصائل هنا كل أشكال الالتقاء أو التجمع الاجتماعي السياسي ذي الطبيعة الرأسية، التي تربط قائداً سياسياً متنفذاً في أجهزة الدولة والحكومة بجماعة إرثية كالعائلة، أو القبيلة، أو الناحية، أو الطائفة؛ أو بجماعة محلية، أو حتى حزبية ضيقة، وتكون علاقتها بهذا السياسي علاقة انتفاع مقابل الولاء.

[24] Hafez, "The Culture of Rent."

من الوكالات الحكومية، وعلى العقود الحكومية،^[25] والاستفادة من القيود التي تفرضها الحكومات على التنافسية.

إن اتخاذ القرارات بناء على الوساطة، كنظام عمل، هو من أبرز صور العلاقات الرأسبة (المحسوبية) والفصائلية، والفساد.^[26] إذ يتحول القادة السياسيون في إطار عملية إعادة توزيع الريع إلى رموز أشبه بالوثنية السياسية، يحافظون على مكاناتهم بادعاء تمثيل مصالح ناحيتهم، أو طائفهم، أو فصيلهم ... إلخ، من خلال الزبائنية السياسية التي تصبح أداة الاقتصاد الريعي في التوزيع. كذلك، يحول هذا النظام دون تكوين وتطوير القدرات السياسية المدنية على التنظيم والحشد.

الفساد السياسي وإعادة إنتاج علاقات القوة

وفق هذا الفهم، فإن الفساد السياسي هو مظهر من مظاهر الاقتصاد الريعي من حيث توليده وتوزيعه، وهو (أي الفساد السياسي) ما يمكن من إعادة إنتاج أنماط العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام الريعي. إن النتيجة الأبرز لهذا الترابط ما بين الفساد السياسي وإعادة إنتاج الاقتصاد الريعي، هي استمرار تشوه البنى الاقتصادية وزيادة تمركز الثروة بيد قلة، وبما يعكس غياب التوازن في توزيع الثروة بين القطاعات، وبين الأقاليم، وبين الفئات

^[25] على سبيل المثال، إن العقود الحكومية المتعلقة بالإنشاءات والبنى التحتية، في العالم الثالث والعالم العربي، هي أكثر المجالات التي يمارس فيها الفساد. فقد كشف تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2005، أن الفساد في هذا القطاع في العالم النامي أكبر من غيره من القطاعات، والسبب هو ضخامة الأموال والعقود المتعلقة به، التي تبلغ حوالي 3200 مليار دولار سنوياً. وفي هذا الصدد، يقول رئيس منظمة الشفافية الدولية، في تقديمه للتقرير السنوي حول الفساد لسنة 2005: إن الفساد في الإجراءات المتبعة لاختيار العقود تبقي الدول النامية مثقلة بأعباء بنية تحتية غير مطابقة للمواصفات والمقاييس، وتزيد من ديونها الخارجية. إن قطاع الإنشاءات المتعلقة بالبناء والهياكل القاعدية (إنشاء الطرق، الجسور، الاتصالات ... إلخ، يتميز ببعض الخصائص التي تجعله أكثر عرضة لممارسات الفساد أكثر من القطاعات الأخرى مثل: المنافسة الكبيرة للحصول على العقود، وحاجة المشروع للموافقات والمصادقات عبر مستويات رسمية كثيرة، وكون بعض المشاريع فريدة من نوعها، ما يجعل عملية مقارنة الأسعار أكثر صعوبة.

^[26] Feghali, Wasta: Connections or Corruption.

الاجتماعية، ويعمق من حدة اللامساواة.^[27] تعمقت هذه التشوهات البنوية ومعها معدلات اللامساواة بفعل التقاء الاقتصادات الريعية العربية مع تغلغل النيوليبرالية في العقدين الأخيرين، إذ لم يصاحب انتشار اقتصاد السوق تغييرات بنوية في المنظومتين السياسية/المؤسسية والاجتماعية، اللتين تم الحفاظ عليهما بالآليات السابقة ذاتها. علاوة على أن بوابة الولوج إلى السوق المعولم لم تكن من خلال الإنتاجية أو امتلاك التكنولوجيا وإنتاجها، أو تطوير رأس المال المعرفي، بل من بوابة «اقتصاد الهدر» (الأسلحة)، وإعادة الهيكلة في اقتصادات ريعية وقطاعات الوساطة والخدمات والتعاملات المالية المضاربة (الأسهم والتبادل وسوق العقارات) التي لا تزيد من القيم الاقتصادية الإنتاجية.

وقد لعبت عمليات إعادة الهيكلة والخصخصة دوراً بارزاً في تعزيز الفساد السياسي واتساع نطاقه، بحكم تطورين مرتبطين بالاقتصاد النيوليبرالي والتقاءه بالاقتصاد الريعي: الأول هو أن مصادر الريع المتعددة والمختلفة (النفط والغاز، والمعادن النفيسة، وخطوط الغاز والنفط وعائدات الممرات المائية والبرية، والسياحة) التي كانت مملوكة للدولة بالكامل، وتستخدم لإعادة إنتاج علاقات الإخضاع السياسي والاجتماعي، أصبحت في عهد النيوليبرالية والخصخصة ملكية للقطاع الخاص، أو تشاركية بينه وبين الدولة فيما يشبه تقاسم الاحتكار؛ والثاني هو تأثيرات انتقاص السيادة المرتبطة باتساع رقعة اقتصاد السوق وتغلغل الشركات العابرة للقوميات، الأمر الذي جعل الفساد السياسي وما يرتبط به من نهب للمال العام، ربما الوسيلة الوحيدة للحفاظ على تراتبية النظام الريعي السابقة، وبخاصة في ظل الضعف المتأصل في الدولة وأجهزتها، الذي تستغله النخب من القطاعين العام والخاص لاستجلاب الريع والتحكم بإعادة توزيعه. بهذا المعنى، أصبح للفساد السياسي رعاية على المستوى المعولم للارتباطات الاقتصادية التي تجسدها النخب المعاصرة في جهاز الدولة الراعية للمشروع النيوليبرالي، وفي القطاع الخاص.

[27] Hafez, "The Culture of Rent."

خاتمة

إن الفساد هو بالأساس فساد بنية ممارسة السلطة وتوزيع القوة الذي تستند إليه هذه السلطة، وهو بدوره يعيد إنتاجها مؤسسياً بأشكال مختلفة. استناداً إلى هذا التعميم، فإن الفساد يتمظهر عبر ممارسات تكاد تكون لا متناهية تبعاً لترتيبات النظم الاقتصادية - الاجتماعية المختلفة. وقد سعت هذه الورقة إلى تقديم مقاربة تجسر الهوة بين تقديم فهم مجرد لظاهرة الفساد، وبين محاولة فهمه من خلال تمظهراته العديدة، وذلك بأن حاولت استخدام المنطق الكلي المقارن لفهم الفساد السياسي وتحليله في العالم الثالث في سياقاته الواقعية، إذا ما استقرأنها على ضوء المعالجة المفاهيمية النقدية للسائد في تعريفات الفساد.

إن الفساد السياسي هو ظاهرة تاريخية؛ أي إنها سياقية بامتياز، ولا يتأتى لنا فهمها بمعزل عن الممارسات التاريخية التي تنتجها عند لحظة معينة من تطور هذا المجتمع أو ذاك. والتطور بدوره إنما هو تطور البنى الاقتصادية، وما يصاحبها وينتج عنها من علاقات اجتماعية وعمليات توزيع للقوة السياسية والسلطة التي يترتب عليها بروز مظاهر الفساد والفساد السياسي. وهذا ما يفسر وجود أشكال من الممارسات السياسية التي تعتبر فساداً في سياق نظم اجتماعية سياسية ما، بينما لا تعتبر كذلك في نظم أخرى. وهذا لا يعني أن الفساد هو مفهوم غير متشكل أو عائم، بل يعني تحديداً أن فهمه وتحليله يتطلب تحديد تلك البنى الكلية التي تنتجها. إن تحليل بنى علاقات السلطة والقوة في العالم العربي و«العالم الثالث» عموماً، تكشف عن ارتباط الفساد السياسي بنمط الاقتصاد الريعي النفعي الذي ينتج الفساد ويستخدمه لإعادة إنتاج ذاته في دائرة محكمة، عززها في السنوات الأخيرة تداخل الاقتصاد النيوليبرالي مع غياب حكم القانون، ووفر مزيداً من الفرص أمام النخب التي تستفيد من الريع وتعمل على توليده لتمنح للفساد شرعيته الخاصة.

إن النظم الاقتصادية العربية تنتج منظومات سياسية فاسدة تتلاءم تماماً مع بنى اجتماعية - سياسية نفعية، يمكن فهمها من خلال

التمفصل بين بنى الاقتصاد وبنى القوة السياسية الذي يحدث عند التقاء الريعية مع خصخصة السياسة التي تشترك فيها كل النظم السياسية العربية، بغض النظر عن تركيبها المؤسسي ومسوغات شرعيتها: ملكية أو جمهورية، سلطانية أو أميرية، دكتاتورية عسكرية أو طائفية. إن الصيغ السياسية السائدة في العالم العربي تراوح في أطر الطائفية، والمذهبية، والعشائرية، والسلالية، والمناطقية، والقبلية، والفصائلية، التي تقوم كلها على القسر والقوة العارية لتحصيل الطاعة، وعلى سطوة الأجهزة الأمنية التي تكرر أدواتها للحفاظ على نظام العلاقات القائم. وهو نظام رأسي لا هرمي، يحول دون نشوء مصالح واهتمامات مشتركة بين الناس، تشكل الأساس الموضوعي لعلاقات المواطنة. تتحول السياسة في هذه المنظومة إلى احتكار يضاف إلى احتكار الربيع، وبالمقابل فإن تلك القوى التي تقع خارج العلاقات النفعية للنظام تتعرض للقمع السياسي والملاحقات، فتتحول السياسة إلى عملية انتقامية تقوم على التمييز بين أتباع و«فصائل» القادة السياسيين، وبين من هم خارج إطار هذه العلاقات.

تقوم بنية القوة في هذه النظم على التوازنات المعترف بها ما بين هذه الأطر التي تتعايش في ظل النظام طالما أن التوازن مستمر في البقاء، الأمر الذي يتطلب نظم توزيع تقوم على إعادة تدوير الربيع للحفاظ على هذه البنية. إن الدولة في العالم العربي لا تمثل تجسيدا لمفهوم «الدولة - الأمة» أو الدولة القومية، بل هي مرادفات من الدولة - العائلة، الدولة - القبيلة، الدولة - الطائفة ... إلخ، وهو ما يزيد من صعوبة وتحدي عمليات التغيير التي تسعى إليها الانتفاضات العربية في ما يعرف بـ «الموجة الثانية» لثورات الربيع العربي، فالدولة والنظام السائد متعدد مراكز القوة، تمارس الفساد السياسي باعتباره وسيلتها الأساسية لإعادة إنتاج ذاتها. والدولة بهذا المعنى تبقى ضعيفة ومسيطر عليها وتوظف أدواتها لإدامة هذا التمفصل، وهذا ما يفسر غياب آليات ومؤسسات الرقابة العامة، والمساءلة، والمحاسبة، وتمتع أجهزة الأمن بقوة تفوق قوة مؤسسات الدولة، وبحيث يصبح الفساد السياسي هو دماء حياة النظام.

المصادر

- Bicchieri, Cristina, and John Duffy. 1997. "Corruption Cycles." *Political Studies* 45 (3): 477-495.
- Cambridge Dictionary. n. d. "Corruption." *Cambridge Dictionary*.
<https://dictionary.cambridge.org/us/dictionary/english/corruption>.
- Collins Dictionary. n. d. "Corruption." *Collins*.
<https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/corruption>.
- Feghali, Rena. April 2014. *Wasta: Connections or Corruption in the Arab World*. Insights, London: Nardello & Co.
https://www.nardelloandco.com/wp-content/uploads/2014/04/Dec2017_Wasta.pdf.
- Hafez, Ziad. 2009. "The Culture of Rent, Factionalism, and Corruption: A Political Economy of Rent in the Arab World." *Contemporary Arab Affairs* 2 (3): 458-480.
- Huntington, Samuel P. 1966. "Political Modernization: America vs. Europe." *World Politics* 18 (3): 378-414.
- Macmillan Dictionary. n. d. "Corruption." *Macmillan Dictionary*.
<https://www.macmillandictionary.com/us/dictionary/american/corruption>.
- Merriam-Webster Dictionary. n. d. "Corruption." *Merriam-Webster*.
<https://www.merriam-webster.com/dictionary/corruption>.
- Parsons, Talcott. 1951. *The Social System*. London: Routledge & Kegan Paul Ltd.
- Robinson, James A. January 1999. *When is a State Predatory?* CES Working Paper No. 178, Munich: Center for Economic Studies - University of Munich.
https://www.cesifo.org/DocDL/ces_wp178.pdf.
- Skocpol, Theda, and Margaret Somers. 1980. "The Uses of Comparative History in Macrosocial Inquiry." *Comparative Studies in Society and History* 22 (2): 174-197.
- ابن حسين، ناجي. 2006. «الفساد: أسبابه، آثاره واستراتيجيات مكافحته - إشارة لحالة الجزائر -». *مجلة الاقتصاد والمجتمع* 4 (4): 11-34.
https://www.univ-constantine2.dz/laboratoires/labgmes/index_html_files/Revue_num4_article1_ar.pdf.
- إسماعيل، فضل الله محمد، وسعيد محمد عثمان. 2006. *نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي*. الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة.
- الاتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2016. «مؤشر مدركات الفساد 2015: الفساد لا يزال متفشياً رغم بصيص من الأمل». *الاتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)*. 27 كانون الثاني/يناير.
<https://www.aman-palestine.org/activities/1058.html>.

- بشارة، عزمي. 2019. «في أولوية الفهم على المنهج». تبين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية 8 (30): 7-30.
<https://tabayyun.dohainstitute.org/ar/issue030/Documents/Tabayyun30-2019-azmi.pdf>.
- الشفافية الدولية. 2020. «مؤشر مدركات الفساد 2019». الشفافية الدولية. 24 كانون الثاني/يناير.
<https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2019-global-highlights>.
- صندوق النقد العربي، المحرر. 2019. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019. العدد 39، أبوظبي: صندوق النقد العربي.
<https://www.amf.org.ae/ar/content/jaer2019>.
- الكواكبي، عبد الرحمن. 1993. طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد. ط 3. بيروت: دار النفائس.
- المعاني. د. ت. «تعريف ومعنى الفساد في معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي». المعاني.
<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF/>.

الفساد السياسي في العالم العربي: نحو عقد اجتماعي جديد لاستعادة الدولة المختطفة

أحمد مصلح

مقدمة

تحتل معظم الأقطار العربية مواقع متأخرة على مؤشر مدركات الفساد، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، ويتوالى تراجع بعضها سنة بعد أخرى؛ سواء على مؤشر الشفافية أو غيره من المؤشرات الدولية المتعلقة بقياس النزاهة والشفافية والمساءلة.^[1] ولا تفضي جهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد عن نتائج مقنعة في معظم تجاربها في المنطقة، على الرغم من أن معظم الأقطار العربية

^[1] وفقاً لمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، العام 2018،

فإن 86% من الأقطار العربية في قاع مؤشر مدركات الفساد، وفي موقع أدنى من المتوسط العالمي البالغ 43 درجة:

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، «مؤشر مدركات الفساد 2018:

الدول العربية»، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) (29 كانون الثاني/

يناير 2019)،

<https://www.aman-palestine.org/activities/6962.html>

وقّعت وصادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حتى دون تحفظ، كما أن العديد من هذه الدول أنشأت مؤسسات للرقابة والتدقيق ومكافحة الفساد من دواوين للرقابة المالية والإدارية وهيئات لمكافحة الفساد، وأطلقت العديد منها الاستراتيجيات والخطط لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. وعلى الرغم من ذلك، فإن الانطباع السائد لدى الرأي العام العربي يشير إلى أن الفساد لا يتراجع، بل يتفاقم، وهذا ما تعكسه الاستطلاعات ذات الصلة، الأمر الذي يطرح الكثير من التساؤلات حول أسباب عدم تحقيق جهود مكافحة الفساد في المنطقة العربية للنتائج المرجوة منها، على مستوى المخرجات وثقة الجمهور.

تبرز ظاهرة الفساد السياسي كأحد أهم التوجهات لتفسير انسداد الأفق أمام برامج الإصلاح وجهود مكافحة الفساد في المنطقة العربية، وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة حاضرة بتفاوت في معظم المجتمعات والنظم السياسية، سواء كانت ديمقراطية أم غير ديمقراطية، فإن مظاهر وصور الفساد السياسي تختلف باختلاف هذه النظم. ففي إطار النظم الديمقراطية، تبرز مظاهر الفساد السياسي في تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية، أو في بعض السلوكيات التي تقوض أحياناً أسس النظام الديمقراطي والحكم الرشيد ... إلخ، في حين يتمثل الفساد السياسي في النظم غير الديمقراطية، ومنها بالطبع معظم النظم العربية، بمظاهر الاستبداد والاعتماد على الولاءات الفردية والزبائنية والمصلحية التي ساعدت على بقاء هذه الأنظمة واستقرارها لفترات طويلة، إضافة إلى التعسف في استخدام السلطة بما يهدر كرامة الإنسان، ونهب ثروات وموارد الدولة ... إلخ، وبالتالي إفشال كل محاولات التنمية ومبادرات الإصلاح والتحول الديمقراطي.

وعلى الرغم من الأحداث التي يشهدها العالم العربي في إطار ما أطلق عليه «ثورات الربيع العربي»، والتي أسقطت العديد من النظم العربية التي كانت قائمة لفترات طويلة، وخلقت الفرصة لبلورة عقد اجتماعي جديد يحقق للمواطن العربي طموحاته في التنمية والإصلاح والعدالة الاجتماعية، فإن النتائج في مجملها كانت مخيبة للآمال، فهي إما أنتجت نظماً أكثر استبداداً وتجسيداً لمظاهر

الفساد السياسي، أو أنتجت صراعاً مدمراً يهدد الدولة القطرية العربية وبقائها.

في ظل ما تقدم، يسعى هذا الفصل للإجابة عن مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بظاهرة الفساد السياسي في المنطقة العربية، وهي:

(1) ما هي البيئة التي أنتجت ظاهرة الفساد السياسي في معظم النظم السياسية العربية؟ (2) ولماذا تبرز هذه الظاهرة في العالم العربي، عموماً، على الرغم من وجود بعض الاختلافات السائدة فيه، المتمثلة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (دول غنية ودول فقيرة، دول ملكية ودول جمهورية، دول في المشرق ودول في المغرب)؟ (3) وما هي مظاهر وأنماط الفساد السائدة في النظم السياسية العربية؟ (4) وما هي تداعيات الفساد السياسي على الدولة القطرية العربية؟ (5) وأخيراً، كيف يمكن معالجة هذه الظاهرة وتداعياتها؟

وينطلق الفصل من فرضية أساسية مفادها أن الفساد السياسي في العالم العربي يتمثل بظاهرة اختطاف الدولة من قبل مجموعة أو نخبة، تشكل حلقة مغلقة من رأس السلطة والملتفين حول النظام على أسس زبائية ومصليحية، بمن فيهم الأعضاء المتنفذون من الحزب الحاكم، ومن يتم احتوائهم من قيادات الأحزاب المعارضة وقيادات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وهو ما ساهم في بقاء الأنظمة القائمة واستمرارها لفترات طويلة، وحال دون نجاح مطالب الإصلاح والتغيير التي جاءت من الداخل، وإفشال جهود مكافحة الفساد.

يتناول هذا الفصل ظاهرة الفساد السياسي في العالم العربي بالتحليل، للتعرف على واقع هذه الظاهرة من حيث أسبابها وصورها وتداعياتها على النظام السياسي، وذلك ضمن ثلاثة محاور: البيئة المنتجة لظاهرة الفساد السياسي في العالم العربي، أو ظاهرة الدولة المختطفة؛ واقع الفساد السياسي في العالم العربي ومظاهره وتداعياته؛ سبل تجاوز الواقع القائم.

ويركز هذا الفصل على الفساد السياسي تحديداً، وليس الفساد بمفهومه العام، مع التأكيد على أن وجود الفساد وعدم مكافحته (أو التقاعس عن مكافحته) يشكل، بالضرورة، مؤشراً على وجود فساد سياسي.

أولاً: البيئة المنتجة لظاهرة الفساد السياسي في العالم العربي: ظاهرة الدولة المختطفة

مدخل لتحديد المفهوم

تتعدد اتجاهات ومداخل تحليل ظاهرة الفساد السياسي بين مدخل قانوني يرى فيها خروجاً على الدستور والقانون، وبين مدخل بيروقراطي يرى أن الفساد السياسي هو استخدام الوظيفة العامة لغرض تحقيق منفعة خاصة، وبين مدخل سياسي يربط ما بين الاستبداد والفساد، وبين من يراها مشكلة بنيوية تتعلق بالدولة وغياب البعد المؤسسي ... إلخ،^[2] ويرى الباحث أن مدخل التركيز على النظم السياسية يعد مدخلاً أساسياً لفهم ظاهرة الفساد السياسي، فهي ظاهرة ترتبط ببيئة وطبيعة النظام السياسي، وبخاصة في الحالة العربية.

وعلى الرغم من تعدد التعريفات لمفهوم الفساد السياسي ومداخل تناوله، فإن الباحث يرى أنه يرتبط ببيئة النظام السياسي التي توفر فرصة تسمح بقيام تحالف بين جهات أو مجموعات داخل النظام، بغض النظر عن موقعها أو انتماءاتها السياسية، والتي تنجح في السيطرة عليه، وعلى عملية صنع القرار فيه وما ينتج عنه من سياسات وتشريعات وقرارات، بل وإنتاج ثقافة مجتمعية منسجمة ومتماشية مع هذا التحالف القائم، واستخدام كل ذلك في خدمة هذا التحالف على حساب المصلحة العامة.^[3] فالفساد السياسي، هو سياسي كونه يرتبط بالنظام السياسي بكل مكوناته، من السيطرة عليه، وتوظيف السلطة الممنوحة له لخدمة مصالح خاصة أو فئوية وحصرها ضمن شبكة مغلقة من المستفيدين، وبما لا يتسجم مع المصلحة العامة التي ينبغي على النظام السياسي تمثيلها بصفته مفوضاً من الشعب صاحب

[2] باسم الزبيدي، «الفساد السياسي: محاولة لإنقاذ المفهوم من غموضه!»، في: الفساد السياسي: إعادة النظر في المفهوم، تحرير باسم الزبيدي (بيروت: معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان - جامعة بيرزيت، 2021)، 55-96. (الفصل الثاني في هذا الكتاب).

[3] يتفق الباحث مع هذا التعريف للدكتور عزمي الشعيبي، مستشار ائتلاف أمان للنزاهة ومكافحة الفساد، الذي يتبنى هذا التعريف.

السلطة الفعلية، وصولاً إلى ما بات يطلق عليه «دولة اللصوص/دولة الحرامية»^[4] أو ظاهرة «اختطاف الدولة»^[5] أو اقتناصها.

ويقصد باقتناص الدولة أو اختطافها؛ عملية استبعاد وتهميش دور المواطنين وتقليص مشاركتهم في إدارة الشأن العام، والتفرد في توجيه سياسات الدولة لخدمة مصالح الفئة المسيطرة على النظام السياسي، ومن ثم نهب موارد الدولة وثرواتها.^[6]

أنماط تحالف الفساد السياسي في النظم العربية

تبنت العديد من الدراسات التي تناولت الفساد السياسي في العالم العربي تعريفات متعددة لهذه الظاهرة، ومداخل متنوعة في تفسير ماهيتها ونتائجها وتداعياتها، ومع ذلك، فإنها تؤدي، بالمجمل، إلى المعنى الذي تعتمده هذه الدراسة للمفهوم، والمختلف بينها هو في طبيعة التحالف القائم والمسيطر، الذي تشير إليه هذه الدراسات، في هذا النظام أو ذاك، والبيئة السياسية التي نتجت عنه، وماهية أطرافه، فالتحالف قد يكون على أسس زبائنية منفعية أو عائلية أو قبلية أو إثنية أو طائفية، أو أي صورة أخرى من صور التحالفات المصلحية.

فقد برزت متلازمة الفساد والاستبداد في معظم الأقطار العربية، إذ أنتجت العمليات الانتخابية، التي جرت منذ عقود في العالم العربي، وبمختلف مستوياتها، حلقة مفرغة من التزوير، ورسخت أحادية حزبية وحاكماً أوحداً، وشكلت مدخلاً للفساد السياسي من خلال تحالف حزب الحاكم مع المؤسسة الأمنية، في إطار الدولة الأمنية البوليسية التي سيطرت على مفاصل الحياة السياسية كافة، وأنهت أية معارضة

[4] معتز قفيشة، «الفساد السياسي: مقاربات في المفهوم والمنهج»، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية 5، عدد 25 (أيلول/سبتمبر 2019): 46؛

أحمد أبو دية وآخرون، الفساد السياسي في العالم العربي: حالة دراسية (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، حزيران/يونيو 2014)، 4.

[5] أبو دية وآخرون، الفساد السياسي في العالم العربي، 4-5.

[6] عبد الباقي شمسان، الفساد السياسي واقتناص الدولة في اليمن: 1990-2014 (المجموعة اليمنية للشفافية والنزاهة، 2014)، 9.

نقدية، وجعلت الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وحتى المؤسسات السياسية الرسمية هيئات صورية.^[7]

فعلى سبيل المثال، وكما يرى عبد الباقي شمسان، نشأ تحالف سياسي قبلي في اليمن في الفترة ما بين العامين 1990-2011، أنتج سيطرة على مكونات النظام السياسي كافة، وأدى إلى اقتناص الدولة، وذلك باستخدام وسائل الفساد السياسي وأدواته، إذ تم استبعاد القاعدة الشعبية الواسعة وتهميشها وتقليص مشاركتها، وتوجيه سياسات الدولة لخدمة مصالح النخبة الحاكمة أو المهيمنة على أجهزة الدولة، ونهب ثرواتها ومواردها. فقد قام النظام بإثخام مجموعة من الإجراءات والتعديلات الدستورية التي منحت رأس السلطة التنفيذية مجموعة كبيرة من الصلاحيات، التي شملت المجالات كافة، بما فيها التحكم بالسلطة التشريعية والسلطة القضائية والعملية الانتخابية ومؤسسات المجتمع المدني، ما أدى إلى تمركز السلطة والنفوذ بيد السلطة التنفيذية على حساب السلطات الأخرى، وشكل ثقباً أسوداً نتج عنه الاستبداد والفساد السياسي الممنهج الذي اقتنص الدولة.^[8]

وفي تونس، وقبل اندلاع الثورة أواخر العام 2010، التي أنهت حكم زين الدين بن علي، اقترن الفساد السياسي، أيضاً، بالاستبداد الناتج عن تحالف حزب الحاكم مع المؤسسة الأمنية، وأنتج ما سمي في الحالة التونسية بـ «شبكة العائلة»، وهو ما يمثل البعد الاقتصادي في اقتناص الدولة، من خلال السيطرة على المشاريع الاقتصادية والموارد العامة، وتهريب الأموال العامة المنهوبة إلى الخارج.^[9]

أما في الحالة الفلسطينية، فقد قام النظام السياسي الفلسطيني في العام 1994 بعد التوقيع على اتفاق أوسلو مع إسرائيل، على أسس

^[7] عياد أبلال، «النسق السياسي العربي بين الفساد والإصلاح: الأسس والمرجعيات - مقارنة سوسيو أنثروبولوجية»، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث (23 تشرين الثاني/نوفمبر 2018)،

<https://bit.ly/3dy0vx1>

^[8] شمسان، الفساد السياسي واقتناص الدولة، 9.

^[9] المختار اليحيوي، «الفساد السياسي: وضع الحالة في تونس»، نواة 5) حزيران/يونيو 2009،

<https://bit.ly/3cMxBtS>

من الزبائنية عبر التحالف مع المؤسسة الأمنية لاحتكار العنف، وجعل حركة فتح كقاعدة تنظيمية لتوزيع الموارد، وعلى أسس الانتماء العشائري وبعض النخب المحلية، مع محاولة السيطرة على المجتمع المدني.^[10] وكذلك أشار أيمن يوسف إلى التحالف ذاته الذي قام ما بين شرائح النخبة السياسية والأجهزة الأمنية والبنى الاجتماعية التقليدية، وارتكز على شبكة من علاقات الولاء والارتباطات الشخصية والمصالحية.^[11]

هناك من يرى أنه جرى مأسسة الفساد السياسي في إطار النظام السياسي الفلسطيني قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، عبر التحالف القائم بين المسيطرين والمنتفعين (سياسة التنفيع والزبائنية)، وهو ما جعل المحاربة الفنية للفساد في فلسطين غير كافية بسبب تجاهل الأسباب البنيوية المتجذرة للفساد، فلم يعد الفساد مجرد تجاوزات إدارية ومالية لتحقيق غايات شخصية، بل هو فساد مزمن ومتأصل، تمثل بسياسة التنفيع المتجذرة التي أصبحت قيمة اجتماعية وسياسية وحزبية وأداة أساسية للنخبة في السيطرة على الموارد العامة وشراء الولاءات السياسية والهيمنة السياسية والاقتصادية.^[12] من جهة أخرى، يبرز الارتباط بين النخب السياسية الفلسطينية ورجال الأعمال من ذوي النفوذ من خلال إقامة الاحتكارات في العديد من القطاعات (قطاع الاتصالات، قطاع الكهرباء ... إلخ)، ما قلّص فرص التنافس ومنح بعض رجال الأعمال القدرة والنفوذ للتأثير على السياسات العامة وتوجيهها لخدمة مصالحهم، إضافة إلى قيام شراكات تجارية بين سياسيين ورجال أعمال من الجانب الفلسطيني مع سياسيين

^[10] جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية (بيروت: رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1998)، 77.

^[11] أيمن طلال يوسف، «إصلاح النظام السياسي الفلسطيني بين الضغط الخارجي والمطالب الداخلية»، المؤتمر العلمي الثاني: تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي (غزة: كلية التجارة - الجامعة الإسلامية، 13-15 شباط/فبراير 2006)، 918-895.

^[12] طارق دعنا، «الفساد في فلسطين: نظام متجدد»، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات (10 نيسان/أبريل 2016)، <https://bit.ly/386HKPr>

وعسكريين متقاعدين من الجانب الإسرائيلي، وفي مقابل الحصول على امتيازات تتعلق بحرية التنقل والحركة للشريك الفلسطيني، حصل الشركاء المقابلون في الجانب الإسرائيلي على فوائد اقتصادية.^[13]

وتبرز في العديد من الأقطار العربية تحالفات أخرى قائمة على متلازمة الطائفية والانقسامات الإثنية والفساد السياسي، كما هو الحال في لبنان والبحرين والعراق والسودان، فالفساد السياسي في لبنان يقوم على أسس طائفية؛ إذ يتقاسم زعماء الطوائف المناصب السياسية والوظائف العليا، وكذلك موارد الدولة وثرواتها، وهو ما مكن السياسيين من استغلال مناصبهم للإثراء السريع وغير المشروع، وحال دون إخضاعهم للمساءلة، ووفر لهم الحماية في مواجهة أي حراك شعبي.^[14] وتتجلى هذه الحالة، أيضاً، في العراق، حيث نشأ تحالف الطوائف في ظل النظام السياسي الذي قام بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في العام 2003، إذ جرى اقتسام المناصب السياسية والوظائف الحكومية على أسس طائفية وعشائرية، وإخضاع المؤسسات العامة للتوجهات الطائفية وتغييب العمل المؤسسي.^[15] وغالباً ما عمل تحالف قادة الأحزاب السياسية الحاكمة المرتبط بالطوائف والعشائر لمصالحهم الخاصة على حساب المصلحة العامة، بل وجرى اعتماد آلية المساومة للتغطية على الفساد والاشتراك في تقاسم ريعه.^[16]

وضمن بناء شبكات الفساد السياسي في إطار النظام السياسي العراقي، برزت آلية المساومة نتيجة تورط عدد كبير من قادة القوى السياسية، من مختلف التوجهات، بالفساد وتقاسم ريعه والتوافق على

^[13] طارق دعنا، «الرأسمالية الفلسطينية المتمادية»، الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية (14 كانون الثاني/يناير 2014)،

<https://bit.ly/2QWn5HY>

^[14] بسام أبو شريف، «بين الفساد السياسي والفساد المالي علاقة جدلية تدمر الوطن»، مركز الناطور للدراسات والأبحاث (20 كانون الأول/ديسمبر 2019)، <https://bit.ly/3sThXCO>

^[15] موسى فرج، «نحو دراسة علمية للفساد السياسي في العراق (ح: 1): المحاضرة هي القاطرة التي تجر قطار الفساد الطويل في العراق»، الحوار المتمدن (26 كانون الأول/ديسمبر 2015)،

<https://bit.ly/3fKHkt0>

^[16] أيمن أحمد محمد، الفساد والمساءلة في العراق، ورقة سياسات (بغداد: مؤسسة فريدريش إيبيرت - مكتب الأردن والعراق، أيلول/سبتمبر 2013)، 10-11.

بقاء الوضع القائم، ما أدى إلى تعميق الفساد، وسهّل ممارسته ونقله إلى المستويات السياسية والإدارية الأدنى، كما استخدمت سياسة العصا والجزرة لدفع بعض السياسيين العراقيين المعارضين وممثلي المجتمع المدني إلى الانخراط في السلطة الفاسدة والشاركة معها، واستخدام سياسة الانتقام من الساسة الراضين للاستجابة لذلك.^[17]

وفي السودان، قام تحالف ما بين حزب الحاكم وعدد ممن يمثلون المجموعات الإثنية التي يتشكل منها السودان، في إطار ما أطلق عليه النظام الفيدرالي، وقد شجع ذلك على بروز الفساد والمحسوبية في السعي إلى تقسيم الموارد المحدودة، وإنتاج درجة عالية من اللامساواة نظراً لغلبة الانتماءات الضيقة على حساب الانتماء الوطني، على عكس ما كان يُرجى من اعتماد هذا الشكل من النظام. فقد أعطى الوضع القائم فرصة أوسع لهؤلاء اللاعبين، سواء على المستوى المركزي أو المستوى المحلي، للتنافس من أجل الحصول على قسم من الموارد وتحويلها لمصالحهم الخاصة، كما أضعف الرقابة التشريعية المركزية على الولايات، وعليه فقد استمر تراجع ترتيب السودان في مؤشر مدركات الفساد.^[18]

وفي البحرين، ظهر الفساد السياسي في ظل انقسام طائفي بين سنة وشيعة، وفصل إثني بين عربي وفارسي، إضافة إلى الفصل الداخلي في كل طائفة حسب الأصل، وقد شكل ذلك المحددات للتحالف الطائفي والزبائنية والولاء والقرب من النظام، وتحول المواطنون إلى رعايا يستفيدون من المنافع والثروات بحسب معايير القرب والحظوة والولاء للنخبة السياسية الحاكمة. فانتشار الفساد السياسي، كما يرى عباس المرشد، في الأجهزة الرسمية في البحرين، ورسوخه طوال عقود متتالية، وعدم القدرة على مواجهته، يرجع إلى البنية الزبائنية للنظام السياسي القائم، التي تعود في جذورها إلى أكثر من قرن من الزمان،

[17] Haithem Kareem Sawaan, "The Corruption of Political Elites in Iraq: An Economic Analysis," *Contemporary Arab Affairs* 5, no. 1 (January-March 2012): 107-127.

[18] أسماء حسين محمد آدم، «دراسة تحليلية عن الفدرالية والفساد في أفريقيا: السودان ونيجيريا نموذجا»، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، عدد 38 (ربيع 2013): 147-145.

والتي جعلت من المواطنة في البحرين غير متساوية، ما بين مواطنة «سوبر» ودرجة أولى تخص النخبة الحاكمة والفئات الزبائنية المرتبطة بها، وبين مواطن درجة ثانية ممثلاً بشرائح المجتمع الأخرى غير المنضوية في الشبكات الزبائنية القائمة على أسس طائفية وإثنية.^[19]

وعليه، فإن الفساد السياسي في العالم العربي، يرتبط بطبيعة النظم السياسية القائمة، على الرغم من اختلاف الظروف والبيئة المشكلة لها، فالنتيجة في معظمها هي بروز الفساد السياسي وارتباطه بالاستبداد وسيطرة فرد أو فئة قليلة على عملية صنع القرار وتسخيرها لخدمة مصالح هذه الفئة، سواء أكان تشكيل هذه الفئة قائماً عن تحالف مصالح أو زبائني أو قبلي أو طائفي.

ثانياً: واقع الفساد السياسي في العالم العربي ومظاهره وتداعياته

واقع العالم العربي في مؤشرات قياس النزاهة ومكافحة الفساد

تشير العديد من المؤشرات العالمية، في مجالات مختلفة، وفي مقدمتها مؤشرات قياس النزاهة ومكافحة الفساد، إلى أن الأقطار العربية، بالمجمل، تقع في أدنى سلم درجاتها، ويظهر تتبع مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية أن العالم العربي يحتل مركزاً متأخراً على المقياس خلال العامين 2018 و2019، بمتوسط درجات يبلغ 39 درجة، وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ 43 درجة، ووفقاً للمؤشر الذي شمل 22 دولة عربية، فإن 86% منها حصلت على درجة أقل من 50%.^[20]

كما يظهر مقياس التنافسية العالمية للعام 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويختص بقدرة البلدان على توفير مستويات عالية

^[19] عباس المرشد، «تاريخ الفساد السياسي في البحرين: الدولة الغنائمية وشبكات الزبائنية»، مركز البحرين للدراسات في لندن (3 حزيران/يونيو 2016)، <http://bcsf.org.uk/ar/2016/06/03>

^[20] أمان، «مؤشر مدركات الفساد 2018».

من الرفاهية لشعوبها، أن دولتين عربيتين فقط، هما الإمارات العربية المتحدة وقطر (دولتين خليجيتين نفطيتين)، تندرجان ضمن الدول الثلاثين الأولى الأكثر تنافسية، بينما تحتل الدول الأخرى مراكز متأخرة في القائمة التي تشمل 141 دولة،^[21] ومن المعلوم أنه كلما تمتع الشعب بمستويات عالية من الرفاه، كان ذلك مؤشراً على تراجع مظاهر الفساد، ووجود فعالية لإدارة الموارد العامة في تحقيق التنمية.

وتشير البيانات البحثية للباروميتر العربي إلى أن الشكاوى حول الفساد في المنطقة العربية تزايدت خلال العقد الأخير، فقد ارتفعت نسبة من يعتقدون بوجود فساد في مؤسسات الدولة من 78% العام 2010 إلى 84% العام 2019، كما يعتقد نحو 40% فقط ممن استطلعت آراؤهم أن الحكومات العربية تقوم بجهود لمكافحة الفساد. كذلك فقد اعتبرت أغلبية المستطلعين أن مشكلة الفساد من أهم المشكلات التي تواجه العالم العربي في العام 2019، وأن ما يسبق مشكلة الفساد هي مشكلة الظروف الاقتصادية فقط. وهو ما يبرر تدني نسبة ثقة المواطنين العرب بحكوماتهم، إذ بلغت نسبة الثقة بالحكومات 41% من المستطلعة آراؤهم، ونحو 26% نسبة الثقة بالزعماء السياسيين.^[22]

تعدد في البيئات وتشابه المظاهر

على الرغم من تعدد البيئات التي أنتجت تحالفات الفساد السياسي في النظم السياسية العربية، فإن المظاهر والأنماط الناتجة عن هذه الظاهرة تكاد تكون متشابهة في معظم هذه النظم، فهي، في مجملها، تتعلق بنهب المال العام والاستحواذ عليه، عبر السيطرة على العقارات والأراضي التابعة للدولة واحتكار عقود الامتياز وعقود الصفقات التجارية وصفقات السلاح، والسيطرة على الموارد النفطية وغيرها من الثروات.

^[21] عالم عربي، «العالم العربي في موازين التنافسية العالمية (3): تقرير التنافسية العالمية 2019»، عالم عربي (25 تشرين الأول/أكتوبر 2019)، <https://bit.ly/3uivovK>

^[22] سلمى الشامى، «تزايد التصورات بشأن الفساد في البلدان العربية»، الباروميتر العربي (17 كانون الأول/ديسمبر 2019)، <https://bit.ly/3sUbIhW>

ففي العراق، تتمثل أبرز صور الفساد السياسي في انخراط النخب في أعمال اقتصادية خفية، وبالاختلاسات الكبيرة وتهريب النفط، وتكديس الثروات عبر الرشاوى التي تأخذ طابع التبرعات والهدايا مقابل تقديم الخدمات الحكومية. وكذلك من خلال تجاهل النخب السياسية لنهب مليارات الدولارات في مشاريع وهمية مقابل حصول البعض على رشاوى من شركات غير مؤهلة لتنفيذ المشاريع، أو في تنفيذ مشاريع غير مطابقة للمواصفات، أو مشاريع ليست ذات أولوية، وفي عقود صفقات السلاح.^[23]

وفي البحرين ومعظم دول الخليج الأخرى، منحت سلطة واسعة لأبناء العائلات الحاكمة في التملك وعقد الصفقات وإنشاء الشركات الخاصة وامتلاك أراضي الدولة وغيرها من الثروات الوطنية، من خلال تخصيص هذه الثروات ووهبها، وتخصيص الصفقات التجارية والمناقصات والوكالات وعقود الإنشاءات لبعض الأشخاص ورجال الأعمال المرتبطين بالعائلات الحاكمة.^[24] وكذلك تعيين أبناء العائلات الحاكمة في رئاسة إدارات الدولة، على الرغم من غياب الكفاءة، الأمر الذي مس بقدرة هذه المؤسسات وبكفاءتها في العمل.^[25]

وفي الحالة الفلسطينية، تتمثل أبرز صور الفساد في استخدام الموارد العامة في شراء الولاءات السياسية ومحابة العناصر السياسية الموالية، والتغاضي عن المخالفات المالية لهؤلاء، وباختلاس المال العام وإهداره، وفي سوء عمليات تخصيص أراضي الدولة لأفراد وقوى سياسية وشركات خاصة، والمبالغة في تخصيص رواتب وامتيازات أصحاب المناصب العليا، وإنشاء المشاريع الاحتكارية والاستثمارات غير الخاضعة للرقابة.^[26] وتعمقت مظاهر الفساد السياسي بعد الانقسام الداخلي الفلسطيني في العام 2007، والفصل ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وشمل ذلك، الفصل التعسفي من الوظيفة العامة؛

[23] Sawaan, "The Corruption of Political Elites," 116-117.

[24] المرشد، «تاريخ الفساد السياسي في البحرين».

[25] عباس المرشد، الفساد السياسي في البحرين: مستلزمات الاضطهاد السياسي (د. ن. د. ت.).

<https://www.academia.edu/37187628>

[26] دعنا، «الفساد في فلسطين».

واحتكار التعيينات في الوظائف العليا على أسس الانتماء السياسي؛ والسيطرة على أراضي الدولة وتوزيعها على أشخاص من اللون السياسي ذاته تحت مبرر أجور ورواتب.^[27]

وتتمحور مظاهر الفساد السياسي في المغرب، في تدني شفافية الانتخابات والتمويل السياسي وتكوين الأحزاب، والممارسات الحزبية الانتخابية والرشوة الانتخابية، واستعمال الأموال والممتلكات العامة لخدمة الحملات الانتخابية، وتدخل السلطات في الانتخابات، واستغلال الحصانات البرلمانية للإفلات من العقاب.^[28]

وفي الجزائر، برزت مظاهر الفساد السياسي بسبب احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي والاعتماد على الريع البترولي، وتوزيع المنافع في ظل انعدام الشفافية والرقابة، ما أدّى إلى نهب موارد الدولة وثرواتها. ولم يقلل تبني الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي وتطبيق برامج التكيف الهيكلي لتحقيق الانتقال إلى اقتصاد السوق، من فرص الفساد، بل ضاعفها بعد أن منحت النخبة الفرصة لاحتكار الثروة والتحكم في النشاط الاقتصادي.^[29]

تداعيات الفساد السياسي في المنطقة العربية

ينطبق على الدولة القطرية العربية، في ظل استئثار الفساد السياسي فيها، ما أشار إليه ابن خلدون في مقدمته من أن الظلم والفساد مخرب للعمران، وأن اغتصاب أموال الناس، والأموال على العموم، ظلم يعود على الدولة بخراب العمران، وعليه فإن الفساد يعد مؤشراً

^[27] الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، واقع النزاهة ومكافحة الفساد: فلسطين 2018، التقرير السنوي الحادي عشر (رام الله وغزة: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 1 حزيران/يونيو 2019)، 29-30: 10، <https://bit.ly/3cMyfri>

^[28] الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة (ICPC)، مكافحة الفساد السياسي والانتخابي بالمغرب: تشخيص وتقييم ومقترحات (الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة (ICPC) - المملكة المغربية، 22 أيلول/سبتمبر 2011)، 5-15، <https://bit.ly/3ukOceq>

^[29] محمد حليم لمام، «ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: دراسة وصفية تحليلية»، رسالة ماجستير (الجزائر: جامعة الجزائر، 2003).

على طور انحطاط الدولة وحتمية انقراضها.^[30] فمتلازمة الفساد مع الاستبداد والزيائية والقبلية الطائفية وغيرها التي تسيطر على معظم الأقطار العربية، يجعل منها دولاً فاشلة بكل المقاييس والمؤشرات، فقد أدت مؤسسة الفساد السياسي وتحوله إلى ظاهرة اجتماعية في هذه الأقطار إلى فشلها في تحقيق أيٍّ من الشعارات التي رفعتها منذ الاستقلال عن المستعمر الأجنبي، كما فشلت في مواجهة معظم الأزمات التي واجهتها، فلم تنجح في تحقيق التنمية وما يرتبط بها من معالجة لأزمات الفقر والبطالة والامية. وقوض الفساد السياسي معظم مشاريع الإصلاح السياسي والاقتصادي والتحول الديمقراطي التي طرحتها، وهمش دور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وعزز التوجه نحو التفرد بالسلطة، ومس بالحقوق والحريات العامة، ومنع المشاركة السياسية، وأشعل فتيل الصراعات الداخلية، وخلق حالة دائمة من عدم الاستقرار السياسي، والنتيجة فشل مؤسسات النظام السياسي وانعدام ثقة المواطن بها.^[31]

لقد ساهم انتشار الفساد وتجذره في معظم الأقطار العربية، إلى جانب عوامل أخرى، في تقويض سلطة الدولة ومؤسساتها، وفتح المجال واسعاً للتمرد عليها، وزاد من مخاطر الصراعات الداخلية العنيفة فيها. فوفقاً لمؤشر مدركات الفساد للعام 2019 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، فإن الصومال والسودان وسوريا واليمن وليبيا تقع ضمن الدول العشر الأكثر فساداً في العالم، وأغليتها من الدول التي تصنف بالفاشلة من حيث تقويض أسس الدولة والصراعات المسلحة وعدم الاستقرار.^[32]

ومن الأمثلة على فشل الدولة القطرية العربية كنتيجة للفساد والاستبداد، ما أصبح عليه الحال في العراق، حيث يقبع العراق في

[30] ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول، تحرير عبد الله محمد الدرويش، ط 1 (دمشق: دار يعرب، 2004)، 478.

[31] سمير التتير، الفقر والفساد في العالم العربي (بيروت: دار الساقي، 2009)، 25.

[32] الميادين نت، «الشفافية الدولية: 5 دول عربية بين الأكثر فساداً حول العالم في 2019»، شبكة الميادين الإعلامية (23 كانون الثاني/يناير 2020)، <https://www.almayadeen.net/news/politics/1375683>

ذيل مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، ويعد من أكثر البلدان فساداً بعد اتساع دائرته وتشابك حلقاته، مع الأخذ بالاعتبار دور الاحتلال الأمريكي للعراق في العام 2003 في تعزيز منظومة الفساد. كما يقبع العراق، أيضاً، في المراتب العشر الأولى بين الدول الأكثر فشلاً من بين 177 دولة على الرغم من كونه يحتل المرتبة التاسعة عالمياً في امتلاك الثروات الطبيعية،^[33] الأمر الذي يحول دون بناء مؤسسات الدولة ويعطل أية عملية تنمية، ويحول دون صياغة خطاب سياسي وطني موحد في مواجهة الخطاب الطائفي للنخب المسيطرة على زمام السلطة، وهو ما يؤدي إلى انتشار الفوضى والعنف والاقتتال الداخلي ويهدد وحدة العراق واستقراره.^[34]

وفي البحرين، مس الفساد السياسي كيان الدولة وجعلها قائمة على الولاء للقبيلة والطائفة، وحول ثروات الدولة إلى أملاك خاصة، وقسم المجتمع على أسس مذهبية وعرقية، وألغى فكرة المواطنة، وأوجد طبقة من الزبائنية المتحكمة، وهو ما أدخل البحرين في حالة دائمة من الصراع الداخلي وعدم الاستقرار السياسي.^[35]

وفي الجزائر، أدت أزمة مشروعية السلطة السياسية وما ارتبط بها من فساد سياسي إلى بروز حالة دائمة من عدم الاستقرار السياسي والصراعات الدموية على السلطة، وأضعفت التكامل والاندماج الوطني، وعززت الولاءات القبلية، وأدت إلى انحسار المشاركة السياسية وتهميش دور المجتمع المدني.^[36]

وفي لبنان، تترنح الدولة تحت ضغوط الفساد والزبائنية التي ترتبط، بشكل أساسي، بالطائفية والمذهبية، والتي تنعكس على فعالية الأداء الحكومي وعلى مصداقية الدولة في تأمين التماسك الاجتماعي والتنمية المنشودة،^[37] وعلى الرغم من خروج الشارع اللبناني ضد الوضع القائم،

[33] محمد، الفساد والمساءلة في العراق، 10-11.

[34] Sawaan, "The Corruption of Political Elites," 114.

[35] المرشد، الفساد السياسي في البحرين.

[36] لمام، «ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر».

[37] الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد، ومنظمة الشفافية الدولية، نظام

النزاهة الوطني اللبناني 2013-2014 (منظمة الشفافية الدولية، 2014)،
http://transparency-lebanon.org/Uploads/CorruptionFile/81/ar/81.pdf

فإن مصالح الطبقة المستفيدة من النظام الطائفي معنية باستمرار الوضع القائم وإعادة إنتاجه باستمرار، على الرغم من المخاطر الكبيرة التي باتت تهدد الدولة اللبنانية وتنبئ بالانهيار الاقتصادي الوشيك لها بعد نهب مواردها من قبل الفاسدين.^[38] وأبرزت الأحداث التي وقعت في لبنان في أعقاب الانفجار الكبير في ميناء بيروت، الذي نتج عنه مقتل وجرح آلاف الضحايا وتدمير واسع للميناء ومحيطه، الاحتقان واليأس الذي يعيشه اللبنانيون من إمكانية إصلاح النظام القائم، وكان ذلك واضحاً حين وقّع الآلاف منهم على عريضة تطالب بعودة الانتداب الفرنسي على لبنان بالتزامن مع زيارة الرئيس الفرنسي إلى لبنان.^[39]

إن بروز ظاهرة الفساد السياسي في النظم السياسية العربية يفتح المجال واسعاً لبروز الأشكال الأخرى من الفساد الإداري والمالي، وعلى مختلف المستويات، ويؤدي إلى تعثر عمليات وبرامج مكافحة الفساد على الرغم من الجهود الكثيرة التي تبذل، كما تشير إلى ذلك العديد من الدراسات التي تناولت ظاهرة الفساد السياسي في العالم العربي، بل إن بعض أدوات مكافحة الفساد قد تخضع لسيطرة النظام السياسي، وقد تستخدم في تصفية الحسابات مع الخصوم السياسيين،^[40] أو أن تقوم بعض هذه النظم باعتماد حملات عرضية ومحدودة لمكافحة الفساد، ذلك أن السعي الحقيقي إلى مكافحة الفساد يهدد النخب السياسية المتحكمة بمؤسسات النظام.^[41] لذا، فإن ضمان نزاهة الحكم من خلال مكافحة الفساد السياسي، يشكل خط الدفاع

^[38] عبد العليم محمد، «لبنان بين الفساد والطائفية»، صحيفة البيان (11 تشرين الثاني/نوفمبر 2019)،

www.albayan.ae/opinions/articles/2019-11-11-1.3697794

^[39] الجمهورية، «عريضة تطالب بعودة الانتداب الفرنسي للبنان ... وأكثر من 36 ألف شخص يوقعون»، الجمهورية (6 آب/أغسطس 2020)، <https://www.aljournhouria.com/ar/news/548349>

^[40] Jessica Noll, *Fighting Corruption or Protecting the Regime? Egypt's Administrative Control Authority*, POMED-ACA Report (Washington, D. C.: Project on Middle East Democracy (POMED), February 2019), 2, https://pomed.org/wp-content/uploads/2019/02/POMED_ACAREport_FINAL.pdf

^[41] Martin Beck, *Corruption in the Middle East*, Analysis (Odense - Denmark: Center for Modern Middle East and Muslim Studies - University of Southern Denmark, March 2003), https://www.sdu.dk/-/media/files/om_sdu/centre/c_mellemoest/videncenter/nyheder/2013/mb0313.pdf

الأول لكافة جهود مكافحة الفساد، ويجعل دراسته وتحديد مظاهره ومعالجة تداعياته الأجدر بالاهتمام من مستويات الفساد الأخرى.^[42]

وعليه، فإن الوقائع حول ظاهرة الفساد السياسي في العالم العربي، تشير إلى تشابه مظاهره وصوره على الرغم من اختلاف الظروف وتعدد البيئات، إذ تتعلق في مجملها بالسيطرة على الثروات والموارد العامة ونهبها، سواء تمثلت بـموارد طبيعية كأراضي الدولة، أو موارد النفط والغاز وغيرها، أو السيطرة على الصفقات والمناقصات الحكومية، أو الاحتكارات والاستثمارات التجارية. وهو ما شكل عاملاً رئيسياً في سقوط العديد من النظم السياسية العربية، منذ بدء أحداث «الربيع العربي» في العام 2011، وما زال حتى تاريخه، أحد أبرز عوامل فشل الدولة القطرية في العالم العربي وضعفها وعدم استقرارها، كما تشير إلى ذلك العديد من المؤشرات العالمية ذات العلاقة.

ثالثاً: سبل الخروج من الحلقة المفرغة: نحو عقد اجتماعي جديد

محددات العقد الاجتماعي القديم

تضمنت معظم الدساتير العربية التي صيغت في أعقاب إعلان الاستقلال، والتعديلات التي أدخلت عليها في مراحل لاحقة، العديد من الفجوات التي تتيح لفئة قليلة السيطرة على النظام السياسي بكل مكوناته وتسخيرها لخدمة مصالحها. إذ تهيمن السلطة التنفيذية (رئيس، ملك، رئيس وزراء) على السلطتين التشريعية والقضائية وعلى عملية صنع واتخاذ القرار فيهما، بما يملك رأس السلطة التنفيذية من صلاحيات واسعة تشمل أحياناً سلطة التعيين والعزل والتعطيل لقراراتهما وأحكامهما، وعدم خضوعه والمؤسسات التنفيذية التي تتبع له للرقابة والمساءلة من قبل البرلمان وأجهزة الرقابة العامة، والتحكم بالانتخابات، عبر تزوير نتائجها تارة، أو من خلال وضع نظم انتخابية تمكن هذه الطبقة من السيطرة على نتائج الانتخابات.

^[42] عمراني أمينة، «الفساد السياسي والحكم الراشد في الجزائر»، رسالة ماجستير (سعيدة - الجزائر: جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر، 2015)، 34.

وتشمل الثغرات الدستورية، أيضاً، النصوص المتعلقة بإدارة المال العام، من خلال الانتقاص من دور البرلمانات، في معظم الحالات، فيما يتعلق بإقرار الموازنات، وامتلاك صلاحية منح الامتيازات لاستغلال الموارد وإدارة المرافق العامة وتخصيص أراضي الدولة دون قيود أو إجراءات واضحة وشفافة، الأمر الذي أتاح فرصاً كبيرة لنهب المال العام وهدره من قبل المسؤولين. وتُخضع معظم الدساتير العربية أجهزة المحاسبة والرقابة العامة لرئيس السلطة التنفيذية؛ ما يؤثر على استقلالية عملها وقراراتها، ويشكل مخالفة للمبادئ الرقابية السليمة؛ ولا سيما أن تقاريرها «سرية» بمعظمها وغير منشورة أو متاحة لاطلاع الجمهور عليها. كما أستخدمت المؤسسة العسكرية والأمنية كأداة للفئة المسيطرة لقمع معارضيها، وبخاصة أن هذه المؤسسة وقادتها لا يخضعون لرقابة البرلمانات في معظم البلدان العربية، يضاف إلى ذلك السيطرة على الإعلام وتجنيد لخدمة الفئة المسيطرة، إذ لا تزال الأطر القانونية القائمة تكبل حقوق العمل الإعلامي وحرياته.^[43]

توافق على اجتثاث الفساد بين القوى الساعية إلى التغيير

يشير الواقع في معظم الأقطار العربية إلى وجود توافق بين العديد من القوى السياسية والمجتمعية الساعية إلى تغيير الوضع القائم على ضرورة وضع حد للفساد المستشري في هذه الأقطار، وهو ما أكدته العديد من الدراسات حول الانتفاضات الشعبية، أو ما أطلق عليه «ثورات الربيع العربي» التي شهدتها العالم العربي في نهاية العام 2010 وبداية العام 2011، والتي أشارت إلى أن الشكوى المتعلقة بالفساد كانت من أبرز مبررات هذه الانتفاضات إن لم تكن المبرر الأول لها.^[44] وعلى الرغم مما بدا أنه تراجع للشعوب العربية

^[43] أبو دية وآخرون، الفساد السياسي في العالم العربي، 26-27؛ 29؛ 32؛ 40.

^[44] داود خير الله، «الفساد ومعوقات التطور في العالم العربي»، في: الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي: بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد يومي 9 و 10 أيار/مايو 2014، تأليف داود خير الله وآخرون (الدوحة وبيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، 49-63؛ انظر أيضاً: ثائر مطلق عياصرة، «العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي: 2009-2011م»، دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية 43، ملحق 4 (2016): 1883-1900، https://journals.ju.edu.jo/DirasatHum/article/viewFile/8111/6916?target=_blank

عن مطالبتها بالتغيير ومحاربة الفساد وبناء أنظمة قائمة على أسس المساءلة، وقبولها ببقاء أنظمة الاستبداد والفساد مقابل الأمن والغذاء بسبب النهايات التي آلت إليها «معظم ثورات الربيع العربي» من انهيارات لدول وصراعات وحروب أهلية وغياب للاستقرار السياسي والأمن، فإن العام 2019 شهد انطلاق الموجة الثانية من الانتفاضات الشعبية في كل من العراق ولبنان والسودان والجزائر، التي رفعت شعار التغيير السياسي، وطالبت بحكومات جديدة مساءلة قادرة على التصدي للأزمات في هذه الأقطار، وفي مقدمتها اجتثاث الفساد.^[45]

إن شعار إسقاط النظم الفاسدة كأحد أبرز مطالب الحراك الشعبي الذي شهده العالم العربي في العام 2011 وما تلاه، وفي العام 2019 وما تلاه، يظهر إمكانية التوافق العريض بين القوى المختلفة داخل المجتمعات العربية على ضرورة مكافحة الفساد المستشري، نظراً لآثاره المباشرة وارتباطه بالإشكاليات والقضايا المجتمعية الأخرى، وبخاصة قضايا المس بحقوق الإنسان، وفشل عمليات التنمية، ومعالجة الأزمات الاقتصادية، وحتى مطالب القوى السياسية المعارضة بإيجاد مكان لها في عملية صنع القرار، وكذلك مطالب المجموعات والأقليات المختلفة بنصيبها من الموارد ووقف التمييز الممارس ضدها.

ومع ذلك، فالتوافق بين قوى مختلفة في ظل وجود مؤثرات ومطالب وأهداف ومصالح اجتماعية وسياسية واقتصادية متعددة، قد لا يكون بالأمر السهل إذا ما أضيفت إليها عوامل أخرى كالصراعات الداخلية والضغط الخارجية،^[46] فعلى الرغم من نجاح الانتفاضات الشعبية بتغيير العديد من الأنظمة التي كانت قائمة في العام 2011، فإن القليل منها نجح في الوصول إلى توافق حول عقد اجتماعي جديد، الأمر الذي سهل عودة النظم الاستبدادية أو أدخل الدولة في صراعات داخلية

^[45] عمرو حمزاوي، «2020 ... خطوط الصراع في عقد العرب الجديد»، بيروت أوبزرفر (Beirut Observer) (30 كانون الأول/ديسمبر 2019)، <https://www.beirutobserver.com/2019/12/10668>

^[46] سوجريفيث، «مقدمة: العلاقات بين الأحزاب والمراحل الانتقالية السياسية ... المفاوضات والحوار الوسيط»، في: المفاوضات بين الأحزاب: إشكاليات عربية وتجارب دولية، تأليف مجموعة مؤلفين (منتدى البائل العربي للدراسات؛ ومؤسسة الشركاء الدوليين للحوكمة، 2015)، 7.

فشلت في تجاوزها حتى تاريخه، وعليه فإن الأمر يتطلب فتح حوار مستمر ومطول بين مختلف المكونات السياسية والمجتمعية الساعية إلى التغيير، وذلك خلال المراحل الانتقالية وقبل اتخاذ أية قرارات أساسية تتعلق بتنظيم عمليات انتخابية، أو إقامة أبنية ومؤسسات النظام السياسي المنشود.^[47]

العدالة الانتقالية خطوة سابقة على العقد الاجتماعي

تشير الوقائع التي شهدتها العالم العربي في العقد الأخير «ثورات الربيع العربي» إلى أن معالجة الإرث السابق للنظم السياسية التي كانت قائمة من قضايا وجرائم فساد، سواء ما يتعلق منها بانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم التي ارتكبت بحق المعارضين السياسيين، أو جرائم نهب الثروات والموارد العامة وتهريبها إلى خارج البلاد، لا بد أن توجه لبناء عقد اجتماعي جديد. إن تبني مبدأ العدالة الانتقالية لمعالجة المظالم السابقة، يُعد أمراً مهماً في المراحل الانتقالية، لما لذلك من أهمية في تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة والسلام، وتعويض للضحايا، وإصلاح للمؤسسات العامة، واسترداد للموجودات المنهوبة.

إن حجم الجرائم والقضايا الناتجة عن الفساد السياسي على مدى عقود طويلة، لا يمكن معالجته بشكل كامل بتشريعات وإجراءات قانونية ومؤسسات تقليدية، وبخاصة مع حالة النقص الموجودة في التشريعات التي لم تكن تجرم العديد من مظاهر الفساد، وكذلك حالة عدم الثقة بمؤسسات إنفاذ القانون والقضاء التي كانت جزءاً من الفساد السياسي القائم، وبالتالي، فإن استخدام أدوات وإجراءات وتشريعات ومؤسسات غير تقليدية ومؤقتة وفعالة لتحقيق العدالة قبل بناء نظام سياسي على أسس عقد اجتماعي جديد، يعتبر الطريق الأمثل خلال المراحل الانتقالية.^[48]

^[47] جورج فهمي، «الموجة الثانية من الانتفاضات العربية: خمسة دروس مستفادة»، منتدى البدائل العربي للدراسات (د. ت.)،

<https://bit.ly/3sSUSjz>

^[48] رضوان زيادة، «العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العالم العربي»، الرابطة السورية للمواطنة (د. ت.)،

<https://bit.ly/3sLBILP>

وكمدخل لتحقيق العدالة الانتقالية، تم استحداث قوانين مؤقتة كما هو الحال في تونس والعراق واليمن، ووزارات مؤقتة كما هو الحال في تونس ومصر والمغرب، ومع ذلك فإن هذا التوجه لم يجد له تطبيقاً حقيقياً على الأرض في معظم الحالات السابقة.^[49]

والى جانب تطبيق مبدأ العدالة الانتقالية، يمكن اعتماد قوانين العزل السياسي، كإجراء مؤقت لإقصاء كبار الأعضاء في حزب الحاكم وتحالفاته، وقطع الطريق أمام عودتهم للسيطرة على السلطة بسبب القوة التي لا يزالون يتمتعون بها، وقد صدرت في هذا الإطار قوانين وقرارات تتعلق بالعزل السياسي في تونس ومصر وليبيا،^[50] ومع ذلك فإن هذا التوجه قد يلقي الكثير من الانتقادات إذا أسيء استخدامه في إقصاء كامل بحق آلاف الأشخاص لانتمائهم السياسي، كما جرى في العراق في ظل قانون اجتثاث البعث.

نحو عقد اجتماعي جديد

إذا كان الفساد السياسي يعني توفر بيئة ملائمة في الأنظمة السياسية العربية لقيام تحالفات تتمكن من السيطرة على عملية صنع القرار في النظام السياسي بكل مكوناتها، وتسخير كل الموارد العامة وثروات البلاد لخدمة مصالح قلة تتمثل في أعضاء هذه التحالفات على حساب المصلحة العامة، في حلقة مفرغة ومستمرة، فإن كسر هذا التحالف القائم يتطلب حشد كل الجهود الوطنية، وعلى رأسها جهود العاملين في مكافحة الفساد والمدافعين عن حقوق الإنسان والقوى السياسية الساعية إلى تغيير الوضع القائم، وكل المجموعات الشبابية والحركات المطالبة للدفع باتجاه وضع عقد اجتماعي جديد (دساتير متوافق عليها)، وتضمينها كل الأسس والمطالبات التي تغلق كل الفجوات التي يتم النفاذ منها للسيطرة على مفاصل النظام السياسي

^[49] الحبيب بلكوش، «العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في السياق العربي»، سياسات عربية 4، عدد 18 (كانون الثاني/يناير 2016): 77-78.

^[50] سحر حويجة، «العزل السياسي، أشكاله، ومدى أهميته في مرحلة الانتقال السياسي»، المنتدى القانوني السوري - مبادرة الإصلاح العربي (9 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

كافة، وبما يكفل عدم تكرار وإعادة إنتاج التحالفات القائمة ذاتها، أو أية تحالفات جديدة على شاكلتها.

إن اعتماد مبدأ الفصل الواضح بين السلطات، وإزالة كل النصوص التي تمنح السلطة التنفيذية مجالاً للسيطرة على بقية السلطات الأخرى، وإقامة كل السلطات على مبدأ الرقابة المتبادلة والتوازن، بحيث لا يبقى صاحب سلطة خارج نطاق المساءلة، كل ذلك يشكل ضماناً لعدم الاستبداد الناتج عن دمج السلطات بيد واحد أو في سلطة واحدة، وهو الضمانة أيضاً لقيام نظام سياسي خاضع للمساءلة والرقابة. وبذلك يتم إغلاق أبرز المداخل والمحفزات لقيام نظام الاستبداد والفساد التي عانت منها الكثير من الدساتير العربية، والتي تضمنت نصوصاً ضبابية ومتداخلة فيما يتعلق بتوزيع المهام والصلاحيات ما بين سلطات النظام السياسي، التي استغلت في معظم الأحيان من السلطة التنفيذية للسيطرة على بقية السلطات، إضافة إلى تحكمها منفردة بالعملية الانتخابية، وفي تعيين أصحاب المناصب العليا في مؤسسات الدولة، وهو ما شكل اللبنة الأساسية الأولى لبناء تحالف الفساد السياسي في النظم السياسية العربية.^[51]

كما ينبغي أن تتضمن الدساتير الجديدة نصوصاً صريحة تتعلق بحق المواطن في الحصول على المعلومات المتعلقة بالشأن العام والاطلاع عليها، وواجب المسؤولين عن الشأن العام في الإفصاح عن ذمهم المالية ونشرها للعامة، وبخاصة ذمم أصحاب المناصب العليا ممن يشتركون في عملية صنع القرار وإدارة المال العام، وواجب المسؤولين في الإفصاح عن حالات تضارب المصالح، وحظر قبول وتلقي الهدايا لكل من يشغل منصباً عاماً باعتباره مدخلاً للرشوة، وفتح المجال لخرق القوانين وهدر المال العام.

من جهة أخرى، لا بد من النص على صلاحيات البرلمان في الرقابة والمساءلة في كل ما يتعلق بإدارة المال العام، وتجاوز كل النصوص الهادفة إلى الانتقاص من دور البرلمان وحققها في مناقشة الموازنات العامة في مواعيد محددة وإقرارها أو الاعتراض عليها، وأن تتضمن هذه الموازنات الإيرادات والنفقات العامة كافة دون استثناء لأية بنود،

^[51] أبو دية وآخرون، الفساد السياسي في العالم العربي، 43-51.

كعوائد استثمارات الصناديق السيادية، أو عوائد الثروات الطبيعية، وكذلك أن تتضمن كل النفقات العامة مفصلة وليس مجرد رقم كما هو الحال في الموازنات المتعلقة بالرؤساء والمؤسسات الأمنية والعسكرية، ووقف الإنفاق خارج نطاق الموازنة، أو من صناديق الطوارئ، أو الصناديق السيادية، دون موافقة مسبقة من البرلمان ورقابته على الإنفاق.

وفيما يتعلق بالقضاء، لا بد وأن يتضمن الدستور الجديد النص صراحةً على استقلالية القضاء وعدم المس به، وتجنب النصوص الضبابية التي تتيح للسلطة التنفيذية التأثير على القضاة وأحكامهم من قبيل التحكم في تعيينات ورواتب القضاة ونقلهم وندبهم ومكافآتهم وترقياتهم، وكافة بنود الموازنة العامة للقضاء بوجه عام.

وكذلك الحال النص على استقلالية أجهزة المحاسبة والرقابة العامة، وفرض تبعيتها للسلطة التنفيذية، وهو أمر أساسي للقيام بمهامها في الرقابة على إدارة المال العام، ولضمان عدم استثناء أحد من الخضوع لسلطتها الرقابية، بمن فيهم رأس السلطة التنفيذية أو من يحيط به تحت مبرر التبعية للرئيس غير المسائل. وتشمل ضمانات الاستقلالية المتعلقة بهذه الأجهزة: إجراءات تعيين رؤسائها والعاملين فيها، شمولية الجهات الخاضعة لرقابتها وفعالية أدائها، شفافية ونزاهة إجراءاتها الرقابية وقدرتها على نشر تقاريرها بصورة دورية ودون قيود من جهات أخرى.^[52]

وأخيراً، لا بد من النص الدستوري على اعتماد نظم انتخابية تتيح التمثيل لكل الفئات والقوى الاجتماعية، وكذلك النص على كل الضمانات المتعلقة بنزاهة العمليات الانتخابية وشفافيتها، وعلى حرية الإعلام، وأن يكون الإعلام الرسمي إعلام دولة وليس إعلاماً حكومياً أو إعلام حزب الحاكم، أو أن يستخدم كأداة لمهاجمة المعارضة السياسية ومواقفها، وإزالة كل الإرث القانوني الذي يستخدم لقمع

^[52] سوجيت شودري وآخرون، مكافحة الفساد: أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مركز العمليات الانتقالية الدستورية؛ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014)، 62-74، https://constitutionnet.org/sites/default/files/combating_corruption_-_arabic.pdf

الإعلاميين، وعدم تحديد خطوط حمراء لهم في تناول القضايا العامة أو القضايا المتعلقة بفساد النظام السياسي تحت التهديد بالمحاكمات والسجن بذريعة القذح والذم.

إن ما يشهده العالم العربي من حراك شعبي «ثورات الربيع العربي» منذ العام 2011، والذي ما زال مستمراً، وإن كان بوتيرة متفاوتة، يتيح الفرصة لإعادة صياغة وتجديد العقد الاجتماعي، الذي قامت عليه النظم السياسية العربية منذ الاستقلال عن المستعمر، وفقاً لأسس جديدة قائمة على معايير الرقابة والمساءلة والشفافية والنزاهة، وسد كل الثغرات التي سمحت بقيام تحالفات تسيطر، بشكل مطلق، على النظام السياسي، دون أن يكون للشعوب، التي هي مصدر السلطات، أي دور أو تأثير على النظام السياسي أو عملية صنع القرار فيه، وذلك عبر إقامة حوار موسع يشمل كل القوى المدافعة عن الحقوق والحريات العامة والساعية إلى إقامة نظم ديمقراطية على أسس من النزاهة والمساءلة للتوافق على العقد الاجتماعي الجديد.

خلاصة

تعيد هذه الورقة الفساد السياسي في العالم العربي إلى بيئة النظام السياسي التي توفر فرصة تسمح بقيام تحالف ما بين جهات أو مجموعات من داخل النظام، والتي تنجح في السيطرة عليه، وعلى عملية صنع القرار فيه، وما ينتج عنها من سياسات وتشريعات وقرارات، إذ يجري تجنيد كل ذلك لخدمة مصالح هذا التحالف، وإن كان ذلك على حساب المصلحة العامة في معظم الأحيان. ويختلف شكل الفساد السياسي بين قطر وآخر، تبعاً للاختلاف في طبيعة البيئة السياسية السائدة أو بعض عناصرها، وفي نوعية التحالف الذي قد ينشأ عنها، وفي كل الأحوال، فإن العالم العربي يعاني من عدد من المتلازمات التي تشكل البيئة الخصبة لبروز الفساد السياسي، ومنها: متلازمة الاستبداد والفساد، متلازمة الزبائنية والفساد، متلازمة الطائفية والعشائرية والفساد.

وتتشابه مظاهر وصور الفساد السياسي في العالم العربي إلى حد كبير، وإن اختلفت فهي تختلف في الكم وليس في النوع، فهي

تنتهي بالسيطرة على موارد الدولة وثرواتها، وتهريب هذه الأموال إلى الخارج، فضلاً عن انتهاك حقوق الإنسان وحياته وكرامته، وقمع أية معارضة سياسية للتحالف القائم أو العمل على استيعاب بعض رموزها. أما تداعيات الفساد السياسي على الدولة العربية، فهي تداعيات وخيمة، فهي تصنف في معظم الأحيان بالدول الفاشلة، نظراً لفشلها في عمليات التنمية وبرامج الإصلاح والتحول الديمقراطي، واندلاع الصراعات الداخلية والحروب الأهلية في العديد منها، والتي تشكل تهديداً وجودياً لها.

إن الخروج من مأزق الفساد السياسي الذي بات يسيطر على عدد كبير من أقطار العالم العربي، يتطلب التوجه الجماعي لكل القوى الفاعلة والحركات الشعبية الراضة للوضع القائم نحو صياغة عقد اجتماعي جديد، يعمل على إغلاق كل الفجوات التي تسمح بتشكيل التحالفات المسيطرة على النظام وتسخيرها لصالحها، وتوفير كل الضمانات الدستورية التي تجعل من الشعب مصدراً للسلطات، وتجعل من الحكومات مفوضة بها لا مغتصبة لها، للوصول إلى نظام سياسي نزيه ومُساءل ومقاوم للفساد.

المصادر

- Beck, Martin. March 2003. *Corruption in the Middle East*. Analysis, Odense - Denmark: Center for Modern Middle East and Muslim Studies - University of Southern Denmark.
https://www.sdu.dk/-/media/files/om_sdu/centre/c_mellemoest/videncenter/nyheder/2013/mb0313.pdf.
- Noll, Jessica. February 2019. *Fighting Corruption or Protecting the Regime? Egypt's Administrative Control Authority*. POMED-ACA Report, Washington, D. C.: Project on Middle East Democracy (POMED).
https://pomед.org/wp-content/uploads/2019/02/POMED_ACAREport_FINAL.pdf.
- Sawaan, Haithem Kareem. 2012. "The Corruption of Political Elites in Iraq: An Economic Analysis." *Contemporary Arab Affairs* 5 (1): 107-127.

ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد. 2004. **مقدمة ابن خلدون**. الجزء الأول. ط 1. تحرير عبد الله محمد الدرويش. دمشق: دار يعرب.

أبودية، أحمد، هدى غصن، آية جراد، أحمد مفيد، عبد الباقي شمسان قيد، ويسري عزباوي. حزيران/يونيو 2014. **الفساد السياسي في العالم العربي: حالة دراسية**. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

أبو شريف، بسام. 2019. «بين الفساد السياسي والفساد المالي علاقة جدلية تدمر الوطن». **مركز الناطور للدراسات والأبحاث**. 20 كانون الأول/ديسمبر. <https://bit.ly/3sThXCO>.

آدم، أسماء حسين محمد. 2013. «دراسة تحليلية عن الفدرالية والفساد في أفريقيا: السودان ونيجيريا نموذجا». **المجلة العربية للعلوم السياسية** (38): 148-139. <https://www.researchgate.net/publication/272886262>.

أمينة، عمراني. 2015. «**الفساد السياسي والحكم الراشد في الجزائر**». رسالة ماجستير. سعيدة - الجزائر: جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر.

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 1 حزيران/يونيو 2019. **واقع النزاهة ومكافحة الفساد: فلسطين 2018**. التقرير السنوي الحادي عشر، رام الله وغزة: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). <https://bit.ly/3cMyfri>.

— . 2019. «مؤشر مدركات الفساد 2018: الدول العربية». **الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)**. 29 كانون الثاني/يناير. <https://www.aman-palestine.org/activities/6962.html>.

بلكوش، الحبيب. 2016. «العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في السياق العربي». **سياسات عربية** 4 (18): 77-83.

التنير، سمير. 2009. **الفقر والفساد في العالم العربي**. بيروت: دار الساقى.

جريفيث، سو. 2015. «مقدمة: العلاقات بين الأحزاب والمراحل الانتقالية السياسية ... المفاوضات والحلول الوسط». في: **المفاوضات بين الأحزاب: إشكاليات عربية وتجارب دولية**، بقلم مجموعة مؤلفين، 7-8. منتدى البدائل العربي للدراسات؛ ومؤسسة الشركاء الدوليين للحوكمة.

الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد، ومنظمة الشفافية الدولية. 2014. **نظام النزاهة الوطني اللبناني 2013-2014**. منظمة الشفافية الدولية. <http://transparency-lebanon.org/Uploads/CorruptionFile/81/ar/81.pdf>.

الجمهورية. 2020. «عريضة تطالب بعودة الانتداب الفرنسي للبنان ... وأكثر من 36 ألف شخص يوقعون». **الجمهورية**. 6 آب/أغسطس. <https://www.aljoughouria.com/ar/news/548349>.

حمزاوي، عمرو. 2019. «2020 ... خطوط الصراع في عقد العرب الجديد». بيروت أوبزرفر (Beirut Observer). 30 كانون الأول/ديسمبر.

<https://www.beirutobserver.com/2019/12/10668>.

حويجة، سحر. 2018. «العزل السياسي، أشكاله، ومدى أهميته في مرحلة الانتقال السياسي». المنتدى القانوني السوري - مبادرة الإصلاح العربي. 9 تشرين الأول/أكتوبر.

<http://www.syrianlegalforum.net/publications/view/77>.

خير الله، داود. 2015. «الفساد ومعوقات التطور في العالم العربي». في: الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي: بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد يومي 9 و 10 أيار/مايو 2014، بقلم داود خير الله وآخرون، 49-63. الدوحة وبيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

دعنا، طارق. 2014. «الرأسمالية الفلسطينية المتمادية». الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية. 14 كانون الثاني/يناير.

<https://bit.ly/2QWn5HY>.

— . 2016. «الفساد في فلسطين: نظام متجدد». المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات. 10 نيسان/أبريل.

<https://bit.ly/386HKPr>.

زيادة، رضوان. د. ت. «العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العالم العربي». الرابطة السورية للمواطنة.

<https://bit.ly/3sLBILP>.

الشامي، سلمى. 2019. «تزايد التصورات بشأن الفساد في البلدان العربية». الباروميتر العربي. 17 كانون الأول/ديسمبر.

<https://bit.ly/3sUbIhW>.

شمسان، عبد الباقي. 2014. الفساد السياسي واقتصاد الدولة في اليمن: 1990-2014. المجموعة اليمنية للشفافية والنزاهة.

شودري، سوجيت، ريتشارد ستيسي، كريستوفر بشارة، كيسي دوانينغ، ماثيو هولبريتش، ويونام سنغ. 2014. مكافحة الفساد: أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مركز العمليات الانتقالية الدستورية؛ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

https://constitutionnet.org/sites/default/files/combating_corruption_-_arabic.pdf.

عالم عربي. 2019. «العالم العربي في موازين التنافسية العالمية (3): تقرير التنافسية العالمية 2019». عالم عربي. 25 تشرين الأول/أكتوبر.

<https://bit.ly/3uirovK>.

عياصرة، ثائر مطلق. 2016. «العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي: 2009-2011م». دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية 43 (ملحق 4): 1900-1883.

https://journals.ju.edu.jo/DirasatHum/article/viewFile/8111/6916?target=_blank.

فرج، موسى. 2015. «نحو دراسة علمية للفساد السياسي في العراق (ح: 1): المحاضرة هي القاطرة التي تجر قطار الفساد الطويل في العراق». الحوار المتمدن. 26 كانون الأول/ديسمبر.

<https://bit.ly/3fKHKt0>.

فهمي، جورج. د. ت. «الموجة الثانية من الانتفاضات العربية: خمسة دروس مستفادة». منتدَى البدائل العربي للدراسات.

<https://bit.ly/3sSUSjz>.

قفيشة، معتز. 2019. «الفساد السياسي: مقاربات في المفهوم والمنهج». مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية 5 (25): 62-43.

لمام، محمد حليم. 2003. «ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: دراسة وصفية تحليلية». رسالة ماجستير. الجزائر: جامعة الجزائر.

محمد، أيمن أحمد. أيلول/سبتمبر 2013. الفساد والمساءلة في العراق. ورقة سياسات، بغداد: مؤسسة فريدريش إيبيرت - مكتب الأردن والعراق.

محمد، عبد العليم. 2019. «لبنان بين الفساد والطائفية». صحيفة البيان. 11 تشرين الثاني/نوفمبر.

www.albayan.ae/opinions/articles/2019-11-11-1.3697794.

المرشد، عباس. 2016. «تاريخ الفساد السياسي في البحرين: الدولة الغنائمية وشبكات الزبائنية». مركز البحرين للدراسات في لندن. 3 حزيران/يونيو.

<http://bcs1.org.uk/ar/2016/06/03>.

— د. ت. الفساد السياسي في البحرين: مستلزمات الاضطهاد السياسي. د. ن.

<https://www.academia.edu/37187628>.

الميادين نت. 2020. «الشفافية الدولية»: 5 دول عربية بين الأكثر فساداً حول العالم في 2019. شبكة الميادين الإعلامية. 23 كانون الثاني/يناير.

<https://www.almayadeen.net/news/politics/1375683>.

هلال، جميل. 1998. النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية. بيروت: رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة (ICPC). 22 أيلول/سبتمبر 2011. **مكافحة الفساد السياسي والانتخابي بالمغرب: تشخيص وتقييم ومقترحات**. الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة (ICPC) - المملكة المغربية.

<https://bit.ly/3ukOceq>.

اليحياوي، المختار. 2009. «الفساد السياسي: وضع الحالة في تونس». **نواة**. 5 حزيران/يونيو.

<https://bit.ly/3cMxBtS>.

يوسف، أيمن طلال. 13-15 شباط/فبراير 2006. «إصلاح النظام السياسي الفلسطيني بين الضغط الخارجي والمطالب الداخلية». **المؤتمر العلمي الثاني: تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي**. غزة: كلية التجارة - الجامعة الإسلامية. 918-895.

<https://bit.ly/3dBz45B>.

الفساد السياسي وهندسة التشريعات: الانفتاح ... الخصخصة ... والتهام المنافع العامة في مصر (1981-2010)

إبراهيم ربايعة

مدخل

أقال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في العام 2016، رئيس أعلى هيئة رقابية في مصر، الجهاز المركزي للمحاسبات، هشام جنيّة، إثر نشره تقريراً قدر حجم الفساد في مصر، في ثلاث سنوات فقط (2013-2015)، بحوالي 600 مليار جنيه مصري. حوكم جنيّة بتهمة نشر الأخبار الكاذبة والنيل من سمعة الدولة، وأقيلت ابنته من منصبها القضائي^[1]. لم يكن هذا إلا رأس جبل الجليد، فالفساد في مصر ترسخ بالتدريج خلال العقود الماضية، وانتشر من مركز وقلب النظام الحاكم إلى جميع مفاصل الدولة وقطاعاتها، إذ تقدر خسائر مصر السنوية من الفساد منذ العام 2000 وحتى العام 2008 بحوالي 6.4

^[1] الخليج أونلاين، «هشام جنيّة ... من الرقابة على أجهزة الدولة المصرية إلى السجن»، الخليج أونلاين (28 تموز/يوليو 2016)،

<https://bit.ly/2ANHjw4>

مليار دولار سنوياً، كما تقدر الأموال المهربة من مصر بحوالي 150 مليار دولار، وهو مبلغ كان من الممكن أن يغطي ديون البلاد الخارجية.

تمأسس الفساد بمظلة سياسية كان عنوانها العلاقة بين رأس المال والسلطة، ما وضع النظام السياسي ببنائه وهياكله أمام سؤالي الشرعية والأهلية، إذ تقع النظم السياسية في قلب سؤال الفساد السياسي كفاعل ومتأثر. إن الفساد السياسي، وعلى الرغم من التباس المفهوم واتساع نطاقه، فإنه يحمل في طياته تفاعلات بين فواعل سياسية تحكمها القوة والمصلحة التي تزحف من العام إلى الخاص، ما قد تصل إلى مواجهة الشارع، وتحويل النظام من تمثيل المصالح العامة إلى المصالح الخاصة لمكونات هذا النظام المنكمشة.

استناداً إلى هذا الإطار العام للفساد السياسي، يبحث هذا الفصل في تفاعل الشرعية من جهة، والمصلحة العامة والعقد الاجتماعي من جهة أخرى، ويركز على سؤالين: كيف تتحول النظم السياسية إلى اللاشرعية السياسية؟ وكيف تنتقل النخب من تمثيل الصالح العام إلى منظومة المنافع الزبائنية الضيقة؟ وتستند هذه الدراسة إلى الحالة المصرية في مفصل انتقالي، كون لاشرعية النظام، وهو برنامج التكيف الهيكلي وما تلاه من خصخصة، يُعتبر إعادة تشكيل للنظام ومكوناته.

في الشرعية والمصلحة العامة والعقد الاجتماعي

يعد مفهوم الشرعية جدلياً، كما العديد من المفاهيم في العلوم الاجتماعية، في ظل اختلاف فهمه ومعايير الحكم عليه ما بين السياقات والمدارس الفكرية المتنوعة، وهذا الجدل يتعمق عند الانتقال من الإطار العام إلى الحكم على شرعية الممارسات والقرارات التي ينتهجها النظام الحاكم. فكما الفساد السياسي، يبقى حصر الشرعية في فهم جامع مانع صعب في ظل خضوعها لتأثيرات البيئتين المحلية والخارجية المحيبتين بالنظام السياسي، أي حين يقع تفاعل المفهوم في مساحة الفعل الاجتماعي وارتباطاته، وهذا طبيعي في ظل التمايزات البنيوية والوظيفية بين النظم السياسية والاجتماعية بشكل عام.

ولذلك، بدلاً من البحث عن تعريف للشرعية، من المفيد البحث فيها كمدخل لفهم التفاعلات السياسية والتحولات الناجمة عنها، وكمدخل لتحليل حكم المواطن على الفعل والفاعل في تفاعل المجتمع مع السلطة، وهنا نبحت في الشرعية بين أضلع المثلث: المجتمع والقوة والقانون.

دوماً ما كان يقف سؤال الشرعية بوجه الأنظمة السياسية، سواء الديمقراطية أو السلطوية، كمتطلب ضروري لفرض السلطة وتوسيع نطاق التأثير والاستجابة محلياً ودولياً، لكن تمايز فهم وتعريف النظم لشرعيتها مرتبط بالتنوع في أشكال النظم السياسية وتعقيداتها وتراكيبها المختلفة. وبشكل عام، يقدم الباحثون الشرعية على أنها مساحة الإقرار من قبل المجتمع بحق النخبة الحاكمة بممارسة الحكم واستخدام القوة المنتجة لفرض السلطة. لكن، من المهم أن تمتلك منظومة التفاعل السياسي الاجتماعي قنوات فاعلة للتغذية الراجعة، وآليات للاستجابة، ونوافذ للانخراط السياسي.^[2] أي أن الشرعية تعني بنطاقها العريض الحق بالحكم والبحث في مقاربة القوة السياسية والامتثال،^[3] دون أن تقف عند هذه المساحة، بل تستمر للتفاعل مع مخرجات استخدام القوة السياسية بالحكم وتمثيلها للمصلحة العامة.

وهنا تحدد الشرعية من يحق له استخدام القوة، وفي أية سياقات ومساحات ومحددات، كما أنها تحدد وتفسر علاقة السلطة بالمجتمع وتفاعلاتها. وفي قلب النظام السياسي، تعكس الشرعية والمشروعية المرتبطة بها تفاعلات وحدات النظام وبناء وحدود القوة الممارسة من قبل كل فاعل من فواعل النظام، تأثيراً وتأثيراً، بالنسبة الاجتماعي ومحدداته.

[2] Philip A. Wallach, *To the Edge: Legality, Legitimacy, and the Responses to the 2008 Financial Crisis* (Washington, D. C.: Brookings Institution Press, 2015), 4.

[3] Jean-Marc Coicaud, *Legitimacy and Politics: A Contribution to the Study of Political Right and Political Responsibility*, ed. David Ames Curtis, trans. David Ames Curtis (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), 10.

يربط ماكس فيبر الشرعية بالنسق الاجتماعي، ويرتكز على هذا الأساس في تقديم محدداتها، معتبراً الأمر الواقع وتحول النظام إلى «اعتيادي»، هو أحد مرتكزات الشرعية في ظل الخوف من التغيير وتحول اعتماد ما هو قائم كجزء من البيئة السياسية الاجتماعية. ويضيف فيبر السلوك كمحدد للنموذج السياسي الشرعي المتبع، إلى جانب القيم كمحدد ثالث يشكل إطار الفاعلية والالتزام كمرتكز أساسي، فيما يأتي الإطار القانوني الناظم كمحدد آخر لشرعية السلطة السياسية، ويُطبق إما بالاتفاق بين الأطراف ذات العلاقة، أي النخبة في مساحات النظم السياسية، على شرعية الأطر والبنى، وإما بالفرض وتأطير شرعية السلطة بالقوة.^[4]

وهنا، يعتبر فيبر أن الشرعية تبنى وترسخ في مفاصل المجتمع معتمدة على تراكيبه وتفاعلاته، كما أن النظام السياسي شرعي طالما آمن المواطنون واقتنعوا بذلك، وهذا ما يقود بعض النظم إلى هندسة محددات ترسخ الشرعية على حد تعبير فيبر،^[5] ما ينوع أشكال الشرعية من كاريزماتية إلى تقليدية وعقلانية.^[6]

ويؤكد بيير انجلبرت (Pierre Englebert)، كما فيبر، على أهمية علاقة المجتمع بالمؤسسة السياسية النازمة كمحدد مركزي للشرعية، معتبراً أن الشرعية العمودية (Vertical legitimacy)، التي تعكس نوعية العلاقة بين المجتمع ومؤسساته السياسية، عامل مفصلي في تحديد شرعية الدولة بكل تفاصيلها وبمنظورها الواسع، بما لا ينفصل عن الشرعية الأفقية (Horizontal Legitimacy)، التي ترتبط بدرجة التوافق بين

[4] Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, ed. Talcott Parsons, trans. A. M. Henderson and Talcott Parsons (New York: The Free Press, Simon and Schuster Inc., 2009), 130-132.

[5] Arild Wæraas, "On Weber: Legitimacy and Legitimation in Public Relations," in *Public Relations and Social Theory: Key Figures and Concepts*, ed. Øyvind Ihlen, Betteke Van Ruler and Magnus Fredriksson (New York and Abingdon, UK: Routledge, 2009), 301-322.

[6] تقع الشرعية الديمقراطية في مساحة «العقلانية»، فهي تمثل الاختيار الحر والمباشر القائم على التقييم الفردي والجماعي المتوازن للمصلحة العامة ومن يمثلها، وهنا يعتبر فيبر أن تأسيس مؤسسات اجتماعية ديمقراطية بقيادة كاريزماتية تقرراً البنى الاجتماعية القائمة بشكل عميق، شرط للهروب مما يقيد العقلانية.

مكونات المجتمع السياسي على محددات البيئة السياسية الدستورية، أي ضوابط الفعل السياسي وما يرتبط بها من ممارسة للقوة من قبل النخبة المهيمنة، وتمثل وتعكس العلاقة بين المجتمع والأرض هوية النظام السياسي المعتمد.^[7]

ولا يخرج تعريف كاميل سوتر (Camille Sutter) وسيسلي رينوارد (Cecille Renouard) وتوماس روسا (Thomas Roca) للشرعية عن تفاعل السلطة والمجتمع، فهي وفق منظورهم تمثيل لطبيعة ونوع العلاقة التفاعلية بين الدولة والمجتمع، وتعكس درجة الإنصاف للسلطات العامة والمؤسسات السياسية من منظور المجتمع السياسي العام.^[8]

من زاوية أخرى، يعتبر شكل المنظور القانوني العقلاني مركزاً مهماً في فهم وتعريف شرعية التمثيل السياسي في الديمقراطيات المعاصرة، إذ تحاط الشرعية بمحددات وقواعد رسمية إجرائية تغيب عنها الشخصية وتراعي القيم والمبادئ العامة في عملية صنع القرار وتقبل المجتمع لهذه القرارات.^[9] إلا أن هذا لا يلغي العلاقة الشرطية ما بين الشرعية والسلطة والقوة، التي تحتاج ثقة المواطن من أجل نظام سياسي قوي مسيطر، وهذا ما يفسر حرص النظم - حتى السلطوية - على الانتخابات والفوز بنسب مرتفعة، إذ تلجأ أية سلطة مستجدة وصلت إلى الحكم بطريقة غير ديمقراطية، كالانقلاب العسكري مثلاً، إلى عقد انتخابات سريعة لهندسة شرعية مرتبطة بالمواطن وثقته.

قد تمارس النخبة المهيمنة والنظم الحاكمة ممارسات قانونية تحت ضوابط المشروعية التي يشكلها الدستور ومنظومته القانونية، لكنها في المحصلة تُبقي شرعية قرارات النظام الحاكم محط سؤال، ومثالها

[7] Pierre Englebert, *State Legitimacy and Development in Africa* (Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publishers, 2002), 8.

[8] Camille Sutter, Cécile Renouard and Thomas Roca, *State Legitimacy: A Multidimensionnal Approach*, AFD Research Paper Series, No. 2016-25 (Paris: Agence Française de Développement (AFD), June 2016).

[9] Giuliana B. Prato, "On the Legitimacy of Democratic Representation: Two Case Studies from Europe," in *Legitimacy: Ethnographic and Theoretical Insights*, ed. Italo Pardo and Giuliana B. Prato (Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan and Springer Nature, 2019), 27-56.

في المنطقة العربية، برنامج التكيف الهيكلي الذي قاد تحولات بنيوية في هياكل العديد من الدول العربية اقتصادياً، ولاحقاً اجتماعياً وسياسياً. وهذا ما يتناقض مع الاتساق المفترض بين الشرعية، التي تقوم على حماية حقوق المواطن، وبين المشروعية التي يجب أن تفضي لذات النتيجة عبر تطبيق الدستور والقانون.

إن هذه المفاهيم المختلفة للشرعية السياسية تجمع على ضرورة الشرعية كمدخل لممارسة القوة السياسية من قبل نظام الحكم داخل مؤسساته، إذ تقوم على تأطير استخدام القوة السياسية واستجلاب الامتثال الاجتماعي لذلك، وتحتاج بالضرورة لمنظومة دستورية قانونية تنظم المشروعية.

ووفق ديفيد بيثام (David Beetham)، فإن القوة تتكيف وفق قواعد الحكم الناطمة التي تؤمن بها النخبة المهيمنة وفواعل البيئة السياسية، ما يفضي لموافقة البنى السياسية التابعة على شكل القوة المعتمد،^[10] وهذا ما يؤدي بالنتيجة إلى تشكل الشرعية وفق تفاعلات القوة داخل النظام ومع بيئتها.

نسجل هنا مجموعة ملاحظات حول المفهوم وتفاعلاته، فدراسة الشرعية جاءت في سياقات معرفة ليبرالية واستندت إلى تعريفها للسياسة وفهمها للدولة الحديثة الديمقراطية وبنائها وتفاعلاتها المؤسساتية، إذ تفترض هذه المساحة المعرفية مشاركة المواطن الدائمة في الفعل السياسي، واستجابة النظام السياسي أولاً لمطالب المواطن كمدخلات، وثانياً للتغذية الراجعة على السياسات العامة. أما ما يحدد القوة السياسية في البيئة الليبرالية، فهو صندوق الاقتراع، وهذا ما أربك تعريف الشرعية خارج المنظومة الغربية، ومنها إسقاط المفهوم على سياقات سلطوية أو غير مستقرة، وخلق خطأ وجداً بين الشرعية والمشروعية، ومثال ذلك ربط الشرعية بالقوة وتقديم أنواع ومصادر للشرعية كالكاريزماتية والإنجاز والوطنية وغيرها لتغطية هذه الفجوة.

على سبيل المثال، عرّف ماكس فيبر الشرعية بأنها قناعة المواطن بالنظام السياسي مع فتح الباب أمام هندسة وبناء هذه القناعة،

^[10] David Beetham, *The Legitimation of Power* (Basingstoke, UK and New York: Palgrave Macmillan, 2013), 15-16.

حتى على شكل تطويع المجتمع وإرهابه من البديل، كما بنى تنظيره على فرضية الاستقرار السياسي، ما حيد فواعل ومحددات لا يمكن تجاوزها في أية بيئة سياسية.^[11]

وفي السياق ذاته، تقفز أسئلة حول أشكال الشرعية غير التمثيلية، كالشرعية الكاريزماتية، والشرعية الدينية، وشرعية الإنجاز، والشرعية الوطنية، فمتى ينتقل المجتمع من مساحة الطاعة الطوعية ومنح القائد القوة السياسية إلى مساحة الطاعة القصرية، وبالتالي اللاشرعية، في حالات الشرعية الكاريزماتية؟ وما هي مساحات التمثيل والتطويع الطوعي للشرعية الدينية؟ وكيف يمكن تحديد «شرعية الإنجاز» في سياقات لا توجد فيها قنوات تغذية راجعة سليمة وفعالة؟ وإن كانت الأدبيات قد انفقت على ملامح ما هو شرعي، فإنها لم تصل إلى مفاهيم واضحة حول كيف يكون الشرعي - بعيداً عن قنوات الشرعية الانتخابية - كما توضح الأسئلة السابقة. من هنا، يمكن اعتبار المساحة الرمادية التي يلتبس فيها فهم الشرعية في سياق سياسي معين، مساحة فاعلة وبيئة خصبة للفساد السياسي بمفهومه العريض سابق الذكر.

إن الشرعية، كتفويض طوعي، يقوم على أساس تبادلي، يتخلى المواطن فيه عن جزء من حرياته بمقابل في الفضاء العام، بما ينعكس على المواطن إيجاباً من حيث الرفاه والأمن والعدالة والمساواة. وهذا يقود إلى البحث بمساحتي المنفعة العامة والعقد الاجتماعي كمركبين مرتبطين بالشرعية وعلاقتها بالمواطن، هذه المركبات التي تكشف أن قوة جهاز القمع القسري في السياقات السلطوية، ليست كافية لتثبيت الحكم، وبخاصة في حالات الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، فهي مركبات ثقيلة على النظام من حيث التكلفة وانحصار أثرها على النطاق الداخلي، فقط، ولهذا تبحث النظم عن الشرعية لتفسير وتبرير تمسكها بالسلطة وإحكامها عليها، ما يوفر عليها تكثيف استخدام القوة القمعية لإنفاذ قراراتها.^[12]

[11] Robert Grafstein, "The Failure of Weber's Conception of Legitimacy: Its Causes and Implications," *The Journal of Politics* 43, no. 2 (May 1981): 456-472.

[12] Mariya Y. Omelicheva, "Authoritarian Legitimation: Assessing Discourses of Legitimacy in Kazakhstan and Uzbekistan," *Central Asian Survey* 35, no. 4 (2016): 481-500.

الشرعية والمنفعة العامة: العقد الاجتماعي

تتصل الشرعية بالمجمل بالاستجابة لمطالب المجتمع، التي تنتقل أفقياً بين بنى المجتمع وهياكله التنظيمية، وبين المجتمع والسلطة عمودياً، وهي ما تحددها الثقافة السياسية التي تعكس بالضرورة التنشئة والتنظيم الاجتماعيين وآلية عمل بنى النظامين السياسي والحاكم،^[13] فيما تبرز المنفعة العامة (Public Good)، كمحدد وهدف للشرعية في الدولة الحديثة حتى خارج الفضاء الغربي.

كان ديفيد استون (David Easton) من الذين اعتمدوا مبكراً على المنفعة العامة كمعيار محدد للشرعية، فالشرعية وفق استون مرتبطة بالتوازن بين أهداف النظام السياسي من جهة، وأهداف المجتمع وبناءه التكوينية من جهة أخرى، فالتوازن بين هذه الأهداف يضمن استقراراً في شرعية النظام، كما أن الشرعية تساعد على خلق توازن كهذا في الوقت ذاته. فوفق استون يكون القبول، وما يرتبط منه من طوعية العلاقة بين النظام والمجتمع، مرتبطاً بطريقة معالجة النظام لمدخلاته، وما تفرزه هذه المعالجة من مخرجات، أي مدى تمثيلية المخرجات للمنفعة العامة.^[14]

وهنا يطرح مارك سيدوتش (Mark Sedgwich) سؤال التمثيل في السلطويات الانتخابية، إذ يعتمد النظام لدرجة من التمثيل القطاعي لأغراض ترتبط باستقراره من جهة، والسيطرة على مراكز الفعل الاجتماعي من جهة أخرى، ما ينتج سؤال العلاقة بين المُمَثِّل السياسي والمُمَثَّل سياسياً في سياقات القمع والزبائنية والصمت السياسي.

إن ارتباط الشرعية بالمنفعة العامة يعود إلى طبيعة هذه المنافع، فهي غير قابلة للتخصيص أو الاستثناء، ولا تهدف إلى تعظيم الربح، أي إنها بلغة السوق سلع اجتماعية، وليس كما يطرح القطاع الخاص، بل هي تأتي لتلبية احتياجات المجتمع وتحسين رفاهه، وتقدمها الحكومة

[13] G. Bingham Powell Jr., Russell J. Dalton and Kaare W. Strom, "Political Culture and Political Socialization," in *Comparative Politics Today: A World View*, ed. G. Bingham Powell Jr., Russell J. Dalton, and Kaare W. Strom, 11th edition (Harlow, UK: Pearson Education Limited, 2015), 63-79.

[14] David Easton, *A Systems Analysis of Political Life* (New York, London and Sydney: John Wiley & Sons Inc., 1965), 278-280.

دون سعر تكلفتها أحياناً أو مجاناً في كثير من الحالات. وفي حين ينظم السوق نفسه بأدواته القائمة على العرض والطلب، والموازنة ما بين الإنتاج والاستهلاك لتحقيق الربح، تنظم المنافع العامة وفق رضا المجتمع وقبوله بألية استثمار الحكومة للموارد بالشكل الأنجع.^[15]

وترتبط الشرعية والمصلحة بمفهوم العقد الاجتماعي، الذي يربط المواطن بالنظام السياسي وفق محددات المنافع العامة، فنظريات العقد الاجتماعي، التي من أبرز منظريها هوبز وروسو ولوك، تعرف الشرعية السياسية بأنها القبول والطوع والأداء الجيد للحكومة على حد سواء. وفي حال أقر المجتمع - أو قطاع واسع منه - عدم القبول باستمرار العقد الاجتماعي كما هو بما يمثله من هوية اجتماعية - سياسية للدولة، أو اختراق الحكومة له كلياً أو جزئياً، قد تسقط الشرعية السياسية للنظام الحاكم عن طريق تحرك المجتمع المدني ميدانياً في مظاهرات واحتجاجات وإضرابات،^[16] أو عبر الانتخابات. ولذا، فإن النظام الشرعي هو النظام الذي يحمل في يده موافقة من المجتمع بالحكم، ومن هنا تظهر المسؤولية الاجتماعية الفردية والجمعية. ومن المهم الانتباه إلى أن الطاعة للنظام السياسي ترتبط دوماً بمنظومة قانونية تحدد واجبات المواطن التي تشمل الضرائب والامتنال بمستوياته المختلفة، وحقوقه الأساسية التي ترتبط بالمنافع العامة. فالمواطن ينتظر عدالة في توزيع المنافع العامة، وجودة في تقديمها، وعدالة اجتماعية وحرية عامة وفردية، وفق محددات الفهم الاجتماعي - السياسي المشترك لمنظومة القيم ذات الصلة، التي يؤطرها أولاً الدستور، وترسخ عبر التنشئة السياسية وقنواتها.^[17]

[15] Hugh Stretton and Lionel Orchard, *Public Goods, Public Enterprise, Public Choice: Theoretical Foundations of the Contemporary Attack on Government* (Basingstoke, UK and London; New York: The Macmillan Press LTD; Scholarly and Reference Division, 1994), 54-55.

[16] Nertil Bërdufi and Desara Dushi, "Social Contract and the Governments Legitimacy," *Mediterranean Journal of Social Sciences* 6, no. 6 S1 (November 2015): 392-398.

[17] Robert E. Denton Jr. and Benjamin Voth, *Social Fragmentation and the Decline of American Democracy: The End of the Social Contract* (Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan and Springer Nature, 2017), 177.

يخضع تحديد المنافع العامة في أنظمة الحكم للعديد من القواعد والمحددات، أبرزها توازنات المصالح والقوة، والموارد، والإرادة السياسية، والمحددات الديمغرافية، واحتياج المجتمع، وغيرها، لكن لا يمكن إهمال أن الحريات العامة والحقوق السياسية مهمة كمنافع واهتمامات واحتياجات عامة ترتبط بالعقد الاجتماعي، تماماً كما المنافع الاقتصادية - الاجتماعية. وهذه المنافع يعتبرها بوينو دي مسكويتا (Bueno De Mesquita) وآخرون، أساسية في فهم المنفعة العامة من باب قدرة المواطن على الولوج والاطلاع على محددات رسم السياسات العامة وتوزيع المنافع العامة وضمان الإدماج الاجتماعي والتوزيع العادل، وهنا يقف المواطن بأدواته هذه بوجه الانحرافات السياساتية عن المنفعة العامة ومحاولات الانزياح من الفضاء العام إلى الخاص، ولهذا يعتبر دي مسكويتا وآخرون هذه المجموعة المرتبطة بالحريات وأدوات الرقابة والتصحيح الفردي والجمعي من قبل المجتمع منافع عامة أساسية (Core Public Goods).^[18] أما المنافع العامة بنطاقها العريض، فيركز دي مسكويتا فيها على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والسياسة الخارجية، وهي منافع ترمي بالأساس إلى دعم رفاه المجتمع، ولكل منها مؤشرات مختلفة قابلة للقياس والرصد على مستويات الإدماج والتوزيع والأثر.^[19]

يحاول المواطن في علاقته مع المنافع العامة أن يستفيد أكثر مقابل أن يدفع ضرائب أقل، وهذا ما يخلق صداماً بين توقعات المجتمع وتوقعات النظام الحاكم. ووفق الفكر الليبرالي، فإن المشكلة الأساس التي تواجهها منظومة المنافع العامة هي تآكل كفاءتها، وهذا ما يعزوه ليونيل اورتشاد (Lionel Orchard) وهاج ستريتون (Hugh Stretton) إلى ثلاثة عوامل: عدم حصول الفرد بشكل عام على منفعة عامة تلامس توقعاته؛ الخطأ في المنظومة من حيث عدم الملاءمة بين الضرائب

^[18] مع اتساع نطاق الفضاء الرقمي، أصبحت المنافع العامة تشمل المنافع الرقمية، التي تضم محو الأمية الرقمية والهوية الرقمية والبيانات والبرامج على مستويات الولوج والاستخدام والحق بالانتفاع والخصوصية.

^[19] Bruce Bueno De Mesquita et al., *The Logic of Political Survival* (Cambridge, Massachusetts and London: The MIT Press, 2005), 179.

التي يدفعها الفرد من جهة، والمنافع التي يحصل عليها من جهة أخرى؛ ومحاولة الفرد تقليل ما يدفع إلى الحد الأدنى ورفع انتفاعه من المنافع العامة إلى أقصى درجة.^[20]

إن ما قدمه استون من ترابط بين الشرعية والمنفعة العامة، وما يعكسه مفهوم المنفعة العامة من ترابط ما بين موارد الحكومة، وأساسها الضرائب، وبين توظيف مواردها لتلبية حاجة المجتمع في سياقات عامة إدماجية، هي مكونات مركزية في العقد الاجتماعي، المؤثر والمتأثر بالشكل السياسي للدولة. من هنا، فإن أي اختلال بين مدخلات النظام السياسي ومخرجاته تنعكس على هذا العقد وتضرب الالتزام به من جهة، وتضرب شرعية النظام الحاكم جزئياً أو كلياً من جهة أخرى، أي أن الشرعية قد تضرب على مستوى المدخلات في حال تعطل أو تآكل أو اختلال قنوات المدخلات في النظام السياسي، أو على مستوى المعالجة في قلب النظام السياسي، أو على مستوى المخرجات إن لم تنتج المعالجة ما يمثل مدخلات النظام.

إن كسر العقد الاجتماعي، عبر الانزياح نحو الخاص، وتحويل الطاعة المجتمعية من طوعية إلى قسرية، واكبتها إنتاج بنى سياسية لا شرعية قامت على قواعد الانتفاع الخاص من الدولة، وهدفت إلى استدامة النظام الحاكم عبر تقييد النظام السياسي وحرفه.

شكلت الثورات العربية في موجتها الأولى 2010-2011، كسراً للعقد الاجتماعي، من خلال شعاراتها التي حملتها، والتي ارتكزت على البحث عن الأمن والعدالة اقتصادياً واجتماعياً، والحرية السياسية، وهي مكونات تاكلت في العقد الاجتماعي للدولة العربية، وبخاصة بعد الصدمة النفطية الثانية، وما أنتجت من آثار على الدولة الريعية غير النفطية في المنطقة العربية، فيما استطاعت الدول النفطية الحفاظ على قدرتها على المقايضة عبر تقديم منافع اقتصادية اجتماعية مقابل تقييد وولاء سياسي مستمر.

لقد فقدت الدولة العربية غير النفطية مع ثمانينيات القرن الماضي

[20] Stretton and Orchard, *Public Goods*, 54-55.

قدرتها على المقايضة السلطوية شيئاً فشيئاً، فانحسرت إمكانيات التوظيف الواسع في القطاع العام بعد أن أشبع وأصبح معدل العاملين في القطاع العام من مجموع القوى العاملة ضعفي المعدل العالمي، وتراجعت شبكات الحماية الاجتماعية كماً ونوعاً، وتآكل كفاءة الاقتصاديات، وبهذا تحولت أدوات المقايضة السلطوية إلى توزيع الربيع «المحدود والمتآكل» لصالح شبكات النظم الزبائية الداعمة.^[21]

إذن، لم تقد التحولات الاقتصادية وانعكاساتها السياسية والاجتماعية إلى انزياح من العام إلى الخاص فقط، بل أدت إلى إعادة لانسحاب واسعة ومتلاحقة للحكومة من الاقتصاد، بما يحمله هذا الانسحاب من آثار اقتصادية على السلع الاجتماعية والأسعار وقدرة المستهلك والتشغيل، وآثار اجتماعية تتعلق بالبطالة والتوظيف وانحسار قدرة الحكومة على تمويل شبكات الحماية الاجتماعية، وآثار سياسية تتمثل بتحول البنى والهياكل السياسية لصالح النخب الاقتصادية المستجدة. اللافت أن هذا الانسحاب لم يواكبه ملء مباشر للفراغ من قبل القطاع الخاص، وبهذا شكل انكسار العقد الاجتماعي كسراً لاحقاً للشرعية بدأ على شكل حركات سياسية رافضة للقمع السياسي، كحركتي كفاية والسادس من إبريل في مصر، وإضرابات واحتجاجات عمالية واسعة، كأحداث الحوض المنجلي في تونس العام 2008، وإضراب غزل المحلة العمالي في مصر العام 2006، وتوج بثورات الربيع العربي في موجتها الأولى.

إن الحالة المصرية هي الأكثر تجسيدا لعملية الانزياح نحو اللاشرعية للنظام الحاكم والانغماس بالفساد السياسي، وصولاً لسقوطه، ولعل نقطة التحول المركزية في هذا السياق، كانت انخراط مصر في برنامج التكيف الهيكلي وبرامج الإصلاح التي فرضتها المؤسسات الدولية والدول المانحة، بعد أزمته الدين والتمويل العام اللتين تفاقمتا بعد الصدمة النفطية الثانية العام 1986.

[21] Maximilian Benner, *A New Arab Social Contract? Institutional Perspectives for Economic Reform in Arab Countries* (Cham, Switzerland: Springer Nature Switzerland AG, 2019), 17-18.

مصر: قضم المجتمع وتفريخ النخبة

في العام 1981، وصل محمد حسني مبارك إلى رئاسة مصر، والذي كان نائباً للرئيس، وفق محددات الشرعية المؤسساتية إثر اغتيال الرئيس الأسبق محمد أنور السادات، ومع وصوله للحكم شرع بالعمل على إعادة هندسة النظام السياسي عبر تقليص مراكز القوة التقليدية، وبخاصة في المؤسسة العسكرية والحزب الحاكم. إذ واجه مبارك أزمة في مساحات المناورة المتاحة لترسيخ شرعيته، وهي أزمة واجهها النظام السياسي المصري بعد النكسة؛ أزمة الشرعية الأيديولوجية وشرعية الإنجاز المرتبط بمنظومة الرفاه التي تسلم بها جمال عبد الناصر، الأمر الذي دفع السادات إلى محاولة ترسيخ شرعية مؤسساتية دعمها بالانتصار في حرب رمضان العام 1973، ولم يجد مبارك أمامه إلا ترسيخ الشرعية المؤسساتية التي تسلم ببنيتها العمودية، كما وصفها انجلبرت، وبعدها القانوني الداعم.

مع وصوله إلى الحكم، استخدم مبارك مراكز الفعل الاجتماعي التي كانت مكبلة خلال حقبة السادات لإعادة تصميم مراكز القوى لصالحه، فأعلن عن إطلاق سراح السجناء السياسيين، وقاد حواراً شاملاً مع المعارضة معرباً عن عزمه قيادة تحول ديمقراطي. إذ في عقده الأول في الحكم (1981-1990)، سمح مبارك للمعارضة، وعلى رأسها الإخوان المسلمون، بالعمل بحرية في المحافظات كافة، وسمح بعودة قادتهم من المنفى، وسهل مشاركتهم في الانتخابات البرلمانية في عامين 1984 و1987، وكذلك في انتخابات النقابات المهنية، كما سهل لهم تأسيس شبكة اجتماعية واسعة ومتينة في قطاعات الصحة والتعليم والدعوة والرعاية الاجتماعية وغيرها. إلا أنه وفي الوقت ذاته، جذر قانون الطوارئ كأداة للتحكم والسيطرة والقمع السياسي، بذرائع ضبط الفضاء العام بعد اغتيال السادات ومكافحة الإرهاب.^[22]

[22] Daniela Pioppi et al., *Egypt: A Neo-Authoritarian State Steering the Winds of Change*, Mediterranean Paper Series (Washington, D. C.: The German Marshall Fund of the United States, May 2011).

إن سلوك مبارك السياسي مع توليه السلطة، جاء مدفوعاً بحاجته للتسلح بدعم الشارع لمواجهة مراكز القوى التقليدية في النظام السياسي، فقد شغل موقعه الجديد في السلطة، بشكل مؤقت، من خلال موقعه كنائب للرئيس، لذا كان لا بد له من الوصول إلى شبكة دعم تضمن له البقاء في السلطة واستقرار نظامه الوليد. فهو لم يقيم بتغيير قانون الانتخابات الرئاسية القائم على الاستفتاء، الذي يمنع أي مواطن من منافسة الرئيس على موقعه إلا في انتخابات العام 2005، والتي قام على إثرها بحبس منافسه بعد صدور النتائج، ولم يقتصر الإقصاء السياسي على من هم من خارج النظام، بل طال أي منافس محتمل من داخل النظام كما حدث مع وزير الدفاع الأسبق عبد الحليم أبو غزالة، الذي خشي مبارك من شعبيته وأقاله من منصبه في العام 1989.

من هنا، شكل مبارك واحداً من نماذج السلطوية المحدثة (Upgraded Authoritarianism) في الشرق الأوسط، فقد ارتكزت سلطته على تجفيف الفضاء السياسي من المنافسين أو المخالفين للرأي، وتوسيع قاعدة القطاع الخاص، وإدماج الاقتصاد المحلي بالعالمي، واستخدام الليبرالية الاقتصادية من أجل تثبيت موقع الدولة في المنظومة الاقتصادية الدولية، وتحقيق شرعية وجود للنظام الحاكم بناء على ما يخدم هذه المنظومة وفواعلها المركزيين.^[23] وبالتدريج، بدأت ملامح الدولة الرخوة، كما يفسرها جونار ميردال (Gunnar Myrdal)، تترسخ، بعد أن شكل الانفتاح الذي أطلقه السادات نواتها، بحيث تتمتع الطبقات العليا بالسلطة والنفوذ والقدرة على استثمار المنظومة القانونية، فيما لا تمتلك الدولة بمؤسساتها، السلطة أو الإرادة على فرض القوانين، ويصبح الفساد بنيوياً في النظام السياسي، ويقوم الولاء على أساس المصلحة والمحاسيب، مع هشاشة وترهل في القطاع العام ومؤسساته.^[24]

[23] Steven Heydemann, *Upgrading Authoritarianism in the Arab World*, Analysis Paper, Number 13 (Washington, D. C.: The Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution, October 2007), <https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/10arabworld.pdf>

[24] Galal Amin, *Egypt in the Era of Hosni Mubarak, 1981-2011* (Cairo and New York: The American University in Cairo Press, 2011), 7-8.

الاقتصاد السياسي للتكيف الهيكلي

كانت مصر قد بدأت مع السادات الخروج من منظومة دولة الرفاه والبنية الاشتراكية الكاملة، إلى نظام السوق الحر، عبر الانفتاح الذي أقرت بعض القوانين الداعمة له ابتداء من العام 1974، إذ فتحت الأسواق المحلية أمام المنتج الأجنبي، وتخلت الدولة عن معظم سياساتها الحمائية، وهذا ما قاد بالتدريج إلى ارتفاع الأسعار وخسارة السلعة المحلية، وتآكل الإنتاج الوطني، وارتفاع الدين العام والبطالة، وتراجع قيمة الجنيه المصري. حاول مبارك مع وصوله للحكم دعم الشرعية المؤسساتية بشرعية الإنجاز، فشرع بتنفيذ مشاريع كبرى خاصة في مجال البنية التحتية، إلا أن عجز الدولة المالي قاده للاقتراض ما فاقم أزمة مصر، فمع وصول مبارك للحكم كان الدين العام حوالي 22 مليار دولار، لكنه قفز في العام 1988 إلى حوالي 46 مليار دولار.

شكل دعم الفئات المهمشة وتضييق الفوارق الطبقيّة والتزام القطاع العام بمسؤولياته، كركيزة للإنتاج الصناعي وتمويل التنمية، من محددات خطاب تنصيب مبارك في العام 1981، على الرغم من أن مبارك كان مستمراً ببرنامج الانفتاح الاقتصادي الذي أطلقه السادات في العقد السابق. لقد كان الجدول مستمراً حول ماهية الانفتاح ونجاعته ومراميّه، إذ وضعت هذه السياسة المنظومة التصنيعية للقطاع العام في منافسة مفتوحة مع المنتج الأجنبي مع رفع الدعم عن المنتج الوطني، دون تحديث استباقي لهذه المنظومة وتهيئتها للمنافسة، وهذا ما أدى إلى عجز متصاعد في ميزان المدفوعات المصري.^[25]

شكل العقد الأول من حكم مبارك، أيضاً، نقطة تحول في بنية الاقتصاد المصري، إذ تسارع مع الانفتاح وسياسات تعزيزه التحول إلى اقتصاد الريع، فقد أدت سياسة الانفتاح وقوانين تشجيع الاستثمار إلى استقطاب حوالي 5 مليارات جنيه مصري من الاستثمارات الأجنبية، وانخفض إسهام التصنيع في إجمالي الاستثمارات من حوالي 40% بين العامين

^[25] عصام رفعت، «البحث عن مناخ ملائم للاستثمار الإنتاجي: الانفتاح ليس

«قانوناً» ولكن تهيئة الظروف»، أرشيف الصحافة المصرية (الإسكندرية: مكتبة

الإسكندرية، 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1981)،

<https://bit.ly/3fIyAtU>

1967 و 1973 إلى 19% بين العامين 1981-1991،^[26] وأصبحت العملة الصعبة تعتمد، بشكل أساس، على تحويلات العاملين في الخارج، والنفط، وإيرادات قناة السويس، والسياحة التي انتعشت مع الاستقرار السياسي.

مع بداية إقرار القانون الأول للانفتاح في العام 1974، بدأت المساعدات الأميركية تتدفق باتجاه القطاع الخاص المصري الناشئ، واستثنت القطاع العام ومنشآته الإنتاجية بذريعة عدم الكفاءة وضرورة اتباع «الريغانية» والخصخصة. وفي حالة منفردة، أثار توجيه 93 مليون دولار كمساعدة لتطوير مصنع غزل المحلة للنسيج جدلاً واسعاً في الولايات المتحدة، إثر احتجاج لرابطة أصحاب مصانع النسيج الأميركية، ما جعل هذه الحالة من التمويل لقطاع التصنيع العام لا تتكرر، مع توجيه الدعم للقطاع الخاص ودعم أجسامه التنظيمية الناشئة بهدف تطويرها كجماعات ضغط ومصالح، ومنها جمعية رجال الأعمال المصريين، والمجلس المصري الأمريكي، ... وغيرهما.^[27]

في العام 1987، وافق صندوق النقد الدولي على التدخل ومساعدة مصر للخروج من الدين المتراكم، إذ تراكمت الديون لتغطية نفقات الدولة المتصاعدة تحت ضغط تكلفة الإنفاق العام، وتراجع عائدات النفط والتحويلات الخارجية في بداية الثمانينيات، إلا أن قبول مصر لتدخل صندوق النقد كان مسكوناً بهواجس تحرك الشارع كما حدث في «انتفاضة الخبز» العام 1977، التي واكبت سياسة الانفتاح الاقتصادي. في الحقيقة، نص الاتفاق مع صندوق النقد على إعفاء مصر من 8 مليارات دولار من دينها الخارجي الذي وصل في ذلك الحين إلى 45 مليار دولار.

وعلى الرغم من استمرار حالة الطوارئ وتشدد النظام في تقييد

[26] Mohammed Mossallem, "Egypt's Debt Trap: The Neoliberal Roots of the Problem," *Committee for the Abolition of Illegitimate Debt (CADTM)* (5 June 2017), <http://www.cadtm.org/Egypt-s-debt-trap-The-neoliberal>

[27] دينا جلال، «الإصلاح الاقتصادي: أمريكا ومصر، المعونة والعلاقة»، أرشيف الصحافة المصرية - الأهرام الاقتصادي (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 17 آب/أغسطس 1987)، 60-63، <https://bit.ly/2NfzRfx>

الحريات العامة، فإن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية قادت إلى تصاعد الاحتجاجات الشعبية، حين قل دعم رغيف الخبز وما تقدمه الدولة من دعم للفئات المهمشة والأكثر فقراً، التي هي في الحقيقة الشريحة الأوسع في مصر، فقد وصلت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العام 1987 إلى حوالي 778 دولاراً، مقابل حوالي 1775 دولاراً كمتوسط لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.^[28]

لقد شكل التحول في أنماط الاستهلاك والضغط على الإنتاج المحلي مساحة جدل سياسي، كانت حاضرة في حوار المعارضة مع الرئيس مبارك إبان توليه السلطة، إذ أفقد الانفتاح مصر ميزتها حتى في القطاعات الإنتاجية ذات الجودة العالية، كالأثاث والنسيج، كما وقفت المعارضة بوجه رفع الدعم عن السلع الأساسية، خاصة الخبز، لكن بقي سؤال «الراكب المجاني» في قضية الدعم حاضراً في ظل عدم قدرة خلق منظومة دعم تراعي عدالة التوزيع بشكل مناسب.^[29] لقد كانت الضحية هي المنتج المحلي التابع للقطاع العام الذي أصبح يستورد مدخلات عمليات الإنتاج بأسعار الأسواق العالمية دون دعم حكومي، فيما بقي مجبراً على البيع بأسعار «اجتماعية» محددة لا يمكن تجاوزها، ما خلق انتقلاً من الربح إلى الخسارة، وكبل قدرة مصانع القطاع العام على تحديث منظومات عملها لمواكبة المنافسة الوافدة.

رفض المصريون وصفة صندوق النقد، وهاجمت الصحف حتى القومية منها «الانفتاحيين»^[30] وقدمت مقترحات مضادة للوصفة، قامت على عدم المساس بالفئات الاقتصادية الدنيا؛ وإعادة ضبط الطلب الكلي

^[28] للمزيد انظر:

World Bank, "GDP per Capita (Current US\$) - Middle East & North Africa, Egypt, Arab Rep.," *The World Bank* (n. d.), <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=ZQ-EG>

^[29] شريف العبد، «7 نقاط اقتصادية طرحها الرئيس مبارك للحوار: المعارضة ... ماذا تقول؟»، أرشيف الصحافة المصرية (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1981)،

<https://bit.ly/2YRnOKZ>

^[30] من الأمثلة على ذلك انظر: عصام رفعت، «الانفتاحيون أنت إمامهم!» أرشيف الصحافة المصرية - الأهرام الاقتصادي (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 27 تموز/يوليو 1987)، 8-9،

<https://bit.ly/2NfwdD9>

عبر رفع أسعار السلع الكمالية التي تستهلكها الطبقتان المتوسطة والعليا اقتصادياً؛ وتشجيع الادخار؛ وإعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية، والتركيز على السلع القابلة للتصدير؛ وحصر الخصخصة في المشاريع الحكومية التي لا تقدم خدمات للجماهير؛ واستثمار العائدات لتطوير القطاعات الإنتاجية السلعية؛ إضافة إلى ضبط الواردات وترشيد استخدام العملة الصعبة المتأتية من التحويلات الخارجية؛ واقتصار التخفيض في الإنفاق الحكومي على النفقات الجارية لا التطويرية الاستثمارية، أي عدم المساس بمخصصات الدعم والأجور التي تطال الفئات الضعيفة اقتصادياً؛ إلى جانب إعادة تقييم النظام الضريبي الذي منح العديد من الشركات التجارية امتيازات ضريبية في ظل سياسة الانفتاح دون حصره على الاستثمار في الإنتاج السلعي.^[31]

إذن، شكّل الانفتاح، وما خلقه من استيراد غير منضبط، وتحول في أنماط الاستهلاك، وإنهاك للمنتج المحلي، إلى جانب عدم إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية وتراجع كفاءتها وازدياد اللادالة في التوزيع، مصادر لإذابة ما تمتلك الدولة من نقد أجنبي ومراكمة أعبائها من الدين الخارجي. فعلى الرغم من أن الصادرات المصرية ازدادت بين الأعوام 1970 و1980 بحوالي 400%، فإن هذه الزيادة كانت مدفوعة بارتفاع تصدير البترول وعائداته التي مثلت العام 1980 حوالي 70% من مجمل الصادرات، أما الصادرات السلعية فلم تتغير معدلاتها، مقابل ارتفاع الواردات بنسبة 600%.^[32]

على الرغم من أن الحكومة المصرية كانت تواجه أزمة تهرب ضريبي متصاعد، فإن رقماً لافتاً يمكن أن يعكس واقع جديّة الدولة في مواجهة هذا التهرب، ففي العام 1986، بلغت حصيلة الإدارة العامة

^[31] كريمة كريم، «صندوق النقد وصناعة الفقر في مصر: بديل مصري لوصفة الصندوق»، أرشيف الصحافة المصرية - الأهرام الاقتصادي (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 24 آب/أغسطس 1987)، 26-29، <https://bit.ly/2zP3iCh>

^[32] أسامة سرايا، «ورقة عمل من خبراء الاقتصاد، مطالب وتحديات المرحلة القادمة: نجحت السياسة الاقتصادية في القطاع الخارجي ومطلوب النجاح نفسه في القطاع الإنتاجي»، أرشيف الصحافة المصرية (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1981)، <https://bit.ly/37KNbCc>

للتهرب الضريبي في القاهرة، حوالي 13 ألف جنيه مصري فقط،^[33] مقابل شركات القطاع العام التي بلغت مجموع الضرائب التي قدمتها للدولة العام 1987 حوالي ملياراً و800 مليون جنيه مصري بلا أي تهرب ضريبي، وحققت أرباحاً للدولة بحوالي 3 مليارات جنيه، مع تعثر حوالي 11% من مجموع منشآت القطاع العام الصناعية، مع ضرورة التنبه للبعد الاجتماعي والأثر العام للقطاع العام على مستويات التشغيل والحماية الاجتماعية وتوفير السلع بأسعار مناسبة.^[34]

وفي العام 1989، ووفق بيانات خبراء جهاز المحاسبات والمجالس القومية المتخصصة، بلغت خسائر 20 شركة من شركات القطاع العام الصناعية الـ 116 حوالي 163 مليون جنيه، فيما حققت باقي الشركات أرباحاً بحوالي 831 مليون جنيه، ووفرت شركات القطاع العام بالمجمل رواتب لعاملينها بحوالي 1.5 مليار جنيه، وبلغ مجمل الإنتاج حوالي 11.3 مليار جنيه. اللافت أن الكثير من الشركات كالصلب والتعدين وغيرها لم تكن تعمل بكامل طاقتها، فبقي جزء لا يقل عن 30% من طاقتها الإنتاجية إما راكداً بشكل مؤقت وإما معطلاً بشكل تام، أما الخسائر، فقد طالت كلاً من شركات الألبان التي عجزت عن منافسة المنتجات المستوردة والتي كانت معفاة من الرسوم الجمركية في ظل الانفتاح، وبعض الشركات التي تلتزم الدولة بتحديد سقف سعري منخفضة لمنتجاتها كالألومنيوم، كما أن اختلال الهياكل التمويلية وضعف الموارد للتطوير والتجديد، قيد تطور منظومة الإنتاج في القطاع العام وقاد إلى خسائر.^[35]

^[33] نعمان الزياتي، «التهرب الجمركي والضريبي: غول يلتهم موارد الدولة»، أرشيف الصحافة المصرية - الأهرام الاقتصادي (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 14 أيلول/سبتمبر 1987)، 30-33،

<https://bit.ly/2Bq1IHv>

^[34] هشام علي صادق، «لمن نبيع ... القطاع العام؟»، أرشيف الصحافة المصرية - الأخبار (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 12 كانون الأول/ديسمبر 1987)، <https://bit.ly/3114n4W>

^[35] قسم التحقيقات - روز اليوسف، «قبل البيع أو التصفية: رويشة علاج لخسائر القطاع العام (يقدمها خبراء جهاز المحاسبات والمجالس القومية المتخصصة)»، أرشيف الصحافة المصرية - روز اليوسف (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 21 آب/أغسطس 1989)، 26-30،

<https://bit.ly/3eDTCCm>

أزمة الديون والضغط الدولي: كسر للعقد الاجتماعي

تكتفت الضغوط على مصر حتى العام 1988، فعطل البنك الدولي صرف قرض بقيمة 250 مليون دولار كانت مقرة لدعم الإصلاح الهيكلي، وربط الصرف بموافقة مصر على رفع الدعم عن أسعار المحروقات بنسبة تتراوح بين 30-40%، وبالتزامن، علقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية برنامجاً قيمته 330 مليون دولار كانت مقرة كمشاريع تطويرية لقطاع الطاقة، وربطتها بموافقة الجانب المصري على إصلاحات صندوق النقد الدولي. كما ضغطت أستراليا، وبشكل أقل كندا، على مصر من خلال تعليق العمل لبيع القمح لمصر بعقود آجلة، كما كان متبعاً خلال السنوات الخمس عشرة السابقة، بعد أن وصل الدين المصري لأستراليا فيما يتعلق بالقمح حوالي 350 مليون دولار، وترافق هذا مع تقرير من أحد أهم المصارف الأوروبية بأن مصر توقفت عن الوفاء بالتزاماتها منذ العام 1985. وبالمجمل، وقفت مصر عاجزة عن الحصول على قروض جديدة حتى إنجاز مفاوضات إعادة الجدولة مع نادي باريس للدائنين.^[36]

توالى جولات المفاوضات بين الحكومة المصرية من جهة، ونادي باريس وصندوق النقد - كل على حدة - من جهة أخرى، إذ كانت الحكومة تحاول تخفيف الشروط المفروضة من أجل إعادة جدولة الديون والحصول على قروض ومنح جديدة، فيما كان صندوق النقد يحاول دفع النظام الاقتصادي المصري باتجاه الخصخصة وتقليص برنامج الدعم لحده الأدنى، وإحداث إصلاحات جذرية في القطاع العام، إضافة إلى سياسات نقدية تقود إلى تقديم أسعار صرف ومعدلات فائدة جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وهذا ما كان محور سياسات البرلمان والحكومة المصرية في العامين 1988 و1989، إذ أعلن مع نهاية العام 1989 عن تقارب الطرفين والاتفاق على العديد من الملفات.^[37]

مست التزامات مصر تجاه برنامج صندوق النقد الفئات الأكثر ضعفاً

[36] David Seddon, "The Politics of Adjustment: Egypt and the IMF, 1987-1990," *Review of African Political Economy* 17, no.47 (Spring 1990): 95-104.

[37] Ibid.

في المجتمع، فمعدلات الدعم في العام 1989 وصلت إلى حوالي ثلث معدلات العام 1987، ونظام بطاقة التموين الذي أقر من أجل معالجة «الراكب المجاني» قلص على مستوى التغطية والفئات المستحقة التي كان يمكن لها أن تستفيد من النظام، فأنحصر التموين المقدم في العام 1990-1991 بسلع الأرز والشاي والسكر وزيت الطهي، فيما شهدت السنة ذاتها ارتفاعاً على سعر رغيف الخبز، وسوف تتوالى الارتفاعات على أسعار المحروقات بمعدل 30% سنوياً حتى العام 1995، وضرب تخفيض قيمة الجنيه المصري الفئات الهشة اقتصادياً بشكل كبير.^[38]

ترافقت هذه التحولات الهيكلية مع طرح قانون جديد لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، من خلال توفير الحوافز والإعفاءات الضريبية وتسهيل الإجراءات وتوفير البنية التحتية، لكن الأهم أن مصر طرحت حوالي 65 مشروعاً عاماً لفتحها للملكية الخاصة والاستثمار.^[39]

إن التحول الاقتصادي في ظل برنامج التكيف الهيكلي شكل كسراً حاداً للعقد الاجتماعي، وتحول بمفهوم الدولة من الرفاه والخدمة الاجتماعية على قواعد اشتراكية، إلى نظام السوق الحر القائم على الانفتاح، و«الريغانية» الطارئة القائمة على انسحاب الحكومة من الفعل الاجتماعي، وخصخصة علاقة المواطن مع المنافع العامة، ما أنتج رفضاً شعبياً، وجذر الخصخصة.

وهنا، تحولت الدولة من دورها التقليدي كحامٍ ومقدم للخدمات الاجتماعية، إلى منظم للسوق ومحفز للاستثمار من خلال تقديم الحوافز وجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز رأس المال المحلي على التحول من الآثار للاستثمار. وبقيت عملية التحول الاقتصادي تتجذر وتنتج آثاراً سلبية حتى سقوط نظام مبارك، فمثلاً شهدت الفترة بين العامين 2004 و2008 مشاركة حوالي 1.7 مليون عامل، معظمهم من القطاع العام أو منشآت المخصصة، باحتجاجات واضرابات للمطالبة بحقوقهم الاجتماعية والوظيفية.^[40]

[38] Ibid.

[39] Ibid.

[40] Taha Kassem, "Social Justice in Egypt, a Fragile Role of the State," *American International Journal of Social Science* 3, no. 6 (November 2014): 124-135.

وتمثل تآكل شبكة الحماية الاجتماعية في ارتفاع معدلات البطالة من 5.89% العام 1984 إلى 10.93% العام 1994،^[41] فيما وصل عدد من يعيش في العشوائيات العام 2008 إلى حوالي 15 مليون مصري.^[42] وهذا ما وضع شرعية نظام الحكم أمام تحديات حقيقية، وقاد إلى كسر العقد الاجتماعي.^[43]

نخبة رجال الأعمال ومأسسة الفساد

شكل ارتفاع الأسعار الحاد وانخفاض الدعم للوقود والأغذية مادة للغضب الشعبي في العام 1988، إذ شهدت الشوارع مظاهرات واسعة رفضاً لهذه السياسات، فيما عانت البلاد من شح حاد في العملة الصعبة، أما النظام فمن طرفه قام بتمديد حالة الطوارئ لثلاث سنوات.

لم تكن نخبة رجال الأعمال قد تكونت في مصر خلال عقدي الانفتاح الأولين، فقد اقتصر وجود رجال الأعمال في مساحات احتياج الدولة ومنشأتها الصناعية من مدخلات لعملية الإنتاج، وهذا ما اقتصر على حوالي 32 من رجال الأعمال مرتبطين بشكل عضوي بالدولة،^[44] الذين

[41] World Bank, "Unemployment, Total (% of Total Labor Force) (National Estimate) - Egypt, Arab Rep.," *The World Bank* (n. d.), <https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.NE.ZS?end=1998&-locations=EG&start=1973>

[42] Heba Handoussa and Heba El Laithy, "Poverty and Youth Exclusion," in *Egypt Human Development Report 2010, Youth in Egypt: Building our Future*, Project Document EGY/01/006, by Heba Handoussa and et al., ed. Gillian Potter (United Nations Development Programme (UNDP); and the Institute of National Planning, Egypt, 2010), 84.

[43] قاد انكسار العقد الاجتماعي في مصر وتخلي الدولة عن دورها وانسحابها من مساحات الفعل الاجتماعي-الاقتصادي إلى ترد عام على كافة المستويات المتصلة بالفئات الأكثر هشاشة في المجتمع، وهذا ما سمح مثلاً للإخوان المسلمين، وبقبول من الدولة، بإنشاء شبكة مؤسسات اجتماعية قوية وفاعلة وصلت لمن تأثر بسياسات الدولة، ومثال ذلك فاعلية شبكة الإخوان الاجتماعية في الفعل الإغاثي إبان زلزال القاهرة الشهير العام 1992.

[44] John Sfakianakis, "The Whales of the Nile: Networks, Businessmen, and Bureaucrats During the Era of Privatization in Egypt," in *Networks of Privilege in the Middle East: The Politics of Economic Reform Revisited*, ed. Steven Heydemann (New York and Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan, 2004), 77-100.

اكتفوا بكونهم مستوردين أو وكلاء. ومع إطلاق برنامج الخصخصة، اقتنصت هذه النخبة الفرصة لتكوين شبكة رجال أعمال متحالفة مع الدولة تقوم على الاستيراد والاستثمار بقطاع الخدمات الناشئ دون دور فاعل في مساحات الإنتاج، بالمقابل، عانى المصدرون ورجال الأعمال الفاعلون في قطاع الإنتاج الصناعي، في ظل انفتاح المنافسة مع المنتج المستورد وانكشاف مظلة الدعم الحكومي عنهم.

لم تكن لنخبة رجال الأعمال الناشئة القدرة على الاستدامة، بل التوسع والانتشار المهول، دون تحالف مع مراكز صنع القرار من المستوى الأول في البيروقراطية المصرية، وهذا ما رسخ منظومة ريع زبائية تعتمد على الولاء والمصلحة والفساد. ولهذا، مع خصخصة حوالي 29% من المشاريع المملوكة من قبل الدولة بحلول العام 2000،^[45] أصبحت شبكة رجال الأعمال الناشئة والمتحالفة مع مراكز صنع القرار من كبار الموظفين والبيروقراطيين، مكوناً مركزياً في ترسيخ سلطوية النظام السياسي ودعمه.

بدأت الخصخصة بشكل رسمي في العام 1991، إذ شرعت الحكومة بموجة واسعة من بيع شركات القطاع العام الصناعية، وجاءت هذه السياسة كقبول بشروط المؤسسات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، للحصول على قروض وتسهيلات وتصنيفات جديدة. وفي هذا السياق، يقدم الباحث القانوني طارق عبد العال قراءة للفساد المصاحب لعمليات الخصخصة من حيث أشكاله وأدواته، إذ يرى إن القضاء المصري استجاب أحياناً لضغوط السلطات المصرية، ولم يستجب للقضايا والطعون والمرافعات المتصلة ببطلان إجراءات الخصخصة وعملياتها في العديد من الحالات، واعتبر أن العديد من عمليات البيع كانت انتهاكاً لحقوق المواطنين في السكن والأرض.^[46]

[46] طارق عبد العال، «الخصخصة المصرية تطوير اقتصادي ... أم خلعة اجتماعية»، شبكة حقوق الأرض والسكن، التحالف الدولي للموئل (24 أيلول/سبتمبر 2012)، http://www.hlrn.org/img/documents/Abd_al-Al_Privatization_Egypt_AR.pdf

يشير عبد العال لقضية طنطا للكتان والزيوت، فقد قالت المحكمة في تسييبات حكمها:

إلا أن الشر المستطير الذي يصاحب الخصخصة المدمرة لاقتصاد الوطن هو الخصخصة القائمة على الإذعان لبيع القطاع العام بشروط المؤسسات الدولية لإعطاء القروض والتسهيلات الجديدة، والسماح بإعادة الدولة لبعض الديون الخارجية سعياً نحو تصفية القطاع العام، وهي الخصخصة التي بدأت الحكومة برنامجها في مصر سنة 1991 بإعلان جمهوري في خطاب رئيس الجمهورية الأسبق بمناسبة الاحتفال بعيد العمال في الأول من مايو سنة 1991 بأن الحكومة سوف تتبنى الخصخصة كسياسة رسمية بهدف خلق اقتصاد أكثر حرية.^[47]

إن خطاب المحكمة يشير إلى أسباب وأهداف الخصخصة، المرتبطة بالعامل الخارجي المفضي للحصول على مزيد من القروض والتسهيلات أو الإعفاء من جزء من الديون، مع تراجع حاد في حضور المواطن والبنية الاجتماعية في رسم السياسات وتحديد البرامج، فبعد أن كان الدور الاجتماعي للدولة هو صلب الخطاب الرسمي في مصر، أصبح السوق الحر هو العصب الجديد للخطاب والسياسات العامة.

لقد عكست خريطة الاستثمار أيضاً التحول في مجال السيادة على السوق، فمع العام 1997 كان حوالي 30% من المستثمرين أجانب، ووصل عدد الشركات والمؤسسات الأجنبية المستثمرة في السوق المصري حوالي 700، ركزت جلها على قطاعات الخدمات والتمويل، إلى جانب سوق المال الذي أصبح هشاً أمام الأموال الساخنة.

هدفت الخصخصة إلى تحقيق مكاسب سريعة لنخبة كانت آخذة بالتبلور سياسياً من رجال الأعمال، وبرزت قضايا تُظهر مدى العبث في المنافع العامة وخصخصتها، فقد اعتبرت محكمة القضاء الإداري، في خضم قضية خصخصة سلسلة محال البيع بالتجزئة عمر أفندي، أن الدولة أهملت الدور الاجتماعي لهذا المشروع الكامن بتوفير سلع

للمواطنين بأسعار مناسبة، وأهملت قيمة المحال والأراضي والعاملين والمنافع المملوكة للمشروع، وخصصته بطريقة ارتجالية تصل حد «الجسامة» وتثير شبّهات التواطؤ بتمرير الصفقات.^[48]

إذن، لم تكن أمام خصخصة تقوم على أسس علمية تتخلص فيها الدولة من المشاريع الخاسرة لصالح تطوير باقي المشاريع، والإبقاء على الدور الاجتماعي للدولة ومحددات العقد الاجتماعي الذي قامت عليه الجمهورية المصرية، المرتكز على الحماية الاجتماعية والرفاه وتسخير الموارد للمجتمع، بل ذهبت باتجاه عملية تخلص عشوائي من مشاريع الدولة وانسحاب غير مبرمج من الفعل العام الحامي للفئات المهمشة، وإحلال نخبة رجال الأعمال في الفضاء المخصص، لكن بما يضمن استدامة النظام وبقاءه.

وفي سياق الأمثلة على الفساد في عملية الخصخصة، اعتبر القضاء المصري الخصخصة لكثير من المشاريع إهداراً للمال العام، وتسهيلاً للاستيلاء عليه. ففي قضية المراحل البخارية، اعتبرت المحكمة عملية الخصخصة تجريباً للأصول الاقتصادية وعملية تخريب للاقتصاد المصري وجرائم جنائية تفوق الفساد الإداري، ففي هذه القضية مثلاً، تأكدت المحكمة من أن أحد ممثلي الشركة البائعة قام بالبيع لشركة يتولى مجلس إدارتها نجله.^[49]

واكب الخصخصة اقتصاد ظل تأسس بالتدريج، وشكل شبكة انتفاع من قلب مراكز صنع القرار، فقد قدرت مكاتب تخمين أوروبية وأمريكية قيمة 380 شركة مصرية عامة وضعت في قلب مشروع الخصخصة ما بين 300 مليار و500 مليار جنيه، لكن حوالي 194 شركة، بما فيها الأكثر ربحية، بيعت بحوالي 50 مليار جنيه، وهنا يظهر الفساد في التلاعب بتقييم الشركات عند البيع بأقل من قيمتها السوقية الحقيقية، وهذا يشمل الأراضي، وتوفير التسهيلات البنكية اللازمة للشراء دون ضمانات وغطاءات كافية فمثلاً، بيعت الشركة المصرية لمعدات التلفزيونات العام 1999 لمستثمر عربي بحوالي 91 مليون جنيه، دفع منها حوالي 27 مليون جنيه وجدول المبلغ المتبقي، في وقت كانت أرباح الشركة السنوية حوالي

[48] المصدر نفسه.

[49] المصدر نفسه.

30 مليون جنيه، وفور الشراء جرى إعطاء الشركة أمر توريد للشركة المصرية للاتصالات بحوالي 1900 مليار جنيه على خمس سنوات.^[50]

لقد أنتجت الخصخصة منظومة فساد مالي تراكمية، وتركز الفساد في القطاعات الاقتصادية المتحولة من القطاع العام إلى الخاص، أو تلك المرتبطة بالإنفاق العام الشريك مع القطاع الخاص، أو القطاعات الناشئة التي توليها القطاع الخاص، وتركز الفساد، كذلك، في مشاريع الإنشاءات والمقاولات وتهريب أراضي الدولة تحت غطاء تشجيع الاستثمار، ومنافذ اقتصاد الظل (Shadow Economy) المتمثل في الرشاوى والعمولات والسمسرة المرتبطة بعمليات الاستيراد على المنافذ ودوائر الجمارك، وتجارة ديون مصر الخارجية؛ أي شراؤها وإعادة بيعها للحكومة المصرية، لكن الأخطر كان التسهيلات الائتمانية التي كانت تقدم لرجال الأعمال دون غطاء، وهذا ما قاد في العام 2001 إلى هروب مقترضين بحوالي 40 مليار جنيه، وبالتالي، ضرب القطاع المصرفي بقوة.^[51]

تحولات مشوهة

إن التحولات النيوليبرالية في مصر جاءت مبتورة، فاعتمدت المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد، إلى جانب كبار المانحين والمقرضين من دول ومؤسسات أئتمانية، برنامجاً اقتصادياً كان مدفوعاً بتسوية الملاءة المالية لمصر وتحويلها لنقطة جذب استثماري على قواعد السوق، دون الالتفات إلى ضرورة التحول السياسي والديمقراطي. وعلى الرغم من أن برنامج التكليف الهيكلي وما تلاه من موجات خصخصة حمل معه تشدداً بوليسياً وتطوراً في جهاز القمع القسري، فإن المؤسسات الدولية والدول المانحة والمقرضة لم تلتفت لذلك، وأبقت على تعاملها مع البنية الاقتصادية الزبائنية في سياقها المهندس سلطوياً. وهذا ما ينسحب على علاقة الصندوق والبنك الدوليين بالعديد من السلطويات حول العالم، كونها نظاماً قادرة على تمرير الإصلاحات الجراحية والمؤلمة بالاقتصاد دون الالتفات للشارع ودون التأثير بالمطالب الشعبية.

^[50] عبد الخالق فاروق، اقتصاديات الفساد في مصر: كيف جرى إفساد مصر والمصريين (2010-1974) (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2011)، 47-49.

^[51] المصدر نفسه، 51.

يقدم لنا هولجر ألبرت (Holger Alberch) وأوليفر سكلومبرجر (Oliver Schlumberger) فصلاً مهماً بين الشرعية الداخلية والشرعية الخارجية، ويعتبران أن الشرعية الخارجية في السياق العربي تعتمد بالأساس على القوى الكبرى، التي تشمل الدول الغربية المركزية والمنظمات الدولية، بهدف تأمين الدعم الخارجي من خلال الفاعلية الجيوستراتيجية والتحالفات، وهذا ما جاء مصحوباً بتبني «خطاب ديمقراطي» تجميلي دون تحول سياسي حقيقي، وهو ما كان كافياً للفواعل الدوليين من أجل المضي قدماً بالدعم الاقتصادي دون إيلاء التحول السياسي أولوية.^[52]

لقد كان البعد السياسي حاضراً بقوة في علاقة نادي باريس، وبالتحديد الولايات المتحدة، وصندوق النقد الدولي، مع مصر، إذ شكلت حرب الخليج الثانية العام 1991 نقطة تحول في أزمة الديون المصرية وقادت، كما سبق ذكره، إلى شطب نصف الديون تقريباً، فالولايات المتحدة أعفت مصر من حوالي 7 مليارات دولار كانت ديوناً عسكرية، كما قام نادي باريس باعتماد توصية صندوق النقد بإعفاء مصر 15% من ديونها العام 1991، و15% أخرى العام 1993، و20% في العام 1994.^[53] وإن كان التزام مصر بالإصلاح المالي والتحرير التجاري والخصخصة سبباً مباشراً في توصية صندوق النقد بإعفاء مصر من ديونها، إلا أن الدور المصري في حرب الخليج الثانية كان دافعاً قوياً لانفتاح أعضاء نادي باريس على مصر، بعد فترة من تخفيض تصنيفها الائتماني وحرمانها من المساعدات والقروض كما ذكر آنفاً.

وعلى عكس أوروبا الشرقية، وما حدث من فرض التحول السياسي النيوليبرالي بالتزامن مع التحولات الهيكلية الاقتصادية، قاد برنامج التكيف الهيكلي والخصخصة التي استمرت لاحقاً، إلى تآكل شرعية النظام ومزاوجة أوليغارشية، مهدت لمراكمة الثروات وتعزيز اللامساواة الاجتماعية وتعزيز جهاز القمع السري كأداة إسناد لدولة «رجال الأعمال» السلطوية في مصر. لكن، هذا لم يمنع لاعبين دوليين من

[52] Holger Albrecht and Oliver Schlumberger, “‘Waiting for Godot’: Regime Change Without Democratization in the Middle East,” *International Political Science Review* 25, no. 4 (October 2004): 371-392.

[53] Melani Cammett et al., *A Political Economy of the Middle East* (Boulder, Colorado: Westview Press, 2015), 57.

إطلاق برامج «حوكمة» في هذا السياق، إذ أطلقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العام 2006، برنامجاً لدعم اللامركزية الإدارية بهدف تعزيز الحوكمة والشفافية والمساءلة على مستويات مختلفة، استهدفت القطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص،^[54] لكن هذا البرنامج لم يترك أثراً نتيجة للسياقات السياسية القائمة.

اعتبر تقرير صدر عن منظمة الشفافية الدولية في العام 2009، أن مصر تظهر تقدماً إيجابياً على مستويات نظام النزاهة الوطني والشفافية والمساءلة المجتمعية، من خلال قواعد ولوائح وقوانين وتشريعات تبال مساحات الفساد الإداري والمالي، إلا أن التقرير ذاته أقر بتعاقد معدلات الفساد وعدم وجود قناعة عامة بجدية إجراءات الدولة ذات الصلة، وذهبت التوصيات بهذا التقرير إلى اقتراح مزيد من اللوائح والنظم القانونية، وإنشاء مزيد من الأجسام الرقابية،^[55] مغفلة معضلة غياب الإرادة السياسية في ظل كون الفساد بنوياً ويخدم استدامة النظام. إذ قدرت المنظمة ذاتها حجم الأموال المنهوبة عبر رموز نظام مبارك، التي تم حصرها بالأدوات الممكنة، بما متوسطه 49 مليار دولار.^[56] إضافة إلى ذلك، حافظت مصر على مركزها المتأخر في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن «الشفافية الدولية»، إذ حلت في الموقع 41 من أصل 54 في العام 1996، والموقع 66 من أصل 85 في العام 1998، والموقع 63 من أصل 90 في العام 2000.^[57]

[54] Erin Cox, "Development and Good Governance in Egypt," *E-International Relations* (10 June 2015),

<https://www.e-ir.info/2015/06/10/development-and-good-governance-in-egypt/>

[55] International Company for Training and Development, and Transparency International, *National Integrity System Study: Egypt 2009* (Transparency International, 2009),

https://images.transparencycdn.org/images/2009_Egypt_NIS_EN.pdf.

[56] Transparency International, *Lost Billions: Recovering Public Money in Egypt, Libya, Tunisia, and Yemen* (Berlin: Transparency International, 2014), 7,

https://images.transparencycdn.org/images/2016_LostBillions_RecoveringPublicMoney_EN.pdf.

[57] Transparency International, "Corruption Perceptions Index (1996, 1998 and 2000)," *Transparency International* (n. d.),

<https://www.transparency.org/en/cpi>

ومن حيث الأرقام، نجحت مصر بالاستجابة بفعالية لوصفة «إجماع واشنطن»، فارتفع الاحتياطي النقدي من حوالي 2.6 مليار دولار العام 1990، إلى 16-18 مليار دولار في العام 1994، وانخفض العجز الحكومي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي من حوالي 20% العام 1991، إلى حوالي 2% مع نهاية التسعينيات، كما قفز معدل النمو إلى حوالي 6.3% في العام 1998، وهذا ما كان سبباً لتغني البنك الدولي وصندوق النقد بمصر كقصة نجاح. إلا أن التساؤلات الأهم تبرز حول مصادر النمو وتوزيعه، فمعدلات النمو جاءت بالأساس من مشاريع البنية التحتية الضخمة التي كان ينفذها القطاع العام إلى جانب التبادلات السلعية الداخلية، ولم تكن مدعومة بانتعاش وقفزات بمعدلات التصدير، فانخفض إسهام الصادرات من مجمل الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 46% العام 1980، إلى 24.6% في العام 2000، بينما شكلت الصادرات السلعية، وهي المرتبطة بالتصنيع، المولد الرئيس لفرص العمل، 4.7% فقط من مجمل الناتج المحلي الإجمالي في الفترة بين العامين 1990 و2000.^[58]

ومن جانب الاستثمارات الأجنبية، فاللافت أن حجم الاستثمارات الأجنبية في السوق المصري بلغ ذروته قبل اعتماد برنامج التكيف الهيكلي، أي في الفترة ما بين 1986 و1990، وتركز في قطاعات البترول والاتصالات ولم يتجه إلى التصنيع. أما الاستثمار الأجنبي والخصخصة بعد العام 1997، فقد أخذاً منحى مختلفاً ابتعد بشكل كبير عن الشفافية والمصلحة العامة، في ظل هندسة النظام واعتمادها على قواعد الشراكة السلطوية مع نخبة رجال الأعمال، ولم تكن مصر استثناءً في تجذر «رأسمالية المحاسيب» كنتيجة لتطبيق قواعد إجماع واشنطن.^[59]

من اللافت مرة أخرى أن الدول المانحة والمقرضة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، كانت تنتقد انتهاكات حقوق الإنسان ومؤشرات الفساد المتصاعدة في مصر، وطالت هذه الانتقادات قمع المجتمع المدني والتدخل الكبير بنتائج الانتخابات، إلا أن معدل المساعدات التنموية الخارجية بقي ثابتاً خلال التسعينيات عند 3.2

[58] Cammett et al., *A Political Economy*, 61.

[59] Ibid.

مليار دولار سنوياً، أما انخفاضها إلى أقل من مليار دولار في العام 2005، فمرده تحولات في سياسات الدعم التنموي للجهات المانحة.^[60] وبهذا، فإن العامل الخارجي، ساهم بشكل كبير في استدامة اللاشرعية وفواعلها على الرغم من انكسار العقد الاجتماعي وتحول السياسات العامة من العام إلى الخاص.

هندسة اللاشرعية

فرضت التحولات في البنى والهيكل الاقتصادية تحولات سياسية عكست ظهور مراكز القوى المستجدة، وأبرزها رجال الأعمال التي أصبحت نخبة سياسية فاعلة ومؤثرة، إضافة إلى تزواج رأس المال بالسلطة بشكل متصاعد، ومع العام 1995 بدأ ظهور رجال الأعمال في البرلمان والحكومة في ظل نظام يقوم على سلطويته المتراكمة. وفي هذا السياق، لم يكن النظام يسمح بلاعب غير مضمون يحل مكانه في المساحات الاقتصادية التي تخلق عنها.

إن التحول في اللاعبين على مستوى النظام السياسي المصري، فرض تحولاً أيضاً في قواعد اللعبة، فأصبحت أولويات العملية التشريعية بناء منظومة القوانين الصديقة لبرنامج التكيف الهيكلي والخصخصة، وما أنتجت من إعادة توزيع اقتصادية اجتماعية، ولهذا لم يسمح نظام مبارك للمعارضة بالوصول إلى الثلث البرلماني، المعطل بأي حال من الأحوال، وضمن في الوقت ذاته ثلثي المقاعد على الأقل للحزب الوطني الحاكم.

تولي النظم السلطوية الانتخابات أهمية خاصة كونها مدخلاً مهماً لتجديد شرعيتها، وبخاصة في السياق المصري، الباحث عن مساعدات دولية وقروض ومساعدات من دول غربية ترى بالانتخابات مدخلاً مقبولاً للتعامل مع النظام الحاكم القائم بغض النظر عن مدى نزاهة الانتخابات، كما تولي هذه النظم الانتخابات، أيضاً، أهمية بوصفها أداة فاعلة لإدارة النخبة السياسية المحلية، وبالتالي هندسة

[60] Gouda Abdel-Khalek and Mustapha K. Al Sayyid, "Egypt: Development, Liberalization and the Persistence of Autocracy," in *Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit*, ed. Ibrahim Elbadawi and Samir Makdisi (Abingdon, UK and New York: Routledge, 2010), 265-275.

النظام السياسي، واعتماد الخيارات السياسية المفضلة للحاكم.^[61]

لعب المقعد البرلماني دوراً مركزياً في منظومة الريع القائمة، فشكل نقطة جذب اعتمدها النظام لمراكز القوى الاجتماعية والعائلات المؤثرة، ولاحقاً وبشكل أوسع رجال الأعمال، بهدف ضمان ولائهم ودعمهم من جهة، ومنع تشكل أية أجسام سياسية معارضة تقوم على قواعد اجتماعية فاعلة أو مراكز اقتصادية ممولة من جهة أخرى، كما رُسخ البرلمان كقناة ارتباط بين الحاكم والنخبة الاقتصادية، وأُستخدِم للثواب والعقاب متى اقتضت الحاجة.

تعتبر ليزا بلايديس (Lisa Blaydes) أن الانتخابات في السياق السلطوي المصري حملت فائدتين مركبتين للنظام: الأولى، قياس قوة المتنافسين واختيار الأقوى، والتخلي عن الخيارات الضعيفة التي قد تشكل عبئاً على النظام؛ والثانية، تحديد الأجدر بالولوج لمزايا نظام الريع وامتيازاته.^[62]

وهنا لا يلعب عضو البرلمان في سياق سلطوي دور الناظم للقانون أو جهة تمثيل المصلحة العامة أو مساءلة السلطة التنفيذية، بل يتجه إلى محاولة تلبية مطالب مراكز الدعم الاجتماعي التي يمثلها، العائلة والحواضن الاجتماعية بالعادة، ويسعى إلى تحقيق منافع مجتزأة، وبخاصة لهذه الفئة، وفق محددات زبائية وبمنافع مبرمجة وفق أولويات النظام القائم وما يسمح به (Programmatic goods)، وهذا ما يتيح النظام للنائب في البرلمان من أجل تحفيز الجمهور على التصويت. إن هذه الأداة مهمة أيضاً للنظام كمساحة مكافئة زبائية لشبكة دعمه البرلمانية، وهنا تنتج الزبائية البرلمانية، بحيث لا يصبح باستطاعة المواطن إزاحة النائب عبر صندوق الاقتراع ما لم يكن النظام قد قرر إنهاء خدمات هذا النائب.^[63]

[61] Lisa Blaydes, *Elections and Distributive Politics in Mubarak's Egypt* (New York: Cambridge University Press, 2010), 49.

[62] Ibid, 55.

[63] Lindsay Benstead, "Why Are Some Authoritarian Regimes More Likely to Fail? Parliamentary Clientelism and Regime Stability in the Arab World," *A Workshop on The Demand Side of Clientelism: Agency, Trade-Offs, and Welfare Implications* (Duisburg and Essen: University of Duisburg-Essen, 25-26 June 2018).

بالمقابل، ومع تجذر النيوليبرالية الاقتصادية وتوسع القطاع الخاص، أصبح التنافس على خطف مقعد برلماني أكثر حدة وأعلى تكلفة، وهذا ما زاد تكلفة الفساد المصاحب للانتخابات الذي كان أحد أوجهه شراء الأصوات. فعلى سبيل المثال، ارتفع متوسط إنفاق المرشح على شراء الأصوات من حوالي 3-5 ملايين جنيه في العام 2000 إلى حوالي 20 مليون جنيه في العام 2005، في القاهرة ونصفها في المحافظات الأخرى، فيما قدر إنفاق المرشحين في العام 2000 بحوالي 10 مليارات جنيه مقارنة بحوالي 4 مليارات جنيه في العام 1995، ومع انتخابات العام 2005، حاز رجال الأعمال على ما يقرب من نصف مقاعد البرلمان، وكان من ضمنهم 25 من أبرز رجال الأعمال في مصر.^[64]

تكمُن أهمية البرلمان لرجال الأعمال في مستويين، المستوى الفردي والمتمثل بالاستفادة من الحصانة البرلمانية، التي تسهل التحرك والحماية للأنشطة غير القانونية، إلى جانب القدرة على الانتفاع من المنظومة الريعية والحصول على امتيازات بالعقود الحكومية وحصص التوظيف الحكومي والخدمات العامة الانتقائية وغيرها؛ والمستوى الجمعي المتمثل بتطويع المنظومة القانونية لخدمة رجال الأعمال ومصالحهم. كما حصل رجال الأعمال على امتيازات إضافية لاحقاً، مثل شراء أراضي الدولة بأسعار مخفضة، وإعفاءات ضريبية، وحوافز في مجال الطاقة، ... وغيرها.

إن تصاعد تزامم النخب المستجدة على مقاعد البرلمان يأتي مصحوباً بانكماش عائدات الحكومة من جهة، في ظل عدم جاذبية الاقتصاديات في سياق سلطوي للاستثمار الأجنبي والفساد في جبي الضرائب، وتحول النظام الحاكم إلى توزيع المنافع العامة انتقائياً وتوفير الانتفاع منها لنخبه وشبكات أعماله بهدف توفير الاستقرار للحكم من جهة أخرى، وهذا يأتي دون أي التفات إلى الخسائر الاجتماعية التي تخلقها ممارسات جماعات المصالح التي تسعى إلى تعزيز مكاسبها وسلطانها.^[65]

[64] Ibid.

[65] Martin C. McGuire and Mancur Olson, Jr., "The Economics of Autocracy and Majority Rule: The Invisible Hand and the Use of Force," *Journal of Economic Literature* 34, no. 1 (March 1996): 72-96.

مع العام 2004، وصل أحمد نظيف إلى رئاسة الحكومة المصرية التي كانت حكومة رجال أعمال صرفة، إذ مثل الوزراء عائلات اقتصادية أو قدموا من إدارات شركات كبرى، بالتوازي، سعد رجال الأعمال في الحزب الوطني الحاكم، وعلى رأسهم رجل الأعمال أحمد عز الذي غدا قيادياً مركزياً في الحزب، وهذا ما تزامن مع صعود مشروع توريث الحكم لابن الرئيس المصري الأصغر جمال، وهو مشروع أسنده ودعمه رجال الأعمال بقوة. وبهذا شكلت التحولات الاقتصادية السياسية إعادة هندسة كاملة للنظام السياسي لصالح رجال الأعمال الذين هيمنوا على الحزب والبرلمان والحكومة، واستطاعوا توظيف النظام السياسي لصالح مصالحهم وضمان ما يسميه عمرو عادلي النفاذ غير المتكافئ إلى عقود التوريد والأراضي العامة.^[66] وبهذا، هيمن المحدد الاقتصادي على الفعل السياسي للنظام، في ظل محددات نيوبترومينالية صرفة.

لاحظ مارتن مكوير ومانكور أولسون أن اعتماد السلطويات على جهاز القمع يتصاعد مع انكماش الاقتصاد أو انحسار خياراته، كما تعتمد هذه الأنظمة إلى العمل على «إطفاء الحرائق» والعلاجات التسكينية دون علاجات جذرية، وأحد أوجه ومصادر انكماش الاقتصاد يعود إلى أن السياقات السلطوية طاردة للاستثمار الخارجي لغياب الشفافية وانتشار الفساد، وهذا ما ينتج محدودية في الإيرادات، ما يفرض على النظام الحاكم «خصخصة» المنافع العامة وتحويلها إلى انتقائية على مستوى التوزيع والاستفادة، والهدف هنا هو دعم بقاء النظام من خلال إرضاء جماعات المصالح - رجال الأعمال غالباً - دون الالتفات إلى الخسائر الاجتماعية جراء ممارسات هذه الجماعات التي تزواج السلطة بالاقتصاد، وهذا تماماً ما كان عليه حال الواقع في مصر.^[67]

وهنا، عمد النظام المصري، كما في السياقات السلطوية، لتعزيز جهازه القمعي وإعطائه الأولوية في التطوير والحماية. واستند النظام إلى قانون الطوارئ الذي منح صلاحيات أمنية واسعة في القمع

^[66] عمرو عادلي، «أكبر من أن تسقط الشركات الكبرى المصرية بعد ثورة 2011»،

مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط (9 آذار/مارس 2017)،

<https://carnegie-mec.org/2017/03/09/ar-pub-68228>

^[67] McGuire and Olson, Jr., "The Economics of Autocracy."

وتقييد الحريات، ومع تردي المؤشرات الاقتصادية العامة، عمد النظام إلى تعزيز سطوته الأمنية لحماية بقائه، حتى وصل العدد التقريبي لمنتسبي وزارة الداخلية مع نهاية حقبة مبارك حوالي 1.5-1.7 مليون شخص،^[68] واستنزفت منظومة الأمن الداخلي حوالي 6% من مجمل الناتج المحلي الإجمالي بين العامين 1986 و2000. ولم يهمل النظام توسيع قاعدة نظامه الأمني شعبياً وسياسياً من خلال مبررات مكافحة الحركات المتطرفة والإرهاب بشكل أساسي، ومن أجل ضمان عدم فقدان المنظومة الأمنية غايتها القائمة على استدامة النظام، كان وزير الداخلية يتبع بشكل مباشر للرئيس ويتجاوز رئيس الوزراء، كما حصلت أجهزة الأمن، بما فيها المخابرات، على امتيازات اقتصادية ومساحات لتوفير موارد مالية مستقلة.^[69]

تري إيفا بيلين (Eva Bellen) أن أجهزة القمع القسري في المنطقة العربية تميزت بالجمع ما بين القدرة وامتلاك أدوات القمع الفاعلة، وبين الإرادة بالقمع وقتل أية مبادرة ديمقراطية، إذ امتلكت هذه الأجهزة حق «الفتو» على قرارات الدولة المدنية، وحصلت على مساحة تدخل واسعة في التعيينات والميزانيات، ولعبت دوراً في تعبئة المعارضة وبناء الموالات مع تعاضم قوة ومساحة تدخل هذه الأجهزة كلما تراجعت المؤسساتية في مكونات النظام السياسي.^[70]

كما في النظم السلطوية، يحمل الجهاز القضائي على عاتقه مسؤولية ترتبط بتبويض النظام داخلياً وخارجياً، وقوينة الممارسات السلطوية سياسياً واقتصادياً، وفي مصر، هو أداة مهمة تساعد النظام على إعادة تسويق نفسه تحت مبادئ سيادة القانون «المعاد إنتاجها» ودولة المؤسسات «المعاد هندستها». أوصت التقارير المرتبطة بتحسين بيئة الاستثمار، والصادرة إبان برنامج التكييف الهيكلي، في ثمانينيات القرن

^[68] يزيد صايغ، «الفرصة الضائعة: السياسة وإصلاح الشرطة في مصر وتونس»، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط (16 آذار/مارس 2015)، <https://carnegie-mec.org/2015/03/16/ar-pub-59375>

^[69] Ibrahim Rabaia, "Political Systems and Revolution: The Cases of Egypt and Tunisia," Doctoral Thesis (Kuala Lumpur: University of Malaya, 2021).

^[70] إيفا بيلين، «مؤسسات متعسفة وزعماء متعسفون»، في: **السلطوية في الشرق الأوسط: النظم الحاكمة والمقاومة**، تحرير مارشا بريشتاين بوسوزني وميشيل بينر أنجريس، ترجمة طلعت غنيم (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، 57-60.

الماضي، بتطوير البيئة القضائية لتوفير ضمانات لحقوق الملكية، لكن بقي الجهاز القضائي يعاني من محدودية قدرته على التدخل لأسباب عدة، منها المنظومة التشريعية العامة، ودخول رجال الأعمال في مركز صنع القرار التشريعي، إلى جانب ذلك، وظف النظام الجهاز القضائي كمساحة تفريغ لأية تعبئة سياسية محتملة، وحوله إلى آلية مرافعة ومواجهة مع سياسات النظام ونخبه المستجدة.^[71] فسجلت خسائر لمنظومة رجال الأعمال المرتبطة بالدولة في العديد من القضايا كما أوردنا سابقاً، لكن هذا لم يؤثر على خط سير برنامج الخصخصة، بل دعم الخصخصة والنيوليبرالية الاقتصادية بشكل كبير، وأظهرها موائمة للمنظومة القانونية الدولية ذات الصلة، وهذا ما يسميه أندرياس كاليفاس (Andreas Kalyvas) السلطوية الليبرالية المقوننة،^[72] التي تقوم على سلخ الديمقراطية عن النيوليبرالية الاقتصادية.

استخدم النظام الجهاز القضائي لمعالجة نتائج أية انتخابات دون المساس بعلاقة النظام مع أي من أفراد النخب المترشحة، فأصبح النظام القضائي هو الجهة التي تعفي النظام من حرج الاختيار بين أي من حلفائه. ومع ترسخ النظام القضائي واحتدام الاشتباك ما بين النظام ومكونات اجتماعية مختلفة بعد العام 2004، استخدم النظام الجهاز القضائي للانتقام من خصومه السياسيين، وهذا ما حدث مع أول مرشح نافس مبارك على الانتخابات الرئاسية العام 2005، أيمن نور، وكذلك الناشط الحقوقي سعد الدين إبراهيم، وغيرهم.

وبهذا، أصبح النظام الحاكم في مصر، يقوم على رئيس مرتبط بنخبة رجال أعمال تشغل مواقع مركزية في الحزب الحاكم والبرلمان والحكومة، وجهاز قمع قسري يتضخم باستمرار ويمارس القمع والتقييد بهدف بقاء النظام.

[71] Tamir Moustafa, "Law and Resistance in Authoritarian States: The Judicialization of Politics in Egypt," in *Rule by Law: The Politics of Courts in Authoritarian Regimes*, ed. Tom Ginsburg and Tamir Moustafa (New York: Cambridge University Press, 2008), 146-148.

[72] Ntina Tzouvala, "Neoliberalism as Legalism: International Economic Law and the Rise of the Judiciary," in *The Politics of Legality in a Neoliberal Age*, ed. Ben Golder and Daniel McLoughlin (Abingdon, UK and New York: Routledge, 2017), 129.

لقد عملت نخبة رجال الأعمال، المحمية والمدعومة بارتباطها بالقصر الجمهوري عبر جمال مبارك ووالده بشكل مباشر، على الانتفاع من المال العام واستثمار الفساد مقابل الولاء، وتقديم حصص في هذه الاستثمارات لابني الرئيس، ومثال ذلك قضايا الفساد المتمثلة بتحويل الأراضي العامة إلى ملكية شركات إنشاءات، مثل شركتي «بالم هيلز» و«مدينتي» اللتين كان لابني الرئيس حصص فيهما. وفي المرحلة الأخيرة من عمر نظام مبارك، عمل محمد إبراهيم سليمان، وزير الإسكان، على تسهيل خصخصة أراضي الدولة الذي كان عضواً مركزياً في منظومة الفساد هذه. كما كان لجهاز المخابرات العامة ووزارة الداخلية دور مهم في هذه الشبكة من خلال إدارة تعاقدات الدولة الداخلية والخارجية، كما فعل حسين سالم وكيل مبارك المباشر، وهو رجل أعمال كان مرتبطاً بدوائر مبارك الأمنية ولوحق عبر الإنترنت وجمدت أصوله بعد الثورة بتهم عديدة، منها الفساد المرتبط بعقود بيع غاز بين مصر وإسرائيل.

وعلى الرغم من محاولات النظام الحاكم في مصر تكبيل منظمات المجتمع المدني، فإن دعم وتأييد الحكومات الغربية والمؤسسات الدولية لهذه المنظمات أعطاها مساحة عمل، على الرغم من التضيق في السياق السلطوي، فكانت هذه المنظمات إحدى فرص العمل المتاحة في ظل تقييد عمل وترخيص الأحزاب. لكن هذه المنظمات ووفق مساحات عملها، فشلت بالتعبئة لإحداث تغيير أو مواجهة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومع تسارع الخصخصة والنيوليبرالية الاقتصادية، فرض النظام المصري قيوداً على مرتكزين رئيسيين من مرتكزات المجتمع المدني: الاتحادات المهنية والنقابات العمالية. إذ وقفت الاتحادات والنقابات، خلال الثمانينيات والتسعينيات، بشكل قوي ضد سياسات هندسة التشريعية وكسر العقد الاجتماعي، فقد واجهت سياسات تقييد الحريات وتسريح العمال وخصخصة الأراضي والمنشآت العامة، فيما بقيت الأحزاب المرخصة عاجزة عن مواجهة الآثار الاجتماعية والسياسية لسياسات الإصلاح الاقتصادي، وبرزت منظمات قدمت المساعدات القانونية للعمال والدفاع عن المفصولين والمتضررين منهم.

رغب النظام في استخدام منظمات المجتمع المدني، كواجهة تجميلية لسلطويته، تعكس الخطاب الديمقراطي الشكلي الذي يقدمه مع حفاظه على تكبيل الحريات، وبهذا السياق جاءت استجابة الحكومة في العام 1998 لنادي باريس بتخفيف القيود المفروضة على المجتمع المدني من خلال سن قانون جديد لعمل المنظمات الحكومية، مشروطاً ألا تكون عاملة في السياسة، وقام في الوقت ذاته بالتشديد على المنظمات المعارضة سياسياً للنظام، وبالتدرج عمل النظام على تقييد التحويلات المالية الخارجية القادمة لصالح المنظمات عبر سلسلة قوانين ولوائح ضاغطة.^[73]

ومع اكتمال إعادة الهندسة البنيوية والوظيفية للنظام السياسي في مصر، كانت عملية النزوح المبرمج إلى اللاشعورية قد اكتملت، من خلال تآكل مثلث الشرعية السياسية المتمثل في: القوة السياسية والتمثيل الاجتماعي والإطار القانوني، التي تشكل بمجملها إطاراً للطاعة الطوعية مقابل تمثيلية عدالة توزيع المنافع العامة، مما أنتج:

- استبدال القوة السياسية بالقوة القمعية.
- استبدال الإطار القانوني الممثل والجامع بالتوظيف القانوني-التشريعي الانتقائي.
- تحول هدف النظام السياسي من إدارة الدولة وفق محددات العقد الاجتماعي إلى استدامة النظام الحاكم.
- التحول في دور وبنية البرلمان إلى خدمة هدف استدامة النظام.
- تجفيف مراكز التكوين السياسي والتعبئة الاجتماعية.
- قطع قنوات المطالب والتغذية الراجعة مع المجتمع واستبدالها بقنوات تعبئة داعمة للنظام على قواعد زبائنية.

^[73] فيكي لانكوهر، «الكثير جداً من المجتمع المدني، والقليل جداً من السياسة: مصر وأنظمة الحكم العربية المتحررة الأخرى»، في: السلطوية في الشرق الأوسط: النظم الحاكمة والمقاومة، تحرير مارشا بريشتاين بوسوزني وميشيل بينر أنجريس، ترجمة طلعت غنيم (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، 385-339.

في الفساد السياسي

إن القوالب الجاهزة لإجماع واشنطن، وما نتج من محاولة إلباس النظم السلطوية بعض القوالب التجميلية المتصلة بالحوكمة، لم تنجح في تقليص معدلات الفساد أو رفع كفاءة المؤسسات أو ترسيخ سيادة القانون الفعلية، بل قادت وفق ما تحتاج ملادا باكوفنسكي (Mlada Bukovansky)، إلى نتائج عكسية في ظل عدم ملائمة الأدوات، التي تركز على المؤسساتية، للنظم التي تفتقر لإرادة السياسية والشرعية المفضية إلى التغيير، وتعتبر أن غياب الشرعية يطال السياسات المرتبطة بمكافحة الفساد، كما الأدوات المفروضة للمعالجة، كونها تفتقر للمعيار الأخلاقي التمثيلي ولا تعبر عن المجتمع والبنية السياسية - الاجتماعية واحتياجاتها.^[74]

إن الحالة المصرية تقربنا من ملامسة هذه الأسئلة، إذ كان يفتقر النظام الحاكم في مصر لإرادة السياسية المفضية إلى التحول الديمقراطي، ولم يستخدم «الخطاب الديمقراطي» كأداة لاستجلاب الشرعية الخارجية وحسب، بل هندس بنيته لتكون موائمة للفساد المرتبط بالرئيس مبارك بشكل مباشر، فخلق فساداً سياسياً وحول موارد الدولة وشبكته الزبائنية لتعزيز استدامة نظامه، وهذا ما يتسق وتعريف أنجي امانسن (Inge Amundsen) للفساد السياسي والمتمحور حول استغلال الحاكم ونخبته للموارد المتاحة في سبيل تعزيز قوتهم السياسية، وهذا ما يمارس بشكل رئيس في الطبقة السياسية العليا.^[75]

تطرح باكوفنسكي سؤال: من هو المؤهل لتحديد المنفعة العامة؟ وهنا لا ترى بديلاً عن التحديد الذاتي الداخلي للمنفعة العامة القائمة على الاحتياج وفق إرادة سياسية أخلاقية،^[76] في عملية تفاعلية بين المجتمع والنظام السياسي، وهذا ما يعيدنا إلى مفهومي انجلبرت للشرعية العمودية والأفقية، التي تشكل عصب هذا التفاعل.

[74] Mlada Bukovansky, "The Hollowness of Anti-Corruption Discourse," *Review of International Political Economy* 13, no. 2 (May 2006): 181-209.

[75] Inge Amundsen, *Political Corruption*, U4 Issue 2006:6 (Bergen, Norway: Chr. Michelsen Institute, 2006), <https://open.cmi.no/cmi-xmlui/handle/11250/2474792>

[76] Bukovansky, "The Hollowness of Anti-Corruption."

امتلك جمال وعلاء مبارك استثمارات وشركات في العديد من الدول، منها قبرص، تُعنى في مجالات الأسواق المالية والأغذية، وتُستخدم لتحويل الأموال من مصر إلى الخارج، واستخدم نجلا الرئيس هذه الأدوات وغيرها للتلاعب بالبورصة والحصول على عمولات ضخمة من تجارة السلاح والوكالات الأجنبية وصفقات الدولة، ومنها شراء الطائرات المدنية، لكن الأهم أنهما، مع شبكة رجال الأعمال المرتبطة بهما، كانا يحصلان على عمولات عن واردات مصر السلعية، التي تدخل في سلة التموين الاجتماعي للفقراء.^[77]

كما حصل رجل الأعمال الوفي لمبارك، حسين سالم، على احتكار تصدير الغاز إلى إسرائيل من خلال شركة (EMG) التي امتلك 65% من أسهمها، وامتلك رجل أعمال إسرائيلي ربع أسهمها، وامتلك الدولة المصرية 10% من الأسهم، مع تعاقد على تصدير الغاز بقيمة 28 مليار دولار إلى إسرائيل على حساب السوق وقطاع الطاقة المصري وبخسائر باهظة للخزينة المصرية،^[78] سالم الذي حكم عليه، بعد الثورة، بعدة قضايا فساد تتصل بالاستيلاء على الأراضي العامة وغسيل الأموال وقضايا رشاوى متصلة بنجلي الرئيس، تصالح مع الدولة في العام 2016، وتنازل عما قيمته خمسة مليارات جنيه للدولة.

قادت سياسات النظام المصري السابق إلى تخلي الدولة عن سيطرتها على قطاع الصلب السيادي، ففي صفقة تفتقر للشفافية، استحوذ رجل الأعمال أحمد عز على إحدى أبرز شركتي صلب في القطاع العام سنة 1998، شركة حديد الدخيلة، التي مرت بعملية إعسار أثارت الشكوك قبل خصخصتها، ما قاد عز لاحتكار صناعة الحديد والصلب حتى بلغت أرباحه السنوية العام 2008 حوالي 27.2% في هذا القطاع الحيوي للإنشاءات والإنتاج الصناعي. إن ارتفاع سعر الحديد والصلب كمدخل رئيس في الإنتاج الصناعي الثقيل والبناء، قاد إلى ارتفاع التكلفة الذي انعكس على المواطن بشكل مباشر. اللافت أن عز استفاد لعشر سنوات من الإعفاءات الضريبية، وحصد أرباحاً

^[77] السيد عبد الفتاح، أباطرة الفساد: وزراء ورجال أعمال نهبوا ثروات مصر (القاهرة: دار الحياة للنشر والتوزيع، 2011)، 47-55.

^[78] المصدر نفسه، 105-124.

حتى العام 2008 بلغت حوالي 25 مليار جنيهه، لم يدفع عنها أكثر من 410 ملايين جنيهه ضرائب، إضافة إلى تكبد الخزينة خسائر بحوالي 3 مليارات جنيهه سنوياً نتيجة أسعار الطاقة والغاز المخفضة التي استفاد منها عز ومجموعة من رجال الأعمال.^[79]

على الجانب الآخر، تراجع الإنفاق الحكومي على الصحة من 3% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 1997، إلى حوالي 1.7% العام 2008، ولم يتم استثمار إلا 6.5 مليار جنيهه في التعليم العام 2008، مع عدم وصول حصة البحث العلمي إلى مستوى 1% من الناتج المحلي الإجمالي، وكما ذكرنا، فإن فترة مبارك شهدت تصاعد أعداد سكان العشوائيات إلى 15-23 مليون مواطن، فيما بلغت معدلات الفقر والفقر المدقع مجتمعة حوالي 42%.^[80]

ومع هذه المؤشرات التي تدل على تجذر منظومة الفساد السياسي الممثل بأولويات وسلوك النخبة السياسية - الاقتصادية الحاكمة، كان نظام مبارك قد تبنى قانون «مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية»،^[81] بناء على تقرير برلماني قدمته لجان الخطة والموازنة والشؤون الاقتصادية، برئاسة وإدارة أحمد عز، الذي أوصى بتعاقدات مع القطاع الخاص في مجالات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، مع خصخصة جزئية لهذه المنافع العامة الأساسية. اللافت أن هذا القانون، أبقى تحميل الفروق السعرية للحكومة، وأعطى القطاع الخاص الامتياز دون أعباء أو مخاطر حقيقية.^[82] إن هذا القانون سلوك طبيعي لشبكة الفساد السياسي في مصر، التي لجأت لما تبقى من موارد الدولة ومساحات منافعها في ظل استنزاف برنامج الخصخصة مشاريع القطاع العام الإنتاجية.

[79] فاروق، اقتصاديات الفساد، 137-144.

[80] عبد الفتاح، أباطرة الفساد، 24-25؛ 30.

[81] جمهورية مصر العربية، «قانون رقم 67 لسنة 2010 بإصدار قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة»، الجريدة الرسمية المصرية، العدد 19 مكرر (أ) (18 أيار/مايو 2010)، 24-5.

<http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/PDF/PPPLaw25-5-2010.PDF>

[82] فاروق، اقتصاديات الفساد، 108.

بالعودة إلى المنفعة العامة وفق منظور باكوفنسكي، فإن تحديد المنافع العامة مشروط بالبعد الأخلاقي،^[83] وهذا ما غاب عن النظام الحاكم في مصر في ظل انكماش نخبته وتكوينها لمنظومة اللامشرعية التي راکمت الفساد السياسي ومأسسته، وهنا نجد أن فواعل الفساد السياسي تنحصر في الطبقة السياسية العليا وتتكون من: الرئيس وعائلته؛ شبكة رجال الأعمال المرتبطين بهم؛ كبار رجال الدولة «وزراء ومحافظين»؛ قيادات الحزب الحاكم؛ أعضاء البرلمان من الحزب الحاكم والمستقلين المحسوبين عليه.

إن بنية الفساد السياسي في مصر لا تنفي شبكات الفساد المتصل بها، مثل شبكة الفساد المالي والإداري في القطاعين العام والخاص، والجيش كصندوق اقتصادي أسود كان يستفيد من مساحات اقتصادية واسعة دون شفافية. إن وجود الفساد السياسي بنيئاً وتفاعلاً يستند إلى الإرادة السياسية المساندة للفساد من جهة، والمعيقة لأية إصلاحات جذرية من جهة أخرى، كما برامج الحوكمة في القطاع العام، التي كانت غير ناجعة كونها برامج إصلاح غير جذرية، ولا تمس مركبات الفساد السياسي المركزية في نظام مبارك.

ختاماً، شكل تأكل الشرعية وهندسة اللامشرعية، وانكسار العقد الاجتماعي، بما يشمل تحول النخبة إلى المنافع الخاصة، هيكل الفساد السياسي الذي تفاقم وتجذر مؤلداً الثورة المصرية في العام 2011، والتي أفضت إلى سقوط نخبة رجال الأعمال مع سقوط الرئيس حسني مبارك.

المصادر

- Abdel-Khalek, Gouda, and Mustapha K. Al Sayyid. 2010. "Egypt: Development, Liberalization and the Persistence of Autocracy." In *Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit*, edited by Ibrahim Elbadawi and Samir Makdisi, 256-281. Abingdon, UK and New York: Routledge.
- Albrecht, Holger, and Oliver Schlumberger. 2004. "'Waiting for Godot': Regime Change Without Democratization in the Middle East." *International Political Science Review* 25 (4): 371-392.
- Amin, Galal. 2011. *Egypt in the Era of Hosni Mubarak, 1981-2011*. Cairo and New York: The American University in Cairo Press.

[83] Bukovansky, "The Hollowness of Anti-Corruption."

- Amundsen, Inge. 2006. *Political Corruption*. U4 Issue 2006:6, Bergen, Norway: Chr. Michelsen Institute.
<https://open.cmi.no/cmi-xmlui/handle/11250/2474792>.
- Beetham, David. 2013. *The Legitimation of Power*. Basingstoke, UK and New York: Palgrave Macmillan.
- Benner, Maximilian. 2019. *A New Arab Social Contract? Institutional Perspectives for Economic Reform in Arab Countries*. Cham, Switzerland: Springer Nature Switzerland AG.
- Benstead, Lindsay. 25-26 June 2018. "Why Are Some Authoritarian Regimes More Likely to Fail? Parliamentary Clientelism and Regime Stability in the Arab World." *A Workshop on The Demand Side of Clientelism: Agency, Trade-Offs, and Welfare Implications*. Duisburg and Essen: University of Duisburg-Essen.
- Bërdufi, Nertil, and Desara Dushi. 2015. "Social Contract and the Governments Legitimacy." *Mediterranean Journal of Social Sciences* 6 (6 S1): 392-398.
- Blaydes, Lisa. 2010. *Elections and Distributive Politics in Mubarak's Egypt*. New York: Cambridge University Press.
- Bukovansky, Mlada. 2006. "The Hollowness of Anti-Corruption Discourse." *Review of International Political Economy* 13 (2): 181-209.
- Cammett, Melani, Ishac Diwan, Alan Richards, and John Waterbury. 2015. *A Political Economy of the Middle East*. Boulder, Colorado: Westview Press.
- Coicaud, Jean-Marc. 2002. *Legitimacy and Politics: A Contribution to the Study of Political Right and Political Responsibility*. Edited by David Ames Curtis. Translated by David Ames Curtis. Cambridge: Cambridge University Press.
- Cox, Erin. 2015. "Development and Good Governance in Egypt." *E-International Relations*. June 10.
<https://www.e-ir.info/2015/06/10/development-and-good-governance-in-egypt/>.
- De Mesquita, Bruce Bueno, Alastair Smith, Randolph M. Siverson, and James D. Morrow. 2005. *The Logic of Political Survival*. Cambridge, Massachusetts and London: The MIT Press.
- Denton Jr., Robert E., and Benjamin Voth. 2017. *Social Fragmentation and the Decline of American Democracy: The End of the Social Contract*. Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan and Springer Nature.
- Easton, David. 1965. *A Systems Analysis of Political Life*. New York, London and Sydney: John Wiley & Sons Inc.
- Englebert, Pierre. 2002. *State Legitimacy and Development in Africa*. Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publishers.
- Grafstein, Robert. 1981. "The Failure of Weber's Conception of Legitimacy: Its Causes and Implications." *The Journal of Politics* 43 (2): 456-472.

- Handoussa, Heba, and Heba El Laithy. 2010. "Poverty and Youth Exclusion." In *Egypt Human Development Report 2010, Youth in Egypt: Building our Future*, by Heba Handoussa and et al., edited by Gillian Potter, 75-92. United Nations Development Programme (UNDP); and the Institute of National Planning, Egypt.
- Heydemann, Steven. October 2007. *Upgrading Authoritarianism in the Arab World*. Analysis Paper, Number 13, Washington, D. C.: The Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution. <https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/10arabworld.pdf>.
- International Company for Training and Development, and Transparency International. 2009. *National Integrity System Study: Egypt 2009*. Transparency International. https://images.transparencycdn.org/images/2009_Egypt_NIS_EN.pdf.
- Kassem, Taha. 2014. "Social Justice in Egypt, a Fragile Role of the State." *American International Journal of Social Science* 3 (6): 124-135.
- McGuire, Martin C., and Mancur Olson, Jr. 1996. "The Economics of Autocracy and Majority Rule: The Invisible Hand and the Use of Force." *Journal of Economic Literature* 34 (1): 72-96.
- Mossallem, Mohammed. 2017. "Egypt's Debt Trap: The Neoliberal Roots of the Problem." *Committee for the Abolition of Illegitimate Debt (CADTM)*. June 5. <http://www.cadtm.org/Egypt-s-debt-trap-The-neoliberal>.
- Moustafa, Tamir. 2008. "Law and Resistance in Authoritarian States: The Judicialization of Politics in Egypt." In *Rule by Law: The Politics of Courts in Authoritarian Regimes*, edited by Tom Ginsburg and Tamir Moustafa, 132-155. New York: Cambridge University Press.
- Omelicheva, Mariya Y. 2016. "Authoritarian Legitimation: Assessing Discourses of Legitimacy in Kazakhstan and Uzbekistan." *Central Asian Survey* 35 (4): 481-500.
- Pioppi, Daniela, Maria Cristina Paciello, Issandr El Amrani, and Philippe Droz-Vincent. May 2011. *Egypt: A Neo-Authoritarian State Steering the Winds of Change*. Mediterranean Paper Series, Washington D. C.: The German Marshall Fund of the United States.
- Powell Jr., G. Bingham, Russell J. Dalton, and Kaare W. Strom. 2015. "Political Culture and Political Socialization." In *Comparative Politics Today: A World View*, edited by G. Bingham Powell Jr., Russell J. Dalton and Kaare W. Strom, 63-79. Harlow, UK: Pearson Education Limited.
- Prato, Giuliana B. 2019. "On the Legitimacy of Democratic Representation: Two Case Studies from Europe." In *Legitimacy: Ethnographic and Theoretical Insights*, edited by Italo Pardo and Giuliana B. Prato, 27-56. Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan and Springer Nature.
- Rabaia, Ibrahim. 2021. *Political Systems and Revolution: The Cases of Egypt and Tunisia*. Doctoral Thesis. Kuala Lumpur: University of Malaya.

- Seddon, David. 1990. "The Politics of Adjustment: Egypt and the IMF, 1987-1990." *Review of African Political Economy* 17 (47): 95-104.
- Sfakianakis, John. 2004. "The Whales of the Nile: Networks, Businessmen, and Bureaucrats During the Era of Privatization in Egypt." In *Networks of Privilege in the Middle East: The Politics of Economic Reform Revisited*, edited by Steven Heydemann, 77-100. New York and Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan.
- Stretton, Hugh, and Lionel Orchard. 1994. *Public Goods, Public Enterprise, Public Choice: Theoretical Foundations of the Contemporary Attack on Government*. Basingstoke, UK and London; New York: The Macmillan Press LTD; Scholarly and Reference Division.
- Sutter, Camille, Cécile Renouard, and Thomas Roca. June 2016. *State Legitimacy: A Multidimensionnal Approach*. AFD Research Paper Series, No. 2016-25, Agence Française de Développement, Paris: Agence Française de Développement (AFD).
- Transparency International. n. d. "Corruption Perceptions Index (1996, 1998 and 2000)." *Transparency International*. <https://www.transparency.org/en/cpi>.
- . 2014. *Lost Billions: Recovering Public Money in Egypt, Libya, Tunisia, and Yemen*. Berlin: Transparency International. https://images.transparencycdn.org/images/2016_LostBillions_RecoveringPublicMoney_EN.pdf.
- Tzouvala, Ntina. 2017. "Neoliberalism as Legalism: International Economic Law and the Rise of the Judiciary." In *The Politics of Legality in a Neoliberal Age*, edited by Ben Golder and Daniel McLoughlin, 116-133. Abingdon, UK and New York: Routledge.
- Wæraas, Arild. 2009. "On Weber: Legitimacy and Legitimation in Public Relations." In *Public Relations and Social Theory: Key Figures and Concepts*, edited by Øyvind Ihlen, Betteke Van Ruler and Magnus Fredriksson, 301-322. New York and Abingdon, UK: Routledge.
- Wallach, Philip A. 2015. *To the Edge: Legality, Legitimacy, and the Responses to the 2008 Financial Crisis*. Washington, D. C.: Brookings Institution Press.
- Weber, Max. 2009. *The Theory of Social and Economic Organization*. Edited by Talcott Parsons. Translated by A. M. Henderson and Talcott Parsons. New York: The Free Press, Simon and Schuster Inc.
- World Bank. n. d. "GDP per Capita (Current US\$) - Middle East & North Africa, Egypt, Arab Rep." *The World Bank*. <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=ZQ-EG>.
- . n. d. "Unemployment, Total (% of Total Labor Force) (National Estimate) - Egypt, Arab Rep." *The World Bank*. <https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.NE.ZS?end=1998&locations=EG&start=1973>.

بيلين، إيفا. 2014. «مؤسسات متعسفة وزعماء متعسفون». في: **السلطوية في الشرق الأوسط: النظم الحاكمة والمقاومة**، تحرير مارشا بريششتاين بوسوزني وميشيل بينر أنجريس، ترجمة طلعت غنيم، 45-79. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

جلال، دينا. 1987. «الإصلاح الاقتصادي: أمريكا ومصر، المعونة والعلاقة». **أرشيف الصحافة المصرية - الأهرام الاقتصادي**. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 17 آب/ أغسطس. 60-63.

<https://bit.ly/2NfzRfx>.

جمهورية مصر العربية. 2010. «**قانون رقم 67 لسنة 2010 بإصدار قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة**». الجريدة الرسمية المصرية. العدد 19 مكرر (أ)، 18 أيار/مايو. 5-24. <http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/PDF/PPPLaw25-5-2010.PDF>.

الخليج أونلاين. 2016. «**هشام جنينة ... من الرقابة على أجهزة الدولة المصرية إلى السجن**». **الخليج أونلاين**. 28 تموز/يوليو.

<https://bit.ly/2ANHjw4>.

رفعت، عصام. 1981. «البحث عن مناخ ملائم للاستثمار الإنتاجي: الانفتاح ليس قانوناً ولكن تهيئة الظروف». **أرشيف الصحافة المصرية**. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 6 تشرين الثاني/نوفمبر.

<https://bit.ly/3flyAtU>.

— . 1987. «الانفتاحيون أنت 'إمامهم'». **أرشيف الصحافة المصرية - الأهرام الاقتصادي**. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 27 تموز/يوليو. 8-9.

<https://bit.ly/2NfewD9>.

الزياتي، نعمان. 1987. «التهرب الجمركي والضريبي: غول يلتهم موارد الدولة». **أرشيف الصحافة المصرية - الأهرام الاقتصادي**. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 14 أيلول/سبتمبر. 30-33.

<https://bit.ly/2Bq1IHv>.

سرايا، أسامة. 1981. «ورقة عمل من خبراء الاقتصاد، مطالب وتحديات المرحلة القادمة: نجحت السياسة الاقتصادية في القطاع الخارجي ومطلوب نفس النجاح في القطاع الإنتاجي!». **أرشيف الصحافة المصرية**. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 20 تشرين الثاني/نوفمبر.

<https://bit.ly/37KNbCc>.

صادق، هشام علي. 1987. «لمن نبيع ... القطاع العام؟». **أرشيف الصحافة المصرية - الأخبار**. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 12 كانون الأول/ديسمبر.

<https://bit.ly/3114n4W>.

صايغ، يزيد. 2015. «الفرصة الضائعة: السياسة وإصلاح الشرطة في مصر وتونس». **مركز مالكوم كير - كارنيغي للشرق الأوسط**. 16 آذار/مارس.

<https://carnegie-mec.org/2015/03/16/ar-pub-59375>.

عادلي، عمرو. 2017. «أكبر من أن تسقط: الشركات الكبرى المصرية بعد ثورة 2011». مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط. 9 آذار/مارس.

<https://carnegie-mec.org/2017/03/09/ar-pub-68228>.

عبد العال، طارق. 2012. «الخصخصة المصرية تطوير اقتصادي ... أم خلطة اجتماعية». شبكة حقوق الأرض والسكن، التحالف الدولي للموئل. 24 أيلول/سبتمبر.

http://www.hlrn.org/img/documents/Abd_al-Al_Privatization_Egypt_AR.pdf.

عبد الفتاح، السيد. 2011. أباطرة الفساد: وزراء ورجال أعمال نهبوا ثروات مصر. القاهرة: دار الحياة للنشر والتوزيع.

العبد، شريف. 1981. «7 نقاط اقتصادية طرحها الرئيس مبارك للحوار: المعارضة ... ماذا تقول؟». أرشيف الصحافة المصرية. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 16 تشرين الثاني/نوفمبر.

<https://bit.ly/2YRnOKZ>.

فاروق، عبد الخالق. 2011. اقتصاديات الفساد في مصر: كيف جرى إفساد مصر والمصريين (1974-2010). القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

قسم التحقيقات - روز اليوسف. 1989. «قبل البيع أو التصفية: رويشة علاج لخسائر القطاع العام (يقدمها خبراء جهاز المحاسبات والمجالس القومية المتخصصة)». أرشيف الصحافة المصرية - روز اليوسف. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 21 آب/أغسطس. 30-26.

<https://bit.ly/3eDTCcM>.

كريم، كريمة. 1987. «صندوق النقد وصناعة الفقر في مصر: بديل مصري لوصفة الصندوق». أرشيف الصحافة المصرية - الأهرام الاقتصادي. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 24 آب/أغسطس. 29-26.

<https://bit.ly/2zP3iCh>.

لانكوه، فيكي. 2014. «الكثير جداً من المجتمع المدني، والقليل جداً من السياسة: مصر وأنظمة الحكم العربية المتحررة الأخرى». في: السلطوية في الشرق الأوسط: النظم الحاكمة والمقاومة، تحرير مارشا بريشتاين بوسوزني وميشيل بينر أنجريس، ترجمة طلعت غنيم، 339-385. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

الفساد السياسي في فلسطين من منظور دستوري

عاصم خليل

مقدمة

تهتم هذه الورقة بالنظام السياسي في فلسطين من خلال استعراض ثلاثة مداخل ترتبط، بشكل أو بآخر، مع مفهوم الفساد السياسي: أولاً، التركيز على النظام السياسي بموجب الهندسة الدستورية التي تمت بموجب القانون الأساسي من جهة، وممارسة الفاعلين الرئيسيين من جهة أخرى (المدخل الأول)، يتبعه أثر العوامل الداخلية البنيوية والخارجية، وبالتحديد أثر اتفاقيات أوسلو ووجود الاحتلال الإسرائيلي من جهة، والمساعدات الدولية على تعزيز الفساد السياسي أو كبحه من جهة أخرى (المدخل الثاني). وأخيراً، الأثر المرتبط بموافقة المحكومين أنفسهم، وقبولهم أو رفضهم لممارسات حكومية يمكن أن توصف بالفساد السياسي (المدخل الثالث).

لكن قبل ذلك كله، سأقدم بعض الأمثلة من الواقع الفلسطيني لتوضيح الفرق بين مفهوم الفساد السياسي الذي أهتم به في هذه الورقة، مقارنة مع ما يشار إليه على أنه فساد سياسي، ولكنني سأتركه جانباً لآخرين لتغطيته. كما سأقوم بعد ذلك بتقديم أهم القضايا التي تعتبرها الأدبيات التي تتعرض للفساد السياسي في الأنظمة السياسية مهمة، وذلك بهدف

تحديدها والبناء على ما تفترضه أو تميز ما أقدمه في هذه الورقة عنها.^[1] تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد في الورقة نية لتقديم إجابات عن الأسئلة المطروحة كافة. الهدف الرئيسي هو طرح الأسئلة والتشكيك بالمسلمات والاستمرار، مع آخرين، في البحث عن إجابات، علماً أن بعض ما يذكر ضمن الحالات الدراسية يمكن أن يصل إلى مستوى مخالفة الدستور أو مخالفة القانون أو مخالفة الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها دولة فلسطين - إلا أن اهتمامي في هذه الورقة سيكون مرهوناً بالإشارة إلى الفساد السياسي على أنه نوع من أنواع العطب الذي يصيب النظام السياسي ككل، وإن تمت تغطيته باسم المصلحة العامة أو غيرها من المصطلحات الشبيهة التي تستخدم بالعادة في مثل تلك الحالات.

الفساد السياسي في الواقع الفلسطيني

تداولت وسائل التواصل الاجتماعي مؤخراً صورة لكتاب من أحد الوزراء، يطلب فيه من رئيس ديوان الموظفين توظيف ثلاثة أشخاص، أحدهم شقيق زوجته على ما يبدو، والثاني ابن أخيه.^[2] تفاعل الجمهور مع هذا النوع من الطلبات على أنه فساد، ولم يشفع بذلك أي سؤال حول مدى احترام ذلك القرار للإجراءات السارية من عدمه، أو في حال أن هناك تقليداً فيما يتعلق بالوزير وبحريته في انتقاء العاملين

^[1] تجدر الإشارة إلى أن الهدف من هذه الورقة هو فتح النقاش حول هذه القضايا التي يمكن أن تشكل فاتحة لأبحاث أخرى تتبع منهاج كمية ونوعية مختلفة بحسب طبيعة القضية المطروحة؛ سواء من الباحث نفسه أو من قبل آخرين. ولكن الهدف من خلال هذه الحالات الدراسية هو التركيز على وجود الإشكالية وطرحها للنقاش العام، ودعوة آخرين للاهتمام بموضوع الفساد السياسي من منظور دستوري، وبالتحديد فيما يتعلق بالمنظومة السياسية والقانونية. وأقوم بالتوضيح بناء على مقترح قدمه أحد المحكمين أثناء عملية المراجعة للبحث التي دفعته إلى مراجعة البحث بطريقة تجعل توقعات من يقرأ مقدمة هذا البحث مناسبة مع ما تمكنت الورقة من تقديمه: أجوبة قليلة وتساؤلات أكثر.

^[2] كتاب وزير الريادة والتمكين أسامة السعداوي إلى رئيس ديوان الموظفين العام موسى أبو زيد، بتعيين شقيقة زوجته نجوان زعرب وابن شقيقه أحمد السعداوي في مكتب الوزارة بغزة، انظر: الشاهد، «وزير التمكين يوظف أقربائه»، الشاهد (26 حزيران/يونيو 2020).

<https://bit.ly/2YMdtkJ>.

* تمت زيارة هذا الرابط وكافة الروابط المذكورة في هذه الورقة في أيلول/سبتمبر 2020 وهو تاريخ آخر تحديث تم فيها.

معه عن قرب، بل اعتبر جميع من تداول هذه القصة أن الموضوع موضوع فساد، وهو غير مقبول بشكل عام، وفي تلك المرحلة بالذات في ظل تقنين التوظيف من جهة، وفي ظل عدم تمكن السلطة من توفير رواتب الموظفين الحاليين من جهة أخرى.

قبل ذلك بفترة بسيطة، عُلم عن تعيين ابن أحد أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح مديراً عاماً في الصحة،^[3] وعيّن ابن شقيق وزير وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح وكيلاً.^[4] في تلك الحالات، كان هناك من دافع عن أن تلك لم تكن ترقيات، وإنما تنقلات مستحقة، بحسب البعض، بسبب الكفاءة والخبرة - وهو ما اعترض عليه آخرون، ولكن جل الاعتراض حتى ممن اتفق معهم بخصوص الخبرة والكفاءة هو أنهم، بكل الأحوال، يرون أن مثل هذه التعيينات «فيها شيء غلط». على الرغم من كثرة القصص حول مثل هذه الحالات، لا يزال التعامل الشعبي العام معها هو رفض تلك الممارسة على أنها استغلال المناصب والنفوذ لمصالح ومنافع شخصية، وكون أبطالها من كبار موظفي الدولة/السلطة المنظمة، فإن تعيين الأقرباء أو ترقيتهم دون وجه حق، أصبح يعامل على أنه نوع من أنواع الفساد السياسي.

هناك أيضاً مجموعة من القرارات بقانون صدرت وفيها يبدو واضحاً أنها تهدف إلى تحقيق مباح ومنافع شخصية لمجموعة من كبار الموظفين،^[5] وعندما تم تداولها، قامت الدنيا ولم تقعد، حتى تم التراجع

[3] قرار نقل معتصم محيسن، وهو ابن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح جمال محيسن، للعمل مديراً عاماً لمديرية صحة محافظة رام الله والبيرة، انظر: الشاهد، «السلطة مزرعة الفساد: التعيينات حكر لأبناء المسؤولين»، الشاهد (22 حزيران/يونيو 2020)، <https://bit.ly/3eZSDEh>.

[4] قرار ترقية الدكتور وائل الشيخ، وهو ابن شقيق وزير التنسيق وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح حسين الشيخ، وكيلاً لوزارة الصحة، انظر: المصدر نفسه.

[5] انظر: «قرار بقانون رقم (12) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون التقاعد العام رقم (7) لسنة 2005م»، الوقائع الفلسطينية، عدد 166 (20 نيسان/أبريل 2020)، 13-15؛ «قرار بقانون رقم (4) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون مكافآت ورواتب أعضاء المجلس التشريعي وأعضاء الحكومة والمحافظين رقم (11) لسنة 2004م وتعديلاته»، الوقائع الفلسطينية، عدد 165 (19 آذار/مارس 2020)، 5-6.

عن قراراتين منها خلال فترة وجيزة.^[6] ما أثار الاهتمام حينها هو التعامل الواسع مع أن هذا النوع من الأعمال يعتبر بمثابة فساد سياسي يكون التشريع (من خلال قرار بقانون) هدفه شرعنة بعض الممارسات التي اعتبرها البعض على أنها سرقة المال العام في وضع النهار.

المثال الثالث هو ما انتشر قبل فترة بسيطة حول معالجة أشخاص من كبار رجالات السلطة في المستشفيات الإسرائيلية، على الرغم من وجود تقييد للتنسيق مع الجهات الإسرائيلية وخطة فلسطينية واسعة للاستغناء عن التحويل إلى المستشفيات الإسرائيلية من خلال الاستعاضة عنها بالعلاج داخلياً أو في الدول العربية.^[7] وهنا اهتم الكثيرون بهذا النوع من الفساد السياسي الذي يمكّن هؤلاء من الحصول على استثناءات بهذا الشكل.

هذه كلها حالات مهمة، ويمكن اعتبارها نوعاً من أنواع الفساد السياسي.^[8] ولكنه ليس الفساد السياسي الذي أهتم به في هذه

^[6] أشارت هذه القوانين موجة غضب عبر مواقع التواصل الاجتماعي ضد الحكومة والسلطة الفلسطينية في ظل الحديث المتكرر عن الأزمات المالية وزيادة الديون المتراكمة. وطالب الفلسطينيون بضرورة وقف هذه التعديلات لما فيها من إهدار للمال العام على المدى البعيد، والعمل على تشريع قوانين تكفل حقوق الفئات المهمشة والعمال وغيرهم، وبالفعل تم إلغاؤهما، انظر: صحيفة الأيام، «الرئيس يوقع قرارين بإلغاء التعديلات على قانونين سابقين بشأن التقاعد»، صحيفة الأيام (30 نيسان/أبريل 2020)، <https://bit.ly/3eMrKDF>؛ «قرار بقانون رقم (15) لسنة 2020م بشأن إلغاء قرار بقانون رقم (12) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون التقاعد العام رقم (7) لسنة 2005م»، الوقائع الفلسطينية، عدد 167 (13 أيار/مايو 2020)، 6؛ «قرار بقانون رقم (14) لسنة 2020م بشأن إلغاء القرار بقانون رقم (4) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون مكافآت ورواتب أعضاء المجلس التشريعي وأعضاء الحكومة والمحافظين رقم (11) لسنة 2004م وتعديلاته»، الوقائع الفلسطينية، عدد 167 (13 أيار/مايو 2020)، 5.

^[7] نص الخبر الذي يشير إلى موضوع علاج مسؤولين في السلطة داخل المستشفيات الإسرائيلية على الرغم من وقف التنسيق (علماً أن الباحث لم يتسنّ له التحقق من صحة هذا الخبر)، انظر: محمد بدر، «راديو إسرائيل: السلطة تسمح لمسؤوليها فقط بالعلاج في المستشفيات الإسرائيلية»، صحيفة الحدث (17 تشرين الأول/أكتوبر 2019)، <https://bit.ly/33D7ZK6>.

^[8] انظر على سبيل المثال: إكرام بدر الدين، «ظاهرة الفساد السياسي»، الفكر العربي: مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية 14، عدد 71 (آذار/مارس 1993): 25-48، الذي يتعرض لفساد كبار الموظفين في الدولة أو الوزراء ورؤساء الدول والنواب وما شابه.

الورقة عندما أربطه بالنظام السياسي أو بالمنظومة القانونية والسياسية، وعندما أعالج موضوع الفساد السياسي من منظور دستوري منطلقاً من الحالة الفلسطينية. ولتوضيح الفكرة بشكل أفضل حول ما أهتم به في هذه الورقة على أنه فساد سياسي من منظور دستوري، سأحاول أن أربط ما تهتم به هذه الورقة مقارنة مع ما ستتركه جانباً.

ففي الحالة الأولى التي يكون فيها التعيين أو النقل أو الترقية لأقارب أشخاص من كبار موظفي السلطة، فإن الرزخم الذي يرافق الاعتراض على ذلك النوع من الفساد السياسي يقابله تقبل ضمني أو - على الأقل - تفهم واسع النطاق بخصوص التعيين في الوظيفة العامة أو في الأجهزة الأمنية التي يطغى عليها لون حزبي واحد في المجمل. من جهة أخرى، تستمر عملية الفحص الأمني على حالها لغايات التعيين، بل ولغايات الحصول على التراخيص للجمعيات والشركات وغيرها، على الرغم من إلغاء ما يسمى فحص السلامة الأمنية بقرار من مجلس الوزراء (حكومة حماس الأولى)،^[9] فالتعيين أو الحصول على التراخيص يتحدد لأسباب حزبية وسياسية وأمنية. هذا، أيضاً، نوع من أنواع الفساد السياسي، ولكن توصيفه بهذا الشكل والتعامل معه في هذه الورقة يقتضي مراجعة النظام السياسي ككل والمنظومة القانونية والسياسية بشكل شامل، وليس من منطلق حالات فردية.

كذلك الأمر، في الحالة الثانية، فإن محتوى القرار بقانون هو ما رفض على أساس أنه وسيلة لتحقيق مجموعة من المصالح الفردية الخاصة على حساب الصالح العام، وهو ما اعتبر نوعاً من أنواع الفساد. إلا أن المنظومة المتكاملة التي تسمح لمجموعة من الوصول إلى مصدر صنع القرار واتخاذ مثل هذه القرارات بقانون - بل وإلغاؤها بالسهولة نفسها التي تم فيها إقرارها، وبقرار من الجهة نفسها، رئيس السلطة - هو ما تهتم به هذه الورقة وتتعامل معه على أنه نوع من أنواع الفساد السياسي المستشري في المنظومة السياسية والقانونية ككل. كذلك الأمر، فإن البقاء منذ العام 2007 دون مجلس تشريعي فاعل، ومنذ 2010 بدون انتخابات تشريعية ورئاسية دورية، بل والقيام رسمياً بحل المجلس التشريعي في العام 2018 بقرار من

^[9] «قرار مجلس الوزراء رقم (35) لسنة 2006 بإلغاء السلامة الأمنية للمتقدمين لشغل الوظائف الحكومية»، الوقائع الفلسطينية، عدد 68 (7 آذار/مارس 2007).

المحكمة الدستورية دون وجود تخويل صريح للمحكمة بهذا الاختصاص،^[10] ودون المضي قدماً بإجراء انتخابات خلال ستة أشهر كما ورد في القرار نفسه - هو نوع من أنواع الفساد السياسي الذي تهتم به هذه الورقة.

وفي الحالة الثالثة، بدل أن ينصب النقاش حول الفساد السياسي المستشري في عملية الحصول على حوالة طبية تجعل الناس المحتاجين لها بالذات جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الفاسدة، بحيث لا يتوانى الأشخاص عن تفعيل كافة معارفهم من أصغر موظف بالوزارة وحتى رأس الهرم الإداري، وبعضهم يقوم بالاستجداء من خلال الصحف اليومية إلى رئيس السلطة للتدخل في علاج المريض، أو توفير الحوالة الطبية اللازمة. وإن كان هذا كله نوعاً من أنواع الفساد السياسي، إلا أن الفساد السياسي الذي تهتم به هذه الورقة مرتبط بكيف وصلنا إلى أن تكون السلطة هي الوسيط في حصول الأفراد على تلك الخدمات الأساسية (العلاج الطبي الضروري) دون تمكنها من توفير هذه الخدمة بشكل مباشر، وكيف يمكن للسلطة أن تقدم أصلاً مثل هذه الخدمات كبديل عن الاحتلال الإسرائيلي الذي ما زال يسيطر على حركة السكان من جهة، وعلى توفير ما يلزم من أجهزة وخدمات طبية ضرورية للأفراد المحميين بموجب القانون الدولي الإنساني من جهة أخرى، وكيف يمكن للرئيس بقرار منه أن يوزع الأموال العامة بهذا الشكل.

الفساد السياسي في المنظومة السياسية والقانونية أو في النظام السياسي ككل هو ما تهتم به هذه الورقة. وما يجعل الموضوع مثيراً للاهتمام، هو أن ذلك يعتبر فساداً سياسياً على الرغم من أنه تتم تغطيته بالمصلحة العامة أو المصلحة الوطنية كتبرير لتلك الممارسات - بعكس الأمثلة التي وردت في بداية المقالة، حيث إن مخالفة المصلحة العامة من خلال ممارسات تخدم مصالح أفراد يتم التعامل معها بسهولة على أنها نوع من أنواع الفساد السياسي. وعليه، فإن هذه الورقة، وعلى الرغم من استخدام المصلحة العامة، تدعي أن هناك فساداً سياسياً مستشرياً في المنظومة السياسية والقانونية ككل.

^[10] «قرار صادر عن المحكمة الدستورية العليا بطلب التفسير الدستوري رقم (2018/10)»، الوقائع الفلسطينية، عدد ممتاز 19 (23 كانون الأول/ديسمبر 2018)، 44-51.

الفساد السياسي والنظام السياسي

في الأدبيات التي تناقش موضوع الفساد السياسي على أعلى مستويات النظام السياسي، يتم التعرض لمفهوم الفساد السياسي عادة من خلال ثلاثة مداخل: علاقة السلطة بالسلطة، التأثيرات الداخلية البنوية والخارجية، التحول الديمقراطي وأثره على التقليل من فرص الفساد.^[11]

المدخل الأول يتعرض للفساد السياسي من خلال علاقة سلطة بأخرى، أو جهاز حكومي بآخر. على سبيل المثال، يكون الاهتمام بتعدي السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية أو على السلطة القضائية (مثلاً، من خلال المدفوعات النقدية، وعرض الوظائف والمعاشات التقاعدية، وتداول المحسوبية).^[12]

تتعرض غيرها من الأدبيات لدور البرلمان (من خلال الدوائر الانتخابية وجلسات الاستماع العامة واللجان البرلمانية)،^[13] أو القضاء (من خلال ضمان استقلالية القضاء واستقلالية القاضي وتعزيز دور القضاء في تحقيق الضوابط والتوازنات السياسية، مع التركيز على طريقة تعيين القضاة، ووجود أمن مالي وإداري للقضاة)،^[14] وذلك للحد من الفساد السياسي وتعزيز المساءلة.

ومن هنا يكون الفساد السياسي مرتبطاً بطبيعة النظام السياسي وطريقة تنظيمه دستورياً من جهة، وبطريقة تعامل الأجهزة الحكومية الرئيسية مع بعضها البعض بحكم الواقع، من جهة أخرى، وبغض النظر عن الترتيبات الدستورية أو انطلاقاً منها. وبغض النظر عن الاختلافات في دور البرلمان بحسب طبيعة النظام السياسي (الرئاسي

^[11] أتقدم بالشكر لمساعدة البحث، رانيا القاضي، التي تولت مهمة مراجعة الأدبيات المرتبطة بالفساد السياسي وتلخيص أهم ما ورد فيها، إضافة إلى مراجعة التوثيق في البحث، وإضافة المصادر الداعمة لما ورد فيها.

^[12] Inge Amundsen, *Political Corruption*, U4 Issue 2006:6 (Bergen, Norway: Chr. Michelsen Institute, 2006), 18, <https://www.cmi.no/publications/file/2565-political-corruption.pdf>

^[13] Ibid.

^[14] Ibid, 26.

أو البرلماني أو شبه الرئاسي)، تركّز الأدبيات على استقلالية ممثلي الشعب (البرلمان) في علاقته مع السلطة التنفيذية،^[15] وفي قدرته على المراقبة على أعمال الحكومة ومحاسبتها - وهي المهمة البرلمانية الثانية إضافة إلى مهمته التشريعية.^[16] في الوقت الذي تركّز فيه غيرها من الأدبيات على أهمية تنفيذ قرارات المحاكم،^[17] لتمكنها من الرقابة على عمل الإدارة، إضافة إلى أهمية التشريعات ودور البرلمان.^[18]

ومن هنا يعتبر الفساد السياسي أنه انتهاك لمبدأ «الضوابط والتوازنات» الدستورية، وإن لم تكن بالضرورة جميعها على حساب «المصلحة العامة»^[19]، بل إن بعض ممارسات الفساد السياسي بهذا المعنى، التي تذهب باتجاه تعزيز الاتجاهات الاستبدادية في النظام السياسي، والتي تساهم في الانحلال التدريجي اللاحق للنظام السياسي، تقدم على أنها تحقيقٌ للمصلحة العامة.

من هذا المنطلق، يشير البعض إلى مكانة مكافحة الفساد السياسي (وبالتالي، تعزيز الضوابط بين السلطات) عند وضع الدساتير، وعليه، من الضروري أن تؤخذ تلك البواعث لوضعي الدستور عند تطبيق المحاكم لنصوص الدستور، بحيث يتم التركيز على أهداف الدستور وليس فقط على نصه.^[20] وعليه، فإن الفصل بين السلطات يصبح غرض الدستور وغايته وهدفه، وبالتالي، يجب على المحكمة العليا أو الدستورية أن تعطي ذلك المبدأ وزناً خاصاً عند تطبيق الدستور.^[21] لكن النص الدستوري نفسه مهم، والمؤسسات المنظمة بموجبه مهمة

[15] Ibid.

[16] علي كاظم الرفيعي، «وسائل الرقابة البرلمانية على الحكومة»، *مجلة العلوم القانونية* 22، عدد 2 (31 كانون الأول/ديسمبر 2007): 47، <https://bit.ly/30G9175>

[17] Amundsen, *Political Corruption*, 26.

[18] Pawan Kumar, "Conceptualizing Political Corruption in a Democracy: A Contested Domain," *Revista Estudos de Política* 1, no. 2 (2012): 105.

[19] Amundsen, *Political Corruption*, 5.

[20] Zephyr Teachout, "Constitutional Purpose and the Anti-Corruption Principle," *Northwestern University Law Review Online* 108 (14 February 2014): 200, https://scholarlycommons.law.northwestern.edu/nulr_online/24

[21] Ibid, 203.

بالدرجة ذاتها، حيث يرى البعض أن ممارسة الفاعلين الرئيسيين في الدولة تتأثر بشكل كبير بالتصاميم الدستورية المختلفة، وهي التي تجعل سيادة القانون في هونج كونج وسنغافورة مثلاً مختلفة عنها في الصين أو في الفلبين، وتؤثر على إمكانية تقييد الدستور والقانون للسلطات، والتقليل من إمكانية إساءة استخدام السلطة.^[22]

تعرضت بعض الأدبيات لما وجدته في بعض الأنظمة الاستبدادية مثل مصر من تحالف بين القضاء والسلطة التنفيذية كون القضاء يعتمد، بشكل أساسي، على القانون المدون من قبل الدولة.^[23] وبالتالي، تقوم الدولة من خلال القانون الوضعي بإحكام السيطرة على القضاء - دون أن تتأثر سلباً قدرة السلطة التنفيذية على الهيمنة حتى مع وجود نوع من الاستقلال للقضاة ما دام ضمن الإطار الذي تحدده الدولة من خلال التشريع الوضعي.^[24]

المدخل الثاني يتعرض للفساد السياسي وعلاقته بالأنظمة السياسية انطلاقاً من التأثيرات الداخلية والخارجية على النظام السياسي بمستوياته المختلفة. على سبيل المثال، تتعرض بعض الأدبيات لأثر المساعدات الدولية في تعزيز أو التخفيض من حافز أو رادع القائمين على السلطات المختلفة في الدولة للفساد السياسي.^[25] فيما أدبيات أخرى تتعرض للوضع في فلسطين بشكل خاص، إذ تمت الإشارة، بشكل صريح، إلى أثر الاحتلال الإسرائيلي والمنظومة الاقتصادية والسياسية والقانونية التي ارتبطت بنشأة السلطة، والتي رافقتها في ظل تلك الاتفاقيات التي ربطت بين إسرائيل والسلطة من جهة، والعلاقة بحكم الواقع بين الطرفين في ظل فشل عملية السلام من جهة أخرى.^[26]

[22] Kumar, "Conceptualizing Political Corruption," 106-107.

[23] Nathan J. Brown, *The Rule of Law in the Arab World: Courts in Egypt and the Gulf* (Cambridge, UK: The Press Syndicate of the University of Cambridge, 1997), 124.

[24] Ibid.

[25] Ibid, 2.

[26] Dan Sobovitz, *The Occupation Corrupts? Quantitative Analysis of Corruption in the Palestinian Authority*, Working Papers, No. 50 (Berlin: Hertie School of Governance, June 2010), 35.

كما تعرضت بعض الأدبيات للمساعدات الخارجية وآثارها السلبية على النظام السياسي.^[27] لكن ما يهمنا هنا هو ادعاء البعض أن تلك المساعدات تساهم في تقويض المساءلة وتقلل من فرص اتخاذ القرار بطريقة ديمقراطية، كما يساهم ذلك في مزاحمة القطاع الخاص والأهلي مع الدولة ومؤسساتها على تلك المساعدات، وهو ما يؤدي إلى تضخيم دور وصوت الجهات المانحة، ويقلل من فرص مساءلة الحكومة والقطاع الأهلي والخاص. كما أن قيمة تلك المساعدات تدفع بالحكام للمحاولة في توسيع نفوذهم فيما يتجاوز ما تتيحه الدولة محلياً من موارد، كما يدفع باتجاه وجود شركات احتكارية تكون مملوكة للدولة أو من المؤثرين فيها.^[28] من ناحية أخرى، اهتمت بعض الأدبيات بآثر الاحتلال الإسرائيلي في خلق بيئة مناسبة للفساد، وبالتالي استمرار الربط الشعبي والرسمي بين الفساد والاحتلال.^[29]

أما داخلياً، (ومن ناحية بنوية مؤسسية)، فإن بعض الأدبيات تعرضت للنهج الأنسب اتخاذه للتعامل مع الفساد السياسي المستشري. فهناك من يدعو إلى محاربة الفساد من الأسفل، وذلك من خلال إحداث تغييرات مؤسسية طفيفة، ولكنها تكون مجدية مع الوقت من خلال تحقيقها نتائج محددة.^[30] وهذه التغييرات قد تقتضي «إصلاح» المنظومة التشريعية والقانونية والإدارية القائمة، دون أن يرافق ذلك إصلاحات سياسية شاملة، وهو ما يؤدي إلى التقليل من فرص تحقيق غايات تلك الإجراءات في محاربة الفساد.^[31] من هذا المنطلق، يُنظر إلى قيام السلطة الفلسطينية في نيسان/أبريل 2004 بجعل مدفوعات الرواتب من خلال النظام المصرفي إلى جميع أفرادها من أجهزة الأمن والشرطة على أنها خطوة مهمة.^[32]

[27] Deborah Bräutigam and Kwesi Botchwey, *The Institutional Impact of Aid Dependence on Recipients in Africa*, CMI Working Paper WP 1999:1 (Bergen, Norway: Chr. Michelsen Institute, 1999), 7.

[28] Ibid, 2.

[29] Sobovitz, *The Occupation Corrupts?* 35.

[30] Kumar, "Conceptualizing Political Corruption", 107.

[31] Amundsen, *Political Corruption*, 19.

[32] Sobovitz, *The Occupation Corrupts?* 42.

تعرّض البعض الآخر في الأدبيات إلى أهمية البدء من قمة الهرم عند محاربة الفساد: «عند القيام بتنظيف المنزل، يجب على المرء أن يبدأ من الأدوار العليا ودفع القمامة نحو الطابق الأرضي. وبالمثل، يجب أن تبدأ مكافحة الفساد على أعلى مستويات الدولة» (على حد تعبير أمادو توماني توري، الجنرال المالي الذي أطاح برئيس مالي الفاسد للغاية، آنذاك، موسى تراوري في العام 1991، ونقل السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة في العام 1992).^[33] وهو ما يقتضي، قبل البدء بالإصلاح التشريعي أو اتخاذ خطوات إدارية محددة أو على الأقل معها، وجود إرادة سياسية شاملة لمحاربة الفساد والفاستدين، وملاحقة من يسيء استخدام السلطة.^[34]

أما المدخل الثالث، فيتعرض لدور الشعب أو المحكومين أو الرأي العام، أو أي جهات أخرى غير تلك المرتبطة بالسلطات نفسها أو الأجهزة الحكومية الرئيسية (المدخل الأول)، أو تلك المرتبطة بعناصر داخلية بنيوية وخارجية (المدخل الثاني). وبمعنى أشمل، تهتم هذه الأدبيات من هذا المدخل بالتحول الديمقراطي كأساس للشرعية، معتبرين أنه كلما زادت الشرعية، قلت فرص الفساد وزادت فرص محاسبة الفاسدين.^[35]

من هنا ركزت بعض الأدبيات على أهمية المشاركة الشعبية الفعلية،^[36] أو المشاركة السياسية بشكل عام،^[37] وتعزيز آليات النزاهة ومحاربة الفساد، وذلك من خلال تفعيل آليات الرقابة السياسية والشعبية على أعمال الحكومة، وتعزيز فرص قيام مؤسسات الدولة الرسمية بدورها في محاربة الفساد.^[38] لا تكون هذه المشاركة فقط من خلال التركيز على الانتخابات، وطريقة وصول الحكام إلى مناصبهم (سواء كنواب أو كحكومة أو حتى كقضاة) وإنما في دور الشعب في متابعة أعمال الحكومة والتصدي لها لاحقاً لذلك.^[39] ومن هذا المنطلق، تركز بعض الأدبيات على كيفية تعبیر الشعب وتجمعات المواطنين والأفراد عن مصالحهم السياسية بجانب،

[33] Amundsen, *Political Corruption*, 18.

[34] Ibid, 24.

[35] Ibid, 26.

[36] Kumar, "Conceptualizing Political Corruption," 107.

[37] بدر الدين، «ظاهرة الفساد السياسي»، 35-36.

[38] Kumar, "Conceptualizing Political Corruption," 107.

[39] Ibid, 99.

وبغض النظر عن التمثيل الرسمي لهم من خلال مؤسسات الدولة، مركزين على دور تلك المشاركة الفعلية للشعب في التأثير على طريقة صنع القانون قبل إقراره، وليس العمل على التأثير في آلية التنفيذ لاحقاً، حيث إن محاولة التأثير في طريقة تنفيذ القانون لاحقاً لإقراره يسمى فساداً أيضاً، بينما يكون التأثير السابق لإقرار القانون مقبولاً كونه جماعة ضغط.^[40]

إلا أنه، وبحسب غيرها من الأدبيات، فإن ضعف الأنظمة الاستبدادية أو نهايتها يرافقه اتساع الفساد كونه يؤدي إلى ضعف السلطة المركزية، وانتشار الفساد بطريقة واسعة، وإن لم تكن مركزية بالضرورة، وهو ما يعني أن عملية التحول الديمقراطي قد تجعل الأمور أسوأ من قبل بالنسبة لبعض الدول.^[41] إلا أنه، وبحسب هؤلاء، تبقى الديمقراطية على المدى البعيد التوجه الاستراتيجي الأفضل لمحاربة الفساد بطريقة شاملة،^[42] وذلك لما ينطوي عليها من مؤسسات وإجراءات وقيم تقلل إلى حد كبير من مستوى الفساد، عندما يتم تعزيزها، ومنها الضوابط والتوازنات المؤسسية، وسيادة القانون، وحرية الوصول إلى المعلومات والحق في الانتقاد، والانفتاح في عمليات صنع القرار.^[43]

الفصل بين السلطات في فلسطين

في دراسة سابقة حول طبيعة النظام السياسي الفلسطيني، أشرت إلى الثغرات الموجودة في القانون الأساسي الذي تمت صياغته في إطار سياسي معين اتسم بكونه مؤقتاً وانتقالياً، وذلك إلى حين انتهاء المرحلة الانتقالية وتبني دستور الدولة.^[44] في ذلك البحث، أشرت إلى

[40] Ibid.

[41] Amundsen, *Political Corruption*, 18.

[42] Ibid.

[43] Ibid, 19.

[44] انظر: عاصم خليل، دور الدساتير المكتوبة في تأجيج الأزمات الدستورية: السلطة الفلسطينية بعد وصول حركة حماس للحكم عام 2006 كحالة دراسية، ترجمة ولاء سمارة، سلسلة أوراق عمل بيرزيت للدراسات القانونية (1/2017) (بيرزيت: وحدة القانون الدستوري - كلية الحقوق والإدارة العامة - جامعة بيرزيت، آب/أغسطس 2017)؛

Asem Khalil, "Beyond the Written Constitution: Constitutional Crisis of, and the Institutional Deadlock in, the Palestinian Political System as Entrenched in the Basic Law," *International Journal of Constitutional Law* 11, no. 1 (January 2013): 34-73.

أن المشكلة لم تكن فقط في الممارسة وإنما كانت أيضاً في النص الدستوري نفسه، الذي لم يحسم الخلافات الدستورية المهمة بأي من الاتجاهات، تاركاً الفلسطينيين إلى مصيرهم، وبهذا أصبح القانون الأساسي جزءاً من المشكلة، وليس جزءاً من الحل.

وفي بحث آخر، تعرضت لما أسميته الدستورية الوثائقية في فلسطين، حيث تبني النص الدستوري كافة المبادئ والقيم اللازمة للحكم على نظام سياسي بأنه يلتزم بمبادئ الدستورية، دون أن يتبع ذلك بالضرورة التزام الفاعلين السياسيين الرئيسيين بمبادئ الدستورية التي وردت في الوثيقة الدستورية نفسها.^[45] وفي بحث آخر، تعرضت لموضوع الفصل بين السلطات على أنه فصل بين المنظمة والسلطة، بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، بل وبين الرئيس ورئيس الوزراء أيضاً.^[46]

إن البحث في الفساد السياسي من منظور دستوري يقتضي الانطلاق من دراسة النظام السياسي للسلطة الفلسطينية كنموذج من نماذج الفصل بين السلطات، الذي ليس إلا آلية عمل تمكن الدولة من العمل بفعالية ودون تعسف، كونه ذلك النظام الذي تكون فيه السلطة مقيدة للسلطة، وفي الوقت الذي يساهم فيه التخصص والتعاون والتوازن بين سلطات الدولة الثلاث وأجهزتها الرئيسية إلى تحقيق العمل الحكومي بفعالية أكبر - أو على الأقل هذان هما الافتراضان. لكن، ماذا لو كان النظام السياسي الذي تم اختياره عند وضع الدستور فاشلاً - كونه لا يحقق هاتين الغايتين؟ ماذا لو كان تحقيق تلك الغايتين يقتضي الخروج عن آليات الفصل بين السلطات القائمة بموجب النظام السياسي المعتمد. هل تبرر تلك الغايات تجاوز الآليات الدستورية لتنظيم علاقة السلطة بالسلطة؟ أم أن الالتزام بتلك الآليات ضروري في كل الأحوال وبغض النظر عن الغايات، وإلا اعتبر ذلك فساداً

^[45] See: Asem Khalil, "Palestinian Constitutionalism: A Stalled Project," *Journal of Constitutional Law in the Middle East and North Africa*, no. 1 (December 2020): 4-26.

^[46] عاصم خليل، «الإطار الدستوري للدولة الفلسطينية المستقبلية: مراجعة وتوثيق لوجهات النظر الفلسطينية»، في: معالم الدولة الفلسطينية المستقبلية: دراسة متعددة الأجزاء خلاصة وافية في التفكير الفلسطيني، تأليف عاصم خليل، ريم البطمة ونصر عبد الكريم (بيروت: معهد الحقوق - جامعة بيرزيت، 2009)، 17.

سياسياً؟ سأحاول من خلال الحالات الدراسية أن أطرح كيف أن الجواب عن هذا السؤال غير ممكن دون إعادة النظر بالافتراضات نفسها، كون التناقضات بالأساس سببها الاختلاف في المفاهيم وفي طريقة التحليل.

الحالة الدراسية الأولى: صلاحية رئيس السلطة بحل المجلس التشريعي

إن الفصل المرن للسلطات يقتضي وجود توازن بين أجهزة الدولة الرئيسية، وذلك لضمان تقييد السلطة للسلطة من جهة، مع إمكانية الحكومة (بالمعنى الواسع)^[47] من العمل بفاعلية من جهة أخرى. والأنظمة السياسية عالجت ذلك الأمر في الأنظمة البرلمانية،^[48] وشبه الرئاسية،^[49] بإعطاء المجلس النيابي (البرلمان أو ما في حكمه) اختصاص منح الثقة و/أو حجب الثقة عن الحكومة. في الوقت ذاته، ولتحقيق ذلك التوازن، يتيح النظامان السياسيان إمكانية السلطة التنفيذية الدعوة إلى انتخابات مبكرة في حالات معينة، أو ما يسمى أحياناً حل المجلس النيابي.^[50] وبهذا يتحقق التوازن وضمان عدم انسداد أفق التعاون بين أجهزة الدولة الرئيسية، المجلس النيابي والحكومة.^[51] في فلسطين، نص القانون الأساسي على أن المجلس التشريعي يمنح الثقة للحكومة التي يشكلها الرئيس (بموجب القانون الأساسي للعام 2002)،^[52] أو رئيس الوزراء (كما جاء في القانون الأساسي المعدل

^[47] يشار للحكومة هنا بالمعنى الواسع ليشمل سلطات الدولة الثلاثة كافة، وليس السلطة التنفيذية وحدها أو مجلس الوزراء - إلا إذا ذكر بشكل صريح عكس ذلك.

^[48] صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، الأنظمة السياسية (بغداد: كلية القانون - جامعة بغداد، 1991)، 67.

^[49] المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، أنظمة الحكم: النظام شبه الرئاسي نموذجاً، ورقة بحثية 27 (برلين: المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، آذار/مارس 2012)، 4.

<https://bit.ly/38E5Cdn>

^[50] الكاظم والعاني، الأنظمة السياسية، 67.

^[51] المصدر نفسه.

^[52] المادة (64) من القانون الأساسي لعام 2002، انظر: «القانون الأساسي»، الوقائع الفلسطينية، عدد ممتاز 1 (7 تموز/يوليو 2002)، 3-42.

للعام 2003) المكلف من قبل رئيس السلطة.^[53] ولكنه لم ينص - كما كان من المفترض أن يشمل التنظيم الدستوري للنظام شبه الرئاسي على الطريقة الفرنسية مثلاً - على آلية لوضع حد لحالة الجمود ما بين سلطات الدولة من خلال آلية حل المجلس التشريعي.^[54] وبغض النظر عن نية واضعي القانون الأساسي، فإن السؤال الذي يطرح في هذه الحالة، وعلى ضوء الانسداد المرافق للانتخابات التشريعية في العام 2006 وما نتج عنها من حكومة شكلتها حركة حماس أولاً، وبالشراكة مع حركة فتح لاحقاً، والحسم العسكري الذي تم في قطاع غزة في العام 2007، لصالح سيطرة حماس بالقوة على أجهزة السلطة الفلسطينية هناك، وعدم تمكن المجلس التشريعي من الانعقاد، كان هناك تساؤل مستمر حول مدى اعتبار غياب الاختصاص للرئيس بحل المجلس التشريعي أو الدعوة إلى انتخابات مبكرة. حتى بعد 2010 (بعد مرور المدة المحددة لولاية المجلس التشريعي والرئيس المحددة بأربعة أعوام، لم يدعُ الرئيس الفلسطيني لانتخابات جديدة وبقي المجلس التشريعي على حاله - دون انعقاد، ولكن مع بقاءه على الأقل شكلياً إلى حين صدور قرار من رئيس السلطة بناء على رأي تفسيري من المحكمة الدستورية، بحل المجلس التشريعي.^[55]

فهل يعتبر فساداً سياسياً قيام الرئيس بحل المجلس التشريعي دون نص يخوله بذلك، أم أن تحقيق غايات الفصل ما بين السلطات يبرر له قيامه بذلك، وبالتالي، بقاء الوضع على حاله هو الفساد السياسي، بحيث يكون المجلس التشريعي، بشكله السابق لحله، هو الفساد السياسي ببقاء المنتخبين لأعوام كثر بعد انتهاء مدة ولايتهم (في العام 2010) دون انتخابات حتى حل المجلس التشريعي (في العام 2018)؟ إن غايات الفصل بين السلطات هي تمكين الحكومة (بمعناها الواسع) من العمل، ولا يعتبر نظاماً سياسياً فاعلاً في حال أن الترتيبات الدستورية تؤدي إلى جمود غير قابل للانحلال باتجاه معين بموجب الآليات المذكورة أعلاه.

[53] المادة (66) من القانون الأساسي المعدل لعام 2003، انظر: «القانون الأساسي المعدل»، الوقائع الفلسطينية، عدد ممتاز 2 (19 آذار/مارس 2003)، 3-48.

[54] الكاظم والعاني، الأنظمة السياسية، 86-87.

[55] «قرار صادر عن المحكمة الدستورية العليا».

الحالة الدراسية الثانية: صلاحية إصدار القرارات بقوة القانون

تنص معظم الدساتير في العالم على وجود آلية لتشريع الضرورة في غير انعقاد المجلس النيابي، بحيث يكون لدى الحكومة مساحة كافية للتدخل من خلال التشريع، حتى خارج أوقات انعقاد المجلس النيابي، ضمن شروط يحددها الدستور.^[56] وبهذا، فإن غاية تشريعات الضرورة ليس التخلي عن سلطة ممثلي الشعب من خلال المجلس التشريعي في التشريع بشكل كلي، كما حدث في السلطة الفلسطينية منذ العام 2007، وإنما غايتها محدودة بتلك الحالات المؤقتة التي تخيلها واضعو الدستور في حينه.^[57] لكن، وفي ظل عدم انعقاد المجلس التشريعي منذ العام 2007، هل تعتبر ممارسة الرئيس لاختصاص إصدار القرارات التي لها قوة القانون، وإذا أصبحت الآلية الرئيسية للتشريع منذ ذلك التاريخ وحتى الآن، نوعاً من الفساد السياسي كونه يوسع من نطاق النص الدستوري ليخالف فيه غايات تشريعات الضرورة، أم أن الفساد السياسي هو استغلال ما ورد في النص الدستوري، بحيث يتم تعطيل عمل المجلس التشريعي بالأساس من خلال عدم تمكينه من الانعقاد أولاً، وعدم الدعوة إلى انتخابات تشريعية بعد نهاية الأعوام الأربعة ثانياً؟

الحالة الدراسية الثالثة: علاقة رئيس السلطة بالحكومة

في الأنظمة السياسية التي يتواجد فيها رئيس ذو اختصاصات تنفيذية مع حكومة تحصل على الثقة من قبل المجلس النيابي، توجد آليات لضمان المساواة السياسية للسلطة التنفيذية، وذلك من خلال توقيع رئيس الحكومة (أو الوزير الأول بحسب التسمية المعتمدة) أو الوزير المعتمد على الإجراء المتخذ، بما يشمل وجود آلية للقرار ضمن مجلس الوزراء الذي يضم الرئيس وأعضاء الحكومة (وأخرين). في الحالة الفلسطينية، تم تعديل القانون الأساسي بعد ضغوطات داخلية وخارجية

^[56] طارق عبد العال، للضرورة أحكام: تنظيم التشريع في غيبة البرلمان وأثاره في الحقوق والحريات الأساسية (يناير 2011 - يونيو 2015)، تحرير عمرو عبد الرحمن (القاهرة: وحدة الحريات المدنية - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2015)، 8.

^[57] المصدر نفسه، 7.

على رئيس السلطة لإرخاء السيطرة من خلال استحداث منصب رئيس الوزراء، فقام المجلس التشريعي بأغلبية ثلثي أعضائه وموافقة الرئيس عرفات في حينه، وفي وقت قياسي، بتعديل القانون الأساسي وصدر قانون أساسي معدل، يشير إلى استحداث منصب رئيس وزراء دون النص على آلية صنع قرار تتيح لنظام الفصل بين السلطات أن يُمكّن الحكومة من العمل، ويضمن المساءلة السياسية اللازمة.^[58] فهل الفساد السياسي هو تعديل القانون الأساسي بناء على ضغوطات خارجية - أو حتى داخلية؟ أم أن الفساد السياسي هو في تعديل شكلي مع عدم وجود آليات تضمن المساءلة للسلطة التنفيذية؟

الحالة الدراسية الرابعة: مرجعية منظمة التحرير للحكومة الفلسطينية

تجدر الإشارة إلى أنه بعد انتخابات 2006، وتكليف إسماعيل هنية بتشكيل الحكومة (من حركة حماس) كانت هناك مطالبة من قبل رئيس السلطة أن يحتوي البرنامج السياسي على إشارة واضحة من قبل الحكومة لمنظمة التحرير كشرط للحصول على ثقة المجلس التشريعي - والذي حصلت عليه الحكومة بموجب الأكثرية العددية التي كانت لحماس في المجلس التشريعي، دون الحاجة للانصياع لطلب الرئيس واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.^[59] فهل الفساد السياسي هو أن يتم فرض شروط إضافية على حكومة إسماعيل هنية من قبل رئيس السلطة التنفيذية ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أم يعتبر فساداً سياسياً من قبل الحكومة التحلل من أية التزامات تجاه منظمة التحرير الفلسطينية - والتي لا تضم حماس والجهد الإسلامي أصلاً؟ وهل يعتبر فساداً سياسياً أن يقوم الرئيس في ظل مقاطعة دولية لحكومة حماس أولاً، ووزراء حماس لاحقاً، بتعيين مستشارين له في كافة مجالات عمل الحكومة لتصبح بديلاً عن الحكومة عملياً، وتنقل الاختصاصات إلى مكتب الرئيس بدلاً من الحكومة، أم أن غايات العمل

^[58] ديباجة القانون الأساسي المعدل لعام 2003، انظر: «القانون الأساسي المعدل»، 7-5.

^[59] للاطلاع على نتائج الانتخابات، انظر: لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين، «نتائج الانتخابات التشريعية 2006»، لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين (د. ت.).

الحكومي واختصاصات الرئيس الواسعة بموجب القانون الأساسي والتشريعات الأخرى تجعل من إعاقه العمل الحكومي لأسباب داخلية وخارجية هو الفساد السياسي الذي يقتضي تدخل الرئيس لتجاوزه؟

الحالة الدراسية الخامسة: حالة الطوارئ

قام الرئيس الفلسطيني بإعلان حالة الطوارئ على ضوء تفشي جائحة كوفيد-19 (فايروس الكورونا) بموجب الإجراءات الوارد نصها في الفصل السابع من القانون الأساسي الفلسطيني،^[60] والذي يتيح إعلان حالة الطوارئ لمدة 30 يوماً من قبل رئيس السلطة قابلة للتجديد بموافقة ثلثي أعضاء المجلس التشريعي.^[61] وهنا، وفي ظل استمرار الخطر نفسه المرتبط بالجائحة، قام الرئيس بتجديد حالة الطوارئ لمدة 30 يوماً مستخدماً آلية القرار بقانون، التي وجدت أصلاً لاستبدال الرئيس للمجلس التشريعي في اختصاصه التشريعي، وليس في اختصاصاته البرلمانية الرقابية الأخرى في حالة الضرورة التي لا تحتمل التأخير.^[62] ليس هذا فقط، وفي ظل استمرار خطر الكورونا بعد انتهاء مدة 60 يوماً، قام الرئيس بانتظار يوم واحد، وأعلن حالة الطوارئ من جديد، مستغلاً ما اعتبره البعض ثغرة، حيث يمنع التمديد لأكثر من مرة واحدة، ولكن لا يوجد ما يشير إلى عدم القدرة على الإعلان مجدداً لحالة الطوارئ في ظل استمرار الظروف نفسها. وهكذا تم التمديد لمدة 30 يوماً أخرى بعد الإعلان مجدداً لحالة الطوارئ.^[63] وكان هناك من يقول إن الغاية من تنظيم الطوارئ دستورياً هو ألا يشكل الدستور عملية انتحار جماعي، أما غيرهم فقالوا إن نص الدستور واضح بأن الطوارئ محددة المدة وهي 60 يوماً بعدها الأقصى. أمام الاختلاف حول

[60] انظر: «مرسوم رقم (1) لسنة 2020م بشأن إعلان حالة الطوارئ»، الوقائع الفلسطينية، عدد 165 (19 آذار/مارس 2020)، 13.

[61] المادة (110) من القانون الأساسي المعدل لعام 2003، انظر: «القانون الأساسي المعدل»، 44-46.

[62] «مرسوم رقم (3) لسنة 2020م بشأن تمديد حالة الطوارئ»، الوقائع الفلسطينية، عدد 166 (20 نيسان/أبريل 2020)، 18.

[63] «مرسوم رقم (4) لسنة 2020م بشأن إعلان حالة الطوارئ»، الوقائع الفلسطينية، عدد 167 (13 أيار/مايو 2020)، 12.

أهداف الطوارئ ونصوص الفصل السابع، فيعتبر البعض أن التحايل الذي تم على نصوص القانون الأساسي (بانتظار يوم واحد والإعلان مجدداً) هو نوع من الفساد السياسي، كونه يخالف روح الدستور الذي يقيد قدرة السلطة التنفيذية في حقها في تمديد حالة الطوارئ، ومنهم من قال إن أهداف حالة الطوارئ هو درء الخطر، والخطر لم ينتهِ بعد، بل زاد مع الوقت، وبالتالي، اعتبر أن ما قامت به السلطة الفلسطينية هو، ليس فقط حقها، بل واجبها.^[64]

العام والخاص والاحتلال والسلطة

المدخل الثاني لفهم وتحليل الفساد السياسي من مفهوم دستوري، بحسب هذه الورقة، هو دراسة السلطة الفلسطينية ككيان سياسي؛ سواء من حيث التزامها باتفاقيات أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي وغيرها، إضافة إلى كونها معتمدة على المساعدات الخارجية وعلى العائدات الضريبية من إسرائيل، والتنسيق الأمني مع قوات الاحتلال، في الوقت الذي لا تتمتع فيه فلسطين، أو الأرض الفلسطينية المحتلة، أو الضفة وقطاع غزة بالسيادة، ولم تتم فيها انتخابات تشريعية ورئاسية منذ العام 2006، ودون تداول سلمي للسلطة، وحيث يتداخل العام والخاص، وحيث يتلوث العام بالاحتلال وبمساحات تدخله، ما يدفع السلطات الرسمية، أحياناً، إلى الهروب للحيز الخاص بدلاً من بقاء مساحات عملها في العام، فيصبح ذلك مطلباً ضرورياً للتحرر والاستقلال كما هو الحال بالنسبة لتدخلات السلطة في القدس الشرقية، ومناطق (ج)، إضافة إلى اهتمام السلطة الفلسطينية مثلاً بما يسمى القضاء العشائري.

يعتمد محتوى الفساد في النظام السياسي بهذا المعنى على نقطة الانطلاق لتعريفه ولمرجعياته. فإن كانت مرجعية ممارسات مجلس السلطة هي اتفاقيات أوسلو، سنصل إلى استنتاجات مختلفة عنه

^[64] للمزيد، انظر: رشاد توام وعاصم خليل، ما بعد حالة الطوارئ المعلنة في فلسطين لمواجهة فايروس الكورونا: السيناريوهات ومحاذيرها، سلسلة أوراق عمل بيرزيت للدراسات القانونية (2/2020)، فئة أوراق سياساتية (بيرزيت: وحدة القانون الدستوري - كلية الحقوق والإدارة العامة - جامعة بيرزيت، آذار/مارس 2020).

في حال أن معيار السلطة هو منظمة التحرير وحق تقرير المصير وتمثيل الحقوق الفلسطينية والقانون الأساسي والقوانين الفلسطينية. ولتوضيح الإشكالية سأقوم بتقديم بعض الحالات الدراسية.

الحالة الدراسية الأولى: القضاء العشائري ورجال الإصلاح

أنتجت اتفاقيات أوسلو، بموجب الترتيبات التي رافقتها من اختصاصات مكانية، سلطة فلسطينية غير قادرة على إنفاذ القانون في مناطق غير خاضعة لها جغرافياً، وهذا يشمل القدس الشرقية، ومناطق (ج)، والمستوطنات.^[65] وهذا يعني عدم وجود قدرة للجهاز القضائي وسلطات إنفاذ القانون على الوصول إلى تلك المناطق. وعليه، تشير بعض الدراسات إلى قيام السلطة الفلسطينية، وبخاصة من خلال مكتب الرئيس، ومحافظ الإدارة العامة لشؤون العشائر والإصلاح واتباعها لمكتب الرئيس مباشرة، بمتابعة شؤون العشائر على الرغم من التدخل الصريح لما يقوم به هؤلاء في قضايا هي من اختصاص المحاكم، أو من اختصاص سلطات إنفاذ القانون.^[66]

ولكن، وفي ظل انعدام السيادة الفلسطينية، كانت هذه هي الوسيلة الوحيدة لتمكين السلطة الفلسطينية من حل بعض الخلافات وتحقيق الأمن والسلم المجتمعي في تلك المناطق. يعتبر هذا التدخل غير الرسمي للسلطة الفلسطينية في الوقت نفسه مخالفاً لاتفاقيات أوسلو من جهة الإقليم،^[67] ولكنه ينسجم، من ناحية أخرى، مع اختصاصاتها الشخصية تجاه فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة.^[68] بطريقة مشابهة، تحتاج السلطة لوصول قوات إنفاذ القانون (الشرطة) إلى المناطق (ب) للتنسيق مع السلطات الإسرائيلية.^[69] وهناك حوادث عدة (مثلاً عند وقوع نزاعات

[65] انظر المادة الحادية عشرة من: «الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية المرحلية، واشنطن، 1995/9/28 (اتفاقية طابا)»، المفاوضات والاتفاقات مع الجانب الإسرائيلي (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، 28 أيلول/سبتمبر 1995)، <https://bit.ly/3rKqW7L>.

[66] عاصم خليل، «التعددية القانونية: كمدخل لفهم الظواهر القانونية في فلسطين: 'القانون العشائري' كحالة دراسية»، مجلة الحقوق 43، عدد 3 (2019): 376. المصدر نفسه، 377.

[68] المادة السابعة عشرة من «الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية المرحلية».

[69] المادة الثالثة عشرة من «الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية المرحلية».

عائلية في مناطق ب)،^[70] حيث تقوم قوات الاحتلال بإعاقة وصول قوات الشرطة الفلسطينية إلى المكان لحفظ النظام العام.^[71]

الحالة الدراسية الثانية: مصادقة الرئيس على القوانين

خلقت اتفاقيات أوسلو نظاماً سياسياً فاسداً بالضرورة - من وجهة نظر ديمقراطية على الأقل. فالالتزام بأوسلو يعني التأسيس للفساد في النظام السياسي للسلطة الفلسطينية. ومن الأمثلة على ذلك، الإشارة في اتفاقيات أوسلو إلى أنه على رئيس السلطة ألا يصادق على أي قانون يخالف الأوامر العسكرية السارية، إلا إذا تمت الموافقة عليها من قبل لجنة مشتركة تضم ممثلين بعدد متساوٍ من الإسرائيليين والفلسطينيين.^[72] هذا يعني أن أي تعديل أو تغيير أو إلغاء للأوامر العسكرية بحسب أوسلو يحتاج إلى موافقة إسرائيلية مسبقة.^[73] لم تلتزم السلطة بذلك، وإن بقي للرئيس اختصاص المصادقة على القوانين، وهو ما مارسه حقيقة بالامتناع لأعوام عن المصادقة على قوانين أقرها المجلس التشريعي. على سبيل المثال، القانون الأساسي وقانون السلطة القضائية، إذ أقرهما المجلس التشريعي في العام 1997، ولكن رئيس السلطة لم يصادق عليهما إلا في العام 2002. ولم

^[70] على سبيل المثال، عند وقوع نزاع بين عائلات من الطيبة وقرية دير جرير القريبة في العام 2005، أشار محافظ رام الله والبيرة: «إن تأخر الرد الإسرائيلي على طلب السلطة توجيه قوات شرطة لقرية الطيبة أثناء وقوع المشكلة أدى إلى اتساع حجم الخسائر». انظر: دنيا الوطن، «اتفاق بين عائلتين في محافظة رام الله على وقف جميع الاحتكاكات بعد أحداث أسفرت عن إضرام النار في 12 منزلاً وتشريد أهلها»، دنيا الوطن (6 أيلول/سبتمبر 2005)، <https://bit.ly/33yx1Kn>.

^[71] للمزيد: خليل، «التعددية القانونية»، 361-388.

^[72] المادة الثامنة عشرة من «الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية المرحلية». للمزيد حول عملية التشريع في فلسطين: خليل، «الإطار الدستوري للدولة الفلسطينية»، 7-87: مضر قسيس و خليل نخلة، تحرير، الإصلاح القانوني في فلسطين: تفكيك الاستعمار وبناء الدولة (بيروت: معهد الحقوق - جامعة بيرزيت، 2009)؛ عاصم خليل، دراسات في النظام الدستوري الفلسطيني، سلسلة الأبحاث والدراسات (1) (بيروت: كلية الحقوق والإدارة العامة - جامعة بيرزيت، شباط/فبراير 2015).

^[73] أفرز هذا الوضع ثنائية السلطة ما بين الفلسطينية والكولونيالية. انظر على سبيل المثال: قسيس ونخلة، الإصلاح القانوني في فلسطين، 99-100.

يكن هذا مرتبطاً طبعاً بأي تعديل لأوامر عسكرية، وإنما كان بموجب ما يتيح القانون رقم 4 للعام 1995.^[74]

الحالة الدراسية الثالثة: خلط السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية

حدثت اتفاقيات أوسلو عن مجلس السلطة ورئيس مجلس السلطة، بحيث كان من المفروض بحسب تلك الاتفاقيات أن تكون السلطة التنفيذية لجنة من لجان مجلس السلطة يرأسها رئيس السلطة المنتخب.^[75] وبهذا كانت اتفاقيات أوسلو تؤسس للخلط بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. وهو ما تم فعلاً من خلال تشكيل أول مجلس للسلطة برئاسة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات.

وبهذا كان ذلك المجلس بمثابة الحكومة الفلسطينية من جهة (السلطة التنفيذية) والمشرع من جهة أخرى. وقد أصدر مجلس السلطة بين الأعوام 1994-1996 (23) قانوناً،^[76] حيث قام الفلسطينيون بالاعتراض ونجحوا في تغيير ذلك، بحيث أصبح هناك مجلس تشريعي من جهة، وحكومة فلسطينية تحصل على ثقة المجلس التشريعي وتضم أشخاصاً من داخل المجلس التشريعي وخارجه وبرئاسة رئيس السلطة من جهة أخرى - استمرت هذه الحالة حتى العام 2003، حيث تم استحداث منصب رئيس الوزراء.^[77]

الحالة الدراسية الرابعة: تقييد الحرية بدون قرار محكمة

احتفظت إسرائيل بموجب اتفاقيات أوسلو باختصاصاتها الأمنية، بحيث لا يعيقها أي تقسيم مكاني أو وظيفي أو شخصي بموجب الاتفاقيات مع منظمة التحرير. وبهذا، فإن إسرائيل لم تتوان عن ملاحقة من تعتبرهم «مخربين» أو «إرهابيين» من الفلسطينيين

^[74] «قانون رقم 4 لسنة 1995 بشأن إجراءات إعداد التشريعات»، الوقائع الفلسطينية، عدد 4 (6 أيار/مايو 1995)، 15-16.

^[75] انظر: «الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية المرحلية».

^[76] قسيس ونخلة، الإصلاح القانوني في فلسطين، 104.

^[77] المصدر نفسه، 105.

وتتوقع من السلطة الفلسطينية المساعدة من خلال أجهزتها الأمنية لمنع وقوع «أعمال تخريب»، وملاحقة من يخططون لها أو يرتكبونها. على سبيل المثال، عندما حدثت عملية اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي، ربيعام زئيفي، التي اتهم بها شخصيات قيادية في الجبهة الشعبية، انتهى المطاف باقتحام سجن أريحا،^[78] حيث كان يُعتقل أحمد سعدات دون قرار محكمة فلسطينية وحوكم في السجن بطريقة مخالفة للقوانين الفلسطينية.^[79] وبحسب ما توارد من أنباء في حينه، كان سبب ذلك رغبة السلطة في حمايته من إمكانية اغتياله من قبل السلطات الإسرائيلية.^[80] وهناك حالات أخرى من مطاردين فلسطينيين تم اعتقالهم من قبل أجهزة السلطة بالحجة نفسها، لضمان حمايتهم من إمكانية اغتيالهم من قبل السلطات الإسرائيلية.^[81]

الحالة الدراسية الخامسة: بروتوكول باريس الاقتصادي والترتيبات المالية للسلطة

بحسب الاتفاقيات مع الجانب الإسرائيلي، تتولى السلطات الإسرائيلية تحصيل الضريبة المضافة (VAT) لصالح السلطة الفلسطينية، على أن

[78] انظر: ياسر غازي علاونة، المسؤولية القانونية عن اقتحام سلطات الاحتلال الإسرائيلي لسجن أريحا المركزي واختطاف المعتقلين السياسيين بتاريخ 2006/03/14، سلسلة تقارير خاصة رقم (48) (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، كانون الأول/ديسمبر 2006)، 7.

[79] المصدر نفسه، 12-15.

[80] انظر: صحيفة البيان، «سعدات: كنا تذكره عرفات إلى الحرية»، صحيفة البيان (30 كانون الأول/ديسمبر 2002)،

<https://bit.ly/2D90i51>.

[81] «ألزم اتفاق أوسلو، الذي تم توقيعه عام 1993، واتفاق 'طابا' لعام 1995، السلطة الفلسطينية بمحاربة 'الإرهاب' وجعلها مسؤولة عن اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد 'الإرهابيين'، من خلال التعاون أمنياً مع إسرائيل. [...] وضمن ذلك انخراط أجهزة السلطة الأمنية في أنشطة ضد حركات المقاومة بالتنسيق مع الجيش والمخابرات الإسرائيلية. [...] وفي إطار التعاون الأمني الهادف لاحتواء عمليات المقاومة المسلحة، شنت السلطة خلال هذه الفترة حملات اعتقال طالقات قادة نشطاء حركات المقاومة». انظر: مركز الجزيرة للدراسات، «التعاون الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل: محفزات وتداعيات»، مركز الجزيرة للدراسات (30 كانون الأول/ديسمبر 2018)، <https://bit.ly/3sZSvvy>.

يتم تحويل المبالغ المستحقة لها، وعلى هذه الأموال تعتمد موازنة السلطة الفلسطينية إضافة إلى المساعدات الدولية.^[82] إلا أن إسرائيل استخدمت تلك الآلية للضغط سياسياً على السلطة، والامتناع في أكثر من مناسبة عن التحويل الدوري لتلك المبالغ للسلطة، وأيضاً لفرض أجندتها على السلطة الفلسطينية، ومن الأمثلة على ذلك ما يتعلق بالمبالغ التي تقدم كمخصصات للأسرى وذوي الشهداء.^[83]

وبهذا، تضغط إسرائيل على السلطة من خلال الموازنة لتغيير سياساتها بالخصوص. وبعد وصول حماس إلى السلطة، كان شرط إسرائيل للتعامل مع الحكومة الفلسطينية هو عدم التعامل مع حماس وحكومتها، وعند تشكيل حكومة من وزراء من فتح وحماس في بداية العام 2007، كان الشرط في حينه أن يتم التعامل (من قبل إسرائيل والمجتمع الدولي) فقط مع الوزراء الذين لا ينتمون لحماس أو لا يحسبون عليها.^[84] إلا أن المال السياسي لا يستخدم فقط للضغط من قبل إسرائيل، فالسلطة الفلسطينية منعت مخصصات مالية يفترض أن تصل إلى الجبهة الشعبية وقيادتها من قبل منظمة

[82] البند (15) من: «اتفاقية باريس الاقتصادية 1994/4/29»، المفاوضات والاتفاقات مع الجانب الإسرائيلي (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، 29 نيسان/أبريل 1994)،

<https://bit.ly/31J9u9b>.

[83] قرر قائد الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية اعتبار الرواتب التي تدفعها السلطة الفلسطينية للأسرى في المعتقلات الإسرائيلية «مدفوعات محظورة». وتم تحذير البنوك الفلسطينية بعدم تنفيذ عمليات ممنوعة تتعلق بأموال على علاقة بـ «الإرهاب»، وإمكانية تعرضها لدعاوى قضائية، حسب وسائل إعلام إسرائيلية، موضحة أن القرار يدخل حيز التنفيذ في 9 أيار/مايو الجاري. ومخالفة هذا القرار تترتب عليها عقوبة تصل إلى سبعة أعوام وغرامة باهظة. وكان البنك العربي من أوائل البنوك التي أوقفت حسابات الأسرى، وذلك منذ أعوام عدة إثر ملاحقات قضائية تعرض لها البنك في الولايات المتحدة. للمزيد حول الموضوع، انظر: عوض الرجوب، «استجابة لضغوط إسرائيلية.. بنوك توقف حسابات أسرى وشهداء»، شبكة الجزيرة الإعلامية (6 أيار/مايو 2020)، <https://bit.ly/3ggVSY2>.

[84] وائل سعد، «تجربة حماس في فك الحصار»، في: قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007، تحرير محسن محمد صالح (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، 262.

التحرير الفلسطينية لأعوام، لما اعتبره البعض مواقف سياسية تسجلها الجبهة.^[85]

الحالة الدراسية السادسة: المقاصة

بموجب اتفاقيات لاحقة (اتفاقية واي ريفر)،^[86] يتم عمل مقاصة، بحيث تقتطع الأموال المستحقة من فلسطينيين (أفراد، أو أشخاص معنويين) في حال صدور قرار إسرائيلي بذلك. على سبيل المثال، في حال صدور قرار محكمة إسرائيلية بخصوص مبالغ مستحقة من شركة تأمين فلسطينية، تقوم الحكومة الإسرائيلية، باقتطاع الأموال من مستحقات السلطة المالية، على أن تقوم السلطة الفلسطينية بملاحقة الجهات الفلسطينية المعنية لتدفع تلك المبالغ.

الحالة الدراسية السابعة: الإصلاح الأمني

من بين متطلبات المجتمع الدولي وإسرائيل، في الفترة التي رافقت الانتفاضة الثانية، والضغط الذي تم على رئيس السلطة في حينه، ياسر عرفات، أن يتم إصلاح الأجهزة الأمنية، وإنهاء الهيمنة الفلسطينية

^[85] صدور قرار شفهي من الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، بحرمان الجبهة الشعبية من مخصصاتها المالية، التي تتلقاها من الصندوق القومي الفلسطيني، الذي يدفع مستحقات ثابتة لفصائل المنظمة. للمزيد، انظر: حسن جبر، «الشعبية» تهاجم وقف صرف مخصصاتها من الصندوق القومي»، صحيفة الأيام (12 نيسان/أبريل 2016)،

<https://bit.ly/3wqkM04>.

^[86] البند الثالث (1/ب) من توصيات اللجنة الاقتصادية المؤقتة المنبثقة عن اللجنة الاقتصادية المشتركة وفقاً للمادة 3 (6) من مذكرة واي ريفر الموقعة في واشنطن بتاريخ 23 تشرين الأول/أكتوبر 1998، والإشارة لمرجعية إنشاء اللجنة في المادة (6: III)، انظر:

“The Wye River Memorandum, 23 Oct 1998,” *Peace Process* (Israel Ministry of Foreign Affairs, 23 October 1998), <https://mfa.gov.il/MFA/ForeignPolicy/Peace/Guide/Pages/The%20Wye%20River%20Memorandum.aspx>;

للاطلاع على ترجمة عربية ملخصة للاتفاقية، انظر: «واي ريفر، 1998/10/23»، **المفاوضات والاتفاقات مع الجانب الإسرائيلي** (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، 23 تشرين الأول/أكتوبر 1998)،

<https://bit.ly/39F1RVF>.

عليها.^[87] وبهذا الاتجاه كان هناك ضغط على الرئيس الفلسطيني - الذي أصبح منذ الانتفاضة الثانية، شخصية غير مرغوب فيها - للتخلي عن ملف وزارة الداخلية أولاً، والتخلي عن رئاسة مجلس الوزراء ثانياً، باستحداث منصب رئيس الوزراء.^[88] ولكن بعد وفاة الرئيس عرفات، ووصول الرئيس محمود عباس إلى الحكم، ولاحقاً حصول حماس على الأغلبية في المجلس التشريعي، أصبح التوجه الدولي باتجاه مركزة السلطات مجدداً بيد الرئيس وتجنب وزير الداخلية ورئيس الوزراء (من حكومة حماس).^[89] وبهذا، فإن المطلوب لم يكن إصلاحاً، وإنما تغير المرجعية وبدعم إسرائيل والمجتمع الدولي بحسب الشخص الذي يكون في سدة الحكم كرئيس للسلطة، أو لتجنب ما تفرزه الانتخابات.

القبول الضمني لممارسات الفاعلين السياسيين

المدخل الثالث لفهم وتحليل الفساد السياسي من منظور دستوري هو دراسة النظام السياسي من حيث تطبيق الفاعلين المؤثرين الرئيسيين فيه من جهة، والقبول الضمني لممارستهم تلك على الرغم من مخالفتها الصريحة للدستور المكتوب من جهة أخرى. وبالتحديد، سينصب اهتمامنا حول مؤسسة الرئاسة من جهة، والمحكمة الدستورية العليا من جهة أخرى، حيث يظهر بوضوح نوع من العلاقة التكاملية بين ما تقوم بشرعنته المحكمة الدستورية ورغبات السلطات التنفيذية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: من هو الخبير الدستوري ليقول للفاعلين الرئيسيين في الدولة ما يجب فعله أو ما لا يجب فعله، ما دام ما يقومون به مقبولاً شعبياً - وإن ضمناً على الأقل؟ أو ليس

[87] خليل، دراسات في النظام الدستوري، 192.

[88] المصدر نفسه.

[89] مركز دراسات الشرق الأوسط، حماس تستلم السلطة من فتح: قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، 25 كانون الثاني/يناير 2006، نسخة أولية (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، كانون الثاني/يناير 2006)، 22-27.

http://mesc.com.jo/OurVision/vision_mesc/vote/vote1.pdf

هذا في المحصلة النموذج الطاغي حالياً - النموذج الإنساني الذي يجعل أمراً ما جيداً إن رغبه الناس؟ هل الجبنة فاسدة إن أحبها الناس واشتراها على الرغم من تأكيد خبير الأجبان بأنها معفنة - وهي في حقيقة الأمر كذلك؟ على سبيل المثال، كيف نعتبر قرار المحكمة الدستورية بحل المجلس التشريعي دون أن يكون لها هذا الاختصاص في النص الدستوري، في الوقت الذي لاقى هذا القرار ارتياحاً شعبياً عاماً والقليل من الاعتراضات ممن يهتمون بما ورد في نصوص القانون الأساسي؟ ما هو الفساد السياسي في ظل رغبة الناس وموافقتهم على ممارسات الحكم القائمة والفاصلة من وجهة نظر الخبراء؟

الحالة الدراسية الأولى: مكانة الاتفاقيات الدولية

لا يوجد في القانون الأساسي - الذي تمت صياغته بالأساس للمرحلة الانتقالية - ما يفيد بألية المصادقة على اتفاقيات دولية أو مكانة الاتفاقيات الدولية. إلا أن نهاية الأعوام الخمسة للمرحلة الانتقالية دون الوصول إلى حل نهائي، أدى إلى استمرار العمل بالقانون الأساسي. لم يتغير هذا الوضع بعد حصول فلسطين على مسمى دولة غير عضو في الأمم المتحدة في العام 2012، وما تبع ذلك من إمكانية انضمامها للاتفاقيات الدولية التي أصبحت ملزمة لدولة فلسطين.^[90] فما العمل في ظل عدم وضوح آليات المصادقة على الاتفاقيات من جهة ومكانة الاتفاقيات الدولية من جهة أخرى؟ قامت المحكمة الدستورية العليا بسد الفراغ - مدعية لنفسها دور سلطة تأسيسية أو سلطة دستورية معدلة، مستحدثة قواعد جديدة ذات طابع دستوري من خلال رأي تفسيري، جعلت الاتفاقيات الدولية أقل من القانون الأساسي، وأعلى من التشريعات

^[90] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 19/67، الصادر في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، انظر: الجمعية العامة للأمم المتحدة، «19/67 - مركز فلسطين في الأمم المتحدة»، الدورة السابعة والستون، البند 37 من جدول الأعمال، قرار اتخذته الجمعية العامة في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، A/RES/67/19 (الأمم المتحدة، 4 كانون الأول/ديسمبر 2012)،
<https://undocs.org/ar/A/RES/67/19>

الوطنية.^[91] وأضافت شروطاً من نوع عدم مخالفتها للإرث الثقافي والديني على الرغم من عدم وجود مثل تحفظ كهذا على الاتفاقيات عند المصادقة عليها. كما أنها أشارت إلى ضرورة نشرها في الجريدة الرسمية كشرط لسريانها. وبهذا استحدثت مصدراً جديداً للقانون، ضمن الاتفاقيات الدولية، على الرغم من عدم وجود ما يبرر ذلك من ناحية القانون الأساسي. إلا أن قرارات المحكمة الدستورية ملزمة وواجبة التطبيق، بل إنه وبغض النظر عن رأي خبراء القانون الدستوري، هناك تقبل شعبي واسع لمسك العصاة من النصف الذي قامت به المحكمة.^[92]

الحالة الدراسية الثانية: حل المجلس التشريعي

قامت المحكمة الدستورية - مستغلة طلب رأي تفسيري - بالتوصل إلى استنتاج يتيح فيه حل المجلس التشريعي ودعوة الرئيس للدعوة لانتخابات تشريعية خلال ستة أشهر. قام الرئيس بحل المجلس

^[91] أصدرت المحكمة الدستورية قراراتين بهذا الخصوص، القرار الأول، قرار المحكمة الدستورية العليا رقم (4/2017): «قضية رقم (12) لسنة (2) قضائية المحكمة الدستورية العليا 'دستورية' (طعن دستوري، 4/2017)»، الوقائع الفلسطينية، عدد 138 (29 تشرين الثاني/نوفمبر 2017)، 84-88؛ والقرار الثاني، قرار المحكمة رقم (5/2017): «طلب رقم (2) لسنة (3) قضائية المحكمة الدستورية العليا 'تفسير' (تفسير دستوري، 5/2017)»، الوقائع الفلسطينية، عدد 141 (25 آذار/مارس 2018)، 87-97.

^[92] انظر مثلاً: رشاد توام وعاصم خليل، إنفاذ الاتفاقيات الدولية في فلسطين: الإشكاليات القانونية والحلول الدستورية، سلسلة أوراق عمل بيرزيت للدراسات القانونية (1/2019)، فئة أوراق المؤتمرات والنشاطات العامة (بيرزيت: وحدة القانون الدستوري - كلية الحقوق والإدارة العامة - جامعة بيرزيت، كانون الثاني/يناير 2019)؛ وحدة القانون الدستوري في جامعة بيرزيت، ورقة موقف حول حكم المحكمة الدستورية بخصوص مكانة الاتفاقيات الدولية في النظام القانوني الفلسطيني، سلسلة أوراق عمل بيرزيت للدراسات القانونية (12/2017)، فئة أوراق الموقف (بيرزيت: وحدة القانون الدستوري - كلية الحقوق والإدارة العامة - جامعة بيرزيت، كانون الأول/ديسمبر 2017)؛ ياسمين خميس وعاصم خليل، واقع النظام الدستوري الفلسطيني وتطوره: مراجعة لأهم الأحداث والقرارات الدستورية خلال العام 2018، سلسلة أوراق عمل بيرزيت للدراسات القانونية (11/2019)، فئة التقارير (بيرزيت: وحدة القانون الدستوري - كلية الحقوق والإدارة العامة - جامعة بيرزيت، كانون الأول/ديسمبر 2019).

التشريعي، وقوبل هذا القرار بارتياح شعبي واسع في ظل استمرار ذلك المجلس ونوابه الذين لم يجتمعوا أصلاً منذ العام 2007، بل واستمر النواب باستلام روايتهم بعد العام 2010 (وهو العام الذي تنتهي فيه رسمياً مدة الأعوام الأربعة لولاية المجلس التشريعي). لم تشفع آراء خبراء القانون الدستوري حول عدم وجود مثل هذا الاختصاص للمحكمة الدستورية أو لرئيس السلطة في تغيير المزاج العام، بل إن ذلك اعتبر مقبولاً بشكل عام. بالطبع، بقي الموضوع خلافياً مع قطاع غزة، حيث لا تعترف حماس ونواب المجلس التشريعي هناك بشرعية هذا القرار، أو بالمحكمة الدستورية نفسها.

الخاتمة

في الحالة الفلسطينية، شكل القانون الأساسي مدخلاً لمأسسة الفساد السياسي دستورياً، في ظل عدم حسمه للكثير من القضايا التي من المهم الاتفاق عليها في أي وثيقة دستورية. وهو ما أتاح للنظام السياسي في المحصلة - إضافة إلى غيرها من الأسباب - للوصول إلى مرحلة من الجمود. في هذه الحالة، كان من الضروري لكي تتمكن الحكومة من أن تعمل، أن يتم فيها تعديل القانون الأساسي. وعندما تم تعديله في العام 2003 باستحداث منصب رئيس الوزراء، زاد الغموض في النظام السياسي كون العلاقة بين رئيس السلطة والحكومة (مجلس الوزراء) ورئيس الوزراء بقيت عرضة للتفسيرات المختلفة بسبب النقص في التنظيم، أو الغموض في النص، أو بسبب أن النصوص تعطي مؤشرات باتجاهات مختلفة. وهو ما أدى، في المحصلة، إلى أن ما يعتبر فساداً سياسياً من قبل مجموعة تعتبره الجهة المقابلة أنه تحقيق للمصلحة العامة، والعكس صحيح.

على الرغم من التعديلات الدستورية التي تمت في العام 2005، والتي قننت ما تم التوافق عليه بين الفصائل، مثل جعل الانتخابات دورية كل أربعة أعوام، فإن الأحداث التي رافقت نتائج الانتخابات التشريعية في العام 2006، والحسم العسكري الذي قامت به حماس في قطاع غزة في العام 2007، أظهرت، بما لا يقبل الشك، أن ممارسة الفاعلين السياسيين ابتعدت تدريجياً - ولكن جوهرياً - عن مضمون التعديل

الدستوري في العام 2005 (من حيث دورية الانتخابات وحل النزاعات بين المتخاصمين، من خلال الآليات التي يتيحها القانون الأساسي، بما في ذلك المحكمة الدستورية العليا) والاكتفاء بالاستعانة المنتقاة والشكلية لبعض ما وجد في القانون الأساسي لإسعاف الجهات الرسمية المعنية لقيامها بما ترتئيه مناسباً من وجهة نظرها، سواء للحكم بقرارات لها قوة القانون صادرة عن رئيس السلطة، أو لاستمرار الهيمنة والسيطرة بالقوة، أو من خلال آليات وضعتها حركة حماس في قطاع غزة. وفي الحالتين، بقيت الهندسة والنصوص الدستورية أساساً يعتمد عليه من قبل المتخاصمين لاتهام الطرف الآخر بالخروج عما يتحجه الدستور، وبالتالي، اتهام ضمنى بالفساد السياسي.

ولكن الحديث عن ترتيبات دستورية للسلطة الفلسطينية هو جزء من القصة. فالسلطة ليست دولة مستقلة ذات سيادة، بل هي سلطة حكم ذاتي نشأت نتيجة اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وقرار من المجلس الوطني/المركزي. والسلطة ليست دولة فلسطين التي أعلن استقلالها في الجزائر في العام 1988، وليس بالضرورة طريقنا إليها. والفساد السياسي، بحسب هذه الورقة، له مستوى ثان مهم في الحالة الدستورية الفلسطينية: اتفاقيات أوصلو وما تبعها من اتفاقيات اقتصادية وسياسية وقانونية أخرى بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وإسرائيل. كما أن السلطة الفلسطينية باعتمادها شبه الكامل على إسرائيل والمجتمع الدولي لبقائها اقتصادياً؛ سواء من خلال آليات تحويل المقاصة، أو من خلال المساعدات الدولية الداعمة للموازنة، أو من خلال مشاريع، تجعل من عملية دراسة الفساد السياسي وفهمه في فلسطين في غاية التعقيد.

فما تعتبره إسرائيل نجاحاً للسلطة في قيامها بمسؤولياتها بموجب اتفاقيات أوصلو يشمل التنسيق الأمني، وتعديل المناهج التدريسية، وعدم تعديل الأوامر العسكرية إلا بموافقة الطرف الإسرائيلي، وغيرها من القضايا، يعتبر فساداً سياسياً من قبل الفلسطينيين، كون السلطة في هذه الحالة تخرج عن الإطار الدولي المرتبط بمسؤوليات دولة الاحتلال تجاه الإقليم والشعب المحتل من جهة، وحق الشعوب في تقرير المصير من جهة أخرى. كما أن التبعية الاقتصادية للمانحين تجعل الكثير من القرارات الوطنية، بما في ذلك حول الفساد أو وضع حد له، مرهوناً

بمصالح خارجية أكثر منها مصالح ومطالب شعبية وديمقراطية. في المحصلة، وعلى سبيل المثال، ما طلبه الممولون والمجتمع الدولي من خلال الرباعية بعد وصول حماس إلى الحكم نتيجة انتخابات ديمقراطية، يُمأسس للفساد السياسي الذي يقوم على رفض التعامل مع حكومة تعكس أكثرية برلمانية نتجت عن انتخابات تشريعية حرة ونزيهة.

أخيراً، هناك توجه عالمي يقوم على أن ما يريده المواطنون هو الصحيح، على افتراض أن الإنسان يحكمه التفكير العقلاني والإرادة الحرة، وبالتالي، فإن القبول الضمني أو الصريح بما تمارسه سلطات الدولة، يجعل تلك الممارسة هي الدستور الصحيح، وليس بالضرورة احترامها للقواعد أو المؤسسات الدستورية؛ سواء أكان القبول ضمنياً أم صريحاً.

والخبير الدستوري يجد نفسه مضطراً أن يتعامل مع الفساد السياسي المقبول - بل والمطلوب شعبياً - على أنه، ببساطة، تغيير في الدستور الحقيقي المعاش من قبل الجماعة السياسية، وليس الدستور المكتوب في نص معين. بل إن من يتمسك بالدستور المكتوب يكون كمن ينكر أن السلطة التأسيسية موجودة ومستمرة في الوجود حتى مع تبني الدستور المكتوب. بهذا المعنى، فإن الخبراء الدستوريين مزعجون لأنهم يذكرون الحاكم والمحكومين بما لا يرغب أي منهم في سماعه.

لقد حاولت في هذه الورقة إثارة أسئلة حول النظام السياسي الفلسطيني لوضع النقاش حول الفساد السياسي في مكان غير تقليدي، من خلال ربطه ببنية النظام السياسي ككل، وليس في تداعياته الشكلية والخارجية، مدعياً بأنه من الضرورة بمكان تجنب التبسيط غير المفيد لموضوع الفساد السياسي، الذي يلحق ضرراً بعملية فهم الفساد السياسي في فلسطين من جهة، أو الحياد بالموضوع عن جوهر المشكلة من جهة أخرى، والتي ترتبط في الوقت ذاته بطبيعة النظام السياسي للسلطة الفلسطينية بعد أوسلو، والتغيرات التي تلتها بحكم الواقع، ومكانة السلطة الفلسطينية وعلاقتها بسلطة الاحتلال، وطبيعة الالتزامات التي تربط الطرفين. كما أن الفساد السياسي يرتبط، أيضاً، وبشكل وثيق، بتفاعل المحكومين بما يطبق عليهم من قواعد ومؤسسات وتقبلهم الضمني أو الصريح لما يعتبر مخالفة للدستور، أو خروجاً عن آليات عمل الدستور ومؤسساته الرئيسية، وطرق حل النزاعات الدستورية بالوسائل التي يتيحها الدستور، ضمن إطار دولة القانون أو حكم القانون.

- Amundsen, Inge. 2006. *Political Corruption*. U4 Issue 2006:6, Bergen, Norway: Chr. Michelsen Institute.
<https://www.cmi.no/publications/file/2565-political-corruption.pdf>.
- Bräutigam, Deborah, and Kwesi Botchwey. 1999. *The Institutional Impact of Aid Dependence on Recipients in Africa*. CMI Working Paper WP 1999:1, Bergen, Norway: Chr. Michelsen Institute.
- Brown, Nathan J. 1997. *The Rule of Law in the Arab World: Courts in Egypt and the Gulf*. Cambridge, UK: The Press Syndicate of the University of Cambridge.
- Khalil, Asem. 2013. "Beyond the Written Constitution: Constitutional Crisis of, and the Institutional Deadlock in, the Palestinian Political System as Entrenched in the Basic Law." *International Journal of Constitutional Law* 11 (1): 34-73.
- . 2020. "Palestinian Constitutionalism: A Stalled Project." *Journal of Constitutional Law in the Middle East and North Africa* (1): 4-26.
- Kumar, Pawan. 2012. "Conceptualizing Political Corruption in a Democracy: A Contested Domain." *Revista Estudos de Politica* 1 (2): 90-114.
- Sobovitz, Dan. June 2010. *The Occupation Corrupts? Quantitative Analysis of Corruption in the Palestinian Authority*. Working Papers, No. 50, Berlin: Hertie School of Governance.
- Teachout, Zephyr. 2014. "Constitutional Purpose and the Anti-Corruption Principle." *Northwestern University Law Review Online* 108: 200-217.
https://scholarlycommons.law.northwestern.edu/nulr_online/24.
1998. "The Wye River Memorandum, 23 Oct 1998." *Peace Process*. Israel Ministry of Foreign Affairs, October 23.
<https://mfa.gov.il/MFA/ForeignPolicy/Peace/Guide/Pages/The%20Wye%20River%20Memorandum.aspx>.
1994. «اتفاقية باريس الاقتصادية 1994/4/29». **المفاوضات والاتفاقات مع الجانب الإسرائيلي**. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، 29 نيسان/أبريل.
<https://bit.ly/3iJ9u9b>.
1995. «الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية المرحلية، واشنطن، 1995/9/28 (اتفاقية طابا)». **المفاوضات والاتفاقات مع الجانب الإسرائيلي**. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، 28 أيلول/سبتمبر.
<https://bit.ly/3rKqW7L>.
1998. «واي ريفر، 1998/10/23». **المفاوضات والاتفاقات مع الجانب الإسرائيلي**. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، 23 تشرين الأول/أكتوبر.
<https://bit.ly/39F1RVF>.

بدر الدين، إكرام. 1993. «ظاهرة الفساد السياسي». الفكر العربي: مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية 14 (71): 25-48.

بدر، محمد. 2019. «راديو إسرائيل: السلطة تسمح لمسؤوليها فقط بالعلاج في المستشفيات الإسرائيلية». صحيفة الحدث. 17 تشرين الأول/أكتوبر.
<https://bit.ly/33D7ZK6>.

توام، رشاد، وعاصم خليل. كانون الثاني/يناير 2019. إنفاذ الاتفاقيات الدولية في فلسطين: الإشكاليات القانونية والحلول الدستورية. سلسلة أوراق عمل بيرزيت للدراسات القانونية (1/2019)، فئة أوراق المؤتمرات والنشاطات العامة، بيرزيت: وحدة القانون الدستوري - كلية الحقوق والإدارة العامة - جامعة بيرزيت.

— أذار/مارس 2020. ما بعد حالة الطوارئ المعلنة في فلسطين لمواجهة فايروس الكورونا: السيناريوهات ومحاذيرها. سلسلة أوراق عمل بيرزيت للدراسات القانونية (2/2020)، فئة أوراق سياساتية، بيرزيت: وحدة القانون الدستوري - كلية الحقوق والإدارة العامة - جامعة بيرزيت.

جبر، حسن. 2016. «الشعبية: تهاجم وقف صرف مخصصاتها من الصندوق القومي». صحيفة الأيام. 12 نيسان/أبريل.
<https://bit.ly/3wqkM04>.

الجمعية العامة للأمم المتحدة. 4 كانون الأول/ديسمبر 2012. «19/67 - مركز فلسطين في الأمم المتحدة». الدورة السابعة والستون، البند 37 من جدول الأعمال، قرار اتخذته الجمعية العامة في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، A/RES/67/19، الأمم المتحدة.
<https://undocs.org/ar/A/RES/67/19>.

خليل، عاصم. 2009. «الإطار الدستوري للدولة الفلسطينية المستقبلية: مراجعة وتوثيق لوجهات النظر الفلسطينية». في: معالم الدولة الفلسطينية المستقبلية: دراسة متعددة الأجزاء خلاصة وافية في التفكير الفلسطيني، بقلم عاصم خليل، ريم البطمة ونصر عبد الكريم، 7-87. بيرزيت: معهد الحقوق - جامعة بيرزيت.

— شباط/فبراير 2015. دراسات في النظام الدستوري الفلسطيني. سلسلة الأبحاث والدراسات (1)، بيرزيت: كلية الحقوق والإدارة العامة - جامعة بيرزيت.

— آب/أغسطس 2017. دور الدساتير المكتوبة في تأجيج الأزمات الدستورية: السلطة الفلسطينية بعد وصول حركة حماس للحكم عام 2006 كحالة دراسية. ترجمة ولاء سمارة. سلسلة أوراق عمل بيرزيت للدراسات القانونية (1/2017)، بيرزيت: وحدة القانون الدستوري - كلية الحقوق والإدارة العامة - جامعة بيرزيت.

— 2019. «التعددية القانونية» كمدخل لفهم الظواهر القانونية في فلسطين: القانون العشائري كحالة دراسية». مجلة الحقوق 43 (3): 361-388.

خميس، ياسمين، وعاصم خليل. كانون الأول/ديسمبر 2019. واقع النظام الدستوري الفلسطيني وتطوره: مراجعة لأهم الأحداث والقرارات الدستورية خلال العام 2018. سلسلة أوراق عمل بيرزيت للدراسات القانونية (11/2019)، فئة التقارير، بيرزيت: وحدة القانون الدستوري - كلية الحقوق والإدارة العامة - جامعة بيرزيت.

دنيا الوطن. 2005. «اتفاق بين عائلتين في محافظة رام الله على وقف جميع الاحتكاكات بعد أحداث أسفرت عن إضرار النار في 12 منزلاً وتشريد أهلها». دنيا الوطن. 6 أيلول/سبتمبر.

<https://bit.ly/33yx1Kn>.

دولة فلسطين. 2020. «قرار بقانون رقم (12) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون التقاعد العام رقم (7) لسنة 2005م». الوقائع الفلسطينية، عدد 166، 20 نيسان/أبريل. 13-15.

— 2020. «قرار بقانون رقم (14) لسنة 2020م بشأن إلغاء القرار بقانون رقم (4) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون مكافآت ورواتب أعضاء المجلس التشريعي وأعضاء الحكومة والمحافظين رقم (11) لسنة 2004م وتعديلاته». الوقائع الفلسطينية، عدد 167، 13 أيار/مايو. 5.

— 2020. «قرار بقانون رقم (15) لسنة 2020م بشأن إلغاء قرار بقانون رقم (12) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون التقاعد العام رقم (7) لسنة 2005م». الوقائع الفلسطينية، عدد 167، 13 أيار/مايو. 6.

— 2020. «قرار بقانون رقم (4) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون مكافآت ورواتب أعضاء المجلس التشريعي وأعضاء الحكومة والمحافظين رقم (11) لسنة 2004م وتعديلاته». الوقائع الفلسطينية، عدد 165، 19 آذار/مارس. 5-6.

— 2020. «مرسوم رقم (1) لسنة 2020م بشأن إعلان حالة الطوارئ». الوقائع الفلسطينية، عدد 165، 19 آذار/مارس. 13.

— 2020. «مرسوم رقم (3) لسنة 2020م بشأن تمديد حالة الطوارئ». الوقائع الفلسطينية، عدد 166، 20 نيسان/أبريل. 18.

— 2020. «مرسوم رقم (4) لسنة 2020م بشأن إعلان حالة الطوارئ». الوقائع الفلسطينية، عدد 167، 13 أيار/مايو. 12.

الرجوب، عوض. 2020. «استجابة لضغوط إسرائيلية .. بنوك توقف حسابات أسرى وشهداء». شبكة الجزيرة الإعلامية. 6 أيار/مايو.

<https://bit.ly/3ggVSY2>.

الرفيعي، علي كاظم. 2007. «وسائل الرقابة البرلمانية على الحكومة». مجلة العلوم القانونية 22 (2): 46-60.

<https://bit.ly/30G9175>.

سعد، وأئل. 2007. «تجربة حماس في فك الحصار». في: **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007**، تحرير محسن محمد صالح، 259-272. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

السلطة الوطنية الفلسطينية. 1995. «**قانون رقم 4 لسنة 1995 بشأن إجراءات إعداد التشريعات**». الوقائع الفلسطينية، عدد 4، 6 أيار/مايو. 15-16.

— . 2002. «**القانون الأساسي**». الوقائع الفلسطينية، عدد ممتاز 1، 7 تموز/يوليو. 3-42.
— . 2003. «**القانون الأساسي المعدل**». الوقائع الفلسطينية، عدد ممتاز 2، 19 آذار/مارس. 3-48.

الشاهد. 2020. «السلطة مزرعة الفساد: التعيينات حكر لأبناء المسؤولين». **الشاهد**. 22 حزيران/يونيو.
<https://bit.ly/3eZSDEh>.

— . 2020. «وزير التمكين يوظف أقرائه!». **الشاهد**. 26 حزيران/يونيو.
<https://bit.ly/2YMdtkJ>.

صحيفة الأيام. 2020. «الرئيس يوقع قرارين بإلغاء التعديلات على قانونين سابقين بشأن التقاعد». **صحيفة الأيام**. 30 نيسان/أبريل.
<https://bit.ly/3eMrKDF>.

صحيفة البيان. 2002. «سعدات: كنا تذكرة عرفات إلى الحرية». **صحيفة البيان**. 30 كانون الأول/ديسمبر.
<https://bit.ly/2D90i51>.

عبد العال، طارق. 2015. **للضرورة أحكام: تنظيم التشريع في غيبة البرلمان وأثاره في الحقوق والحريات الأساسية (يناير 2011 - يونيو 2015)**. تحرير عمرو عبد الرحمن. القاهرة: وحدة الحريات المدنية - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

علاونة، ياسر غازي. كانون الأول/ديسمبر 2006. **المسؤولية القانونية عن اقتحام سلطات الاحتلال الإسرائيلي لسجن أريحا المركزي واختطاف المعتقلين السياسيين بتاريخ 2006/03/14**. سلسلة تقارير خاصة رقم (48)، رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.

قسيس، مضر، و خليل نخلة، تحرير. 2009. **الإصلاح القانوني في فلسطين: تفكيك الاستعمار وبناء الدولة**. بيرزيت: معهد الحقوق - جامعة بيرزيت.

الكاظم، صالح جواد، وعلي غالب العاني. 1991. **الأنظمة السياسية**. بغداد: كلية القانون - جامعة بغداد.

لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين. د. ت. «نتائج الانتخابات التشريعية 2006». **لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين**.
<https://www.elections.ps/tabid/672/language/ar-PS/Default.aspx>.

مجلس الوزراء الفلسطيني. 2007. «قرار مجلس الوزراء رقم (35) لسنة 2006 بإلغاء السلامة الأمنية للمتقدمين لشغل الوظائف الحكومية». الوقائع الفلسطينية، عدد 68، 7 آذار/مارس. 81.

المحكمة الدستورية العليا - دولة فلسطين. 2017. «قضية رقم (12) لسنة (2) قضائية المحكمة الدستورية العليا 'دستورية' (طعن دستوري، 4/2017)». الوقائع الفلسطينية، عدد 138، 29 تشرين الثاني/نوفمبر. 84-88.

— . 2018. «طلب رقم (2) لسنة (3) قضائية المحكمة الدستورية العليا 'تفسير' (تفسير دستوري، 5/2017)». الوقائع الفلسطينية، عدد 141، 25 آذار/مارس. 87-97.

— . 2018. «قرار صادر عن المحكمة الدستورية العليا بطلب التفسير الدستوري رقم (2018/10)». الوقائع الفلسطينية، عدد ممتاز 19، 23 كانون الأول/ديسمبر. 44-51.

مركز الجزيرة للدراسات. 2018. «التعاون الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل: محفزات وتداعيات». مركز الجزيرة للدراسات. 30 كانون الأول/ديسمبر. <https://bit.ly/3sZSvvv>.

مركز دراسات الشرق الأوسط. كانون الثاني/يناير 2006. حماس تستلم السلطة من فتح: قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، 25 كانون الثاني/يناير 2006. نسخة أولية، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط. http://mesc.com.jo/OurVision/vision_mesc/vote/vote1.pdf.

المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية. آذار/مارس 2012. أنظمة الحكم: النظام شبه الرئاسي نموذجاً. ورقة بحثية 27، برلين: المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية. <https://bit.ly/38E5Cdn>.

وحدة القانون الدستوري في جامعة بيرزيت. كانون الأول/ديسمبر 2017. ورقة موقف حول حكم المحكمة الدستورية بخصوص مكانة الاتفاقيات الدولية في النظام القانوني الفلسطيني. سلسلة أوراق عمل بيرزيت للدراسات القانونية (12/2017)، فئة أوراق الموقف، بيرزيت: وحدة القانون الدستوري - كلية الحقوق والإدارة العامة - جامعة بيرزيت.

تأثير الاعتقاد بوجود الفساد على شرعية النظام السياسي الفلسطيني

جهاد حرب

تحاول هذه الورقة أن تعالج رؤية الجمهور الفلسطيني لماهية الفساد السياسي من خلال منهج «أمبريقي»، في اتساق مع ما يهدف له هذا الكتاب، عبر فحص مفهوم الفساد السياسي، من منظور الرأي العام والمصلحة العامة؛ كما يراها المواطنون؛ سواء في تقديم الخدمات أو اتخاذ القرارات السياسية دون ارتباط بوجود «منفعة» خاصة بالضرورة للفاعل السياسي أو من يتخذ القرار السياسي. كذلك، تفحص هذه الورقة مدى تأثير الاعتقاد بوجود فساد في أجهزة الحكم على ثقة الجمهور بالنظام السياسي، وتأثير ذلك الاعتقاد على مواقف الجمهور تجاه قضايا سياسية رئيسية تشغل بال الفلسطينيين.

يمثل الفساد السياسي خرقاً مباشراً لحكم القانون عبر إساءة استخدام السلطة، بما لا ينسجم مع المصلحة العامة التي يسعى النظام السياسي إلى تمثيلها، إذ يتم إخضاع السلطة القضائية وتقويض استقلالها، ولا سيّما هيئات النيابة العامة التي تصبح مدافعة عن النظام، لا عن عموم المواطنين. ويواكب الفساد السياسي غالباً استخدام السلطة التعسفية للصلاحيات الممنوحة لأي طرف من أطراف النظام السياسي؛ لتحقيق أغراض ومصالح تختلف عن الغرض الذي

على أساسه منح النظام لهذا الطرف هذه القوة «الشرعية»، بحيث يصبح نظاماً شمولياً، يسيطر على تفاصيل ومواقع صنع القرار السياسي والاقتصادي، ولا يخضع هذا النظام أو قراراته لأية مساءلة قانونية، أو مساءلة شعبية، أو رقابة خارجية؛ نتيجة لتمتع المسؤولين بالحصانات الواسعة وضعف الرقابة والمساءلة من قبل البرلمانات ومسؤولي الرقابة أو القضاء بسبب التبعية الوظيفية. وبالتدريج، يتحول إلى نظام سلطوي لا يحترم الفصل بين السلطات، حتى وإن حافظ على بعض مظاهر النظام الديمقراطي، التي تغدو شكلية مثل إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وغالباً ما يصاغ دستور الدولة ليكرس سيطرة الفئة الحاكمة على مقاليد الحكم في الدولة.^[1]

فالفساد السياسي سلوك ينتهك ويقوض معايير النظام العام، التي لا غنى عنها للحفاظ على الديمقراطية، بما فيها قواعد الحكم الرشيد، وأسس العقد الاجتماعي المتفق عليها، والمحددة في الدستور «القانون الأساسي» بشكل خاص، بين المحكومين والحكام، أي بمعنى آخر شعور المواطنين بالخذلان تجاه التفويض العام الذي حصل عليه المسؤولون من قبلهم، ما يؤدي إلى غياب الثقة بالمسؤولين المنتخبين أو الفعليين، وإلى عدم الرضا عن أدائهم، الأمر الذي يمس بمدى تمثيل الطبقة الحاكمة للمواطنين ومطالبهم وطموحاتهم وانتظاراتهم.

تعد استطلاعات الرأي العام المهنية واحدة من الأدوات الأكثر ضبطاً في قياس ومعرفة آراء الناس في المسائل المختلفة، إذ تعتمد منهجية علمية مجربة عند إجرائها، من صياغة الأسئلة واختيار العينات وغيرها. كما يمكن فحص هذه المنهجية والحكم عليها بشكل علمي.^[2] إن هذه المحاولة القائمة على معيار الرأي العام لتحديد ما إذا كان تصرفاً معيناً يعتبر

[1] أحمد أبو دية وآخرون، الفساد السياسي في العالم العربي: حالة دراسية (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، حزيران/يونيو 2014)، 5.

[2] وليد لدادة، دور الرأي العام في صناعة السياسات الفلسطينية، أوراق سياسات نقدية، ورقة رقم 2019/6 (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، تشرين الأول/أكتوبر 2019)، 1.

فساداً سياسياً أم لا، انطلاقاً من رفض أو قبول الجمهور له من خلال استطلاعات الرأي العام،^[3] قد تعترضها انتقادات هي بالأساس يتم توجيهها لاستطلاعات الرأي العام، بشكل عام، إما لعدم الثقة بنتائجها لدى النخب السياسية وإما لعدم الاهتمام بآراء الناس وتوجهاتهم، أي عدم الاهتمام بفهم كيفية تفكير من يعتقدون بوجود فساد في أجهزة النظام السياسي الفلسطيني، وبانطباعاتهم ومواقفهم وآرائهم في القضايا السياسية.

لا تخفي هذه الورقة الانتقادات الموجهة لمعيار الرأي العام المستخدم في فحص الفساد السياسي، كما تناوله د. جورج جقمان، حول ما يعتبره الجمهور فساداً سياسياً:

شرعية النظام السياسي غير مستقلة عن نظرة المواطنين للنظام. لكن على الرغم من أهمية هذا الجانب، فإن أي استطلاع رأي من هذا النوع سيعكس فهماً ليس بالضرورة موحداً حول الفساد السياسي، وسيكون عرضة للخلط بين الرأي أو الموقف السياسي من جهة، وبين تحديد دقيق لماهية هذا النوع من الفساد من جهة أخرى، الأمر الذي سيؤدي إلى تباينات كبيرة أحياناً في الرأي تبعاً للموقف السياسي. إضافة إلى ذلك، سيبيد الجمهور رأياً بناءً على المعلومات المتوفرة لهم أو تجربتهم الشخصية التي قد تختلف من فرد إلى آخر.^[4]

لكن في المقابل، فإن انطباعات الجمهور في هذا الجانب مؤثر مهم على مدى شرعية النظام وانعكاساتها، وعلى مدى تضرر صورة هذا النظام لدى المواطنين.

[3] Jacob Rowbottom, "Corruption, Transparency, and Reputation: The Role of Publicity in Regulating Political Donations," *The Cambridge Law Journal* 75, no. 2 (July 2016): 398-425,

مقتبس لدى: معتز قفيشة، «الفساد السياسي: مقاربات في المفهوم والمنهج»، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية 5، عدد 25 (أيلول/سبتمبر 2019): 49.

[4] جورج جقمان، «الفساد السياسي ومشكلة نسبية المعيار»، في: الفساد السياسي: إعادة النظر في المفهوم، تحرير باسم الزبيدي (بيروت: معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان - جامعة بيروت، 2021)، 152. [الفصل الرابع في هذا الكتاب].

يعتمد التحليل في هذه الورقة على نتائج استطلاعات الرأي العام التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، على مدار السنوات السابقة، وبخاصة أن المركز يجري استطلاعاته، منذ العام 2000 بشكل منتظم، بواقع أربعة استطلاعات دورية في العام، كما تم الاستناد إلى نتائج استطلاعات الرأي العام الخاصة بالباروميتر العربي المنشورة على موقعه الإلكتروني.

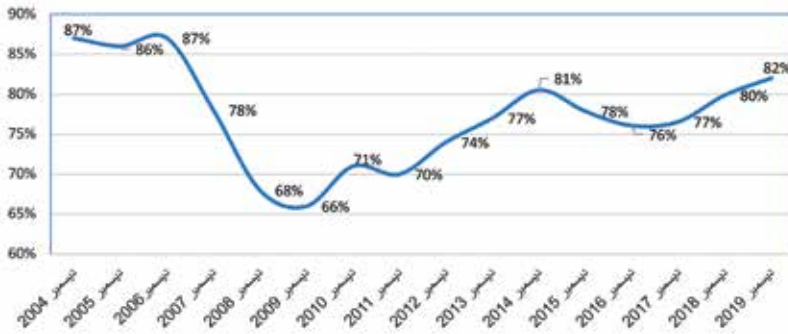
أولاً: الاعتقاد بوجود الفساد وتأثيره على التصويت في الانتخابات

ثُمّكن استطلاعات الرأي العام صانعي القرار من معرفة توجه الجمهور وحاجاته ومواقفه تجاه القضايا المهمة، وبالتالي تمكنهم من وضع السياسات الأكثر فعالية، واتخاذ القرارات بشكل منسجم مع متطلبات هذا الجمهور. كما تمكنهم من تجنب الصدام مع الشارع، ما يعزز من حالة الانسجام بين النظام والمواطنين، في ظل التباينات المختلفة بين اتجاهات سياسية عديدة في المواقف تجاه قضايا مصيرية ومهمة، وهو ما يحقق الاستقرار العام للنظام.^[5] كما أن معرفة توجهات المواطنين «الناخبين»، هي عنصر أساسي لبناء استراتيجية البقاء السياسي للأحزاب والأفراد في «الحكم»، والاستمرار في الحفاظ على العقد الاجتماعي دون خرقه، وتحمل المسؤولية عن خذلان المواطنين.

وكما يظهر الشكل أدناه، فإن نسبة عالية من المواطنين، على مدار الستة عشر عاماً الأخيرة، يعتقدون بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية، ففي كانون الأول/ديسمبر 2004، أي قبل انتخاب الرئيس محمود عباس بشهر تقريباً، قال 87% من المواطنين إنهم يعتقدون بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية، والحال ذاته في كانون الأول/ديسمبر (2005) 86%، أي قبل الانتخابات التشريعية التي فازت بها حركة حماس. فيما انخفضت النسبة بمقدار 21 نقطة في كانون الأول/ديسمبر 2009، لكنها عاودت الارتفاع تدريجياً لتصل في نهاية العام 2019 إلى 82%.

[5] لدادة، دور الرأي العام، 1.

الشكل رقم (1): نسبة الاعتقاد بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية (2004-2019)^[6]



إن أهمية النظر إلى الشكل أعلاه الذي يرسم مُنحنى اعتقاد المواطنين بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية، على مدار الستة عشر عاماً السابقة، تنبع من تأثير هذا الاعتقاد على نوايا التصويت للأحزاب أو الأشخاص في الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في الأراضي الفلسطينية، أي التأثير على الحياة السياسية للنظام السياسي وطبيعة النخبة الحاكمة.

فقد قال 28% من المواطنين إنهم يؤيدون حركة حماس، حسب نتائج استطلاع الرأي العام رقم 18 الذي أجري في كانون الأول/ديسمبر 2005، أي قبل شهر من إجراء الانتخابات التشريعية، وأيد حركة فتح 45% من المواطنين.^[7] فيما صوت يوم الانتخابات 44% من المواطنين لصالح حركة حماس مقابل 41.5% لحركة فتح. أظهر استطلاع يوم الانتخابات التشريعية العام 2006 بروز قضيتين رئيسيتين على رأس أجندة الناخبين هما: الفساد والبطالة والفقر.

^[6] تم تحديد شهر كانون الأول/ديسمبر من كل عام، لإجراء استطلاعات الرأي، وهو الاستطلاع الذي سبق انتخاب الرئيس محمود عباس، العام 2005. للمزيد انظر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، «نتائج استطلاعات الرأي العام (2004-2019)»، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (د. ت.)،

<http://pcpsr.org/ar/node/602>

^[7] المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، «استطلاع رقم (18)»، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (6-8 كانون الأول/ديسمبر 2005)، <http://pcpsr.org/sites/default/files/p18a.pdf>

وكما يظهر الجدول رقم (1)، عرفت النسبة الأكبر من الناخبين 29% الفساد بأنه المشكلة ذات الأهمية الأولى، كما كانت محاربة الفساد هي العامل الأهم في اختيار الناخبين للقائمة الانتخابية التي صوتوا لها، وقد برزت أهمية محاربة الفساد بشكل خاص بالنسبة لناخبي حماس بالدرجة الأولى.^[8]

جدول رقم (1): أولويات الناخبين حسب التصويت

المشكلة ذات الأهمية الأولى التي تواجه الفلسطينيين اليوم هي:				
ناخبو القوائم "الثالثة"	ناخبو فتح	ناخبو حماس	كافة الناخبين	
28%	20%	39%	29%	(1) الفساد
29%	33%	20%	27%	(2) البطالة والفقر
25%	29%	23%	27%	(3) الاحتلال
16%	15%	14%	14%	(4) الفوضى الداخلية
العامل الأهم في اختياري للقائمة الانتخابية اليوم هي:				
19%	11%	40%	25%	(1) القدرة على محاربة الفساد
19%	26%	13%	19%	(2) الحزب السياسي
12%	10%	13%	11%	(3) القدرة على تحسين الوضع الاقتصادي
12%	16%	5%	11%	(4) القدرة على الحفاظ على الوحدة الوطنية
8%	16%	4%	9%	(5) القدرة على التوصل لاتفاق سلام
12%	9%	9%	9%	(6) القدرة على فرض النظام والقانون
9%	5%	6%	6%	(7) القدرة على حماية حقوق اللاجئين في المفاوضات
4%	3%	6%	5%	(8) القدرة على ضمان استمرار الانتفاضة

لعبت هذه الأولويات دوراً بالغ الأهمية في تقرير السلوك الانتخابي الذي أدى إلى فوز حماس وخسارة فتح، ليس هناك شك مثلاً أن صعود قضية الفساد إلى رأس أولويات الجمهور قد رجح كفة حماس في الانتخابات، نظراً لاعتقاد الشارع بأن حماس تمتاز

^[8] خليل الشقاقي، «السلوك الانتخابي بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية»، في: الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي)، 2006-2005، تحرير خليل الشقاقي وجهاد حرب (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2007)، 151-152.

«أنذاك» عن فتح بشكل خاص بنزاهتها واستقامتها. يظهر الجدول رقم (2) كيفية تصويت الناخبين حسب أولويتهم المتعلقة بمحاربة الفساد، فمثلاً ذهبت معظم أصوات الناخبين 71% من الذين كانت محاربة الفساد هي العامل الأهم لديهم في اختيارهم للقائمة الانتخابية إلى حركة حماس، فيما لم تحصل فتح إلا على 19% من أصوات هذه المجموعة من الناخبين. أظهر استطلاع يوم الانتخابات التشريعية أن 50% من الناخبين كافة اعتقدوا أن حماس هي الأقدر على محاربة الفساد، فيما اعتقدت نسبة 37% فقط من الناخبين كافة أن فتح هي الأقدر.^[9]

جدول رقم (2): تصويت الناخبين الذين يرون الأولوية الأولى محاربة الفساد

النسبة	القائمة الانتخابية
71%	حماس
19%	فتح
10%	قوائم ثالثة
100%	المجموع

ثانياً: الاعتقاد بوجود فساد والثقة بالرئيس وبالحكومة

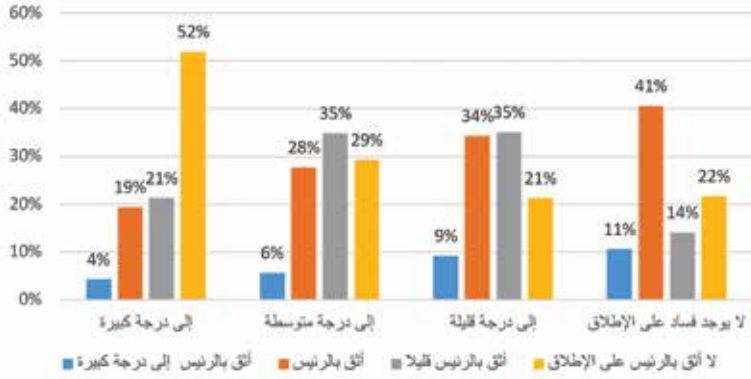
(1) رأي الذين يعتقدون بوجود الفساد تجاه الثقة بالرئيس

تمثل ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة عنصراً أساسياً لاكتساب النظام السياسي لشرعيته، فيما يؤثر الاعتقاد بوجود فساد على زعزعة هذه الثقة بشكل كبير. تظهر نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه الباروميتر العربي العام 2018، أن هناك علاقة طردية بين الاعتقاد بوجود فساد في أجهزة السلطة وبين غياب الثقة بالرئيس؛ فكلما ارتفع الاعتقاد بوجود فساد في مؤسسات السلطة، زاد غياب الثقة برئيس السلطة التنفيذية في فلسطين، إذ لا يثق 52% برئيس السلطة الفلسطينية من الذين يعتقدون بوجود فساد بدرجة كبيرة في السلطة،

^[9] المصدر نفسه، 152-153.

فيما يثق بدرجة كبيرة 11% بالرئيس ممن لا يعتقدون بوجود فساد في السلطة الفلسطينية. انظر الشكل التالي:

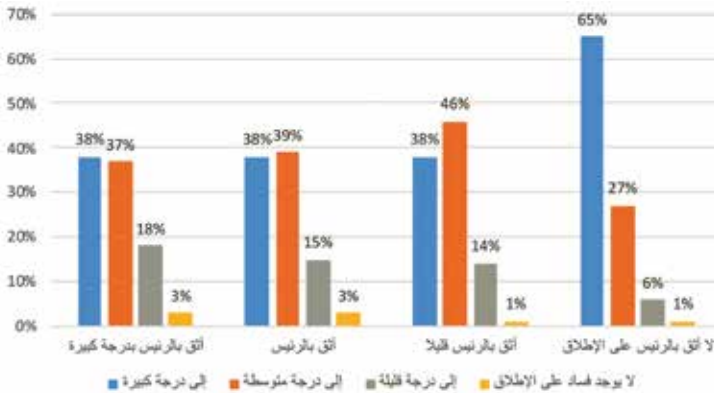
الشكل رقم (2): مدى الثقة بالرئيس الفلسطيني حسب الاعتقاد بوجود فساد في السلطة



المصدر: الباروميتر العربي، «استطلاع الدورة الخامسة»، الباروميتر العربي (2018)،
<https://www.arabbarometer.org/ar/survey-data/data-analysis-tool/>

في المقابل فإن 65% من الذين لا يثقون برئيس السلطة الفلسطينية يأتون من الذين يعتقدون بوجود فساد بدرجة كبيرة في السلطة الفلسطينية. انظر الشكل رقم (3) أدناه:

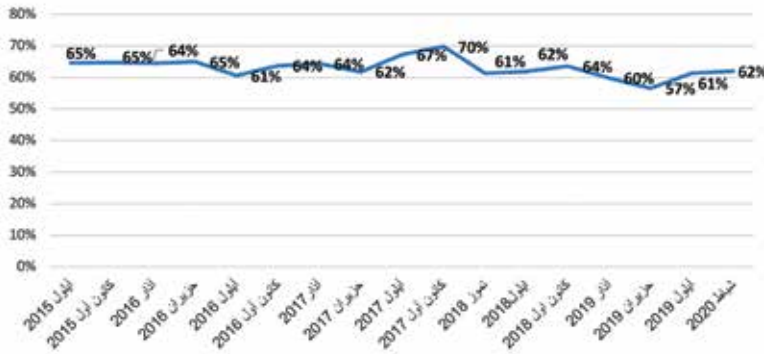
الشكل رقم (3): الاعتقاد بوجود فساد في السلطة حسب الثقة بالرئيس



المصدر: الباروميتر العربي، «استطلاع الدورة الخامسة»، الباروميتر العربي (2018)،
<https://www.arabbarometer.org/ar/survey-data/data-analysis-tool/>

تنعكس مسألة الثقة، بشكل رئيسي، على رغبة المواطنين في استمرار أو فسخ العلاقة التعاقدية مع المسؤولين المنتخبين. إن الرغبة المعبر عنها في طلب استقالة الرئيس محمود عباس في استطلاعات الرأي العام، تشكل أحد تجليات غياب الثقة من جهة، والاعتقاد بوجود فساد في السلطة من جهة ثانية. وكما يظهر الشكل أدناه، بقيت مطالبة الجمهور، على مدار السنوات الخمس الأخيرة، باستقالة الرئيس محمود عباس من منصب الرئاسة مرتفعة، على الرغم من الأحداث المختلفة التي رافقت إجراء استطلاعات الرأي العام في هذه الفترة.

الشكل رقم (4): موقف الجمهور المطالب باستقالة الرئيس في السنوات الخمس الأخيرة^[10]



المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، «نتائج استطلاعات الرأي العام رقم (57-75)»، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (د. ت.)، <http://pcpsr.org/ar/node/602>

تظهر نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في شباط/فبراير 2020، أن نسبة 62% من الجمهور الفلسطيني تريد من الرئيس الاستقالة، في المقابل فإن نسبة 33% تطالبه بالبقاء في منصبه. كما يظهر الجدول رقم (3) أدناه، ارتفاع نسبة الذين يريدون من الرئيس الاستقالة ممن يعتقدون بوجود فساد في السلطة الفلسطينية إلى 67%، كما يريد ثلث الذين لا يعتقدون

^[10] انظر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، «نتائج استطلاعات الرأي العام رقم (57-75)»، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (د. ت.)، <http://pcpsr.org/ar/node/602>

بوجود فساد من الرئيس الاستقالة، فيما يريد 64% من الذين لا يعتقدون بوجود فساد من الرئيس محمود عباس البقاء في منصبه.

جدول رقم (3): الموقف من مطالبة الرئيس بالاستقالة أو البقاء في المنصب حسب الاعتقاد بوجود الفساد

المجموع	الاعتقاد بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها			مطالبة الرئيس عباس الاستقالة أم البقاء في منصبه؟
	لا رأي/لا أعرف	لا	نعم	
الاستقالة	47%	33%	67%	
البقاء في منصبه	34%	64%	30%	
لا رأي/لا أعرف	20%	3%	3%	

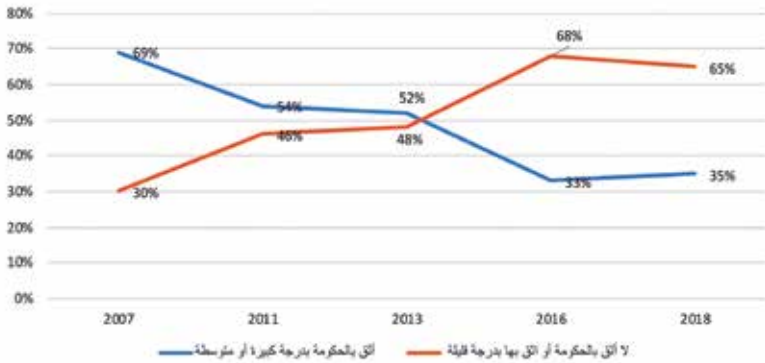
المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، «نتائج استطلاع الرأي العام رقم (75)»، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (5-8 شباط/فبراير 2020)، <http://pcpsr.org/ar/node/800>

(2) رأي الذين يعتقدون بوجود الفساد تجاه الثقة بالحكومة

تعد الثقة بالحكومة مسألة جوهرية في مدى قبول المواطنين بقراراتها وسياساتها المتعلقة بالشأن العام، وكلما انخفضت الثقة بالحكومة، تآكلت شرعيتها المرتبطة بآلية إنتاجها، وأثمنها على تطبيق العقد الاجتماعي المنصوص عليه في الدستور «القانون الأساسي في الحالة الفلسطينية»، وتنفيذ الوعود الانتخابية أو البرامجية التي قدمتها للجمهور أو أمام البرلمان، أي احترامها للالتزامات المتعلقة بالشفرة التعاقدية مع المواطنين، وزادت الفجوة ما بين الحكومة والمواطنين. تظهر نتائج الاستطلاعات الخمسة التي أجراها الباروميتر العربي في فلسطين، على مدار اثني عشر عاماً، استمرار انخفاض الثقة بشكل تدريجي. وكما يشير الشكل رقم (5)، فإن 65% من المواطنين لا يثقون، بالمطلق، بالحكومة أو يثقون بها بدرجة قليلة، مقابل نسبة 35% يثقون بالحكومة بدرجة كبيرة أو بدرجة متوسطة، حسب نتائج استطلاع الباروميتر العربي الذي تم أجرأؤه في فلسطين العام 2018.^[11]

^[11] انظر: الباروميتر العربي، «استطلاع الدورة الخامسة»، الباروميتر العربي (2018)، <https://www.arabbarometer.org/ar/survey-data/data-analysis-tool/>

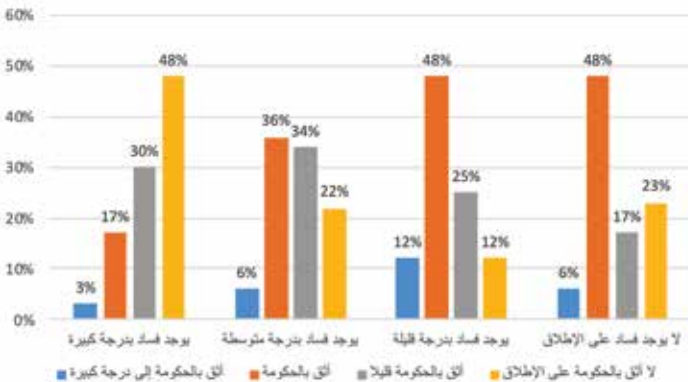
الشكل رقم (5): الثقة بالحكومة الفلسطينية حسب استطلاعات الباروميتر العربي



المصدر: الباروميتر العربي، «استطلاع الدورة الخامسة»، الباروميتر العربي (2018)،
<https://www.arabbarometer.org/ar/survey-data/data-analysis-tool/>

يشير الشكل رقم (6) أدناه إلى أن الفجوة واسعة بين الذين يعتقدون بوجود فساد كبير في السلطة الفلسطينية وبين الذين لا يعتقدون بوجود فساد كبير، إذ يقول 78% ممن يعتقدون بوجود فساد كبير في السلطة إنهم لا يثقون بالحكومة، في المقابل يقول 20% إنهم يثقون بالحكومة. فيما 54% ممن لا يعتقدون بوجود فساد في أجهزة السلطة يثقون بالحكومة مقابل 40% لا يثقون بالحكومة.

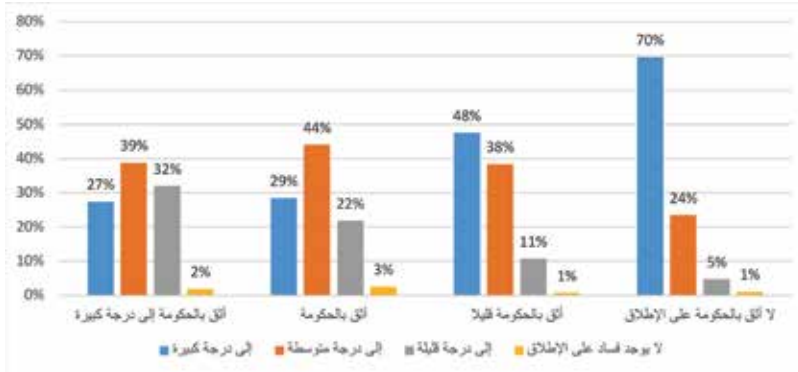
الشكل رقم (6): تأثير الاعتقاد بوجود فساد على الثقة بالحكومة



المصدر: الباروميتر العربي، «استطلاع الدورة الخامسة»، الباروميتر العربي (2018)،
<https://www.arabbarometer.org/ar/survey-data/data-analysis-tool/>

كما يظهر الشكل رقم (7) أن 94% من الذين لا يثقون بالحكومة على الإطلاق يأتون من الذين يعتقدون بوجود فساد كبير أو بدرجة متوسطة، كما أن 86% من الذين يثقون بالحكومة بدرجة قليلة يأتون من الذين يعتقدون بوجود فساد كبير في السلطة أو بدرجة متوسطة.

الشكل رقم (7): الاعتقاد بوجود فساد في السلطة حسب الثقة بالحكومة



المصدر: الباروميتر العربي، «استطلاع الدورة الخامسة»، الباروميتر العربي (2018)،
<https://www.arabbarometer.org/ar/survey-data/data-analysis-tool/>

ثالثاً: طبيعة مواقف الذين يعتقدون بوجود الفساد تجاه قضايا عامة

جرى في هذا القسم فحص تأثير الاعتقاد بوجود فساد في أجهزة السلطة الفلسطينية على مواقف المواطنين من بعض القضايا السياسية الأساسية، التي تعبر عن مفهوم المصلحة الوطنية والمرتبطة بالعقد الاجتماعي، كالقضايا السياسية الرئيسية المتعلقة بالمشروع الوطني مثل خيار حل الدولتين، واعتبار السلطة الفلسطينية إنجازاً أو عبئاً على الشعب الفلسطيني، أو القضايا التي تحوز على اهتمام المواطنين مثل وقف التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، بحيث لا يقتصر الفحص هنا على مدى ثقة المواطنين بالحكومة وبالرئيس، بل أيضاً انطباعاتهم حول مدى تنفيذ الحكومة والرئيس لوعودهم التي يقطعونها على أنفسهم.

(1) الموقف من خيار حل الدولتين

تبنت منظمة التحرير الفلسطينية في وثيقة الاستقلال الصادرة عن المجلس الوطني، «الدورة التاسعة عشرة» العام 1988، خيار حل الدولتين كهدف للفلسطينيين؛ بحيث بات البرنامج الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية يتمثل بإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس إلى جانب دولة إسرائيل. وعلى الرغم من جهودها الإعلامي والتعبوي للترويج لهذا الحل، فإن نسبة التأييد لحل الدولتين بين الفلسطينيين تهاوى؛ إذ أشارت نتائج الاستطلاع رقم 75 الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في شباط/فبراير 2020، إلى أن 39% من المواطنين يؤيدون هذا الخيار، وهي الأدنى منذ أكثر من عقدين، مقابل 59% يعارضون حل الدولتين. تشير نسبة 60% بين الذين يعتقدون بوجود فساد إلى أنهم يعارضون خيار حل الدولتين، فيما تقول نسبة 53% ممن لا يعتقدون بوجود فساد إنهم يعارضون خيار حل الدولتين.^[12] هذا التقارب يشير إلى شبه اتفاق على معارضة استمرار القيادة الفلسطينية في موقفها للإبقاء على خيار حل الدولتين أساساً لحل القضية الفلسطينية مستقبلاً، أو باعتباره الخيار الأنسب.

جدول رقم (4): الموقف من خيار حل الدولتين حسب الاعتقاد بوجود الفساد

المجموع	الاعتقاد بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها			خيار حل الدولتين
	لا رأي/لا أعرف	لا	نعم	
أؤيد خيار حل الدولتين	42%	45%	38%	39%
أعارض خيار حل الدولتين	51%	53%	60%	59%
لا رأي/لا أعرف	7%	2%	2%	2%

المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، «نتائج استطلاع الرأي العام رقم (75)»، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (8-5 شباط/فبراير 2020).

<http://pcpsr.org/ar/node/800>

^[12] انظر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، «نتائج استطلاع الرأي العام رقم (75)»، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (8-5 شباط/فبراير 2020)، <http://pcpsr.org/ar/node/800>

(2) الموقف من طبيعة السلطة الفلسطينية

تعتمد السلطة الفلسطينية بالأساس على اتفاق ثنائي بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل منذ العام 1993 «اتفاق أوسلو»، قائم على إنشاء مرحلة انتقالية «طال أمدها» ضمن التزامات متبادلة وفقاً لنص الاتفاق. ففي الوقت الذي تخلت فيه الحكومات الإسرائيلية عن التزاماتها عملياً منذ العام 2002، فإن السلطة الفلسطينية بقيت خاضعة لهذه الالتزامات؛ مكبلة الولاية القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 حسب تقسيمات أوسلو، ومجبرة على التنسيق الأمني للبقاء على الحياة، واقتصادها تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، وخاضعة في تحصيل أموالها لسطوة الاحتلال عبر أموال المقاصة التي تستخدمها للضغط على السلطة الفلسطينية، في العديد من المرات، بوقف تحويلها أو الاقتطاع منها.

إن طبيعة السلطة الفلسطينية هذه، وعدم قدرتها على التحول إلى دولة ذات سيادة، وافتقار النظام السياسي الفلسطيني للشرعية الانتخابية بعد انتهاء المدة القانونية للانتخابات التشريعية والرئاسية منذ كانون الثاني/يناير 2010، زاد من الشعور بأن السلطة الفلسطينية باتت عبئاً على الشعب الفلسطيني، لعدم القدرة على الإيفاء بتعهداتها بالانتقال من حكم ذاتي محدود بمدة زمنية إلى دولة ذات سيادة. ووفقاً لنتائج استطلاع الرأي الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في شباط/فبراير 2020، يرى حوالي 46% من المواطنين أن السلطة الفلسطينية إنجاز للشعب الفلسطيني، في المقابل يرى 47% أنها أصبحت عبئاً على الشعب الفلسطيني، كما يرى 52% من الذين يعتقدون بوجود فساد أن السلطة أصبحت عبئاً على الشعب الفلسطيني، فيما تنخفض النسبة إلى 25% لدى من لا يعتقدون بوجود فساد. في المقابل، فإن 70% ممن لا يعتقدون بوجود فساد يرون أن السلطة الفلسطينية إنجاز للشعب الفلسطيني، وتنخفض النسبة إلى 44% لدى من يعتقدون بوجود فساد.^[13]

[13] المصدر نفسه.

جدول رقم (5): الموقف من طبيعة السلطة الفلسطينية حسب الاعتقاد بوجود الفساد

المجموع	الاعتقاد بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها			طبيعة السلطة الفلسطينية
	لا رأي/لا أعرف	لا	نعم	
%46	%48	%70	%44	السلطة إنجاز للشعب الفلسطيني
%47	%27	%25	%52	السلطة عبء على الشعب الفلسطيني
%7	%25	%5	%4	لا رأي/لا أعرف

المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، «نتائج استطلاع الرأي العام رقم (75)»، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (5-8 شباط/فبراير 2020)، <http://pcpsr.org/ar/node/800>

(3) قناعة المواطنين بجدية القيادة في الرد على صفقة القرن

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الخطة الأمريكية «صفقة القرن» في نهاية كانون الثاني/يناير 2020، التي تتضمن استمرار السيطرة الإسرائيلية على معظم الضفة الغربية التي احتلتها إسرائيل العام 1967، وضم مستوطنات الضفة الغربية إلى دولة إسرائيل، وبقاء مدينة القدس موحدة وتحت السيادة الإسرائيلية، والإبقاء على تحكم الحكومة الإسرائيلية بمداخل ومخارج ومعابر بما يسمى الدولة الفلسطينية الجديدة. تعارض الغالبية العظمى من المواطنين (94%) هذه الصفقة، والنسبة نفسها تعتقد أن أغلبية الفلسطينيين يعارضونها.^[14]

رفضت القيادة الفلسطينية الخطة الأمريكية أو التعاطي معها، وقالت أغلبية (65%) إنها تؤيد الموقف الذي طرحه الرئيس عباس ضد صفقة القرن، بأنه لن تكون هناك علاقات مع إسرائيل وأمريكا بما في ذلك العلاقات الأمنية، وأن على إسرائيل تحمل المسؤولية كقوة احتلال، فيما عارضت ذلك نسبة 27%. لكن الأغلبية (58%) غير راضية عن رد القيادة الفلسطينية الفعلي على الخطة الأمريكية، فيما تقول نسبة 39% إنها راضية، وفقاً لنتائج استطلاع رقم 75 للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.^[15]

^[14] انظر: المصدر نفسه.

^[15] المصدر نفسه.

كما أن 61% من الذين يعتقدون بوجود فساد غير راضين عن رد السلطة الفلسطينية على صفقة القرن، فيما تنخفض النسبة إلى 41% لدى من لا يعتقدون بوجود فساد. في المقابل، فإن 55% ممن لا يعتقدون بوجود فساد يقولون إنهم راضون على رد السلطة الفلسطينية على صفقة القرن، وتنخفض النسبة إلى 37% لدى من يعتقدون بوجود فساد.

جدول رقم (6): الموقف من جدية القيادة في الرد على صفقة القرن حسب الاعتقاد بوجود الفساد

المجموع	الاعتقاد بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها			الرضا عن رد القيادة الفلسطينية على صفقة القرن
	لا رأي/لا أعرف	لا	نعم	
راضٍ	39%	55%	37%	
غير راضٍ	58%	41%	61%	
لا رأي/لا أعرف	3%	4%	2%	

المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، «نتائج استطلاع الرأي العام رقم (75)»، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (5-8 شباط/فبراير 2020)، <http://pcpsr.org/ar/node/800>

أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أثناء ترأسه جلسة مجلس الوزراء بتاريخ 20 نيسان/أبريل 2020، التحلل من الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل منذ العام 1993، وإنهاء العلاقة القائمة معها وفق صيغة اتفاق أوسلو، كحل لمواجهة عملية ضم أراضٍ واسعة من الضفة الغربية، كمناطق الأغوار والمستوطنات، المزمع إجراؤها تطبيقاً لصفقة القرن التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي في العام 2020، وباعتبارها جزءاً من الاتفاق مع الحكومة الإسرائيلية الائتلافية. تحظى هذه الخطوة؛ التحلل من الاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، بتأييد واسع من الجمهور الفلسطيني، إذ قال 69% إنهم يؤيدون إيقاف العمل باتفاق أوسلو، وفقاً لنتائج استطلاع الرأي الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في شباط/فبراير 2020.^[16]

في المقابل، فإن قدرة القيادة على تحريك الشارع «ال جماهير» الفلسطيني بات محدوداً لأسباب متعددة، منها غياب الثقة بالقيادة، إذ يشير 65% من المواطنين إنهم لا يثقون بالملق بالحكومة أو يثقون بها بدرجة قليلة،

^[16] انظر: المصدر نفسه.

مقابل 35% يتفون بالحكومة بدرجة كبيرة أو بدرجة متوسطة، حسب نتائج استطلاع الباروميتر العربي الذي تم إجراؤه في فلسطين العام 2018.^[17]

(4) الموقف من جدية القيادة الفلسطينية لوقف التنسيق الأمني

أعلن الرئيس الفلسطيني في اجتماع «للقيادة الفلسطينية» بتاريخ 22 تموز/يوليو 2019، قرار وقف العمل بالاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، وتشكيل لجنة لتنفيذ ذلك، عملاً بقرار المجلس المركزي. الجدير ذكره أن قرارات مشابهة صدرت عن المجلس المركزي في العام 2015، وكذلك عن المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية العام 2017، وفيما بعد عن اللجنة التنفيذية تتعلق بإعادة النظر بالالتزامات الأمنية الناجمة عن «اتفاق أوسلو» العام 1993، وما تبعه من بروتوكولات واتفاقيات أبرمت بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

تشير نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في شباط/فبراير 2020، إلى أن 68% من المواطنين يعتقدون أن القيادة الفلسطينية لن توقف فعلاً التنسيق الأمني مع إسرائيل، مقابل 25% يعتقدون أنها ستوقف التنسيق الأمني. ترتفع نسبة الذين يقولون إنها لن توقف التنسيق الأمني إلى 72% بين الذين يعتقدون بوجود فساد في أجهزة السلطة مقارنة بـ 46% بين الذين لا يعتقدون بوجود فساد في السلطة. انظر الجدول أدناه:

جدول رقم (7): طبيعة الموقف من جدية السلطة من وقف التنسيق الأمني حسب الاعتقاد بوجود الفساد

المجموع	الاعتقاد بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها			الاعتقاد بأن القيادة الفلسطينية ستوقف التنسيق الأمني مع إسرائيل
	لا رأي/لا أعرف	لا	نعم	
نعم	25%	44%	23%	
لا	68%	46%	72%	
لا رأي/لا أعرف	7%	10%	5%	

المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، «نتائج استطلاع الرأي العام رقم (75)»، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (5-8 شباط/فبراير 2020)، <http://pcpsr.org/ar/node/800>

^[17] انظر: الباروميتر العربي، «استطلاع الدورة الخامسة».

(5) الموقف من إنهاء الانقسام

يشكل الانقسام الفلسطيني السياسي عقبة رئيسية أمام طموحات الشعب الفلسطيني، ويتعارض مع مصالحه الوطنية وأهدافه المتمثلة بإنهاء الاحتلال وبتقرير مصيره وإقامة دولته، كما أنه يضعف القدرة والقوة الفلسطينية في عملية المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته التعسفية، وبخاصة الإجراءات المتوقعة بعملية ضم أراضٍ فلسطينية في الضفة الغربية تنفيذاً لـ «صفقة القرن»، وفي إطار معركة التحرر الوطني. تشير نتائج استطلاعات الرأي العام التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية إلى أن الجمهور متشائم بمستقبل المصالحة واستعادة الوحدة في الوقت القريب، نتيجة للممارسات التي تقوم بها أطراف الانقسام في الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي الوقت الذي يحظى إنهاء الانقسام بتأييد واسع بين الفلسطينيين باعتباره مصلحة وطنية عليا، فإن 90% من المواطنين يؤيدون إنهاء الانقسام وتوحيد الضفة والقطاع للرد على الخطة الأمريكية وعلى ضم إسرائيل لأراضي فلسطينية. لكن 56% من المواطنين يرون أن المصالحة لن تنجح في الفترة القادمة، وترتفع نسبة الذين يقولون إن المصالحة لن تنجح إلى 58% بين الذين يعتقدون بوجود فساد في أجهزة السلطة مقارنة بـ 45% بين الذين لا يعتقدون بوجود فساد في السلطة، وفقاً لنتائج الاستطلاع رقم 75 الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في شباط/فبراير 2020. [18] انظر الجدول رقم 8:

جدول رقم (8): الموقف من جهود إنهاء الانقسام حسب الاعتقاد بوجود الفساد

المجموع	الاعتقاد بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها			مستقبل المصالحة
	لا رأي/لا أعرف	لا	نعم	
ستنجح	45%	50%	38%	39%
لن تنجح	46%	45%	58%	56%
لا رأي/لا أعرف	9%	5%	4%	5%

المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، «نتائج استطلاع الرأي العام رقم (75)»، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (5-8 شباط/فبراير 2020)، <http://pcpsr.org/ar/node/800>

[18] انظر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، «نتائج استطلاع الرأي العام رقم (75)».

(6) الموقف من العقوبات على قطاع غزة

قامت الحكومة الفلسطينية في آذار/مارس 2017 بفرض إجراءات «عقوبات» على قطاع غزة، إثر تشكيل حركة حماس لجنة لإدارة القطاع، ورهنت رفع العقوبات بحل اللجنة وتسليم القطاع لحكومة الوفاق الوطني. تمثلت هذه الإجراءات بإحالة 26 ألف موظف/ة إلى التقاعد القسري «المالي»، وخصومات على رواتب 62 ألف من موظفي السلطة، ووقف الموازنات التشغيلية للوزارات (الصحة، التعليم...)، وأثرت هذه العقوبات على مناحي الحياة كافة في قطاع غزة.

ينعكس موقف الذين يعتقدون بوجود فساد، بشكل واضح، في المطالبة بوقف الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية ضد موظفيها في قطاع غزة. تظهر نتائج استطلاع الرأي العام رقم 70 الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في كانون الأول/ديسمبر 2018، أن 82% من الذين يعتقدون بوجود فساد يؤيدون رفع هذه الإجراءات، كما يؤيد 52% من الذين لا يعتقدون بوجود فساد رفع هذه الإجراءات.^[19] انظر الجدول التالي:

جدول رقم (9): الموقف من رفع الإجراءات المفروضة على موظفي قطاع غزة حسب الاعتقاد بوجود فساد

المجموع	الاعتقاد بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها			رفع الإجراءات التي اتخذتها السلطة ضد الموظفين في قطاع غزة
	لا رأي/لا أعرف	لا	نعم	
	7%	13%	80%	
	77%	52%	82%	أؤيد رفع الإجراءات فوراً
	18%	45%	13%	أؤيد رفع الإجراءات فقط بعد تسليم حماس القطاع للسلطة بشكل كامل
	5%	3%	5%	لا رأي/لا أعرف

المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، «نتائج استطلاع الرأي العام رقم (70)»، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (27 كانون الأول/ديسمبر 2018)،

<http://pcpsr.org/ar/node/741>

^[19] انظر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، «نتائج استطلاع الرأي العام رقم (70)»، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (27 كانون الأول/ديسمبر 2018)، <http://pcpsr.org/ar/node/741>

الخلاصة

مما لا شك فيه أن الفساد السياسي يرتبط بأثره السلبي على الصالح العام وعلى الحيز العام، ففي الوقت الذي ينطلق فيه تعريف الفساد المالي من حيث أثره الإيجابي على المصلحة الخاصة (سواء الفردية أو تلك المتعلقة بشركة على سبيل المثال)، وكذلك الفساد الإداري؛ تنحو محاولات تعريف الفساد السياسي نحو الانطلاق من الأثر السلبي على المصلحة العامة.^[20] إن الاعتماد على الرأي العام والتصورات المجتمعية بشأن ما هو مقبول أو شرعي، من وجهة نظر المواطنين (بالاستناد إلى استطلاعات الرأي العام)، لفحص الفساد السياسي بسبب ارتباطه بالحيز العام وبالصالح العام، أمر ضروري لفهم تآكل الشرعية التي يعيشها النظام السياسي، وفهم توجهات الجمهور ومواقفه وأولوياته وانتظاراته.

يمكن المحاجة، بشكل عام، بأن هذا التوجه «ربط الفساد السياسي بالرأي العام» فيه الكثير من العمومية والتأثر بالظروف العامة لحظة إجراء الاستطلاع، لكن تصورات المواطنين حول الفساد السياسي مرتبطة، بشكل أساسي، بشرعية النظام السياسي لدى المواطنين، ومدى تمثيله لهم وللصالح العام. إن الفساد يقلل من ثقة المواطنين بحكوماتهم، ما يؤدي إلى أزمات في شرعية النظام الحاكم ناجمة عن الخذلان الذي يشعر به المواطنون تجاه النظام السياسي، لعدم تلبية التوقعات القائمة على العقد الاجتماعي المفترض، الأمر الذي ينعكس على تصوراتهم للدور الذي تقوم به الحكومة (تعني الحكومة هنا النظام السياسي).

أظهرت هذه الورقة أن الاعتقاد بوجود فساد في إدارة الحكم، يؤثر على نظرة وتصور المواطنين للقرارات السياسية، التي قد لا تشمل السعي إلى الحصول على منفعة خاصة «ربح مادي» أو للفاعلين

^[20] الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، ومعهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان - جامعة بيرزيت، «ملاحظات حول الخلفية المتعلقة بالنقاش حول الفساد السياسي (المفهوم والتعريف)»، ورقة غير منشورة، ندوة حول الفساد السياسي (بيرزيت): معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان - جامعة بيرزيت، 21-22 حزيران/يونيو 2018.

السياسيين وبرامجهم، وأنهم أكثر معارضة لسياسات الحزب الحاكم وتوجهاته السياسية، وتغيب الثقة بالنظام السياسي وبمواقفه وقراراته السياسية، وتزايد الفجوة بين المواطنين والسلطات الحاكمة وتصوراتهم لها. وهي بذلك تضعف شرعيته وتحد من قدرته على الاستمرار بالمسك بزمام الأمور، ما قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية لشعور المواطنين بالخذلان الناجم، بشكل أساسي، عن انطباعاتهم بوجود الفساد السياسي.

المصادر

أبودية، أحمد، هدى غصن، آية جراد، أحمد مفيد، عبد الباقي شمسان قيد، ويسري عزباوي. حزيران/يونيو 2014. **الفساد السياسي في العالم العربي: حالة دراسية. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).**

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، ومعهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان - جامعة بيرزيت. 21-22 حزيران/يونيو 2018. «ملاحظات حول الخلفية المتعلقة بالنقاش حول الفساد السياسي (المفهوم والتعريف)». ورقة غير منشورة. **ندوة حول الفساد السياسي. بيرزيت: معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان - جامعة بيرزيت.**

الباروميتر العربي. 2018. «استطلاع الدورة الخامسة». **الباروميتر العربي.** <https://www.arabbarometer.org/ar/survey-data/data-analysis-tool/>.

الشقاقي، خليل. 2007. «السلوك الانتخابي بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية». في: **الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي)، 2005-2006**، تحرير خليل الشقاقي وجهاد حرب، 147-166. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

قفيشة، معتز. 2019. «الفساد السياسي: مقاربات في المفهوم والمنهج». **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية** 5 (25): 43-62.

لدادوة، وليد. تشرين الأول/أكتوبر 2019. **دور الرأي العام في صناعة السياسات الفلسطينية.** أوراق سياساتية نقدية، ورقة رقم 6/2019، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

<http://www.pcpsr.org/sites/default/files/6%20Arabic%20Role%20of%20Public%20Opinion%20in%20the%20Making.pdf>.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. 2005. «استطلاع رقم (18)». **المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.** 6-8 كانون الأول/ديسمبر.

<http://pcpsr.org/sites/default/files/p18a.pdf>.

— . 2018. «نتائج استطلاع الرأي العام رقم (70)». المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. 27 كانون الأول/ديسمبر.

<http://pcpsr.org/ar/node/741>.

— . 2020. «نتائج استطلاع الرأي العام رقم (75)». المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. 8-5 شباط/فبراير.

<http://pcpsr.org/ar/node/800>.

— . د. ت. «نتائج استطلاعات الرأي العام (2004-2019)». المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

<http://pcpsr.org/ar/node/602>.

— . د. ت. «نتائج استطلاعات الرأي العام رقم (57-75)». المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

<http://pcpsr.org/ar/node/602>.

التحليل المكاني الجيوسياسي لمدرجات الفساد في العالم والدول العربية

حسين الريماوي ومحمد كتانه

الملخص

الفساد ظاهرة قديمة متفشية في غالبية أنحاء العالم، لكن بدرجات متفاوتة ومتأثرة بعوامل عديدة. ركزت الدراسة على تحليل التوزيع الجغرافي لبيانات مدرجات الفساد في العالم والوطن العربي. لذلك، اعتمدت الدراسة في بياناتها على بيانات منشورة، توفرها مؤسسات عالمية تعنى بجمع البيانات المتعلقة بمدرجات الفساد. وتسلط الدراسة الضوء على التوزيع الجغرافي لبيانات مدرجات الفساد، وتحليل العوامل التي أدت إلى هذه الظاهرة. وبذلك تجيب الدراسة عن السؤال الرئيسي وهو: كيف تتوزع دول العالم والوطن العربي حسب فئات مدرجات الفساد؟ وما دلالات هذا التوزيع؟

خلصت الدراسة إلى أن الفساد يتفشى في جميع أرجاء العالم. إلا أن الفساد يختلف من مكان إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى.

فقد تبين أن الفساد يقل في الدول المتقدمة ودول الشمال (مثل أوروبا)، أو التي تسيطر عليها حكومات منتخبة وليبرالية. كما يزيد الفساد في الدول الفقيرة أو الدول التي تسيطر عليها حكومات دكتاتورية وغالباً ما تكون حكومات بقيت في السلطة بالقوة، أو بإعطاء امتيازات لأشخاص يساعدونها في البقاء. كما يزيد الفساد في الدول التي يسودها الحرب وينعدم فيها الأمن، مثل اليمن وسوريا والعراق، وعلى العكس من ذلك، فإنه يقل في الدول المتقدمة اقتصادياً التي تحكمها أسر حاكمة بالوراثة.

كما أوضحت الدراسة أن عوامل الفساد تختلف من منطقة إلى أخرى، ولا تقتصر على الأوضاع الاقتصادية والسياسية فقط، وإنما تتأثر بالحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات. وتبين الدراسة أن ظاهرة الفساد مقبولة اجتماعياً في بعض الدول، بل ومرغوبة، ويثنى عليها في دول أخرى. كما تشير الدراسة إلى أن بعض المجتمعات لا تحاول تغيير ظاهرة الفساد. وبعض المجتمعات تحاول الحراك والسيطرة على هذه الظاهرة، إلا أنها لا تقوى على ذلك بسبب العديد من العوامل، ومنها عوامل قوى داخلية (مثل جماعات مع ظاهرة الفساد للحفاظ على امتيازاتها)، أو قوة إقليمية (للاستفادة من العلاقات)، أو قوى خارجية أو دولية للاستفادة من الموارد الطبيعية أو السوق.

وفي النهاية، لا بد من الإشارة إلى أن بيانات مدركات الفساد لا تأخذ في اعتبارها الفساد السياسي الذي تمارسه الدول الاستعمارية ضد الدول الأخرى. وفي حال تم احتساب ذلك، فإن خريطة الفساد في العالم ستتغير باعتبار أن الدول المتقدمة تمارس الفساد السياسي الخارجي (ليس على دولها، بل على الدول الأخرى). أو إذا تم احتساب ظاهرة الفساد على العاملين في هذه الدول ضد العمالة الخارجية من تطبيق الحقوق والقوانين، وبذلك ستصبح خريطة الفساد مغايرة (من الأمثلة على ذلك دول الخليج، أو الممارسات في الولايات المتحدة الأمريكية ضد اللاجئين، أو العاملين الأفارقة). وبذلك، فإن متغيرات الفساد تختلف في بعض الدول في حال احتساب متغيرات أخرى مثل الحقوق السياسية والمدنية ونصيب الفرد من الناتج المحلي، والحرية، والتعليم، وغيره.

المقدمة

تتناول هذه الدراسة، بالتحليل، التوزيع الجغرافي لبيانات مدركات الفساد التي وفرتها مؤسسة الشفافية الدولية على مستوى العالم من ناحية، ومستوى العالم العربي من ناحية أخرى. تبرز خرائط توزيعات تلك البيانات تباين تفشي الفساد بين قارة وأخرى، وفيما بين الدول العربية. كما تتناول الدراسة بالتحليل، أيضاً، مدى الارتباط بين بيانات مدركات الفساد وبيانات نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي، ومدى توفر الحرية السياسية والحقوق المدنية ومعدل القراءة والكتابة (Literacy rate)، ومدى توفر الحرية الاقتصادية في كل من دول العالم والدول العربية. ويكمن الهدف من استخدام معامل الارتباط في إيجاد مدى ارتباط كل من هذه المتغيرات ومتغير مدركات الفساد.

الفساد

الفساد ظاهرة قديمة ذكرت في العديد من الدراسات القديمة منذ ألفي عام.^[1] ويمكن القول إنها ظاهرة متفشية في غالبية أنحاء العالم، لكن بدرجات متفاوتة بين بلد وآخر، ويختلف من طريقة إلى أخرى.^[2] فهناك فساد اجتماعي، وآخر اقتصادي، وآخر سياسي. كما يمكن القول إنه يختلف في القطر الواحد أو من مؤسسة إلى أخرى، أو من زمن إلى آخر، فتارة يتمدد وتارة ينكمش.^[3] كما أن للفساد آثاراً سلبية كبيرة على جميع مستويات المجتمع، الفردية والجماعية، الشخصية أو المؤسسية. كما يؤثر الفساد على اقتصاديات الدول ومجتمعاتها، لأنه من أولى مظاهر شيوعه هو خلق عدم المساواة بين أفراد المجتمع، بحيث تصبح

[1] Vito Tanzi, "Corruption Around the World: Causes, Consequences, Scope, and Cures," *IMF Staff Papers* 45, no. 4 (December 1998): 559-594.

[2] Ibid.

[3] John Gerring and Strom C. Thacker, "Political Institutions and Corruption: The Role of Unitarism and Parliamentarism," *British Journal of Political Science* 34, no. 2 (April 2004): 295-330.

الطبقات الاجتماعية المحرومة أكثر حرماناً من حيث عدم قدرتها على الوصول إلى الخدمات التي تقدمها الدولة، لأن أجهزة الدولة تصبح أقل فاعلية في أداء مهامها أو توجيه مهامها إلى فئة أو فئات معينة، وبالتالي إيجاد عدم مساواة بين المواطنين في الدولة، أو في أقاليم الدولة المختلفة.^[4]

يختلف الفساد في مستوياته ومدى خطورته على المجتمع من حيث الزمان والمكان. هذا، بدوره، يعتمد على حجم الفساد ونوعيته ومدى تفشيه. إن أبسط تعريف للفساد السياسي هو «استخدام السلطة العامة للمنافع الشخصية».^[5] والفساد السياسي يعبر عن استخدام أو استغلال الوظيفة أو المنصب العام للحصول على منافع خاصة. لكن ليس بالضرورة أن يكون الفساد ذا منفعة شخصية بحتة، إذ قد يكون ذا منفعة حزبية، أو فئوية، أو لصالح أصدقاء أو عائلة، أو غيرها من المنافع التي تعود بالمنفعة الشخصية بطريقة أو أخرى. وبذلك، فإن الفساد السياسي يعبر عن استغلال السلطة بشكل غير آمن من خلال الرشوة الملموسة أو غير الملموسة.^[6]

وفي دراسة أعدتها مؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، فإن الفساد السياسي يعني «فساد طبقة الساسة والحكام وقادة الأحزاب وأعضاء الحكومة (النخب الحاكمة)، أيّاً كان موقعهم أو انتماءاتهم السياسية، حين يقوم هؤلاء بالتواطؤ باستغلال مواقع النفوذ السياسي لتوجيه القرارات والسياسات والتشريعات؛ لتحقيق مصالح خاصة بهذه الطبقة، أو أحد أطرافها، أو الموالين لها، والإثراء غير المشروع من السلطة، [...]»،^[7] ويتفق إلى درجة وازنة مع هذا

[4] Tanzi, "Corruption Around the World;" Sanjeev Gupta, Hamid Davoodi and Rosa Alonso-Terme, "Does Corruption Affect Income Inequality and Poverty?" *Economics of Governance* 3, no. 1 (2002): 23-45.

[5] Robin Theobald, *Corruption, Development, and Underdevelopment* (Durham, North Carolina: Duke University Press, 1990).

[6] Tanzi, "Corruption Around the World;" Konstantin M. Simis, *USSR: The Corrupt Society: The Secret World of Soviet Capitalism*, trans. Jacqueline Edwards and Mitchell Schneider (New York: Simon and Schuster, 1982).

[7] أحمد أبو دية وآخرون، *الفساد السياسي في العالم العربي: حالة دراسية الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة* (أمان)، حزيران/يونيو 2014، 4.

التعريف دراسات قام بها كل من إنج (Inge)،^[8] والقاضي،^[9] وقفيشة،^[10] والمشعل،^[11] وصافو،^[12] وعبد النور،^[13] والصائغ،^[14] وزهران.^[15]

للفساد، أيضاً، علاقة قوية بالثقافة المجتمعية. في بعض المجتمعات يقف الناس في حالة ترقب للفسادين وينظرون لمعاقبتهم وفق القوانين والأنظمة. وفي مجتمعات أخرى، يعتبر الفساد على أنه عملية روتينية لاستحواذ مسؤول على مصادر الدولة،^[16] حيث يعد السياسيون والمشرعون والموظفون العامون والعسكريون من أبرز من يمارس الفساد السياسي. ومع ذلك، فإننا نجد أن المجتمعات الإنسانية تختلف فيما بينها من حيث رفض الفساد أو تبريره، أو قبول الفاسدين سياسياً أو اقتصادياً.

يأخذ الفساد أشكالاً عدة؛ تتراوح بين القبول بالرشوة أو السرقة، أو تمرير أمور شخصية أو عائلية أو فئوية أو غير ذلك. يحصل ذلك

[8] Inge Amundsen, "Extractive and Power-Preserving Political Corruption," in *Political Corruption in Africa: Extraction and Power Preservation*, ed. Inge Amundsen (Cheltenham, UK and Northampton, Mass.: Edward Elgar Publishing, 2019), 1-28.

[9] منصور بن علي القاضي، «بحث استراتيجي في تعريف الفساد السياسي وكيفية معالجته»، شبكة التغيير للإعلام (2015)، تاريخ الوصول: 26 آب/أغسطس 2020،

<https://www.al-tagheer.com/art31022.html>

[10] معتز قفيشة، «الفساد السياسي: مقاربات في المفهوم والمنهج»، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية 5، عدد 25 (أيلول/سبتمبر 2019): 43-62.

[11] يوسف المشعل، «بحث في تعريف الفساد السياسي وكيفية معالجته»، يوسف المشعل (7 آب/أغسطس 2018)، تاريخ الوصول: 26 آب/أغسطس 2020، <http://www.yousefmashal.com/?p=1673>

[12] محمد صافو، «الفساد السياسي والعملية الانتخابية»، مجلة العلوم القانونية والإدارية، عدد 5 (2007): 92-100.

[13] ناجي عبد النور، «الديموقراطية كآلية لمكافحة الفساد السياسي»، مجلة العلوم القانونية والإدارية، عدد 5 (2007): 51-71.

[14] بان غانم أحمد الصائغ، «فساد النخب العربية: النخبة السياسية أنموذجاً»، مجلة دراسات إقليمية 8، عدد 22 (ربيع 2011): 155-184.

[15] إيمان زهران، «أفاق مكافحة الفساد في أفريقيا»، السياسة الدولية 55، عدد 217 (تموز/يوليو 2019): 198-201.

[16] Paolo Mauro, "Corruption and Growth," *The Quarterly Journal of Economics* 110, no. 3 (August 1995): 681-712.

بين أفراد أو مجموعات صغيرة في دائرة معينة، وبعض الأحيان في فئات أكبر. تدفع الأموال أو تستخدم المحسوبيات لأفراد من أجل أن يقوموا بتمرير أعمال شرعية أو غير شرعية، قانونية أو غير قانونية، أو أن يقوم الفرد بأعمال لا تأتي ضمن مسؤولياته أو تسريع عمل معين. وتتراكم تلك الممارسات صعوفاً حتى تصل إلى مستويات من الجريمة المنظمة. وفيما بين ذلك، ربما نجد مسؤولين حكوميين يعملون على تشريع قوانين معينة لخدم مصالحهم أو تغيير بعضها لخدم مصالح مستقبلية. وربما نجد مسؤولين يضعون أيديهم على أموال عامة، ويعملون على تحويلها إلى حساباتهم الخاصة. ومن الأمثلة على ذلك، قيام ثاني رئيس لجمهورية زائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية) موبوتو سيكو بتحويل خمسة مليارات دولار من أموال الخزينة العامة إلى حسابه الخاص. ومن أوجه الفساد، أيضاً، بيع الرخص وأذونات الإقامة وتهريب سلع على الحدود أو شراء أصوات انتخابية، كما يحصل في كثير من دول العالم، ومنها الدول العربية.

يشير دي ساردان (De Sardan)،^[17] إلى أن ظاهرة الفساد عملية معقدة تتفشى في غياب العقاب الرادع وشيوع الهدايا واستغلال السلطة في مستويات مختلفة، وبخاصة إذا كانت الدولة تعتمد قيادة زعيم واحد، يساعده نظام بيروقراطي مسيطر يعتمد غالباً على مساعدات خارجية تقاد من قبل مؤسسات دولية، كالبنك الدولي. كما أن الفساد يستشري في الدول التي لديها فائض في الموارد الطبيعية كالنفط والغاز مثلاً، حيث تستخدم الأموال الناتجة عن بيع الموارد في قمع أي أصوات ناقدة أو معارضة، وهذا يتمثل في الدول العربية التي يساعدها في إحكام سيطرتها على شعوبها السفارات والشركات الأجنبية التي تستخرج تلك الموارد. وعلى الصعيد العالمي، استفاد الفاسدون من ظاهرة العولمة، لأنها وفرت لهم سهولة إخراج الأموال من بلادهم وإيداعها في بنوك أجنبية، كما هو الحال في بنوك جزر الكاريبي.

[17] J. P. Olivier De Sardan, "A Moral Economy of Corruption in Africa?" *The Journal of Modern African Studies* 37, no. 1 (March 1999): 25-52.

إلا أن هناك من يؤمن بأن تفشي الفساد في العالم هو أحد الأسلحة التي تتخذها الدول الكبرى من أجل استخدام هذه الظاهرة لمعاقبة أو حصار أو احتلال دول العالم النامي، على الرغم من أن الفساد يتفشى وإن كان بدرجات أقل في الدول الكبرى، كما تشير إليه مدرجات الفساد العالمي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة لن تتعمق في موضوع الفساد السياسي بقدر أنها تطبيق لاستخدام بيانات الفساد في الدول العربية والعالم، وتحليلها إحصائياً وجغرافياً.

هناك من ينتقد بيانات مدرجات الفساد العالمي لأنها لا تتناول تدخل الدول الكبرى في شؤون دول العالم النامي، ولا تدخل مؤسسة الشفافية الدولية هذه التدخلات ضمن بياناتها. إن تدخلات الدول الكبرى تؤدي، في أحيان كثيرة، إلى تدمير دول العالم النامي. وي طرح مؤيدو هذا الرأي السؤال التالي: أليس فساداً تدخل الدول الكبرى في دول العالم النامي؟ وهناك من يعتقد، أيضاً، أن مؤسسة الشفافية الدولية لا تأخذ في اعتبارها فساد حكام الأنظمة الديكتاتورية الحاكمة، وهؤلاء يقومون بتبديد موارد بلادهم وتهريب مبالغ طائلة من الأموال إلى خارج البلاد، ويكون مصير تلك الأموال المصارف الأجنبية. كما أن مؤسسة الشفافية الدولية لا تعير انتباهاً إلى القوانين والأنظمة العنصرية التي يتم تطبيقها على الرعايا الأجانب في كثير من دول العالم، ومنها، على سبيل المثال، دول الخليج العربي التي تضع قوانين ظالمة ضد العمالة الأجنبية، وبخاصة الذين يعملون في البنية التحتية. وهناك، أيضاً، نظام الكفيل الذي يشمل كل الأجانب الذين يعملون في دول الخليج العربي. إضافة إلى ذلك، لا تأخذ مؤسسة الشفافية الدولية في اعتبارها الممارسات العنصرية التي تمارس ضد المهاجرين إلى الدول المتقدمة. كما أنها لا تفرق بين الفساد البيروقراطي الذي يقوم به موظفو الدولة من الحصول على منافع ذاتية مختلفة، والفساد السياسي الذي يقوم به الحاكم أو الحلقات الصغيرة المحيطة به من أجل استدامة النظام واستمراريته.^[18]

[18] Amundsen, "Extractive and Power-Preserving."

إن مؤسسة الشفافية الدولية توفر بيانات عن الفساد في دول العالم، إضافة إلى بيانات مؤسسات دولية أخرى، استخدمها الباحثان في هذه الدراسة، واستخدمها، أيضاً، كثير من الباحثين حول العالم، لأنها تعطي مؤشرات معقولة، وإن لم تكن كاملة، عن مدركات الفساد، وحقوق الإنسان السياسية، ومستويات القراءة والكتابة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وحرية الفرد، وحرية التعبير الإعلامية، والحرية الاقتصادية. وبناء على ذلك، قام الباحثان بالتحليل الكمي لتلك البيانات من أجل إيجاد توزيعها الجغرافي، سواء على مستوى العالم أو الدول العربية، وانعكاس التوزيع الجغرافي على خريطة العالم وخريطة العالم العربي، وبيان دلالات هذه التوزيعات.

ومما يجدر ذكره أن الجغرافيين العرب لم يتناولوا الأبعاد الجغرافية للفساد من حيث الأسباب والنتائج والآثار. كما أن الجغرافيين في العالم نادراً ما تناولوا هذه الظاهرة. حديثاً، هناك بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بالدراسة والتحليل مثل وارف (Warf)،^[19] وجويل وميخائيل (Goel and Michael)،^[20] وكوربريدج وكومار (Corbridge and Kumar)،^[21] والصياد وجوفينس (Alsayyad and Guvence).^[22]

[19] Barney Warf, "Global Geographies of Corruption," *GeoJournal* 81, no. 5 (October 2016): 657-669; Barney Warf, "Corruption in the Middle East and North Africa: A Geographic Perspective," *The Arab World Geographer* 18, no. 1-2 (January-May 2015): 1-18; Barney Warf, ed., *Handbook on the Geographies of Corruption* (Cheltenham, UK and Northampton, Mass.: Edward Elgar Publishing, 2018); Barney Warf, *Global Corruption from a Geographic Perspective*, GeoJournal Library: Volume 125 (Cham, Switzerland: Springer Nature Switzerland AG, 2019).

[20] Rajeev K. Goel and Michael A. Nelson, "Causes of Corruption: History, Geography and Government," *Journal of Policy Modeling* 32, no. 4 (July-August 2010): 433-447.

[21] S. Corbridge and S. Kumar, "Community, Corruption, Landscape: Tales from the Tree Trade," *Political Geography* 21, no. 6 (August 2002): 765-788.

[22] Nezar AlSayyad and Muna Guvenc, "Virtual Uprising: On the Interaction of New Social Media, Traditional Media Coverage and Urban Space during the 'Arab Spring'," *Urban Studies* 52, no. 11 (August 2015): 2018-2034.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تباين مدى تفشي مدرجات الفساد في العالم وفي العالم العربي. كما تهدف الدراسة إلى إيجاد معامل الارتباط لمؤشر الفساد، ونصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي، ومدى توفر الحرية السياسية والحقوق المدنية، ومعدل القراءة والكتابة (Literacy rate)، ومدى توفر الحرية الاقتصادية في كل من دول العالم والدول العربية. ونظراً لتباين دول العالم في مدى تفشي الفساد، فإن لذلك انعكاساً على المكان؛ سواء على المستوى العالمي أو على مستوى الوطن العربي. وهذا ما ستبرزه الخرائط لفئات الفساد المختلفة، وبالتالي يمكن تفسيرها بكل وضوح.

أسئلة الدراسة

1. كيف تتوزع دول العالم حسب فئات مدرجات الفساد؟ وما هي دلالات هذا التوزيع؟
2. كيف تتوزع الدول العربية حسب فئات مدرجات الفساد؟ وما هي دلالات هذا التوزيع؟
3. هل هناك ارتباط بين مدرجات الفساد ونصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي ومدى توفر الحرية السياسية والحقوق المدنية ومعدل القراءة والكتابة (Literacy rate) ومدى توفر الحرية الاقتصادية في كل من دول العالم والدول العربية؟

فرضيات الدراسة

1. يتوزع الفساد في العالم توزيعاً جغرافياً متبايناً، ولهذا التوزيع دلالات متعددة.
2. يتوزع الفساد في الدول العربية توزيعاً جغرافياً متبايناً، ولهذا التوزيع دلالات متعددة.
3. هناك ارتباط بين مؤشر الفساد ونصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي ومدى توفر الحرية السياسية والحقوق

المدنية ومعدل القراءة والكتابة (Literacy rate) ومدى توفر الحرية الاقتصادية في كل من دول العالم والدول العربية.

منهجية الدراسة

اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على تحليل بيانات توفرها مؤسسات مختلفة على مستوى دول العالم. ولتسهيل تحليل البيانات، فقد تم تقسيمها إلى خمس مجموعات، ومنها يبرز التشابه ضمن المجموعة الواحدة أو التباين بين المجموعات، سواء على صعيد العالم أو الدول العربية.

قام الباحثان برسم خرائط تبين توزيع مستويات مدركات الفساد في كل من دول العالم والدول العربية. كما تم عمل جداول تظهر الفئات الخمس وعدد الدول الواقعة في كل مجموعة، وعدد سكان كل مجموعة، ونسبتهم من مجموع السكان.

ولإيجاد مدى ارتباط بيانات مدركات الفساد والمتغيرات الأربعة المذكورة، تم استخراج معامل ارتباط بيرسون، لأن البيانات التي لدينا هي بيانات رقمية (Interval Data)، وبمستوى معنوي يقدر بـ (0.05)، وذلك من خلال حزمة الإحصاء للعلوم الاجتماعية SPSS. إضافة إلى ذلك، تم استخدام نظم المعلومات الجغرافية في رسم الخرائط.

بيانات الدراسة

تقوم مؤسسة الشفافية الدولية، ومركزها ألمانيا، منذ العام 1995، بتوفير بيانات سنوية عن مستويات الفساد في دول العالم. تعتمد هذه المؤسسة في عملها على مدركات عدة مبنية على مسوحات ومقابلات مع شخصيات من القطاعين العام والخاص، وتعتمد على ثلاثة عشر مصدراً للمعلومات، ومنها البنك الدولي، ومؤسسة الشفافية الدولية لدافعي الرشاوى، والبنك الإفريقي للتنمية، والمشروع العالمي للعدالة، ومؤسسة برتيلسمان، وبيت الحرية (Freedom House)، وخدمات المخاطرة الدولية، والوحدة الاقتصادية الاستخبارية، ووحدة الذكاء الاقتصادي (Economist Intelligence Unit). كما اعتمد الباحثان على بيانات اليونسكو (UNESCO)، وبيانات بيت الحرية، حيث وفرت هاتان

المؤسستان بيانات تتعلق بعدد السكان، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومدى توفر الحرية السياسية والحقوق المدنية، ومعدلات القراءة والكتابة في دول العالم. تمكن الباحثان من الحصول على بيانات الحرية الاقتصادية للعام 2019 من موقع مؤشرات بيت الحرية الاقتصادية (Economic Freedom House Index).

ويقيم فساد أي دولة من خلال ثلاث من المؤسسات السابقة على الأقل. لكن معظم الدول يتم تقييمها من خلال سبع أو ثماني مؤسسات. بيانات مؤسسة الشفافية الدولية تقيس مدى ممارسة الفساد، ولكنها لا تنظر إلى آثاره. تتراوح قيم الفساد بين صفر - يشير إلى الدول الأكثر فساداً - ومئة، وتشير إلى الدول الأقل فساداً. يمكن القول إن بيانات مؤسسة الشفافية الدولية هي عبارة عن بيانات كيفية وليست مطلقة، ومع ذلك فإنها أفضل قياس متوفر لهذه الظاهرة.

التحليل المكاني للفساد في العالم

يوضح الجدول رقم (1) والخريطة رقم (1) توزيع دول العالم في فئات حسب مدرجات الفساد، وعدد سكان كل فئة للعام 2019. وعليه، يمكن ملاحظة الأمور التالية:

1. الدول الأقل فساداً في العالم، وهي عشر دول، مدرك فسادها يبلغ 80 وأكثر. الدول الواقعة في هذه الفئة هي دول أوروبية متقدمة، باستثناء دولتي سنغافورة ونيوزيلاندا الواقعتين في آسيا. تشكل هذه الدول نسبة قليلة جداً من سكان العالم، ما نسبته 2.8% فقط. وتتميز هذه الدول بأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرتفع جداً، فعلى سبيل المثال، يبلغ أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي في لوكسمبورغ 105,000 دولار، أما أقل نصيب فهو في نيوزيلاندا، حيث يبلغ نصيب الفرد 43,000 دولار. كما تمتاز هذه الدول بارتفاع مدرك الحقوق السياسية والمدنية لسكانها، إذ يتراوح هذا المدرك من 90 وحتى 100. إضافة إلى ذلك، تتميز هذه الدول بأنها ليست من الدول الكبيرة سكاناً، باستثناء ألمانيا التي يبلغ عدد سكانها 83 مليون نسمة (ملحق رقم 1). يمكن القول

إن هذه الدول مستقرة سياسياً، وتنعقد فيها الأمية. ولم تكن يوماً دولاً استعمارية، باستثناء دولتي هولندا وألمانيا. ولم تدخل هذه الدول في حروب كبيرة، باستثناء ألمانيا، أيضاً، التي دخلت في حربيين عالميتين خلال النصف الأول من القرن العشرين. لا تنفق هذه الدول مواردها على الحروب، بل تنفقها داخل حدودها، ما انعكس على رضى شعوبها عنها، وبخاصة أنها قليلة الفساد.

2. دول فاسدة بدرجة قليلة جداً، ويتراوح مدرك فسادها من 60 إلى 79. تحتوي هذه المجموعة على 28 دولة، منها 12 دولة أوروبية، وست دول من دول العالم الجديد - منها الولايات المتحدة وكندا - وأربع دول آسيوية منها دولتان عربيتان هما الإمارات العربية المتحدة وقطر. وهناك، أيضاً، خمس دول آسيوية، منها اليابان وهونغ كونغ، ومن عالم المحيط الهادئ هناك دولة واحدة، هي أستراليا. يمكن القول إن معظم هذه الدول هي دول متقدمة، وهي، أيضاً، دول ديمقراطية، وتكاد تنعدم فيها الأمية. أما الدول الإفريقية، فتمثلت بدولتي بوتسوانا وجزر سيشل. وعلى الرغم من تعدد هذه الدول، فإنها لا تشكل سوى 9% من سكان العالم.

3. دول فاسدة بدرجة معتدلة، ويتراوح مدرك فسادها من 40 إلى 59. وتضم هذه المجموعة 54 دولة، وسكانها يشكلون ثلثي سكان العالم، ما نسبته 67%. هذه النسبة المرتفعة هي في واقع الحال نتيجة لوقوع دولتي الصين والهند في هذه المجموعة. وما يميز هذه المجموعة أنها تضم دولاً من أرجاء الكرة الأرضية كافة. ومن الملاحظ، أيضاً، أنها تضم سبع دول عربية، هي السعودية وعمان والأردن وتونس والبحرين والمغرب والكويت، وهذه الدول هي دول ملكية، وتتولى أمورهما أسر حاكمة منذ نشأتها، باستثناء جمهورية واحدة، وهي تونس التي كانت أولى الدول التي شهدت ظاهرة ما يطلق عليه «الربيع العربي»، حيث تم عزل الرئيس وأجريت انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية أكثر من مرة منذ العام 2011. على أي حال، تأتي الدول الإفريقية، بشكل عام، في

ذيل قائمة مدرجات الفساد، فهناك اثنتا عشرة دولة تحصلت على قيم مدرك «40 فما فوق» من تلك القيم، وبقيّة الدول الإفريقية تحصلت على قيم أقل من ذلك. ويعود أسباب ذلك إلى أن الدول الإفريقية تحكمها مؤسسات ضعيفة لا تستطيع من خلالها الدولة مكافحة الفساد.

4. دول فاسدة جداً، ويتراوح مدرك فسادها من 20 إلى 39. وتضم هذه المجموعة 70 دولة، ويشكل سكانها 17% من سكان العالم. ومن الملاحظ أن هذه المجموعة تضم 20 دولة إسلامية، والكثير من هذه الدول تعاني من عدم الاستقرار الأمني. ومن هذه الدول نيجيريا التي تعاني من الفساد منذ مدة طويلة، كما أن بها منظمة إرهابية تحاربها وتدعى «بوكو حرام». وكذلك إيران، التي ترزح تحت العقوبات الأمريكية، وتتعرض، من حين إلى آخر، لهجمات منظمات إرهابية في مناطقها الحدودية. وعلى الرغم من أن بها نظام حكم إسلامي، فإن ظروف الحصار والعقوبات تعمل على شيوخ الفساد فيها. هناك ست دول عربية ضمن هذه الفئة، وهي مصر والجزائر ولبنان وموريتانيا وجزر القمر والعراق. سنتناول هذه الدول عند مناقشة الفساد في الوطن العربي.

أما على صعيد القارات، فالصورة لا تختلف كثيراً عن الدول. فعلى سبيل المثال، تؤكد التقارير الدولية أن معدلات الفساد في إفريقيا هي من أعلى المعدلات في العالم. وتبلغ قيمة فاتورة الفساد حوالي 50 مليار دولار سنوياً. هذا إضافة إلى أن التدفقات المالية غير القانونية إلى خارج القارة قدرت بنحو 900 مليار دولار، وأغلبها من خلال شركات متعددة الجنسيات، وتجارة المخدرات، وشراء الأسلحة، وتجارة البشر.^[23]

وفي قارة أوروبا يتفشى الفساد، وإن كان بدرجات أقل، على الرغم من أن الكثير من المسؤولين منغمسون في الفساد، ويعتقد 75% من الأوروبيين أن الفساد يتفشى في القارة. وتبلغ تكلفة فاتورة الفساد ما

[23] زهران، «آفاق مكافحة الفساد في أفريقيا».

يقارب 120 مليار يورو، ما يعادل ميزانية دول الاتحاد الأوروبي.^[24] إلا أنه لا توجد أي دولة أوروبية مدرك فسادها أقل من 40. أما في منطقة المحيط الهادئ، فيسود الفساد أيضاً، على الرغم من وجود الأنظمة والقوانين التي تحاول محاربته.^[25] وهناك دولة واحدة في منطقة المحيط يبلغ مدرك الفساد فيها أقل من 40، وهي تيمور الشرقية. وفي أمريكا اللاتينية، هناك ثماني عشرة دولة يصل مدرك الفساد فيها إلى أقل من 40، وهذا يعود إلى هشاشة المؤسسات الحكومية وضعف الدولة بشكل عام.^[26]

يتضح من الخريطة رقم (1) أن تفشي الفساد يقل في دول الغرب، أو ما يطلق عليه مناطق الشمال أو المركز، ويزيد تفشي الفساد كلما اتجهنا نحو الدول النامية أو مناطق الجنوب أو الأطراف.

جدول رقم (1): توزيع دول العالم حسب مؤشر الفساد وعدد سكان كل فئة للعام 2019

فئات الفساد	قيم مؤشر الفساد	عدد سكان كل شريحة	عدد دول كل مجموعة	نسبة سكان كل شريحة من مجموع سكان دول العالم
أقل فساداً	80 أو أعلى	213,000,000	10	2.8%
فاسدة بدرجة قليلة	79-60	685,000,000	28	9%
فاسدة بدرجة معتدلة	59-40	5,083,000,000	54	66.9%
فاسدة جداً	39-20	1,267,000,000	70	16.7%
فاسدة بشكل خطير	أقل من 20	352,000,000	17	4.6%
المجموع		7,600,000,000	189	100%

^[24] محمود سعيد موسى، «الحكومات متورطة: الفساد في أوروبا 'الركب'»، موقع منشور (28 تشرين الثاني/نوفمبر 2017)، تاريخ الوصول: 11 حزيران/يونيو 2020، <https://manshoor.com/world/political-economic-corruption-europe/>.

^[25] Masato Abe, "Addressing the Problem of Corruption in Asia-Pacific," *The News Lens* (2 July 2018), accessed 11 June 2020, <https://international.thenewslens.com/article/98896>.

^[26] Developing Ideas, *Corruption: The Achilles Heel of Latin American Democracies*, Special Report (Madrid: LLORENTE & CUENCA (LLYC); and AMO Global ldt, September 2016), https://ideasbr.llorenteycuenca.com/wp-content/uploads/sites/8/2016/09/160913_DI_rep_corruption_LatAm_ENG.pdf; Ed Brown and Jonathan Cloke, "Neoliberal Reform, Governance and Corruption in Central America: Exploring the Nicaraguan Case," *Political Geography* 24, no. 5 (June 2005): 601-630.

خريطة (1): توزيع مستويات مدركات الفساد في العالم



أنتجت هذه الخريطة من قبل المؤلفين بناء على البيانات المشار إليها وإلى مصادرها في الملحق رقم 1 من هذا الفصل.

التحليل المكاني للفساد في الوطن العربي

على الرغم من أن بيانات مؤسسة الفساد العالمي لا تتميز بالدقة المتناهية، ولكن يمكن استخدامها في التحليل الكيفي. لقد تم تقسيم الدول العربية إلى فئات حسب درجة شيوع الفساد فيها، وهذه تعطي صورة عامة عن مدى فساد القطاع العام في الدولة. يوضح جدول رقم (2) والخريطة رقم (2) توزيع الدول العربية حسب شيوع الفساد فيها. ومنهما تتضح الأمور التالية:

1. لا توجد أي دولة عربية ضمن فئة الأقل فساداً، أي التي تمتاز بقيم مدرك الفساد من ثمانين أو أكثر، ما يشير إلى غياب الشفافية والحكم الرشيد والمحاسبة. وهنا لا تنضم أي دولة عربية إلى دول تتميز بقلّة الفساد كـ بعض الدول الأوروبية، وكندا، وسنغافورة، وأستراليا.

2. في الفئة الثانية، وهذه تتميز بدرجة قليلة من الفساد وقيمها تتراوح بين 60 إلى 79، توجد دولتان عربيتان فقط، وهما: الإمارات العربية المتحدة وقطر. هاتان الدولتان صغيرتان من حيث المساحة أو عدد السكان، وهما

من الدول الغنية في العالم، حيث تعتمدان على تصدير موردهما الطبيعي،^[27] ومع ذلك، لا توجد دراسات تؤكد قلة تفشي الفساد مع ارتفاع دخل الفرد. إضافة إلى ذلك، تشكل هاتان الدولتان 3% من سكان الوطن العربي. ومن الملاحظ أن لدى هاتين الدولتين قوانين وأنظمة فاسدة. فعلى سبيل المثال، هناك قانون الكفيل الذي لا يستطيع غير الإماراتي أو القطري أن يعمل بهما دون أن يكون لديه من يكفله، سواء أكان هذا الكفيل فرداً واحداً أم مؤسسة. وفي كثير من الأحيان يقوم الكفلاء بأخذ رشاوى أو هدايا من المكفولين لكي يستمروا بالتمتع في الإقامة والعمل. وأحياناً تتم رشوة الكفيل من أجل أن يوافق على نقل كفالة الأجنيبي منه إلى مؤسسة أخرى. إضافة إلى ذلك، فإن عمالة البنية التحتية في هاتين الدولتين يتم استغلالهما إلى أبعد الحدود، حيث يقيم أشخاص عدة في غرفة واحدة. كما أن رواتبهم المتدنية جداً لا تدفع بانتظام، ويعملون في ظروف درجات حرارة مرتفعة، وبخاصة في فصل الصيف. وهنا يتضح التحيز أو القصور في بيانات مؤسسة الشفافية الدولية.

3. الفئة الثالثة، وتتميز بدرجة معتدلة من الفساد تتراوح قيم مدرکہا من 40 إلى 59 درجة، تحتوي على سبع دول عربية، وهي: السعودية وعمان والأردن وتونس والبحرين والمغرب والكويت. يبلغ عدد سكان هذه الدول أكثر قليلاً من مئة مليون نسمة، وهذا يشكل حوالي 25% من عدد سكان الوطن العربي. تتميز هذه الدول بأنها ملكية وراثية، باستثناء تونس التي تتميز بنظام جمهوري، وعلى الرغم من أن الشعب التونسي ثار ضد الظلم والطغيان العام 2011، فإن مركز هذه الدولة انتقل من الدرجة 59 العام 2010 إلى الدرجة 70 في

^[27] موقع CNN بالعربية، «نصيب المواطن الإماراتي من الناتج المحلي يرتفع لهذا الرقم»، موقع CNN بالعربية (30 أيلول/سبتمبر 2018)، تاريخ الوصول: 23 أيار/مايو 2020،

<https://arabic.cnn.com/business/article/2018/09/30/u-a-e-economic-capita-g-d-p-citizen-luxury>.

العام 2019، وهذا يعني أن الثورة التونسية تحتاج إلى مدة أطول لتعطي ثمارها. أما الدول العربية الأخرى الواقعة في هذه الفئة، فلم تشهد حركات تمرد لتغيير أنظمتها كما حدث في تونس. لم يتقدم ترتيب أي من هذه الدول منذ العام 2010، إلا في المملكة المغربية، التي كان ترتيبها 85، ولكنه في العام 2019 تقلص إلى الترتيب 80. إلا أن زكاوي^[28] يفيد بأن القانون في المغرب يحمي الفساد، وبخاصة قطاع المحروقات. أما الدول العربية الأخرى وهي البحرين والكويت وعمان فقد تراجع ترتيبها كثيراً. وتشير هذه المعطيات إلى أن ظاهرة الفساد ما زالت تستشري في هذه الدول، وأن دوائر مكافحة الفساد ليس لها أي تأثير. الدول العربية الأربع التي تنتمي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي - السعودية وعمان والبحرين والكويت - لديها نظام الكفيل، ويتم فيها إيقاع ظلم كبير على عمالة البنية التحتية الأجنبية، مثل عملهم في ظروف مناخية قاسية، وعدم دفع رواتبهم، القليلة، بانتظام، ولا يتمتعون بأي تأمين صحي. يفيد الصاوي^[29] بأن هناك أربعة عوامل للفساد في دول الخليج العربي، وهي: الوضع المالي للأسر الحاكمة التي تستحوذ على نسب كبيرة من عائدات دولهم النفطية؛ التدخلات الخارجية من الدول الحامية لهذه الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تستنزف موارد تلك الدول مقابل حمايتها، وتبييعها أسلحة بمبالغ ضخمة؛ غياب الديمقراطية عن هذه الدول، ما يشجع الفساد من قبل المسؤولين الذين يستحوذون على مشاريع البنية التحتية التي تنفذها تلك الدول، وذلك من خلال شركاتهم الخاصة، أو أنهم يستحوذون على تلك المشاريع ويبيعونها لشركات أجنبية بمبالغ قليلة، ويحصلون على مبالغ كبيرة نتيجة لذلك، وفي

^[28] نبيل زكاوي، كيف يحمي القانون الفساد بالمغرب: قطاع المحروقات نموذجاً (مركز الجزيرة للدراسات، 13 كانون الأول/ديسمبر 2018)، <https://bit.ly/3xYp1A2>

^[29] عبد الحافظ الصاوي، «أهم 4 أسباب للفساد المالي في دول الخليج»، البيت الخليجي للدراسات والنشر (9 كانون الأول/ديسمبر 2019)، تاريخ الوصول: 7 أيار/مايو 2020، <https://gulfhouse.org/posts/3888/>

الوقت الراهن تقوم الحكومة السعودية بفرض رسوم باهظة على العاملين الأجانب وعائلاتهم لقاء الاحتفاظ ببطاقات الإقامة. كل هذا للتغطية على فساد الأسر الحاكمة التي تتصرف بموارد الدولة دون حسيب أو رقيب. رابعاً، دخول الدول الخليجية في تحالفات خارج حدودها، ما يستنزف مواردها المالية، ومن ذلك تدخل بعض الدول الخليجية في سوريا والعراق واليمن وليبيا.

4. الفئة الرابعة، وتضم سبع دول فاسدة جداً، وهي: مصر والجزائر ولبنان وجزر القمر والعراق وموريتانيا وجيبوتي، وتتراوح درجات فسادها من 20 إلى 39. يبلغ عدد سكان هذه الدول مائة وثمانين مليون نسمة، حوالي 45% من جملة عدد سكان الدول العربية. أصبحت بعض هذه الدول أكثر فساداً عند مقارنة ترتيبها العام 2019 مع ترتيبها العام 2010، ومن هذه الدول مصر وجيبوتي. إلا أن لبنان والعراق وموريتانيا أصبحت أفضل شيئاً بسيطاً، حيث تحسن ترتيب كل منهما بضع درجات. وقد حافظت الجزائر على ترتيبها بين العامين 2010 و2020. يبدو أن عدد السكان لا يؤثر كثيراً في شيوع الفساد أو عدمه، ففي مصر حوالي مئة مليون، وجيبوتي مليون واحد فقط. إضافة إلى فساد هذه الدول، فإن بعضها مثل مصر والجزائر ولبنان والعراق مرت بفترات من عدم الاستقرار منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، حيث تحاول المجموعات الإرهابية تدميرها، بل وإسقاطها. بل إن العراق تعرضت لغزو أمريكي العام 2003، حيث تم تفكيكها وإلغاء جيشها، ولم يتمكن رجال الحكم فيها من إنشاء دولة قليلة الفساد. وتعرض هذه الدول - باستثناء موريتانيا وجزر القمر - لما يسمى الربيع العربي. ويلاحظ، أيضاً، أن تركيب الدولة المذهبي والعرقي كان حافزاً كبيراً لشيوع الفساد ونهب الدولة. بل إن المسؤولين يتنافسون للاستحواذ على مشاريع البنية التحتية، ولم يتمكن هؤلاء من تقديم الحد الأدنى من خدمات الكهرباء والصحة والتعليم، وحتى توفير السلع الأساسية للسكان. وهناك بعض كبار التجار منهم يقومون بتهريب النفط دون علم الدولة، ويبيعونه في السوق

السوداء. ونتيجة لتردي الأحوال الاقتصادية وشيوع الفساد، ثار الشعب العراقي منادياً بمحاسبة الفاسدين.^[30]

وقد شهدت الجزائر تغييراً حديثاً في النظام، وقامت الدولة بوضع المسؤولين الفاسدين في السجن. أما لبنان فيسود الفساد بين القوى والأحزاب السياسية المسيطرة، والكل يعرف الفاسدين المتغلغلين في الدولة. ونتيجة لتفشي الفساد، انهارت عملة النقد اللبنانية - الليرة - ما أوقع الشعب اللبناني تحت طائلة الفقر والحاجة، وبخاصة أن الحكومة لم تتمكن من توفير الطاقة الكهربائية على مدار الساعة. إن تدخل القوى الإقليمية والدولية في الشأن اللبناني كان عاملاً إضافياً لشيوع الفساد. وعلى الرغم من ذلك، تمكن لبنان من طرد الجماعات الإرهابية من أراضيه، وكذلك يقف بالمرصاد للتهديدات الإسرائيلية. وتكمل أبي خليل،^[31] أسباب الفساد في لبنان إلى تفاقمه عند اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية العام 1975، التي استمرت خمسة عشر عاماً. ومن نتائج تلك الحرب، استهداف الاقتصاد اللبناني، والسلم الأهلي، ووحدة اللبنانيين، ما أدى إلى إضعاف الحكم والإدارة، وارتفاع العنف، وتفشي الصراعات، وسعي القوى المسيطرة إلى الاستحواذ على موارد لبنان الاقتصادية، ما أدى إلى شيوع الفساد في كافة مفاصل الدولة التي انعدمت بها الثقة، وبخاصة أنها لم تعد قادرة على بسط سلطة القانون. وكان هذا حافزاً لعدم استقطاب الاستثمارات الخارجية إلى لبنان.

^[30] زيد سالم، «الفساد في العراق: الحكومة تتجاهل تقارير ثراء الضباط»، العربي الجديد (18 نيسان/أبريل 2020)، تاريخ الوصول: 10 حزيران/يونيو 2020، <https://bit.ly/2OUtVNO>؛ علي وتوت، «ظاهرة الفساد في العراق: ظاهرة الفساد ومتغيرات الواقع بعد الاحتلال»، مجلة النبأ، عدد 80 (كانون الثاني/يناير 2006)، تاريخ الوصول: 10 حزيران/يونيو 2020، <https://annabaa.org/nbhome/nba80/012.htm>.

^[31] لور أبي خليل، «الفساد في لبنان: الأسباب والتداعيات»، صحيفة البناء (د. ت.)، تاريخ الوصول: 9 حزيران/يونيو 2020، <https://www.al-binaa.com/archives/article/162072>.

وعلى الرغم من أن الشعب المصري تمكن من إزالة حكم الرئيس مبارك وبطانته الفاسدة، فإن الفساد ما زال متفشياً في أركان الدولة، وقد بدأ هذا الفساد يأخذ طابعاً مؤسسياً منذ أن بدأت الدولة بخصخصة القطاع العام في منتصف سبعينيات القرن الماضي. وفي عهد الرئيس مبارك، تفتشت ظاهرة رأسمالية المحاسيب (crony capitalism)، التي يعبر عنها بزواج رأس المال مع السلطة. وقد أجمل فايد،^[32] أسباب الفساد السائدة في مصر في متغيرات عدة، حيث وجد الباحث إن 33% من الفساد يعود إلى أسباب إدارية، و14% يعود إلى أسباب قانونية، و10% يعود إلى أسباب اجتماعية، و9% يعود إلى أسباب اقتصادية، و4% يعود إلى أسباب سياسية.

5. الفئة الخامسة، وتضم خمس دول فاسدة بشكل خطير، وهي: اليمن وسوريا والصومال وليبيا والسودان. تتراوح قيم فساد هذه الدول أقل من 20. على أي حال، هذه الدول تأتي في آخر قائمة دول العالم. كما أن أربعاً من هذه الدول تشهد اضطرابات أمنية منذ العام 2011، أو ما يطلق عليه الربيع العربي. أما الصومال، فإنها تعاني من عدم الاستقرار منذ أكثر من ثلاثين عاماً، بل إنها دولة متشظية. يمكن القول إن المجموعات الإرهابية التي تقاتل حكومات هذه الدول هي أكثر فساداً، أو ترتبط بقوى إقليمية ودولية فاسدة، ما يجعل وصولها إلى الاستقرار أمراً صعباً. ومما يؤسف له أن هذه الدول تشكل 25% من مجموع سكان الوطن العربي. وقد أصبحت ثلاث دول أكثر فساداً عند مقارنة ترتيب العام 2019 مع ترتيبها العام 2010، وهذه الدول هي: ليبيا واليمن وسوريا، أما دولتا الصومال والسودان فقد حافظتا على موقعهما في الترتيب العالمي لمدرك الفساد.

^[32] أحمد فايد، «مراحل تطور الفساد في مصر»، موقع Open Democracy بالعربية (20 تموز/يوليو 2017)، تاريخ الوصول: 9 حزيران/يونيو 2020، <https://www.opendemocracy.net/ar/corruption-egypt-sisi-military-mubarak-sadat-nasser>.

تتعرض هذه الدول لعدم الاستقرار الأمني منذ العام 2011، حيث دخلت المجموعات الإرهابية، وبأعداد كبيرة، إلى سوريا من أجل إسقاط الدولة. وهذا أدى إلى تدخلات أجنبية في هذه الدولة، ومنها إقامة الولايات المتحدة الأمريكية قواعد عسكرية عدة على حدودها مع العراق، كما أن رئيس الولايات المتحدة السابق - ترمب - يتبجح بأنه أتى إلى سوريا بهدف الاستحواذ على النفط. كما أن تركيا تحتل أجزاء من الأراضي الواقعة في شمال سوريا، وهي في الوقت نفسه تدعم مجموعات إرهابية تريد إسقاط الدولة السورية. كما أن انشغال سوريا بأمورها الداخلية أدى إلى تدخل إسرائيل بها، حيث تقوم بقصف معسكراتها ومؤسساتها البحثية. إضافة إلى ذلك، استعانت الدولة السورية بروسيا الاتحادية وإيران من أجل حماية أراضيها.

تشهد اليمن انقساماً حاداً بين أطرافها السياسية، ما أدى إلى تدهور مؤسساتها، وإلى تدخل قوى أجنبية، ومنها السعودية والإمارات العربية المتحدة وإيران في شؤونها الداخلية. أما ليبيا، فقد شهدت تدخل دول حلف الناتو فيها العام 2011، ما أدى إلى انهيار مؤسساتها وتقاتل الأطراف السياسية المختلفة من خلال حروب طاحنة. وتشهد ليبيا، أيضاً، تدخل أطراف أجنبية متعددة في شؤونها مثل تدخل تركيا، وقطر، وإيطاليا، ومصر، والإمارات، والسعودية، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية.

ومما يجدر ذكره أن الصومال تغرق في حروب داخلية منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وتتدخل في شؤونها دول إقليمية ودولية، وتسود فيها المجموعات الإرهابية التكفيرية. أما السودان، فليست أحسن حالاً، حيث تشهد قلاقل داخلية وتدخلات إقليمية ودولية، ما أدى إلى خسارتها قسمها الجنوبي، إضافة إلى وجود حركات تمرد في كثير من أراضيها.

في البلاد العربية بشكل عام، فإن سوء استخدام السلطة من قبل المسؤولين على الرغم من نتائجه السيئة، يقابل من المقربين منهم باستحسان لأنهم يحصلون على وظائف، وأحياناً مكاسب معنوية أو

سلطوية، أو الاستحواذ على مكاسب تملكها الدولة.^[33] يعتقد الكثيرون أن الفساد موجود في العالم منذ القدم، وينظر إليه كل واحد حسب اتجاهاته الفكرية. ربما يأتي الاحتجاج على الفساد في الدولة ببعض النتائج الإيجابية، إلا أنه، في بعض الأحيان، تكون النتائج مخالفة تماماً. فعلى سبيل المثال، عندما احتج البرازيليون على الفساد في بلادهم، أدى ذلك إلى إجراء انتخابات، إلا أن نتائج الاحتجاجات جاءت معاكسة، حيث جاءت نتيجة الانتخابات بتسلم اليمين البرازيلي السلطة، وهذا اليمين أكثر فساداً من الذين كانوا في السلطة قبله. أما الفساد في العالم النامي فمصييره الزوال، لأن دوله ستتطور عاجلاً أم آجلاً.^[34] يفيد سامبسون (Sampson)،^[35] بأنه بالإمكان السيطرة على الفساد أيّاً كان نوعه وحجمه، من خلال الأخذ بنمط اللامركزية في الحكم، والعمل على إنتاج مجتمعات ليبرالية، وهذه بدورها تحاسب الفساد من خلال قوانين وأنظمة تقرها المؤسسات التشريعية في الدولة. وهناك من يعتقد أنه عندما تتطور الدولة وتتقدم، فإنه تكون هناك مدعاة لشيوع الفساد، فعلى سبيل المثال، عندما تطورت كوريا الجنوبية بشكل كبير منذ بداية الخمسينيات من القرن الماضي، وما زالت تتقدم حتى الوقت الحاضر، شاعت ظاهرة الفساد كإحدى نتائج هذا التقدم.^[36] ويشار إلى الفساد أحياناً على أنه اقتصاد سياسي للرأسمالية، لأنه من خلاله يتم الاستحواذ على الثروة والأرض والمصادر الطبيعية.

[33] Sapana Doshi and Malini Ranganathan, "Contesting the Unethical City: Land Dispossession and Corruption Narratives in Urban India," *Annals of the American Association of Geographers* 107, no. 1 (2017): 183-199; Sapana Doshi and Malini Ranganathan, "Towards a Critical Geography of Corruption and Power in Late Capitalism," *Progress in Human Geography* xx, no. x (2018): 1-22, accessed 8 June 2020, <http://sapanadoshi.org/wp-content/uploads/2018/04/Towards-a-critical-geography-of-corruption.pdf>

[34] J. S. Nye, "Corruption and Political Development: A Cost-Benefit Analysis," *The American Political Science Review* 61, no. 2 (June 1967): 417-427.

[35] Steven Sampson, "The Anti-Corruption Industry: From Movement to Institution," *Global Crime* 11, no. 2 (May 2010): 261-278.

[36] Adrian Jenkins, "Reducing the Risk of Police Corruption in Guatemala," *VCU Undergraduate Research Posters*, Poster 47 (Richmond, VA: VCU Scholars Compass - Virginia Commonwealth University, 2014), <https://scholarscompass.vcu.edu/uresposters/47/>

إن هذا مدعاة للإشارة إلى القصور في بيانات مؤسسة الشفافية الدولية التي تتناول الفساد، سواء في هذه الدول، أو الدول التي تدخلت في شؤونها، وبخاصة أن هذه الدول ما زالت غارقة في عدم الاستقرار الأمني والسياسي.

يوضح الجدول (2) أن 71% من الدول العربية يشيع بها الفساد بدرجة فاسدة جداً أو فاسدة بشكل خطير. وهذا نذير لا يبشر بالخير، بل إن تركيبة الدولة العربية تشجع على الفساد، ولا يُرتجى منها مستقبل حتى لو قامت بتشريع قوانين وأنظمة لمحاربة الفساد، لأن المسؤولين عن ذلك سيمارسون الفساد من طرفهم. ومما يجدر ذكره أن مفهوم الفساد شاع استخدامه بعد انتهاء فترة الاستعمار وانتهاء النظم الاشتراكية. كما شاع استخدام هذا المفهوم عند الحديث عن تقسيم العالم إلى شمال وجنوب، أو المركز والأطراف، أو الدول المتقدمة والدول النامية.^[37] ومن ناحية أخرى، فإن لالونتاس ومانولاس وفافاروس (Lalountas, Manolas and Vavouras)،^[38] يعتقدون أن هناك ارتباطاً كبيراً بين الفساد والعولمة، حيث إنهم وجدوا من خلال دراسة أجروها على 127 دولة أن زمن العولمة، سواء كانت بشكل استثمارات أجنبية أو النفاذ من خلال الواردات، كان حافزاً ملحوظاً للفساد في الدول التي تتطور، ومن أبرز مظاهره التهريب أو تبديل النقود من خلال السوق السوداء، وبخاصة في الدول التي تنظم محاربة السوق السوداء بشكل صارم من خلال القوانين والأنظمة. ويسود، أيضاً، عند حدود هذه الدول تهريب المخدرات والأسلحة وحتى التجارة بالبشر. وهنا يستفيد المسؤول في هذه الدول من الرشاوى مقابل سكوته عن إبلاغ دوائر الأمن الخاصة بالتهريب.

وتعزو أبي خليل الفساد في لبنان،^[39] كما هو في الدول العربية، إلى الصعوبات المالية والمادية والهدر التاريخي للثروات الوطنية والمنظومات

[37] Doshi and Ranganathan, "Towards a Critical Geography."

[38] Dionisios A. Lalountas, George A. Manolas and Ioannis S. Vavouras, "Corruption, Globalization and Development: How are these Three Phenomena Related?" *Journal of Policy Modeling* 33, no. 4 (July-August 2011): 636-648.

[39] أبي خليل، «الفساد في لبنان».

القانونية التي لا تطبق بفاعلية، إضافة إلى غياب الإرادة السياسية. وهناك أسباب خاصة بالفساد، وهي مرتبطة بالممارسات التي يقوم بها المسؤولون في الوظائف العامة؛ مثل عدم مراعاة أحكام القوانين، وانطلاقهم من اعتبارات وجاهية ومحسوبية، إضافة إلى عدم احترامهم الإجراءات التأديبية مع العاملين معهم، وعدم احترام مبدأ تكافؤ الفرص. وبشكل عام، فإنه في حال عدم فصل السلطات، فهذا مدعاة لتفشي الفساد. فالتشريع والقضاء وكل مظاهر الدولة هي تحت تصرف السلطة التنفيذية، وكل أجهزة الدولة تنفذ رغبات الحاكم.^[40] ويمكن القول إن الفساد في العالم العربي، كما هو الحال في الدول الإفريقية، هو نتاج الاستعمار الغربي وسيادة الديكتاتورية والسيطرة الأبوية، أي إن الدولة في العالم العربي هي «دولة مستوردة من المستعمر».^[41]

جدول (2): توزيع الدول العربية من حيث حصولها على قيم مدرك الفساد وعدد سكان كل شريحة للعام 2019

فئات الفساد	قيم مدرك الفساد	الدول	عدد سكان كل شريحة	نسبة سكان كل شريحة من مجموع سكان الدول العربية
أقل فساداً	80 أو أعلى	لا يوجد		
فاسدة بدرجة قليلة	79-60	الإمارات، قطر	13	3%
فاسدة بدرجة معتدلة	59-40	السعودية، عمان، الأردن، تونس، البحرين، المغرب، الكويت	105	25%
فاسدة جداً	39-20	مصر، الجزائر، لبنان، جزر القمر، العراق، موريتانيا، جيبوتي	200	47%
فاسدة بشكل خطير	أقل من 20	اليمن، سوريا، الصومال، ليبيا، السودان	106	25%
المجموع			424	100

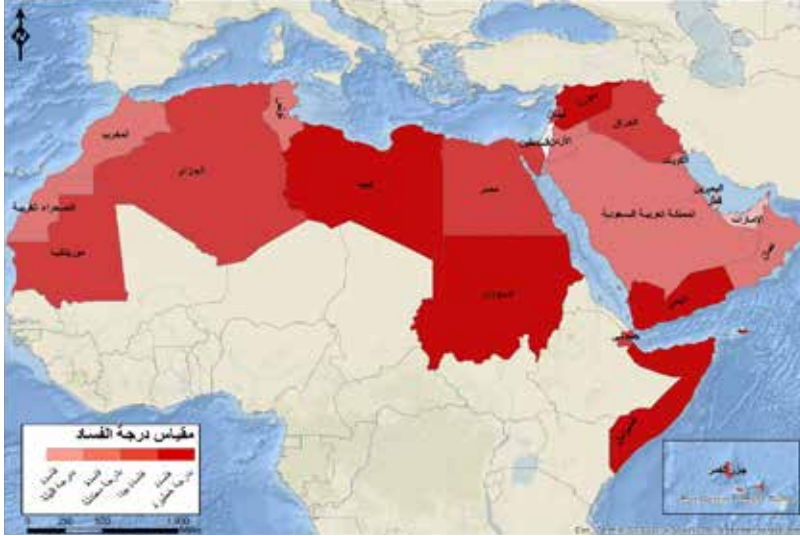
المصدر: مؤسسة الشفافية الدولية للعام 2019.

^[40] نزار بدران، «النظام العربي وأسباب هشاشته بين الزبائنية والفساد»، القدس العربي (17 تموز/يوليو 2018)، تاريخ الوصول: 12 حزيران/يونيو 2020.

^[41] <https://bit.ly/3sjDlk6>: فضيل دليو، «الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية»، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 17 (شتاء 2008): 171-184.

^[41] مصطفى خواص، الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته وآليات مكافحته (الدوحة وبيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019).

خريطة رقم (2): التوزيع الجغرافي لمدرجات الفساد في الدول العربية للعام 2019



هذه الخريطة من قبل المؤلفين بناء على البيانات المشار إليها وإلى مصادرها في الملحق رقم 2 من هذا الفصل.

ارتباط مدرجات الفساد في العالم مع أربعة متغيرات

استخدم الباحثان معامل ارتباط بيرسون بين قيمة مدرجات الفساد وأربعة متغيرات، هي: نصيب الفرد من الناتج المحلي، مستوى الحرية السياسية وحقوق الإنسان، مستوى القراءة والكتابة، الحرية الاقتصادية، (جدول 3). استخدم معامل ارتباط بيرسون لأن المتغيرات المتوفرة هي متغيرات رقمية (Interval Data). ويتضح أن قيمة معامل الارتباط بين مدرجات الفساد والمتغيرات الأربعة هي قيم إيجابية، وهي قيم ذات معنوية لأن قيم مستوى المعنوية الظاهر في جدول رقم (3) أقل من مستوى المعنوية الذي حدده الباحثان وهو (0.05). وهذه النتائج كانت متوقعة، لأن قيم تفشي الفساد تزداد كلما زادت قيم الحقوق السياسية وحقوق الإنسان ونصيب الفرد من الناتج المحلي، والحرية الاقتصادية، ومستوى القراءة والكتابة.

جدول (3): ارتباط قيم مدركات الفساد في العالم مع أربعة متغيرات

المتغير	قيمة معامل الارتباط	مستوى المعنوية
الحقوق السياسية وحقوق الإنسان	0.69	0.000
نصيب الفرد من الناتج المحلي	0.80	0.000
الحرية الاقتصادية	0.74	0.000
مستوى القراءة والكتابة	0.46	0.000

ارتباط مدركات الفساد في الدول العربية مع أربعة متغيرات

استخدم الباحثان، أيضاً، معامل ارتباط بيرسون بين قيمة مدركات الفساد على مستوى الدول العربية وأربعة متغيرات، هي: نصيب الفرد من الناتج المحلي، مستوى الحرية السياسية وحقوق الإنسان، مستوى القراءة والكتابة، الحرية الاقتصادية، (جدول 4). استخدم معامل ارتباط بيرسون لأن المتغيرات المتوفرة هي متغيرات رقمية (Interval Data). يتضح أن قيمة معامل الارتباط بين مدركات الفساد في الدول العربية هي سلبية لثلاثة متغيرات هي قيم إيجابية، وهي قيم ذات معنوية، لأن قيم مستوى المعنوية أقل من مستوى المعنوية 0.05. وهذه المتغيرات الثلاثة هي نصيب الفرد من الناتج المحلي، والحرية الاقتصادية، ومستوى القراءة والكتابة. أما قيمة ارتباط مدركات الفساد في الدول العربية مع الحقوق السياسية وحقوق الإنسان فهي، أيضاً، إيجابية وقيمة معامل الارتباط ضعيفة (0.23). كما أن مستوى المعنوية فيها هو (0.34)، وهذه القيمة أعلى من مستوى المعنوية الذي تم تحديده وهو 0.05. وهنا يرى الباحثان أن قيم مدركات الفساد تزداد بغض النظر عن توفر الحقوق السياسية والإنسانية، لأن الدول العربية تحكمها أنظمة دكتاتورية، أو أسر تتوارث الحكم. يتضح أن ما ينطبق على مستوى العالم ينطبق كذلك على الدول العربية في معظمه، والنتائج التي تم الحصول عليها كانت متوقعة. لأن تفشي الفساد في الدول يقل كلما زادت الحقوق السياسية وحقوق الإنسان، ونصيب الفرد من الناتج المحلي، والحرية الاقتصادية، ومستوى القراءة والكتابة.

جدول (4): ارتباط مدركات الفساد في الدول العربية مع أربعة متغيرات:

المتغير	قيمة معامل الارتباط	مستوى المعنوية
الحقوق السياسية وحقوق الإنسان	0.23	0.340
نصيب الفرد من الناتج المحلي	0.74	0.000
الحرية الاقتصادية	0.52	0.000
مستوى القراءة والكتابة	0.81	0.000

خلاصة الدراسة

اتضح من هذه الدراسة أن تفشي الفساد يسود أرجاء الكرة الأرضية كافة، ولكن بدرجات متفاوتة. ومن خلال التوزيع الجغرافي لهذه الظاهرة، اتضح، أيضاً، أن الفساد يقل في الدول المتقدمة أو ما يطلق عليها دول الشمال، وبعد ذلك تبدأ الألوان الدالة على الفساد بأن تأخذ اللون الداكن شيئاً فشيئاً. أما في الدول العربية، فإن ظاهرة الفساد تتمركز في الدول التي ينعدم فيها الأمن وتسودها الحروب الداخلية مثل اليمن والصومال وسوريا والعراق ولبنان، أما الدول التي تحكمها أسر تتداول الحكم بالوراثة فهي أقل فساداً.

تبين أن بيانات مؤسسة الشفافية الدولية تقف عند إيجاد مدركات الفساد، ولكنها لا تأخذ في اعتبارها الفساد السياسي الذي تمارسه الدول الاستعمارية ضد الدول التي تتمرد عليها، أو دول العالم النامي بشكل عام. وفي حالة احتساب مدركات هذا النوع من الفساد السياسي، فإن خريطة الفساد على مستوى الكرة الأرضية ستتغير. وبالتالي، ستصبح خريطة الفساد مغايرة أكثر فيما لو تم احتساب قوانين وأنظمة بعض الدول التي تشرع ضد الأيدي العاملة الأجنبية وضد طالبي اللجوء أيضاً، أو ضد مواطني الدولة نفسها، سواء لمذهبهم كما حدث في العراق، أو لون بشرتهم، كما يحصل في الولايات المتحدة الأمريكية من ممارسات فظيعة للشرطة ضد المواطنين الأمريكيين من أصل إفريقي، أو ممارسات الفساد في الانتخابات الأمريكية الأخيرة.^[42]

[42] Doshi and Ranganathan, "Towards a Critical Geography."

كما أوضحت الدراسة أن الفساد أثاراً لا تقتصر على الاقتصاد والسياسة، وإنما تتأثر الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات،^[43] حيث تصبح ممارسة الفساد مقبولة اجتماعياً، بل ويثنى على من يقوم بها في بعض الأحيان.^[44] لكن ترغب الجماهير العربية بإحداث تغيير في بلدانها والقضاء على الفساد، إلا أنها تصطدم بثلاث قوى؛ القوة الأولى، هي قوة داخلية تحاول المحافظة على امتيازاتها؛ والقوة الثانية، هي قوى إقليمية بعيدة عن الديمقراطية ويمارس فيها الفساد؛ أما القوة الثالثة، فهي قوى دولية تتركز مصلحتها في استمرار سيطرتها على منابع الطاقة والموارد الطبيعية الأخرى.^[45] وعلى الرغم من ذلك، فإن تسدل (Tisdall)،^[46] يفيد بأن الاحتجاجات التي تعم الكثير من البلاد العربية ربما تقود إلى ربيع عربي حقيقي.

تبين من الدراسة أن هناك ارتباطاً إيجابياً مرتفعاً في غالبية بين مدركات الفساد في العالم وفي الدول العربية وبين متغيرات الحقوق السياسية والمدنية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والحرية

[43] Ali Z. Al-Zu'abi and Khaldun H. Al-Naqeeb, "Tackling Corruption in the Arab World, with Special Reference to Kuwait," *The Arab World Geographer* 10, no. 3-4 (January 2007): 170-188.

[44] عطا الله خليل، «مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي: تجربة الأردن»، (ورقة عمل مقدمة في ندوة تطوير العلاقة بين القانونيين والإداريين) (القطاع العام ومكافحة الفساد المالي والإداري) والمنعقدة في الرباط - المملكة المغربية، في يونيو 2008)، أعمال ندوات: مكافحة الفساد في الوطن العربي - وورشة عمل: مكافحة غسل الأموال وحدود مبدأ السرية المصرفية (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009)، 333-385؛ منال جابر مرسي محمد، «أسباب الفساد في مصر: دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2017)»، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة* 47، عدد 4 (23 تشرين الأول/أكتوبر 2017): 641-702، تاريخ الوصول: 9 حزيران/يونيو 2020، https://jsec.journals.ekb.eg/article_40061_20df5cc801efe2e269a4db9d-d829e409.pdf.

[45] داود خير الله وآخرون، الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي: بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد يومي 9 و 10 أيار/مايو 2014 (الدوحة وبيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

[46] Simon Tisdall, "Will Corruption, Cuts and Protest Produce a New Arab Spring?" *The Guardian* (26 January 2019), accessed 16 June 2020, <https://www.theguardian.com/world/2019/jan/26/sudan-egypt-corruption-arab-spring>.

الاقتصادية ومستوى القراءة والكتابة. وهذا له دلالة كبيرة، لأن الدول ذات مدرجات الفساد المتدني تتدني فيها بيانات المتغيرات المذكورة والعكس صحيح.

المصادر

- Abe, Masato. 2018. "Addressing the Problem of Corruption in Asia-Pacific." *The News Lens*. July 2. Accessed June 11, 2020.
<https://international.thenewslens.com/article/98896>.
- AlSaiyyad, Nezar, and Muna Guvenc. 2015. "Virtual Uprising: On the Interaction of New Social Media, Traditional Media Coverage and Urban Space during the 'Arab Spring'." *Urban Studies* 52 (11): 2018-2034.
- Al-Zu'abi, Ali Z., and Khaldun H. Al-Naqeeb. 2007. "Tackling Corruption in the Arab World, with Special Reference to Kuwait." *The Arab World Geographer* 10 (3-4): 170-188.
- Amundsen, Inge. 2019. "Extractive and Power-Preserving Political Corruption." In *Political Corruption in Africa: Extraction and Power Preservation*, edited by Inge Amundsen, 1-28. Cheltenham, UK and Northampton, Mass.: Edward Elgar Publishing.
- Brown, Ed, and Jonathan Cloke. 2005. "Neoliberal Reform, Governance and Corruption in Central America: Exploring the Nicaraguan Case." *Political Geography* 24 (5): 601-630.
- Corbridge, S., and S. Kumar. 2002. "Community, Corruption, Landscape: Tales from the Tree Trade." *Political Geography* 21 (6): 765-788.
- De Sardan, J. P. Olivier. 1999. "A Moral Economy of Corruption in Africa?" *The Journal of Modern African Studies* 37 (1): 25-52.
- Developing Ideas. September 2016. *Corruption: The Achilles Heel of Latin American Democracies*. Special Report, Madrid: LLORENTE & CUENCA (LLYC); and AMO Global Ltd.
https://ideasbr.llorenteycuenca.com/wp-content/uploads/sites/8/2016/09/160913_DI_rep_corruption_LatAm_ENG.pdf.
- Doshi, Sapana, and Malini Ranganathan. 2017. "Contesting the Unethical City: Land Dispossession and Corruption Narratives in Urban India." *Annals of the American Association of Geographers* 107 (1): 183-199.
- . 2018. "Towards a Critical Geography of Corruption and Power in Late Capitalism." *Progress in Human Geography* xx (x): 1-22. Accessed June 8, 2020.
<http://sapanadoshi.org/wp-content/uploads/2018/04/Towards-a-critical-geography-of-corruption.pdf>.

- Gerring, John, and Strom C. Thacker. 2004. "Political Institutions and Corruption: The Role of Unitarism and Parliamentarism." *British Journal of Political Science* 34 (2): 295-330.
- Goel, Rajeev K., and Michael A. Nelson. 2010. "Causes of Corruption: History, Geography and Government." *Journal of Policy Modeling* 32 (4): 433-447.
- Gupta, Sanjeev, Hamid Davoodi, and Rosa Alonso-Terme. 2002. "Does Corruption Affect Income Inequality and Poverty?" *Economics of Governance* 3 (1): 23-45.
- Jenkins, Adrian. 2014. "Reducing the Risk of Police Corruption in Guatemala." *VCU Undergraduate Research Posters*. Poster 47. Richmond, VA: VCU Scholars Compass - Virginia Commonwealth University. <https://scholarscompass.vcu.edu/uresposters/47/>.
- Lalountas, Dionisios A., George A. Manolas, and Ioannis S. Vavouras. 2011. "Corruption, Globalization and Development: How are these Three Phenomena Related?" *Journal of Policy Modeling* 33 (4): 636-648.
- Mauro, Paolo. 1995. "Corruption and Growth." *The Quarterly Journal of Economics* 110 (3): 681-712.
- Nye, J. S. 1967. "Corruption and Political Development: A Cost-Benefit Analysis." *The American Political Science Review* 61 (2): 417-427.
- Sampson, Steven. 2010. "The Anti-Corruption Industry: From Movement to Institution." *Global Crime* 11 (2): 261-278.
- Simis, Konstantin M. 1982. *USSR: The Corrupt Society: The Secret World of Soviet Capitalism*. Translated by Jacqueline Edwards and Mitchell Schneider. New York: Simon and Schuster.
- Tanzi, Vito. 1998. "Corruption Around the World: Causes, Consequences, Scope, and Cures." *IMF Staff Papers* 45 (4): 559-594.
- Theobald, Robin. 1990. *Corruption, Development, and Underdevelopment*. Durham, North Carolina: Duke University Press.
- Tisdall, Simon. 2019. "Will Corruption, Cuts and Protest Produce a New Arab Spring?" *The Guardian*. January 26. Accessed June 16, 2020. <https://www.theguardian.com/world/2019/jan/26/sudan-egypt-corruption-arab-spring>.
- Warf, Barney. 2015. "Corruption in the Middle East and North Africa: A Geographic Perspective." *The Arab World Geographer* 18 (1-2): 1-18.
- . 2019. *Global Corruption from a Geographic Perspective*. GeoJournal Library: Volume 125. Cham, Switzerland: Springer Nature Switzerland AG.
- . 2016. "Global Geographies of Corruption." *GeoJournal* 81 (5): 657-669.

—, ed. 2018. *Handbook on the Geographies of Corruption*. Cheltenham, UK and Northampton, Mass.: Edward Elgar Publishing.

أبودية، أحمد، هدى غصن، آية جراد، أحمد مفيد، عبد الباقي شمسان قيد، ويسري عزباوي. حزيران/يونيو 2014. **الفساد السياسي في العالم العربي: حالة دراسية. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).**

أبي خليل، لور. د. ت. «الفساد في لبنان: الأسباب والتداعيات». **صحيفة البناء**. تاريخ الوصول 9 حزيران/يونيو 2020.
<https://www.al-binaa.com/archives/article/162072>.

بدران، نزار. 2018. «النظام العربي وأسباب هشاشته بين الزبائنية والفساد». **القدس العربي**. 17 تموز/يوليو. تاريخ الوصول 12 حزيران/يونيو 2020.
<https://bit.ly/3sjDlk6>.

خليل، عطا الله. 2009. «مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي: تجربة الأردن». (ورقة عمل مقدمة في ندوة تطوير العلاقة بين القانونيين والإداريين (القطاع العام ومكافحة الفساد المالي والإداري) والمنعقدة في الرباط - المملكة المغربية، في يونيو 2008). **أعمال ندوات: مكافحة الفساد في الوطن العربي - وورشة عمل: مكافحة غسل الأموال وحدود مبدأ السرية المصرفية. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية**. 385-333.

خواص، مصطفى. 2019. **الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته وآليات مكافحته**. الدوحة وبيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

خير الله، داود، وآخرون. 2015. **الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي: بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد يومي 9 و 10 أيار/مايو 2014**. الدوحة وبيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

دليو، فضيل. 2008. «الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية». **المجلة العربية للعلوم السياسية** (17): 184-171.

زكاوي، نبيل. 13 كانون الأول/ديسمبر 2018. **كيف يحمي القانون الفساد بالمغرب: قطاع المحروقات نموذجاً**. مركز الجزيرة للدراسات.
<https://bit.ly/3xYp1A2>.

زهران، إيمان. 2019. «أفاق مكافحة الفساد في أفريقيا». **السياسة الدولية** 55 (217): 201-198.

سالم، زيد. 2020. «الفساد في العراق: الحكومة تتجاهل تقارير ثراء الضباط». **العربي الجديد**. 18 نيسان/أبريل. تاريخ الوصول 10 حزيران/يونيو 2020.
<https://bit.ly/2OUtVNO>.

صافو، محمد. 2007. «الفساد السياسي والعملية الانتخابية». *مجلة العلوم القانونية والإدارية* (5): 92-100.

الصاوي، عبد الحافظ. 2019. «أهم 4 أسباب للفساد المالي في دول الخليج». *البيت الخليجي للدراسات والنشر*. 9 كانون الأول/ديسمبر. تاريخ الوصول 7 أيار/مايو 2020. <https://gulfhouse.org/posts/3888/>.

الصائغ، بان غانم أحمد. 2011. «فساد النخب العربية: النخبة السياسية أنموذجاً». *مجلة دراسات إقليمية* 8 (22): 155-184.

عبد النور، ناجي. 2007. «الديموقراطية كآلية لمكافحة الفساد السياسي». *مجلة العلوم القانونية والإدارية* (5): 51-71.

فايد، أحمد. 2017. «مراحل تطور الفساد في مصر». *موقع Open Democracy بالعربية*. 20 تموز/يوليو. تاريخ الوصول 9 حزيران/يونيو 2020. <https://www.opendemocracy.net/ar/corruption-egypt-sisi-military-mubarak-sadat-nasser/>.

القاضي، منصور بن علي. 2015. «بحث استراتيجي في تعريف الفساد السياسي وكيفية معالجته». *شبكة التغيير للإعلام*. تاريخ الوصول 26 آب/أغسطس 2020. <https://www.al-tagheer.com/art31022.html>.

قفيشة، معتز. 2019. «الفساد السياسي: مقاربات في المفهوم والمنهج». *مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية* 5 (25): 43-62.

محمد، منال جابر مرسي. 2017. «أسباب الفساد في مصر: دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2017)». *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة* 47 (4): 641-702. تاريخ الوصول 9 حزيران/يونيو 2020. https://jsec.journals.ekb.eg/article_40061_20df5cc801efe2e269a4db9dd829e409.pdf.

المشعل، يوسف. 2018. «بحث في تعريف الفساد السياسي وكيفية معالجته». *يوسف المشعل*. 7 آب/أغسطس. تاريخ الوصول 26 آب/أغسطس 2020. <http://www.yousefmashal.com/?p=1673>.

موسى، محمود سعيد. 2017. «الحكومات متورطة: الفساد في أوروبا للزكبي». *موقع منشور*. 28 تشرين الثاني/نوفمبر. تاريخ الوصول 11 حزيران/يونيو 2020. <https://manshoor.com/politics-and-economics/political-economic-corruption-europe/>.

موقع CNN بالعربية. 2018. «نصيب المواطن الإماراتي من الناتج المحلي يرتفع لهذا الرقم». *موقع CNN بالعربية*. 30 أيلول/سبتمبر. تاريخ الوصول 23 أيار/مايو 2020. <https://arabic.cnn.com/business/article/2018/09/30/u-a-e-economic-capita-g-d-p-citizen-luxury>.

وتوت، علي. 2006. «ظاهرة الفساد في العراق: ظاهرة الفساد ومتغيرات الواقع بعد الاحتلال». *مجلة النبأ* (80). تاريخ الوصول 10 حزيران/يونيو 2020. <https://annabaa.org/nbahome/nba80/012.htm>.

ملحق (1): ترتيب دول العالم حسب فئات مدرك الفساد للعام 2019

LR ranks	LR	Ef Ranks	Ef	GDP Ranks	GDP	HR Ranks	HR	CORR	Corr Ranks	أسماء الدول
1	100	1	84	3	43000	1	97	87	1	نيوزيلندا
1	99	2	77	3	58000	1	90	87	1	دنمارك
1	100	2	75	3	46000	1	100	86	1	فنلندا
1	100	2	64	3	40000	1	90	69	2	فرنسا
1	100	2	75	3	54000	1	100	85	1	السويد
1	100	1	82	1	80000	1	96	85	1	سويسرا
1	97	1	88	3	57000	3	50	85	1	سنغافورة
1	100	2	73	2	75000	1	100	84	1	النرويج
1	100	2	77	3	49000	1	99	82	1	هولندا
1	100	2	76	1	105000	1	98	80	1	لوكسمبورغ
1	100	2	74	3	47000	1	94	80	1	ألمانيا
1	100			2	73000	1	94	78	2	أيسلندا
1	100	2	78	3	45000	1	98	77	2	كندا
1	100			3	40000	1	98	77	2	مملكة متحدة
1	100	1	81	3	54000	1	97	77	2	أستراليا
1	100	2	72	3	47000	1	93	77	2	النمسا
1	100	1	90	3	47000	3	55	77	2	هونغ كونغ
1	100	2	67	3	43000	1	96	76	2	بلجيكا
1	100	1	81	3	70000	1	97	75	2	أيرلندا
1	100	2	77	4	20000	1	94	74	2	إستونيا
1	100	2	72	4	38000	1	96	74	2	اليابان
1	99	2	69	5	16000	1	98	73	2	أوروغواي
1	93	2	77	3	40000	5	17	71	2	إمارات عربية
1	99	2	77	2	60000	1	86	69	2	الولايات المتحدة
1	97	3	58	5	19000	1	88	68	2	يونان
1	96	2	75	5	15000	1	90	67	2	تشيلي
1	99					1	93	65	2	تايبوان
1	95	2	63	4	32000			64	2	الباهاما

LR ranks	LR	Ef Ranks	Ef	GDP Ranks	GDP	HR Ranks	HR	CORR	Corr Ranks	أسماء الدول
1	98	2	66	4	28000	1	92	62	2	إسبانيا
1	100	2	65	5	16000	1	95	62	2	بربادوس
1	96	2	65	4	21000	1	96	62	2	البرتغال
1	93	2	73	2	61000	4	25	62	2	قطر
1	87	2	70	5	8000	3	72	61	2	بوتسوانا
1	97	2	65	4	29000	4	28	60	2	بروناي
1	92	2	73	3	43000	3	76	60	2	إسرائيل
1	100	2	66	4	24000	1	94	60	2	سلوفينيا
1	100	2	74	1	17000	1	91	60	2	ليثوانيا
1	99	2	66	1	7000	1	91	59	3	سانت فنسنت وجرينادا
1	85	2	72	4	30000	5	3	59	3	كوريا الجنوبية
1	99	2	68	5	14000	1	84	58	3	بولندا
1	99	2	68	5	16000	1	94	58	3	قبرص
1	87	2	63			1	92	58	3	Cape verde
1	99	2	76	5	4000	4	61	56	3	جورجيا
		2	74	4	20000	1	91	56	3	تشيك
1	98	2	65	5	11000	1	91	56	3	كوستاريكا
1	94	2	64	5	10000	1	93	55	3	دومنيكا
1	90	2	69	5	10000	1	92	55	3	Saint lucia
1	95	2	69	4	29000	1	90	54	3	مالطا
2	73	2	71	5	700	2	22	53	3	رواندا
1	98			5	10000	1	89	53	3	جرينادا
1	99	2	62	4	32000	1	89	53	3	إيطاليا
1	95	2	61	4	20000	5	7	53	3	السعودية
1	95	2	74	5	10000	3	52	52	3	ماليزيا
1	92	3	59	5	6000	2	77	52	3	ناميبيا
1	96	2	61	5	15000	2	23	52	3	عمان
1	91	2	73	5	10000	1	89	50	3	موريشوس
1	100	2	65	5	18000	1	88	48	3	سلوفاكيا

LR ranks	LR	Ef Ranks	Ef	GDP Ranks	GDP	HR Ranks	HR	CORR	Corr Ranks	أسماء الدول
1	98	2	67	5	4000	4	37	48	3	الأردن
1	100		29	5	9000	1	14	48	3	كوبا
1	98	3	58	5	19000	1	88	47	3	اليونان
1	99	2	62	5	13000	1	85	47	3	كرواتيا
1	93		54			1	84	46	3	Sao tome and principe
1	99	2	61	5	8000	2	62	45	3	الجبل الأسود
	52	3	56	5	1000	2	71	45	3	السنگال
1	100	3	58	5	6000	5	19	45	3	روسيا البيضاء
1	99	3	52	5	15000	1	85	45	3	الأرجنتين
1	99	2	69	5	11000	1	83	44	3	رومانيا
1	87	3	58	5	6000	2	79	44	3	جنوب أفريقيا
1	94	3	48	5	5000	2	75	44	3	سورينام
1	99	2	65	5	14000	2	70	44	3	المجر
1	88	2	69	5	6000	1	89	43	3	جامايكا
2	79	3	55	5	4000	2	70	43	3	تونس
1	98	2	69	5	8000	2	80	43	3	بلغاريا
1	97	3	55	5	2000	2	79	42	3	جزر سليمان
1	98	2	66	4	24000	5	11	42	3	البحرين
1	100	2	68	5	4000	3	53	42	3	أرمينيا
2	74	2	63	5	3000	4	37	41	3	المغرب
2	74	3	55	5	3000	2	71	41	3	الهند
2	79	3	58	5	2000	1	82	41	3	غانا
3	42	3	55	5	9000	2	66	41	3	بنين
1	97	3	58	5	1000	5	10	41	3	الصين
1	95	2	67	5	6000	3	66	39	3	كولومبيا
3	41	3	59	5	600	3	56	40	3	بوركينا فاسو
1	96	2	61	4	30000	2	36	40	3	كويت
1	96	2	66	5	4000	2	71	40	3	إندونيسيا
1	86			5	5000	2	74	40	3	غيانا

LR ranks	LR	Ef Ranks	Ef	GDP Ranks	GDP	HR Ranks	HR	CORR	Corr Ranks	أسماء الدول
2	77	3	53	5	1200	3	63	40	3	ليسوتو
1	99	3	57	5	16000	1	82	40	3	ترينيداد وتوباكو
1	99	2	64	5	5000	2	66	39	4	صربيا
1	96	2	65	5	10000	4	32	39	4	تركيا
2	68	3	44	5	2400	2	71	38	4	East timor
1	92	3	56	5	4000	3	56	38	4	سيريلانكا
11	93	3	47	5	6000	3	65	38	4	الاكوادور
1	95	3	55	5	2000	4	20	37	4	فيتنام
2	78	2	60	5	1000	3	40	37	4	تنزانيا
3	52	3	54	5	1000	4	24	37	4	أثيوبيا
3	51	3	52	5	700	4	46	37	4	غامبيا
1	97	2	62	5	5000	4	53	36	4	البوسنة والهرسك
1	95	2	67	5	15000	1	84	36	4	بنما
1	100	2	67			3	56	36	4	كوسوفو
1	94	2	68	5	7000	4	32	36	4	تايلاند
1	97	2	68	5	7000	2	72	36	4	البيرو
2	71	3	53	5	3000	4	21	36	4	مصر
3	47	2	65	5	2000	3	51	36	4	ساحل العاج
1	98	3	55	5	4000	1	84	35	4	منغوليا
1	94	2	71	5	5000	2	63	35	4	مقدونيا الشمالية
1	98	2	67	5	5000	2	67	35	4	ألبانيا
1	93	3	52	5	10000	2	75	35	4	البرازيل
1	81	3	46	5	4000	4	34	35	4	الجزائر
1	98	2	64	5	3000	3	59	34	4	الفلبين
1	87	3	54	5	2000	3	54	33	4	زامبيا
1	89	2	62	5	4000	2	66	34	4	سلفادور
1	100	2	65	5	9000	4	23	34	4	كازاخستان
2	68	3	54	5	1000	3	56	34	4	نيبال
1	96	3	48	5	500	3	65	33	4	سيراليون

LR ranks	LR	Ef Ranks	Ef	GDP Ranks	GDP	HR Ranks	HR	CORR	Corr Ranks	أسماء الدول
4	31	3	52	5	400	3	48	32	4	النيجر
1	99	3	59	5	2000	4	60	32	4	مولدوفا
1	92	3	42	5	3000	4	63	32	4	بوليفيا
2	62	3	51	5	400	4	62	31	4	ملاوي
1	85	3	56	5	7000	4	22	31	4	غابون
1	100	3	52	5	3000	4	62	30	4	أوكرانيا
1	100			5	1000	5	10	30	4	أوزبكستان
1	100	2	65	5	4000	5	10	30	4	أذربيجان
1	100	2	62	5	1200	4	39	30	4	قرغيزستان
2	76	3	54	5	1000	4	30	29	4	ماينمار
1	95	2	65	5	10000	2	62	29	4	مكسيك
4	35	3	58	5	1000	3	41	29	4	مالي
1	98	3	53	5	10000	3	40	29	4	مالديف
2	64	3	50	5	600	3	44	29	4	توغو
1	100	3	57	5	1000	2	74	29	4	غيانا
1	85	3	57	5	2500	5	14	29	4	لاوس
1	94	2	61	5	7000	2	62	28	4	دومينيكان
1	94	2	62	5	6000	2	65	28	4	باراجواي
1	100	3	59	5	11000	4	20	28	4	روسيا
1	95	3	51	5	6000	3	44	28	4	لبنان
2	62	3	58	5	2000	2	62	28	4	Papua New Guinea
3	53	3	56	5	1200	4	34	28	4	موريتانيا
2	77	2	60	5	600	4	34	28	4	أوغندا
1	82	3	55	5	2000	3	48	28	4	كينيا
1	87	2	60	5	2000	3	45	26	4	هندوراس
1	86	3	51	5	6000	5	17	26	4	إيران
1	81	2	63	5	6000	3	52	26	4	جواتيمالا
2	62	3	57	5	2000	3	47	26	4	نيجيريا
2	61	3	49	5	500	3	45	26	4	موزامبيق

LR ranks	LR	Ef Ranks	Ef	GDP Ranks	GDP	HR Ranks	HR	CORR	Corr Ranks	أسماء الدول
2	74	3	56	5	2000	4	39	26	4	بنغلادش
2	66	3	51	5	4000	4	32	26	4	أنغولا
2	59	3	55	5	1300	3	44	25	4	جزر القمر
1	100	3	53	5	1500	5	10	25	4	أوزبكستان
1	100	3	56	5	800	5	9	25	4	طاجيكستان
4	37	3	49	5	300	5	10	25	4	أفريقيا الوسطى
2	77	3	52	5	1500	5	18	25	4	كاميرون
2	75	3	57	5	500	3	61	24	4	مدغشقر
1	89	3	40	5	2000	4	29	24	4	زيمبابوي
2	77	4	39	5	11500	5	2	23	4	أرتيريا
1	83	3	58			4	31	22	4	نيكارغوا
1	81	3	58	5	1000	4	25	20	4	كمبوديا
4	22	3	50	5	600	5	17	20	4	تشاد
1	86			5	5000	4	31	20	4	العراق
1	100	3	48	5	7000	5	2	19	5	تركمانستان
1	80	3	40	5	1700	4	20	19	5	جمهورية الكنفو
2	68	3	49			5	13	19	5	بوروندي
2	62	3	53	5	800	4	38	18	5	هايتي
2	77	3	50	5	500	5	18	18	5	الكنفو الديموقراطية
3	46	3	54	5	700		46	18	5	غينيا بيساو
1	86			5	6000	5	9	17	5	ليبيا
2	67	2	63	5	3300			69	3	بوتان
2	70	3	55	5	5000					بليز
1	100	5	6			5	3	16	5	كوريا الشمالية
1	97	4	26	5		5	16	16	5	فنزويلا
3	43	3	52	5	500	4	27	16	5	أفغانستان
2	61	3	48	5	3000	5	12	16	5	سودان
3	54			5	1000	5	11	15	5	اليمن
1	81					5	0	13	5	سوريا

LR ranks	LR	Ef Ranks	Ef	GDP Ranks	GDP	HR Ranks	HR	CORR	Corr Ranks	أسماء الدول
4	35					5	2	12	5	جنوب السودان
5	5					5	7	09	5	الصومال
2	59	3	55	5	2000	4	38	32	4	الباكستان
1	100	2	70	5	17000	1	89	44	3	لاتفيا
1	99	3	57	5	16000	1	82	40	3	ترينداد وتوباغو
1	83	3	58	5	2000	4	31	22	4	نيكاراجوا
1	94	3	41	5	10000	5	6	16	5	غينيا الاستوائية
3	48	3	50	5	700		66	28	4	ليبيريا
2	68			5	300	5	13	19	5	بوروندي
1	96	2	62	5	16000	2	72	66	2	جزر سيشل

Literacy rate data from: data.worldbank.com

Worldpopulationreview.com

Freedom house

Economic freedom

تقسيم قيم كل من مدرجات الفساد ومؤشر الحرية الاقتصادية ومستوى القراءة والكتابة إلى خمس فئات على الشكل التالي حيث إن أعلى قيمة تساوي 100 وأقل قيمة تساوي صفر.

- +80 تأخذ الرقم 1
- 79-60 تأخذ الرقم 2
- 59-40 تأخذ الرقم 3
- 39-20 تأخذ الرقم 4
- أقل من 20 تأخذ الرقم 5

تقسيم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى خمس فئات على الشكل التالي:

- 80000 دولار فما فوق تأخذ الرقم 1
- 60000 دولار إلى 79000 دولار تأخذ الرقم 2
- 40000 دولار إلى 59000 دولار تأخذ الرقم 3
- 20000 دولار إلى 39000 دولار تأخذ الرقم 4
- أقل من 20000 دولار تأخذ الرقم 5

ملحق رقم (2) بيانات الدول العربية لمدرجات الفساد والحقوق السياسية والإنسانية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومستوى القراءة والكتابة ومستوى الحرية الاقتصادية

الدولة	ترتيب بين دول العالم	قيمة مدرك الفساد	حقوق سياسية وإنسانية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	مستوى القراءة والكتابة	مستوى الحرية الاقتصادية
إمارات	2	71	17	40000	93.8	77
قطر	2	62	25	61000	97.3	63
السعودية	3	53	7	20000	94.7	61
عمان	3	52	23	15000	91.1	61
الأردن	3	48	37	4000	95.4	67
تونس	3	43	70	4000	81.8	55
البحرين	3	42	11	24000	95.7	66
المغرب	3	41	37	3000	68.5	63
كويت	3	40	36	30000	96.3	61
مصر	4	36	21	3000	73.8	53
الجزائر	4	35	34	4000	80.2	46
لبنان	4	28	44	6000	93.9	52
جزر القمر	4	25	44	1300	77.8	55
العراق	4	20	31	5000	79.7	
ليبيا	5	17	9	6000	91	
سودان	5	16	12	3000	75.9	48
اليمن	5	15	11	1000	70.1	
سوريا	5	13	0		86.4	
موريتانيا	4	28	34	1200		56
جيبوتي						47
الصومال	5	9	7			
ضفة وغزة			25	3200	97	

تقسيم قيم كل من مدركات الفساد ومؤشر الحرية الاقتصادية ومستوى القراءة والكتابة إلى خمس فئات على الشكل التالي، حيث إن أعلى قيمة تساوي 100، وأقل قيمة تساوي صفر.

- +80 تأخذ الرقم 1
- 79-60 تأخذ الرقم 2
- 59-40 تأخذ الرقم 3
- 39-20 تأخذ الرقم 4
- أقل من 20 تأخذ الرقم 5

تقسيم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى خمس فئات على الشكل التالي:

- 80000 دولار فما فوق تأخذ الرقم 1
- 60000 دولار إلى 79000 دولار تأخذ الرقم 2
- 40000 دولار إلى 59000 دولار تأخذ الرقم 3
- 20000 دولار إلى 39000 دولار تأخذ الرقم 4
- أقل من 20000 دولار تأخذ الرقم 5

أحدث منشورات مواطن

التعاونيات في فلسطين: بطالة الشباب، والفقر، واللامبالاة، والتعليم العالي
فريق معهد مواطن (2021)

ضمن سلسلة تقارير دورية

دمقرطة السياسة الداخلية كأساس لإعادة بناء المشروع الوطني: وقائع مؤتمر مواطن
السنوي الخامس والعشرين
مضر قسيس وآخرون (2021)

ضمن سلسلة مداخلات وأوراق نقدية

محفظة مواد تدريبية حول الرقابة على الانتخابات من منظور الفساد السياسي
تحرير رشاد توام (2021)

ضمن سلسلة مواد تدريبية

النيلولبرالية وعدم المساواة
إعداد وائل عمر (2020)

ضمن سلسلة تقارير دورية

محفظة مواد تدريبية حول حقوق الإنسان موجهة للمكلفين بإنفاذ القانون
تحرير رشاد توام (2020)

ضمن سلسلة مواد تدريبية

الجبل ضد البحر: إشكاليات الحداثة الفلسطينية
سليم تماري (2019)

ضمن سلسلة دراسات وأبحاث

سبعة عقود على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: ماضي ومستقبل حقوق الإنسان
وفلسطين. وقائع مؤتمر مواطن السنوي الرابع والعشرين
مضر قسيس وآخرون (2019)

ضمن سلسلة مداخلات وأوراق نقدية

التحديات المركبة أمام الجامعات الفلسطينية: هل من مخرج؟ وقائع مؤتمر مواطن
السنوي الثاني والعشرين
جورج جقمان وآخرون (2019)

ضمن سلسلة مداخلات وأوراق نقدية

الديمقراطية في الميدان العام: وقائع مؤتمر مواطن السنوي الثالث والعشرين
مضر قسيس وآخرون (2018)

ضمن سلسلة مداخلات وأوراق نقدية

العيش في ظل القانونية وخارجها
ريم البطمة، ورامي سلامة، وحنين نعامنة (2018)

ضمن سلسلة أوراق بحثية

مواودة الموت في المعمارية: الفضاء الاجتماعي الفلسطيني
ياسمين قعدان (2016)

ضمن سلسلة رسائل الماجستير

التشريع في زمن الانقسام: دراسات في القرارات بقوانين والتشريعات الصادرة منذ 2007
عمار دويك وآخرون (2016)

ضمن سلسلة تقارير دورية

الثورات والانتقال الديمقراطي في العالم العربي وأوروبا الشرقية
أحمد مصلح وآخرون (2015)

ضمن سلسلة دراسات وأبحاث

للاطلاع على جميع منشورات مواطن الرجاء زيارة الصفحة الإلكترونية

www.muwatn.birzeit.edu

هذا الكتاب

قلق مركب ينتاب المشتغلين بالفساد، والفساد السياسي تحديداً، سواء ناشطين منغمسين بمحاربته أو فضوليين تتأمل فيه أعلامهم كظاهرة وكمفهوم وكمعنى، ويتعاضم هذا القلق إزاءه مع اتساع رقعته وتغلغله وتنوع مستويات انتشاره وصيغته في دول الجنوب والشمال على حد سواء، ومع ما يُنتجُه من استبداد واستلاب، وكذلك مع تباين تعريفاته ولزوجتها، ما يُصعّب من تحديد ماهيته والإمساك به والنجاح في محاربته ومحاصرة آثاره.

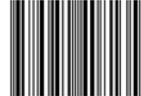
وقد تحول هذا القلق إلى حالة من عدم الرضا إزاء محدودية ما تم إنجازه في مكافحة الفساد من نتائج، على الرغم مما تم بذله من جهود في السنوات الأخيرة، سواء كان ذلك في فلسطين أو البلدان العربية ودول الجنوب عموماً أو في دول الشمال. أسباب متنوعة ربما تُفسّر تعثّر تلك الجهود، من بينها أن من يقود تلك الجهود في غالب الأحيان هي أطراف قادرة أيضاً على استخدام مواقعها لتبديد أثر هذه الجهود وجدواها على الأرض، خاصة أنها ذاتها (تلك الأطراف) هي المستفيد منه، على عكس ما يوحي بها خطابها السياسي والأيديولوجي كما يُلاحظ في الحقبة النيولبرالية التي نعيشها اليوم.

هذا الكتاب، يأتي كمساهمة في النقاش حول هذا الموضوع الهام، إذ يتناول كمفهوم وكحالة عينية في إطار مقاربات متنوعة تحت 12 عنواناً بين مفاهيمية - أنطولوجية ونظرية، إضافة إلى تجلياته في السياقين العربي والفلسطيني.

سلسلة دراسات وأبحاث

تهدف سلسلة «دراسات وأبحاث» إلى استكشاف معمق للقضايا التي ترتبط بحياة المجتمع على المستوى النظري، بالإضافة إلى عرضها لدراسات حول حالات محددة. هذه السلسلة موجهة إلى الباحثين والطلبة في الجامعات، وإلى الجمهور العام أيضاً.

ISBN 978-9950-408-13-5



9 789950 408135



جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان
Muwatin Institute for Democracy and Human Rights